



الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

٢٠٠١



القاهرة يناير ٢٠٠٢

الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية

٢٠٠١

الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

السنة الأولى للقاهرة يناير ٢٠٠١

رئيس مجلس الإدارة

إبراهيم نافع

مدير المركز

د . عبد المنعم سعيد

مستشارو التقرير

د . اسماعيل صبرى عبد الله

أ . السيد يسسين

د . محمد السيد سعيد

د . طه عبد العليم

مركز الدراسات السياسية والاقتصادية بالآهرام

- مركز الدراسات السياسية والاقتصادية مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام .
- أنشئ عام ١٩٦٨ .
- يتكون المركز من وحدات هى : وحدات العلاقات الدولية - وحدة النظم السياسية - وحدة الدراسات العربية - وحدة الدراسات الاقتصادية - وحدة الدراسات العسكرية - وحدة الدراسات الاجتماعية - وحدة الدراسات التاريخية - وحدة الدراسات الاعلامية .

○ أهم مطبوعات المركز :

- التقرير السنوى : الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (سنوى - منذ عام ٢٠٠٠) .
- التقرير الاستراتيجى العربى (سنوى - منذ عام ١٩٨٥) .
- سلسلة دراسات استراتيجية (منذ عام ١٩٩٠) .
- مجلة مختارات اسرائيلية (شهرية) .
- الملف الاستراتيجى (شهرى) .
- الديموقراطية
- قراءات استراتيجية (شهرية) .
- أحوال مصرية
- مختارات إيرانية
- المقالات والدراسات بجريدة الأهرام .

- إدارة المركز : مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - المبنى الجديد
- تليفون : ٥٧٨٦٠٣٧ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

لا يجوز النسخ أو الاقتباس إلا بالرجوع للمصدر

٢٠٠٨ع ٤١هـ

أسرة المرحوم الأستاذ/ محمد إدريس
جمهورية مصر العربية



الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

٢٠٠١

للمحرر
أحمد السيد النجار

القاهرة يناير ٢٠٠٢

المشاركون في التقرير

رؤية : د إبراهيم العيسوي

د . حسين عبد الله	د . سليمان المنذرى
د . محمد رؤوف حامد	د . محييا زيتون
د . سلوى العنترى	د . عمرو كمال حمودة
نزار سمك	عمرو خفاجى
محمد فايز فرحات	محمد النجار
أكرم أنسى	

المعلومات والاشراف الفنى

المدير الفنى	نائب رئيس تقرير الأهرام
السيد عزمى	ورئيس قسم المعلومات
	أبو السعود إبراهيم
خطوط	سكرتير التحرير الفنى
حامد العويسى	حسنى إبراهيم
وحدة المعلومات	المكتباتية القارية
شريا حميدة - مارسيل حنا	سرية نوفل - مها هاشم

باحثون مساعدون

سنية محمود أنسى مى قاييل عبد التواب عبد العزيز

المحتويات

الصفحة

٩	مقدمة : الأبعاد الاقتصادية لصعود النزعات الحركية في أمريكا بعد سبتمبر
١٩	رؤية : التخطيط للتنمية في اقتصاد مفتوح ومفتوح
٤١	الاقتصاد الدولي :
٤٣	• القسم الأول : الاقتصاد العالمي .. تحولات كبرى وتباطؤ بسبب الأحداث الأمريكية
٥٣	• القسم الثاني : حركة الاستثمارات الدولية المباشرة وموقع العرب منها
٧٣	• القسم الثالث : التجارة الإلكترونية : تطورها وآليات التعامل معها
١٠١	• القسم الرابع : الحركات المناهضة للعولمة : تركيبها وعوامل صعودها ومستقبلها
١١٩	• القسم الخامس : تطوير التكنولوجيا علميا وعربيا بين الدولة والقطاع الخاص
١٤٧	الاقتصاد العربي :
١٤٩	• القسم الأول : الاقتصادات العربية .. تباطؤ النمو بسبب الأزمة الأمريكية وتداعياتها
١٥٧	• القسم الثاني : الأحداث الأمريكية وتأثيراتها الآتية والاستراتيجية على النفط العربي
١٧١	• القسم الثالث : الانتفاضة الفلسطينية وآثارها على الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين
١٨٥	• القسم الرابع : تحرير التجارة العربية البيئية .. بين المناطق الجزئية والاتفاقات الثنائية والمنطقة العربية الكبرى
٢١١	• القسم الخامس : الصناعة الدوائية العربية ومتغيرات البيئة الدولية لدى تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية
٢٢٧	الاقتصاد المصري :
٢٢٩	• القسم الأول : الاقتصاد المصري .. بين المصاعب الداخلية والتداعيات السلبية للأزمة الأمريكية
٢٣٩	• القسم الثاني : استمرار الأزمة في سوق الصرف المصرية ومجموعات المصالح وراء التردد الحكومي في مواجهتها
٢٥٣	• القسم الثالث : الغاز الطبيعي المصري بين التصنيع أو التصدير
٢٧٣	• القسم الرابع : رؤية نقدية لبعض قضايا السياحة في مصر
٣٠١	• القسم الخامس : صناعة السينما في مصر .. بين الوضع الراهن ودور الدولة والقطاع الخاص
٣٣٥	• القسم السادس : البورصة المصرية .. الإطار القانوني والتجاوزات وغموض المستقبل
٣٣٧	الملحق الإحصائي

مقدمة

الأبعاد الاقتصادية لصعود النزعات الكارثية
في أمريكا بعد سبتمبر

أحمد السيد النجار

عندما يحطم الاقتصاد الأمريكي الصلح، يصاب الاقتصاد العالمي بالبرد! وعندما تتصاعد نزعات عسكرة الاقتصاد في إطار صعود علم للزعة المكارثية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي بلغت درجة تنذر بالخطر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقه لابد من القلق على الاقتصاد العالمي وعلى التصاعد المحتمل للمكون العسكري في التجارة الدولية وعلى مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية التي من البديهي أن تتأثر بأي نزوع نحو المكارثية في أكبر اقتصادات العالم باعتبار أن العداوة القومية التي تشكل ركنا أصيلا في أي نزعة فاشية ستعكس على العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومعها الغرب الذي يمثلها في هذا الجانب وبين باقي دول العالم.

الاقتصاد الأمريكي والعلاق... ملامح أساسية

لما كيف يكون للاقتصاد الأمريكي هذا التأثير على الاقتصاد العالمي بلسره، فيكفي أن نعلم أن الناتج القومي الإجمالي الأمريكي شكل ٣٠,٩% من الناتج العالمي المحسوب وفقا لأسعار الصرف، مقارنة بنحو ١٣,٩% لليابان، ونحو ٦,٦٠% لألمانيا وحدها، ونحو ٢٧,٥% للاتحاد الأوروبي في مجموعه بما فيه ألمانيا، ونحو ٤% للصين في عام ٢٠٠٠. كما شكل الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة والمحسوب وفقا لتبادل القوى الشرائية، نحو ٢١,٧% من الناتج العالمي المحسوب بهذه الطريقة، مقارنة بنحو ٧,٥% لليابان، ونحو ٤,٦% لألمانيا وحدها، ونحو ٢٠,٢% للاتحاد الأوروبي في مجموعه بما فيه ألمانيا، ونحو ١١,٥% للصين، وذلك في عام ٢٠٠٠ (البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢).

كما بلغت قيمة التجارة السلعية الخارجية للولايات المتحدة نحو ٢٠١٠ مليار دولار أي ما يوازي ٥,٥% من مجموع الصادرات والواردات العالمية في عام ٢٠٠٠، مقارنة بحصة بلغت ٢٧,٩% لدول الاتحاد الأوروبي في مجموعها، وحصة صينية تشمل هونغ كونج، بلغت ٦,٩%، وحصة يابانية بلغت ٦,٧% في العلم نفسه. أما قيمة التجارة الخدمية الخارجية الأمريكية فقد بلغت ٥٠٨ مليارات دولار توازي ١٧,٣% من مجموع الصادرات والواردات الخدمية العالمية في عام ٢٠٠٠.

لما القيادة للتكنولوجية للعالم فإنها أمريكية بلا منازع بغض النظر عن أن عقول التنمية التي تجتنبها الولايات المتحدة من خلال نظم الحوافز وبيئة ملائمة للبحث العلمي، تشارك في صناعة هذه القيادة التكنولوجية الأمريكية للعالم. وقد بلغت حصة الولايات المتحدة من الصادرات الدولية من التراخيص وحقوق الملكية الفكرية نحو ٥٣,٩% من الإجمالي العالمي، وتليها اليابان بحصة بلغت ١٢,١%، ثم بريطانيا بحصة بلغت ١١,٧% في عام ١٩٩٩. كما بلغت حصة الولايات المتحدة من الصادرات العالية التكنولوجية في العالم نحو ١٩,٢% في عام ١٩٩٩. (راجع في ذلك: World Bank, World Development Indicators ٢٠٠١)

وبالتالي فإن اقتصاد بهذا الحجم والتشابك مع الاقتصاد العالمي يكون قادرا على التأثير في عدد كبير من الاقتصادات في العالم عموما من خلال شبكة علاقته بها. بل إن هذا التأثير يكون هدفا لصناع القرار في دولة لها هيمنة عالمية. وقد كتبت وزيرة للخارجية السابقة "مادلين أولبرايت" بقيقة في تعبيرها عن هذا النزوع الأمريكي عندما قالت أن "أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الأمريكية هو

ضمان أن تتمكن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة من التوسع على مستوى الكرة الأرضية كلها" (راجع: ذي وول ستريت جورنال ، ٢١ يناير ١٩٩٧).

ومن البديهي أن الاقتصاد بهذا الحجم والفعالية العالمية والنزوع لمد النفوذ والهيمنة، يكون له تأثير علمي كبير ويكون للاتجاه الذي يهيمن على إدارته وعلى تشكيل هيكله وعلى توزيع نتاجه، تأثير على الاقتصاد العالمي وعلى العلاقات الدولية بصفة عامة. وعلى حد تعبير "بول ماري دولاغورس"، فإن وجود قوة عظمى وحيدة في العالم وهي الإمبراطورية الأمريكية التي لها سلطان مطلق، هو ظاهرة غريبة تحدث للمرة الأولى في تاريخ البشرية. (راجع : بول ماري دولاغورس، آخر الإمبراطوريات، غراسيه، باريس ١٩٩٦، ص ١٦. لكنني أخذته من إجناسيو رامونيه، الإمبراطورية الأمريكية، لوموند ديبلوماتيك للطبعة العربية، مايو ١٩٩٧)

شواهد صعود المكارثية الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة صعودا حقيقيا للنزوع نحو المكارثية بأبعادها الداخلية والخارجية، بعد عاصفة سبتمبر التي ضربت واشنطن ونيويورك. ورغم أن التحول نحو المكارثية بشكل كامل قد يستغرق وقتا طويلا، إلا أن الدلائل على تسارع هذا التحول كثيرة وصادمة، وهي تؤكد بصورة أو بآخرى الخبرات التاريخية الخاصة بفترات تغير النظام الدولي أو التغير في ترتيب القوى المهيمنة عليه، حيث يؤدي الصعود القوي، والتفوق المتحفظان لأي دولة إقليمية كبيرة إلى إغرائها على حشد للشعب وراء أهدافها بشعارات مراوغة وبقيضة بوليسية وبفواتين معادية للحريات. كما يفريها صعودها وقوتها المتفوقة على احتجاج سياسات خارجية تنتم بالعنصرية القومية كما حدث في ألمانيا النازية وإيطاليا المكارثية واليابان في زمن عصكرة الاقتصاد والدولة وذلك قبل الحرب العالمية الثانية التي قامت هذه القوى العنصرية بتجربها. كما أن مخاوف هذه القوة من صعود قوى منافسة لها يمكن أن تريحتها عن مكافئتها المهيمنة عالميا، يمكن أن يثير في هذه القوة المزيد من العنصرية.

وإذا كان مثل هذا التحول يكون واردا في هذه الظروف، فما بالك بظروف تتفرد فيها قوة جبارة مثل الولايات المتحدة التي تملك كل صنوف أسلحة الدمار الشامل، بالهيمنة العالمية في غياب نظام دولي له مقبولة علمية واضحة وكلمة.. إن كل إغراءات التحول نحو المكارثية تكون موجودة، ولا يمكن إيقاف مثل هذا التحول إلا إذا اتبته العالم والمجتمع الأمريكي لهذا التحول وأوقفه بمراد شعبية أمريكية وبتكاتف دولي ضد هذا التحول المممر. وكما أن لهذا التحول نحو المكارثية ملامحه السياسية والعسكرية والاجتماعية، فإن له انعكاساته على الاقتصاد الأمريكي وعلى الاقتصاد العالمي وعلى اقتصادات الدول العربية أيضا.

وقد تجسد صعود النزعات المكارثية في الولايات المتحدة، في العديد من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية والتي لا تمت بصلة لكل ادعائها في مجال الديمقراطية واحترام حريات وحقوق الإنسان والالتزام بالقانون الدولي ورفض التمييز العنصري. فقد جرى اعتقال المئات من المواطنين الأمريكيين للاشتباه فيهم بدون أي مبرر موضوعي لمجرد أنهم ينتمون عرقيا إلى منطقة الشرق الأوسط أو لمجرد أنهم ينتمون دينيا إلى الإسلام. كما جرى بحث استخدام التعذيب واستغلاله فعبثا ضد المتهمين الذين رفضوا الاعتراف بالتهمة التي وجهتها إليهم أجهزة الدولة الأمريكية. كما جرى التفكير في إرسال المتهمين الذين يرفضون الاعتراف إلى دول تستخدم أشد وسائل التعذيب قسوة من أجل انتزاع الاعترافات منهم مع الحفاظ على التطهر الأمريكي من ممارسة التعذيب!!

لكن أهم ملاحج للتحول نحو المزيد من الإجراءات البوليسية المماسة بالحريات، تمثل في صدور قانون مكافحة الإرهاب في ٢٦ أكتوبر الماضي بأغلبية ساحقة من أعضاء الحزبين اللذين يتدولا السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي. ويضفي هذا القانون صلاحيات واسعة للأجهزة الأمنية للتصنت والمراقبة الإلكترونية على الاتصالات الهاتفية

وتفتيش البيوت سرا والاطلاع على سجلات الهاتف ، وكذلك التتبع والاطلاع على الاتصالات عبر الإنترنت والاعتقال بدون إبداء أسباب والتحويل عند الضرورة. وهذا القانون يعكس تحولا حقيقيا نحو الدولة البوليسية، وهو ما أثار مخاوف المنظمات والهيئات التي تدافع عن حقوق الإنسان والحريات المدنية، كما أثار مخاوف الأقليات العرقية والدينية.

لكن هذا القانون الذي يؤكد التحول الجاري في الولايات المتحدة إلى دولة بوليسية لا تختلف كثيرا في هذا الصدد عن الكثير من بلدان العالم الثالث ، لا بشكل سوى دليلا جزئيا على التحول إلى المكارثية التي نعتقد فيها الدولة البوليسية بتمثيل الحياة السياسية وبالعدوانية القومية أو الوطنية إزاء القوميات والبلدان الأخرى.

وإذا كانت الحياة السياسية في الولايات المتحدة مؤمنة تاريخيا بقوة المال لصالح الحزبين الرئيسيين اللذين لا يختلفان جوهريا في توجههما الأيديولوجي والاجتماعي والسياسي كمعبرين عن مصالح الرأسمالية الأمريكية الكبيرة مع تمايز في الارتباطات بالكتل العديدة داخلها، فإن الولايات المتحدة أظهرت حالة من الانقضية الوطنية قبل أحداث سبتمبر، من خلال مشروعها لبناء درع صاروخي لحمايتها من الهجمات الصاروخية الأجنبية ، وهو المشروع الذي لقي معارضة روسية وصينية، وواجه رفضا أو تحفظا على الأقل في البلدان الأوروبية. وبعد أحداث سبتمبر تحولت هذه الحالة من الانقضية الوطنية الأمريكية إلى عدوانية حقيقية تجاه كل من يختلف مع الإدارة الأمريكية، عندما اعتبر الرئيس الأمريكي أن كل من ليس مع الولايات المتحدة في حريتها ضد الإرهاب، هو ضدها! وأيضاً عندما أعلنتها حربا صليبية جديدة ثم تدارك "زلة" اللسان هذه لأسباب سياسية وديبلوماسية، رغم أن هذه "الزلة" ربما تكون الأكثر صدقا في التعبير عن حقيقة الموقف الذي يتخذه اليمين المتشدد الذي يهيمن على الإدارة الأمريكية التي أثبتت في كل سلوكياتها بشأن قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، أنها منحازة بشكل كامل للدولة الاستعمارية الإسرائيلية في كل سلوكياتها العدوانية والمكارثية ضد الشعب الفلسطيني الذي تحتل أراضيه وتقمعه بشكل بربري متواصل. كما أنها تبرهن بشكل مستمر في مواقفها بشأن العراق على درجة مذهلة من الاستهانة بحياة البشر وحقوق الشعب في استخدام موارده لبناء مستقبله حيث تصر على استمرار الطغويات الانتقالية المفروضة عليه والتي فقدت أي مبرر لها منذ عام ١٩٩١.

كما جري بحث إعادة التصريح للمخابرات المركزية الأمريكية بالقيام بعمليات اغتيال سرية ، وتم بالفعل التصريح لها بمدينا بالقيام بعمليات قتل للقضاء على بن لادن وتنظيم للقاعدة ، رغم أن بن لادن ليس أكثر من مشتببه فيه في أحداث سبتمبر. وهذا الإجراء ، أي التصريح للمخابرات المركزية الأمريكية بالعودة لممارسة الاغتيالات، هو إجراء إرهابي صريح يستهدف إرهاب المختطفين مع واشنطن والذين ترى فيهم خطرا على "مصلحتها" في الهيمنة عالميا على كافة الأصعدة الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية ، سواء كان هؤلاء المختطفين مع واشنطن، قادة سياسيين أو مفكرين أو ربما في بعض الحالات رجال أعمال ترى فيهم الرأسمالية الأمريكية في صيتها المتطرفة، تهديدا لمصلحتها. ويذكر أن جميع الرؤساء الأمريكيين منذ عهد جيرالد فورد ، وقعا أمرا تنفيذيا يحظر على المخابرات المركزية الأمريكية أو أي وكالات حكومية أخرى ، التورط في اغتيالات سياسية.

وفي الثالث عشر من نوفمبر من العام ٢٠٠١، وقع الرئيس الأمريكي أمرا يسمح بتشكيل محكمة عسكرية سرية تقوم بمحاكمة الأجانب المتهمين بأعمال إرهابية في الولايات المتحدة أو في الخارج (بلدان أخرى)، بدلا من المحاكم المدنية العادية، على أن يعين وزير الدفاع الهيئة القضائية ويضع القواعد. (راجع: تصاعد موجة الانتقادات في الكونجرس ضد إنشاء محاكم عسكرية، أهرام ٢٠٠١/١١/١٨)

وفي نفس اليوم أصدر وزير العدل الأمريكي جون آشكروفت أمرا للسلطات المعنية باستجواب أكثر من خمسة آلاف شخص من دول الشرق الأوسط وغيرها دخلوا الولايات المتحدة في العامين الآخرين، فضلا عن أن هناك أكثر من ألف معتقل منذ تجديرات سبتمبر ولم يوجه لأي واحد منهم حتى

الآن اتهام رسمي بشأن التفجيرات المشار إليها. وسوف يخضع الأجانب المتهمين بالضلوع في أحداث سبتمبر الماضي أمام هذه المحاكم العسكرية، وهو تطور فارق يعبر عن النزعة الدعائية تجاه الأجانب، ويعبر في الوقت نفسه عن توجه قلبي نحو عسكرة جانب من السلطة القضائية.

وإزاء المخاطر التي تنطوي عليها هذه التحولات القضائية، وجه ثثان من أعضاء مجلس النواب، أحداهما ديموقراطي (جون كونيترز) والآخر جمهوري (بوب بار)، دعوة إلى رئيس اللجنة القضائية التابعة لمجلس النواب الأمريكي لعقد جلسة مع وزير العدل مشيرين إلى أن المحاكم العسكرية تخل بالتمسور إذ تحرم المتهمين من حقوقهم الأساسية مثل القدرة على مواجهة من يتهمونهم، كما تحرمهم من حقهم في أن تكون المحاكمات علنية. وذكر "كونيترز"، أن الولايات المتحدة تكلف على حافة كارثة تتعلق بالحريات المدنية في هذه البلاد. (أهرام ٢٠٠١/١١/١٨)

وإضافة لكل ما سبق فإن الهجوم العسكري واسع النطاق على بلد فقير هو أفغانستان وإلقاء الملايين من أبنائه إلى حافة الجوع والموت لمجرد الاشتباه بأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة ، هو عمل يتسم بالحقوقية "الوطنية" تجاه الآخر أو بمعنى آخر بالمكاثرة ويفتقد لمبررات أخلاقية قوية، خاصة أن المخابرات المركزية الأمريكية هي التي عصت إلى استقلال الدين في تعبئة وحشد الإسلاميين المتحمسين، للحرب ضد الموفيت في أفغانستان، فخلصوا الولايات المتحدة حربها في أفغانستان ، وفي تلك الفترة كلفت الولايات المتحدة نحو ٣ مليارات من الدولارات على تسليح وتدريب وتمويل المتطوعين المسلمين الذين كانوا يعرفون بالمجاهدين للرفضين للدولة العلمانية، للحرب ضد الاحتلال الموفيتي لأفغانستان. وبعد أن انتهت تلك الحرب تركتهم الولايات المتحدة في العراء وتحولوا إلى الصدام الدامي مع حكومات بلادهم وصاروا عنوانا للتطرف والإرهاب. وعندما حدث ذلك ، لم تمد الولايات المتحدة يد المساعدة للحكومات والشعوب العربية التي تبتليت بأعمال التطرف الدامية التي قام بها بعض "المجاهدين" السليبين. باختصار، فإن الولايات المتحدة هي آخر من يحق له إبراز العلم في قضية مكافحة الإرهاب سواء لتاريخها الإرهابي العتيق في إبادة شعب الهنود الحمر واغتصاب أرضه أو لدورها الأسود في استجلاب العبيد من إفريقيا واستعبادهم ، أو لدورها الأسود في مساعدة النظم المكاثرة ذات لطابع الإرهابي في العالم الثالث ، من نظام بينوشيه السابق في شيلي ،ونظام سيمورا في نيكاراغوا، الدولة الاستشارية الإمبريالية المقتسبة للفلسطين، إلى نظام سوارثو السابق في إثيوبيا... إلى آخر القائمة الأمريكية الموداء في دعم الإرهاب، أو لدورها في دعم الإرهاب الذي نما وتضخم في أفغانستان ذاتها برعاية أمريكية.

ومن المظاهر المفجعة لانتشار النزوع الفلشي في المجتمع الأمريكي ذاته، ما ظهره استطلاع للرأي العام أجري في شهر نوفمبر من العام ٢٠٠١ ، على عينة من ألف شخص مع هامش خطأ حوالي ٣% ، حيث اعتبر ٥٤% من الأمريكيين أن اللجوء للمسلح النووي سيكون فعلا في الحرب ضد الإرهاب. وهذا الأمر يعني أن حياة جنت الآلاف أو حتى الملايين غير مهمة لغالبية الأمريكيين في سبيل تحقيق زو فارغ وقائم أعصى لا يحق بأي حال من الأحوال، مكافحة حقيقية للإرهاب، فليتبت هذه صورة نموزية للعنصرية للعدوانية لـ "وطنية" أو لـ "قومية"، أو بمعنى آخر صورة للفلاشية عندما تجتاح المجتمع ذاته؟

ولأنه في حالات صعود المكاثرة، لابد من البحث عن أعداد خارجيين لتوحيد المجتمع في مواجهتهم والفرز على التفاضلات الاقتصادية والاجتماعية داخل هذا المجتمع، فإن العدو الخارجي الجاهز كان هو المسلمين والإسلام لموء حظ البلدان العربية والإسلامية. ولم يبق الأمر عند "ليلة" اسان يوش الذي أعلن حربا صليبية جديدة قبل أن يستترك الأمر لأسباب سياسية ودبلوماسية ، بل امتد لقيادة أوروبية ممثلة في رئيس الوزراء الإيطالي سلفيو بيرلوسكوني الذي أطلق مجموعة من التصريحات التي تتم عن الجهل والحق والعصية معا ، حيث أشار إلى أن "حضارة الغرب أرقى من

العالم الإسلامي" لأنها "تضمن احترام حقوق الإنسان والدين ، وهذا الاحترام غير موجود بالتأكيد في البلدان الإسلامية"، وتجاوز الأمر القادة السياسيين إلى المفكرين ، حيث أشار صموئيل هنتجتون في حوار صحفي إلى أن "التمساح لم يكن صفة للمسيحية خلال الحملات الصليبية، ولكنه كان صفة للإسلام في الأندلس، وفي الوقت الراهن يبدو الإسلام أقل الأديان التوحيدية تسامحا"، وهذا التصريح يتم عن اضطراب حقيقي في فهم الأمور ، نابع عن الخلط بين الإسلام كدين ، وبين بعض المجموعات من المتطرفين الإسلاميين الذين ساهمت المخبرات المركزية الأمريكية في دفعهم إلى أقصى مواقف التطرف لاستغلالهم في حربها ضد الموفيت في أفغانستان، ثم استقطبت الحكومات في البلدان الأوروبية "المتسامحة" كإيرلندا ضفت على العديد من الدول العربية والإسلامية، ورفضت تلك الحكومات الأوروبية أي تعاون مع بلدان مثل مصر والجزائر في مكافحة الإرهاب الذي استغل خطره بالأساس بالدعم الأمريكي والغربي، ولم يبدأ الغرب في الاهتمام بمكافحة هذا الإرهاب إلا عندما تقلب السحر على الساحر وبدأت المجموعات الإرهابية التي تلقت دعما أمريكيا وغريبا كبيرا توجه نصلها الدموي إلى الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة.

وتصريح "هنتجتون" لا يحاول ، أو هو غير معني من قريب أو بعيد بدراسة المجتمعات العربية والإسلامية ذاتها ، أو حتى لتقييم مواقف النظم الحاكمة في البلدان العربية وكلها مناهضة لأي عنف ديني . باختصار هو من نوع التصريحات الدعاية التي تحاول إيجاد إطار نظري لموجة العنصرية ضد العرب والمسلمين ، وإيجاد مبرر لاعتبارهم أعداء كضروية لتبرير الإنفاق الأمريكي الهائل على التسلح الذي يقطع من دخل الشعب الأمريكي لصالح المجمع الصناعي العسكري الذي يعد رأس الحربة في التوجه الفلشي في الولايات المتحدة الأمريكية.

الكارثية والاقتصاد

لا يقتصر مضمون الانزلاق نحو الكارثية على النظام السياسي، بل إنه يمتد ليشمل النظام الاقتصادي أيضا بصورة قد تختلف في بعض التفاصيل، في الوقت الراهن عما جرى في نظم فاشية سابقة في ألمانيا النازية أو إيطاليا الكارثية أو اليابان في فترة عبادة الدولة والاقتصاد قبل وثناء الحرب العالمية الثانية. لكن يبقى التوسع الكبير في دور المجمع الصناعي العسكري كسمة أساسية لأي اقتصاد ينحدر نحو الكارثية، مع تبرير هذا للتوسع بالتضخم من الأعداء الخارجيين أو حتى "اختراعهم" في بعض الأحيان. لذلك لم يكن غريبا في خضم الحملة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان، أن يتم الإعلان عن اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لتصنيع ٦ آلاف طائرة من طراز "سيفول" المعروفة باسم الشبح بقيمة ٤٠٠ مليار دولار خلال العقد الأول من القرن الحالي لتتكامل للخدمة في الجيش الأمريكي وجيوش الدول الحليفة لها وفي مقدمتها إسرائيل. (راجع: أميركا تصنع ستة آلاف طائرة خفية قيمتها ٤٠٠ مليار دولار حتى ٢٠٢٠، جريدة الحياة للندن، ٢٨/١/٢٠١٢)

وتجدر الإشارة إلى أن المجمع الصناعي العسكري الأمريكي صاحب النفوذ في الحزبين الكبيرين وفي الإدارات الأمريكية المتتالية، كان مهذا بترالج كبير للمكافأة والنفوذ والقوة الاقتصادية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفتك الاتحاد السوفياتي السابق . لكن الاتجاه الديموني المتشدد في النخبة الأمريكية الحاكمة تولى الدفع في اتجاه إشعال حروب جديدة في الخليج (حرب الخليج الثانية)، وفي البلقان (الهجوم على يوغوسلافيا) وأخيرا في أفغانستان، وهي حروب أفضت المجمع الصناعي العسكري الأمريكي وخلفت بشكل مبشر، طلبا متجددا على منتجات الممار التي ينتجها، فضلا عن أن النفوذ الأمريكي في المناطق التي تخوض فيها هذه الحروب يساعد على خلق طلب على الأسلحة والعتاد العسكري الأمريكي، ويساعد أيضا على خلق طلب على السلع والخدمات المنية الأمريكية في

تلك المناطق. وتعد طلبات الدول العربية في الخليج على الأسلحة الأمريكية، هي أهم مصدر للطلب على الأسلحة الأمريكية من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، في العقد الأخير من القرن الماضي. وكان طبيعيا في هذا الوضع أن تنتعش أسهم شركات السلاح والأمن في الوقت الذي تنهال فيه أسعار أسهم باقي الشركات، فخلال الأسبوع الأول بعد أحداث ١١ سبتمبر، ارتفعت أسعار أسهم "ال-٤ كومونيكيشن" التي تنتج أدوات كشف القنابل في المطارات بنسبة ٣٨%، وارتفعت أسعار أسهم "ريشون" التي تنتج صواريخ كروز بنسبة ٢٧%، وارتفعت قيمة أسهم "لوكد هيل" بنسبة ١٦%، وارتفعت أسعار أسهم "جنرال داينمك" بنسبة ٩%.

وفي ظل "هستيريا" مواجهة الآخر (العدو الإلهي)، تمكنت الإدارة الأمريكية والرئيس تحديدًا من جمع المزيد من السلطات في يديه. وقد أغرى هذا الأمر، الرئيس الأمريكي بطرح مشروع أسماه "المعيار السريع"، يعطي الرئيس الأمريكي سلطة التفاوض مع دول أخرى على اتفاقات تجارية لا يمكن للكونجرس أن يعطلها، ويمكن فقط لمجلس الشيوخ والنواب أن يوافقا أو يرفضوا الاتفاق ككل. ولكد يبين رئيسي أن الكونجرس يجب أن يؤكد ثقته في الرئيس في الوقت الذي يسعى فيه للتفاوض حول اتفاقات تجارية تساعد الاقتصاد الأمريكي والعالمي أيضا. (راجع: مشروع قانون يمنح بوش سلطات لتعزيز التجارة، الحياة، لندن، ١٨/١١/٢٠٠١)

وتجدر الإشارة إلى أن صعود المكارثية في الولايات المتحدة الأمريكية يتم بمساعدة غربية لها، نظرا لترابط المصالح بين الرأسماليات الغربية الكبيرة ونظيرتها الأمريكية، مع إقرار تلك الرأسماليات بأن الرأسمالية الأمريكية هي في وضع للخطر الذي يتمتع حتى عليها هي ذاتها بقسط من الهيمنة. وتلك المصالح المشتركة هي التي فتحت اتفاق جات لتحرير التجارة السلعية وما تلاه من اتفاقات لتحرير تجارة الخدمات والاتصالات، وهي اتفاقات تنسم بأنها انتقالية وغير عادلة، حيث تضر تجارة السلع الصناعية التي تملك الدول الصناعية المتقدمة ميزات نسبية فيها، دون تحرير تجارة السلع الزراعية التي تملك للدول النامية والفقيرة ميزات نسبية فيها، كما أن تلك الاتفاقات تحرر حركة رأس المال بكل صوره وتعطيه الضمانات وميزات التعامل التي يتمتع بها رأس المال الوطني، في حين أنها لا تحرر حركة عنصر العمل الذي تتمتع فيه الدول النامية بوفرة.

وتلك المصالح المشتركة هي أيضا التي بررت الحرب ضد العراق بغرض فرض الوجود العسكري الأمريكي والغربي في المنطقة التي تحوي قرابة ثلثي الاحتياطات العالمية من النفط الذي يمثل شريان حياة الاقتصادات الغربية. وهذا الهدف الحقيقي تسمت وراء تحرير الكويت، التي تم طرد القوات العراقية منها منذ عشر سنوات وما زالت القوات الأمريكية والغربية موجودة في الخليج وتقوم باعدادات متكررة على العراق، وتبشر دعابة دائمة حول الخطر العراقي لتبرير هذا الوجود وللضغط على بلدان الخليج لشراء المزيد من صفقات الأسلحة كضرورة لإعاش غول المجمع الصناعي العسكري الأمريكي. كما ساند الغرب، الولايات المتحدة في حربها ضد يوغوسلافيا التي استهدفت مد سيطرة حلف الأطلسي، "الناتو"، إلى جنوب شرق أوروبا وإزالة آخر نظام معارض للغرب في أوروبا وإقرار حق "الناتو" في التدخل في أي دولة دون الرجوع للأمم المتحدة. أما الحرب في أفغانستان فبثتها تكمل الممانعة الأمريكية حول منطق النفط في إيران والدول العربية الخليجية ومنطقة بحر قزوين. هذا فضلا عن أن الحروب في حد ذاتها، ضرورة للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي والغربي الذي يشكل ضلعا ناعضا للرأسمالية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا على الأقل.

وفي مثل هذا الوضع يمكن توقع أن تصل الولايات المتحدة على تحقيق مصالحها الاقتصادية بالضغط بقوتها العسكرية أو حتى باستخدامها مباشرة. وهي بالفعل فرضت نوعا من الابتزاز المعنوي

على الدول المصدرة للنظ منذ أحداث ١١ سبتمبر ، بحيث عطلت دول الأوبك آلية الحفاظ على الأسعار في المدى ما بين ٢٢ ، ٢٨ دولار للبرميل ، وانحدر سعر سلة نفوط أوبك إلى نحو ١٦ دولار للبرميل في منتصف نوفمبر من العام ٢٠٠١ ، ورغم ذلك فإن منظمة الأوبك أجلت تنفيذ خفض الذي قررت له إنتاجها النفطي حتى بداية العام ٢٠٠٢ ، ثم قررت في نهاية عام ٢٠٠١ ، تعطيل آلية الحفاظ على الأسعار في المدى ما بين ٢٢ ، ٢٨ دولار للبرميل.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد صلت بشكل مباشر باعتبارها دولة داتنة لها نفوذ اقتصادي على الدول المدينة لها ، على تسييد النموذج الاقتصادي الليبرالي بقض النظر عن مدى ملائمة كليا أو جزئيا للظروف الاقتصادية ولمستوى تطور بعض الاقتصادات النامية والفقيرة ، وإذا كانت قد وطلعت صندوق النقد والبنك الدوليين للعمل معها وهي صاحبة أكبر كتلة تصويتية منفردة فيهما لتسييد النموذج الليبرالي في الدول النامية والفقيرة ، فإن صعود النزعة الكارثية في الولايات المتحدة سبني المزيد من التنصت في محاولة فرض النموذج الاقتصادي الليبرالي في الدول النامية والفقيرة ، هذا النموذج الذي يتمثل في تقليص الدور الاقتصادي للدولة وبيع القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق لرأس المال الأجنبي بكل صوره وتحرير سعر وسوق الصرف. كما أنها إن تكون معنية برماعة الأبعاد الاجتماعية في أي برنامج اقتصادي يتم تطبيقه في الدول النامية ، خاصة وإن توزيع الدخل في الولايات المتحدة نفسها يزداد سوءا حيث كان الثلاثة أخماس أو ٦٠% الأقل دخلا في الولايات المتحدة يحصلون على ٣٣% من الدخل الأمريكي في عام ١٩٨٥ ، فأصبحت يحصلون على ٣١,٣% من هذا الدخل في عام ١٩٩٧. وكان الخمس الرابع في المجتمع الأمريكي يحصل على ٢٥% من هذا الدخل عام ١٩٨٥ ، فأصبح يحصل على ٢٢,٤% في عام ١٩٩٧. أما الخمس الأعلى دخلا فكان يحصل على ٤١,٩% من الدخل الأمريكي عام ١٩٨٥ ، وارتفعت حصته إلى ٤٦,٤% عام ١٩٩٧. أما أغنى ١٠% في الولايات المتحدة فكانوا يحصلون على ٢٥% من الدخل الأمريكي عام ١٩٨٥ ، فأصبحت حصتهم ٣٠,٥% عام ١٩٩٧. (راجع : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، أعداد مختلفة). ومن الضروري الإشارة إلى أن عام ١٩٩٧ الذي يعتبر توزيع الدخل الأمريكي سينا خلاله بالمقارنة مع عام ١٩٨٥ ، هو ضمن عهد كلينتون الذي كانت الضرائب على الأثرياء مرتفعة خلاله، وكانت التحويلات الاجتماعية للشرائح الأقل دخلا، مرتفعة، وكان الإنفاق الاجتماعي عموما مرتفعا. وبالتالي فإن توزيع الدخل الأمريكي من المرجح أن يكون قد ساء كثيرا في عهد الرئيس الحالي جورج بوش الذي يعبر عن اليمين الأمريكي المتطرف، حيث خفض الضرائب وقصص حصة الإنفاق الاجتماعي والتحويلات الداخلية من الإنفاق العام في الولايات المتحدة. وإذا كان هذا هو الاتجاه في الولايات المتحدة فإنه من المرجح أن تدفع في اتجاه تقليص الإنفاق الاجتماعي في العالم عموما وبالتالي في الدول التي تعاني من أزمت اقتصادية وتحتاج دعما دوليا ، أو في الدول المدينة التي تحتاج لإعادة جدولة ديونها، وهذا سوف يساهم في خلق ميل عالمي لزيادة سوء توزيع الدخل وزيادة أعداد الفقراء بطول خريطة العالم وعرضها.

وكل ما سبق، يبرر ضرورة دعوة المجتمع الأمريكي والقوق الحية فيه ، ودعوة للعالم عموما وبخاصة الدول النامية، لمكافحة صعود النزعات الكارثية في الولايات المتحدة الأمريكية بكل تداعياتها الاقتصادية التي تمتد من زيادة عسكرة الاقتصاد وتعظيم دور المجمع الصناعي العسكري الأمريكي وتغليب الحروب الضرورية لإعلاء الطلب الأمريكي والعلمي على منتجاته على مساحة الدمار، إلى فرض نموذج اقتصادي ليبرالي بشكل انتقائي يتوافق مع المصالح الأمريكية ومصالح الدول الرأسمالية الكبرى عموما ويؤدي لتزايد سوء توزيع الدخل في كل دولة وسوء توزيع الناتج العالمي بين مختلف دول العالم.

خاتمة عن المشاركون فوق هذا التقرير

بالرغم من الحس النقدي العالي في الدراسات التي يشملها هذا التقرير، إلا أن مؤسسة الأهرام جريا على تقاليدها في دعم المنهج النقدي في الدراسات العلمية التي يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، وإصطلت دعما لهذا التقرير السنوي المعبر بالفعل عن رؤية إستراتيجية عربية للقضايا الاقتصادية المحلية والعربية والدولية. وإذا كانت الأمانة تقتضي إعطاء كل ذي فضل حقه، فإن هناك شكر عتيق وجب للأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير جريدة الأهرام ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام الصلاقة، على رعايته لهذا التقرير. أما الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم سعيد، مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، فبجته يواصل دعمه لتقاليد المركز في ممارسة النقد الاجتماعي المسئول واحترام حق الاختلاف، مواصلا في ذلك المنهج الذي أرساه الأستاذ/ السيد يسين، الأب الروحي لمركز الدراسات ومستشاره حقا.

أما مستشارو التقرير فإن لهم عتيق الامتنان على مساهمتهم لمشروع التقرير وملاحظاتهم بشأن تطويره، وأيضا على كل ما بذلوه من وقت وجهد في القراءة النقدية لكل الدراسات التي يشملها التقرير، وفي تقديم الرأي والخبرة والنصح لتطويرها.

أما أصحاب الدراسات التي يشملها هذا التقرير هذا العام فلهم عتيق شكري وتكديري على الدراسات القيمة التي قدموها للتقرير. وقد قدم الأستاذ الدكتور/ إبراهيم العموسي، رؤية ثاقبة ومنفتحة ومتطورة بعنوان "التخطيط للتنمية في اقتصاد مختلط ومنفتح"، وقدم الأستاذ الدكتور/ حسين عبد الله، أحد أهم خبراء الطائفة في الوطن العربي بأسره، دراسة مثارة عن "الفكر الطبيعي بين التصنيع والتصدير". كما قدم الأستاذ الدكتور/ سليمان المنذري، المستشار الاقتصادي السابق للجامعة العربية والاتحاد البورصات العربية، دراسة متميزة عن "تحرير التجارة العربية البينية.. بين المناطق الجنوبية والافتقار الثنائية والمنطقة العربية الكبرى". كما ساهم الأستاذ الدكتور/ محمد رؤوف حامد بدرستين مهمتين عن "تطوير للتكنولوجيا عالميا وغربيا بين القطاع الخاص والدولة"، و"الصناعات الدوائية العربية ومتغيرات البيئة الدولية لدى تطبيق اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية". وقدمت الأستاذة الدكتورة/ محيا زيتون، دراسة رائدة بالفعل، بعنوان "رؤية نقدية لبعض قضايا السبلحة في مصر"، وقدمت الأستاذة الدكتورة/ سلوى العنزي، دراسة مهمة عن حركة الاستثمارات الدولية المباشرة وموقع الحرب منها. كما قدم الأستاذ الدكتور/ عمرو كمال حمودة، دراسة قيمة بعنوان "الأحداث الأمريكية وتأثيراتها الآتية والإستراتيجية على النفط العربي". أما الأستاذ/ عمرو خلفجي، فقد قدم دراسة بعنوان "صناعة السينما في مصر.. بين الوضع الراهن ودور الدولة والقطاع الخاص وضرورات التطوير"، وقد شاركه في هذه الدراسة، الأستاذ/ نزار سمك، ليكنبا معا دراسة رائدة تعتبر بالفعل "عدة" في مجال دراسة اقتصاديات السينما. أما الأستاذ/ محمد فايز فرحات، فقد قدم دراسة جيدة بعنوان "التجارة الإلكترونية: تطورها وآليات التعامل معها". بينما قدم الأستاذ/ محمد التاجر، دراسة نقدية متميزة بعنوان: "البورصة المصرية.. الإنجليز القانوني والتجاوزات وغموض المستقبل"، في حين ساهم الأستاذ/ لكرم الفتي بدرستين: الأولى بعنوان: "الحركات المناهضة للعملة: تكوينها وعوامل صعودها ومستقبلها"، والثانية بعنوان: "الانتفاضة الفلسطينية وقارها على الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين". أما باقي الدراسات التي شملها التقرير فهي من إعداد كتيب هذه السطور، أي المشرف على إصدار وتحرير هذا التقرير.

وفي النهاية أكرر شكري لكل من ساهم في خروج العدد الثاني من هذا التقرير السنوي للنور.. هذا التقرير الذي يستهدف في المقام الأول، البحث عن الحقيقة ويقوم بدوره في استشراف المستقبل مبتغيا وجه الوطن أولا وآخر.

المحرر

رواية

التخطيط للتنمية في اقتصاد مختلط ومنفتح

د . إبراهيم العيسوي

توطئة

شهد الثلث الأخير من القرن العشرين اتجاه أكثرية الدول النامية إلى تقليص القطاع العام وفتح مجالات متزايدة للنشاط الاقتصادي أمام القطاع الخاص ، مع تحول اقتصاداتها إلى اقتصادات يتراد فيها دور قوى السوق تزايداً ملحوظاً في تخصيص الموارد . ومع ذلك لم تزل اقتصادات هذه الدول اقتصادات مختلطة تقوم فيها الحكومات بالموار الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تجاهلها ، ويعمل بها قطاع عام يزداد انكماشاً وضغطاً بمرور الزمن . كما اتجهت هذه الدول إلى فتح اقتصاداتها وزيادة درجة اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

وبغض النظر عن أسباب هذه التحولات ومبرراتها ، ثمة سؤال مهم يتعين التعامل معه ، وهو : هل بقي للتخطيط دور في إدارة مثل هذه الاقتصادات النامية المختلطة والمفتوحة ؟ ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة متعددة تطرح فيها قضية دور الدولة في التنمية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ولعل أهم هذه الأسئلة ما يلي :

١ - هل هناك حاجة موضوعية إلى التخطيط في مثل هذه الاقتصادات من أجل إحراز التنمية المنشودة ؟ .

٢ - وإذا كانت هناك حاجة موضوعية للتخطيط ، فهل هناك إمكانية حقيقية للقيام به على نحو فعال ؟ وما هي الشروط اللازم توافرها حتى تتحقق للتخطيط الفاعلية والمصدقية ؟ .

٣ - وما هو نوع التخطيط الممكن من أجل تحقيق التنمية في الظروف الراهنة للدول النامية ؟ وهل في خبرات الدول الأخرى ما يرشدنا إلى إجابة واقعية عن هذا السؤال .

وهذه هي الأسئلة التي منجهد في البحث عن إجاباتها في هذا البحث .

القسم الأول

التلازم المنطقي بين التخطيط والتنمية

تلكرة ضرورية

حتى يكون الحديث عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي أو دور التخطيط في إدارة الموارد في بلدنا حديثاً واقعياً ومتمماتاً بقدر معقول من المصدقية ، فإنه لا بد وأن ينطلق من حقيقة كبرى ، ألا وهي أن هنأ الأكبر هو التخلف ، وهنأ الأعظم هو التنمية . فالانطلاق من هذه الحقيقة ، وإدراك ما يترتب عليها من نتائج ، له شأن كبير في تحديد الموقف من دور الحكومة والقطاع العام والتخطيط من جهة ، ودور الأسواق والمبادرات الخاصة من جهة أخرى . كما أن له شأنها مهما في تحديد نسب المزج بين هذه الأدوار ، وفي تعيين من يملك بعملة القيادة ، ومن يرسم المسارات الكبرى للحركة الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن ما هي التنمية ، وهل ثمة علاقة منطقية بين التنمية والتخطيط ؟

إن التنمية أو الإنماء عمل إرادي . أي أن التنمية عمل لا يتحقق بشكل تلقائي مثل النمو . وإنما يلزم للتنمية فاعل مريد ، أي طرف صاحب إرادة محددة وواضحة ومالك لقدرة أو سلطة كافية لتبديل الواقع القائم أو تعديل بعض جوانبه الأساسية على الأقل .

وهذا يعني أن وراء مفهوم التنمية عدة أمور مهمة :

١ - عدم الرضى عن ما تساقى به قوى التغيير الثقافية من نتائج ، أي عدم الرضى عن ما تسفر عنه تفاعلات قوى السوق في اقتصاد سوق حر ومفتوح من نتائج .

وينكر في هذا الشأن لمران :

أ - المظاهر المتعددة لقصور أو فشل السوق ، وتخلف السوق وعدم كتمال أو نضج بنيانه في الدول النامية .

ب - أن السوق لا يقدر على سد الفجوات الكبيرة والمزمنة بين العرض والطلب ، أي أنه لا يقدر على تحقيق التنمية ؛ وهذا إذا جاز لنا اعتبار التنمية فجوة كبرى بين العرض والطلب .

ج - أن السوق غير لبيتماعي بطبيعته . فهو لا يعترف بالفجوات بين الإنتاج القائم والحاجات الاجتماعية ، وإنما هو يعترف بالفجوات بين الإنتاج القائم والطلب الفعّال . أي أن السوق لا يعترف بالمؤشرات الاجتماعية التي تعبر عن حاجات اجتماعية للسود الأعظم من الشعب ، ومن ثم فهو لا يستجيب لها . وإنما يعترف السوق بحاجات تلك الشريحة من المجتمع التي تمتلك القدرة الشرائية ، ويستجيب لمطالبها ، مهما كانت تلك الشريحة صغيرة وبغض النظر عن نوعية مطالبها .

٢ - تبلور رغبة عامة في تحقيق أهداف معينة مغفيرة لما أتت - ولما قد أتت - به قوى السوق للتلقائية من نتائج .

٣ - تحول الرغبة العامة في إعادة تشكيل مسارات الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والميسابية إلى إرادة سياسية .

٤ - توافر إمكانيات تحويل الإرادة السياسية إلى لفعال ملموسة ، أي توافر أدوات كافية لوضع الأهداف المراد تحقيقها موضع التنفيذ .

إن التنمية تحتاج ابتداء إلى تدخل قوة من خارج السوق لتعديل مساراته أو للحلول محل هذه القوى من أجل صناعة المسار الجديد للاقتصاد والمجتمع . وهذه القوة ليست إلا الدولة ، وللتخطيط الذي هو التصيد للمدى لدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي .

الخطوة هي التعبير السياسي عن الرغبة في تحقيق أهداف لم تأت ولا تأتي بشكل تلقائي من خلال تفاعلات قوى السوق الحرة . والخطوة هي إقرار صريح بأنه لا يمكن التعويل على ما يسمى باقتصاد السوق الحر في تحقيق التنمية .. وعلى أضيق الاحتمالات التخطيط يعنى الانتقال إلى اقتصاد مدار أو موجه أو مختلط تشترك في تشكيل أو توجيه أو ضبط تصرفات الفاعلين فيه قوى من داخل السوق وقوى من خارجه ، أي قوى صادرة عن المخطط أو صانع القرار الممثل للدولة .

بعبارة أخرى لا يستقيم الحديث عن " إقامة اقتصاد السوق الحر " والحديث في الوقت نفسه عن الأخذ بالتخطيط كأسلوب علمي لتحقيق التنمية . والأكثر واقعية أن نتحدث عن اقتصاد مدار أو موجه . كما أنه لا معنى للحديث عن " تزايد دور الدولة في ظل اقتصاد السوق "

.. فتوسيع رقعة عمل قوى السوق تعنى ضمنا الانقطاع من دور الدولة . والأصح في هذه الظروف أن نتحدث عن تغير دور الدولة ، لا عن زيفته . والاختلاف بين الاقتصادات الموجهة أو المدارة إما يكمن في الاختلاف في الوزن النسبي الذي تحظى به كل من قوى السوق من ناحية وقوى التخطيط أو قوى للتدخل من خارج السوق من ناحية أخرى .

فلقاعدة العامة هي أن السوق والتخطيط لا ينفي كل منهما الآخر في كل الأحوال . بل انهما يمكن أن يتضافرا ويتكاملان في إدارة الموارد وحسم الصراعات الاجتماعية حول تخصيص الموارد وتنميتها . ومن الفادر أن يوجد مجتمع يعتمد بشكل كامل على السوق وحده أو على التخطيط وحده . ولكن القضية المثارة دائما هي حول نسب المزج بين التخطيط وقوى السوق ، وحول أي من هاتين القوتين يكون له الدور القيادي أو الدور المهيمن على مسار الاقتصاد الوطني . ومن أهم العوامل المساعدة على حسم الخيارات في هذا الشأن :

أ - المهمة المطروحة على المجتمع - مواصلة السير في المسار الحالي أم تغيير المسار تغييرا جذريا . بعبارة أخرى : لننمو أم للتنمية ؟ .

ب - مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وبخاصة مدى نضج الأسواق أو كمالها ، ومدى نضج الطبقة الرأسمالية ونوعية علاقاتها بالرأسمالية العالمية .

فإذا كانت المهمة المطروحة هي التنمية بمعناها المركب والشامل ، وإذا كان مستوى نضج السوق ومستوى تبلور الطبقة الرأسمالية ضعيفا ، فإن الميزان يجب أن يميل لمصالح قوى التخطيط ولمصالح دور قيادي وقوى الدولة في النشاط الاقتصادي * . ولكن هذه القضية ليست قضية فنية خالصة ، وإنما هي قضية ذات أبعاد اجتماعية وسياسية لا يمكن تجاهلها . والاختيار هنا هو بالضرورة لاختيار سياسي محكوم في نهاية المطاف بتوزنات القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة . وليس من اختصاصنا الآن مناقشة الاختيارات السياسية لهذه الدولة أو تلك في شأن ما تفرده من مساحة لكل من قوى السوق وقوى التخطيط . فهذا حق من حقوق السيادة لكل دولة . ولكن الأمر الواجب أن يعطى بالمنقشة من جانبنا هو ما سترتب على الاختيارات

* يمكن الرجوع إلى معالجة تفصيلية لهذه القضية في القسم (٩-١) من كتابي : التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

وكذلك يتوقف الأمر على مدى تمتع النظام الإدارى فى دولة باللامركزية .

وثالثها : شيوخ موقف إيجابى من التخطيط فى المجتمع .. فلا يحل أن ينجح التخطيط فى مناخ تنتشر فيه مشاعر العداءة للتخطيط أو النفور منه ، سواء بفعل اعتبار للتخطيط - خطأ - المسئول الرئيسى عن فشل النظام الاشتراكى أو العجز عن تحقيق التنمية فى الدول النامية ، لم بفعل المسيرة لموجة العولمة وإعلاء إيديولوجية السوق المصالحية لها .

ورابعها : نوعية الحكم ، وبوجه خاص ما يتحده من مشاركة وتمثيل صلاحيات لمختلف الاتجاهات فى تقرير المسار المرغوب تحريك المجتمع فى اتجاهه ... وهذا أمر له صلة واضحة بقضية الديمقراطية والحرية وتداول السلطة وما إليها من مسائل متشابكة ومتداخلة .. كما أن له صلة قوية بقضية مكانة القانون فى المجتمع وسيادة القانون واحترام الناس له ، وكذلك بقضية الفساد والشفافية والمساءلة أو المحاسبة ... وهذه كلها أمور متصلة بدرجة التفتت فى توزيع الثروة وتوزيع السلطة فى المجتمع .. فكبت الحرية ومحاصرة قنوات الحوار السياسى والاجتماعى وانتشار الفساد وغياب الشفافية وتعذر المساءلة لأصحاب القرار ... كل أولئك أعداد طبيعيين للتخطيط .. فهذه الأمور تهين المناخ المناسب للالتفاف حول ما يوضع من خطط وقوانين وسياسات ، ومن ثم إفساد الخطط ، كما أنه يتعذر معها إجراء العمليات الاقتصادية للخططة على أسس سليمة . ويتعذر معها أيضا إعمال المتابعة التى هى جزء لا يتجزأ من العمل للتخطيطى السليم .

التخطيط بالمشاركة Participatory planning

وبذا كان التخطيط بالمشاركة من الشعارات المرفوعة اليوم ، فإن تفعيل هذا الشعار وتحويله إلى واقع ليس بالأمر السهل . بل قد توجد فى الواقع الاتصاعى والاقتصادى السياسى ذاته مواقع تحول دون تحويل هذا الشعار إلى ممارسة فعلية . ومدار الأمر هنا هو توزيع الثروة والدخل وتوزيع السلطة فى المجتمع ومدى ما يتحقق للأطراف المدعوة للمشاركة فى التخطيط من فرص متكافئة فى التعبير عن مطالبها ، وفى التأثير على المخطط أو مخذ القرار والحصول على استجابته لهذه المطالب . وعندما تظفر شريحة مثل كبار رجال الأعمال بمشاركة كبيرة فى رسم الخطط وصنع القرارات ، فلا شك أن هذه الخطط والقرارات ستكون منحازة لمصالح تلك الشريحة الاجتماعية . وهنا يقع تهميش أو تجاهل

المختلفة لدولة نامية مثل مصر من آثار على قدرتها على تحقيق الغرض الذى وجد التخطيط أصلاً لتحقيقه .. ألا وهو توجيه الاقتصاد والمجتمع فى مسارات مغايرة بدرجة أو أخرى للمسار الذى تتخض عنه قوى السوق الحر ، أى تحقيق التنمية التى عجزت قوى السوق الحر - ولم تزال عاجزة - عن تحقيقها فى بلادنا . وهذا ما يجربنا بالضرورة إلى الحديث عن مصداقية التخطيط .

فالأصل أن التخطيط لا يطلب لذاته ، وإنما يطلب لما يرجى أن ينتج عنه من فاعلية وقدرة على التأثير فى مجرى الأحداث الاقتصادية والاجتماعية ، أى تحقيقاً للتنمية المنشودة . وترتبط مصداقية التخطيط فى ذهن الناس - علمتهم وخاصتهم على السواء - بالقدرة على تحويل ما يرسم من خطط على الورق إلى واقع فعلى فى حياة الناس . أى أن مصداقية التخطيط ترتبط - وجوداً وعدماً - بالقدرة على تنفيذ الخطط ، فما هى إذن العوامل التى تحكم القدرة على تنفيذ الخطط وتحدد بالتالى مصداقية التخطيط ؟ .

القسم الثانى

العوامل الحاكمة للقدرة على تنفيذ الخطط

والمتحدة لمصداقية التخطيط

يمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة عوامل رئيسية :

أولاً : حسن التخطيط . ويقصد به قوة الصلات التى تربط بين الخططة والواقع الاجتماعى والسياسى ، ومن ثم حسن تعبير الخططة عما يريده الناس - أى غالبية الشعب - من تغيير فى مختلف أوجه حياتهم . وهذا الأمر يتوقف بدوره على عدة اعتبارات مهمة ، لا تخلو من ترابطات فيما بينها :

أولها : جودة التوالى الفنية فى إعداد الخطط ، ومن ثم مدى توافر الإمكانيات المالية والبشرية والمعلوماتية وارتفاع مستواها أو كفاءتها .

وثانيها : جودة الإطار المنهجي للتخطيط ، ومقاييسها القدرة على تيسير الاتصالات وتدفق المعلومات والتحاو حولها بجدية بين مختلف الأطراف العاملة فى مجال التخطيط وبين مختلف مستويات التخطيط .. ويتصل بذلك وضعية الجهاز المركزى للتخطيط فى الإطار التنظيمى للدولة .. ومدى ما يتمتع به من مكانة ونفوذ ...

لمصالح الشرائح الاجتماعية الأخرى التي لا تتاح لها فرص منافسة للمشاركة في وضع الخطط وصناعة القرارات . وهذا يقودنا إلى القاعدة التالية :

قاعدة (١)

إن تمكين الأطراف المختلفة (الحكومة / القطاع الخاص / المجتمع المدني) من المشاركة في الصل التخطيطي يستوجب ابتداء تصحيح المفارقات للكثير في توزيع الدخل والثروات ومن ثم في توزيع السلطة في المجتمع .. ويقلد ما ينجح المجتمع في تضيق الفوارق في توزيع الدخل والثروة ، بقلد ما تزداد فرص المشاركة الحقيقية للقوى الفاعلة المختلفة في المجتمع في عملية التخطيط ، وتزداد بالتالي فرض تعبير الخطط عن مصالح غالبية الشعب .

وإذا كان تضيق الفوارق الطبقيّة أو التوزيعية شرط ضروري للمشاركة ، فإنه لا يكفي وحده لتحقيق المشاركة الفعالة . إذ يتطلب التمكين من المشاركة في التخطيط - علاوة على ذلك - توفير القنوات المؤسسية الملائمة لبلورة مطالب الأطراف المختلفة والتحلل حولها والتوفيق فيما بينها . وهنا أيضا تطل علينا مرة أخرى قضية الديموقراطية والحريات المكفولة للأطراف المختلفة لبلورة المطالب أولا ، وللتكثف من أجل التعبير عن هذه المطالب والدفاع عنها ثانيا ، ولممارسة أشكال الضغط الشرعي لتوسيع الفرص أمام هذه المطالب في التحقّق ثالثا (حرية العمل النقابي في مقابل حرية القطاع الخاص - حرية المسيرات والمظاهرات والإضرابات السلمية ... إلخ) . ويتصل بذلك أيضا مدى توافر حكم محلي حقيقي في المجتمع ، حتى تتاح الفرصة للتخطيط من أسفل إلى أعلى على نحو فعال .

ثانيا : العامل الثاني الذي يحدد مدى ما يتمتع به التخطيط من مصداقية ومدى ما يتمتع به الخطط من قبليّة التنفيذ في الواقع هو عدد درجات الحرية المتاحة أمام المخطط أو صانع القرار أو متخذ القرار .

ويقصد بذلك :

- أ - عدد المتغيرات التي يمكن لهؤلاء التحكم فيها ،
- ب- طبيعة التأثير غير المباشر في باقي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .. أي متغيرات المياملة (policy variables) .

ب - **الوزن المحتمل لهذه المتغيرات في السياق الاقتصادي والاجتماعي** ، أي مدى ما تتمتع به المتغيرات الممكن التحكم فيها من قدرة على التأثير في عدد كبير نسبيا من المتغيرات الأخرى في المجتمع . فبعض المتغيرات كالصناعة الصغيرة ، إذا أثّرت في بحيرة لم تصنع إلا دائرة أو دائرتين . وبعضها كالحجر الثقيل ، إذا رميته في الماء صنع عثرات الدوائر حوله ، وامتدت حركة الماء لمسافات بعيدة .

وهذا يقودنا إلى صياغة القاعدة التالية :

قاعدة (٢)

كلما زاد عدد المتغيرات الخاضعة للسيطرة من جانب المخطط أو متخذ القرار ، وكلما زادت مكانة هذه المتغيرات ونقّل وزنها في تشكيل مجرى الأحداث الاقتصادية والاجتماعية ، ازداد احتمال تحول الخطط إلى واقع ، وارتفعت نسبة إنجاز ما يوضع في هذه الخطط من أهداف .

وبطبيعة الحال ، فإن مدار الأمر هنا هو الحيز النسبي المتاح لكل من قوى السوق من جهة ، ولقوى التدخل من خارج السوق ، أي قوى التخطيط من جهة أخرى . إذن تتسع فرص مصداقية الخطط ، أي يزداد احتمال وضع الخطط موضع التنفيذ بنسب مرتفعة ، كلما ازداد عدد الأدوات التي تلجأ إليها الحكومة في التأثير على قوى السوق ، أي بالتأثير على قرارات القوى الفاعلة في السوق (المنتجون - المستوردون - للتجار - المستهلكون - المنخرون - المستثمرون ... إلخ) من جهة ، وكلما ازدادت نسبة الأدوات ذات الأثر الأقوى من جهة أخرى . ومن أهم أدوات ضبط السوق وتوجيه مساراتها بما يتوافق مع الممارات المرغوب فيها في الخطة ما يلي :

(١) النوع الأكثر تطرفا من هذه الأدوات هو التدخل بالأوامر الإدارية المباشرة مثل تكليف شركة قطاع عام بتنفيذ مشروع معين ، أو بتوريد كم معين من الإنتاج ، أو بيع منتجاتها بأسعار قد تقل عن سعر التكلفة أو لا تحقق إلا هامشا محدودا من الربح .. إلخ .

ومن المنطقي النظر إلى هذا النوع من الأدوات كملجأ أخير ، بعد أن يفشل تحقيق الأهداف المرجوة بوسائل أخرى ، أو في حالات الضرورة أو الطوارئ التي لا تتاح فيها فرص كافية لتجربة وسائل الترغيب في فعل ما أو للتفكير من قبل آخر . ومن المهم في كل الأحوال ألا تستخدم هذه الأدوات بطريقة تحكمية ، بل أن تستخدم في

إطار الخطة الموضوعية تحقيقاً لأهدافها أو لمواجهة تخلف المنفذ عن المخطط فيها .

(٧) إجراءات إدارية أخرى مثل الترخيص ، أى السماح بإنشاء مشروع ما أو توسع مشروع قائم وذلك فى حدود الاستثمارات المقررة فى الخطة . ويقبل الترخيص حجب الموافقة على إنشاء أو توسع مشروع ما . ومن أمثلة الإجراءات الإدارية الأخرى نظام الحصص الكمىة فى توزيع منئزمات الإنتاج أو السلع الاستهلاكية أو إلزام المزارعين بدورة زراعية معينة أو بالتسليم الإجارى للمحاصيل . وهذه الأدوات تدور حول تعديل " قواعد اللعب " ، أو تضيق نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس ، وتغيير سلوكهم فى السوق بالتالى .

ومن المهم ملاحظة أنه فى سياق التيسير على المستثمرين المحليين والأجانب ، وتناديا للمشاكل البيروقراطية ، فضلا عن تأكيد مفهوم التحرير الاقتصادى ، كثيرا ما تقوم الحكومة بالتخلى عن حقها فى الترخيص بقيام المشروعات (إما مطلقا وإما إذا كان رسمائها لا يجاوز مقدارا معينا) ، أو تكتفى بوضع قائمة سلبية ببعض المشروعات التى يمنع دخول القطاع الخاص فيها إما مطلقا وإما بعد الترخيص على القطاع .

ومن المعروف أن التخلي عن حق الترخيص جزئيا لو كليا كثيرا ما يؤدى إلى مشكلات أبرزها ما لاحظه فى مصر من تكالب المستثمرين على القطاع العقارى بإنشاء عمارات سكنية وإدارية فاخرة ومدن ترفيهية وما إليها . وقد أدى ذلك إلى توسع هائل فى هذا القطاع وزيادة العرض فيه عن الطلب بمسافة واسعة ، عجزت معه كثير من الشركات عن سدائها ما اقترضته من أموال من البنوك . فتعثرت الشركات وتعثرت معها البنوك ، وكانت أعراض الأزمة الآسيوية أن تمسك بخناق الاقتصاد المصرى .

وقد ساعد على نشوء هذا الوضع غياب أولويات متفق عليها للإجراض المصرفى تعمل فى ضوئها المصارف .. وكذلك غياب سلوكى قنتمتية أو أسعار فائدة تمييزية تساعد على تشجيع الاستثمار فى بعض القطاعات أكثر من غيرها . وهذه أيضا من الأدوات المهمة فى ضبط حركة السوق .

(٣) **الإئفاق العلم** بشقيه الاستهلاكى والاستثمارى . فالحكومة تستطيع أن تلزم نفسها قبل أن تلزم غيرها بما تعتمد به فى الموازنة العامة من نفقات . وإن كانت قدرة الحكومة فى هذا الشأن مستوتفة على تحقيق الموارد العامة المقدره فى الموازنة على اختلاف صورها (ضرائب ، فلتض قطاع أعمال علم ، ...) . وكلما كبر

حجم الحكومة كلما ازدادت قدرة المخطط على التأثير فى حجم وتركيبه الإنتاج والاستهلاك الكلى ، وكذلك فى السلة وتوزيع الدخل .

استطرد حول حجم الحكومة المناسب

ومن المهم هنا ملاحظة أن الكثير من حكومات الدول النامية تتساق وراء الشعار المطروح من جانب دول متقدمة ومؤسسات دولية عديدة تريد الترويج لأفكار تحرير الاقتصاد والخصخصة والعولمة ، وما يستتبعها من تغيير وتجهيم لدور الحكومة فى الاقتصاد وفى إدارة شئون المجتمع ككل . وهذا الشعار هو حكومة صغيرة ، مديرة أو كفاء ، ونظيفة (غير فاسدة) & lean , mean , clean government . ولكن صغر حجم الحكومة مسألة فيها نظر ، ولا يمكن أن تؤخذ كمساعدة عامة تنطبق على كل الدول .. بل يجب أن يكون حجم الحكومة مناسباً لمرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى التى تمر بها الدولة ، ومن الطبيعى أن يكون هذا الحجم كبيرا فى المراحل الأولى للتنمية لسبب أساسى هو :

(أ) أن مهام التنمية كثيرة وثقيلة بحيث ينوء طرف واحد بتحملها ، وعلى وجه الخصوص ينوء القطاع الخاص بحملها كما أثبتت تجارب دول نامية كثيرة . فليس لدى القطاع الخاص القدرة على تحمل المخاطر التى يقتضيها ولوح ببعض المجالات الصعبة والمهمة للتنمية .

(ب) فى نفس الوقت لا يمكن التعويل على القطاع الأجنبى كثيرا فى هذا الشأن . إذ أنه لا يجد فى الاقتصادات النامية ذات القدرات الانخارية الضعيفة ومعدلات الاستثمار والنمو المتواضع قوة جذب كافية .

(ج) فى هذه الظروف إذا تخلت الدولة أيضا عن القيام بجهد أساسى فى عملية التنمية ، خاصة من خلال دور محترم فى عمليات الإنتاج والاستثمار الإنتاجى (وليس فقط الاستثمارات فى البنية الأساسية) ، تصبح التنمية يتيمة لا تجد من يراها .

لاحظ أن حجم الحكومة (مقبها بنسبة الإئفاق العلم إلى الناتج المحلى الإجمالى - ن.م.أ) ليس صغيرا ، ولا يتجه للانكماش فى كل الدول المتقدمة . فطبقا لبيانات البنك الدولى :

أ - زاد حجم الحكومة فى المملكة المتحدة صاحبة الدعوة إلى الخصخصة وتسحاب الدولة من الاقتصاد من

" البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدوائية ٢٠٠٠ - CD) (ROM

٣١,٦% من ن.م.أ. في سنة ١٩٧٠ إلى ٣٩,١% من ن.م.أ. في سنة ١٩٩٧ .

ب - وارتفع حجم الحكومة في فرنسا من ٣٩,٥% من ن.م.أ. في سنة ١٩٨٠ إلى ٤٦,٦% من ن.م.أ. في سنة ١٩٩٧ .

ج - ونلاحظ الاتجاه نفسه ولكن بصورة أقوى في السويد ، حيث إزداد حجم الحكومة من ٢٥,٢% من ن.م.أ. في ١٩٧٠ إلى ٤٤,٣% من ن.م.أ. في سنة ١٩٩٧ . كما يمثل الاستثمار العام ٢٠% من الاستثمار المحلي الإجمالي في السويد في عام ١٩٩٦ .

د - وحتى في اليابان التي لم يكن الإنفاق العام يزيد فيها في سنة ١٩٧٠ على ١١% من ن.م.أ. ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من الضعف في ١٩٩٣ ، حيث وصلت إلى ٢٣,٧% .

وعلى العكس من ذلك نجد أن حجم الحكومة في مصر قد تقلص من ٥٠,٢% من ن.م.أ. في سنة ١٩٨٠ إلى ٣٠,٦% من ن.م.أ. في سنة ١٩٩٧ ... كما خفض نصيب الاستثمار العام في الاستثمار المحلي الإجمالي من حوالي ٨٠% في سنة ١٩٨٢/٨١ إلى حوالي ٣٥% في سنة ١٩٩٨ .

والاتجاه نفسه ملحوظ في بعض الدول العربية الأخرى مثل سوريا ، حيث انكمش حجم الحكومة من ٤٨,٢% من ن.م.أ. في سنة ١٩٨٠ إلى ٢٤,٦% من ن.م.أ. في سنة ١٩٩٧ ، أي إلى النصف تقريبا .

أي أن حجم الحكومة في كل من مصر وسوريا أصغر الآن من حجم الحكومة في المملكة المتحدة وفرنسا والسويد . كما أن اتجاه التغيير في هذا الحجم (التناقص) يسير في عكس الاتجاه المشاهد في تلك الدول (الترديد)!! . (انتهى الاستطراد)

٤) القطاع العام . بالرغم من أن الأصل أن يدور القطاع العام قطاع أصالي في ضوء الأسس الاقتصادية الرشيدة ، وألا يجري تحويله بأعياء اجتماعية بشكل مباشر ، بل يتم ذلك من خلال الموازنة العامة للدولة ، إلا أن وجود القطاع العام بشكل مركزا مهما من مركزات تنفيذ خطة التنمية ، حيث تظل للحكومة في النهاية ممثل ملكية الشعب فيه ، ومن ثم صلاحية القرار الأخير في نهاية المطاف . وهذا يهيئ للحكومة والمخطط فرصة جيدة للتأثير في متغيرات اقتصادية كثيرة تؤثر في حجم وهيكل الإنتاج والاستهلاك والائتمان والاستثمار والعمالة وتوزيع الدخل .

٥) الأدوات المالية والنقدية والائتمانية .. وهذه هي أدوات التحفيز أو التثبيط التي يمكن استخدامها لتوجيه الأطراف الاقتصادية في قبال معين أو لصرفها عن فعل معين .. وهذه هي الأدوات شائعة الاستعمال في الدول الرأسمالية حتى في غياب خطة معلنة للاقتصاد . وهذه الطائفة من الأدوات تشمل :

أ - أدوات المالية العامة .. كالضرائب على الدخل وعلى المبيعات أو الاستهلاك وكذلك الضرائب أو الرسوم الجمركية والإعانات ، بما في ذلك الدعم الموجه للقرروض التي يمكن منحها لنشاط معين ، وبما في ذلك الإعفاءات والتيسيرات المختلفة التي تقدمها الحكومات لجذب الاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي .

وبما يؤخذ على هذه الإعفاءات والتيسيرات أنها غير مرتبطة في العادة بأهداف معينة مثل تشجيع التصدير أو تشجيع نمو صناعة معينة أو استخدام أكثر للأيدى العاملة وما إلى ذلك .. وغاية ما يتوخاه هذه الأدوات في مصر مثلا هو البعد المكاني ، حيث تتراد نسبة المزايا الممنوحة للاستثمارات عندما تتوطن في المدن الجديدة وفي المناطق النائية كجنوب الصعيد .

ب - أدوات السياسة النقدية والائتمانية .. مثل نسبة الاحتياطي وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة (أدوات البنك المركزي في التأثير على عرض النقود وحجم الائتمان) . وقد يمتد نطاق هذه الأدوات ليشمل التمييز بين المشروعات أو القطاعات الزراعية في الحصول على ائتمان مصرفي سواء بالتبكين في أسعار الفائدة أو بوضع سقف ائتمانية على ما يمكن منحه من قروض إجمالية لبعض القطاعات .

ومن المهم للمعالجة التخطيطية أن تستخدم هذه الأدوات النقدية والمالية استخداما مخططا ومدروسا بغاية في ضوء اختيار التأثيرات المحتملة لتغيير هذه الأدوات من خلال نموذج اقتصادي على متعدد القطاعات (وسنعود إلى ذلك الأمر لاحقا) .

والأمر الذي يجب الانتباه إليه أيضا هو أن الأدوات المالية والنقدية والائتمانية حتى إذا تم تحريكها ولغتها فثارها في إطار نموذج ما ، فإن تأثيرها يظل غير مضمون الحدوث .. إذ ينطبق على القطاع الخاص (وكذلك على القطاع العام إذا ما كان يتمتع بحريات واسعة في تنظيم أموره) ما ينطبق على الحصان : من الممكن أن تجبر الحصان على الذهاب إلى النهر ، ولكن من الصعب جدا أن تجبره على الشرب ! .

أو احترازية، أو حتى وقائية لمواجهة الصدمات الخارجية المحتملة، أو على الأقل لتخفيف وطأتها على المتغيرات الدلالية.

وإذا كان يراد للتنمية أن تشق طريقها بوتيرة سريعة، فمن اللازم عدم الاندفاع على طريق تحرير الاقتصاد القومي وعدم التسرع في إزالة بعض الحواجز التي تصطل بينه وبين الاقتصاد العالمي.. لأنها تمثل حواجز واقية من الصدمات في بعض الأحوال، كما أنها قد تشكل أداة لتوفير قدر من الحماية الضرورية للصناعات الناشئة، أو حتى للصناعات المتعثرة والمراد إعادة تأهيلها ويمكنها من مواجهة المنافسة الخارجية. وهذا يقودنا إلى صياغة القاعدة التالية:

قاعدة (4)

كلما زادت درجة فتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الخارجي، وكلما ازدادت درجة اندماج الأول في الثاني، زادت درجة تعرض الاقتصاد الوطني للصدمات والهزات الوافدة من الخارج، وضعت قدرة القطاعات الوطنية على مواجهة المنافسة غير المتكافئة في بعض المجالات، وضعف بالتالي احتمال تحقيق أهداف الخطط الموضوعة هذا من جهة ومن جهة أخرى كلما زادت درجة فتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، وضعت درجة تحكم السلطات الاقتصادية الوطنية في عدد من المتغيرات الاقتصادية الحاكمة (مثل العرض الكلي للنقد وأسعار الفائدة وسعر الصرف)، وضعف بالتالي احتمال تحقيق الأهداف المحددة للخطط.

وهذا الأمر يثير مسألة تآكل السيادة الوطنية وانتقال بعض القرارات من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي، وبخاصة دور منظمة للتجارة العالمية. والدرس المستفاد أيضا هنا هو ضرورة التسلح بخطط للطوارئ لمواجهة الصدمات المفاجئة (وسوف نعود إلى ذلك فيما بعد).

عاملان إضافيان يؤثران بالسلب على مصداقية الخطط

ثمة عاملان إضافيان قد يكون لهما تأثير سلبي على قابلية الخطط للتنفيذ في الواقع العملي للدول النامية. أ - عدم تجانس البنية الاقتصادية، وبالأذات تعدد قطاعات الإنتاج وهياكله تمثدا كبيرا مع اختلاف معايير السلوك من نمط إلى آخر، وصعوبة تتبع شبكة العلاقات القائمة بين هذه الأنماط المختلفة.

ومن المعروف أن استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية والائتمانية في الدول الرأسمالية المتقدمة لم يحل دون وقوع تقلبات دورية في النشاط الاقتصادي، كما أنه لم يحل دون وقوع هذه الدول في أزمات اقتصادية طاحنة. وذلك بالرغم من كل الجهود التي تبذل كي تؤدي هذه الأدوات وظيفة مضادة أو ممتدة للتقلبات أو الأزمات. إن ما نطمح يؤدي بنا إلى صياغة القاعدة التالية:

قاعدة (5)

كلما زاد الاعتماد على أدوات التأثير غير المباشر مثل أدوات السياسات المالية والنقدية والائتمانية، وكلما تراجعت المساحة المتاحة لأدوات التأثير الأكثر مباشرة كالإفلاق العام الاستهلاكي والاستثماري والقطاع العام والتراخيص و- في نهاية المطاف - الأموال الإدارية، قل احتمال تحقق أهداف الخطط الموضوعة.

ولمست هذه دعوة لصرف النظر عن أدوات التأثير غير المباشر والاكتفاء بالأدوات المباشرة، بل هي دعوة إلى المزج الصحيح بين هذين النوعين من الأدوات، وذلك في ضوء قابلية القطاعات المختلفة للاستجابة لكل منهما. وربما تمثل نسبة الاعتماد على الأدوات المباشرة إلى التزايد في المراحل الأولى للتنمية، ولكنها تنحى إلى التناقص في المراحل الأكثر تطورا.

ثالثا: العامل الثالث الحاكم لمدي ما قد يتمتع به التخطيط من مصداقية، أي لمدي ما يتمتع به أهدافه من قابلية للتحقق هو عدد المتغيرات الخارجية ووزنها في الحركة الاقتصادية العامة للدولة النامية.

وجلي أن حدة التغيرات في الاقتصاد العالمي ومعدل تكرارها تتزايد مع تزايد انفتاح الاقتصادات الوطنية على بعضها، وتزايد حركية عوامل الإنتاج في ظل العولمة. فكلما كان الاقتصاد معرضا لتقلبات في المتغيرات الخارجية exogenous variables التي لا سلطان للمخطط أو لمفخذ القرارات عليها، وكلما كانت القوة التي تتمتع بها هذه المتغيرات في التأثير في المتغيرات الداخلية في الاقتصاد الوطني كبيرة، قل احتمال تحقق ما يتم استهدافه في الخطط، حتى إذا كان قد أحسن وضع هذه الخطط.

والأمر هنا يتعلق بلزج عدم التآكد أو اللاتيقن uncertainty من جراء اكتشاف الاقتصاد الوطني، كما يتعلق بتبعية الاقتصاد أو هشاشته وصعوبته للتغيرات الوافدة من الخارج. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الأمر يتعلق أيضا بما قد يتخذ من إجراءات احتياطية

الدول الآسيوية درس مفيد لنا في هذا الصدد (الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧)^{*}. وهذا الأمر يزيد من درجة اللاتقوس، ومن احتمال تعرض الاقتصاد الوطني للصدمات والمفاجآت، الأمر الذي يتعين معه على المخطط التحوط بمرس عدد من الخطط البديلة إلى جانب الخطة المعتدة، أو ما يسمى بخطة الطوارئ. وهنا تزداد مهمة المخطط تعقيدا، حيث أن عليه أن يجمع بين مطلبين: التخطيط للتنمية، وهي طبيعتها عملية ذات مدى زمني طويل، والتخطيط لمواجهة الأزمات، وهي طبيعتها تنتمى إلى الأجل القصير. وتكمن المهارة هنا في كيفية مواجهة الأزمات دون التضحية باعتبار التنمية المخططة على المدى الطويل.

التد الثالث

التخطيط في الاقتصاد يسمى للتنمية قضية الإنزام والتأخير

ليس من الوارد أن يكون التخطيط في البلدان النامية تخطيطا ملزما بالكامل، أي ينطوي على سلطة إلزامية بتنفيذ أهداف الخطة تتسبب على جميع الأطراف القائمة بالنشاط الاقتصادي في هذه الدول. إن اصطحاب الخطة بقوة إلزامية من هذا النوع غير ممكن في أي دولة نامية، لأن سيطرة الدولة ليست كاملة على كل وسائل الإنتاج، ولا حتى على معظمها. فالاقتصادات النامية هي - كما سبق ذكره - اقتصادات مختلطة بأكثر من معنى. إذ يتعايش فيها قطاع حكومي جنبا إلى جنب مع قطاع عام وقطاع خاص محلي وقطاع خاص أجنبي وقطاع تعاوني. كما يتعايش فيها قطاع نظامي إلى جانب قطاع غير نظامي واسع النطاق. وتتطور فيها أنماط إنتاج حديثة مع أنماط إنتاج تقليدية وشبه تقليدية، تتباين فيها أنماط التنظيم والإدارة والسلوك.

وفي العادة أن سلطة الإنزام بتحقيق الأهداف المرغوب فيها تكون مقصورة في التطبيق على القطاع الحكومي والقطاع العام. أما القطاع الخاص والقطاع التعاوني، فلا تملك أجهزة التخطيط، ولا السلطة الحكومية إزاءه سوى إصاا وسائل الترغيب والإغراء

عاجلت هذه الأزمة وبينت الدروس المستفادة منها في الطبعة الثالثة من كتابي: الجانب وأخوتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

وينكر في هذا الشأن وجود قطاع غير رسمي كبير (يقدر في مصر بنحو ثلث م.أ.)، وكذلك شعيرة المنشآت صغيرة الحجم (٨٩,٥% من المنشآت تشغل عشرة عمال أو أقل في مصر، حسب تعداد ١٩٩٦، و٩٣,٥% من المنشآت يعمل بها أقل من خمسة عمال). لنصف إلى ذلك تبين طبيعة المنشآت الصغيرة في كل من الريف والحضر. وحتى المنشآت الكبيرة كثير ما تعمل في إطار عائلي مغلق (حتى إذا كانت أسهم هذه الشركات مطروحة في البورصة)، ويصعب التعرف على الحجم الحقيقي لنشاطاتها، حيث أنها تعتمد إلى إخفائه هربا من دفع الضرائب المستحقة عليها.

ومعزى هذا الأمر أن المثير الواحد يمكن أن تعتمد الاستجابات له تعددا كبيرا مع تعدد القطاعات أو أنماط الإنتاج، مما يجعل من العسير على المخطط حساب هذا الأمر. لاحظ مثلا أن بعض القطاعات قد لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، ومن ثم فليس لتغيير أسعار الفائدة أثر عليها. نذكر أخيرا غياب أو تجزؤ الأسواق وقطاعات الصلات فيما بينها، بحيث لا تتدفق المعلومات بينها على نحو سليم وكذلك اتجاهات الاحتكار في الأسواق.

وهذا يدعو إلى أهمية أن يكون النموذج الاقتصادي الكلي متعدد القطاعات وبشكل ينحو إلى التفصيل، وذلك تجنبنا لأخطاء حساب الاستجابة الإجمالية للتغيير في متغير ما.

ب - فتح المجال أمام البورصة للعمل في الاقتصاد الوطني بعد تحريره، وبذات تحرير القطاع المالي. ومن المعروف أن البورصات عرضة لتقلبات شديدة في مؤشراتنا، حيث أنه إذا كان الهدف الأصلي منها هو تعبئة المدخرات وتوجيهها لتقنوات الاستثمار الأكثر جدوى (من منظور المشروع الخالص طبعاً)، إلا أن القوة الكبرى المحركة للبورصات هي المضاربة المنفوعة باسم الربح السريع.

ويمكن أن يكون لتقلب أحوال البورصة آثار مدمرة على الاقتصاد خاصة إذا فتح المجال لحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود (تحرير حساب المعاملات الرأسمالية - كما هو الشأن في مصر) حيث أن الأموال يمكن أن تنتقل بين لحظة وأخرى إلى الدائل أو تهرب إلى الخارج، مسببة مشاكل كبرى بالنسبة لسوق الصرف وأسعار صرف العملة المحلية، وكذلك لاحتياطيات البلاد من النقد الأجنبي. وهذه الآثار قد تبدأ في القطاع المالي، ولكنها سرعان ما تنتقل إلى القطاع العيني، كما تنتقل عدوى المرض من الطليل إلى السليم. ولعل في خبرة

المختلفة لا يمكن أن تتم إلا من نقطة علوية مركزية تتاح فيها المعلومات عن كل الوحدات العاملة في الاقتصاد ؛ وهذا بالطبع بعد المرور بدورات متعددة لتبادل المعلومات والتحاور من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل .

ومن الصعب تصور أن يكون لتخطيط التنمية فعالية تذكر إذا كان تخطيطا تشرييا بالكامل ، أي إذا اكتفى بوسائل الترغيب والتفجير وحدهما . فالفترة على تحقيق أهداف الخطة من خلال آليات السوق ، لا تتوافق فقط على تقديم الحوافز المناسبة . فقد تقدم الحوافز المناسبة ، ولا تتحقق الاستجابة المطلوبة من جانب القطاع الخاص ، وذلك لعيوب وأوجه قصور في الأسواق ذاتها (عدم اكتمال نضج الأسواق في الدول النامية) ، أو في القطاع الخاص (ضعفه وقلة إمكاناته وضالته ميله للمخاطرة بأمواله في رأسمال ثابت لا يظهر عائداته إلا بعد وقت طويل) . وحتى إذا تحققت الاستجابة بمعنى تولد الرغبة في تنفيذ الإجراء المرغوب فيه من جانب المخطط ، فقد لا ينسبر تحقيق هذه الرغبة بسبب عدم قابلية بعض الموارد للانتقال السريع من استخدام إلى آخر ، أو ارتفاع تكاليف إنتقالها ، أو بسبب قصور المعلومات في الأسواق عن مناطق العجز ومناطق الفائض ، أو بسبب الاحتكار . وإذا كان هذا هو الحال في اقتصاد نام ، فإنه لا يختلف كثيرا عنه في اقتصاد متقدم . وهذه هي خيرة التخطيط الفرنسي التي تلخصها في الفقرة التالية :

التخطيط التشاعي في فرنسا

تعتبر فرنسا من الدول الرائدة في مجال التخطيط التآشيري حيث يزيد عمر التجربة التخطيطية فيها على خمسين سنة^١ . وقد ظهرت حاجة فرنسا إلى التخطيط في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وذلك بغرض إعادة تعمير ما خربته الحرب ودفع الاقتصاد الفرنسي قدما على طريق النمو الاقتصادي السريع . حيث لوحظ أن ترك هذه المهام لقوى السوق لن يأت بالنتيجة المرغوبة ، أو على الأقل لن يحققها في فترة وجيزة .

سبق أن عالجنا هذا الموضوع بالتفصيل في دراسة نشرت

ضمن سلسلة المنكرات الخارجية لمعهد التخطيط القومي بالقاهرة (مكتزة ١٣٧٥ في ديسمبر ١٩٨٢) ، وعوقفا : التخطيط والمتابعة في الواقع الجديد للاقتصاد المصري . وقد حدثت مطوالتى عن هذا الموضوع في ضوء ما لطلعت عليه في موقع اللجنة العاملة للتخطيط في فرنسا على الإنترنت : www.plan.gouv.fr .

بفعل معين (بتخفيض الضرائب ومنح الإعاقات والحماية الجمركية وتقديم القروض الميسرة وما إلى ذلك من التيسيرات) ، ووسقل للتغيير من فعل ما (بتشغيل هذه الأدوات في الاتجاه العكسى) . أضف إلى ذلك أنه قد يستعان بالإجراءات الإدارية كممنح للتراخيص بقرلم مشروعات معينة أو منعها ، أو نظام الحصص الكمية فى الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج وما إلى ذلك ، أو التسعير الإيجبارى للمبلغ أو الاستناد إلى سلطة التشريع كما فى حالة إلزام المزارعين بدورة زراعية معينة أو بالتسليم الإيجبارى للمحاصيل التى ينتجونها .

ومن المعروف أن هذه الطائفة الأخيرة من الإجراءات الإدارية التى قد يستعان بها فى تنفيذ الخطة غير مضبوطة للنتائج . فكثيرا ما يتم الالتفاف حولها وتقليدها من جانب القطاع الخاص عندما يجد أن تطبيقها يسير فى اتجاه مضاد لمنطق المشروع الخاص فى البحث عن الربح وتعظيمه . كما أن هذه الإجراءات كثيرا ما تفتح المجال لقيام سوق سوداء أو سوق موازية للسوق الرسمية ، مما يعقد الأمور أمام المخطط وصانع السياسة على السواء . ولذا ففى الدول النامية كان التخطيط - وسيظل - إلزاميا للحكومة والقطاع العام ، وتشرييا للقطاعين الخاص والتعاونى .

ولعل أكثر الحالات قربا من نظام الإلزام الشامل بأهداف الخطط هو ما عرفه النظام الاشتراكى السوفيتى . فمن جهة أولى جرى تحويل المشروعات الاقتصادية على اختلاف ألوانها إلى الملكية العامة أو الملكية الجماعية (كما فى المزارع الجماعية أو الملكية للتعاونية أو المسيطر عليها حكوميا) كما فى حالة التعاونيات الزراعية والنشاط الحرفى أو الإنتاج السلعى الصغير) ، وأصبحت للحكومة سيطرة واسعة النطاق على الأطراف الفاعلة فى الاقتصاد ومن جهة ثانية تلاكسى التمييز فى النظام السوفيتى بين المخطط وصانع السياسة ومتخذ القرار . أو بالأحرى أضيفت إلى المخطط صلاحيات ليست من صميم العمل التخطيطى ، وهى صلاحيات صنع السياسات وإصدار التعليمات والأوامر بشأن تنفيذها إلى بقية الأجهزة والوحدات الإنتاجية .

وهذا هو التخطيط الإلزامى أو التخطيط بالأوامر أو التخطيط الإدارى ، والذي يوصف عادة بأنه تخطيط مركزى . وإن كان هذا الوصف غير دقيق لأنه يشير فى الواقع إلى الإدارة المركزية للاقتصاد ، بينما للتخطيط هو عمل مركزى بالضرورة ، حيث أن إحدى الوظائف الجوهرية للتخطيط وهى التنسيق بين أنشطة الوحدات

وهذا بدوره يسهم في تحسين نظام المعلومات المتاحة لمتخذي القرارات في القطاع الخاص ، ويتيح لهم بالتالي ليس فقط تحديد موقعهم في إطار السوق الكلي للاقتصاد الفرنسي وإنما التعرف على السياسات الرئيسية للحكومة والتي ستؤثر على أحوال السوق .

٣ - تسعى الخطة إلى تخصيص الموارد على نحو أفضل مما يتحقق من خلال آليات السوق ، مستعينة في ذلك بأدوات مختلفة كالحوافز والتمويل الميسر ، وبرنامج بعض الأنشطة الرئيسية ، وترشيد نشاطات الحكومة باعتبارها أحد الأطراف الفاعلة في الاقتصاد .

فجهاز التخطيط يقوم بدور المراقب للسوق والمتابع لأخطائه والمصحح لهذه الأخطاء . فقد تعرض صناعة ما للتدهور دون أن يقدر السوق على إنقاذها . وهنا يتدخل التخطيط للنهوض بهذه المهمة ، ملتما حدث بالنسبة لمرافق الاتصالات والصناعات ذات الصلة بها في عهد بومبيدو ، حيث أدت جهود الحكومة وتوجيهها للقطاع الخاص إلى إنشاء شركة " الكاتل " التي صارت فيما بعد من كبريات الشركات متعددة الجنسيات في عالم الاتصالات . وقد حدث تدخل مشابه لإقراض مرافق السكك الحديدية في فرنسا من المصور الذي لحق بنظيره في الولايات المتحدة .

وتعاون التخطيط الفرنسي مع الحكومة والقطاع الخاص في إنشاء خطوط لطائرات سريعة تحل محل الطيران للمسافات القصيرة ، وتختصر الكثير من زمن الرحلة ، وكذلك في صياغة نمط النقل متعدد الوسائط الذي يساعد على تخفيض التكلفة والوقت . وأخيرا ، يذكر في هذا الصدد تدخلات لجنة التخطيط الفرنسية لتنمية الأقاليم الأقل نموا في فرنسا ، وذلك من خلال خططها لما يطلق عليه المغاربة " تهيئة التراب الوطني " ، وهو ما يقرب من " التخطيط الإقليمي " في المصطلحات المشرقية ، وهو نشاط يستهدف إعادة توطين السكان والأنشطة الاقتصادية بما يؤدي إلى حسن استغلال إمكانات كل إقليم .

٤ - توفر الخطة من خلال المشاورات والمفاوضات التي تجري أثناء إعدادها ، مساحة للحوار وإطرازا للمواجهة حول المشكلات الرئيسية للمجتمع . فالتخطيط الفرنسي يوفر مجالا واسعا لتبادل الآراء والمواجهة بين أصحاب المصالح المختلفة في عدد ضخم من اللجان

وقد بدأ عهد التخطيط في فرنسا بإنشاء للجنة العامة للتخطيط في عام ١٩٤٥ . وظهرت أول خطة وهي الخطة الرباعية للسنوات ١٩٤٧ - ١٩٥٠ والتي جرى مدها حتى ١٩٥٣ لتتطابق مع فترة مشروع مارشال . وتولدت بعد ذلك الخطط الرباعية ١٩٥٤ - ١٩٥٧ ، ثم ١٩٥٨ - ١٩٦١ ، ثم ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، ١٩٦٥ - ١٩٦٧ .. إلخ ولكن دور التخطيط أخذ في الانحسار تدريجيا بعد اجتياز عقق الزجاجة وقطع شوط طويل في عمليات إعادة البناء والتعمير والتحديث ، وتحسن الأوضاع الاقتصادية وازدياد انفتاح الاقتصاد الفرنسي على الخارج .

وقد استمرت فرنسا في إعداد الخطط حتى وصلت إلى الخطة العشرة (١٩٨٩ - ١٩٩٢) ، وبدأت في إعداد الخطة الحادية عشرة في سنة ١٩٩٢ للسنوات (١٩٩٣ - ١٠٠٦) . ولا توجد أنباء عن إقرار هذه الخطة ، ولا عن البدء في إعداد خطة ثنائية عشرة . وتفيد بعض المصادر أن اللجنة العامة للتخطيط قد صارت تكفى بإعداد دراسات قطاعية وإقليمية في السنوات الأخيرة ، وذلك دون وضع خطة متكاملة وإقرارها .

وظائف التخطيط الفرنسي

وينسب إلى التخطيط الفرنسي خمس وظائف :

١ - القيام بدراسة مستقبلية للسوق ، على مثال ما تقوم به الشركات من بحوث لدراسة واستطلاع أحوال السوق . وتتطوى هذه الوظيفة على القيام بجهد مكثف للتقني بتطورات الاقتصاد الوطني خلال فترة الخطة ، باستخدام أساليب مختلفة للتنبؤ واستشراف المستقبل ، مع اعتماد رئيسي على تحليل المدخلات والمخرجات وغيرها من النماذج الرياضية للتخطيط للمدى المتوسط والمدى الطويل ، وذلك تأكيداً للقضية للتشابهات بين مختلف الصناعات أو القطاعات . والحكمة من هذه الوظيفة هو تحسين نظام المعلومات المتاحة للوحدات الاقتصادية ، حيث لا يوفر نظام السوق من تلقاء ذاته معلومات عن التطورات المستقبلية في الاقتصاد الوطني . وفي هذا مساعدة للوحدات الاقتصادية على تحديد سياساتها وبرامجها في ضوء الصورة المستقبلية المتوقعة .

٢ - تخفيض درجة الالتفات حول المستقبل . وهذه المسألة متصلة بهجز نظام السوق كموزع أو ناشر للمعلومات المتصلة بالمدى المتوسط أو الطويل . غير أن النقطة الأساسية هنا هي أن النشاط التخطيطي يسعى للترويج لمستقبل معين والإعلان عن القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة للدولة خلال فترة الخطة .

* ظهر الاهتمام بهذا الموضوع منذ عام ١٩٦٧ ، ولطلق على وزير التخطيط حينذاك ، وزير التخطيط وتهيئة التراب الوطني (L' Amenagement du Territoire)

الراسية واللجان الأتية (وكان يطلق عليها لجان التحديث) التي تمارس لجنة التخطيط عليها من خلالها .
٥ - يعتبر النشاط التخطيطي أداة تربية هامة وأسلوبا من أساليب تغيير السلوك والمواقف ، ووسيلة من وسائل الإقناع بالحاجة إلى التحديث والتطوير والتوسع الصناعي . أي أنه وسيلة لترويج مفاهيم مثل التحديث والتصنيع المتطور والتنمية الإقليمية يمكن أن يكون لها دور مهم في تغيير سلوك رجال الأعمال ومواقفهم من سياسات الحكومة ومن المنافسة الخارجية .

طرق التخطيط الفرنسي

يمكن تقسيم الطرق العامة للتخطيط الفرنسي ، بما في ذلك طرق تنفيذ الخطة ، إلى قسمين :

١ - قسم تروبي أو إرشادي .. حيث يقوم التخطيط هنا بوظيفة مشابهة لوظيفة تعليم الكبار . إذ يجري تعريف رجال الأعمال وكبار موظفي الحكومة بالطرق الحديثة في الإدارة والأساليب الحديثة في التنظيم الصناعي ، وما إلى ذلك . وهو ما يتم من خلال سلسلة طويلة من الندوات وورشات العمل .

وبلى تلك المرحلة عملية التخطيط للتشيري بالمعنى الضيق ، حيث يكون التخطيط بمثابة مشروع أو عملية كبرى لدراسة أحوال السوق العامة ، وبحث اتجاهات تطور الاقتصاد الوطني .

وتتم هذه العملية بإشتراك مثالي المصالح المختلفة في المجتمع في إعداد جدول مخلفات ومخرجات للاقتصاد القومي . والهدف المباشر للتخطيط للتشيري هنا هو تحسين قاعدة المعلومات المتاحة للمشروعات الخاصة وتقليل عناصر الرية لديهم بشأن المستقبل .

وبذلك يصبح التخطيط للتشيري مرشدا علميا للقرارات ، فضلا عن أنه يعمل على ترشيد قرارات المشروعات الخاصة ، بما يوفره من معلومات أكمل وأشمل وأدق مما يتاح عادة حتى الآن هذه المشروعات .

ويتم إعداد الخطة للتشيرية عن طريق إشتراك المخططين في مداولات مع عدد ضخم من ممثلي الصناعات الكبرى - الخاصة والمؤومة - والخزاة العامة ومختلف الوزارات والبنوك وبنابات العمال وأجهزة الإحصاء ، فضلا عن بعض الخبراء من خارج الجهاز الحكومي .. ويترتب على هذه المداولات إنتاج مجموعة متناسقة من التنبؤات التفصيلية للطلب على مختلف

قطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسية (في إطار جدول مخلفات ومخرجات أو نماذج كلية) ، وتجدر ملاحظة أن لا تشتمل على كل القطاعات ، ويستبعد منها صغار رجال الأعمال والمزارعين ووزارة الخارجية والقوات المسلحة . كما أن الخطة الفرنسية قلما تتحوى على أهداف إنتاج واستثمار على مستوى المنشأة " ، ماعدا في حالة المشروعات الاستثمارية الضخمة " مثل بناء مصنع للصلب . فالنخطيط الفرنسي يعتبر تخطيطا لفروع النشاط الاقتصادي وليس تخطيطا للمنشآت أو المنتجات .

٢ - قسم تنفيذي ، أي يتعلق بطرق تنفيذ الخطة التي يتم التوافق عليها . ومن المهم إدراك أن لجنة التخطيط لا تملك توجيه أوامر أو تعليمات للحكومة أو إلى القطاع العام (للصناعات المؤومة) ، كما أنها لا تملك صلاحية استخدام الحوافز المالية اللازمة لتنفيذ الخطة . فوسائل الحث على تنفيذ الخطة تعتمد على الوزارات المختلفة ، وبوجه خاص وزارة المالية .

كما ينبغي إدراك أن موافقة البرلمان على الخطة لا تعنى ، ولا تضمن ، التصويت لصالح الاعتمادات المالية المطلوبة مثلا لمشروعات الأسغال العامة . لاحظ أن الحكومة والصناعات المؤومة ، لم تكن دائما تخفض للخطة ، هذا فضلا عن أن الصناعات المؤومة تدل في فرنسا كقطاع خاص ، وينبغي السعي لإقناعها ، لا إرغامها ، بتنفيذ الخطة . مثال ذلك أن شركة رينو (شركة مؤومة) عندما إختلفت مع المخططين حول إضافة طاقات إنتاجية جديدة وحول موقع هذه الطاقات ، فإنها فضلت أن تتمسك بمشروعها ، ضاربة عرض الحائط بالخطة وحوافزها . ومن جهة أخرى قد ترى الحكومة أنه ليس من مصلحتها تقيد نفسها بخطة تفقدها عنصر المرونة وفرصة المناورة في الظروف السياسية المتغيرة ، التي قد تقتضى إعادة تشكيل التحالفات وضمان التصويت لصالحها في البرلمان .

لاحظ أن أعمال لجنة التخطيط قد استمدت من البداية إلى جهود مراكز دراسات وبحوث على درجة عالية من التخصص والتميز العلمي . فقد أنشئ في عام ١٩٦١ مركز دراسات الاستشراف الاقتصادي للأجائن المتوسط والطويل (Ceprel) ، مركز البحوث الرياضية من أجل التخطيط (Cernap) . وقد تم دمج المركزين في عام ١٩٦٨ في مركز واحد للدراسات الاستراتيجية والتطبيقات الاقتصادية الرياضية في التخطيط (Cepremap) . وفي عام ١٩٧٨ أنشئ مركز الدراسات الاستراتيجية والمعلومات الدولية (Cepii) .

أيضا لوحظ أن الخلافات بين لجنة التخطيط ووزارة المالية من حيث نطاق المسؤولية ومن حيث المدى الزمني لهذه المسؤولية ، قد أدى إلى العجز عن تنفيذ عدد من الخطط في فرنسا . فوزارة المالية باعتبارها مسؤولة عن كل السياسات الاقتصادية وباعتبارها الأكثر احتكاكا بجماعات الضغط القوية ، وكثير إركا لمطالب القطاعات التي لا تتضمنها الخطة (مثل صغار أصحاب الأعمال والمزارعين ، ووزارة الخارجية ، والقوات المسلحة... إلخ) تبقى صاحبة اليد الطولى فيما يمكن أن ينفذ وفيما لا يمكن أن ينفذ من الخطة .

لذلك لم يكن للخطة تأثير يذكر على بعض المجالات الحساسة كالزراعة والأشغال العامة والمشروعات الخارجية . كما لم يكن لها تأثير يذكر على القرارات الخاصة بتعديل قيمة الفرنك أو بالانضمام للسوق الأوروبية المشتركة .

لاحظ أيضا أن وزارة المالية معنية بالسياسات الاقتصادية قصيرة الأجل .. وغالبا ما تلخذ ميلارات تحتمتها للمواقف اليومية المتغيرة دون إشارة إلى البرامج ذات المدى المتوسط التي تتضمنها الخطة .. بل إنها عادة ما تصف بتناسقات الخطة وتحدد من إمكانية تنفيذ برنامجها الاستثماري . ويعتبر افتقاد التمسق بين السياسات قصيرة الأمد وبرامج الخطة ذات المدى المتوسط من أهم وأخطر الصعوبات التي تكتنف العلاقة بين وزارة المالية ولجنة التخطيط في فرنسا . وهي السبب في العجز عن تنفيذ الكثير من الخطط الفرنسية .

أدوات تنفيذ الخطط الفرنسية

من أين تتبع إذن القدرة على تنفيذ الخطط في فرنسا (مع تذكر التحفظات السابقة) ؟ الواقع أن هذه القدرة كانت تتبع من عدة مصادر في المراحل الأولى للتخطيط الفرنسي (أو في عصره الذهبي كما يقال أحيانا) . ومن أهم هذه المصادر ما يلي :

أولها : أن للحكومة مكانة متميزة في فرنسا على مر التاريخ . وكانت الحكومة المركزية تسيطر في الخمسينات والستينات بطريقة أو بأخرى على خمسى الناتج المحلي الإجمالي (٤٠%) وعلى نصف الاستثمار الإجمالي . وفي ١٩٩٧ كانت الحكومة تسيطر على شطر كبير من

* حيث كان يطلق على الخطط خطط البناء أو خطط التحديث والتجهيز ، وذلك في الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٦١ (الخطط الثلاث الأولى) .

الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بإتفاق ٦,٦% من ن.م.أ (الإتفاق العام) .

وثانيها : أن المعشرات القومية كانت تنسقى إلى درجة كبيرة من خلال قنوات حكومية ، نظرا لأن البنوك الكبرى مؤمنة . وكذلك الحال بالنسبة لشركات التأمين . كما أن نسبة كبيرة من الودائع لدى صناديق وبنوك متخصصة تتمتع الدولة بنفوذ قوى عليها .

وثالثها : طبقة ضخمة من الحوافز التي تملك الحكومة إدارتها لإغراء القطاع الخاص (أساسا للشركات الكبرى) على تنفيذ المشروعات الواردة في الخطة :

أ - مثل أسلوب شبه العقد أو العقود التخطيطية الذي يتمثل في تبادل نوع من خطابات التوايا بين الحكومة ووزارة المالية ووزارة الصناعة (وبين بعض الشركات ، تعبر فيها الشركات عن نيتها لاستثمار مبالغ معينة في مجالات محددة ، وتعتبر فيها الأولى عن موافقتها على تقديم مزايا معينة لهذه الشركات .

ب - أغلب الشركات المؤمنة كانت تستغل في مجال الصناعات الثقيلة ، وكانت لا تلجأ إلى التمويل بطرح أسهم ، كما أن قراراتها على التمويل ذاتي محدودة ، مما أعطى للدولة فرصة ضخمة للتأثير على أنشطتها من خلال التمويل الذي تقوم وزارة المالية بتوفيره من خلال صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي كانت تسيطر عليه .

ج - ومنها أن الخطة بما تتطوى عليه من مشاورات وتفاوض خاصة بين ممثلي الحكومة وممثلي الشركات الكبرى والمخططين ، حيث يسود التفاهم بين هذه الأطراف في إطار نظام أقرب ما يكون إلى رأسمالية للدولة الاحتكارية ، وحيث تعمل الحكومة على كسب ود القطاع الخاص الكبير ، وترغبه فيما يرد عمله . وتستخدم الحوافز المختلفة لجعل المشروعات التي ترغب الدولة في تنفيذها مشروعات مريحة من وجهة نظر القطاع الخاص . وكل ذلك يعمل في اتجاه تحقيق نوع من الالتزام الأبسي بتتفيذ الخطة من جانب القطاع الخاص . لكن ينبغي عدم المبالغة في مسألة الالتزام الأبسي هذه ، إذ أنه ليس هناك ما يمنع الشركات الكبرى من التوسع في اتجاه غير مخطط أصلا ، إذا رأت في ذلك مصلحة لها .

وتتضمن الحوافز التي قد تمنح أو تحجب لتحقيق ما تتضمنه الخطة من أهداف ما يلي :

- إتاحة تمويل رخيص للاستثمارات .

- السماح بمعدلات مرتفعة لإهلاك رأس المال .

- منح تخفيضات ضريبية خاصة .

- تقديم المنح .

ومن الأمثلة المهمة لهذه الحوافز ما يلي :

- الحصول على قرض استثماري بفائدة أقل من سعر الفائدة في السوق .

- خصم نسبة معينة من الزيادة الموافق عليها في رأس مال المشروع من ضريبة الأرباح لفترة قد تصل إلى أربع سنوات .

- خفض ضريبة المباني على الإنشاءات اللازمة لإعادة تجميع الصناعات أو إعادة توطين مشروع ما في إقليم بعينه يراد تنميته .

- ضمان الحكومة للقروض التي يحصل عليها مشروع معين من سوق المال .

- زيادة المعدلات المسموح بها لإهلاك رأس المال بنحو ٥٠% في السنة الأولى وذلك لتشجيع الاستثمار في مجال البحث العلمي والتكنولوجي ، وكذلك لمشروعات الإسكان العمالي التي تقوم بها المشروعات ، وأيضا للمشروعات التي تصدر نسبة من إنتاجها .

- تقديم منح تصل إلى ٢٠% من قيمة الآلات التي يتم تركيبها عند إقامة المصنع في منطقة يراد تنميتها .

- موافقة وزارة المالية ووزارة التخطيط على اللجوء إلى سوق المال للحصول على قروض متوسطة الأجل تزيد عن مبلغ معين .

لاحظ أن الحوافز لا تتضمن بآلية حال الإعفاء المطلق من الضرائب أو منح القروض دون فوائد ، وإنما تنصب فقط على تخفيض معدلات الضريبة أو سعر الفائدة ، وذلك لفترات معينة ولأغراض محددة بدقة .

من بين الحوافز أيضا سباسة المشتريات العلمية أي مشتريات الحكومة والصناعات المؤممة من القطاع الخاص . مثلا كانت هيئة كهرباء فرنسا وهي قطاع عام تشتري ٨٠% من إنتاج صناعة المعدات الكهربائية الثقيلة وهي قطاع خاص .

ومن أدوات تنفيذ الخطة أيضا القيود السعرية ، وإن كان يندر اللجوء إليها الآن . وكذلك مساهمة الحكومة -

من خلال مؤسسات تنمية أو صناديق استثمار قومية - في رأس مال الشركات الخاصة لتشجيع مشروعات معينة ، عادة من خلال استثمار نمية من أموال للتأمينات الاجتماعية .

دروس مستفادة من تجارب التخطيط التشاركي في نظام رأسمالي

١- إن جانبنا من نجاح التخطيط التشاركي في فرنسا يعزى إلى أن هذا التخطيط يتم في ظروف دولة رأسمالية متقدمة ، السمة الرئيسية فيها هي التعاون الوثيق بين الدولة والرأسمالية الكبيرة . وهذا ما ييسر مهمة التفاوض والتفاهم بين الدولة والشركات الكبيرة ، حيث يتم التعامل مع عدد محدود نسبيا من الشركات الكبرى . لاحظ أيضا أن هذه الشركات متحدة على التخطيط لنفسها ، وإن لها مصلحة في التنسيق مع الحكومة ، حيث أن الحكومة هنا طرف متعاون وليست طرفا معاديا للرأسمالية . بل أن الدولة كانت تسعى لتشجيع الشركات الأصغر على الاندماج لتكوين شركات كبرى لزيادة كفاءتها من جهة وتسهيل عمليات التخطيط والتفاهم والتفاوض معها من جهة أخرى . وهذا ما دفع البعض إلى وصف التخطيط في فرنسا بأنه عملية تقوم فيها الرأسمالية بالتخطيط لنفسها جماعيا ، وأنه ليس تخطيطا مفروضا عليها رغم أنها بآلية حال .

وهذا الظرف يمثل قيدا على نجاح التخطيط التشاركي في بلادنا ، حيث نسبة الكبرى من المشروعات صغيرة الحجم ، ومشتتة ، وتقليدية في سلوكياتها . وربما يمكن تجاوز هذا القيد بتشجيع الوحدات الصغيرة على التجمع في مؤسسات تعاونية ، وتشجيع قيام تحالفات المنتجين مع وضع الضوابط التي تحول دون تحولها إلى هيئات احتكارية ، وتشجيع قيام شركات مختلطة تسهم فيها الدولة مع القطاع الخاص لتكوين المشروعات في المجالات أو القطاعات أو المناطق ذات الأولوية .

٢- إن التخطيط التشاركي ليس عملية سهلة ، ولا يقتصر على مجرد إعلان اتجاهات عامة مرغوب في تحقيقها . فوسائل التخطيط التشاركي متعددة ، كما أسلفنا . وإعداد الخطة يستغرق وقتا طويلا ، حيث تمتد فترة إعداد الخطة الرباعية في فرنسا إلى ما لا يقل عن ثلاث سنوات تحشد لها جهود هيئات بحثية متميزة ، وخاصة في استخدام الأدوات الرياضية ومنهجيات الاستشراف المستقبلية . كما أن إعداد الخطة يمر بمرحل متعددة) أهمها لجان التحديث الأساسية والأيقية (التي يشترك في مناقشتها عدة آلاف من الفنيين والخبراء وممثلي

الصناعات المختلفة وممثلي الحكومة وتقبلات العمال وغيرهم. كما أن جوهر عملية التخطيط التشيرى هو التفاوض. وهذه ليست عملية سهلة، بل هي عملية مضنية، وذلك بالرغم من أنها تتم في جو من الود وعدم التعارض الصارخ في الأهداف العامة بين ممثلي الحكومة وممثلي الرأسمالية.

وأخيرا فإن التخطيط التشيرى ليس نشاطا سلبيا أو محايدا يكتفى فيه بنشر المعلومات وإعلان النوايا والاتجاهات العامة المرغوب في تحقيقها. بل إنه نشاط يتم فيه اللجوء إلى ترسانة كبيرة من أدوات التنفيذ التي تتراوح بين تقديم الحوافز والتيسيرات وبين الدخول في عقود أو إنشاء عقود بين الحكومة والقطاع الخاص، وقد تصل إلى حد مشاركة الدولة في بعض المشروعات ذات الأولوية. وهذا بالطبع إلى جانب استخدام سلطه الدولة في مجال منح التراخيص ومراقبة إسدال الأسهم ومنح الائتمان وتحديد الأسعار والأجور... الخ.

٣- ساعدت على نجاح التخطيط التشيرى في فرنسا ظروف خاصة، قد لا تكون متاحة كليا أو جزئيا في الدول النامية. من أهم هذه الظروف أن التخطيط جرى في مجتمع كان قد حقق رسيدا ضخما من التقدم التكنولوجي، وكان يمتلك مؤسسات وكفاءات بشرية على درجة عالية من التقدم. كما كانت تتزايد الدولة المركزية في فرنسا راسخة، وكان هناك اتصال وثيق بين الحكومة وكبار رجال الأعمال وكبريات الشركات. أضف إلى ذلك ما كان متحققا في بداية الأمر من شعور بالوحدة الوطنية والمصلحة المشتركة في سياق إعادة البناء والتصير بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

يدل على ذلك أن تقبلات العمال بعد ما كانت متحمسة للمشاركة في لجان أعمال التخطيط في الخطة الخمسية الأولى، بدأت تتراخي وتعرّف عن المشاركة بعد ما إجتاز الاقتصاد الفرنسي اختلالات ما بعد الحرب، وبعد ما أخذت التناقضات الاجتماعية والسياسية تعود إلى البروز بحجمها الطبيعي. وظهر حينئذ أن الاتفاق على الأسعار والدخول والأجور أصعب كثيرا من الاتفاق على تنمية هذه الصناعة أو تلك. ويلاحظ أنه بالرغم من أن تمثيل العمال كان ضعيفا من البداية (في فترة الخطة الأولى) في لجان التخطيط (لجان التحديث)، حيث لم يتعد ٢٠% من عضوية هذه اللجان في لسن الأحوال،

إلا أنه انخفض إلى ٦% في الخطة الثانية، ولم يزد على ٨% في الخطة الثالثة.

أيضا ساعد على نجاح التخطيط الفرنسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نفرة التمويل الذي كان متاحا للقطاع الخاص، لدرجة أنه كان من المستحيل تمويل أي برنامج استثماري ضخم دون مساعدة الحكومة. إذ كان القطاع الخاص يعتمد على الحكومة في الحصول على ثلثي التمويل اللازم لمشروعاته.

ولما كان الحصول على موافقة لجنة التخطيط على المشروعات المقترحة محددًا هامًا من محددات تخصيص القروض الاستثمارية العامة، لم يكن أمام القطاع الخاص إلا الرغبات في التوسع من خيار آنذاك سوى التعاون مع المخططين. أما بعد ما تطورت الأمور ونمت قدرات القطاع الخاص على التمويل الذاتي، فإن عنصر التمويل الميسر من جانب الدولة لم يعد من الأدوات المهمة في تنفيذ الخطة.

٤- إن هناك أسبابا متعددة تدعونا إلى عدم المبالغة في مفهوم التخطيط التشيرى في الدول الرأسمالية المتقدمة. منها أن التخطيط التشيرى وإن استطاع التغيير الجزئي في قطاع أو صناعة ما، إلا أنه لا يستطيع توجيه التنمية في اتجاه مغاير جوهريا لما كان مسيحًا في غيابة الخطة. ويرجع ذلك إلى القوة التقاوضية الضخمة للشركات الرأسمالية الكبيرة، وإلى أن مجتمع رجال الأعمال يظل محتفظا بخطط اتصال وقنوات تأثير مهمة ومباشرة مع الحكومة، وخاصة مع وزارة المالية. وقد يستخدم رجال الأعمال نفوذهم إما كعنصر تهديد وضغط على المخطط لتغيير أهداف الخطة عندما لا تتماشى مع رغباتهم، وإما كعنصر إغراء للمخطط بالضغط على الحكومة لقبول أهداف الخطة عندما تكون هذه الأهداف على هواهم. وعصوما فإن المخططين الفرنسيين كانوا يسلمون بمسئولية الرأسمالية الكبيرة ونفوذها وسيطرة وزارة المالية، وبالتحالف القائم بين هذين الطرفين، ولم

لاحظ أن المشكلة لا تعود فقط إلى سطوة تحالف الحكومة ورجال الأعمال، بل قد تعود أيضا إلى ضعف تأهيل العمال وعدم قدرتهم على المشاركة الفعلية في المناقشات حول الخطة. ومن هنا تطوير المعهد الوطني للإدارة ليضيف إلى نشاطاته تدريب العمال على أعمال الإدارة والاقتصاد، حتى يتمكنوا من تحمل مشاركتهم في التخطيط.

يعدوا إلى تغيير هذا الوضع ، بل علوا على التعامل من خلاله بكل ما يفرضه من قيود على حرية حركة المخطط .

إن غاية الأمر ليس أن التخطيط للتشيري ينظم تيار الحياة الاقتصادية في اتجاه مغاير جوهريا لما كان سيتم في غياب الخطة ، وإنما أن التخطيط يسعى إلى ترشيد عمل آليات السوق بعض الشيء وتدارك بعض الفجوات التي تنتج عن قصور السوق ، ويرمي إلى تصحيح ظروف عمل السوق بالتقليل من حدة عدم التآكد ونشر المعلومات على أوسع نطاق . ومن المسلم به أنه لم يكن للتخطيط الفرنسي أثر يذكر لا على توزيع الدخل ، ولا على أنماط الاستهلاك ، ولا على قطاع الزراعة ولا على التضخم ومشاكل الاستقرار الاقتصادي .

من أسباب ضعف مفعول التخطيط التشيري الرأسمالي أيضا أن نطاق المشاركة في التخطيط الذي يسمح به النظام ، وما يتم به من تفاوتات في القوة والثروة ، محدود بطبيعته . فالمشاركة غير متكافئة : قوية بالنسبة للأقوياء وهم رجال الأعمال والشركات الكبرى دولية النشاط ، وضعيفة بالنسبة للفئات الأضعف مثل نقابات العمال والمزارعين وأصحاب المنشآت الصغيرة .

أضف إلى ما تقدم أن للتخطيط التشيري حدودا تفرضها السرية في أعمال الشركات الكبرى المتنافسة . فهذه الشركات لا ترى من صالحها الإفصاح عن كل خططها ويراجعها أمام منافسيها . ولذا غالبا ما يتم التوصل إلى القرارات الهامة المتصلة بالخطة لعلمة لأى صناعة في لقاءات خاصة محاطة بالسرية ، وليس في الاجتماعات الموسعة حول الموائد المستديرة للجان التحديث . وفي هذا المناخ ، لا يمكن استبعاد الغش ، أى إدلاء الشركات ببينات غير صحيحة أو غير كاملة عن أهدافها وبرامجها .

وأخيرا ، يضاف من فاعلية التخطيط التشيري أنه يتم في اقتصادات مفتوحة ، ومن ثم فإن درجة تعرضها للتقلبات الخارجية كبيرة . وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة درجة الرية المحيطة باتخاذ القرارات ورسم الخطط .

وتزداد حدة ضعف التخطيط التشيري عند تطبيقه في دولة نامية منضمة إلى منظمة التجارة العالمية ، أو حتى مرتبطة ببرنامج تحرير اقتصادي واسع النطاق دون انضمام إلى المنظمة . إذ في هذه الحالة يضيق المجال

المتاح أمام احتمال لدوافع التدخل والتحفيز التمييزية ، وذلك بدعوى أنها تميز بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي ، أو أنها تشوه هيكل الأسعار ، وتعرقل جهاز الأسعار عن أداء وظيفته بكفاءة ... إلخ .

القسم الرابع

القابلية للتخطيط أو حيز الإمكان التخطيطي

وطبيعة التخطيط للمكان مع التحرر الاقتصادي

التخطيط مطلوب بقدر ما هو مؤثر وفعال ، فلا قيمة لخطط ترسم على الورق ولا تجد سبيلا للترجمة إلى واقع عملي . فهذه الخطط تكون فائدة للمصدقية ، وتنتمي إلى عالم الأحام والأمنيات أكثر مما تنتمي إلى عالم الواقع . ومن هذه الزاوية ، فليس كل مجتمع أو كل اقتصاد قابل للتخطيط . وتزداد قابلية المجتمع للتخطيط كلما اتسع حيز الإمكان التخطيطي في المجتمع أو في الاقتصاد الوطني ، أى كلما اتسع الحيز الممكن إخضاعه للتخطيط ، أى الممكن السيطرة عليه والتحكم في المتغيرات المؤثرة فى مستوى أدائه بطرق مباشرة أو غير مباشرة . وعموما فإن قابلية مجتمع ما للتخطيط تعنى إمكانية بلورة خطة لمجتمع ما يمكن تنفيذها بدرجة معقولة من الفاعلية أو الكفاءة .

وعموما يزداد حيز الإمكان التخطيطي ، وتزداد درجة قابلية المجتمع للتخطيط ، وتزداد بالتالى درجة قابلية الخطط للتنفيذ :

أ - بمقدار ما تزداد القدرة على حسن التخطيط . وهذه القدرة دالة في متطلبات فنية وبشرية ومعلوماتية ومؤسسية ... ولكن من أهم العوامل المؤثرة فيها شيوع موقف إيجابي من التخطيط ، وجود نظام الحكم ، وبوجه خاص قدرة نظام الحكم على توفير الظروف المؤسسية والاجتماعية اللازمة كى تعبر الخطط بصديق عن التوازنات الاجتماعية القائمة ، وأن تعكس بأمانة الأهداف التي تراضى عليها القوى الفاعلة في المجتمع . وهذا كما أشرنا من قبل أمر موهون بتضيق القوارى في توزيع الدخل والثروات في المجتمع ، باعتبارها الشرط الضروري للاقترب من تكفاء القصر فى شتى المجالات ، لاسيما تكافؤ فرص التعبير عن الحاجات لكل فئة أو طبقة وتكافؤ فرص الضغط الاجتماعى المشروع من أجل التعبير عن هذه الحاجات فى الخطط .

أ - التخطيط التنشيطي الاستراتيجي

في هذا الإطار سوف نتراجع مساحة الإلزام مع تراجع دور الحكومة واكتمال القطاع العام وإسباح رقعة واسعة من الاقتصاد أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي وأمام تفاعلات قوى السوق . ومن ثم يزداد دور التخطيط التنشيطي ، الذي يركز على الأهداف والمنشآت الرئيسية ، وعلى التوجه أو المسار الكلي للاقتصاد والمجتمع ، وينأى عن الدخول في التفاصيل الكثيرة التي كان من المعتاد الدخول فيها في إطار التخطيط القومي لشمول المتمم بدرجة عالية من الإلزامية . ومن هنا يجوز أن نطلق على هذا النوع من التخطيط : التخطيط التنشيطي الاستراتيجي .

والخطة هنا تتحول إلى خلفية معلومات لمتخذي القرارات في كل القطاعات المؤسسية توضح لهم الصورة العامة للاقتصاد واتجاه حركته المستقبلية . كما يتحول جهاز التخطيط إلى منتدى ضخم للتداول حول الأهداف والوسائل ، وللمواجهة بين أصحاب المصالح المعارضة ، على أمل الوصول في النهاية إلى نوع من التوافق العام حول مجموعة من الأهداف وربما حول اتجاهات التغيير الواجبة في بعض أدوات التأثير المباشرة أو غير المباشرة .

وسوف تتوقف فعالية التخطيط ومصدقته هنا على ما أشرنا إليه في القسم الثاني من البحث من عوامل حاكمية ، وهي حسن التخطيط ، وعدد المتغيرات الممكن التحكم فيها وأهميتها النسبية ، وعدد المتغيرات الخارجية ووزنها في الحركة الاقتصادية العامة للدولة .

ب - النموذج الاقتصادي الكلي متعدد القطاعات

يقوم جهاز التخطيط بالمهمة التنسيقية المتوقعة منه من خلال عرض بدائل مختلفة وبيان نتائجها المتوقعة على المسارات الاقتصادية والاجتماعية في نهاية فترة الخطة . ولكي يؤدي جهاز التخطيط هذه الوظيفة على خير وجه ، يجب أن يستعين بنموذج اقتصادي كلى متعدد القطاعات ، وربما على درجة عالية من التفصيل القطاعي . فالنموذج هنا أداة فنية ضرورية لاختبار حساسية المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد والمجتمع للتغيرات في سياسات الحكومة أو في قرارات المستثمرين والمستهلكين ، ولتأمين درجة عالية من التماسك بين القطاعات . وبطبيعة الحال ، فإن النموذج مطلوب - أولا - للتعرف على ما يمكن أن تأتي به قوى السوق التلقائية من

ب - كما تزداد درجة قابلية الخطط للتنفيذ بمقدار ما يزداد عدد المتغيرات ذات الأثر الأقوى الخاضعة لمسيطرة المخطط أو متخذ القرار ، ويقدر ما يزداد بينها عدد المتغيرات ذات التأثير في عدد كبير من المتغيرات الأخرى (أي المتغيرات التي لها أثر مضاعف كبير) ، وهذا بدوره أمر يتوقف على الحيز المسموح به لكل من قوى السوق وقوى التأثير من خارج السوق بملوآت غير مباشرة مثل متغيرات السيولة المالية والنقدية والائتمانية ، وملوآت مباشرة مثل الاتفاق العام والضرارب والإعانات وما إليها من أدوات المالية العامة ، والاستثمار والإنتاج من خلال القطاع العام ، وملوآت أكثر مباشرة مثل الترخيص والأوامر الإدارية . وعموما كلما زادت الالتجاء إلى الأدوات المباشرة والأنوات الأكثر مباشرة ، وكلما ضاقت بالتالي المساحة المتروكة لقوى السوق والتأثيرات غير المباشرة فيها ، كلما زادت الفرصة لتنفيذ أهداف الخطط بنسب عالية . وعلى المخطط ألا يغفل في الكثير من أدوات التأثير المباشر ، بل والأكثر مباشرة (وبخاصة في حالة الطوارئ) ، لاسيما في المراحل الأولى للتنمية ، وإلا أصبحت الخطط مهددة بإحتمال كبير لعدم التحقق ...

بعبارة أخرى : في المراحل الأولى للتنمية ، وإلى أن يقطع شوط طويل في مجال التنمية ، ينبغي أن تكون الأولوية لقوى التخطيط ، لا لقوى السوق .. وأن تتاح للمخطط إمكانيات التأثير المباشر في عدد كبير نسبيا من المتغيرات من خلال الاتفاق العام ومن خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، إلى جانب أدوات التأثير غير المباشر بالسياسات النقدية والمالية والائتمانية .

ج - وأخيرا تزداد درجة قابلية المجتمع للتخطيط بمقدار ما تقل درجة انفتاح الاقتصاد على الاقتصاد العالمي ، حتى لا تصبح أهداف الخطط في مهب الريح الوافدة من الخارج في صورة صدمات خارجية فجائية ، وفي صورة لتزعاج السيطرة على بعض المتغيرات أو لقرارات من مجال السيادة الوطنية إلى المجال العالمي .

والآن ما هي نوعية التخطيط الممكن في إطار المزج بين قوى التخطيط وقوى السوق والاتجاه نحو الانفتاح والتحرر الاقتصادي ؟

في تقديرنا أن المنظومة التخطيطية في هذه الظروف يجب أن تحتوي على خمسة العناصر التالية :

ثلاثة للاستعداد في حالة فشل افتراضات الخطوة الأساسية بشأن المحيط العالمي والمحيط الإقليمي .

ويمكن أن تتم مواجهة الطوارئ بطريقة أخرى ، يمكن أن يطلق عليها التخطيط الإضافي أو التكميلي . وفي هذه الحالة تقسم الخطوة المعتمدة إلى قسمين ، قسم أساسي يشكل قلب الخطوة ويتعين تنفيذه في كل الأحوال ، وقسم ثانوي أو مكمل ينفذ فقط في حالة توافر الموارد بالقدر اللازم ، ويتم إبطائه في حالة عدم تدفق الموارد الإضافية المطلوبة .

وربما يؤول هذا المنهج في نهاية المطاف إلى المنهج السابق شرحة للتخطيط للطوارئ من خلال إعداد عدة خطط بديلة للخطوة الأساسية المعتمدة . ذلك إن إضافة أو سحب جزء من الخطوة المعتمدة (الجزء الثانوي) سوف يترتب عليه في الغالب إخلال بالتناسق الداخلي لهذه الخطوة . ومن ثم سيكون من الضرورة إعادة حسابات الخطوة والتوصل إلى خطة جديدة تتضمن الخطوة الأساسية والخطوة الإضافية أو التكميلية . وهكذا يكون لدينا خطتان على الأقل : خطة أساسية تميل إلى التخطف في الأهداف ، وهي التي يجري تنفيذها عمليا إلى أن تتغير الظروف ، وخطة بديلة (أو خطط بديلة) أكثر طموحا في أهدافها تضم الخطوة الأساسية والقسم الإضافي أو المكمل لها بعد تنسيقها معا . وتتخذ الخطوة البديلة عندما تنشأ الظروف المواتية لتنفيذها .

هـ - نظام إنذار مبكر

مع ازدياد درجة تحرر الاقتصاد وافتتاحه على الخارج ، وازدياد احتمال تعرضه للصدمات الخارجية ، يصبح من الضروري على المخطط ومتخذ القرار التحلي بأعلى درجة من درجات اليقظة والانتباه لما قد يستجد من ظروف تستدعي تبديل افتراضات الخطوة وأهدافها . وهنا يبرز دور جهاز المتابعة ، وتبرز أهمية الارتقاء بأجهزة المعلومات حتى تغذية بالكم المناسب من المعلومات في وقت مبكر ، وذلك بما يتيح للمخطط فرصة للراجعة والتعديل في الأهداف والوسائل . وفي هذه الحالة يلزم بلورة مجموعة من المؤشرات الأساسية التي يؤدي النظر المتكرر فيها إلى تقييم أداء الخطوة وتقدير احتمالات تحقق أهدافها ، واقتراح ما يلزم من إجراءات لضمان الحد مما قد يحدث من انحراف للمنفذ عن المخطط، واقتراح التحول إلى الخطط البديلة عند اللزوم .

تغيرت . وهو مطلوب - ثانيا - لتحديد المناطق أو المجالات التي تحتاج إلى تدخل بالتصحيح أو الترشيد . وأخيرا ، فإن النموذج مطلوب للتوصل إلى صورة متسقة للاقتصاد بعد إدخال التعديلات المقترحة .

جـ - المشاركة في التخطيط للقوى العاملة

ويرغم الإمكانية التي تتاح في إطار التخطيط التشاركي لمشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع في تحديد مسارات الخطوة ، إلا أن القدرة على ممارسة مشاركة فعالة ذات وزن مؤثر تظل مرهونة بالتفاوتات في الثروة ومن ثم في السلطة التي تحوزها الأطراف المختلفة . ومن المتوقع أن يكون الوزن الأكبر لمجتمع الأعمال وأن تحاز الخطط لمصلحته ، وأن يكون دور الطبقة العاملة وممثلي المنظمات الأهلية محدودا ، وأن يكون دور الحكومة متناغضا مع دور مجتمع الأعمال ويرجع تابع له . ومن المتوقع أن يتقلص دور العمال وممثلي المجتمع المدني كلما تقلصت ديمقراطية الحكم وضاق الخناق على مبادرات هذه القوى في مساحة العمل الجماهيري . وفي هذه الحالة ، تنكمش قدرة الخطط على التعبير عن مصالح العمال والمستهلكين وغيرهم من فعاليات المجتمع المدني .

د - التخطيط للطوارئ

مع ازدياد درجة انكشاف الاقتصاد الوطني ، وازدياد احتمال تعرضه لهزات خارجية مفاجئة ، يصبح من الضروري لضمان حد أدنى معقول من مصداقية التخطيط، الاستعداد لمواجهة الصدمات الخارجية بخطط للطوارئ . وهنا تبرز فائدة النموذج الاقتصادي الكلي متعدد القطاعات مرة أخرى . فهو أداة مناسبة لتوليد بدائل كثيرة ، يتوافق كل منها مع توقع أو تنبؤ معين بالظروف الخارجية المحيطة بالاقتصاد الوطني (مثل أسعار البترول العالمية وأسواق العمل الخارجية وحالة الاقتصاد العالمي انتعاشا ورواجا ، أو كسادا وركودا .. الخ) .

وفي هذه الظروف يتعين على المخطط إعداد عدد من الخطط ، لا لكي يختار صاحب القرار إحداها فقط ويرفض الباقي . ولكن لكي يختار منها ما يمكن اعتباره الخطوة الأساسية التي تمثل الظروف والإمكانات الأكبر احتمالا ، جنباً إلى جنب مع خطة أخرى أو خطتين أو

الاقتصاد الدولي

◆ القسم الأول ◆

الاقتصاد العالمي .. تحولات كبرى
وتباطؤ بسبب الأحداث الأمريكية

لم تشهد تقديرات أو توقعات صندوق النقد الدولي اضطراباً بشأن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للعالم إجمالاً ولمناطقه ودوله المختلفة، مثل ذلك الذي شهدته عام ٢٠٠١، حيث اختلفت للتقديرات والتوقعات بشأن هذه المؤشرات في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢، بدرجات كبيرة ما بين التقرير الذي صدر في مايو ٢٠٠١ (World Economic Outlook)، وما بين التقرير الذي صدر في أكتوبر من العام ذاته، عقب الأحداث الأمريكية. وعلى غير العادة، أصدر الصندوق في نوفمبر من نفس العام، تقريراً لتعديل تقديراته وتوقعاته للمؤشرات الاقتصادية العالمية التي أوردتها في تقريره الصادر قبل شهر. وكان الاتجاه العام في تعديل توقعات وتقديرات صندوق النقد الدولي بشأن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، هو تعديلها للأسوأ، سواء لتزايد علامات التباطؤ أو الركود في الاقتصادات الرئيسية، وبالذات في الولايات المتحدة واليابان، قبل أزمة سبتمبر الأمريكية، أو للتلّار الدرامية لهذه الأزمة بعد وقوعها، على مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي.

وقد جاءت "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، في وقت كانت توقعات صندوق النقد الدولي تشير فيه، إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وكثت البيانات تشير فعلاً إلى تباطؤ شديد في الاقتصاد الأمريكي، بينما كانت الاقتصادات الصناعية المتقدمة تمر بحالة تباطؤ في أوروبا وكندا، في حين كانت اليابان قد دخلت في ركود عميق، وتفاوتت الأحوال أيضاً بين التباطؤ والركود في الكثير من الاقتصادات الصاعدة وللصناعة الجديدة في البلدان النامية. وكان بلداً نامياً كبيراً مثل تركيا قد دخل في أزمة مالية واقتصادية حادة استهدت مساعدة دولية لمواجهةتها، لكنها رغم ذلك ألبقت للمؤشرات الاقتصادية التركية سبحة.

وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي قد بلغ ٠,٢% في الربع الثاني من عام ٢٠٠١، مقارنة بالربع السابق عليه، علماً بأنه كان قد بلغ ٧% في الربع الأول من العام نفسه. أما اليابان، فإن معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي كان سلبياً في الربع الثاني من عام ٢٠٠١ حيث بلغ -٣,٢% مقارنة بالربع الأول من العام نفسه، مجسداً حالة من الركود العميق، علماً بأن هذا المعدل كان إيجابياً وبلغ ٥,٥% في الربع الأول من العام

نفسه. أما تركيا كنموذج لدولة نامية كانت تعاني من الأزمة، فإن معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي كان سلبياً وبلغ -٩,٣% في الربع الثاني من عام ٢٠٠١ مقارنة بالربع المنظر له من عام ٢٠٠٠.

وكان صندوق النقد الدولي قد توقع في تقرير له صدر في مايو ٢٠٠١ (World Economic Outlook)، أي قبل الأزمة الأمريكية بعدة شهور، أن يتراجع النمو الاقتصادي في العالم بأسره من ٤,٨% عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٢% عام ٢٠٠١، وأن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي من ٤,٤٠% عام ٢٠٠٠، إلى ٣% عام ٢٠٠١، وأن يتراجع معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة إجمالاً من ٣,٦% عام ٢٠٠٠، إلى ٢% عام ٢٠٠١، وأن يتراجع النمو الاقتصادي في الدول النامية بشكل طفيف من ٥,٤% عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٣% عام ٢٠٠١.

وفي مثل هذا الوقت من تضائل المؤشرات السلبية بالنسبة للاقتصاد العالمي عسفة، وبالنسبة لأكثر الاقتصادات في العالم بصفة خاصة، فإنه تكون هناك حاجة لتطورات إيجابية كبيرة للخروج من حالة الانحدار نحو التباطؤ أو الركود. أما أن تأتي تطورات سلبية هائلة في مثل هذا التوقيت مثل "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، فإن تدهور الاقتصاد العالمي يكون أكبر وأسرع، وهو ما حدث بالفعل.

١- الأزمة الأمريكية وتحويلات الاقتصاد العالمي ومؤشرات

أدائه:

تأثرت اقتصادات العالم بأحداث "عاصفة سبتمبر" وما تلاها من حرب أمريكية ضد أفغانستان، نتيجة لتأثر الاقتصاد الأمريكي العملاق سلباً من هذه الأزمة وتأثيره في باقي اقتصادات العالم من خلال آليات التجارة والاستثمارات والسلعة، علماً بأن الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي يشكل وحده قرابة ٣٠,٩% من الناتج العالمي المصوب وفقاً لسعر الصرف، وقرابة ٢١,٧% من الناتج العالمي المصوب وفقاً لتعامل القوة الشرائية مع الدولار في عام ٢٠٠٠ طبقاً لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ٢٠٠٢. كما بلغت قيمة صادرات السلعة الأمريكية عام ٢٠٠٠ نحو ٧٧٢ مليار

كما أشار البنك الدولي، إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية المتقدمة قد لا يتجاوز ١,١% في العام ٢٠٠٢، حتى بافتراض أن النشاط الاقتصادي سيعود إلى وظيفته في منتصف عام ٢٠٠٢ كاستجابة من المستهلكين للحوافز التقديرية المتمثلة في خفض سعر الفائدة إلى مستويات تاريخية.

وزاء التدهور الذي أحدثته عاصفة سبتمبر في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي عموماً، فإن صندوق النقد الدولي قام بإجراء تعديل على تقديراته بشأن النمو الاقتصادي العالمي في تقريره الذي صدر في أكتوبر (World Economic Outlook) وخفض تقديراته بشأن نمو الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠١ إلى ٢,٦%، وخفض النمو المتوقع في الاقتصاد الأمريكي إلى ١,٣% في العام نفسه، وخفض النمو الاقتصادي المتوقع في الدول الصناعية المتقدمة إلى ١,٣%، وخفض النمو الاقتصادي المتوقع في الدول النامية إلى ٤,٣% عام ٢٠٠١.

ورغم هذا التعديل الذي أجراه صندوق النقد الدولي على تقديراته، إلا أن الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، تجاوزت توقعات الصندوق الذي قام بتعديل توقعاته مجدداً في شهر نوفمبر في عدد استثنائي من تقريره الصادر إليه آنفاً. ورغم ذلك فإن توقعاته ما زالت أكثر تفاؤلاً بكثير من توقعات البنك الدولي. فقد أشار هورست كوهلر، المدير العام لصندوق النقد الدولي، إلى أن الصندوق مضطر بعد دراسات أجراها خبراءه، لتخفيض تقديراته للنمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠١ من ٢,٦% وفقاً للتقديرات التي نشرت في شهر أكتوبر ٢٠٠١، إلى ٢,٤% في التقديرات التي وضعت في شهر نوفمبر من العام نفسه. كما خفض الصندوق توقعاته للنمو عام ٢٠٠٢ من ٣,٥% حسب التوقعات التي نشرت في شهر أكتوبر إلى ٢,٤% فقط في التوقعات التي وضعت في شهر نوفمبر من العام ٢٠٠١. وأشار كوهلر "في نوفمبر من العام ٢٠٠١ إلى أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لن يتجاوز ١,١% في العام ٢٠٠١، وسيلج نحو ٠,٧% في عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت التقديرات التي نشرت في أكتوبر الماضي، تشير إلى أن هذا المعدل سيلج ١,٣% عام ٢٠٠١، وسيترفع إلى ٢,٢% عام ٢٠٠٢. ثم عاد صندوق النقد الدولي في عدد صدر من نفس التقرير في ديسمبر ٢٠٠١ وأشار إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لن يتجاوز ١% عام ٢٠٠١. في حين ظل توقعه للنمو الذي من المحتمل أن يتحقق في عام ٢٠٠٢ كما هو.

دولار تشكل نحو ١٢,١% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية في العام المذكور، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية في العام نفسه، نحو ١٢٣٨,٢ مليار دولار شكلت نحو ١٨,٧% من إجمالي الواردات السلعية العالمية في العام نفسه. أما صادرات الخدمات الأمريكية فيها بلغت نحو ٢٩٠,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بما شكل نحو ١٩,٨% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية في العام المذكور، في حين بلغت قيمة واردات الخدمات الأمريكية في العام نفسه نحو ٢١٧,١ مليار دولار بما مثل نحو ١٤,٧% من إجمالي قيمة واردات الخدمات العالمية في ذلك العام. وبالتالي فإن اقتصاد بهذا الحجم والتشكك مع الاقتصاد العالمي يكون قادراً على التأثير على عدد كبير من الاقتصادات في العالم عموماً من خلال شبكة علاقاتها بها.

كما تأثرت اقتصادات العالم سلباً من الأزمة الأمريكية بسبب حالة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب هذه الأحداث وتداعياتها وأثرت سلباً على حركة الاستثمارات والسياحة والطيران ورفعت تكاليف النقل وقلّصت عبر العالم وخفضت أسعار النفط بقوة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠١، كما خلقت بصفة عامة حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل، وإحصاءاً قوياً بأن الأزمة قائمة، وهي حالة تؤدي عادة إلى استباق نتائج الأزمة الاقتصادية والتعجيل بحدوثها. وكانت النتيجة هي تباطؤ الاقتصاد العالمي وركود الاقتصاد الأمريكي كما بينت البيانات والتقديرات من المصادر المختلفة حول حالة الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٠١، وحول التوقعات بشأنه في العام ٢٠٠٢.

وبعد حدوث الأزمة الأمريكية، كان هناك انقسام في الآراء بين المؤسسات المالية الدولية وبالتحديد بين صندوق النقد الدولي وبين البنك الدولي، حول تأثيرات الأزمة الأمريكية على النمو الاقتصادي العالمي، فبينما أعرب هورست كوهلر المدير العام لصندوق النقد الدولي عن ثقته في انتعاش "الاقتصاد العالمي"، فإن خبراء البنك الدولي كانوا أكثر موضوعية وأشاروا إلى أن أحداث سبتمبر ستؤخر انتعاش الدول الصناعية إلى العام ٢٠٠٢، وستزيد من مشاكل الاقتصادات النامية التي سيضيق ١٠ ملايين جدد من أبنائها إلى جيش من يعيشون تحت خط الفقر. وتوقع البنك الدولي، تراجع النمو الاقتصادي في الدول النامية من ٥,٥% عام ٢٠٠٠ إلى ما يتراوح بين ٢,٩% كحد أدنى، و ٣,٨% كحد أقصى في العام ٢٠٠١.

التجارة تعتمد على الطرود البريدية بشكل أساسي كما أن الغالبية الساحقة منها تتم في الولايات المتحدة الأمريكية التي جرى على أرضها الجانب الأعظم من الهجمات بيكتريا الجمرة الخبيثة لتي من المرجح أن تكون قد تمت من قبل الجماعات اليمنية المتطرفة في الولايات المتحدة . ولأن قطاعات السياحة والطيران والتأمين وتنقذت الاستثمارات هي الأكثر تأثراً بشكل سلبي من الأزمة الأمريكية، فإن محاولة استكشاف تأثيرها من جراء هذه الأزمة، يمكن أن يعطي صورة أوضح عن تأثير الأزمة على الاقتصاد العالمي.

أ- تراجع الطيران والسياحة والخدمات والصناعات

المرتبطة بها:

تعتبر صناعة السياحة العالمية وكل الخدمات والصناعات المرتبطة بها، هي الضحية الأولى لأحداث سبتمبر الأمريكية وتداعياتها. فقد خلقت هذه الأحداث التي استخدمت فيها الطائرات المدنية كوسائل طائرة لتفجير أهداف علاقة، حالة من المخاوف الشديدة من الطيران في كل العالم، كما أن دعوة الحكومة الأمريكية لمواطنيها لعدم السفر لأي مكان خارج الولايات المتحدة لمدة ثلاثة أشهر بعد وقوع الهجمات، قد أوجد عاملاً ركوبياً مهماً لحركة الطيران، وبددت شركات الطيران الكبرى في العالم تتعرض لانخفاض في أرباحها أو لخسائر مؤثرة دفعت البعض منها للتهاوي مثل شركة الطيران السويسرية (سويس إير) التي كانت تعاني من مصاعب وخسائر مالية قبل الأزمة الأمريكية التي أجهزت عليها، لولا قيام الحكومة السويسرية بتعويضها للحفاظ على رمز من رموز الاقتصاد السويسري وللحفاظ أيضاً على مستوى مرتفع من الثقة في الاقتصاد السويسري. كذلك فإن المخاوف التي ولدتها أحداث ١١ سبتمبر، أدت إلى تخفيض شركات الطيران الأمريكية رحلاتها بنسبة ٢٠% ، وإلى اتخاذها قراراً بالاستغناء عن ١٠٠ ألف موظف خلال أسبوعين فقط بعد الأحداث، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى وضع خطة بإقلاق بقيمة ١٥ مليار دولار لمساعدة شركات الطيران ، منها خمسة مليارات كمساعدات نقدية، وعشرة مليارات كمساعدات قروض. ومن ناحية أخرى فإن أحداث سبتمبر نفسها، قد قضت الأفكار العنصرية لدى كل شعب عن الشعوب الأخرى ويحث بالتالي هواجس التنصّب والكرهية التي أصابت العرب والمسلمين أكثر من غيرهم باعتبار أن الولايات المتحدة وجهت اتهاماتها لتنظيم القاعدة الذي

كما أشارت توقعات الصندوق الصادرة في نوفمبر ٢٠٠١ إلى أن معدل نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي سيبلغ ١,٧% في عام ٢٠٠١، وسيخفض إلى ١,٤% عام ٢٠٠٢، علماً بأن التقديرات والتوقعات التي نشرها الصندوق في شهر أكتوبر الماضي، كانت تشير إلى أن معدل نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي سيبلغ ١,٨% ، ٢,٢% في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي. كما خفض صندوق النقد الدولي تقديراته وتوقعاته للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة إلى ١,١٠% فقط في العام ٢٠٠١، ونحو ٠,٨% في عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت تقديرته التي صدرت في أكتوبر من العام ٢٠٠١، تشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة سوف يبلغ ١,٣% ، ٢,١% في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي.

كما خفض صندوق النقد الدولي تقديراته وتوقعاته للنمو الاقتصادي في الدول النامية في تقريره الصادر في نوفمبر من العام ٢٠٠١، إلى ٤,٠% ، ٤,٤% في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي مقارنة بنحو ٤,٣% ، ٥,٣% للنامين المذكورين على التوالي في التقديرات والتوقعات التي نشرها "الصندوق" في شهر أكتوبر الماضي.

وبالمقابل فإن مؤسسة مورجان ستانلي تتوقع ألا يتجاوز النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠١، نسبة ٢,١% ، بل وتضع سيناريو أسوأ يمكن ألا يتجاوز فيه معدل نمو الناتج العالمي نسبة ١,٢٥% . وكذلك الأمر بالنسبة للتجارة السلعية العالمية لتي من المتوقع وفقاً لصندوق النقد الدولي أن تكون قد تراجعت خلال عام ٢٠٠١ بنسبة ٠,٤% أو بمقدار ٢٥ مليار دولار، وهو التراجع الأول لقيمة التجارة السلعية الدولية منذ تراجعها عام ١٩٩٨ تحت وطأة الأزمة الهائلة التي ضربت اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا منذ منتصف عام ١٩٩٧ ومعها اليابان خلال عام ١٩٩٨. وربما تكون تقديرات تراجع التجارة السلعية الدولية التي صدرت في أكتوبر متفائلة إلى حد ما، لأن تخفيض صندوق النقد الدولي لتقديرته بشأن النمو الاقتصادي العالمي بعد ذلك، يرجح أن تكون التجارة السلعية الدولية قد تراجعت بنسبة أكبر من تلك المقدرة في شهر أكتوبر. أما التجارة الإلكترونية السريعة التوسع (راجع القسم الخاص بالتجارة الإلكترونية في هذا التقرير)، فيها تتعرض في الوقت الراهن لصدمة حقيقية بسبب الهجمات بيكتريا الجمرة الخبيثة عبر الخطابات والطرود البريدية، نظراً لأن هذه

قطاع السياحة والخدمات المرتبطة به من فنادق ومطاعم ونقل وطيران، وصناعات تقليدية للتذكارات الأثرية والتقليدية تشكل جزءا مهما من اقتصادات تلك البلدان.

ب- تراجع حركة الاستثمارات الدولية:

أثرت أحداث سبتمبر الأمريكية وتداعياتها بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والعالم بأسره وخلفت حالة من الاضطراب الأمني في بعض البلدان، أو حالة من المخاوف الأمنية على أقل تقدير. وفي مثل هذا الوضع فقه من البديهي أن حركة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة عبر العالم سوف تتأثر سلبيا لأنها ببساطة تتضمن طبيعتها انتقالا لأحجام ضخمة من الأموال وأعداد قليلة من البشر سعيا وراء تحقيق أرباح مرتفعة في اقتصادات تنمو بشكل جيد في بلدان مستقرة أمنيا، فإذا كلفت هناك هواجس أمنية مثل تلك التي خلقها أحداث سبتمبر الأمريكية، فإيه من المنطقي أن تراجع حركة الاستثمارات الدولية. كما أن توقيع الرئيس الأمريكي لقتون "يو.إس.إيه. باتريوت" في شهر أكتوبر، وهو القانون الذي يوسع قوانين ملاحقة غسل الأموال بشكل غير مسبوق في الولايات المتحدة الأمريكية، سوف يقلل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التي تتوجه للولايات المتحدة التي كانت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تفتتق إليها قد بلغت نحو ١٧٨,٢ مليار دولار في أعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠ على التوالي. ومن المتوقع أن يتراجع حجم هذه الاستثمارات الأجنبية التي تنتفق للولايات المتحدة، سواء لأن جانب منها يعود إلى مصادر مشبوهة، أو أن جانباً آخر لا يرغب أصحابه في خضوعه للفحص أو للكشف للرأي العام بأي صورة حتى لو كانت من مصادر مشروعة. ومن البديهي أن تكففت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الولايات المتحدة تساهم بدور فعال في النمو الاقتصادي الأمريكي، وبالتالي فإن هذا القانون الذي سيكبح هذه التفتتات إلى الولايات المتحدة سوف يؤثر سلبيا على الاقتصاد الأمريكي، خاصة أنه إجراء يتخذ في بلد كان ملاذا دائما للاموال "الظفيرة" المنزوعة من الدول النامية والفقيرة بمعرفة قياداتها السياسية والاقتصادية الفاسدة، تلك الأموال التي كانت واشتغلن ترحب بها سواء كرد الجميل للقادة الموالين لها في الدول النامية والفقيرة، أو للاحتفاظ بلوراق للضغط على القادة الفاسدين في تلك الدول، وفي كل الأحوال كان الاقتصاد الأمريكي يستفيد من تلك الأموال ومن عملية إعادة تدويرها.

ينتمي الغالبية الساحقة من أعضائه إلى البلدان العربية، حتى ولو كان هؤلاء الأعضاء مرفوضون شعبيا وروسما في بلادهم.

وبعد أسبوع واحد من أحداث ١١ سبتمبر، أعلن فرانسيسكو فراتيجيالي، سكرتير عام منظمة السياحة العالمية أن صناعة السياحة تضر بآسوأ أزمة منذ حرب الخليج بسبب هجمات ١١ سبتمبر مشيرا إلى أن هذه الصناعة تقوم على السلامة والأمن للخصيصين والمالين للسياح، وقد هددت تلك الهجمات هذين العاملين معا. وهذه الأزمة الطاحنة التي تضر بها السياحة العالمية تمس عدد ضخم من الوظائف في قطاع السياحة والخدمات والصناعات المرتبطة به. وهناك ١١٥ مليون وظيفة مباشرة في مجال السياحة في العالم، إضافة إلى نحو ٨٠ مليون وظيفة في الأعمال المرتبطة بالسياحة بشكل غير مباشر. أما الدخل السياحي العالمي فقد بلغ ٤٧٦ مليار دولار وبلغ عدد السياح نحو ٦٩٩ مليون سائح في عام ٢٠٠٠. وتشير التقديرات إلى أن عدد السياح الذين ينتقلون من بلد لآخر قد ينخفض بمقدار الثلث، وبالتالي، ستتراجع الوظائف في هذا القطاع وفي قطاع الخدمات المرتبطة به. ويذكر أنه بسبب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، انخفض عدد السياح عبر العالم إلى ٦٦٦ مليون سائح مقارنة بنحو ٧٨٠ مليون عام ١٩٩٠. لكن لجنة "تعافي السياحة والسفر" التي شكلتها منظمة السياحة العالمية والتي يرأسها وزير السياحة المصري، ترى أن الأزمة الراهنة التي تتعرض لها صناعة السياحة والسفر هي أزمة فريدة لم يشهد العالم لها مثيلا. وأشارت المنظمة إلى أن هذه الأزمة أدت إلى انخفاض حركة السياحة العالمية بنسبة تتراوح بين ٦٠%، ٧٠% في بعض دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط في ظل عزوف السياح عن السفر إلى الدول الإسلامية عموما. كما تراجعت أعداد السياح الذين يتوجهون إلى مختلف بلدان العالم، ففي فرنسا على سبيل المثال، انخفض عدد السياح القادمين من أمريكا الشمالية بنسبة ٥٠% منذ وقوع أحداث سبتمبر وحتى منتصف شهر أكتوبر الذي يليه.

ومن البديهي أن أوروبا التي تستحوذ على ٥٩,٨% من أعداد السياح الذين يتفتقون عبر العالم، وكذلك الولايات المتحدة التي تستقبل نحو ٧,٣% من هؤلاء السياح، وبلدان العربية التي تستقبل نحو ٤,٣% من حركة السياحة في العالم، سوف تتأثر سلبيا وبشدة بما سيؤثر سلبيا على أداء اقتصادات البلدان المستقبلة الرئيسية للسياح في العالم والمنطقة العربية، خاصة وأن

وعلى صعيد آخر فإن صندوق النقد الدولي أعلى الدول النامية مهلة ثلاثة أشهر لإصدار قوانين لمكافحة غسل الأموال عبر تقصي مصادرهما. ونظرا لأن جانبها مهما من حركة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة يعود إلى مصادر مشبوهة، فإن التزام دول العالم بإصدار وتطبيق مثل هذه القوانين يمكن أن يكبح حركة الاستثمارات الدولية، لكنه بالمقابل قد يرفع حجم ومعدل الاستثمار المحلي في كل بلد.

ويشير بنكولاس ستورن وهو كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، إلى أن البنك الدولي يتوقع تراجع تدفقات الاستثمارات الخاصة إلى الدول النامية من ٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠١. وهذا التراجع الذي تبلغ نسبته ٣٣,٣%، أي الثلث في علم واحد، هو انخفاض ضخم بكل المقاييس يشير إلى حجم المخاوف التي خلقتها أحداث سبتمبر الأمريكية بالنسبة لانتقال الأموال والاستثمارات من بلد لآخر..

ولأن الأموال التي لن تخرج من بلدانها للتوطن كاستثمارات مباشرة أو غير مباشرة في بلدان أخرى، قد لا تجد مجالا للتوظيف في بلدانها في ظل نذر الركود المخيمة على اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة وهي المصدر الرئيسي لها، فإنه يمكن أن نتوقع أن تتردد الأموال الساخنة التي تتحرك في البورصات وأسواق العملات في الدول المتقدمة وفي بعض الدول النامية التي حررت قطاعها المالي وعومت عملاتها، وبالتالي فإنه من المرجح أن تحدث أزمات في أسواق العملات بالذات في الفترة القادمة نتيجة المضاربات الساخنة في ظروف انكماشية في الاقتصاد الحقيقي.

ج- شركات التأمين .. من الخسائر إلى رفع قيمة التأمين:

تعرضت شركات التأمين الأمريكية وبعض الشركات العالمية الكبرى للتأمين وإعادة التأمين لخسائر كبيرة بسبب أحداث ١١ سبتمبر حيث أصبح على هذه الشركات، أن تدفع بمبلغ هائل لتسليح من تعرضوا للخطر من المختلفة سواء كانوا من الأفراد أو الشركات. وقد أشارت التقديرات المبدئية إلى أن هذه الخسائر ستبلغ نحو ٢٠ مليار دولار. ثم علقت وكالة التصنيف الدولية ستاندرد أند بورز بعد خمسين يوما من الأحداث لارتفاع الرقم إلى ٢٢ مليار دولار، ولكن نصف هذه الخسائر تحملها الشركات الأوروبية العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين. وذلك على الرغم من تصنيف هجوم "١١ سبتمبر" على أنه من أفعال الحرب مما أعنى شركات التأمين من بعض

المطالبات لأن هذه الأفعال لا تغطي من قبل بعض بالاصل التأمين. وقد خسرت أكبر شركتين لإعادة التأمين في العالم وهما "ميونخ رى" الألمانية، و"سويس رى" السويسرية بالترتيب نحو ١,٢ و ١,٤ مليار يورو على ضوء الأثرات التي ترتبت عليهما بسبب هجمات سبتمبر.

وقد ساهمت شركات التأمين التي أضيرت بشدة من هجمات سبتمبر في مقامة أزمة شركات الطيران في مختلف بلدان العالم، حيث قلصت شركات التأمين، التغطية التأمينية لتصبح ٥٠ مليون دولار كحد أقصى في حالة الحرب أو في العمليات الإرهابية وذلك لتغطية حالات الوفاة أو الإصابة على الأرض لشركات الطيران المعرصة لخطر كبير.

وإضافة لما سبق فإن شركات التأمين وإعادة التأمين قلعت برفع قيمة التأمين على النقل وبالأذات النقل الجوي كما رفعت قيمة التأمين على صادرات الدول المحيطة بأفغانستان، وذلك بعد أن منيت هذه الشركات بخسائر كبيرة بسبب هجمات سبتمبر.

٢- كيف واجه العالم آثار الأزمة الأمريكية؟

منذ وقوع "عاصفة سبتمبر"، بدأ واضحا أن آثارها على الاقتصاد العالمي ستكون كبيرة، وبدأت الولايات المتحدة أولا ثم باقي دول العالم فيما بعد في اتخاذ الإجراءات التي يمكن من خلالها مواجهة الآثار الاقتصادية لعاصفة سبتمبر. وكان الأجراء الأول الذي اتبته الولايات المتحدة وتلتها في بقية الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية، هو تخفيض أسعار الفائدة في محاولة لإعاش عمليات الاقتراض لتحويل الاستثمارات الجديدة، وتشجيع الطلب على استهلاك السلع والخدمات كعامل رئيسي في حفز النمو.

وقد قامت الولايات المتحدة بخفض سعر الفائدة عدة مرات حتى بلغ ١,٧٢% في ديسمبر ٢٠٠١، مقارنة بنحو ٣,٢٧% قبل أحداث سبتمبر مباشرة. أما دول منطقة اليورو فقد خفضت سعر الفائدة عليه من ٤,٢٧% قبل عاصفة سبتمبر مباشرة ليصل إلى ٣,٣٤% في ديسمبر ٢٠٠١. كما تم تخفيض سعر الفائدة على الفرنك السويسري ١,٨% قبل الأحداث إلى ١,٨٧% في ديسمبر ٢٠٠١. وانخفضت سبتمبر الفائدة على الإسترليني من ٤,٧% قبل الأحداث إلى ٣,٨١% بعد شهرين من حدوثها. أما اليابان فإن سعر الفائدة على الين البالغ

٠.٢% لا يحتمل أى تخفيض لأنه صفر تقريباً . كذلك فإن البنوك المركزية فى الدول الصناعية المتقدمة عملت على دعم الدولار لمنعها من التهاوى أمام صلاتها تحت وطأة حالة عدم اليقين إبان حدوث تفجيرات نيويورك وواشنطن.

وهناك رؤيتان سادت بين كبار الاقتصاديين والمنظمات المالية الدولية والدول الكبرى. فبينما أعلنت الإدارة الأمريكية عن نيتها إجراء خفض ضخم على الضرائب وبينما أكد صندوق النقد الدولى على أن الإجراءات المالية (خفض الضرائب أساساً) ، والإجراءات النقدية (خفض الفائدة) والخفض أسعار النفط سوف تساعد على حفز الانتعاش الاقتصادى، وبينما أشار الخبير الاقتصادى البريطانى جيمس سيرول إلى أنه من الضروري لأوروبا أن تخفض الضرائب، فإن جوزيف ستجليتس الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى عام ٢٠٠١ ولذى كان كبير المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض فى عهد بيل كلينتون حين حقق الاقتصاد الأمريكى أفضل أداء وطول دورة نمو منذ الحرب العالمية الثانية، انتقد فكرة خفض الضرائب معتبراً، أنها لا يمكن أن تشكل حافزاً للاقتصاد لأنها لا تحول بالضرورة إلى طلب إضافى، واقترح بدلاً من ذلك زيادة الإنفاق الاجتماعى عبر تقديم مساعدات للعاطلين عن العمل. وفى نفس الاتجاه الذى عبر عنه ستجليتس، أشار وزير المالية الألمانى هانس إيجل إلى أن "أى خفض جديد للضرائب لن يفيد فى شئ إلا فى زيادة الدين العام"، وأعلنت الحكومة الفرنسية أنها تفكر فى زيادة التحصيلات لصالح أصحاب الأجور المتدنية.

والحقيقة أن وجهة النظر الأولى التى تقود الولايات المتحدة، العالم فى اتجاه إتهامها، تعبر بشكل يخلو من المرونة والحكمة، عن أفكار اليمين المتطرف فى تعبيره بشكل جامد عن مصالح الرأسمالية، فى حين تعبر وجهة نظر ستجليتس وإلى جانبه الأكتار المتدولة فى الحكومتين الألمانية والفرنسية عن ضرورات الخروج من الأزمة عبر إنعاش الطلب الذى يتحقق بزيادة حصة الشرائح الدنيا من الدخل القومى لأن دخلها كله أو غالبية الساحقة يتحول إلى طلب.

ويمكن القول إجمالاً أن "عصفة سبتمبر" الأمريكية أثرت وستؤثر بعمق على الاقتصاد العالمى، فهي خلقت تياراً قد يستمر طويلاً من المخاوف والهوليس بشأن الطيران وانتقال البشر من بلد لآخر (السباحة)، وبشأن انتقال الأموال من بلد لآخر فى صورة استثمارات مباشرة

وغير مباشرة. كما أنشئت مشاعر الكراهية والعنصرية فى الغرب إزاء العرب والمسلمين بكل ما لذلك من تأثير على العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. كما أدت لزيادة عسكرة الاقتصاد الأمريكى على ضوء الحرب الأمريكية فى أفغانستان بعد أحداث سبتمبر التى أنشئت شركات المجمع الصناعى العسكرية الأمريكى، ولتى سهلت للإدارة الأمريكية تحصيل المجمع الأمريكى بالمزيد من الاتفاقى العسكرية الذى رصد لهند واحد فيه وهو صناعة نوع واحد من الطائرات هى طائرات سبيلك (الشبح)، نحو ٤٠٠ مليار دولار كتكلفة لصناعة ٦ آلاف طائرة خلال العتدين الأولين من هذا القرن. وبضلا عن كل ما سبق، فإن أحداث سبتمبر وتداعياتها المختلفة، تسببت فى خسائر اقتصادية علمية وتباطؤ اقتصادى علمى وركود اقتصادى أمريكى على النحو الذى أشرنا إليه آنفاً.

وإذا كان الاستقرار الأمنى على قاعدة التوافق والقرضى الداخلى والاحترام المتبادل والإدارة العادلة للعلاقات الدولية، هو شرط أساسى لضمان مناخ موات للنمو الاقتصادى، فإن تحقيق كل ذلك يتطلب درجة عالية من الحكمة والعدالة فى العلاقات الدولية، لأن جانباً أساسياً من أسباب "العصفة" التى ضربت الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر، يكمن فى غطرسة القوة الأمريكية وما ترتب عليها من انتهاك حقوق بعض الشعوب مباشرة، وتأييد العدوان على بعضها مثل التأييد الأمريكى للعدوان الاسرائيلى الفاشى على الشعب الفلسطينى الخاضع للاحتلال، والاعتداء على سيادة بعض الدول وعلى رأسها العراق، بشكل خلق حالة من اليأس من تغيير المواقف الأمريكية أو القدرة على مواجهتها بمختلف الأشكال العادية، ولم يبق سوى الإرهاب. وإذا كان القضاء على العنف والإرهاب عاملاً مهماً للنمو الاقتصادى العالمى، فإن تحقيق ذلك لن يتحقق بالضبط الأمنى وبما يسمى بجفيف المنابع المالية للإرهاب، بل يتحقق بالأساس من خلال إنهاء الأسباب الموضوعية للعنف والإرهاب، ومن خلال مواجهة كل أشكال الإرهاب والقهر فى العلاقات الدولية. ولذلك فإن إنهاء حالة غطرسة القوة الأمريكية وما يتخض عنها من انتهاك لسيادة بعض الدول وبإزالة لبعض الشعوب، هو أمر ضرورى لإنهاء لكراهية للأمريكيين فى الكثير من بلدان العالم. كذلك فإن إنهاء الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين وكل العنف والإرهاب الاسرائيلى المترافق معه، هو شرط ضرورى لإثبات أن مواجهة الإرهاب تتم بشكل علل وشامل وليس انتقائياً.

٢- الأرجنتيني تدخل الأزمة بسبب "الصندوق" والديون؛

شهد شهر ديسمبر من العام ٢٠٠١، تفجار الأزمة المالية والاقتصادية في الأرجنتين على نحو اتسم بالعنف وقاد إلى إسقاط الحكومة والرئيس. وقد تفجرت الأزمة المتصاعدة منذ عدة أعوام، إثر اتجاه الحكومة الأرجنتينية لخفض الإنفاق العام بمقدار ١٠ مليارات دولار أي نحو ٢٠% منه، من خلال عدد من الإجراءات على رأسها تخفيض أجور العاملين بالحكومة بنسبة ١٣%، وذلك لدعم مسعى تلك الحكومة لدى صندوق النقد الدولي، من أجل الإفراج عن قرض لها قيمته ١,٣ مليار دولار. ونظرا للرفض الاجتماعي لهذا القرار الذي كان مطلباً للصندوق، فإن المظاهرات الضخمة قادت ضد هذا القرار. وفسر عقد الاستقرار الهش، وظهر واضحا أن الحكومة عاجزة عن مواجهة الأزمة الاقتصادية وعن تحقيق مطالب الجماهير. وبعد مواجهات دامية سقط خلالها عدد من الضحايا استقالت الحكومة وتعاقد عدد من الرؤساء في العشرة أيام الأخيرة من عام ٢٠٠١، في محاولة لاستعادة الاستقرار في الشارع الأرجنتيني قبل البدء في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة في البلاد.

ويعتبر تفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأرجنتينية، محصلة طبيعية للركود العميق الذي تعاني منه الأرجنتين منذ ثلاثة أعوام، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأرجنتيني، نحو - ٣,٤% - - ٥,٥%، - ١,٤%، في أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ على التوالي. ومحصلة أيضا لميلمة الاستدانة من الخارج التي أوصلت الديون الخارجية للأرجنتين إلى ١٤٧,٩ مليار دولار عام ١٩٩٩، بما يوازي ٥٦% من الناتج القومي الإجمالي للأرجنتين في العام نفسه، وذلك طبقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ٢٠٠٢، وهذه الاستدانة ناجمة عن عجز ميزان الحساب الجاري، وعن ضعف معدل الانخار المحلي في الأرجنتين الذي بلغ ١٦% عام ١٩٩٩، والذي يعد واحدا من المعدلات المنخفضة عالميا، حيث بلغ متوسط معدل الانخار العالمي نحو ٢٣% في العام المذكور. ويعتبر تفجار الأزمة أيضا، محصلة للعجز الكبير والمتراكم في ميزان الحساب الجاري والذي بلغ نحو ٨,٤ مليار دولار في العام المنتهي بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠١، بما شكل نحو ٢,٩% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي المشار إليه. ويعتبر تفجار الأزمة محصلة أيضا لتفاقم معدل البطالة الذي بلغ ١٨,٣% من قوة العمل الأرجنتينية.

وكانت نتيجة كل ذلك هي تراكم ضغوط هائلة على الاقتصاد الأرجنتيني، الذي وصل إلى نقطة العجز عن الوفاء بخدمة ديونه الخارجية، ولم يجد من يمد له يد المساعدة بشكل فوري على غرار ما حدث في الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥، أو في الأزمات المالية في كوريا الجنوبية وتايواند علمي ١٩٩٧، ١٩٩٨، وذلك نتيجة اختلاف طبيعة الارتباطات بينه وبين الدول الكبرى المهيمنة على صناعة القرار في المؤسسات المالية الدولية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد الأرجنتين شريكا اقتصاديا هامشيا لها، فضلا عن أنها منافس للولايات المتحدة في تصدير العديد من السلع الزراعية.

وكانت النتيجة الأولى للأزمة الأرجنتينية هي تعرض العملة المحلية المستقرة منذ عام ١٩٩٣، وحتى تفجار الأزمة في ديسمبر ٢٠٠١، لضغوط هائلة. وتشير التوقعات إلى أن الأزمة ستؤدي إلى خفض سعرها مقابل الدولار بنحو ٦٠% ضمن لتقديم صندوق النقد الدولي قروض مساندة للأرجنتين بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها غير منقبة بإبقاء الأرجنتين من أزماتها وأن ذلك مسئولية صندوق النقد الدولي.

وهكذا فإن الأزمة المالية والاقتصادية في الأرجنتين ن هي إعادة إنتاج لا تختلف سوى في التفاصيل، عن الأزمات المالية في المكسيك (١٩٩٥) ودول شرق وجنوب شرق آسيا وعلى رأسها كوريا الجنوبية (١٩٩٧)، ١٩٩٨)، فكل هذه الأزمات ناجمة عن الإلحاف في الاستدانة، وعن افتقار سياسات اقتصادية غير كفنة تتسبب في عجز الموازين الخارجية وركود الاقتصاد وتزايد البطالة. وإذا كانت أحداث سبتمبر الأمريكية قد ساهمت في تكثيف الضغوط على الاقتصاد الأرجنتيني بما أدت إليه من تراجع في السياحة والخدمات المرتبطة بها في موسم ذروتها، وبما أدت إليه من تراجع التجارة الدولية، فإن ذلك فاقم من أزمة موجودة أصلا ولم يخلقها. وكل ذلك يجعلنا نؤكد على أهمية اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لطروف كل بلدن دون استباق وراء "روشة" صندوق النقد الدولي أو الموجة السائدة عالميا والتي قد لا تكون ملائمة لظروف هذا البلد أو ذاك. كما يجعلنا نؤكد على أهمية تبنيه المخبرات المحلية والاعتماد عليها في تمويل التنمية في أي بلد نام لأن استمهال الاعتماد على الاستدانة من الخارج لن يفضي في النهاية إلا إلى أزمات مماثلة لتلك التي ضربت اقتصاد الأرجنتين واستقرها الميلسي والاجتماعي في نهاية عام ٢٠٠١.

◆ القسم الثاني ◆

حركة الاستثمارات الدولية
المباشرة وموقع العرب منها

أولاً: التزايد في أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

خلال النصف الثاني من التسعينات:

شهد النصف الثاني من التسعينات تزايداً مستمراً في تنفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ليرتفع مجموع ما تلقته الدول المختلفة من ذلك الاستثمار من ٣٣٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٨٦٥ مليار في عام ١٩٩٩ بما يعنى أنه قد تضاعف بأكثر من مرتين ونصف مرة خلال تلك الفترة.

وتتمثل الظاهرة الأهم في تزايد الدور الذى صار يلعبه ذلك الاستثمار في الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمى (جدول رقم ١). فقد أصبحت تنفقات الاستثمار الأجنبي تشكل نحو ١٤% من جملة الدول المختلفة من الناحية الإجمالية للعالم في عام ١٩٩٩، كما أصبحت المنشآت التابعة الأجنبية تسهم بنحو ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى للعالم في ذلك التاريخ (مقابل ٧% فقط في عام ١٩٩٦)، وبنحو ٤٦% من صادرات السلع والخدمات (مقابل ٢٨% في عام ١٩٩٦)، وارتفعت جملة العمالة في تلك المنشآت خلال الفترة المشار إليها من حوالي ٣١ مليون عامل إلى مايقرب من ٤١ مليوناً، بمتوسط معدل نمو سنوى ١٠%، في الوقت الذى لم يتجاوز فيه متوسط معدل النمو السنوى للقوى العاملة على مستوى العالم خلال الفترة ٨٠-١٩٩٩ نحو ٧%.

ويرتبط بكل ما سبق حقيقة أن هناك حوالي ٦٣ ألف شركة دولية للنشاط يتبعها حوالي ٦٩٠ ألف شركة أجنبية تمثل في واقع الأمر القوى الرئيسية المهيمنة على الاقتصاد العالمى. بل إن أكبر مائة شركة (غير مالية) دولية للنشاط - يأتى في مقدمتها جنرال إلكتريك الأمريكية - تمتلك من خلال شركاتها الأجنبية التابعة أصولاً تبلغ نحو ٢ تريليون دولار، بما يعنى نحو ١٢% من جملة أصول الشركات الأجنبية التابعة في العالم ككل في عام ١٩٩٨. وقد بلغ حجم العمالة في تلك الشركات التابعة أكثر من ٦ مليون عامل، كما بلغت قيمة مبيعاتها نحو ٢ تريليون دولار.

ويلاحظ أن هذه الشركات العملاقة، التى تنتمى فى معظمها إلى الدول الصناعية المتقدمة، قد تركزت أساساً في مجال الصناعات الإلكترونية والمعدات الكهربائية

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كل استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل ويعكس مصالح مستمرة لطرف مقيم في اقتصاد ما (مستثمر فرد أو مؤسسة أم) في منشأة مقيمة في اقتصاد آخر، ويتضمن بسط درجة من النفوذ على إدارة تلك المنشأة. ويشمل الاستثمار الأجنبي كلاً من الصفة الأصلية بين الطرفين وجميع الصفات التالية التى تتم بينهما وبين المؤسسات الأجنبية التابعة. ويتعين عند الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر التفرقة بين كل من مفهومي "التنفقات" و"الرصيد القائم" لذلك الاستثمار:

فينصرف مفهوم "تنفقات" الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رؤوس الأموال التى يتم تقديمها (سواء مباشرة أو من خلال منشأة أخرى ذات صلة) من جانب المستثمر الأجنبي إلى المنشأة محل ذلك الاستثمار. وتتخذ تلك التنفقات الأشكال الثلاثة الآتية:

- الحصة المملوكة في رأس المال: وتتمثل في قيام المستثمر المباشر بشراء أسهم إحدى المنشآت التى تقع في دولة أخرى بخلاف دولته.
 - الأرباح المعاد استثمارها: وتشتمل على حصة المستثمر في الأرباح (وفقاً لنسبة مساهمته في رأس المال) التى لا يتم توزيعها كعائد على الأسهم أو لا يتم تسليمها للمستثمر، وتقوم الشركة التابعة باحتجازها وإعادة استثمارها.
 - القروض البينية: وتتمثل في التنفقات قصيرة أو طويلة الأجل التى يتم اقتراضها وإقراضها فيما بين المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة.
 - أما "الرصيد القائم" للاستثمار الأجنبي في تاريخ معين فيتمثل في قيمة حقوق الملكية للشركة الأم (حصة في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) بالإضافة إلى صافي مديونية المؤسسات التابعة حيالها في ذلك التاريخ.
- وللاحظ أن هناك بعض الحالات التى تندرج تحت مفهوم الاستثمار الأجنبي والتى يتمتع فيها المستثمر بدرجة من النفوذ على إدارة المنشأة المحلية، دون أن يقرن ذلك بامتلاك أية حصة في رأسمالها. ويتخذ ذلك الاستثمار أشكالاً عديدة لعل من أهمها التعاقد على العمليات الباطن، عقود الإدارة، عمليات تسليم المفتاح، تصاريح الانتاج، و Franchising... الخ.

والمباريات والبيترول والكيماويات فضلا عن الصناعات الدوائية.

والواقع أنه في ظل هذا النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي، الذي تتوزع بمقتضاه عملية إنتاج السلعة الواحدة على أقسام دول مختلفة " تتفرد الشركات دولية النشاط بوضع إستراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية التي تعتبر العالم بأسره سوقا واحدة، فعلية أو احتمالية، يتحدد دور كل جزء منه في العملية الإنتاجية وفقا لضبط هذه الشركات وما تراه متوافرا في كل دولة من مزاي ومقومات".

ومن ناحية أخرى يمثل أحد التطورات الهامة في طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال النصف الثاني من التسعينات، في أن الجزء الأكبر من تنفقات ذلك الاستثمار صار ينتج عن عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، حيث ارتفعت التنفقات المرتبطة بتلك العمليات كنسبة من جملة التنفقات الخارجة للدول المصدرة للاستثمار المباشر من ٢٤% في عام ١٩٩٥ إلى ٩٠% من تلك التنفقات في عام ١٩٩٩، كما ارتفعت نسبتها إلى جملة التنفقات التي تلقها الدول المستقبلة خلال تلك الفترة من ٣% إلى ٢٣%، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١).

وتشير الأدبيات المتوفرة عن دوافع الاندماج والاستحواذ عبر الحدود إلى تفضيل الشركات دولية النشاط لهذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بتأسيس شركات جديدة نظرا لما يحققه للمؤسسة الأم من سرعة النفاذ إلى الأسواق الجديدة والسيطرة على جزء هام منها والإفادة من الامكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية المنشأة التي يتم الاستحواذ عليها فضلا عن سرعة توزيع المخاطر وزيادة حجم النشاط، وبالتالي تدعيم للمركز التنافسي للمنشاء الأم على الصعيد العالمي.

إلا أنه إذا كان الاندماج والاستحواذ عبر الحدود — كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر — يحقق هذه المزايا من وجهة نظر الشركات دولية النشاط، فإن الأمر يختلف كثيرا من حيث الأثر على الدولة المتلقية، لاسيما في العالم الثالث.

فالاندماج والاستحواذ عبر الحدود يمثل بحكم تعريفه انتقالا لأصول محلية من الملكية الوطنية إلى الملكية الأجنبية، وهو ما يثير بذاته قضية السيادة الوطنية والمخاوف من السيطرة الأجنبية على بعض قطاعات الاقتصاد المحلي، لاسيما في المجالات التي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تلك المخاوف لاتعد قاصرة على دول العالم الثالث، بل إنها قد

ظهرت بشكل واضح في عديد من الحالات في الدول الصناعية المتقدمة. ولعل من أبرز الأمثلة في هذا الشأن ردود الفعل المعارضة لاستحواذ رأس المال الياباني على "مركز روكفلر" في نيويورك واستوديوهات الأفلام السينمائية في هوليوود، أو استحواذ رأس المال البريطاني (معملا في شركة فودفون آير نتش) على شركة ماتيسمان الألمانية.

ومن ناحية أخرى فإن الاندماج والاستحواذ كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمدو، في واقع الأمر، أن يكون نقلا لملكية مشروعات قائمة بالفعل، دون أن يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الاستثمار أو زيادة الطلقة الإنتاجية في الدولة المضيفة، وهو الأمر الذي يشكل أهمية خاصة في حالة الدول النامية:

- فعلى الرغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن عادة قدرا من التنفقات المالية للدولة المضيفة، سواء اتخذ شكل عمليات اندماج واستحواذ أو تأسيس مشروعات جديدة، إلا أن ذلك القدر من التنفقات يسفر في حالة المشروعات الجديدة عن إضافة إلى الطلقة الإنتاجية للمجتمع، بينما لا يؤدي عادة إلى أي إضافة لتلك الطلقة الإنتاجية إذا تم من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ.

- أن لصعوبات تقرر الاندماج الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل تقنيات جديدة ومهارات أكثر تطورا نقل عادة في حالات الاندماج والاستحواذ عنها في حالة المشروعات الجديدة، بل إنه كثيرا ماقتقرن عمليات الاندماج والاستحواذ بنقل ليص وظائف البحث والتطوير المحلية أو إعادة توطينها في مواقع أخرى بما يتفق واستراتيجية المنشأة الأم.

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ لا يؤدي عادة إلى خلق فرص جديدة للعمالة (كما هو الحال في الاستثمار من خلال إنشاء مشروعات جديدة) بل إنه على العكس كثيرا ما يقتصر بتخفيض لجزء من العمالة القائمة.

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع درجة التركيز ونمو الاحتكارات وتخفيض درجة المنافسة — أو اختفائها — في السوق المحلي.

وفي واقع الأمر فإنه أيا ما كانت الفروق بين أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأثر على الدولة المضيفة، فالمؤكد أن تصاعد عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود تؤدي بذاتها إلى تزايد عمليات

تركز وتمركز رأس المال وميطرة الاحتكارات على السوق الدولية ، بما يعنيه ذلك بوجه عام من إضعاف للمركز النسبي لدول العالم الثالث في تلك السوق.

ثانياً : ظاهرة التركيز في تنقلات الاستثمار الأجنبي

تتسم حركة الاستثمار الأجنبي على الصعيد العالمي بدرجة عالية من التركيز سواء من حيث الدول المصدرة للاستثمار أو الدول المتلقية له.

وبإدراك إلى القول بأن الدول الصناعية المتقدمة تمثل المصدر الرئيسي لتنقلات الاستثمار الأجنبي والمتلقى الرئيسي لها على الصعيد العالمي. وقد شهد النصف الثاني من التسعينات تزايد نصيب هذه المجموعة من الدول على كلا المحورين. فقد ارتفعت مساهمة تلك المجموعة في التنقلات الخارجة للاستثمار من حوالي ٨٥% في بداية الفترة إلى ما يزيد عن ٩١% منها في نهايتها (جدول رقم ٧) ، كما ارتفع نصيبها من جملة التنقلات الداخلة للاستثمار من ٦٢% إلى نحو ٧٣% (جدول رقم ٣) .

١- التركيز في مصادر الاستثمار:

ولتوضيح مدى وطبيعة التركيز فيما يتعلق بمصادر الاستثمار الأجنبي على الصعيد الدولي يلاحظ أنه من بين الدول الصناعية المتقدمة هناك عشرة دول فقط تسهم وحدها بنحو ٨١% من جملة التنقلات الخارجة للاستثمار المباشر خلال عام ١٩٩٩ ، وذلك على النحو التالي:

الدولة	%
المملكة المتحدة	٢٤٫٩
الولايات المتحدة	١٨٫٩
فرنسا	١٣٫٥
ألمانيا	٦٫٣
هولندا	٥٫٧
سبانيا	٤٫٩
بلجيكا ولuxembourg	٣٫٠
اليابان	٢٫٨
السويد	٢٫٤
سويسرا	٢٫١
الإجمالي	٨٣٫٧

ويشير البيان السابق إلى أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، على الترتيب ، تأتي في مقدمة

الدول المصدرة لتنقلات الاستثمار الأجنبي ، حيث أسهمت وحدها بنحو ٥٧٫٣% من جملة تلك التنقلات في عام ١٩٩٩ .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن نحو ٩٠% من عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود خلال عام ١٩٩٩ قد تركزت في الدول الصناعية المتقدمة . فقد استثمرت دول أوروبا الغربية (الاسيا المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا) بنحو ٧٢% من جملة تلك العمليات ، كما استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ١٦% منها. ومثلت المؤسسات المالية المنشآت الأكثر نشاطاً في هذا المجال .

وبالنسبة لدول غرب أوروبا تمثل الجانب الأكبر من تلك العمليات في الاستحواذ على مؤسسات في داخل منطقة الاتحاد الأوروبي في إطار الاستعداد من جانب الشركات المختلفة لتعزيز قدراتها التنافسية والحصول على نصيب أكبر من السوق الأوروبية الموحدة. أما خارج المنطقة فقد مثلت الولايات المتحدة الأمريكية الهدف الثاني لعمليات الاندماج والاستحواذ من جانب الشركات الأوروبية ، لاسيما الشركات البريطانية ، كما استثمرت دول الاتحاد الأوروبي بنحو ٤٠% من عمليات الاندماج والاستحواذ في دول العالم الثالث.

واتجهت معظم عمليات الاندماج والاستحواذ في أوروبا إلى مجال الصناعات الكيماوية وصناعة الأغذية والمشروبات والتبغ ، كما تركزت تلك العمليات في الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية فضلاً عن الصناعات الكيماوية.

أما في دول العالم الثالث فقد نشطت عمليات الاندماج والاستحواذ من جانب المؤسسات الأجنبية (الاسيا الأوروبية والأمريكية) على المنشآت المطروحة للبيع الكلي أو الجزئي في إطار سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة. واتجهت عمليات الاندماج والاستحواذ في أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى مجال المرافق العامة وقطاعات المال والمنتجات البترولية والنقل والتخزين والاتصالات ، كما اتجهت تلك العمليات في آسيا ووسط وشرق أوروبا إلى قطاع المال وصناعة الأغذية والمشروبات والتبغ.

ونشير فيما يتعلق بقطاع المال على وجه التحديد إلى أن شراء الفينوك بالخارج قد مثل أحد المبدل الرئيسية لتكديس التملك للمصر في منذ أواخر الثمانينات سواء تعلق الأمر بأسواق الدول الصناعية المتقدمة أو الأسواق النامية .

الدولة	%
هونغ كونج	٣٠
برمودا	٢٣
تايلون	٧
سنغافورة	٦
الإجمالي	٦٦

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الشركات دولية النشاط التي تقع مراكزها الرئيسية في كل من هونغ كونج وتايلون وسنغافورة قد قامت، في أعقاب الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، بإعادة توطين استثماراتها الخارجية المباشرة ونشطت بوجه خاص في عمليات الاندماج والاستحواذ على الصعيد الإقليمي للإفادة من انخفاض أسعار الأصول في الدول الأكثر تضررا من الأزمة.

٢- التركيز في الدول النامية للاستثمار:

أما فيما يتعلق بتوزيع تنقلات الاستثمار الأجنبي على المناطق والدول المتلقية (جدول رقم ٣) فيلاحظ التراجع المستمر في نصيب الدول النامية خلال النصف الثاني من التسعينات لاسيما اعتبارا من عام ١٩٩٦. حيث تراجع نصيبها من حوالي ٣٨% في ذلك العام إلى ٢٤% فقط في عام ١٩٩٩، وذلك لصالح الدول الصناعية المتقدمة التي ارتفع نصيبها خلال تلك الفترة من ٤٣% إلى ٧٣%، كما سلفت الإشارة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الاستثمارات الموجهة للدول النامية تتركز تحديدا في منطقتين هما جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي. فهلى الرغم من التراجع المستمر في نصيب دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا منذ اندلاع أزمتها المالية في عام ١٩٩٧ إلا أن تلك المجموعة لا زالت تحتفظ بالمركز الأول بين الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي (١١% في عام ١٩٩٩) يليها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (١٠%)، مقابل نحو ٢% لمنطقة شرق ووسط أوروبا ونحو ١% فقط لأفريقيا (جدول رقم ٣).

ولتفسير تواضع نصيب أفريقيا وشرق ووسط أوروبا من تنقلات الاستثمار المباشر يمكن الرجوع إلى نتائج الدراسات التي تعرضت للعوامل الرئيسية المؤثرة على دوافع الاستثمار من جانب الشركات دولية النشاط لإجباها وسلبا وموقف دول العالم الثالث منها. وتفسير تلك الدراسات إلى أن أبرز العوامل التي تؤثر إيجابيا على

وكانت هذه العمليات تعكس للمعنى للسيطرة على شبكة من الفروع تتيح للبنك الأجنبي التوسع في عمليات صيرفة التوزيعة Retail وضمان قاعدة عريضة من المودعين تمثل مصدرا مستقرا لتمويل النشاط.

ومن ناحية أخرى تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن البنوك الأمريكية والأوروبية قد قامت خلال النصف الثاني من التسعينات بشراء حصص مسيطرة في رأسمال عدد من البنوك في دول أمريكا اللاتينية ولوربا الشرقية سواء في إطار عمليات الخصخصة أو نتيجة إعادة الهيكلة في أعقاب الأزمات المالية وهو ما حدث في كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك فضلا عن المجر وبولندا.

أما على صعيد الدول الصناعية المتقدمة فقلعه من الجدير بالاهتمام أن الموقف الأوروبي من حركة الاندماج المصرفي عبر الحدود يتنازع في الواقع تجاهان متعارضان: فالخوف من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأمريكية ذات الخبرة الواسعة في عمليات الصيرفة الاستثمارية وإدارة عمليات الاندماج والاستحواذ تحت البنوك الأوروبية ذات الخبرة الأقل في هذه المجالات على الاندماج للحفاظ على نصيبها من السوق في مواجهة بنوك أمريكية على شاكلته مورجان ستانلي دين ويتر الذي يستأثر بنسبة هامة من عمليات إصدار الأسهم في أوروبا أو جولمان ساكس فيما يتعلق بإدارة عمليات الاندماج والاستحواذ.

وقد حفز هذا الاتجاه عددا من حالات الاندماج المصرفي عبر الحدود فيما بين الدول الأوروبية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أنه في مواجهة هذا الاتجاه المؤيد لعمليات الدمج المصرفي عبر الحدود الأوروبية تتصاعد موجات مقاومة تؤكد على حماية المصالح القومية والصراع بين أجزاء رأس المال المصرفي حتى في إطار أوروبا الموحدة.

وعلى الرغم أن الدول النامية تعتبر مستوردة صافية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه في الحدود التي تقوم فيها تلك الدول بالاستثمار المباشر في الخارج فإن نشاطها في هذا المجال قد اتسم بالتراجع المستمر خلال النصف الثاني من التسعينات (٨,٢% من جملة التنقلات الخارجة في عام ١٩٩٩ مقابل حوالي ١٥% منها في عام ١٩٩٥). كما اتسم هذا النشاط أيضا بدرجة عالية من التركيز، حيث أسهمت أربعة دول فقط بنحو ثلثي ذلك الاستثمار، وذلك على النحو التالي:

العالمي ، حيث تستأثر وحدها بنحو ٣٢% من جملة تلك الاستثمارات في عام ١٩٩٩ ، بما يفوق نصيب الدول النامية ودول شرق أوروبا مجتمعة (٢٨%) ، وبغراق ضخم عن المملكة المتحدة لتأتي تاليها في الترتيب والتي تقتصر نصيبها على ٩%.

■ أن هناك ستة دول صناعية متقدمة تظهر في كل من قائمة الدول الرئيسية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا المتلقية له ، وتمثل هذه الدول في الولايات المتحدة وتاجلتر وفرنسا وألمانيا وهولندا والسويد. إلا أنه يلاحظ أنه من بين تلك الدول تبرز الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص كأكبر متلقية صافية للاستثمار الأجنبي في عام ١٩٩٩ ، بعكس الحال بالنسبة للدول الأخرى التي تظهر لديها كمصدرة لرأس المال. وذلك على النحو التالي:

الدولة	التدفقات بالمليار دولار	
	الدخلة	الخارجة
الولايات المتحدة	٢٧٥ ص	١٥٠ ر
المملكة المتحدة	٨٢ ر	١٩٩ ر
السويد	٦٠ ر	١٩ ص
فرنسا	٣٩ ر	١٠٧ ر
هولندا	٢٣ ر	٤٥ ر
ألمانيا	٢٦ ر	٥٠ ر

المصدر: محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

■ أن الدول النامية الثلاثة الواردة في قائمة أكبر عشرة دول متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام ١٩٩٩ قد تمثلت في الصين (المركز الرابع على الصعيد العالمي) والبرازيل (المركز السابع) والأرجنتين (المركز العاشر) وذلك برصيد يزيد زيادة طفيفة عن هونج كونج . ويؤكد ذلك حقيقة تركيز الاستثمارات المباشرة المتجهة للعالم الثالث في الأجزاء الأكثر تقدما منه ، كما سلفت الإشارة ، فضلا عن أثر العوامل المتعلقة بنمو واتساع السوق المحلية في الدولة المتلقية للاستثمار ، وتوافر فرصة النفاذ منها إلى الأسواق الخارجية.

■ مصداقا لما سبق يلاحظ أنه على صعيد المناطق الجغرافية المختلفة تتمثل الدول النامية الرئيسية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

قرار الشركات دولية النشاط بالاستثمار المباشر في دولة ما تتمثل في ارتفاع معدلات الربحية المتوقعة ، نمو واتساع السوق المحلية في تلك الدولة ، وتوافر فرصة النفاذ منها إلى الأسواق الخارجية .

لما أبرز العوامل التي تؤثر سلبا فتنمّل في انتشار الرشوة والإتاوة ، صعوبة النفاذ إلى الأسواق العالمية ، التوقعات المتعلقة بالظروف السياسية والأداء الاقتصادي ، صعوبة النفاذ إلى رأس المال ، صعوبة النفاذ إلى العمالة المدربة ، ارتفاع التكاليف الإدارية ، وقصور البنية الأساسية.

ويؤكد كل ما سبق أن تواضع معدلات الاستثمار والاستثمار ومستوى النمو الاقتصادي في الدولة المستقبلية، فضلا عن أن انتشار الرشوة والتعقيدات البيروقراطية تأتي على رأس العوامل المصدرة لتواضع نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولعل في هذا مايفسر بعض جوانب الصورة في أفريقيا ودول شرق ووسط أوروبا.

ويتضح التركيز الشديد في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي على الدول المتلقية من حقيقة استئثار عشرة دول فقط (منها سبعة من الدول الصناعية المتقدمة) بما يقرب من ٧٤% من جملة تلك التدفقات ، وذلك كما يتضح من البيان التالي:

الدولة	%
الولايات المتحدة	٣١ ر
المملكة المتحدة	٩ ص
السويد	٦ ر
الصين	٤ ر
فرنسا	٤ ص
هولندا	٣ ر
البرازيل	٣ ر
ألمانيا	٣ ر
كندا	٢ ر
الأرجنتين	٢ ر
الإجمالي	٢٣ ر

ويشير البيان السابق إلى مجموعة الظواهر الهامة التالية:

■ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية على الإطلاق على الصعيد

في عام ١٩٨٠، ثم تراجع ليقتصر على ٨٣% في منتصف الثمانينات وتقلص بشدة خلال التسعينات ليقتصر على نحو ١٣% فقط في عام ١٩٩٩، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٥).

ومن ناحية أخرى يشير نفس الجدول إلى مجموعة الظواهر الهامة التالية:

- أن هناك خمس دول فقط تسهم بنحو ٩١% من جملة الرصيد القوم للاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في عام ١٩٩٩، وذلك على النحو التالي :

الدولة	مليون دولار	حجم المساهمة %
لبنان	١٩٢٥	٢٥ر
البحرين	١٧٧٧	٢٣ر
السعودية	١٤٦٣	١٩ر
لبنان	١٠٧٤	١٤ر
مصر	٦٣٠	٨ر
الإجمالي	٦٨٦٩	٩٠ر

- أن مصر قد أزاحت الجزائر من الموقع الذي احتفظت به طوال الثمانينات وحتى بداية التسعينات كأكبر خامس دولة عربية تمتلك استثمارات مباشرة في الخارج ، لتتراجع منذ عام ١٩٩٥ إلى الموقع السادس وليثبت رصيدها استثماراتها منذ ذلك الحين عند ٢٢٣ مليون دولار كتعبير عن توقفها عن المساهمة بأي تدفقات جديدة للاستثمار المباشر في الخارج ، وهو ما يظهر بوضوح من الجدول رقم (٤).

- أنه على الرغم من ظروف الحصار الاقتصادي التي فرضت على ليبيا طوال العقدين الماضيين فإنها قد استمرت في الاحتفاظ بموقعها كرايع أكبر دولة عربية ذات استثمارات مباشرة في الخارج ، كما استمرت في ضخ تدفقات جديدة حتى في السنوات التي قلمت فيها كل من الكويت والسعودية بتسجيل بعض استثماراتهما المباشرة في الخارج . بل إن ليبيا قد احتلت الموقع الأول بين الدول العربية من حيث حجم تلك التدفقات في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على التوالي (جدول رقم ٤).

وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة تتجه بشكل أساسي إلى خارج المنطقة العربية . فطى للارغم من اتفاقيات التكامل الاقتصادي العربي باتسكالها المختلفة والتي لم تتوقف منذ أكثر من خمسين عاما ، فضلا عن اتجاه العديد من الدول العربية (بدرجات متفاوتة) إلى إصدار التشريعات المختلفة المتعلقة بتسهيل

في آسيا
في أمريكا اللاتينية
في شرق ووسط أوروبا
في أفريقيا
الصين وهونغ كونج وكوريا
البرازيل والأرجنتين والمكسيك
بولندا وجمهورية التشيك وروسيا
مصر ونيجيريا والمغرب

ثالثا : موقع الدول العربية من حركة الاستثمار

الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي

تسهم الدول العربية بدور متواضع للغاية في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ، سواء كمصدرة أو - وهو الأهم - كمتلقية له.

١- مواقف الدول العربية كمصدرة للاستثمار الأجنبي

للمباشرة:

لقتصر نصيب الدول العربية من التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر في أفضل الحالات على نحو ٠.٦% من الإجمالي العالمي و ٤% من إجمالي الدول النامية ، في عام ١٩٩٦، وتراجع ذلك النصيب بانتظام طوال النصف الثاني من التسعينات ليقتصر على أقل من ٠.١% من الإجمالي العالمي و ١% من إجمالي تدفقات الدول النامية في عام ١٩٩٩. وجاء هذا التراجع نتيجة للانخفاض المستمر في حجم التدفقات الخارجة السنوية خلال تلك الفترة لتتراجع من ٢٣ مليار دولار في عام ١٩٩٦ إلى نحو ٦٥٤ مليون دولار في عام ١٩٩٩ (جدول رقم ٤).

وقد ظهر خلال تلك الفترة بوضوح الأثر السلبي للتراجع في الأسعار العالمية للبترول على موازين العمليات الجارية للدول العربية الرئيسية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر ممثلة في الكويت والسعودية والبحرين وليبيا. بل إن هذا الأثر السلبي قد ترتب عليه في بعض السنوات تسجيل بعض الاستثمارات القليلة في الخارج ، وهو إجراء قلصت به كل من الكويت (في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨) والسعودية (في عام ١٩٩٨) على سبيل المثال.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تواضع مساهمة الدول العربية في جملة الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي إلا أن تلك الدول كانت تمثل نسبة هامة من الرصيد القائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول العالم الثالث لأن الحصة البترولية . فقد استثمرت الدول العربية بنحو ١١.٢% من ذلك الرصيد

الاستثمار وإزالة القيود على حركة رأس المال الأجنبي ،
تشير بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى أن
جملة تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة
١٩٨٥-١٩٩٩ لم تتجاوز نحو ١٣ مليار دولار بما
يمثل نحو ١٥% فقط من الرصيد القائم للاستثمار الأجنبي
المباشر في الدول العربية في نهاية تلك الفترة .

ويوضح التواضع الشديد لاسيما بالمقارنة
بالاستثمارات البينية في منطقة الاتحاد الأوروبي على
سبيل المثال والتي بلغت نحو ٥٣% من تدفقات
الاستثمارات المباشرة للمنطقة في عام ١٩٩٨ .

٢- موقف الدول العربية كمتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر:
تحتل الدول العربية نصيباً متواضعاً كما سلفت
الإشارة من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث
لم يتجاوز ذلك النصيب في أفضل حالاته ٤,٦% في عام
١٩٩٧ واقتصر على ١% من تلك التدفقات في عام
١٩٩٩ (جدول رقم ٦).

ومع ذلك فيشير نفس الجدول إلى أن النصف الثاني
من التسعينات قد شهد تحسناً المركز النسبي للدول العربية
ضمن مجموعة الدول النامية ، حيث ارتفع نصيبها من
جملة التدفقات التي تلقتها تلك المجموعة من ٠,٢% في
عام ١٩٩٥ إلى ٢% في عام ١٩٩٦ لتصل إلى
٤,٢% في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ . وتفسر المؤسسة
العربية لضمان الاستثمار ذلك التطور بالتحسن في مناخ
الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة المشار إليها ،
إسبما وأن معظم الدول العربية قد قامت خلال تلك الفترة
بإصدار أو مراجعة للتشريعات المرتبطة بتشجيع
الاستثمار والتشريعات الضريبية والجمركية والخصخصة
والتجارة والأسواق المالية.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن المؤسسة
المذكورة قد بذلت محاولة لتكوين مؤشر لقياس أداء
الاقتصاديات العربية في توفير البيئة الاقتصادية المستقرة
والمحفزة والجاذبة للاستثمار . وتم تعريف هذه البيئة بأنها
" تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ،
يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات
متدنية للتضخم ، وسعر صرف غير مغالي فيه ، وبيئة
سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها
لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري " .

و ينطى المؤشر المركب حتى الآن ثلاث مجموعات
من السياسات هي مجموعة السياسات المالية ومجموعة

وفي ضوء ما سبق فإن المؤشر المركب لمكون
السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الدول العربية
يتكون في الوقت الحالي من المؤشرات الفرعية التالية:

- مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- مؤشر معدل التضخم

ويتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار
باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي:

- أقل من ١ عدم تحسن في مناخ الاستثمار
- من ١ إلى ٢ تحسن في مناخ الاستثمار
- من ٢ إلى ٣ تحسن كبير في مناخ الاستثمار

ويلاحظ أن قيمة المؤشر المركب خلال النصف الثاني
من التسعينات كانت تتسم بوجه عام بالاستقرار حول
الواحد الصحيح ، وهو ما يعني عدم حدوث تحسن يحد
به في مناخ الاستثمار . بل إن المؤشر قد سجل انخفاضاً
حاداً في عام ١٩٩٨ وتحول إلى سالب (٠,١) ، كعكاس
لأثر الانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للبترول .
وعلى الرغم أن ذلك قد اقرن بتراجع معدل التدفقات
الداخلية للدول العربية لتقتصر على ١٦,٧% في ذلك
العام (مقابل ١٢٥% و ١٠٥٤% خلال العامين السابقين
على التوالي) إلا أن الأثر السلبي لأزمة جنوب شرق آسيا
ومارتب عليها من تراجع حجم الاستثمارات المباشرة
للدولة تلك المنطقة قد ساهم في تحسن الموقف النسبي
للدول العربية ليرتفع نصيبها إلى نحو ٤,٢% من جملة
الدول النامية كما سلفت الإشارة .

ويتسم توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى
الدول العربية بقدر كبير من التركيز ، حيث استأثرت خمس
دول بنحو ٨٩% من تلك التدفقات في عام ١٩٩٩ ،
وذلك على النحو التالي:

الدولة	التدفقات للدخلة للاستثمار المباشر	مليون دولار	%
السعودية	٤٨٠٠	٥٤,٧	
مصر	١٥٠٠	١٧	
المغرب	٨٤٧	٩,٧	
تونس	٣٦٨	٤,٢	
البحرين	٣٠٠	٣,٦	
الإجمالي	٧٨١٥	٨٩,٦	

ويشير الجدول السابق إلى أن السعودية تستأثر وحدها بأكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدخلة إلى الدول العربية. كما تشير بيانات الـ UNCTAD إلى أن السعودية أصبحت تحتل المركز الأول بين الدول العربية المتقدمة لتلك التدفقات اعتباراً من عام ١٩٩٧، كنتيجة للتوسع في فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في قطاع البترول والغاز الطبيعي لاسيما من خلال لية البناء والتشغيل والتملك BOO و البناء والتشغيل وتحويل الملكية BOT.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن ثلاث دول في شمال أفريقيا هي مصر والمغرب وتونس تستأثر بنحو ٣١% من جملة التدفقات. وبالإضافة إلى ما يتمتع به هذه الدول الثلاثة من بعض جوانب البنية الصناعية، تشير على وجه الخصوص إلى أن عمليات الخصخصة قد ساهمت إلى حد كبير في زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ. ومصدقا لذلك فإن حصيلة بيع شركتي الإسكندرية للأسمدة وأسيوط للأسمدة، على سبيل المثال، قد شكلت نحو ٣٠% من جملة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠. ويؤيد ذلك أنه لو تم استبعاد لتدفقات المرتبطة بعمليات الخصخصة في ذلك العام لانخفضت قيمة الاستثمار المباشر الجديد من ١٦ مليار دولار إلى ١٠ مليارات.

ويشير الجدول رقم (٧) إلى أن تدفقات الاندماج والاستحواذ قد شكلت نحو ٨% من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال النصف الثاني من التسعينات، وأن تلك النسبة قد وصلت إلى نحو ٢٥% في حالة كل من تونس ولبنان ونحو ١٩% في حالة البحرين و ١٦% في الإمارات و ١٢% في مصر. ويقتضي كل ذلك بظلال كبيرة من الشك على حجم مائمه تلك التدفقات من إضافة جديدة إلى الطاقة الإنتاجية وفرص العمالة في تلك الدول.

وبالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بعمليات الخصخصة يلاحظ أن دخول تونس في

منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي قد أدى إلى ارتفاع المعدل السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات التحويلية من حوالي ١٥ مليون دولار في بداية التسعينات إلى حوالي ١٢٥ مليوناً خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. ويرجع ذلك إلى أن العديد من المشروعات التي تم تنفيذها خلال السنوات الأخيرة قد تم إنجازها من جانب شركات أوروبية كبيرة بهدف التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي.

لما عن أكثر القطاعات الاقتصادية جذابة بالنسبة للمستثمر الأجنبي في شمال أفريقيا، فتشير نتائج استقصاء أجرته منظمة الـ UNCTAD على ٢٩٦ شركة دولية للنشاط فيما بين نوفمبر ١٩٩٩ ويناير ٢٠٠٠ إلى أن تلك القطاعات تتمثل في المرتبة الأولى في البترول والغاز الطبيعي ومما يرتبط بهما من منتجات، والمنتجات، والمباني، وإلى ذلك كل من قطاع الزراعة وسيارات الركوب.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن قطاع المال قد شكل أحد المجالات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. وقد شهدت الأعوام القليلة الماضية قيام عدد من البنوك الدولية بزيادة حصتها في بعض البنوك المحلية بالمنطقة العربية - لاسيما مصر والسعودية - سواء بشراء الحصص المطروحة في إطار عمليات الخصخصة أو بالاستحواذ على الأسهم من خلال سوق رأس المال.

ففي مصر على سبيل المثال قام بنك Credit Commercial De France في عام ١٩٩٩ برفع حصته في بنك الائتمان الدولي مصر إلى ٦٠% ثم تم في العام التالي بيع تلك الحصة لمجموعة Credit Agricole Indo Suez الفرنسية. كما قامت المؤسسة العربية المصرفية ABC، ذات النشاط الدولي المتوسع، بشراء ٩٣% من بنك مصر العربي الأفريقي. وفي عام ٢٠٠٠ قامت مجموعة HSBC برفع نصيبها في البنك المصري البريطني إلى ٩٠%. وفي المملكة العربية السعودية عزز سيتي بنك موقعه باندماج بين البنك السعودي الأمريكي SAMBA - الذي يمتلك فيه حصة كبيرة - مع البنك السعودي المتحد الذي كان قد اندمج من قبل مع بنك القاهرة السعودي. كما قام بنك الخليج الدولي (ومقره مركز Off Shore البحرين) بالاستحواذ على البنك السعودي الدولي في لندن.

وفي ظل محدودية نصيب الدول العربية من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي وارتباط نسبة ملموسة من تلك التدفقات بعمليات

رابعاً : نحو استراتيجية بديلة للتنامل

مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يشير العرض السابق إلى حاجة الدول العربية للتنامل مع قضية الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لاستراتيجية مختلفة تنطلق من حقيقة أن المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي هو القدرة التنافسية ومعدلات الاندثار والنمو الاقتصادي للدولة المضيفة ، على أن تستهدف تلك الاستراتيجية توظيف ذلك الاستثمار في رفع معدلات التراكم للأسمالي ورفع معدلات النمو والتشغيل والتصدير ، ولعل من أهم المحاور التي يتعين أن تشملها تلك الاستراتيجية ما يلي:

١- رفع معدلات الاندثار المحلي والحفاظ على المؤشرات الرئيسية لسلامة أداء الاقتصاد الكلي بما في ذلك تحقيق الاستقرار النقدي والتوازن المالي الداخلي والخارجي.

٢- إعادة صياغة الحوافز الضريبية - التي أثبتت التجارب المختلفة أنها لا تشكل العامل الرئيسي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي - وفقاً لمبادئ اقتصادية تتضمن ما يلي:

- منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تسهم بارتفاع العلاقات التشابكية الأمامية والخلفية.

- منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تقوم بالانتاج التصدير ، وقصر الإعفاءات الممنوحة للمشروعات المقامة في المناطق الحرة على المشروعات التصديرية.

- منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تقوم باستخدام فنون إنتاجية كثيفة الاستخدام النسبي للعمالة.

- منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تتضمن تحسين مستوى المعرفة التكنولوجية وتقديم برامج تأهيل وتدريب للعمال والفنيين .

٣- تطوير نظم التطعيم

٤- التوسع في توفير وصيانة الشبكات المختلفة للبنية الأساسية

٥- تنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بالاستثمار واتخاذ خطوات جادة للقضاء على الفساد والرشوة.

٦- استقرار البيئة السياسية والتشريعية.

الخاصة يكون من الطبيعي تواضع الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات العربية.

فيشير الجدول رقم (٩) إلى أن نسبة تنقلات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار الثابت الإجمالي في معظم الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ ، كانت تقل عن المتوسط العام لتلك النسبة سواء على المستوى العالمي (١١١٪ في عام ١٩٩٨) أو على مستوى الدول النامية (١١٠٪ في عام ١٩٩٨) .

ويلاحظ بوجه خاص أن تنقلات الاستثمار الأجنبي المباشر قد مثلت نسبة متواضعة من الاستثمار الثابت الإجمالي للدولة المضيفة التي تتمتع ببعض جوانب البناء الصناعي كما هو الحال في مصر (٤٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ ونحو ١٠٪ في عام ١٩٩٨) والمغرب (٨٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ ونحو ١٤٪ في عام ١٩٩٨) . ولعل الدولة العربية الوحيدة التي أسهم فيها الاستثمار الأجنبي بنسبة هامة من الاستثمار الثابت الإجمالي طوال الفترة المشار إليها كانت البحرين ، وهو الأمر الذي قد يفسره طبيعتها كمركز Offshore وتبنيها منذ السبعينات لمبادئ ترمي إلى التحول إلى مركز لتوفير الخدمات الدولية ، لأسهميا الخدمات المالية.

أما من حيث مساهمة تلك الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات فيمكن الإشارة إلى تجربة مصر على سبيل المثال باعتبارها ثاني أكبر دولة عربية ملتقية للاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أنه قد تصالفت عليها منذ السبعينات القوانين والتشريعات التي تستهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، بدءاً بالقرن ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، ثم استبداله بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، وانتهاءً بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .

وتضمنت تلك القوانين والتشريعات العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية ، كما كتلت حرية تحويل الأرباح وعدم التعرض للتأميم أو المصادرة . وقرن هذا كله منذ تسعينات بمحاولة تبسيط وإختصار الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالاستثمار .

إلا أن تتبع أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر تشير إلى لمرود الضعيف لتلك المزايا والإعفاءات ، حيث لم تتجاوز نسبة ذلك الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينات ما يتراوح بين ٢٠٪ و ١٠٪ . كما لم يلعب تلك الاستثمار أي دور ملموس في تنمية الصادرات الصناعية المصرية . بل إن حتى بالنسبة للمشروعات المسجلة في المناطق الحرة فإن مساهمتها في التصدير كانت ضئيلة ، ولم تتجاوز نحو ٧٪ من جملة الصادرات الصناعية المصرية.

جدول رقم (١)
تطور تكلفات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم منذ ١٩٩٥
بليون دولار

١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	السنة
٨٦٥	٦٨٠	٤٧٣	٣٧٧	٣٢٢	التكلفات الدلعة
٨٠٠	٦٨٧	٤٧٢	٣٩١	٣٥٧	لتكلفت الخارجية
٧٢٠	٥٣٧	٣٠٥	٢٢٧	١٨٧	الاتصاج والاستحواف عبر الحدود
٨٣٠	٧٨٠	٦٤٠	٦٠٠	٥٦٠	% من تكلفات إلى الدول المستقبلة للاستثمار
٩٠٠	٧٧٠	٦٤٠	٥٨٠	٥٢٠	% من تكلفات الدول المصدرة للاستثمار
١٤					نسبة تكلفات لدولة إلى الاستثمار المحلي الإجمالي للعالم %
٣٠٤٥	٢٦٧٧	٢٢٨٦	٢٠٢٦		للنتج الإجمالي للمنشآت التابعة الأجنبية
١٠٠		٧٠٢	٧٠		% من النتج المحلي الإجمالي للعالم
٣١٦٧	٢٣٣٨	٢٠٣٥	١٨٤١		صافرات المنشآت التابعة الأجنبية
٤٥٠		٣٠٠	٢٨٠		% من صافرات السلع والخدمات للعالم
٤٠٠	٣٥٠	٣١٠	٣٠٠		للمسألة في المنشآت التابعة الأجنبية بالمليون
					% من إجمالي المسألة في العالم

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 2000 من واقع

جدول رقم (٢)
التوزيع الجغرافي للتكلفات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر
١٩٩٥ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	البلدان
	٩١	٩١	٨٥	٨٤	٨٥	الدول المتقدمة
	٦٦	٦٢	٥٠	٥٣	٤٨	أوروبا الغربية
	٦٣	٥٩	٤٦	٤٧	٤٤	- دول الاتحاد الأوروبي
	٣	٣	٤	٥	٤	- دول غرب أوروبا الأخرى
	١٨	٢٠	٢٣	١٩	٢٥	لولايات المتحدة
	٢	٣	٥	٦	٦	البلدان
	٣	٤	٦	٤	٤	دول متقدمة أخرى
	٨	٨	١٣	١٥	١٤	الدول النامية
	٠	٠	٠	٠	٠	أفريقيا
	٣	٢	٣	١	٢	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
						الدول لنامية الأوروبية
	٤	٥	١٠	١٣	١٢	آسيا
	٠	٠	٠	٠	٠	- غرب آسيا
	٠	٠	٠	٠	٠	- وسط آسيا
	٤	٥	٩	١٣	١٢	- جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا
						منطقة الباسيفيكي
	٠	٠	٠	٠	٠	شرق ووسط أوروبا
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	جملة العالم

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 1999, 2001

جدول رقم (٣)
التوزيع الجغرافي للتدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر
١٩٩٥ - ٢٠٠٠

%						البيان
٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	الدول المتقدمة
	٧٣	٧١	٥٨	٥٨	٦٣	أوروبا الغربية
	٣٦	٣٦	٢٩	٣٢	٣٧	- دول الاتحاد الأوروبي
	٣٥	٣٥	٢٧	٣٠	٣٥	- دول غرب أوروبا الأخرى
	١٢	١٢	١٩	١٨	١٨	الولايات المتحدة
	٣١	٣٠	٢٣	٢١	١٧	اليابان
	٠	٠	٠	٠	٠	دول متقدمة أخرى
	٥	٤	٥	٥	٨	
	٢٤	٢٥	٣٧	٣٧	٣٢	الدول النامية
	١	١	١	١	١	أفريقيا
	١٠	١١	١٤	١٢	١٠	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
	٠	٠	٠	٠	٠	الدول النامية الأوروبية
	١٢	١٣	٢٠	٢٢	٢٠	آسيا
	٠	٠	١٠	١٠	١٠	- غرب آسيا
	٠	٠	٠	٠	٠	- وسط آسيا
	١١	١٢	١٨	٢٢	٢٠	- جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا
	٠	٠	٠	٠	٠	منطقة الباسيفيكي
	٢	٢	٤	٥	٤	شرق ووسط أوروبا
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	جملة العالم

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 1999, 2001

جدول رقم (٤)
نصيب الدول العربية من
جملة التكاليف الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر

مليون دولار

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الجزائر
مصر	٩٣	٥	١٢٩	٤٥	٤٧
ليبيا	٨٣	٦٣	٢٨٢	٣٠٤	٢٥٠
المغرب	١٥	٣٠	٩	٢٠	١٨
السودان
تونس	٣	٢	٩	٢	٣
موريتانيا	..	٥	٣	٥	..
الصومال
البحرين	١٦	٣٠٦	٤٨	١٨١	٢٠٠
العراق
الأردن	٢٧	٤٣	..	١٠	١٥
الكويت	١٠٢٢	١٧٤٠	٩٦٩	١٨٦٧	٢٢٣
لبنان	٢	٢	٣	٢٦٧	١
عمان	١	١	١٠	١٠	١٠
قطر	٣٠	٤٠	٢٠	٢٠	٣٠
السعودية	١٣	١٨٠	١٩٥	٤٧٢	١٢٥
سوريا	..	١	٣	٢	٢
الإمارات	١	١١	١١	٢٠	١٨
اليمن
جملة الدول العربية (١)	٨٢٨	٢٣١٧	١٦٦٣	٤٤٣١	٦٥٤
جملة العالم (٢)	٣٥٧٥٣٧	٣٩٠٧٧٦	٤٧١٩٠٦	٦٨٧١١١	٧٩٩٩٢٨
جملة الدول النامية (٣)	٥٠٢٥٩	٥٧٧٦٣	٦٤٣٣٥	٣٣٠٤٥	٦٥٦٣٨
نصيب الدول العربية من الاجمالي العالمي ٢/١	٢٪	٦٪	٤٪	٦٪	٠.٨٪
نصيب الدول العربية من جملة للدول النامية ٣/١	١٪	٤٪	٢٪	١٣٪	١.٠٪

المصدر محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

جدول رقم (٥)
مساهمة الدول العربية في جملة الرصيد القئم
للاستثمار الأجنبي المباشر

مليون دولار

الدولة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٩
الجزائر	٩٨	١٥٦	١٨٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣
مصر	٣	٩١	١٦٣	٤٠٥	٥٨٤	٦٣٠
ليبيا	١٦٢	٢٠٧	٥١٧	١٧٥	٨٢٤	١٠٧٤
المغرب	١٤	١٣١	١٩٠	٢٠٨
السودان
تونس	١١	٦	١٥	٣٠	٢٣	٣٥
موريتانيا	٣	٣	١٥	١٥
الصومال
البحرين	٦٢٨	٦٥٧	٧١٩	١٠٤٤	١٥٧٧	١٧٧٧
العراق
الأردن	١١٧	١٢٠	١١٠	١٧
الكويت	٥٦٨	٩٣٠	٣٦٦٢	٢٧٩٨	١٧٠٢	١٩٢٥
لبنان	١	٤٠
عمان	١	٤٠	٧	٥	٢٦	٣٦
قطر	٣٠	١١٠	١٤٠
المملكة العربية السعودية	٢٢٨	٤٢٠	١٨١١	١٦٨٥	١٥٨٨	١٤٦٣
سوريا	٦	٨
الإمارات	٥	١٩	٩٩	٦٦	٢٤	٦
اليمن	..	٤	٥	٥	٥	٥
جملة الدول العربية (١)	١٨٢٢	٢٦٩٠	٧٣٠٨	٦٦٢٧	٦٩١٧	٧٥٥٥
جملة العالم (٢)	٥٢٣١٥٦	٧٠٧١٣٣	١٧١٦٣٦	٢٨٧٠٦٢	٤٠٦٥٧٩	٤٧٥٩٣٣
جملة الدول للنامية (٣)	١٦٣٢٢٣	٣٢٤٢٦	٨١٩٠٧	٢٥٨٢٦٥	٤٠٣٩٢٠	٤٦٨٧٤٤
نصيب للدول العربية من الإجمالي العالمي	٣٥%	٣٨%	٤٣%	٢٣%	١٧%	١٦%
٢/١						
نصيب الدول العربية من جملة الدول	١١٢%	٨٣%	٨١%	٢٦%	١٧%	١٦%
النامية ٣/١						

المصدر: محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

جدول رقم (٦)
نصيب الدول العربية من
جملة التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر

مليون دولار

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الجزائر	٥	٤	٧	٥	٦	
مصر	٥٩٦	٦٣٧	٨٨٨	١٠٧٧	١٥٠٠	
ليبيا	١٠٧٠	١٣٥٠	٨٢٠	١٥٢٠	١٠٠٠	
المغرب	٣٣٥	٣٥٧	١٠٧٩	٣٢٩	٨٤٧	
السودان	٠٠	٠٠	٩٨	٣٧١	٣٧١	
تونس	٣٧٨	٣٥١	٣٦٦	٦٧٠	٣٦٨	
موريتانيا	٧	٥	٣	٠٠	٢	
الصومال	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
البحرين	٤٣١	٢٠٤٨	٣٢٩	١٨١	٣٠٠	
العراق	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
الأردن	١٣	١٦	٣٦١	٣١٠	١٥١	
الكويت	٧	٣٤٧	٢٠	٥٩	٧٢	
لبنان	٣٥	٨٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	
عمان	٩٤	٧٥	٥٣	١٠٦	٧٠	
قطر	١١٢٩٠	٣٥	٥٥	٧٠	٥٠	
السعودية	١٨٧٧٠	١١٢٩٠	٣٠٤٤	٤٢٨٩	٤٨٠٠	
سوريا	١٠٠	٨٦	٨٠	٨٠	٧٥	
الإمارات	٣٩٩	١٣٠	١٠٠	١٠٠	١٦٠	
اليمن	٢١٨٠	٦٠٠	١٣٩٠	٢١٠٠	١٥٠٠	
جملة الدول العربية (١)	٢٤٧	٢٨٥٠	٦٤١٢	٧٤٨٥	٨٧٧٢	
جملة العالم (٢)	٣٣١٨٤٤	٣٧٧٥١٦	٤٧٣٠٥٢	٦٨٠٠٨٢	٨٦٥٤٨٧	
جملة الدول النامية (٣)	١١١٨٨٤	١٤٥٠٣٠	١٧٨٧٨٩	١٧٩٤٨١	٢٠٧٦١٩	
نصيب الدول العربية من الاجمالي	٠,٧%	٠,٧%	١,٤%	١,٠%	١,٠%	
العالمي ٢/١						
نصيب الدول العربية من جملة الدول	٠,٢%	١,٩%	٣,٦%	٢,٤%	٢,٤%	
النامية ٣/١						

المصدر محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

جدول رقم (٧)
نصيب الدول العربية من جملة الرصيد القلم
للاستثمار الأجنبي المباشر

مليون دولار						الدولة
١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	الجزائر
١٣٩٩	١٣٩٣	١٣٧٧	١٣٦٦	١٢٨١	١٣٢٠	مصر
١٨١٩٨	١٦٦٩٨	١٤٠٩٦	١١٠٣٩	٥٦٩٩	٢٢٥٧	ليبيا
..	٧٥	٤٤٤	٣٨٢	المغرب
٥٦٤٧	٨٠٠	٣٠٣٤	٩١٧	٤٤٠	١٨٩	السودان
٨٦٨	٤٩٧	٢٨	٢٩	٥٧	٨	تونس
١٢٠٧٥	١١٨٧٨	١١٨٣٩	٧٢٥٩	٦٨٧٦	٥٨٣٥	موريتانيا
٩٦	٩٤	٨٦	٥١	٣٣	..	الصومال
..	٤	٢٩	البحرين
٥٢٦٢	٤٩٦٢	٢٤٠٣	٥٥٢	٣٩٩	٦٥	العراق
..	الأردن
١٤٦٤	١٣١٣	٦٢٧	٦١٥	٤٩٣	١٥٥	الكويت
٥٥١	٤٧٩	٥٧	٣٢	٣٣	٣٠	لبنان
٧٨٥	٥٣٥	١٠٥	٥٣	٣٤	٢٠	عمان
٢٥٨٧	٢٥١٧	٢٢٨٢	١٧٧٨	١٢٥٧	٥٢٨	قطر
٦٤٥	٥٩٥	٤٣٥	٥٥	٧٧	٨٣	السعودية
٣٣٤٢٧	٢٨٦٢٧	٢٢٤٢٣	٢٢٥٠١	٢١٨٢٨	..	موريا
١٢٨٧	١٢١٢	٩٦٣	٣٧٤	٣٧	..	الإمارات
٢٢٥٩	٢٠٩٩	١٧٦٩	٧٥١	٤٨٢	٤٠٩	لليمن
١٤٨١	١٦٣١	٢٠٣٩	٥٣	١٥٥	٦٨	جملة الدول العربية (١)
٨٨٠٣١	٧٥٤٠٥	٦٤٠٠٢	٤٧٧٥٧	٣٩١٨٥	١١٠٠٦	جملة العالم (٢)
٤٧٧١٩٨١	٤٠١٥٢٥٨	٢٧٤٣٣٩١	١٧٦١١٩٨	٧٦٣٣٥٧	٤٩٥٢٠٠	جملة الدول النامية (٣)
١٤٣٨٤٨٤	١٢٤٠٩٧٦	٧٣٩٤٩٩	٣٧٧٣٨٠	٢١٨١١٤	١٢١٢٤٠	نصيب الدول العربية من الإجمالي العالمي ٢/١
١٨%	١٩%	٢٣%	٢٧%	٥١%	٢٢%	نصيب الدول العربية من جملة الدول النامية ٣/١

المصدر محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

جدول رقم (٨)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
النتيجة عن عمليات انماج واستحواف

مليون دولار

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	جملة الفترة	
						تدفقات الانماج والاستحواف (١)	تدفقات الاستثمار الأجنبي (٢) %٢:١
مصر	١٠	١٧١	١٠٢	٤٨	٢٤٩	٥٨٠	٤٩٩٨
المغرب	..	٤٠	٥٧٨	٥	١١٣	٧٣٦	٢٩٤٧
تونس	٤٠٢	..	٤٠٢	٢١٣٣
البحرين	٣٠	٣٠	٣٢٨٩
الأردن	٢٦	٢٦	٨٥١
لبنان	١٦٨	١١	..	١٧٩	٧١٥
عمان	..	٧	٧	٣٥٠
السعودية	٨	٢٦	٣٤	٩١٢٧
سوريا	٣	٣	٤٢٤
الإمارات	٥٦	..	٨٤	١٤٠	٨٨٩
بقية الدول	٣٤٣
الإجمالي	٤٤	٢٤٤	٩٠٤	٤٦٦	٤٧٩	٢١٣٧	٢٥٧٦٦

المصدر: محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

جدول رقم (٩)
نسبة تنخفض الاستثمار الأجنبي المباشر
إلى الاستثمار الثابت الإجمالي
في الدول العربية

الدولة	١٩٩٣-١٩٨٨ متوسط سنوي	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الجزائر
مصر	٤ر٤	١١ر٩	٥ر٢	١ر٥	٦ر١	٦ر١
ليبيا	٢ر٨	٢ر٧-	٣ر٣-	٣ر١-	٢ر٠-	٣ر٩-
المغرب	٤ر٨	٨ر٨	٤ر٧	٥ر٠	١٥ر٦	٤ر١
السودان	٠ر٢-	٣ر٨	١٤ر٧
تونس	٨ر٨	١٣ر٤	٨ر٧	٧ر٧	٧ر٨	١٣ر١
موريتانيا	٣ر٢	١ر٣	٣ر٨	٤ر٠	١ر٨	..
الصومال	٥ر٩-	٥ر٠	٥ر٠
البحرين	٢٦ر٠	١٨ر٢	٤٢ر٥	٢٧ر١	٤٣ر٣	٢٠ر٨
العراق
الأردن	٧ر٠	١ر٠	٠ر٧	٠ر٨	١٩ر٣	١٦ر٨
الكويت	٤ر٠	..	٠ر٢	٧ر٩	٥ر٠	١ر١
لبنان	٤ر٠	٠ر٢	١ر٠	٢ر٠	٣ر٨	٤ر٢
عمان	٧ر٣	٣ر٨	٢ر٢	٣ر١	١ر١	٣ر١
قطر	١ر١	٧ر٣	٥ر٠	٢ر١	٣ر١	٣ر٩
السعودية	١ر٩	١ر١	٧ر٥-	٤ر٧-	١١ر١	١٦ر١
سوريا	١ر١	١ر٩	٠ر٧	٠ر١	٠ر١	٠ر١
الإمارات	٥ر١	٠ر١	٣ر٧	١ر٢	٠ر١	٠ر٩
اليمن	٢٥ر٣	٠ر٢	٩ر٠	٤ر١-	١٠ر٠-	٢٢ر١-
جملة العالم	١ر٤	١ر٤	٤ر٥	٥ر٩	٧ر٥	١١ر١
جملة الدول المتقدمة	٥ر٤	٣ر٠	٥ر٤	٨ر٤	٦ر٢	١٠ر٩
جملة الدول النامية	١ر٤	٨ر٣	٧ر١	٩ر١	١٠ر٨	١١ر٥

المصدر محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

◆ القسم الثالث ◆

التجارة الإلكترونية :

تطورها وآليات التعامل معها

حوالي ٥١٣,٤ مليون نسمة في العالم، الأمر الذي يكشف عن تزايد حجم السوق المستهدف أو المتوقع في التجارة الإلكترونية.

كما توفر للتجارة الإلكترونية في الوقت نفسه فرصا يسيرة نميها أمام المنتجين للتسويق والانتشار عبر مختلف أسواق العالم في ضوء التراجع الشديد في الأهمية النسبية للحوافز الجغرافية وحوافز النقل والاتصال، الأمر الذي يدعم من فرص المنافسة والاختيار بين أكبر عدد من المنتجين لنفس السلعة، بمعنى أنها توفر نطاقا أوسع للمعرض وتوسع نطاق سوق العرض بدلا من التعامل مع سوق بعينه بشكل متواتر من خلال القوائم الواسعة من المنتجين لنفس السلعة التي توفرها شبكة المعلومات الدولية، مع التوفير في الوقت نفسه في تكلفة الانتقال. وتزداد الأهمية النسبية لهذه الميزة في حالة الشركات والوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنظر إلى ما توفره التجارة الإلكترونية لهؤلاء المنتجين من خفض هائل في تكاليف الانتقال والنقل والتسويق والدعاية التقليدية التي لا تتواءم للنسبة الغالبة من تلك الوحدات، حيث تتسوى تقريبا بإمكانات وفرص التسويق على شبكة المعلومات الدولية بين الوحدات الكبيرة والصغيرة على السواء وتقتصر المنافسة على الأسعار ومستوى جودة السلعة أو الخدمة.

ويركز هذا القسم من التقرير على تناول طبيعة اقتصاديات التجارة الإلكترونية العالمية وتطور حجمها خلال السنوات الخمس الأخيرة، والتوزيع الجغرافي والتركيب السلمي لتلك التجارة بفرض تحديد اتجاهات تركيزها وأسواقها الرئيسية، وتحديد طبيعة السلع والمنتجات التي تشكل الأسس المادية الرئيسية لهذا النمط من التجارة مع التركيز على وضع التجارة الإلكترونية في البلدان العربية وأسباب تراجع حجم هذه التجارة في هذه البلدان؛ بالإضافة إلى التركيز على مجموعة المخلفات الخاصة بتنمية التجارة الإلكترونية في العالم العربي كاستراتيجية لتنمية الصادرات وتنمية التجارة الإقليمية العربية وتعظيم المكاسب المتوقعة على الاقتصادات العربية.

تعرف التجارة الإلكترونية بأنها "صفقات أو أصناف أو اتفاقيات تجارية، تبرم بين بائع ومشتري لمنتج أو خدمة عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو للوسائل الإلكترونية الأخرى، وتستخدم تلك الوسائل في إرسال واستقبال المعلومات التجارية حول خصائص المنتج والرسومات والمناقشات وأوامر الشراء والقبول والشروط والأسعار وأية بيانات أخرى يطلبها المشتري أو المورد". وتتميز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين تعريفين للتجارة الإلكترونية، الأول هو التعريف الواسع، حيث تشير المعاملات التجارية الإلكترونية إلى كافة "عمليات بيع أو شراء السلع والخدمات بين قطاع الأعمال والأفراد والحكومات وغيرها من المنظمات العامة أو الخاصة، عبر الشبكات الإلكترونية المستندة إلى أجهزة الكمبيوتر، سواء تمت تلك العمليات بشكل كامل عبر تلك الشبكات بما في ذلك الدفع الإلكتروني وتسليم السلعة، أو تم تسليم السلعة عبر الوسائل التقليدية". أما التعريف الضيق فيعني "عمليات بيع أو شراء السلع والخدمات بين قطاع الأعمال والأفراد والحكومات وغيرها من المنظمات العامة أو الخاصة عبر شبكة الإنترنت، سواء تمت تلك العمليات بشكل كامل عبر الإنترنت بما في ذلك الدفع الإلكتروني وتسليم السلعة، أو تم تسليم السلعة عبر الوسائل التقليدية". ويعرف مشروع قانون التجارة الإلكترونية في مصر تلك التجارة بأنها "تبادل السلع والخدمات عن طريق وسائط إلكترونية".

وواقع الأمر أن للتجارة الإلكترونية بهذا المعنى توفر فرصا واسعة للدخول لمختلف الأسواق، علما بأن حصتها من التجارة السلعية الدولية تزايد باستمرار في ضوء التقدم المتسارع في وسائل الاتصال وتقدم بنية الاتصالات في الدول النامية بشكل خاص خلال السنوات القليلة الماضية ووجود خطط مستقبلية للتركيز على تنمية هذه البنية خلال العقد الحالي. فقد ارتفعت نسبة مستخدمي الإنترنت في العالم من ٢,٤% من إجمالي سكان العالم في عام ١٩٩٨ أي ما يعادل حوالي ١٣٩,٧ مليون نسمة، إلى ١٧,٢% في عام ٢٠٠٠، أي ما يزيد عن ٤٠٠ مليون نسمة في أواخر عام ٢٠٠٠. ووفق بعض التقديرات وصلت تلك النسبة في أغسطس ٢٠٠١ إلى ٤٦,٨% أي ما يعادل

أولا : الحاجة إلى إطار دولي لتنظيم

التجارة الإلكترونية

على الرغم من الفرص المهمة التي تخلفها التجارة الإلكترونية - خاصة بالنسبة للدول النامية- إلا أن الاستفادة من تلك الفرص مرهونة بعدد من العوامل تمثل أهمها -وكما هو الحال بالنسبة لأية سوق جديدة- في ضرورة تطوير إطار قانوني دولي لتنظيم معاملات التجارة الإلكترونية الدولية بشكل يتناسب مع طبيعة اقتصاديات هذه التجارة، ويقوم على معالجة جوانبها وأبعادها القانونية والفنية. وبدون وجود هذا الإطار ستفقد تلك التجارة العديد من الشروط اللازمة لنجاحها واستمرارها، خاصة فيما يتعلق بعوامل الأمن والثقة وضمان تحقيق التوافق بين القواعد والأطر القانونية الداخلية والدولية المنظمة لعمل التجارة الإلكترونية.

وقد برزت في هذا الإطار محولات حدة لوضع إطار دولي لتنظيم تلك التجارة بجوانبها المختلفة، من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول يتمثل في المحور القانوني، ويشمل: العمل على وضع إطار قانوني دولي يحكم المعاملات الاقتصادية والتجارية الإلكترونية جنبا إلى جنب مع القوانين المحلية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والأسماء والمراكات التجارية، وضمان سرية البيانات والمعلومات المالية المستخدمة في المعاملات التجارية الإلكترونية، وأخيرا ضمان أمن تلك المعاملات. أما المحور الثاني فيتعلق بقضايا تسهيل الدخول والنفوذ إلى الأسواق الإلكترونية. ويشمل: تنمية البنية الأساسية في مجال الاتصالات وسياسات تكنولوجيا المعلومات، والرقابة على المواقع الإلكترونية ومحتوى شبكة المعلومات الدولية، وتنمية وتطوير المعايير الفنية الخاصة بالمعاملات التجارية الإلكترونية، وتسهيل دخول المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم إلى شبكة الإنترنت والمشاركة في التجارة الإلكترونية. وأخيرا يتعلق المحور الثالث بقضايا المالية. ويشمل: قضية الضرائب والرسوم الجمركية على معاملات التجارة الإلكترونية، ووسائل الدفع الإلكتروني.

وتتمثل أهم الجهود المقترحة للعمل على وضع إطار دولي لتنظيم المعاملات التجارية الإلكترونية في نموذج قانون "يونيسيرال" UNCITRAL الذي وضعته "الجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية" United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL) في عام ١٩٩٦، والمشروعات المقدمة

من كل من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ بالإضافة دور الأونكتد، ومشروع نقطة التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية. إلا أنه على الرغم من أهمية تلك الجهود فبقها لا ترقى إلى مستوى الإطار القانوني الدولي المتكامل لتنظيم التجارة الإلكترونية.

١. نموذج قانون اليونيسيرال: ويعرف بـ "نموذج يونيسيرال للتجارة الإلكترونية". ويهدف نموذج القانون المقترح إلى تسهيل التجارة الإلكترونية من خلال وضع مجموعة من القواعد المقبولة دوليا والتي يمكن استخدامها من قبل الدول لتجاوز العوائق القانونية والفصوص الذي يعترض استخدام الوسائط والوسائل الإلكترونية في التجارة الدولية. كما يوفر النموذج مجموعة من الإرشادات لمستخمي التجارة الإلكترونية عند صياغة الاتفاقيات والعقود الإلكترونية. ويوحى النموذج دليلا يتضمن شرح وتفسير كافة مواد القانون بهدف مساعدة واضعي التشريعات المحلية على صياغة القوانين المحلية المنظمة للتجارة الإلكترونية. ويعني آخر لا يمثل نموذج القانون إطار قانونيا دوليا لتنظيم التجارة الإلكترونية بقدر ما يقدم نموذجا للاسترشاد به عند صياغة القوانين المحلية وتقديم مجموعة من المبادئ العامة لمعالجة الجوانب والأبعاد القانونية والفنية للتجارة الإلكترونية. وفي هذا الإطار لم يقدم القانون تعريفا محددا لمفهوم التجارة الإلكترونية، وركز في المقابل على تعريف "التبادل الإلكتروني للبيانات" (EDI) electronic data interchange. ويتبنى نموذج قانون مفهوم واسع للرسائل الإلكترونية، إذ يعرف البيانات والرسائل الإلكترونية ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية بأنها تشمل "أي نوع من البيانات تأخذ شكل رسائل البيانات data message تستخدم في الأنشطة التجارية". وتشمل تلك الرسائل أية بيانات يتم إرسالها أو استقبالها أو تخزينها بواسطة التبادل الإلكتروني، أو البريد الإلكتروني أو التلكس أو البريقات، أو الرسائل التليفونية telecopy أو غيرها من الوسائل الإلكترونية. وينقسم نموذج القانون إلى قسمين رئيسيين. يتضمن القسم الأول مجموعة من المبادئ العامة التي يمكن تطبيقها على التجارة الإلكترونية بشكل عام، أما القسم الثاني فيعالج مجالات محددة من التجارة الإلكترونية. ويتضمن القانون مجموعة من القواعد أو الشروط القانونية اللازمة لتمتع "رسائل البيانات الإلكترونية" بالحجية القانونية المماثلة في حالة المستندات الورقية (القسم الأول - الفصل الثاني)، حيث تنص المادة الخامسة على

مشروعية وحجية البيانات والمعلومات الإلكترونية وعدم حجب الصفة القانونية لتلك البيانات. وبمعنى آخر تحاول تلك المادة التغلب على الشروط التي تضعها القوانين المحلية لتمتع الوثائق والبيانات الخاصة بالمعاملات التجارية بالصفة القانونية خاصة التوثيق الكتلي أو شرط توفر المستند الأصلي. وتنص المواد (١)، (٧)، (٨) الشروط التي يجب توفرها في الرسائل الإلكترونية حتى يمكن معاملتها نفس معاملة الوثائق الكتلية أو الأصلية. وبمعنى آخر لم يذهب القانون إلى إعادة تعريف المفاهيم الخاصة بـ "الأصل الكتلي"، أو "التوقيع اليدوي"، أو "المستند الأصلي" بحيث تضم الموثيق والرسائل الإلكترونية، ولكنه اعتمد في المقابل منهجا وظيفيا يقوم على تحديد مجموعة الشروط أو المبادئ التي تكفل تحقق وظيفة الشروط القانونية للأصل الكتلي أو التوقيع اليدوي أو المستند الأصلي في "رسالة للبيانات الإلكترونية". ويتضمن الفصل الثالث مجموعة المبادئ الخاصة بتأسيس العقود في التجارة الإلكترونية، والحجية القانونية لتلك العقود، والاعتراف بحجية رسائل البيانات المتبادلة بين أطراف المعاملات التجارية، والمسائل المتعلقة بالتأكد من وصول المستندات الإلكترونية والإيصالات ولتوفير. وعلى الرغم من أهمية نموذج القانون في تسهيل معاملات التجارة الإلكترونية إلا أنه لا يشكل إلهاما قانونيا متكاملًا ينظم كافة جوانب تلك المعاملات، وفي المقابل تقتصر أهميته على تسهيل استخدام وسائل الاتصالات وإزالة الضموض الذي يكثف المعاملات التجارية عبر تلك الوسائل، فضلا عن تقديم بعض المبادئ العامة التي يمكن الاسترشاد بها في صياغة القوانين المحلية المنظمة للتجارة الإلكترونية.

٢. **مشروعات الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** رغم وجود العديد من التمايزات بين المشروعات الأربعة إلا أنها اتفقت فيما بينها من حيث التأكيد على حماية الدور المحوري للقطاع الخاص في تنمية وتطوير شبكة المعلومات الدولية والتجارة الإلكترونية، والتأكيد على فكرة التنظيم الذاتي للتجارة الإلكترونية ما لم تكن هناك حاجة واضحة إلى ضرورة تدخل الحكومة أو وضع اتفاق دولي لتنظيم بعض الجوانب المتعلقة بتلك التجارة. كما اتفقت تلك المشروعات في التأكيد على أهمية وجود بيئة قانونية على المستويين المحلي والدولي تنمم بالشفافية والوضوح.

وفيما يتعلق بالأبعاد والجوانب القانونية لتنظيم التجارة الإلكترونية لكت تلك المشروعات على ضرورة وضع التشريعات المحلية التي تضمن تمتع الوثائق الإلكترونية بالحجية القانونية وتنظيم مسألة التوقيع الإلكتروني والتسوية القانونية للمنازعات التجارية الإلكترونية. كما لكتت المشروعات المقترحة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية على أهمية معاهدتي "منظمة حقوق الملكية الفكرية لحقوق النشر" WIPO Copyright Treaty، و WIPO Performance and Phonograms Treaty كإطارين ملزمين لضمان حقوق الملكية الفكرية في مجال التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية في المجالات ذات الصلة بالتجارة. كما دعا المشروع الياباني إلى ضرورة عقد اتفاق دولي للحماية القانونية للاستثمار في مجال قواعد البيانات. وفيما يتعلق بضمان سرية البيانات الشخصية لمستخدمي التجارة الإلكترونية اقترح المشروع الأمريكي مجموعة من المبادئ التي ركزت على ضمان تحقيق الثقة بين طرفي المعاملة التجارية الإلكترونية من خلال التأكيد على احترام حق المستهلك في ضمان سرية بياناته وعدم إساءة استخدامها، وضرورة توفيق الأدوات والبرامج الإلكترونية التي تساعد المستهلك على تقليل استخدام وإعادة استخدام تلك البيانات وضمان سريتها. ومن ناحية أخرى، لكت المشروع الأمريكي على أهمية التنظيم الذاتي للقطاع الخاص لقضية سرية المعلومات الشخصية وأن يقتصر التدخل الحكومي على الحالات التي تتطلب هذا التدخل خاصة من خلال توفير الإطار القانوني الذي يضمن هذه السرية.

وفيما يتعلق بضمان النفاذ إلى الأسواق الإلكترونية من خلال تنمية البنية الأساسية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أكد المشروعان الأمريكي والأوروبي على أهمية تحرير قطاع الاتصالات على المستويات المحلية. وقترحت المبادرة الأمريكية أربعة مبادئ رئيسية ركزت على تشجيع الاستثمار الخاص في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وخصخصة الشركات التي تمتلكها الدولة، وخلق بيئة تنافسية تمنع نمو الاحتكارات في هذا القطاع، وأخيراً، ضمان النفاذ الحر إلى سوق الاتصالات والمعلومات دون أية سياسات تمييزية. كما لكتت المبادرات الأربع على أهمية تطبيق اتفاقيتي منظمة التجارة العالمية "خدمات الاتصالات الأساسية" "WTO Agreement on Basic Telecommunications Services" و "تكنولوجيا

الأمثلة البارزة في هذا الإطار مشروعات الاتفاقيات التي أعدتها الروابط والجمعيات المعنية بتنشيط وتنظيم التبادل الإلكتروني للبيانات في كل من المملكة المتحدة ونيوزيلندا؛ والاتفاقيات التي أعدها مجلس استراليا للتبادل الإلكتروني للبيانات والمركز الدولي لبحوث ودراسات المعلومات والاتصالات في فرنسا. ويهدف هذا النمط من الاتفاقيات إلى خلق بيئة أكثر استقراراً وتشجيعاً للتبادل الإلكتروني للبيانات وتنظيم استخدام وسائل الاتصال الحديثة من خلال وضع مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحكم العلاقات بين المتعاملين بالتبادل الإلكتروني للبيانات.

وعلى الرغم من الدور الهام الذي تقوم به مثل تلك الاتفاقيات في تسهيل صليات التبادل الإلكتروني للبيانات، إلا أنها لا تمثل أدوات مباشرة لإدارة وتنظيم حق التجارة الإلكترونية، إذ تنص معظم تلك الاتفاقيات صراحة على أن مجال تطبيقها يقتصر فقط على تنظيم التبادل الإلكتروني للبيانات وتنظيم استخدام وسائل الاتصال الحديثة في نقل وتبادل تلك البيانات بين الأطراف المتعاقدة دون أن تمتد إلى تنظيم الأنترنات المتعددة للمعاملات التجارية التي تتم في إطار تلك المبادلات. وتركز هذه الاتفاقيات بشكل خاص على القضايا الفنية والإجرائية المتعلقة بالتبادل الإلكتروني للبيانات، مثل توافر البنية الأساسية للأزمة؛ ونظم الاتصالات والبرامج الخاصة بنقل وتبادل البيانات؛ والمسائل الفنية الخاصة بتبادل رسائل البيانات مثل هيكل وشكل تلك الرسائل والمعايير الفنية الخاصة بها والمعالجة وطرق التأكد من وصولها؛ وإجراءات الأمن ضد مخاطر الوصول أو الحصول غير المشروع على تلك البيانات أو فقدانها أو تلفها... الخ.

وهكذا، لا تشكل تلك الاتفاقيات إطاراً دولياً لتنظيم التجارة الإلكترونية سواء بالنظر إلى أن تلك التجارة - بأبعادها القانونية والمالية - لا تشكل موضوعها الرئيسي، أو بالنظر إلى محدودية نطاقها واقتصار مجال تطبيقها على الأطراف المتعاقدة فقط بينما لا يمكن تطبيقها في مواجهة الأطراف غير الأعضاء مما يجعلها أكثر ملاءمة في حالة شبكات المعلومات المغلقة وليست الشبكات المفتوحة كما هو الحال في شبكة الإنترنت. ومن ناحية أخرى، لا تستطيع تلك الاتفاقيات تجاوز العقبات التشريعية لداخلية نظرًا لطبيعتها التعاقدية.

وفي هذا الإطار، يظل المدخل الأهم لتنظيم وتسهيل تلك التجارة، في ضوء غياب إطار دولي متكامل، هو تطوير الأطر التشريعية لداخلية بحيث تتناسب مع تطور التجارة الإلكترونية، دون التقليل في الوقت نفسه من أهمية الاتفاقيات تثقيفية أو غيرها من المحاولات.

المعلومات "WTO Agreement on Information Technology" لتشجيع تنمية البنية الأساسية في تكنولوجيا المعلومات بما يعكس على تنمية التجارة الإلكترونية. أما فيما يتعلق بالرقابة على محتوى المواقع الإلكترونية، فقد كان هناك اتفاق واضح بين المشروعات الأربعة على تجنب الرقابة الحكومية على محتوى المواقع الإلكترونية. وأكد المشروعان الأوروبي والأمريكي على منع مشغلي الشبكات Network operator أو شركات تقديم خدمة الإنترنت (ISPs) Service Providers من التدخل لمنع صفحات أو مواقع إلكترونية معينة بالنيابة عن المستهلك أو مستخدم الإنترنت. وعلى الرغم من تعبير المشروع الياباني عن إدراكه أن محتويات بعض المواقع الإلكترونية قد تكون غير قانونية أو غير مقبولة اجتماعياً إلا أنه لم يبيد الرقابة الحكومية المسبقة على تلك المواقع. كما أكدت المشروعات السابقة على أهمية وضع البرامج اللازمة لضمان مشاركة ونفاذ المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى شبكة المعلومات الدوابة وتقديم الدعم الفني اللازم لمشاركة تلك المشروعات في التجارة الإلكترونية.

ولخبر، فيما يتعلق بالأبعاد المالية كان هناك اتفاق عام على ضرورة تحرير المعاملات التجارية الإلكترونية في مجال السلع والخدمات "الاقتصادية" virtual goods and services، التي يتم تداولها عبر وسائل الإلكترونية من الرسوم الجمركية مع الحفاظ على الهيكل الجمركية القائمة فيما يتعلق بالسلع المادية التي يتم الاتفاق بشأنها إلكترونياً بينما تتم إجراءات تسليمها عبر الوسائل التقليدية. إلا أن هذا الاتفاق لم يمتد إلى الموقف من الضرائب على تلك المعاملات، فبينما ذهب لمشروع الأمريكي إلى عدم فرض أية ضرائب جديدة على المعاملات الإلكترونية سواء في مجال السلع والخدمات الاقتصادية أو السلع المادية مع ضرورة التنسيق بين الجهات القائمة بفرض الضرائب لضمان تبسيط لنظم الضريبة وعدم إعاقها للمعاملات التجارية الإلكترونية، فقد تبني الموقف الأوروبي ضرورة فرض ضرائب على تلك المعاملات، سواء الاقتصادية أو المادية.

٣- **الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية:** في ضوء غياب إطار دولي متكامل ينظم التجارة الإلكترونية على المستوى العالمي اتجهت بعض الدول إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتنظيم معاملات التجارة الإلكترونية الثنائية من خلال معالجة بعض القضايا القانونية والفنية المتعلقة باستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني في مجال التجارة. ولم تقتصر تلك الجهود على الدول فقط ولكنها امتدت لتشمل أيضاً عدداً من المنظمات الدولية الإقليمية. ومن

ثانياً: التجارة الإلكترونية؛

التوزيع الجغرافي والتركيب الصلي

١- تطور حجم التجارة الإلكترونية

رغم اتساع مفهوم التجارة الإلكترونية ليشمل كافة المعاملات التجارية التي تتم عبر كافة الوسائط الإلكترونية، إلا أن المعاملات التجارية التي تتم عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تشكل النسبة الأعظم من تلك المعاملات. ورغم اتساع نطاق استخدام شبكة الإنترنت على مستوى العالم وارتباط معظم الدول النامية بتلك الشبكة، إلا أنه لا زال هناك تفاوت شديد بين الدول المتقدمة والنامية في كافة الاتصال بالإنترنت سواء من حيث عدد المستخدمين أو عدد مواقع الاستقبال على الإنترنت، الأمر الذي جعل التفاوت لشديد بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث نصيب كل منها من التجارة الإلكترونية وعائداتها إحدى السمات البارزة للتجارة الإلكترونية.

وقد شهدت التجارة الإلكترونية نمواً متسارعاً منذ بدء تطورها إلا أنه لا توجد تقديرات دقيقة حول قيمتها سواء فيما يتعلق بالقيمة الإجمالية لتلك التجارة أو فيما يتعلق بتوزيعها الجغرافي والقطاعي، أو فيما يتعلق بنصيب أنماطها المختلفة من القيمة الإجمالية. صبر عن ذلك بوضوح لاختلاف التقديرات المتوقعة مستقبلاً لحجم التجارة الإلكترونية بين عام وآخر لنفس الفترة الزمنية. ومما يزيد من تعقيد تقديم تقديرات دقيقة لحجم التجارة الإلكترونية في العالم أن كافة تلك

التقديرات لم تميز بشكل واضح بين المعاملات التجارية الإلكترونية المحلية وتلك عابرة الحدود أو الدولية. ووفقاً للتقديرات عام ١٩٩٨، ترواحت القيمة الإجمالية لمعاملات التجارة الإلكترونية في العالم لعام ١٩٩٧ بين ٨ مليار دولار (وفق تقديرات مؤسسة البيانات الدولية International Data Corporation، IDC) و ٩ مليار دولار (وفق تقديرات مؤسسة "فورستر Forrester Research" وسميما للمعلومات Simba Information). ارتفعت في عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٢٨,٨٠ مليار دولار

(وفق تقديرات مؤسسة سميما). وترواحت التقديرات المتوقعة لإجمالي تلك المعاملات في عام ٢٠٠٢ بين ١٠٧ مليار دولار فقط (وفق تقديرات مؤسسة سميما) و ٤٠٠ مليار دولار (وفق تقديرات مؤسسة البيانات الدولية). وتحلل لتجارة الإلكترونية بين شركات الأعمال أو ما يعرف بنمط "الأعمال-إلى-الأعمال" Business-to-Business (B-to-B) Business بالنسبة الأهم من لتجارة الإلكترونية، حيث بلغت قيمة هذا النمط في عام ١٩٩٨ حوالي ١٩ مليار دولار (وفق تقديرات سميما) أي حوالي ٦٦% من إجمالي عائدات التجارة الإلكترونية في ذلك العام. من المتوقع أن ترتفع وفق التقديرات نفسها إلى ٥٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، بينما تصل تقديراتها المتوقعة (وفق تقديرات مؤسسة فورستر) إلى ٣٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٢.

وبجانب تلك التقديرات، فقد تفاوتت تقديرات الشركات والمؤسسات المعنية بالتجارة الإلكترونية لإجمالي حجم تلك التجارة. فقد تراوح إجمالي قيمة التجارة الإلكترونية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بين ٧٠ مليون دولار فقط وفق تقديرات INPUT و ٨ مليار دولار وفق تقديرات مؤسسة فورستر. كما تراوح إجمالي القيمة المتوقعة للتجارة الإلكترونية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) بين ١٠ مليار دولار وفق تقديرات E-land إلى أكثر من ١,٥ تريليون دولار وفق تقديرات ActivMedia. ويوضح الجدول رقم (١) تقديرات أهم اثنتي عشر مؤسسة معنية بتقدير حجم التجارة الإلكترونية في العالم خلال الفترتين (١٩٩٥-١٩٩٧)، (٢٠٠٠-٢٠٠٢).

تطور حجم التجارة الإلكترونية في العالم وفقاً عدد من التقديرات (بالمليارات دولار)		
رقم (١)	جهة التقدير / لفترة زمنية	تقدير (١٩٩٥-٩٧) (٢٠٠٢-٢٠٠٠)
١	International Data Corporation (IDC)	١١٧٠٠٠ ١٠٠٠
٢	INPUT	١٦٥٠٠٠ ٧٠
٣	VeriFone	٦٥٠٠٠ ٣٥٠
٤	ActivMedia	١٥٢٢٠٠٠ ٤٠٠
٥	Data Analysis	٢١٧٩٠٠ ٢٨٠٠
٦	Yankee	١٤٤٠٠٠ ٨٥٠
٧	E-land	١٠٠٠٠ ٤٥٠
٨	EITO	٢٦٢٠٠٠ ٤٧٥
٩	AEA/AU	٤٥٠٠٠ ٢٠٠
١٠	Hambrecht & Quest	٢٣٢٠٠ ١١٧٠
١١	Forrester	٣٢٧٠٠٠ ٨٠٠٠
١٢	Morgan Stanley	٣٧٥٠٠٠ ٦٠٠

Source: OECD, The Economic and Social Impacts of Electronic

Commerce: Preliminary Findings and Research Agenda, ١٩٩٨, P. ٢٧.

كافة المعاملات المالية والتجارية التي تتم بشكل إلكتروني بما يشمل ذلك التبادل الإلكتروني للمعلومات والتحويلات النقدية الإلكترونية وكافة الأنشطة الائتمانية، تقتصر التجارة الإلكترونية وفق تعريف آخر على مبيعات التجزئة التي تتم معاملاتها ومذغوعاتها عبر شبكة إلكترونية مفتوحة مثل الإنترنت. وهكذا، بينما تعد التجارة الإلكترونية وفق التعريف الأول ظاهرة قديمة نسبياً تعود إلى عقود سابقة تبلغ معاملاتها عدة تريليونات من الدولارات، تعد التجارة الإلكترونية وفق التعريف الثاني ظاهرة حديثة نسبياً تعود إلى ما قبل خمس سنوات تقريباً. ويقع بين هذين التعريفين عدد كبير من التعريفات التي تختلف فيما بينها في تحديد نطاق للتجارة الإلكترونية. كما يرجع التفاوت أيضاً إلى طبيعة الجهات القائمة بعمليات التقدير ذاتها، فعدد من الشركات القائمة بتلك التقديرات تعمل بالتجارة الإلكترونية وتستخدم تلك التقديرات كأدوات للتأثير على سوق التجارة الإلكترونية خاصة من خلال تقديم تقديرات مبالغ فيها لحجم السوق بفرض تشجيع التعامل بالتجارة الإلكترونية. ومن ناحية أخرى، فإن بعض تلك الشركات تعمل في توريد البنية الأساسية الخاصة بالتجارة الإلكترونية خاصة بـ راجع الكمبيوتر اللازمة لتأمين التعامل بتلك التجارة، حيث تستخدم تلك الشركات هذه التقديرات أيضاً لتوجيه السوق في الاتجاهات التي تخدم مصالحها. ولا يختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق بالجهات الاستشارية ومراكز بحوث التسويق التي تقدم تقديرات قد تكون مبالغية إلى حد كبير نظراً لارتباط مصالحها بزهدها سوق التجارة الإلكترونية، خاصة أن تلك الجهات لا تقدم أية معلومات أو بيانات حول طريقة جمعها للمادة أو التعريف النظري للتجارة الإلكترونية الذي استندت إليه في تقديراتها.

٢- التوزيع الجغرافي للتجارة الإلكترونية

تأتي للولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث توزيع التجارة الإلكترونية العالمية، يليها أوروبا الغربية، بينما لا زالت تحتل منطقة آسيا الباسيفيك نسبة متواضعة. فقد تراوح نصيب الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها من إجمالي التجارة الإلكترونية العالمية في عام ١٩٩٧ بين ٨٧.٧٦%، مقابل حوالي ٢٤.٥% لأوروبا الغربية، بينما تراوح نصيب اليابان بين ٤.١% فقط مقابل حوالي ١% لباقي دول العالم. ويوضح الجدول رقم (٣) التوزيع النسبي للتجارة الإلكترونية في العالم في عام ١٩٩٧ وفق ثلاثة تقديرات مختلفة.

ومن جانب آخر، فقد بلغ إجمالي قيمة المعاملات الاقتصادية والتجارية الإلكترونية وفق تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حوالي ٠.١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٥، ارتفعت في عام ١٩٩٦ إلى ٣ مليار دولار ثم إلى ٧٤ مليار دولار في عام ١٩٩٨، يقدر أن تصل إلى ما يزيد عن ١.٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٢. وتعكس تلك البيانات تسارع معدلات النمو التجارة الإلكترونية فقد ارتفعت خلال سبع سنوات فقط (١٩٩٥-٢٠٠٢) بما قيمته ١٢٢٣.٩ مليار دولار أي بنسبة ١٢٢٣٩٠٠%، أي بمعدل سنوي قدره حوالي ١٧٦٢٧١% (انظر جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

تطور حجم المعاملات الاقتصادية الإلكترونية بالمليار دولار خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢)

السنة	حجم المعاملات الاقتصادية الإلكترونية	معدل النمو السنوي (%)
١٩٩٥	٠.١	-
١٩٩٦	٣	٢٩٠٠
١٩٩٧	٢٢	٦٣٣.٢٠
١٩٩٨	٧٤	٢٣٦.٤
١٩٩٩	١٨٠	١٤٣.٢٠
٢٠٠٠	٣٧٧	١٠٩.٤٠
٢٠٠١	٧١٧	٩٠.٢
٢٠٠٢	١٢٣٤	٢٦.٨

UNCTAD, *Building Confidence: Electronic Commerce and Development*, ٢٠٠٠, p. ٨.

* البيانات خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ ببيانات تقديرية.

وهكذا، تعكس البيانات السابقة قدراً كبيراً من الفموض بشأن الحجم الحقيقي لإجمالي التجارة الإلكترونية العالمية رغم وجود اتفاق بين المؤسسات المعنية بتلك التقديرات على النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية في العالم خاصة في ظل النمو المتسارع لشبكة المعلومات الدولية وتقدم البنية الأساسية في مجال الاتصالات في الدول النامية وتزايد معدلات ارتباطها بشبكة المعلومات الدولية. وقد أدت تلك الظاهرة إلى اختلاف تقديرات حجم التجارة الإلكترونية من عام إلى آخر لنفس الفترات الزمنية.

ويمكن تفسير التفاوت الشديد في تلك التقديرات إلى عدد من العوامل، يأتي في مقدمتها عدم وجود اتفاق حول تعريف محدد للتجارة الإلكترونية، فبينما يتبنى بعض التقديرات تعريفاً واسعاً بحيث تضم التجارة الإلكترونية

بنصيب كل من استراليا واليابان.

ومن المتوقع أن ترتفع تلك القيم في السنوات القادمة ليس فقط بسبب ارتفاع نسبة السكان المستخدمين للإنترنت ولكن أيضا بسبب الإدراك المتزايد للوحدات الإنتاجية الصغيرة ومتوسطة الحجم لأهمية التجارة الإلكترونية وحضورها المتزايد على شبكة الإنترنت سواء من خلال البريد الإلكتروني أو من خلال امتلاكها للموقع الإلكتروني الخاص. فقد انتهى أحد المسوحات

التي أجريت على ٩٠٠ من وحدات الأعمال من مختلف الإقليم إلى أن أكثر من نصف مديري تلك الوحدات قد عبروا عن تقصير بأن التجارة الإلكترونية هي الخيار الأفضل لإتمام معاملاتهم التجارية، كما عبر قيادات ٢٥% من تلك الوحدات التي تخصص على الإنترنت في إجراء معاملاتها التجارية أنهم يحققون أرباحا من خلال التجارة الإلكترونية، وعبر ٥٨% عن أهمية التوفير في التكلفة التي توفرها المعاملات التجارية الإلكترونية. كما

جدول رقم (٣)
توزيع التجارة الإلكترونية على الإقليم المختلفة وفق عدد من التقديرات (يونيو ١٩٩٧ - %)

الدولة - المنطقة / جهة التقدير	Booz-Allen & Hamilton	IDC	ActivMedia
الولايات المتحدة (أمريكا الشمالية)	٧٦	٨٧	٨٦ (١٣)
أوروبا الغربية/أوروبا	٢٤	٨	٥
اليابان/آسيا الباسيفيك	صفر	٤	١
بقية العالم	صفر	١	١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Source: OECD, The Economic and Social Impacts of Electronic Commerce: Preliminary Findings and Research Agenda, op., cit., P. ٣٢.

وتتمتع كل من ألمانيا والمملكة المتحدة بالنسبة الأكبر من نصيب الاتحاد الأوروبي من التجارة الإلكترونية العالمية. فوفق عدد من التقديرات ارتفع نصيب ألمانيا من التجارة الإلكترونية العالمية من صفر في عام ١٩٩٥/٩٦ إلى ٧٣ مليون دولار مقارنة بحوالي ٢٦ مليون دولار للمملكة المتحدة في عام ١٩٩٥، و (٤)، (٩) مليون دولار لكل من فرنسا والمملكة المتحدة على الترتيب في عام ١٩٩٦/٩٧، بينما لم يتجاوز نصيب كل من إيطاليا

وهولندا والسويد وأستراليا (١)، (٢)، (٣)، (١) مليون دولار على الترتيب في نفس العام (١٩٩٦/٩٧). ووفق التقديرات ذاتها، قدر نصيب كل من ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بحوالي ٩، ١١، ٦، ١ مليار دولار على الترتيب، ارتفعت تلك التقديرات لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى حوالي ١٢، ٩، ١٦، ١ مليار دولار للدول الثلاث على الترتيب. ويوضح الجدول رقم (٤) نصيب دول الاتحاد الأوروبي من التجارة الإلكترونية، بالمقارنة

جدول رقم (٤)
التوزيع الجغرافي للتجارة الإلكترونية بالمليارات دولار (تقديرات ١٩٩٧)

الدولة/ المنطقة	٩٦/١٩٩٥	٩٧/١٩٩٦	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١
دول البنلوكس	١٣	٤٨٠٠		
فرنسا	٥	٤	٦١٠٠	٨٣٦٧
ألمانيا	٥	٧٣	٩٧٠٠	١٦٠٩٠
إيطاليا	٥	١	٣٩٠٠	
هولندا	٢			
السويد	٣			
أستراليا	٥	١	١٥٠٠	٦٤٣٦
المملكة المتحدة	٢٦	٩	١١٠٠٠	١٢٨٧٢
باقي الاتحاد الأوروبي	١٣	٣	٥٠٠	٢٠٥٩٥
إجمالي الاتحاد الأوروبي	٦٥	٩٦	٤٤٣٠٠	٦٤٣٦٠
أستراليا	٢٨			
اليابان	٦٨٢			

Source: OECD, The Economic and Social Impacts of Electronic Commerce: Preliminary Findings and Research Agenda, op., cit. P. ٣٣.

انتهى أحد المسوحات الأخرى التي أجريت في أغسطس ١٩٩٨ إلى أن ٥٤% من الشركات صغيرة الحجم و ٣٣% من الشركات متوسطة الحجم تتمتع بالحدس على شبكة الإنترنت سواء من خلال البريد الإلكتروني أو من خلال امتلاك مواقع إلكترونية خاصة بها.

ورغم التحسن النسبي الذي شهدته البيئة الأساسية الخاصة بالتجارة الإلكترونية في الدول النامية خلال النصف الثاني من التسعينيات إلا أنها لازالت أقل من المستويات المطلوبة لنمو التجارة الإلكترونية أو للاستفادة من إمكانات تلك التجارة. فقد ارتفع عدد مواقع الاستقبال على الإنترنت في الدول النامية من ٠,١ لكل ألف نسمة من السكان في عام ١٩٩٩ إلى موقعا ولحدا في عام ٢٠٠٠. وتركز التحسن بشكل خاص في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث ارتفع عدد مواقع الاستقبال في تلك المنطقة من ٠,٢ لكل ألف نسمة في عام ١٩٩٥ إلى ٥,٦ في عام ٢٠٠٠. بينما ارتفع متوسط هذا المعدل في دول شرق آسيا والباسيفيك من ٠,١ إلى ٠,٦ مقابل ارتفاعه في منطقة جنوب آسيا من صفر إلى ٠,١. ولا زالت الدول النامية تعاني من العديد من العقبات أمام نمو وازدهار التجارة الإلكترونية خاصة ارتفاع تكلفة الاتصال بشبكة الإنترنت بالمقارنة بالأسعار العالمية، فضلا عن تركيز تلك الخدمة في العواصم والمدن الكبرى فقط. وتتراوح متوسط التكلفة السنوية للاتصال بالإنترنت في القارة الإفريقية، على سبيل المثال، بين ١٣٦ دولار أمريكي (بوتسوانا) إلى ١٧٤ دولار (موزمبيق) بمعدل خمس ساعات فقط شهريا، بينما تبلغ تلك التكلفة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، والمملكة المتحدة ٣٤٨، ٨٨٨، ٧٨٠ دولار سنويا بمعدل ٢٠ ساعة شهريا أي حوالي ٨٧، ٢٢٢، ١٩٥ دولار سنويا في الدول الثلاث على الترتيب بمعدل خمس ساعات شهريا. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لتكلفة استخدام الإنترنت في بعض الدول المتقدمة بالمقارنة ببعض الدول الإفريقية إلا أنه في ضوء انخفاض مستويات المعيشة ومستوى الدخل في الدول الإفريقية فإن التكلفة النسبية للدخول على شبكة الإنترنت تظل أعلى من معدلاتها العالمية بدرجة كبيرة.

ومن ناحية أخرى، تمكن اتجاهات نمو التجارة الإلكترونية ومؤشرات البيئة الأساسية الخاصة بالتجارة الإلكترونية حدوث تحويلين هامين. يمثل الأول في تصاعد الدور الأوروبي خلال العقد القادم. فرغم سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن، وربما خلال العقد الجارى، على النسبة الغالبة من التجارة الإلكترونية

العالمية، إلا أن كافة التقديرات تشير إلى تزايد الأهمية النسبية لتسويق الاتحاد الأوروبي واتساع نطاق السوق الإلكترونية الأوروبية لتصبح السوق الرئيسية، وذلك بالنظر إلى التطور المتسارع الذي شهدته الدول الأوروبية خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بانتشار خدمات الإنترنت والتمو المتسارع لعدد مستخدمي الإنترنت ونسبتهم إلى إجمالي سكان الدول الأوروبية، بالإضافة إلى الدور الأوروبي النشط في الجهود الدولية المبذولة لتنظيم التجارة الإلكترونية العالمية. وتحثل المملكة المتحدة وألمانيا موضعا متقدما في هذا الإطار، فقد ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة المتحدة من ٧,٢ مليون نسمة بنسبة ١٢,٨% من السكان في ديسمبر ١٩٩٧ إلى ٣٣ مليون نسمة في يونيو ٢٠٠١، كما ارتفع هذا العدد في ألمانيا من ٦,١ مليون نسمة في مارس ١٩٩٨ بنسبة ٧,٣% من السكان إلى ٢٨,٦٤ مليون نسمة في أغسطس ٢٠٠١ بنسبة ٣٤,٥%. وعلى الرغم من انخفاض عدد مستخدمي الإنترنت في باقي الدول الأوروبية بالمقارنة بألمانيا والمملكة المتحدة، حيث يصل هذا العدد في كل من الدنمارك (يوليو ٢٠٠٠)، والسويد (نوفمبر ٢٠٠٠) إلى ٥,٩٢، ٦,١٠ مليون نسمة على الترتيب إلا أن نسبة السكان في تلك الدول تظل أعلى منها في المملكة المتحدة وألمانيا حيث تصل تلك النسب في الدنمارك والسويد على الترتيب ٥٤,٧٤%، ٦٣,٣٠%، وتصل في كل من أيسلندا (ديسمبر ٢٠٠٠)، وهولندا (أغسطس ٢٠٠٠)، والنرويج (يوليو ٢٠٠١) إلى ٦٠,٨%، ٥٤,٤%، ٥٤,٤% على الترتيب. وعلى الرغم من أن عدد السكان الذين يستخدمون الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال أعلى مما هو عليه في الدول الأوروبية، حيث يصل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي ١٦٦ مليون نسمة إلا أن هناك تقريبا بين النسب الأوروبية والأمريكية. كما شهدت الدول الأوروبية طفرات واضحة فيما يتعلق بعدد مواقع الاستقبال على الإنترنت، فقد ارتفع عدد تلك المواقع في المملكة المتحدة من ٨,٤ موقعا لكل ألف نسمة في عام ١٩٩٥ إلى ٥٧,٤ موقعا في عام ٢٠٠٠، كما ارتفع هذا العدد في كل من فرنسا وألمانيا والدنمارك والسويد، والنمسا، وفنلندا، وإيسلندا، والنرويج من ٣,١، ٦,٣، ١١,٤، ١٨,٦، ٧,١، ٢٢,٢، ٣١,٣، ٢٠,١ على الترتيب في عام ١٩٩٥ إلى ٣٦,٤، ٤١,٢، ١١٤,٢، ١٢٥,٨، ٨٤,٢، ٢٠٠,٢، ٢٢٢,٤، ١٣٢,٦ في عام ٢٠٠٠. ويوضح الجدول رقم (٥) تطور مؤشرات الإنترنت والاتصالات في الدول المتقدمة.

والإلكترونية كآلية هامة في ممارسة أنشطتها الاقتصادية والمالية وتشجيع المبادرات الخاصة بـ "الحكومة الإلكترونية". وتأتي أهمية تطوير قدرات القطاع الخاص في هذا المجال، مع التركيز بشكل خاص على التجارة الإلكترونية بين الشركات، في ضوء سيطرة نمط "الأعمال-إلى-المستهلك" على معظم المعاملات التجارية الإلكترونية في البلدان العربية إلى الآن، الأمر الذي يحرم التجارة الإلكترونية في تلك الدول من الاستفادة من السوق العالمي بالنظر إلى تراجع الأهمية النسبية لهذا النمط في سوق التجارة الإلكترونية مستقبلاً. والواقع أن هناك عوامل عديدة سوف تقود إلى تزايد الأهمية النسبية لتجارة الأعمال-إلى-الأعمال"، يأتي في مقدمتها انخفاض تكلفة المعاملات الاقتصادية والتجارية الإلكترونية، وتزايد عوامل المنافسة بين المتجسبين المتعاملين بالتجارة الإلكترونية، واشتراط المتجسبين الكبار ضرورة ارتباط مورديهم والشركات الأخرى المتعاملة معهم بنظامهم التجاري عبر التجارة الإلكترونية كشرط للتعامل معهم.

ويتمثل التحول الثاني في تزايد الأهمية النسبية للتجارة الإلكترونية بين شركات الأعمال (B-to-B)، بحيث تصبح هي النمط الرئيسي لقائد النمو في التجارة الإلكترونية، مقابل تراجع الأهمية النسبية لنمط المعاملات التجارية الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين الأفراد أو "الأعمال-إلى-المستهلك" (B-to-C) مثل شركات Amazon.com و e-Bay. ويوضح الجدول رقم (٦) حجم التجارة الإلكترونية من نمط الأعمال إلى الأعمال وتقديراتها المتوقعة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠).

جدول رقم (٦) التجارة الإلكترونية من نمط "الأعمال - الأعمال" حسب الأقاليم خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) بالمليار دولار					
المنطقة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	% من الإجمالي فعلي (٢٠٠٤)
أمريكا الشمالية	١٥٩,٢	٣١٦,٨	٥٦٣,٩	٩٦٤,٣	١٦٠,١
آسيا الباسيفيك	٣٦,٢	٦٨,٦	١٢١,٢	١٩٩,٤	٣٠,١
أوروبا	١٦,٢	٥٢,٤	١٣٢,١	٣٣٤,١	٧٩٧,٣
أمريكا اللاتينية	٢,٩	٢,٩	١٢,٤	٣٣,٦	٥٨,٤
إفريقيا والشرق الأوسط	١,٧	٣,٢	٥,٩	١٠,٦	١٧,٧
الإجمالي	٢٢٦,٢	٤٤٨,٩	٨٤١,١	١٥٤٢	٢٧٧٥

Source: UNCTAD, E-Commerce and Development Report ٢٠٠١, New York, ٢٠٠١, P. ٧١.

٢- التركيب المصلي للتجارة الإلكترونية

تثير قضية صياغة استراتيجيات فاعلة لتنمية التجارة الإلكترونية وتنظيم الآثار الإيجابية لتلك التجارة في مجال تنمية المبادرات بشكل خاص تساؤلاً هاماً حول طبيعة السلع والخدمات التي تشكل الأساس المادي الرئيسي لتلك التجارة، وما هي السلع والخدمات الأكثر تأثيراً أو توافقاً مع طبيعة التجارة الإلكترونية. وبالنظر إلى طبيعة تلك التجارة، يمكن تقسيم السلع والخدمات تبعاً لدرجة اعتمادها على التجارة الإلكترونية إلى فئتين رئيسيتين. الفئة الأولى هي المنتجات التي يمكن التعامل بها إلكترونياً وفق المراحل الثلاث للمعاملة الإلكترونية (الدعاية وجمع المعلومات، الاتفاق والشراء والدفع الإلكتروني، وأخيراً مرحلة تسليم السلعة). وتشمل تلك الفئة كافة السلع والخدمات التي يمكن تبادلها أو تحويلها إلى ملفات إلكترونية في شكل بيانات أو معلومات رقمية digital information مثل براسج الكمبيوتر والموسيقى والأفلام والألعاب، أو ما يطلق عليها بشكل

وتتمثل أهمية هذين التحولين في ضرورة تركيز الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص على محورين رئيسيين وهي بصدد صياغة استراتيجيات التجارة الإلكترونية. الأول هو التركيز في المرحلة الراهنة على المنتجات التي تهم السوق الأوروبية في تلك المرحلة على أن يتم التركيز في مرحلة لاحقة على أسواق الدول النامية التي شهدت تحسناً متزايداً خلال السنوات الخمس الماضية في مجال التجارة الإلكترونية، ويتوقع أن يستمر بعددلات أكثر تسارعاً خلال العقد الجاري، خاصة أن نمط التوزيع الجغرافي لاتجاهات التجارة العربية يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يمثل السوق الرئيسية لحوالى ٢٧,٢% من الصادرات العربية، مقابل ١٠%، ١٨,٤% لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على الترتيب، مقابل ٣,٧% لبقية دول العالم. أما المحور الثاني فيتمثل في ضرورة تطوير قدرات القطاع الخاص وقطاع الأعمال كمحرك وقائد رئيسي في تنمية التجارة الإلكترونية، جنبا إلى جنب مع اعتماد الحكومات التجارة

الاتحاد الأوروبي، و٤,٢% في نيوزيلندا، بينما تراوحت بين صفر في اليابان و ٠,٥% في الولايات المتحدة الأمريكية، و ١,٤% في أستراليا، و ٢,٩% في كندا بمتوسط بلغ حوالي ١,٦% في الدول المتقدمة. ورغم ارتفاع هذا المتوسط نسبيا في الاقتصادات النامية والمتحولة إلا أنها تراوحت حول ١١,٤% في المتوسط باستثناء عند محدود (الصين ١٧,٢%)، الأرجنتين ١٨,٥%، كوريا ٢١,١%، تايوان ٢٤,٢%، الهند ٢٦%، المغرب ٢٩,٢%). وبلغ المتوسط العالمي للتعريفات الجمركية على الواردات من تلك الفئة حوالي ٤,٢%.

وقد أدى ذلك إلى تراجع الأهمية النسبية للرسم الجمركية على الواردات من تلك الفئة سواء بالمقارنة بإجمالي الدخل الحكومي من الرسوم الجمركية على الواردات أو بإجمالي الدخل الحكومي، إذ تراوحت نسبة الدخل الحكومي من الرسوم الجمركية على الواردات من تلك الفئة حول ٠,٨% من إجمالي الدخل الحكومي من الرسوم الجمركية، بينما تنخفض تلك النسبة إلى حوالي ٠,٣% من إجمالي الدخل الحكومي. وهكذا، يمكن القول أن التحرير الكامل للتجارة الإلكترونية في مجال المنتجات الإعلامية أو المنتجات القابلة للتحويل الرقمي لن يؤثر بشكل ملحوظ على الدخل الحكومي من الرسوم الجمركية على الواردات باستثناء عند محدود من الاقتصادات، وذلك بفرض توسع التجارة العالمية في هذه المنتجات واعتمادها المكثف على التجارة الإلكترونية. ويوضح الجدول رقم (٧) عائدات أهم شركات التجارة الإلكترونية وفقا للنمط والنشاط خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧).

وفق بيانات تقرير إحصاءات التجارة لدولية ٢٠٠١، الصادر عن منظمة التجارة العالمية، بلغت قيمة الصادرات العالمية المصنفة تحت بند "الخدمات التجارية الأخرى" في عام ٢٠٠٠ حوالي ٦٤٠ مليار دولار بنسبة ٨,٤% من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي ٤٤,٦% من إجمالي الصادرات العالمية من الخدمات التجارية. مع ملاحظة أن هذا البند يضم عددا من الفئات الفرعية تشمل خدمات الاتصالات والبريد، والتمويل، وخدمات الكمبيوتر والمعلومات، والمدفوعات عن استخدام الأصول غير المالية مثل حقوق الملكية الفكرية وحقوق الاختراع والنشر والعلامات التجارية والعمليات الصناعية، والخدمات المالية بما في ذلك المحاسبة وبحوث التسويق واستطلاعات الرأي العام، وبحوث التصميم والخدمات

عام "المواد الإعلامية". أما الفئة الثانية فتشمل السلع والخدمات التجارية التي تقتصر فيها المعاملات التجارية الإلكترونية على المرحلتين الأولى والثانية فقط حيث لا يمكن تسليمها إلكترونيا بسبب عدم إمكان تحويلها إلى ملفات أو معلومات وبيانات رقمية، وتظل الوسائل التقليدية هي الوسائل المناسبة لمرحلة التسليم في هذه الفئة. وقد يقتصر التعامل الإلكتروني في تلك السلع على المرحلة الأولى فقط على أن تتم عملية الدفع مع التسليم.

وفقا لهذا التصنيف فإن التأثير الأكثر للتجارة الإلكترونية يقع في مجال منتجات الفئة الأولى. وعلى الرغم من صعوبة تحديد حجم التجارة العالمية في هذه الفئة بسبب اعتماد تصنيفات لا تسمح بتحديد نصيبها من التجارة العالمية وتضمينها ضمن فئات أوسع، إلا أن كافة التقديرات تشير إلى محدودية نسبة تلك الفئة من التجارة العالمية حتى الآن، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف تأثيرها على حجم التجارة الإلكترونية العالمية. ووفق بعض التقديرات لم تتعد قيمة الصادرات العالمية من هذه الفئة حوالي ٤٢,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٦، بنسبة تقل عن ١% من إجمالي المصادرات العالمية. إلا أنه يلاحظ في الوقت نفسه أن التجارة العالمية في تلك الفئة تشهد نموا متسارعا، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للتجارة العالمية في تلك المنتجات حوالي ١٠% سنويا خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، بما يعني وصول حجم الصادرات العالمية من هذه الفئة إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ في حالة استمرار نفس معدل النمو، وأن تصل إلى ١٥٠ مليار دولار في حالة ارتفاع هذا المعدل إلى ١٥%.

ويستتبع ذلك ضعف التأثيرات السلبية المحتملة لنمو التجارة الإلكترونية في هذه الفئة على الدخل الحكومي من الرسوم الجمركية في حالة تبني بديل التحرير الكامل للمعاملات الإلكترونية في تلك الفئة من الرسوم الجمركية. ويُمزى ذلك من ناحية، إلى انخفاض نسبة هذه الفئة من إجمالي الواردات المحلية، حيث لا تتجاوز نسبة الواردات من تلك الفئة ١% في معظم دول العالم بمتوسط عالمي قدره حوالي ٠,٨% تقريبا (تقديرات عام ١٩٩٦). كما يُمزى من ناحية أخرى، إلى انخفاض متوسط التعريفات الجمركية على الواردات من هذه الفئة إلى أقل من ١٠% في المتوسط، باستثناء عدد محدود من الدول (مثل تايوان، والمغرب، وكوريا، والهند) التي يزيد فيها هذا المتوسط عن ٢٠%. فقد بلغ متوسط التعريفات الجمركية على الواردات من تلك الفئة في عام ١٩٩٦ حوالي ٣,١% في

يصعب تبادلها إليكترونيا
مثل خدمات البناء والتشييد
حيث تقتصر المعاملة
الإليكترونية على
المرحلتين الأولى والثانية
على أقصى تقدير.

لما فيما يتعلق بالفترة
الثانية، تحتل خدمات النقل
والسفر أهمية خاصة بين
الخدمات التجارية التي
يمكن اعتمادها على
للتجارة الإليكترونية على
الرغم من أن المعاملات
للتجارة الإليكترونية في
تلك الخدمات تقتصر على
بعض المراحل فقط خاصة
المرحلتين الأولى والثانية
دون المرحلة الثالثة. وقد
بلغت قيمة الصادرات
العالمية من النقل والسفر
في عام ٢٠٠٠ حوالي
٧٩٥ مليار دولار بنسبة
١٠,٤% من إجمالي
الصادرات العالمية
وحوالي ٥٥,٤% من
إجمالي الصادرات العالمية
من الخدمات التجارية.
ويوضح الجدول رقم (٧)
عقيدات أهم شركات
التجارة الإليكترونية وفقا
لنمط المعاملات التجارية
الإليكترونية، ونوع النشاط
التجاري خلال الفترة
(١٩٩٧-١٩٩٥).

جدول رقم (٧)			
عقيدات أهم شركات التجارة الإليكترونية وفقا للنمط والنشاط (١٩٩٥-١٩٩٧، مليون دولار)			
النشاط / الشركة	مليون دولار	النشاط / الشركة	مليون دولار
نمط "الأصل إلى الأصل"			
CSX	٢٠٠٠	كمبيوتر: ديل Dell	٧٢٠
General Electric (GE)	١٠٠٠	كمبيوتر: جيتواي Gateway	١٥٠
أجهزة كهربائية NEC	١٦٥٢٨	كمبيوتر: NECX	٣٥
Cisco (E-Commerce sales)	٢٤٩٦	صور إلكترونية: Photodisc	٤
الإجمالي: ٢٣٩٤٣			
نمط "الأصل إلى المستهلك"			
ميرلات: Auto-By-Tel	١٤	سفر ورحلات: Preview	١٢
زهور: Flowers-١.٨٠٠	٤٨	سفر ورحلات: EasySABRE and Travelocity	١٠٠
كتب: Amazon	١٤٨	سفر ورحلات: Tecket sales by Ticketmaster	٦٠
كتب: Barnes & Noble	١٤	أنشطة ياحية: Virtual Dreams	٨
بقالة: Peapod	٦٠	أنشطة ياحية: Internet Entertainment Group	٢٠
بقالة: NetGrocer	٧٨	أنشطة ياحية: Persian Kitty	١
حدائق: Garden Escape	١	أنشطة ياحية: CyberErotica	٩
سليم متنوعة: AOL	٤٦٤	أنشطة ياحية: Playboy	٤
سليم متنوعة: Onsale.com	١٠٠	مسابرة: Sports International	٦
سليم متنوعة: NetMarket.com	١٠٠٠	مسابرة: Interactive Gambling & Communications	٥٨
سليم متنوعة: Internet Shopping Network	١٥	موسيقى: CDnow	١٥
سليم متنوعة: e-Bay	١٠٠	موسيقى: Tower Records	٨
ألعاب: e-Toys	١٠	موسيقى: NYK	١٢
صحف ومجلات: Wall Street Journal	٧	المسيرة: Consumer stock E*Trade brokerage	١٤٨
سفر ورحلات: Expedia	١٠٤		
الإجمالي: ٢٦٢٤			
إجمالي التجارة الإليكترونية: ٢٦٦٢٧			

الفنية، والخدمات الثقافية وللشخصية، وأخيرا خدمات
البناء والتشييد. وعلى الرغم من أن الصادرات العالمية
من هذا البند تضم نسبة هامة من الخدمات الثقيلة للتبادل
التجاري الإليكتروني بشكل كامل بما في ذلك مرحلة
التسليم، إلا أنها تضم في الوقت نفسه بعض السلع التي

وتكتشف بيانات الجدول السابق عن نقطتين هامتين:
الأولى: هي ضعف نسبة عقيدات التجارة الإليكترونية
بين الشركات والأفراد من إجمالي التجارة الإليكترونية، إذ
لم يتجاوز نصيبها حوالي ٢,٦ بليون دولار بنسبة

الماضية إلا أنه لازالت هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون تقديم تقديرات محددة لحجم التجارة الإلكترونية في هذا القطاع نظرا لتعدد واتساع نطاق حجم تلك الأنشطة والتي تشمل الأنشطة والخدمات المصرفية والتأمين... الخ.

ثالثاً: التجارة الإلكترونية في البلدان العربية

١- التجارة الإلكترونية في العالم العربي: الواقع والمعوقات

لا توجد تقديرات محددة بشأن نصيب الاقتصادات العربية من التجارة الإلكترونية العالمية، حيث تأتي تلك التقديرات إما في إطار التقديرات الخاصة بنصيب الدول النامية من تلك التجارة، أو في إطار التقديرات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط. وتفسير ذلك بالطبع هو التواضع الشديد لحجم مساهمة الاقتصادات العربية في التجارة الإلكترونية العالمية وأن تلك المساهمة كانت لا تعدى صفر تقريبا في فترات معينة. وقد بلغ حجم التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٩٩ - وفق تقديرات شركة "إنتل" - حوالي ١٠٠ مليون دولار، وبلغت التقديرات المتوقعة - وفق نفس المصدر - لعام ٢٠٠١ حوالي مليار دولار، على أن تصل إلى حوالي ٤ مليارات دولار مع نهاية عام ٢٠٠٤. كما قدر نصيب إفريقيا والشرق الأوسط معاً من التجارة الإلكترونية بين شركات الأعمال في عام ٢٠٠٠ بحوالي ١,٧ مليار دولار فقط في عام ٢٠٠٠، بلغت التقديرات المتوقعة لعام ٢٠٠٤ حوالي ١٧,٧ مليار دولار بنسبة لا تتجاوز ٠,٦% من الإجمالي العالمي (قُطر بيانات جدول رقم ٦). وبعبارة أخرى تلك التقديرات، أو التقديرات المتوقعة مستقبلاً، فإن نصيب الاقتصادات العربية من التجارة الإلكترونية العالمية لازال محدوداً جداً، إذ لم تتجاوز وفق بعض التقديرات في عام ١٩٩٨ حوالي ١١,٥ مليون دولار فقط، زلت وفق تقدير آخر إلى ٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩.

وبالإضافة إلى تواضع حجم للتجارة الإلكترونية في العالم العربي فبها تنقسم بعدد من السمات، يأتي في مقدمتها أنها تأتي في إطار بعض المحاولات الفردية

٩٠%، وتذهب أكثر التقديرات تفاؤلاً إلى استقرار نسبة تلك التجارة بين ١٠-٢٠% من إجمالي التجارة الإلكترونية خلال السنوات القادمة، مقابل اتجاه مؤسسات التجارة الإلكترونية إلى التركيز على "تجارة الأعمال - إلى الأعمال". ويُعزى تراجع نصيب التجارة الإلكترونية بين الشركات والأفراد إلى الصعوبات التي تواجه اقتناء أجهزة الكمبيوتر الشخصية في الدول النامية، وارتفاع تكاليف الاتصال بالإنترنت في تلك الدول بالإضافة إلى مجموعة المعوقات الخاصة بعدم الثقة والأمن في معاملات التجارة الإلكترونية ومشكلة سرية البيانات الشخصية فضلاً عن الحواجز والمعوقات القانونية وهي العوامل التي يكون تأثيرها أكثر وضوحاً على الأفراد.

الثانية: أن السلع غير الملموسة أو ما يعرف بـ "السلع الافتراضية" تمثل الفئة الرئيسية في التجارة الإلكترونية بين الشركات والأفراد أو "الأعمال - إلى المستهلك"، والتي يتم تسليمها مباشرة إلى المستهلك عبر شبكة الإنترنت. وتشمل تلك الفئة خمس مجموعات رئيسية هي: سلع "التسليم"، والسفر، والصحف والمجلات الإلكترونية، والخدمات المالية، وخدمة البريد الإلكتروني. وتشغل تجارة سلع التسليم بما تشمله من الألعاب، والمواد الإباحية، والألعاب، والأفلام، الفئة الرئيسية في هذا النمط، إذ قدرت قيمة التجارة الإلكترونية في هذه المجموعة فقط، وفق بيانات الجدول السابق، بحوالي ٨٧ مليون دولار. وقد قدرت مؤسسة "فورستر" المبيعات الإلكترونية من المواد الإباحية بمفردها في عام ١٩٩٦ بحوالي ٥٠ مليون دولار، وارتفعت وفق بعض التقديرات الأخرى لتصل إلى ١٣٧ مليون دولار في عام ١٩٩٧. ووفق بعض التقديرات فقد بلغت قيمة أنشطة المقامرة gambling على الإنترنت بمفردها ما يزيد عن ٣٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ ارتفعت وفق بيانات الجدول السابق إلى ٦٤ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٥/٩٧. كما قدرت قيمة التجارة الإلكترونية في خدمات النقل خاصة حجز خطوط الطيران - بحوالي ٢٧٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من تزايد الأهمية النسبية للخدمات المالية خلال السنوات القليلة

لإجراء إجراءات خصخصة قطاع الاتصالات، بالإضافة إلى إدخال خدمات التليفون المحمول والتوسع في تلك الخدمة في الكثير من الدول العربية، الأمر الذي انعكس في ارتفاع قيمة الاستثمارات السنوية للدول العربية في قطاع الاتصالات من حوالي ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٨. إلا أنها لا زالت تطورات غير كافية للنهول في مجال التجارة الإلكترونية بشكل يسمح بتطوير قطاع منظم للتجارة أو الاستفادة من إمكاناتها. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الاتصالات إلا أن متوسط نصيب الفرد من تلك الاستثمارات ظل محدوداً، إذ لم يتجاوز هذا المتوسط في عام ١٩٩٨ حوالي ١٠,٧٠ دولار بالمقارنة بمتوسط حوالي ٩٠ دولار للفرد في الدول الصناعية، الأمر الذي حافظ على استمرار المستويات المتواضعة لكافة مؤشرات الاتصالات في الدول العربية.

يأتى على رأس تلك المؤشرات ضعف مؤشرات استخدام الإنترنت في الدول العربية بالمقارنة بالمستويات العالمية، سواء من حيث عدد مستخدمي الإنترنت أو نسبتهم إلى السكان. وعلى الرغم من أن دول الخليج العربي قد استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ فيما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت بالمقارنة ببقية الدول العربية إلا أنها تظل هي الأخرى مستويات متواضعة بالمقارنة بالمستويات العالمية. ويتركز عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية في كل من الإمارات العربية المتحدة، ومصر، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والأردن، وتونس حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في هذه الدول على الترتيب خلال عام ٢٠٠٠ حوالي ٧٣٥، ٤٥٠، ٣٠٠، ٣٠٠، ١٥٠، ١٢٧، ١١٠ ألف مستخدم على الترتيب، بينما بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في كل من البحرين وقطر وليبيا وعمان وسوريا والجزائر والمغرب حوالي ٤٠، ٤٥، ٧٥، ٩٠، ٣٠، ٥٠، ٣٢٥ ألف على الترتيب. وعلى الرغم من هذا التفاوت بين الدول العربية إلا أنها لا زالت جميعها أقل من المستويات العالمية السائدة (انظر جدول رقم ٨).

لإنجاز بعض الصفقات عبر الإنترنت أكثر منها في إطار استراتيجية قومية لتنمية القدرات التنافسية لقطاع التجارة أو في إطار قطاع منظم للتجارة الإلكترونية. كما أن معظم تلك الصفقات تعقد من خلال مواقع إلكترونية تقع خارج نطاق الاقتصادات العربية وليست من خلال مواقع تجارية إلكترونية عربية، ويجرى الدفع الخاص بنسبة هامة من تلك الصفقات عن طريق بنوك أجنبية، خاصة التجارة الإلكترونية بين الشركات. ومرجع ذلك أنها تتم في إطار بيئة تخطو من وجود بنية أساسية وتشريعية متكاملة. فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن المواقع الأجنبية تحتل المرتبة الأولى في المعاملات التجارية الإلكترونية العربية، حيث بلغ نصيب المواقع الأجنبية حوالي ٨٢% من إجمالي المشتريات العربية عبر الإنترنت مقابل ١٨% للمواقع المحلية. كما تركزت وسائل الدفع في البطاقات الائتمانية (أكثر من ٨٠% من مستخدمي التجارة الإلكترونية من خلال البطاقات الائتمانية مقابل ١١% للتحويل البنكي، ثم ٩% الدفع عند التسليم، ٣% من خلال الشيكات). الأمر الذي يعكس خطورة تأخر تنمية البنية الأساسية والتشريعية المتعلقة بتنمية التجارة الإلكترونية في الاقتصادات العربية وتنمية الوعي بأهمية تلك التجارة، وربط تنمية التجارة الإلكترونية باستراتيجيات تنمية للتصدير، وإلا ستلعب التجارة الإلكترونية دوراً كبيراً في تعظيم الواردات أكثر من دورها في تنمية الصادرات، الأمر الذي يعظم من الآثار السلبية للتجارة الإلكترونية على الاقتصادات العربية.

ويرجع تواضع حجم التجارة الإلكترونية في الاقتصادات العربية إلى عوامل عديدة، يمكن أن نشير إلى أهمها فيما يلي:

أ- تخلف البنية الأساسية في مجال الاتصالات: شهدت بنية وخدمات الاتصالات في الدول العربية تصحناً نسبياً خلال السنوات القليلة الماضية بالمقارنة ببداية منتصف التسعينيات، خاصة قيام العديد من الدول العربية باستكمال تحويل شبكتها إلى النظم الرقمية واتخاذ العديد منها

الحكومية حيث تم تحويل مؤسسة الاتصالات الأردنية من مؤسسة حكومية إلى شركة قطاع مشترك تمتلك فيها الحكومة ٦٠% فقط مقابل ٤٠% للقطاع الخاص، إلا إنها لا زالت تحتكر البنية الأساسية لخدمات الإنترنت حيث تقوم بتأجير الوصلات لمقدمي خدمة الإنترنت، وعلى الرغم من تخفيض أسعار الاتصالات إلا أنها لا زالت مرتفعة جداً بالقياس إلى الأسعار الدولية ومستوى الدخل المحلي. كما أعلنت بعض البنوك الأردنية (البنك العربي والبنك العقاري) عن استعدادها للتعامل المصرفي الإلكتروني في وقت قريب، وأعلن البنك المركزي الأردني عن البدء في القيام ببعض العمليات المصرفية الإلكترونية مثل تصفية الشيكات وفوتير التليفون الإلكتروني والبدء في مشروع الدفع الإلكتروني، فضلاً عن اضطلاع العديد من مؤسسات التجارة الأردنية بنشر الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية.

ب- ضعف شركات تقديم خدمات الإنترنت: تعاني شركات تقديم خدمة الإنترنت ISPs من مشاكل عديدة. يأتي في مقدمة تلك المشكلات عدم ترابطها ببعضها البعض في العديد من الدول العربية، وعلى سبيل المثال، يتطلب الدخول على موقع إلكتروني مستضاف من قبل شبكة شركة ما عبر إحدى شبكات الأخرى في لبنان المرور عبر الولايات المتحدة أو أوروبا ثم الرجوع إلى تلك الشبكة. كما تنقسم السرعات التي توفرها شبكات الاتصالات الخاصة بالدخول على الإنترنت بالبطء الشديد، فعلى سبيل المثال لا تتجاوز سرعة الدخول على الإنترنت في ظل الشبكة العامة للاتصالات الهاتفية اللبنانية ٥٦ كيلوبايت/ثانية وهي سرعات غير كافية لممارسة التجارة الإلكترونية. ويؤدي هذا للضعف إلى كثرة حدوث الاختناقات، مما يصعب معه الاعتماد على تلك الشبكات في إجراء التطبيقات الحرجة للتجارة الإلكترونية خاصة العمليات المصرفية والمسررة أو تبادل البيانات والملفات المصورة. فقد بلغ عدد الأعطال السنوية في الأردن على سبيل المثال حوالي ٥٨ عطلاً لكل ١٠٠ خط تليفون، وحوالي ٦٠ في تونس، و ٥٠ في الجزائر، و ٩٨ في جيبوتي، و ١٣٨ في موريتانيا، بالمقارنة بحوالي ١٣ عطلاً فقط في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي ٨ فقط في السويد.

ج- ويرتبط بالعوامل السابقة ارتفاع أسعار خدمة الدخول على الإنترنت بالمقارنة بالمستويات العالمية. ويرجع لارتفاع تلك الأسعار في الدول العربية إلى التمييز بين تكلفة الخدمة التليفونية التي تعد مرتفعة أصلاً بالقياس بالمستويات العالمية، وتكلفة تقديم خدمة الإنترنت ذاتها والتي يتم توفيرها مجاناً في الدول المتقدمة. وفي مصر على سبيل المثال تصل التكلفة الإجمالية للدخول على الإنترنت (عن طريق الشركة المصرية للاتصالات والتي تقوم بتحميل التكلفة الإجمالية على فاتورة التليفون) حوالي ٩٠٠ جنيه شهرياً (٢١٧ دولار شهرياً، ٢٦٠٤ دولار

ب- ضعف شركات تقديم خدمات الإنترنت: تعاني شركات تقديم خدمة الإنترنت ISPs من مشاكل عديدة. يأتي في مقدمة تلك المشكلات عدم ترابطها ببعضها البعض في العديد من الدول العربية، وعلى سبيل المثال، يتطلب الدخول على موقع إلكتروني مستضاف من قبل شبكة شركة ما عبر إحدى شبكات الأخرى في لبنان المرور عبر الولايات المتحدة أو أوروبا ثم الرجوع إلى تلك الشبكة. كما تنقسم السرعات التي توفرها شبكات الاتصالات الخاصة بالدخول على الإنترنت بالبطء الشديد، فعلى سبيل المثال لا تتجاوز سرعة الدخول على الإنترنت في ظل الشبكة العامة للاتصالات الهاتفية اللبنانية ٥٦ كيلوبايت/ثانية وهي سرعات غير كافية لممارسة التجارة الإلكترونية. ويؤدي هذا للضعف إلى كثرة حدوث الاختناقات، مما يصعب معه الاعتماد على تلك الشبكات في إجراء التطبيقات الحرجة للتجارة الإلكترونية خاصة العمليات المصرفية والمسررة أو تبادل البيانات والملفات المصورة. فقد بلغ عدد الأعطال السنوية في الأردن على سبيل المثال حوالي ٥٨ عطلاً لكل ١٠٠ خط تليفون، وحوالي ٦٠ في تونس، و ٥٠ في الجزائر، و ٩٨ في جيبوتي، و ١٣٨ في موريتانيا، بالمقارنة بحوالي ١٣ عطلاً فقط في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي ٨ فقط في السويد.

وقد أدى للتوسع في تأسيس الشركات الخاصة بتقديم خدمات الإنترنت في بعض الدول العربية إلى ظهور عدد كبير من الشركات الضعيفة صغيرة الحجم، مما جاء على

هـ- التواجد المحدود على شبكة الإنترنت وغياب الإطار التشريعية والتقنية: على الرغم من أن العديد من شركات التجارة العربية قد اتجهت خلال العامين الأخيرين إلى تصميم مواقع إلكترونية خاصة بها على شبكة المعلومات الدولية إلا أن أغلب المواقع الإلكترونية لا زالت لا تركز على البيع أو الممارسة المنظمة للتجارة الإلكترونية بقدر ما تركز على أنشطة الدعاية والإعلان عن منتجاتها، فضلاً عن تركيزها على السوق المحلية التي تعد سوقاً محدوداً سواء بالقياس إلى عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي أو المتعاملين بالتجارة الإلكترونية. ويرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى عدم توافر الإطار التشريعية والتقنية الخاصة بتنظيم التجارة الإلكترونية والتي تعد شرطاً ضرورياً لنمو تلك التجارة على نحو يسمح بممارسة التجارة الإلكترونية بشكل منظم.

و- عدم توافر الحافز لدى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لممارسة التجارة الإلكترونية: ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة من بينها عدم توافر التمويل اللازم لتبنيها استراتيجيات التجارة الإلكترونية والخدمات المرتبطة بها (الدفع الإلكتروني، والشحن والنقل والتسليم... إلخ) أو بسبب إقناعها / إدراكها بعدم جدوى التجارة الإلكترونية في المرحلة الراهنة في ضوء انخفاض عدد مستخدمي الإنترنت وارتفاع نسبة المخاطرة وعدم توافر البنية الأساسية الجيدة الأمر الذي ينعكس على ارتفاع تكلفة تطبيق استراتيجيات التجارة الإلكترونية.

ز- هناك بعض العوامل التي تتصل بالقطاع الخاص في الدول العربية: ويتمثل أهمها في ضعف القطاع الخاص ذاته في معظم الدول العربية وهو القطاع المنوط به القيام بالدور القائد في تنمية ونمو التجارة الإلكترونية. كما تلوح في هذا الإطار أيضاً علاقة لشك المتبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص بشكل مستمر والتي تنعكس بشكل خاص في إبحام الأخير عن تقديم البيانات والمعلومات التصيلية الخاصة بحجم الإنتاج والعمالة والطاقة الإنتاجية والمواصفات الفنية للسلع والمنتجات التي يقوم بإنتاجها... إلخ، سواء من خلال تحميل تلك البيانات مباشرة على المواقع الإلكترونية الخاصة به على الإنترنت أو تقديمها إلى الحكومة في إطار المشروعات الخاصة ببناء قواعد بيانات تصيلية عن الاقتصاد الوطني وهيكل الإنتاج. وبمثل توافر تلك البيانات شرطاً ضرورياً في الكثير من الحالات لعقد الصفقات الإلكترونية، إذ تشترط الكثير من الشركات الأجنبية توافر تلك البيانات

سنوياً* بمعدل خمس ساعات يومياً وهو معدل يعد مرتفعاً جداً بالقياس بمستوى الدخل في مصر، حيث تشكل إجمالي التكلفة السنوية للدخول على الإنترنت بالمعدلات السابقة حوالي ٧٦% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالقدرة الشرائية للدولار والذي يبلغ حوالي ٣٤٢٠ دولار. كما أن تركز شركات تقديم خدمة الإنترنت في العاصمة والمدن الرئيسية يؤدي إلى مضاعفة تكلفة الدخول على الإنترنت خارج تلك المناطق عبر الشبكات الخاصة لتلك الشركات بسبب اعتمادها على الخطوط البعيدة. وعلى الرغم من الإعلان عن تقديم خدمة الدخول على الإنترنت مجاناً ابتداءً من يناير ٢٠٠٢ ولتصاير تكلفة الحصول على تلك الخدمة على تكلفة المكالمات التليفونية دون تحصيل رسوم إضافية، إلا أن تعظيم التأثيرات الإيجابية لهذا التطور الهام يتطلب تخفيض تعريفات المكالمات المحلية لتصل إلى المستويات العالمية المماثلة، أو تخفيض تعريفات المكالمات الخاصة بالدخول على الإنترنت، فضلاً عن ضرورة تعميم تلك المزايا لتصل إلى كافة المدن والمحافظات دون إقصاها على العاصمة فقط.

د- تواضع حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات التي لا زالت في مراحلها الأولى: تعاني تلك الصناعة في الاقتصادات العربية من عدد من المشكلات، يأتي في مقدمتها ضعف القاعدة البشرية التي تستند إليها صناعة المعلومات في البلدان العربية ومحدودية حجمها، إذ لا يعتمد عدد شركات البرمجة وتطوير المواقع الإلكترونية والخدمات المرتبطة بها في الأردن، على سبيل المثال، حوالي ٥٠ شركة تنتم بصغر حجمها، حيث لا يتعدى إجمالي العاملين بها حوالي ١٢٥٠ فرداً بمعدل ٢٥ فرد لكل منها، كما تنتم الأجور في هذا القطاع بالضعف النسبي بالمقارنة بالمستويات العالمية الأمر الذي يجعل الهجرة إلى الخارج لحد الأهداف الرئيسية للسملة في هذا القطاع. إذ يعادل أجر مبرمج مبتدئ في الأردن حوالي ٣٦٠ دولار شهرياً مقارنة بحوالي ٣٢٩٠-٥٤٠٠ دولار في أيرلندا على سبيل المثال. وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض قد يشكل أحد عناصر تنافسية صناعة المعلومات في البلدان العربية إلا أنه يدفع في الوقت نفسه بالعمالة في هذا القطاع إلى الهجرة للخارج سعياً وراء مصادر دخل أعلى خاصة في ظل ضعف تلك الصناعة.

* التقديرات مصوبة على أساس تكلفة عشرة قروش التكلفة الواحدة على الإنترنت، وسعر الدولار الأمريكي ٤,١٤ جنها مصريا.

والاقتصادات النامية، والآثار السلبية التي يمكن أن تقع على تلك الاقتصادات في حالة إذا ما تأخرت في تطبيق وتنمية استراتيجيات فاعلة لتنمية التجارة الإلكترونية وتوظيفها لخدمة قضية التصدير باعتبارها إحدى القضايا الرئيسية بالنسبة لتلك الاقتصادات بمثابة الشرط الضروري لانطلاق التجارة الإلكترونية. ويجب أن ينطلق هذا الإدراك من حقائق محددة يأتي في مقدمتها التعامل مع التجارة الإلكترونية باعتبارها ليست "خياراً" ترفيهاً بقدر ما أصبحت "فرضاً"، وأن التأخر في تطبيق استراتيجيات التجارة الإلكترونية يحمل ليس فقط خطر المزيد من التهميش الاقتصادي، ولكن أيضاً المزيد من التدهور الاقتصادي بسبب احتمالات تراجع نصيب تلك الاقتصادات من لتجارة الدولية، وتألق العجز في موازين المدفوعات في ضوء للتسهيلات التي تقدمها التجارة الإلكترونية للواردات.

وعلى الرغم من أن مظاهرها عديدة عكست إدراك صانع القرار الاقتصادي العربي والمصري لأهمية التجارة الإلكترونية، إلا أن هذا الإدراك يجب أن يترجم إلى سياسات حقيقية ونشطة لولوج التجارة الإلكترونية من خلال استراتيجيات متكاملة. ومن ناحية أخرى، يجب نقل هذا الإدراك إلى الساعين الاقتصاديين والقطاع الخاص بشكل رئيسي وربما يكون ذلك من خلال مشاركة الحكومة ذتها في التجارة الإلكترونية ليس فقط كمنظم لهذه السوق الجديدة أو من خلال ما تقدمه للقطاع الخاص والوحدات الإنتاجية من دعم فني وبرامج تدريب على التجارة الإلكترونية، ولكن أيضاً كمشترى. إذ أن اعتماد الحكومة أسلوب التجارة الإلكترونية من شأنه أن يساهم في توفير الثقة والحافز لدى القطاع الخاص لاعتماد التجارة الإلكترونية وترديد افتتاحه بجدوى هذا النمط الجديد من التجارة، بالإضافة إلى ما توفره من فرص ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال ما توفره للتجارة الإلكترونية من منافسة بين الممتدتين وتقليل تكاليف النقل وتحسين مستوى تقديم الخدمة الحكومية.

ب- تحديد السوق المستهدف: على الرغم من أن سوق التجارة الإلكترونية لا زال يتركز بالأساس في الدول الصناعية المتقدمة بالنظر إلى اتساع نطاق استخدام شبكة المعلومات الدولية وتوافر بيئات تشريعية أكثر تطوراً، الأمر الذي يفرض التركيز في تلك المرحلة على الأسواق المتقدمة، إلا أن التقدم المتسارع الذي تشهده الأسواق النامية في مجال التجارة الإلكترونية خاصة

قبل عقد الصلقات التجارية الإلكترونية أو الدخول في المعاملات التجارية الإلكترونية. وتمثل تلك المشكلة إحدى المعوقات التي لا زالت تواجه عمل نقطة التجارة الدولية في مصر. ويرجع إحجام القطاع الخاص عن توفير تلك البيانات إلى عوامل عديدة يأتي في مقدمتها الخوف من استخدامها ضده نظراً لارتباطها بشبكات الضرائب والتأمينات وغيرها. ويتطلب تنمية التجارة الإلكترونية ضرورة تنمية الوعي لدى القطاع الخاص بأهمية توفير تلك البيانات وما يمكن أن يؤدي توفرها على شبكات المعلومات من تنمية فرص للتصدير، فضلاً عن ضرورة خلق المناخ التشريعي اللازم لخلق الثقة لدى القطاع الخاص بأهمية تداول وتوفر المعلومات بخصوص نشاطه الإنتاجي.

ج- هناك بعض العوامل التي تتعلق بالثقافة العربية وظروف المجتمعات العربية التي تحول دون انتشار التجارة الإلكترونية، ويشار هنا بشكل خاص نظرة المجتمع العربي إلى صليبات التصويت باعتبارها أحد أشكال الترفيه في ضوء قلة وسائل الترفيه بالمقارنة بالمجتمعات المتقدمة.

٢- شروط تنمية التجارة الإلكترونية في مصر والبلدان العربية

تتطلب تنمية التجارة الإلكترونية في العالم العربي العمل على ثلاث محاور رئيسية، المحور الأول هو تنمية الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية أو ما يمكن أن نطلق عليه نمو إدراك عام لدى صانع القرار والقطاع الخاص بأهمية التجارة الإلكترونية بحيث لا يتم التعامل معها باعتبارها خياراً ترفيهاً بقدر ما تعد أمر ضرورياً ويرتبط بذلك العمل على تنمية الوعي بالتجارة الإلكترونية وتنمية القدرات البشرية اللازمة للدخول في هذا المجال. أما المحور الثاني فيتمثل في العمل على تنمية البنية الأساسية الخاصة بالتجارة الإلكترونية خاصة في مجال الاتصالات. وأخيراً يطلق المحور الثالث بتنمية البيئة التشريعية والقانونية الخاصة بتنظيم وتسهيل ممارسة التجارة الإلكترونية بشكل منظم. وفي إطار المحاور الثلاثة السابقة، يمكن تحديد عدد من المدخلات/ الشروط الضرورية لتنمية التجارة الإلكترونية في مصر والعالم العربي.

أ- الإدراك: يأتي اقتناع صانع القرار الاقتصادي بأهمية التجارة الإلكترونية، والدور سيلعبه هذا النمط الجديد من التجارة في مستقبل الاقتصاد العالمي

إجمالي ٦٠١٩ منشأة مسجلة خلال تلك الفترة أى بنسبة ٩٩%، مقابل ٧٤ منشأة كبيرة الحجم (والتي تضم ٥٠٠ عامل فاكش)، بنسبة لا تتعدى ١% فقط. وتترايد نسبة المشروعات الصغيرة جدا (١-٩ عامل) والصغيرة (١٠-٤٩ عامل)، حوث يبلغ عدد تلك المشروعات حوالى ٥٢٠٥ منشأة بنسبة ٨٧%، مقابل ٧٤٠ منشأة متوسطة الحجم أى بنسبة ١٢% تقريبا، الأمر الذى يجعل تنمية هذه الصناعات إحدى المحاور الرئيسية لتنشيط التجارة الإلكترونية سواء على مستوى السوق المحلية أو الخارجية.

ويتطلب تنمية تلك الصناعات على نحو يجعل منها محركا هاما لنمو للتجارة الإلكترونية وبشكل يخدم قضية الصناعات عددا من السياسات، يتمثل أولها فى تنمية الحافز لدى تلك المنشآت لتبنى إستراتيجية التجارة الإلكترونية كإستراتيجية رئيسية للترويج لمنتجاتها وتنمية صادراتها، وتنمية الوعى لديها بأهمية التجارة الإلكترونية، وتسهيل نفاذها إلى شبكة المعلومات الدولية من خلال تصميم وتملك المواقع الإلكترونية الخاصة، وتنمية مهارتها الذاتية فى إدارة تلك المواقع كوسائل تجارية وإدارة العلاقة بالمستهلك الإلكتروني، فضلا عن تنمية قدراتها فى مجال تسليم البضائع المادية المباعة عن طريق الوسائل الإلكترونية، وتنمية روابط التعاون بين تلك المنشآت ونقط التجارة الدولية وفروعها (وهو المشروع الذى يهدف إلى تشجيع وتسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص إلى شبكة المعلومات الدولية والتجارة الإلكترونية). ويتطلب إدخال تلك التطورات تقديم الدعم الفنى لهذا القطاع سواء من خلال توفير برامج التدريب على التجارة الإلكترونية أو تقديم الدعم الفنى اللازم لتسهيل نفاذها إلى شبكة المعلومات الدولية. وعلى الرغم من أن عدد من تلك المنشآت يمتلك مواقع إلكترونية خاصة على شبكة المعلومات الدولية، إلا أنها تعد مواقع بسيطة تزدى دورا تعريفيا تسويقيا فى أحسن الأحوال أكثر منها مواقع للتجارة الإلكترونية.

د- تطوير القطاع المصرفى لوسائل الدفع الإلكتروني: لازل الجهاز المصرفى فى العالم العربى متخففا من توظيف شبكة المعلومات الدولية فى إجراء عمليات غسل الأموال فى الأسواق المحلية عبر البنوك خاصة فى ظل غياب ضوابط دولية تنظم الخدمات المصرفية الدولية وارتفاع معدلات القرصنة فى العالم. وفى ضوء تلك المشكلات يقترح البدء بعدد محدود من الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت على أن

الدول الإفريقية والدول العربية بفرض التركيز على تلك الأسواق خاصة أن التجارة الإلكترونية لا تنفى لاختفاء كافة المعوقات التى تواجه الصناعات المصرية أو العربية فى الأسواق المتقدمة بما فى ذلك المعوقات الجمركية، وإن كانت تقدم فرصا أوسع للتسويق والترويج. ويتطلب ضمان النفاذ إلى تلك الأسواق عددا من الشروط يتمثل أولها فى إجراء دراسات التسويق وتحديد أنواق المستهلكين فى تلك الأسواق على نحو يساهم فى تصميم وإدارة مواقع التجارة الإلكترونية وتحديد السلع والخدمات التى يمكن ترويجها إلكترونيا فى تلك الأسواق؛ وإعادة النظر فى إستراتيجيات تفعيل الأسواق والأسعار والتسويق.. الخ؛ والتنسيق بين القوانين والأطر التشريعية المحلية التى تنظم التجارة الإلكترونية والأطر التشريعية فى تلك الأسواق - خاصة أن محاولات تطوير تلك الأطر لازالت فى مراحلها الأولى - مع التركيز بشكل خاص على الجوانب والأبعاد القانونية للتجارة الإلكترونية على نحو يضمن تسهيل تلك المعاملات والتوافق بين الأسس القانونية التى تستند إليها المعاملات التجارية الإلكترونية مع الأسواق الصاعدة.

وأخيرا، يجدر الإشارة إلى أهمية إدخال محور التجارة الإلكترونية ضمن المشروعات المقترحة لتحرير التجارة الإقليمية، خاصة مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقات التجارة الحرة العربية الثنائية، ومشروع منطقة التجارة الحرة للكويت، بحيث تشكل التجارة الإلكترونية إحدى عناصر دفع تلك المشروعات، من ناحية، وتنمية التجارة الإلكترونية مع تلك الأسواق من ناحية أخرى.

ج- تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الرئيسية التى يتوقع أن تلعب دورا محوريا فى دفع التجارة الإلكترونية بالنظر إلى الفرص الواسعة التى تنهضها تلك التجارة لهذه الصناعات من الترويج والتسويق والنفاذ إلى الأسواق العالمية بتكلفة أقل بقليل إلى الوسائل التقليدية التى شكلت إحدى معوقات التوجه لتصديرى لتلك الصناعات. كما يوفر العدد الكبير للمنشآت الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة داخل قطاع الصناعة التحويلية، فرصة كبيرة لتوظيف وتعظيم إمكانيات الاستفادة من التجارة الإلكترونية. فقد بلغ إجمالي عدد تلك المنشآت فى قطاع الصناعة التحويلية (والتي تضم من عامل واحد إلى أقل من ٥٠٠ عامل) فى مصر والمسجلة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ حوالى ٥٩٤٥ منشأة من

يتم زيادتها عبر مراحل متدرجة. ولتطوير الأداء المصرفي يتطلب الأمر تنمية البنية الأساسية في هذا القطاع وربط شبكات الحاسب الآلى للبنوك التى تتحمل فى مجال التجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتأهيل الكوادر المصرفية على التعامل مع هذا النشاط، وتوقيع اتفاقيات دولية بين البنوك المركزية العربية والبنوك المركزية فى مختلف الأسواق الدولية لتوفير الضمانات اللازمة لحماية الجهاز المصرفي من الاختراق الخارجى.

إلا أن التطور الأهم يتمثل فى ضرورة تطبيق نظام البطاقات الائتمانية الإلكترونية مع وضع الضوابط والصيغ التى تضمن تسهيل المعاملات التجارية الإلكترونية ووسائل الأمان اللازمة لاستقرار تلك المعاملات، فمزال استخدام البطاقات الائتمانية فى المعاملات التجارية الإلكترونية فى محدودا جدا بسبب مشكلات الأمان وتحيز البنوك من استخدام بطاقات الائتمان فى المعاملات الإلكترونية أو الدفع الإلكتروني. فقد أوقف البنك الأهلى المصرى على سبيل المثال استخدام أرقام بطاقات الفيزا والماستر كارد الصادرة عنه فى الدفع مقابل المعاملات التجارية الإلكترونية ابتداء من ٢٠٠١/٤/١، وذلك تجنباً للمشكلات التى قد تنشأ عن تلك المعاملات. وتتصح البنوك فى المقابل باستخدام ما يعرف ببطاقات الإنترنت التى تصدرها البنوك ذات قيم نقدية صغيرة قد لا تتجاوز ٢٠٠ دولار، وذلك بغرض التقليل من حجم الخسائر التى يمكن أن يتعرض لها المستهلك فى حالة سرقة أرقام البطاقة. إلا أنه على الرغم من المخاطر التى قد تتركب على استخدام تلك البطاقات إلا أن الامتناع عن استخدامها أو تطوير آلية معينة للوفاء أو الدفع الإلكتروني يشكل عائقاً خطيراً لتنشيط التجارة الإلكترونية، ولابد من توفير الجهاز المصرفى لآلية آمنة مناسبة للوفاء الإلكتروني. وقد تمهنت الحكومة المصرية بإصدار ٦ مليون بطاقة ذكية بحلول عام ٢٠٠٥ يسجل عليها جميع بيانات العميل الشخصية والمالية يمكن استخدامها فى المعاملات التجارية الإلكترونية بمعدل أكثر أماناً. إلا أنه على الرغم من أهمية هذا التطور إلا أن تأخره إلى عام ٢٠٠٥ يعوق نمو التجارة الإلكترونية بشكل كبير، ويؤجل دخول الاقتصاد المصرى فى مجال التجارة الإلكترونية بشكل أكثر ثقة وفاعلية.

هـ- تطوير الإطار التشريعى: تتبع أولوية تطوير الإطار التشريعى كإحدى المدخل الرئيسية لتطوير وتنمية التجارة الإلكترونية من المشكلات القانونية التى تنبئها

التجارة الإلكترونية على نحو جعل من الأطر التشريعية والقوانين المحلية القائمة إحدى العقبات الرئيسية أمام نمو التجارة الإلكترونية وتحولها إلى استراتيجيات متكاملة لقطاع التجارة سواء على مستوى السوق المحلية أو المعاملات التجارية الخارجية. وتنتمى الجوانب القانونية لقضية التجارة الإلكترونية بنطاقها الشديد مع العديد من القوانين الداخلية على نحو يتطلب تطويراً واسعاً للأطر التشريعية والقانونية للداخلية القائمة عبر منهج متكامل دون الاكتفاء بصور قانون محدد يكفى بمعالجة الجوانب والأبعاد القانونية المباشرة للتجارة الإلكترونية.

وتتمثل العقبات القانونية المباشرة فى القوانين المحلية أمام التجارة الإلكترونية فى اشتراط التوثيق الكتابى أو الورقى، والتوقيع اليدوى، واشتراط الوثيقة الأصلية original document، وقضية الضرائب والرسوم الجمركية على المعاملات التجارية الإلكترونية، والولاية القضائية وأجهزة فض المنازعات التجارية الإلكترونية. كما يتطلب تنمية التجارة الإلكترونية أيضاً خلق الإطار التشريعى الذى يضمن حماية البيانات والمعلومات المتداولة عبر المعاملات التجارية الإلكترونية، وتوسيع نطاق مفهوم حماية حقوق الملكية الفكرية لتشمل حماية المعلومات التجارية الإلكترونية وأسماء النطاق Domain name، وتطوير قوانين جرائم الكمبيوتر لحماية المتعاملين بالتجارة الإلكترونية ومستخدمى الإنترنت ضد جرائم القرصنة وسرقة البيانات، وحماية المستهلك ضد عمليات السرقة والغش والقرصنة، وضمان خصوصية وسرية البيانات الشخصية، وتحديد مسئولية شركات تقديم خدمات الإنترنت ISP، فضلاً عن خلق قطاع تأمين فاعل ضد مخاطر التجارة الإلكترونية، وتطوير طرق واليات التحقيق والإجراءات القضائية لتناسب مع طبيعة جرائم الحادثة فى هذا المجال.

وتحتل قضايا ثلاث رئيسية أهمية خاصة فى مجال تطوير البيئة التشريعية للتجارة الإلكترونية، هى شرط التوثيق الكتابى، والتوقيع اليدوى الكتابى، والمستند الأصلى، تحتاج إلى إعادة صياغة بحيث تضمن البيئة التشريعية توفير الاعتراف المطلوب للوثائق الخاصة بالمعاملات التجارية الإلكترونية كشرط أساسى لتنمية التجارة الإلكترونية.

١- التوثيق الكتابى: تشترط معظم القوانين المحلية والاتفاقات الدولية التوثيق الكتابى للمعاملات والصققات التجارية سواء كشرط لصحة وتوفر المشروعية القانونية

تسمح المادة السادسة من القانون المذكور باستبعاد بعض الرسائل أو الوثائق الإلكترونية كوثائق معترف بها في مجال التجارة الإلكترونية، ما لم تحقق الأغراض السابقة.

٢- شرط التوقيع: يعد التوقيع هو الأداة الرئيسية لتحديد هوية الموقع، من ناحية، والتزامه بمضمون الوثيقة، من ناحية أخرى. ويعد التوقيع اليدوي هو الأداة الأكثر شيوعاً للتوقيع، بحيث مثل الشرط الرئيسي في القوانين المحلية والاتفاقات الدولية المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية كشرط رئيسي لصحة الاتفاق الخاص بالمعاملة التجارية. وعلى الرغم من اتجاه القوانين المحلية والمعاهدات الدولية خلال السنوات الأخيرة تحت تأثير التقدم التكنولوجي لوسائل الاتصال إلى استحداث بعض الأشكال الجديدة من التوقيع، إلا أن التوقيع اليدوي لا زال يمثل في القوانين المحلية الأداة الرئيسية للتوقيع والتعبير عن التزام الموقع بمضمون الوثيقة، الأمر الذي يمثل عائقاً أمام نمو التجارة الإلكترونية بالنظر إلى طبيعة التبادل الإلكتروني للبيانات.

وواقع أن الدعوة إلى استحداث أشكال جديدة للتوقيع تعود إلى فترات بعيدة نسبياً، فقد دعت مجموعة العمل الخاصة بتسهيل إجراءات التجارة الدولية التابعة للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا في عام ١٩٧٩ الحكومات والمنظمات الدولية المعنية بدراسة النصوص والتشريعات المحلية والدولية إلى إعادة النظر في مفهوم "التوقيع" بما يتوافق مع إمكانية تبادل الوثائق والبيانات إلكترونياً. وبالمثل في عام ١٩٨٥ أوصت لجنة UNCITRAL الحكومات بمراجعة الشروط القانونية الخاصة بالتوقيع الخطي اليدوي على الوثائق الخاصة بالمعاملات التجارية من خلال السماح باستخدام الوسائل الإلكترونية في التوقيع. ومن خلال الاعتماد على المنهج الوظيفي أيضاً تجنب نموذج قانون UNCITRAL تقديم شكل محدد بعينه للتوقيع الإلكتروني وكثفي في المقابل بتحديد الشروط العامة التي يجب تحقيقها في شكل التوقيع الإلكتروني الذي يمكن تطبيقه على المستوى المحلي. فقد نصت المادة السابعة من نموذج القانون على أن توقيعاً إلكترونياً ما يصبح توقيعاً قانونياً إذا كشف بشكل واضح ومحدد عن هوية الموقع على الرسالة الإلكترونية، من ناحية، والتزامه بمضمون الرسالة، من ناحية أخرى.

٣- شرط المستند الأصلي: يمثل اشتراط الاحتفاظ بالمستند أو الوثيقة الأصلية أحد العقبات الرئيسية أمام نمو التجارة الإلكترونية بالنظر إلى صعوبة التفرقة في تلك المعاملات بين المستند أو الرسالة الإلكترونية الأصلية

للمعاملة الاقتصادية أو التجارية، أو كشرط لقبول المقاضاة القانونية في حالة النزاع بين أطراف تلك المعاملة. إلا أنه تحت تأثير التطورات المتسارعة في وسائل الاتصال ذهبت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الحديثة إلى تجنب تضمينها شروطاً أو مبادئ تفرض شكلاً معيناً للاتفاق. فقد نصت على سبيل المثال "اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع" UN Convention on Contracts of International Sale of Goods (UNCCISG) في عام ١٩٨٠، على عدم ضرورة إثبات عقود البيع في شكل وثيقة مكتوبة وإمكانية إثبات تلك العقود من خلال وسائل أخرى مثل الشهود. كما ذهبت بعض الاتفاقيات الأخرى إلى توسيع مفهوم التوقيع ليشمل بالإضافة إلى الوثيقة المكتوبة الفاكس والتلفاز والتكس. إلا أن هذه التطورات ظلت غير كافية بالنظر إلى التحديات التي تفرضها طبيعة التجارة الإلكترونية من حيث التعامل من خلال وثائق إلكترونية غير ورقية، الأمر الذي فرض ضرورة تطوير الأطر القانونية الدولية والمحلية على السواء للتوافق مع طبيعة الوثائق الإلكترونية الحديثة.

ومن أهم المشروعات التي يمكن الاستفادة منها في هذا الإطار نموذج قانون UNCITRAL. وقد اتبع القانون منهجاً وظيفياً في تحديد الوثيقة الإلكترونية المعترف بها كوثيقة للمعاملة التجارية الإلكترونية، فبدلاً من إعادة تعريف مفهوم "الوثيقة المكتوبة" written document بحيث يشمل الوسائل أو الأشكال الإلكترونية الحديثة، تبنى القانون منهجاً وظيفياً يقوم على تحديد المبادئ والشروط التي ترقى بالوثيقة الإلكترونية أو "رسالة البيانات الإلكترونية" electronic data message إلى مستوى الوثيقة المكتوبة. فقد تضمنت المادة السادسة من القانون شرطين أساسيين في الوثيقة الإلكترونية حتى تحقق نص الوظيفة التي تحققها الوثيقة المكتوبة، الأول هو شرط "إمكانية الوصول" accessible إلى "رسالة البيانات الإلكترونية"، أما الشرط الثاني فيتمثل في إمكانية استخدامها أو الاستشهاد بها كمرجع لاحق subsequent reference. ويشير مفهوم "إمكانية الوصول إليها" إلى ضرورة أن تكون البيانات أو المعلومات المتضمنة في رسائل البيانات عبر الحاسبات الآلي قابلة للقراءة والفهم مع توفر البرامج التي تمكن من قراءة تلك البيانات. كما يشير مفهوم "قابلية للاستخدام" ليس فقط إلى قدرة العناصر البشرية على فهم واستخدام تلك البيانات أو الرسائل ولكن أيضاً إمكانية معالجتها بواسطة أجهزة الكمبيوتر. وهكذا

ونسختها المرسلة. ويستخدم شرط المستند الأصلي لضمان سلامة النسخ المستخدمة وتطبيقها مع الأصول. ويتطلب تطوير البيئة التشريعية إعادة تطوير مفهوم المستند الأصلي بحيث لا يمثل عائقاً أمام المعاملات التجارية الإلكترونية، من ناحية، مع ضمان سلامة النسخ المستخدمة لرسائل البيانات الإلكترونية وعدم عرضها لأية محاولات للتغيير أو التدخل في محتواها من قبل المستقبل. وقد اتخذ نموذج قانون UNCITRAL نفس المنهج فيما يتعلق بضمان الحفاظ على سلامة رسائل البيانات الإلكترونية المتبادلة وعدم إدخال أية تعديلات تؤثر على مضمون تلك الرسائل، فقد كتفت المادة الثامنة من نموذج القانون بالتأكيد على بعض المبادئ العامة لضمان سلامة تلك الرسائل.

وقد حاول مشروع القانون المقترح للتجارة الإلكترونية في مصر معالجة معظم البؤد والموضوعات السابقة، ابتداءً من الإطلاق من تعريف محدد لمفهوم التجارة الإلكترونية، والتفسير الإلكتروني للبيانات والمعلومات، والإثبات، وحماية المستهلك، والمعاملة الضريبية، والجهات القضائية الخاصة بالنظر في منازعات التجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من إجراءات تحفظية بشأن المعاملات التجارية المخالفة للقانون، والجرائم والعقوبات وتسوية المنازعات. إلا أن معالجة مشروع القانون لتلك القضايا جاءت في الكثير من مواد المشروع معالجة عامة، وأحالت الكثير من المسائل الشائكة والهامة إلى اللائحة التنفيذية للقانون حتى أن أبواباً كاملة من مشروع القانون قد لحلت إلى تلك اللائحة، مثال ذلك التوقيع الإلكتروني، ومنع تراخيص الاعتماد الإلكتروني، وقواعد تنفيذية للمحركات الإلكترونية، وأنواع وأجهزة وبرامج التشفير المسموح باستيرادها أو تصنيعها، وشروط تمتع المحركات الإلكترونية بالحجية المقررة في قانون الإثبات، وشروط منح التراخيص لأصحاب الدومين، وتحديد البيانات الأساسية في الإعلان عن السلعة، والقواعد والإجراءات والنماذج والإجراءات المتعلقة بخصوع المعاملات الإلكترونية لقوانين الضرائب والجمارك، الأمر الذي يضعف كثيراً من أهمية القانون حال صدوره على هذا النحو، خاصة أن إحالة تناول تلك القضايا الهامة إلى اللائحة التنفيذية للقانون تفقد القانون الكثير من مبررات وضعه في حالة تأخر صدور اللائحة التنفيذية وهو ما حدث في الكثير من القوانين. ومن ناحية أخرى، يظل القانون المقترح - حال صدوره - خطوة أولى وإن ظلت ضرورية لتطوير البيئة التشريعية

الملائمة لتنمية التجارة الإلكترونية، ولكن يجب أن تمتد عملية خلق البيئة التشريعية الخاصة بتنمية التجارة الإلكترونية العمل على خلق بيئة تشريعية متكاملة تسمح بخلق المناخ التشريعي اللازم لنمو صناعة الاتصالات والمعلومات ونمو ما يطلق عليه "مجتمع المعلومات". ويتطلب ذلك إصلاحاً واسع النطاق لكافة القطاعات الحكومية بحيث تصبح أكثر "مداخلة" بالمعلومات والاتصالات وتنمية الوعي المعلوماتي. ويتطلب هذا التكامل أن تمتد عملية الإصلاح التشريعي إلى دراسة حصرية ومسحية لكافة القوانين القائمة التي تنظم كافة المعاملات التجارية التقليدية سواء تلك التي تنظم المعاملات التجارية بين الأفراد والدولة، أو بين الأفراد وبعضهم البعض، أو المعاملات التجارية بين الأطراف الحكومية، ومعالجة كافة أشكال التناقض التي قد تنشأ بين القوانين المحلية القائمة وممارسات التجارة الإلكترونية. وعلى سبيل المثال تثير قضية التجارة الإلكترونية بعض المشكلات الخاصة بمسئول المعاملات التجارية بين الدولة والأفراد، والتي تستد إلى قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ والذي يخضع المناقصات والممارسات لعملة لمبادئ العلامية وتكافؤ الفرص والمساواة وحرية المنافسة. وعلى الرغم من اعتماد القانون للإعلان في العصف الوسيطة الرئيسية لتحقق مبدأ الإعلام، إلا أنه أكد إمكانية إضافة غيرها من وسائل الإعلان الأخرى واسعة الانتشار، الأمر الذي يفتح المجال أمام إمكانية الاعتماد على الإنترنت كإحدى تلك الآليات. غير أنه على الرغم من إمكانية الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للإعلان عن المناقصات العامة لا يمكن الاعتماد عليها في تقديم المعاملات نظراً لاشتراط القانون المذكور تقديم تلك المعاملات في مطروقين مطلقين (أحدهما للمرض المالي والأخر للمرض النفسي)، الأمر الذي يفرض ضرورة تطوير هذا القانون لتسهيل للمعاملات التجارية الحكومية مع الأفراد والاستفادة من إمكانات التجارة الإلكترونية في تسهيل إجراء الممارسات والمناقصات وتقديم المعاملات والدفق الإلكتروني... الخ.

ز- تنمية القدرات التنافسية للمنتجات الاقتصادية وتطوير القاعدة الإنتاجية المنسجمة للتجارة الإلكترونية: فالتجارة الإلكترونية لن تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الاقتصادية العربية إلا فيما يتعلق بخفض تكلفة النقل والتسويق أو تكلفة فتح فروع جديدة، فضلاً عن توسيع نطاق وحجم سوق الطلب، وأن يكون هناك قطاع تجارة إلكترونية تستفيد منه الاقتصادات العربية ما لم تكن

هناك منتجات تستلحق المنافسة فى إطار السوق العالمى من حيث السعر والجودة ومستوى أداء الخدمة. وبمعنى آخر، فإن التجارة الإلكترونية لن تغد الصادات المصرية أو العربية إلا فيما يتعلق بالمنتجات الجيدة التى تتمتع بقدرات تنافسية جيدة ولكنها تفتقد إلى التسويق الجيد. أما فيما يتعلق بالمنتجات ذات القدرات التنافسية المحدودة فإن إمكانيات زيادة حجم الصادرات منها لن يستفيد كثيرا من التجارة الإلكترونية. وبمعنى آخر، فإن فرص الاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مواجهة مشكلة تدهور الصادرات المصرية والعربية ستكون أكبر فيما يتعلق بالأسباب المتعلقة بعوامل التسويق

وليس هناك المتعلقة بضعف القدرات التنافسية أو تخلف الهيكل الاقتصادى. كما يأتى تطوير القاعدة من خلال تنمية القطاعات والصناعات التى تشكل أساسا لهذا النمط من التجارة إحدى الدلائل الأساسية للاستفادة من إمكانيات التجارة الإلكترونية فى مجال تنشيط الصادرات المصرية والعربية.

وبالنظر إلى طبيعة التجارة الإلكترونية وطى نحو ما تم تناوله فى التركيب السعلى للتجارة الإلكترونية يجب التركيز على تنمية "السلع الافتراضية" أو الإعلامية وقطاع الخدمات التجارية بشكل رئيسى. وواقع الأمر أن هيكل التجارة الخارجية للدول العربية وكثف عن ضعف شديد لنصيب الاقتصادات العربية من الصادرات العالمية من هاتين الفئتين. فقد بلغ إجمالى صادرات الخدمات التجارية لأربعة عشر دولة عربية فى عام ١٩٩٩ حوالى

جدول رقم (٩)
نصيب عدد من الاقتصادات العربية من لتجارة العالمية فى الخدمات التجارية
بالمقارنة بأهم عشرة دول (١٩٩٩، مليون دولار)

الدولة	القيمة بالمليون دولار	% فى إجمالى الصادرات العالمية من الخدمات التجارية	الدولة	القيمة بالمليون دولار	% إلى إجمالى الواردات العالمية من الخدمات التجارية
الولايات المتحدة	٢٥٣,٤	١٨,٨٠	الولايات المتحدة	١٨٠,٤	١٣,٤
المملكة المتحدة	١٠١,٥	٧,٥	المملكة المتحدة	١٣٢,٨	٩,٩٠
فرنسا	٨٢,٦	٦,١	فرنسا	١١٤,٢	٨,٥
ألمانيا	٧٩,٣	٥,٩	ألمانيا	٨١,٤	٦
إيطاليا	٦١,٢	٤,٥	إيطاليا	٦٣,١	٤,٧
اليابان	٦٠,٣	٤,٥	اليابان	٥٨,٤	٤,٣
هولندا	٥٤,٢	٤	هولندا	٤٧,٥	٣,٥
اسبانيا	٥٣	٣,٩	كندا	٣٨,٥	٢,٩
باجيكا وكسمبورج	٣٩	٢,٩	باجيكا وكسمبورج	٣٦,٦	٢,٧
هونغ كونج	٣٤,٩	٢,٦	الصين	٣٠,٧	٢,٣
مصر	٩٢٦٧	٠,٧	مصر	٥٥٥١	
السعودية	٥١٥٦	٠,٤	السعودية	٩٤٥٢	
تونس	٢٧٦٣	٠,٢	تونس	١١٠٦	
المغرب	٢٨١٨	٠,٢	المغرب	١٥٤١	
الأردن	١٧٧٠	٠,١	الأردن	١٥٨٤	
الكويت	١٤١٦	٠,١	الكويت	٤٠٩٣	
البحرين	٧٦٤	٠,٠٥	البحرين	٢٣٥	
السودان	٨٢		السودان	٢٧٠	
الإجمالى للدول العربية	٢٤٠٣٦	١,٨	الإجمالى للدول العربية	٢١٦٤٠	١,٨

Source: WTO International Trade Statistics ٢٠٠٠ n ١٧٢-١٧٧

٢٤ مليار دولار فقط بنسبة لا تتجاوز ١,٨% فقط من إجمالى الصادرات العالمية من الخدمات التجارية. وعلى الرغم من أن إجمالى الواردات من تلك الخدمات لنفس المجموعة لم يتجاوز ٢٤,٦ مليار دولار فى نفس العام بنسبة ١,٨% من إجمالى الواردات العالمية الأمر الذى قد يشير إلى احتمالات عدم تزايد حجم الواردات الإلكترونية العربية فى هذا القطاع، إلا أن تعظيم المكاسب الإيجابية للتجارة الإلكترونية يقتضى ضرورة تطوير هذا القطاع.

ويقتضى تطوير قطاع الخدمات التجارية ليس فقط العمل على زيادة مساهمة هذا القطاع فى التجارة العالمية ولكن أيضا تطوير القدرات التنافسية لهذا القطاع على نحو يتناسب مع طبيعة التجارة الإلكترونية، الأمر الذى يفرض إدخال الكثير من أوجه التطوير على التنظيم الداخلى لبعض القطاعات الهامة خاصة قطاعي السياحة

والنقل. ويجدر الإشارة إلى أن التركيز على قطاع السلع الافتراضية والخدمات التجارية لا يعنى إهمال الصادرات السلعية الأخرى.

قطاع السياحة :

يمثل قطاع السياحة أهم القطاعات المرشحة للاستفادة من التجارة الإلكترونية في الدول النامية بشكل عام، وفي مصر والدول العربية بشكل خاص، وذلك بالنظر إلى طبيعة هذا القطاع ذاته من حيث كونه يمثل أحد الصناعات والخدمات كثيفة المعلومات، من ناحية، كما أنه يعد من القطاعات الأكثر تأثراً بالتطورات المتسارعة في مجال الاتصالات والمعلومات والتجارة الإلكترونية، من ناحية أخرى، ومن ثم تأثر كافة الأطراف الفاعلة في تلك الصناعة بتلك التطورات (الحكومات، والعاملين بالسياحة، والفنادق، وخطوط الطيران، بالإضافة إلى المسافرين أنفسهم كمستهلكين). فضلاً عن كون السياحة خدمة دولية الطابع. وفي هذا الإطار، يشكل تطوير قطاع السياحة أحد المدخل والأولويات الهامة بالنسبة لمصر والاقتصادات العربية لتعظيم العوائد المتوقعة للتجارة الإلكترونية، وذلك بالنظر إلى النسبة الهامة التي يشكلها هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي لعدد من تلك الاقتصادات.

ورغم الموارد السياحية الهامة التي تتمتع بها الدول النامية بشكل عام إلا أن عدداً من العوامل أدت إلى تراجع نصيبها من الدخل العالمي من السياحة بالمقارنة بالدول المتقدمة يأتي في مقدمتها ضعف القدرات التنافسية لقطاع السياحة في تلك الاقتصادات، وضعف مهارات العاملين في القطاع، وارتفاع أسعار الطيران، إلا أن العامل الأهم هو تراجع الأهمية النسبية للموارد الطبيعية في إطار القدرات التنافسية لقطاع السياحة مقابل تصاعد الأهمية النسبية لعدد من المدخلات الجديدة يأتي من بينها عامل الأمن والتيسيرات الإدارية والتنظيمية لتلك الصناعة، الأمر الذي يضاعف من الأهمية النسبية لأهمية اعتماد هذا القطاع على التجارة الإلكترونية. وتقدم التجارة الإلكترونية في مجال السياحة فرصة هامة للاقتصادات العربية لتحسين وضعها النسبي في السوق الدولية إذا ما توفرت الشروط الأساسية اللازمة لنمو قطاع التجارة الإلكترونية في هذا المجال وتم تطوير هذا قطاع.

وللتساؤلات الهامة هنا هي كيف تؤثر التجارة الإلكترونية على قطاع السياحة؟ وكيف يمكن تطوير هذا القطاع بحيث يحقق الاستفادة القصوى من التطورات المتلاحقة في مجال التجارة الإلكترونية؟ خاصة في ضوء

ترديد الأهمية النسبية للتجارة الإلكترونية من نمط "الأعمال-إلى-الأعمال"، وما هي مجموعة الخطوات والسياسات التي يجب تطبيقها لتحقيق الاستفادة من التجارة الإلكترونية في هذا القطاع؟ ويمكن الإشارة هنا إلى عدد من تلك الخطوات الضرورية:

١- تشجيع ظهور الوسيط المعلوماتي infomediary في قطاع السياحة من خلال العمل على تشجيع إقامة شبكة من المواقع الإلكترونية الموزعة لجميع الفاعلين الرئيسيين في قطاع السياحة (الفنادق وخطوط الطيران ووكالات السفر والمرشدين السياحيين.. الخ) بحيث تسمح بفتح تقديم الخدمات السياحية والخدمات المرتبطة بها عبر التجارة الإلكترونية، جنباً إلى جنب مع الوسيط للتقليديين intermediary.

٢- تطوير أقطاب جديدة من المنظمات أو الهيئات الخاصة بتنشيط السياحة في شكل مواقع إلكترونية متقدمة تلعب دور القائد في تنمية وتنشيط قطاع السياحة على شبكة الإنترنت، وتوفير الدعم الفني والمعلوماتي لتلك المواقع. على أن يراعى في المواقع الإلكترونية الخاصة بتلك الهيئات توافر كافة الشروط الفنية والمعلوماتية التي تجعل منها مواقع متكاملة تضمن توافر كافة عناصر تنافسية المنتج السياحي. وقد حدد مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة مجموعة من المعايير الفنية التي يجب توافرها في مثل هذه المواقع، مثل التركيز على الهدف الرئيسي للموقع الإلكتروني، وجودة المنتج السياحي، وإنشاء مواقع تتسم بقدر من التواصل مع المستهلك، والتنسيق مع المواقع الإلكترونية الخاصة بمختلف المشاركين في تلك الصناعة، والربط الإلكتروني بين تلك المواقع. الخ، فضلاً عن تقديم الموقع بكثير من لغة تضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتشار. غير أن الشرط الأهم لبناء تلك المواقع يتمثل في توافر قواعد البيانات والمعلومات المتكاملة عن الموارد السياحية والمنتج السياحي ودعم الموقع الإلكترونية الخاصة بكافة أطراف تلك الصناعة بتلك البيانات، وهي المهمة التي تقع على عاتق وزارات السياحة وعلى الرغم من أن وزارة السياحة في مصر، على سبيل المثال، قد بدأت بالفعل في إعداد مشروع "التوثيق الحضاري" بالتعاون بين المجلس الأعلى للثقافة ومركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بهدف وضع خريطة سياحية شاملة للثأر المصرية والمواقع السياحية الأثرية على شبكة الإنترنت، إلا أن هذا المشروع رغم أهميته يقتصر على المنتج السياحي الأثري، الأمر الذي يفرض ضرورة بناء قواعد بيانات أخرى عن المنتج

المساحي غير الأثري وبناء نظم معلومات جغرافي متكامل يضم كافة عناصر المنتج المساحي، على أن تتاح تلك البيانات لكافة المواقع الإلكترونية لأطراف صناعة السلاححة سواء بشكل مجاني أو بأسعار رمزية.

٣- تنمية شركات التجارة الإلكترونية من نمط "الأعمال-إلى-المستهلك"، باعتبارها النمط الرئيسي للتجارة الإلكترونية في هذا القطاع إلا أن تقديم خدمة أكثر تنافسية في الأسواق العالمية يتطلب في الوقت نفسه تنمية التجارة الإلكترونية من نمط "الأعمال-إلى-الأعمال" وذلك لضمان وجود قدر من المنافسة بين الفاعلين الرئيسيين على نحو يضمن تقديم منتج مساحي متكامل وأكثر تنافسية.

وعلى الرغم من أهمية تطوير قطاع السلاححة للأخذ باستراتيجية التجارة الإلكترونية، إلا أن اعتماد نمط التجارة الإلكترونية في هذا القطاع قد يؤدي إلى بعض الآثار السلبية، يأتي في مقدمتها تراجع الأهمية النسبية لوكالات السلاححة والمصرف مع تزايد الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية وتطبيق أنظمة حجز الإلكتروني الخاصة (CRS) Computer Reservation System أو من خلال الاعتماد على استخدام أنظمة التوزيع العالمية (Distribution System) وذلك بالنظر إلى ما توفره تلك الأنظمة من توفير تكلفة بناء شبكة الفروع الخاصة بتلك الوكالات. وقد يستتبع ذلك انجماع تلك الوكالات لتكوين وكالات كبيرة تكون أكثر قدرة على إدارة نظام مشترك للحجز والتوزيع، مثل تشكيل وكالة السفر الأمريكية United States Travel Agent Registry (USTAR) التي تأسست في عام ١٩٩٦ من خلال انضمام ٧٠٠ وكالة سفر مختلفة. وتوفر مثل تلك الانتماءات قدرة أكبر للوكالات على الانتشار فضلاً عن تخفيض أسعار الخدمة المقدمة للمستهلك.

قطاع صناعة المعلومات والبرمجيات؛

تمثل أهمية تطوير صناعة المعلومات والبرمجيات في إطار استراتيجية تنمية التجارة الإلكترونية في العالم العربي ليس فقط للأهمية الخاصة التي تتمتع بها السلع الافتراضية بما تشمله من برامج الكمبيوتر بين صادرات التجارة الإلكترونية، ولكن اكتسب أهمية تطوير هذه الصناعة في العالم العربي بالنظر إلى عمليتين هامتين. الأولى من الدور الذي يمكن أن يلعبه تطوير هذه الصناعة في تخفيض حجم للتوسع المتوقع في الواردات العربية من

تلك المنتجات مع التوسع في التجارة الإلكترونية في العالم العربي. أما العامل الثاني فيتمثل في كون تطوير تلك الصناعة يمثل أحد الأولويات الهامة لتنمية الجوانب الفنية للتجارة الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بتوفير البرامج الخاصة بضمان حماية سرية البيانات والمعلومات الشخصية. والواقع أن حجم تلك الصناعة لا يزال محدوداً جداً في الاقتصادات العربية، ولا زالت تعاني العديد من المشكلات. إذ يندر عدد الشركات العاملة في مجال إنتاج برامج الحاسب الآلي في مصر، على سبيل المثال، بحوالي ٨٠٠ شركة وتتفاوت التقديرات الخاصة بعدد مطوري البرامج حيث تتراوح تلك التقديرات بين ١٠٠٥ آلاف مطور، ولا يزال إنتاج وصادرات تلك الصناعة أقل مما هو مأمول، إذ لم يتجاوز حجم تلك الصناعة حوالي ٥٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٩، تهدف الخطة القومية للتخصصات الوصول بها إلى نصف بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٢ وخمسة بلايين دولار بحلول عام ٢٠٠٩. كما لم تتجاوز قيمة صادراتها في نهاية عام ١٩٩٩ حوالي ١٥ مليون دولار بنسبة لا تتجاوز حوالي ٠,٠٥% من إجمالي الصادرات العالمية التي وصلت إلى حوالي ٣٠٠ مليار دولار في ذلك العام.

وأخيراً يجدر الإشارة إلى ضرورة التوسع في إدخال سواد إدارة للتجارة الإلكترونية وإدارة الأعمال الإلكترونية ضمن المناهج الدراسية سواء على مستوى البكالوريوس أو الدراسات العليا، والاستفادة من الفرص المتاحة لتنمية التجارة الإلكترونية في إطار المؤسسات الدولية خاصة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدعم الفني الذي تقدمه تلك المؤسسات لدعم استراتيجيات اعتماد التجارة الإلكترونية خاصة بالنظر إلى مصلحة الدول المتقدمة في تنمية التجارة الإلكترونية في الدول العربية والدول النامية بشكل عام من أجل الاستفادة من تلك الأسواق؛ وضرورة أن تلعب الحكومة دوراً هاماً في المبادرة بوضع بعض المشروعات النموذجية لتطبيقات التجارة الإلكترونية تكون بمثابة النماذج المثالية أو الإرشادية للقطاع الخاص والتوسع في مشروع "التقارير الإلكترونية" لبعض الخدمات العامة، فضلاً عن قيام وزارة الاتصالات والمعلومات بمشروعات التدريب وتنمية الوعي بالتجارة الإلكترونية، وتطوير القدرات والأجهزة التي تتدخل أعمالها مع التجارة الإلكترونية خاصة للجمارك والضرائب.

◆ القسم الرابع ◆

الحركات النامية للعولمة : تركيبها

وعوامل صعودها ومستقبلها

"إن لمسانة الشباب الذي قُتل، واشتباكات الشرطة الدموية مع المتظاهرين لا يجب أن تخفي حقيقة عملاقة، هي أننا نشهد ميلاد حركة حقيقية جديدة.. نشهد نهوضاً لجيل جديد لن يكون مهزوماً، ولن يتوقف عن تحدي مجموعة الثمانيّة والعولمة والحكومات"

إن هذا التعليق الذي قاله أحد قادة حركة مناهضة العولمة في إيطاليا، يعبر عن شعور العديدين من المنخرطين في هذه الحركة، بأن العالم يشهد في اللحظة الراهنة ميلاد حركة تحمل الكثير من الزخم والحيوية، حركة ساهم في أعصاها في أقل من عامين نحو ثلاثة ملايين شخص، حركة تعمل على تحدي سلطة المال والمنظمات الاقتصادية العالمية، إنها حركة مناهضة العولمة الرأسمالية.

إن هذه الحركة التي عبرت محطات عدة في العامين الأخيرين، تحمل إلى جانب هذا الزخم، الكثير من التفاصيل والتناقضات والمعضلات، بدءاً من تنوع مشارب المشاركين فيها، وعدم بلورتها لخطاب واضح سياسي أو إيديولوجي، ولخيرا عدم تقديمها حتى اليوم لبديل واضح للعدو التي تحاربه، المسمى بالعولمة.

ولكنها في النهاية محاولة جادة لطرح مجرد إمكانية للتغيير في عالم تهيمن فيه الشركات المعلقة على مقدرات الشعوب، وخاصة شعوب العالم الثالث.

ومن مقارفات هذه الحركة، أنها ولدت من الشمال الأكثر تقدماً والأكثر ثروة، بينما جاءت مساهمات شعوب العالم الثالث متأخرة ولم تكن بنفس القوة والانتساع، وهي المفارقة التي يمكن النظر إليها على أنها منطقية في سياق فهم عوامل تبلور هذه الحركة، ولكن هذا لا ينفي أن استمرار النخبة والشعوب في البلدان العربية، في موقع المتفرج، بنض النظر عن بعض التشرذات هنا أو هناك، هو أمر غريب خالص وأن الكثير من التكتلات العربية تعبر عن رفض الجوانب السلبية في العولمة مثل الانتقافية وعدم العدالة في الإنفاقات الاقتصادية التي تشكل إطاراً للعولمة في مجال الاقتصاد، كما تعبر عن رفض النمذجة الاقتصادية أو السياسية التي تشكل جواراً على طبيعة وظروف ومراسل التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة. لكن الاحتجاج العربي على الورق لم

يتحول إلى حركة فعالة لمناهضة العولمة أو للدعوة إلى عولمة بديلة لكثير عدلا وديموقراطية.

أولاً : محطات حركة مناهضة العولمة

أصبح مشهد آلاف المحتجين على سياسات العولمة، الذين يحاولون منع اجتماعات الهيئات والمنظمات الاقتصادية العالمية، مشهداً مألوفاً اليوم، حتى أصبحت وسائل الإعلام المختلفة عند تغطيتها المؤتمرات الاقتصادية العالمية، تقدر الجزء الأكبر من تغطيتها للاحتجاجات الصاخبة التي تصاحبها.

في هذا السياق كانت المظاهرات الصاخبة التي شهنتها مدينة سياتل الأمريكية في نوفمبر ١٩٩٩ احتجاجاً على سياسة منظمة التجارة العالمية (W.T.O) أثناء اجتماع المنظمة بالمدينة، والتي استمرت ثلاثة أيام متتالية وشارك فيها نحو ١٠٠ ألف متظاهر ونشط من مختلف التوجهات الإيديولوجية والفكرية ومن بقاع عدة في العالم، رافعة شعارات: "دفاعاً عن غابتنا- قطع منظمة للتجارة العالمية"، "خبز منظمة التجارة العالمية هو الطعم"، "الإنسان قبل الأرباح"، بمثابة النقطة التي شهدت تحولا كفيها في الحركة المناهضة للعولمة. بل وإعلاناً رسمياً بتبلور تلك الحركة العالمية الجديدة.

بالطبع لم تولد حركة مناهضة العولمة في سياتل من فراغ أو بدون مقدمات، فقد كانت هناك إرغصات طويلة لهذه الحركة، وإن كانت أقل من حيث الزخم أو الانتساع، فعلى سبيل المثال قامت الجمعيات غير الحكومية أثناء قمة الأرض في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢، بتعبئة الرأي العام المحلي والعالمي لدفع الانتقالات الخاصة بالتحكم في الغابات المنيطة. وفي ١٩٩٤ نظم عدد ضخم من المنظمات والجمعيات غير الحكومية حملة "خمسون سنة تكفي" في مواجهة الاجتماع السنوي للبنك الدولي، ودعتت لآراء المالم لاعادة التفكير في أهداف البنك والوسائل التي يستخدمها لتحقيق هذه الأهداف. هناك أيضا الحركة التي انتشرت في كندا والمكسيك في منتصف التسعينيات في مواجهة اتفاقية إقامة منطقة للتجارة الحرة لؤل أمريكا الشمالية، وهي الحركة التي قويت بالضمام

والعمال المنظمين في العالم المتقدم. وقام المتظاهرون والمنظمين بالتأكيد على أن هذه المظاهرات هي حلقة في سلسلة المظاهرات المعادية للعلامة التي استلقتها مظاهرات سياتل، حلقة في سلسلة الاعتراضات العالمية للمناهضة للعلامة. وهو ما تكرر في بانكوك أثناء اجتماعات مؤتمر نقابات الأمم المتحدة. وفي أوائل سبتمبر من العام نفسه، انتقلت الحلقة إلى ميلبورن في أستراليا، في القمة الآسيوية الباسيفيك للملتقى الاقتصادي العالمي (ملتقى ديفوس).

في نهاية شهر سبتمبر من عام ١٩٩٨، انتقلت الأضواء إلى عاصمة أوروپية هي براج، حيث تجمع نحو ١٠ آلاف شخص قدموا من جميع الدول المحيطة ببراج والذين استعدوا للتلو في مواجهة مع مؤسستي "بريتون وودز" خلال اجتماعهما. لقد فشلت القمة عندما امتنع عدد كبير من المندوبين من الذهاب إلى قاعة الاجتماعات خوفا من المتظاهرين وقد انتهت الاجتماعات بالفشل قبل يوم من موعدها المحدد.

ومع مطلع عام ٢٠٠١، أعلنت الحركة عن قدرتها على النمو وبصورة شاعرات أكثر حدة في مواجهة السياسات الاقتصادية العالمية التي تدير العالم اليوم، حيث قام المتظاهرون الذين تجاوز عددهم نحو ٥٠ ألف شخص في مدينة دافوس السويسرية في يناير ٢٠٠١ بمنع انعقاد معظم جلسات المنتدى تقريبا. وهو ما تكرر على بعد آلاف الأميال في مدينة كيك الكندية في أبريل من نفس العام، لقاء استضافة المدينة لتجمع تحرير التجارة الأمريكية الكندي. بعدها بأسابيع قليلة، وبالتحديد في ١ مايو ٢٠٠١ تفجرت المظاهرات الصاخبة المعادية للعلامة في معظم العواصم الأوروبية كانت أعنفها في العاصمة البريطانية "لندن" في إطار الاحتفالات بعيد العمال، مروراً بالمظاهرات الضخمة التي شهدتها مدينة جوتنبرج السويدية، أثناء لاجتماع قادة الاتحاد الأوروبي لمناقشة توسيع الاتحاد.

وصولا إلى نقطة ذروة جديدة في الحركة، كانت بمثابة انطلاق جديدة بعد انطلاق سياتل الأولى، تمثلت في المظاهرات التي شهدتها مدينة جنوة الإيطالية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ يوليو ٢٠٠١، أثناء انعقاد قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى، وهي المظاهرات التي شهدت أكبر تجمع مناهض للعلامة منذ بدء الحركة، حيث ضمت المظاهرات نحو ٣٠٠ ألف محتج من كافة أنحاء القارة الأوروبية، إلى جانب تميز هذه المظاهرات بدرجة عالية وغير مسبوق من التنظيم، ساهم فيها التوحد في إطار

منظمات أمريكية لها في ١٩٩٦. إلى جانب رفع حركة زانينسا المكسيكية في ١٩٩٦ شعار "هذا يكفي" لمناهضة السياسات الأمريكية في المنطقة وذلك خلال مؤتمر عالمي للحركات المعارضة للهيمنة الأمريكية عقد في أوائل عام ١٩٩٦ في تشيباس وحضره ثلاثة آلاف شخص من ٤٣ دولة وتم في نهايته الاتفاق على تشكيل "رابطة للحركات المناهضة للسياسات القليرالية الجديدة في جميع أنحاء العالم".

كذلك تم تنظيم تحالف بين نشطاء جمعيات حقوق المستهلكن والمدافعين عن البيئة في منتصف ١٩٩٨، لمعارضة الاتفاقية الخاصة بتحرير حركة الاستثمارات الدولية. وفي أغسطس ١٩٩٩ قام الزعيم الفلاحي الفرنسي الشهير "جوزيه بوفيه" بمحاولة تطهير مطعمين لماكوندال في مدينة ميو الفرنسية اعتراضا على السياسات التجارية الأمريكية. إلى جانب مبادرة "المنتدى العالمي للبدائل" بإطلاق دعوة "دافوس مضادة" والذي انعقد مؤتمره الأول في مدينة دافوس في يناير ١٩٩٩.

إلا أن نقطة الذروة الخاصة بسياتل، أصبحت بمثابة نقطة ارتكاز، أو قاطرة لأحداث تالية بنص القوة والفرخ، حيث تكررت المظاهرات الصاخبة مرات عديدة ومتتالية في مناسبات اقتصادية وسياسية عدة، ففي أثناء الاجتماع الريمي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، تجمع نحو ٣٠ ألف متظاهر في العاصمة الأمريكية في منتصف أبريل ٢٠٠٠ في مواجهة نحو ١٠ آلاف شرطي، ولمدة أربعة أيام متصلة، ملطون عن استمرار حركة مناهضة للعلامة وعدم توقفها عند محطة سياتل. لقد كان أعضاء البنك وصندوق النقد الدوليين محاصرين بمساج من المتظاهرين الرافعين شعارات مناهضة لهم ومناهضة للعلامة بل وفي بعض الأحيان مناهضة للرأسمالية! لقد وجه المتظاهرون اتهامات صريحة لهاتين المؤسستين بأفعالهما المسئولتان عن الفقر والبؤس في العالم المتخلف. ولقد تجمع المتظاهرون على هدف واحد هو معارضة توسع ذلك النظام الذي يدافع عنه قيادات العالم والمسمى "العلامة"، والذي يتوسع على حساب الأهداف الاجتماعية مثل العدالة والمجتمع والمساواة الوطنية والتنوع الثقافي والحياة البيئية على كوكب الأرض.

من واشنطن، انتقلت المظاهرات إلى شيكاغو ماي في شمال تايلاند، حيث اجتمعت بنك التنمية الآسيوي (ADB) والذي عقد في أوائل مايو ١٩٩٨. وقد كان أغلبية المتظاهرون من الفلاحين التايلانديين الفقراء، وهناك تجلوز المتظاهرين لأول مرة هيئة شباب الطبقة الوسطى

من أجل إجبار الشركة لتفسير ظروف العمل بها، والاعتراض على قيام شركة "تمتله" للثلاثين المجففة ببيع منتجات غير مطابقة للمواصفات لشعوب العالم الثالث. والحملات الموجهة ضد شركة "كافن كلين" وشركة "جلب" من أجل تحسين شروط العمل بها أيضا في بلدان العالم الثالث، بل ومهجمة الشركات المتعددة الجنسية المعبرة عن الهيمنة الأمريكية، مثل بعض شركات لوجيات السرعة الأمريكية وشركات المياه الغازية الأمريكية.

ثانيا: الحركة بين الوحدة والانقسام

تتضمن الحركة العالمية المناهضة للعولمة اتجاهات متباينة وقد تكون متناقضة إيديولوجيا إذ تجمع عمال الصلب إلى المدافعين عن السلاح البحرية، ومنظمات الدفاع عن المرأة مع منظمات الدفاع عن حقوق المثليين جنسيا، ونشطاء حقوق الإنسان مع المزارعين الصغار، وممثلي الكنائس مع المدافعين عن شعوب العالم الثالث، ومنظمات الدفاع عن المستهلكين مع منظمة أطباء بلا حدود الحائزة على جائزة نوبل؛ والتنظيمات الشيوعية مع التنظيمات السياسية اليمينية، والفوضيون مع جماعات اليمين المتطرف والفاشية. كل هؤلاء في مواجهة عدو واحد وهو سياسات العولمة.

حتى أن البعض شبه هذه الحركة بالحبال التي استخدمها الأقزام لتقييد "جوليفر"، فقد تنوع حجمها وتشابكت ولكن غرضها كان تقييد جوليفر ونجحت في ذلك!!!

إن تجمع هذه المجموعات المتباينة في مناهجها الفكرية والإيديولوجية وفي أسسها الاجتماعية والطبقية، يحمل معه تحولا كوكبيا في صياغة التحالفات السياسية والاجتماعية، حيث لم يحدث من قبل أن وجد هذا التحالف القوي الديناميكي بين جمعيات وحركات ذات أغراض ووسائل مختلفة. ورغم أن بداية هذا التجمع كانت لمناهضة سياسات العولمة، فإنها انتهت لبلورة عدد آخر من الأهداف المشتركة. فقد توحدت الحركة في البداية على شعار "الإنسان قبل الأرباح"؛ وهو الشعار الذي أسي فهمه، حيث تعامل معه الكثيرون على أنه تشييد لسيادة المنظور اليساري على الحركة، ولكن في الواقع لقطي للحركة، فإن عددا من المنظمات اليمينية ترفع هذا الشعار وفق منظورها القائم على رفض سياسات الشركات المتعددة الجنسية التي تجعل يحطها عن الأرباح مبرر

تنظيمي ولحد لأول مرة هو "مقتدى جنوة الاجتماعي"، ووصلت هذه الكفاءة التنظيمية إلى خلق لقيات لتسهيل وصول المحتجين من الدول الأوروبية إلى جنوة، وتقديم كافة التسهيلات الممكنة للإقلاص من محاولة الأمن الإيطالي لمنع المحتجين من الوصول للمدينة، وتكجير إستاند رياضي لإقامة المتظاهرين، وأخيرا حصلت المظاهرات أثيرس مواجهة بين الشرطة والمتظاهرين، مما أدى لمقوول ضحية من حركة مناهضة العولمة في العالم وهو الشاب الإيطالي "كارلو جولياتو".

من ناحية أخرى فإن تركيز الاهتمام الإعلامي على المظاهرات التي تنظمها حركات مناهضي العولمة، لا ينفي أن هذه المظاهرات ليست سوى نقطة ذروة في صعل دائم ومستمر لهذه الحركات، إذ يسبق هذه المظاهرات اجتماعات بين المنظمات والجمعيات المشاركة في المظاهرات، مثلما حدث قبل مظاهرات براج، حيث نظم ممثلين عن المتظاهرين لاجتماع استشاري في "زينفر". واجتماع منظمي مظاهرات جنوة في عدد من العواصم الأوروبية للإعداد لهذا الحدث الضخم.

وعلى الجانب الآخر من العالم، لم تختب شعوب العالم الثالث تماما عن الحركة، حيث برزت في الإضرابات العامة الستة التي شهدها عام ٢٠٠٠، شعارات معادية للعولمة في إضرابات العمال لأول مرة في الهند والأرجنتين ونيجيريا وجنوب أفريقيا وأورجواي وكوريا الجنوبية، مما جعل الحركة تعلن أنها كسبت-عن حق- مزيدين جدد، على الرغم من أن تلك الإضرابات لم تكن الأولى في هذه البلدان، ولكنها الأولى التي ارتفعت فيها شعارات واضحة مناهضة لسياسات العولمة، وجعلها تقول أن الحركة امتدت للعالم الثالث.

وهو الامتداد الذي شهد أول تبلور واضح المعالم له في مظاهرات جوليبييه في جنوب أفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٠، والتي قصب تركيزها على المطالبة بإلغاء الدين على بلدان العالم الفقيرة ورفض سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بلدان العالم الثالث، والتي رأي المشترون في المظاهرات أنها تؤدي إلى تحقيق الفقر والحرمان في هذه البلدان، لصالح كل من التخبص الحاكمة والشركات الاقتصادية الصلابة.

هذا ولم تقتصر حركة المناهضة للعولمة على تنظيم التظاهرات أثناء الاجتماعات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية العالمية أو لاجتماعات الدول الصناعية الكبرى، بل امتدت الحركة إلى الحملات المباشرة ضد شركات العالمية، مثل الحملة ضد شركة "نيك" (Nike)

ديمقراطي ونظام بديل لتحرير التجارة يقيّد الجميع"، وقد وافقت هذه المنظمات على برنامج ضم ١١ نقطة لتحويل منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي، وركزت على إعادة بعض الحماية للاقتصادات الوطنية، والعمل على توجيه تبادل الثقافات والبشر والسلع والعمل من أجل أهداف تنفيذ البشرية. وهو ما تكرر بشكل أو لآخر في جنوة عبر "منتدى جنوة الاجتماعي".

إلى جانب تأسيس ما عرف بـ "المنتدى العالمي لمتابعة العولمة" وهو تجمع لما يزيد عن خمسين منظمة غير حكومية عبر العالم ومقرها الرئيسي في كاليفورنيا، ولها مجلس إدارة مقره فرنسا. وجاء في تقرير المنتدى الأخير "أن المنتدى الدولي لمتابعة العولمة تجاوز مرحلة انتقاد العولمة ومناقضتها إلى مرحلة تخطيط مبادئ النظام البديل عن العولمة الذي يتلاقى سيناتها ويتدارك ما أصاب العالم من عواقبها. والحجر الأساسي في هذا البديل هو وضع حد لهيمنة مؤسسات العولمة الاقتصادية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) على منظمة الأمم المتحدة، وتغيير هذه المعادلة بما يجعل هذه المؤسسات تابعة للأمم المتحدة لا العكس. وذلك بإعادة سلطة القرار إلى المنظمة العالمية التي أنشئت لتكون أم المنظمات وأسماءها".

هكذا، استطاعت هذه المجموعات بلورة أطر تنسيقية أولية بينها من خلال بعض التنظيمات المرنة، ولكن في نفس الوقت كما ذكرنا فإنها لم تتمكن من بلورة خطاب فكري وأيديولوجي مشترك، إلا أنها أثبتت قدرتها على الائتلاف المؤقت والمرن حول مجموعة من الشعارات والأطروحات، تمثل دون شك مؤشر تحول بارز في الساحة الثقافية والسياسية الغربية.

بالإضافة إلى التقارب الظاهر بين جماعات الدفاع عن البيئة والقبائل المحلية الذي برز في شعارات تكررت في معظم فعاليات الحركة مثل "سائقى الشاحنات والمدافعين عن الضفادع معا"، و"تحالف الخضر والحمراء". وهو ما عكس تقارب في رؤية الطرفين حول الأجندة التجارية. وبرز أيضا في التحالف القوى بين عمال الصلب الأمريكيين والمدافعين عن الغابات، سواء في مظاهرات سبيل أو واشنطن، وذلك من خلال وجود عدو مشترك وهو شركة "شيليز هوريز ماكس" (MAXXAM Corporation)، وهي الشركة التي تملك كل من مصنع الصلب في الولايات المتحدة، إلى جانب الشركات التي تعمل في إزالة الغابات في أمريكا الجنوبية. وهو التحالف الذي أدى إلى حدوث تحولات داخلية في كلا

لاستخدام العمالة الأجنبية الرخيصة، أو نقل استثماراتها لبلدان العالم الثالث التي توجد بها نفس العمالة الرخيصة؛ وتلا ذلك تبلور شعار عام آخر في مواجهة المنظمات الاقتصادية العالمية وهو "نحن لا نريدكم نحن لن ننتخبكم ونحن لا نريد قواعدهم"، وهو الشعار الذي عكس اتفاق كافة الاتجاهات للفاعلة في الحركة على رفض الهيكل غير الديمقراطي للمنظمات الاقتصادية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن الأهداف المشتركة لم تحل دون رفع كل مجموعة لقضاياها وشعاراتها الخاصة، المتعارضة في كثير من الأحيان، بدءا من قضايا البيئة وإلغاء الديون عن العالم الثالث والرافضين لمسياسات التشغيل العالمية، مروراً بالدفاع عن السيادة الوطنية في مواجهة تحرير التجارة، والمطالبة بتحصين ظروف العمل من خلال النقابات والمجموعات اليسارية. إلى جانب الكنائس المتضامنة مع فقراء الشعوب، والمدافعين عن ثقافات السكان الأصليين، والمدافعين عن الفلاحين الصغار والمناهضين للأغذية المعدلة وراثيا وعلى رأسهم المزارع الفرنسي الشهير "جوزيه بوفيه" رئيس فيدرالية المزارعين الفرنسية، إلى جانب المعارضين للهجرة والموليين للصناعات مثل ماري لوبان اليميني الفرنسي المتطرف ونظيره الأمريكي بوكشان.

كما لم تحل تلك الأهداف دون وجود اختلافات جوهرية بين هذه المجموعات حول هدف الحركة النهائي، حيث يطالب البعض بوضع نوع من الضوابط للرأسمالية الموصوفة بأنها وحشية ومغلقة من عقابها، بينما يطالب آخرون بمجرد إحداث تعديلات في النظم التجارية. ويذهب اليساريون إلى المطالبة بالقضاء على النظام الرأسمالي كاملا. مما جعل البعض يذهب إلى حد تشبيه الحركة بالانترنت، الذي يضم كافة الاتجاهات المتناقضة معا، ولا يمكن أن يوجد بدون هذا. وهو ما برز في المؤتمر الذي عقده ممثلين لأكثر من ٨٠٠ منظمة مشاركة في فعاليات الحركة في مؤتمر عقد قبيل مؤتمر براج.

إلا أن هذا التنوع المربوط بالهدف الموحد والمسير معا في الحركة، أدى إلى حدوث تقاربات واضحة بين العديد من المجموعات المشاركة. ولعل "تحالف سبيل" يعد أحد رموز هذا التقارب، حيث وقعت أكثر من ألف منظمة مجتمعية في ٧٧ دولة على بيان هذا التحالف، والذي تضمن الإعلان عن حملة عالمية للمطالبة بـ "بديل إنساني

الحركة الاتجاهات الأكثر محافظة، والزعزعة الفوضوية المتمرتدة وبقايا اليسار التقليدي.

كما أن التوليفة المتباعدة للحركة تعبر في جانب منها عن وجود أزمة ثقة في نخبة العولمة وفي شرعية المؤسسات الاقتصادية الحكومية العالمية، وتعبر أيضا عن وجود وعي جماعي بين جماعات مختلفة تحصل مصالح وأفكار متباعدة بأن الشركات متعددة الجنسيات بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية العالمية تتحكم في مصائرهم. وهو الوعي الذي لكده استطلاع للرأي في الولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠٠٠، قال فيه ٧٠% منهم يعتقدون أن الشركات الكبرى تمتلك قوة ضخمة على حياتهم.

هذا ويجب أن ندرك سببا، أن قوة وحضور كل من التشكيلات السياسية والاجتماعية المختلفة المشاركة في الحركة، تتباين من احتياج لأخر، حسب قوة كل منها في الدولة التي تشهد للمظاهرات وهو ما يجب لنا عن التساؤل الخاص بأسباب تخطيط العديد من الممثلين والباحثين، وخاصة في البلدان العربية، بصدد التفصيل المهمين على الحركة، حيث ينبغي البعض مؤكدا على هيمنة البيئيين على الحركة، والأخر يؤكد على أن اليسار هو القائد، بينما يرى البعض أنها حركة فوضوية، بل يذهب البعض لانتعاشها باليمينية والفاشية. إن كل من هذه التصورات تحمل قدرا من الصحة، حيث ينظر هؤلاء للحركة من خلال تظاهرها بعينها، غير قادرين على النظر للأبعاد الخاصة بقوة أحد التيارات في أحد البلدان على حساب تيار آخر، وهو ما سنحاول استنباطه في تحليلنا لهذه الحركات والتشكيلات، من حيث عوامل تبلورها وتركيبها الاجتماعي وخطابها السياسي والاجتماعي.

١- جماعات الدفاع عن البيئة:

وجدت الجماعات والمنظمات المدافعة عن البيئة لنفسها مكانا على الخريطة السياسية والاجتماعية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، في منتصف السبعينيات، حيث انتعشت هذه الحركة، على إثر تراجع حركة التمرد الطلابية التي تفجرت في هذه البلدان في نهاية الستينيات واستمرت حتى أوائل السبعينيات. وكان أحد مسارات تراجعها هو انضمام جزء ليس بقليل من قيادات وجمهور حركة الطلاب إلى المنظمات المدافعة عن البيئة، خاصة بعد فقدانهم الثقة في التنظيمات اليسارية التي اتسموا إليها في خضم الحركة.

وقام انضمامهم لمنظمات الدفاع عن البيئة في أحد محاوره على الأخرطاف في حركة قادرة على تحقيق

المجموعتين، حيث بدأ المدافعون عن البيئة في التركيز بدرجة أكبر على القضايا المتعلقة بشروط العمل، ومن جانبها حولت الاتحادات النقابية جزءا من تركيزها إلى قضايا بيئية مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض. كذلك التقارب بين تنظيمات العمل والفلاحين، والذي وضع في الحشد الجماهيري الذي عقد في "بورتو هوريونتي" بالبرازيل، وكان المنظّمون له هم الاتحادات الفلاحية الفرنسية بالتعاون مع حركة المحرومين من الأرض في البرازيل جنبا إلى جنب مع النقابات العمالية الصناعية في كل من الأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية.

ثالثا : الخطاب والتركيب الاجتماعي

لقوى المنخرطة في الحركة

يصعب على أي مراقب حصر كافة الخطابات السياسية والشعارات المطالبة التي يتم رفعها في خضم الحركة المناهضة للعولمة، والتي تضم مئات المنظمات المتباعدة في الحجم وفي الأهداف. فطلي سبيل المثال، ضمت مظاهرة جنوة الأخيرة نحو ٨٠٠ منظمة وجمعية، ما بين منظمات سياسية وجمعيات أهلية واتحادات نقابية وشبكات لحقوق الإنسان، لكل منها على افتراض خطاب سياسي ومطلب، بل إن كل منها تحمل مدلولاً لمسيق اجتماعي أو بنية اجتماعية مغايرة للآخرى.

ومن هنا سوف نقتصر على تحليل الخطاب السياسي والتركيب الاجتماعي للتشكيلات الأهم والأكثر تأثيرا في الحركة من وجهة نظرنا، وهي جماعات الدفاع عن البيئة، والحركات الفلاحية، والنقابات العمالية، واليسار الجديد، واليمين المتطرف، وجماعات الدفاع عن المستهلكين، والشيوعيون الفوضويون والمدافعون عن المرأة.

يمكننا القول أن هناك عوامل مركزية ساهمت في بلورة الحركة الدولية لمناهضة العولمة في صورتها الراهنة، وعلى رأس هذه العوامل يأتي رفض النموذج الأمريكي المفضي في المستوى الدولي إلى تزايد الفوارق بين الأغنياء والفقراء وتركز الثروة في أيدي عدد محدود من الشركات والأفراد. كذلك فإن هناك عامل اجتماعي مهم ساهم في بلورة الحركة الدولية لمناهضة العولمة بصورتها الراهنة وهو رغبة الكثير من المجموعات النشطة سياسيا واجتماعيا في إعادة الاعتبار للأطر الاتصالية للتشاركية، مثل العائلة والنقابة والدولة القومية والأمة... وغيرها من الأطر المهددة بنياديكية العولمة. من هذا المنطلق، يمكننا أن ندرك كيف تنلقت في هذه

نجاحات جزئية، يمكن عبرها إصلاح النظم الرأسمالي. ومن ناحية أخرى كان هناك تنامي للصناعات الملوثة للهواء وللأعمال للشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بتمتير البيئة، سواء عبر إزالة الغابات، أو الفلزات المنبعثة من نشاطاتها الاقتصادية الصناعية بالذات بكل تأثيراتها السلبية على الغلاف الجوي مما جعل مقاومة تدمير البيئة العالمية أمراً حاضراً على أجندة الجماعات النشطة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. كذلك فإن قدرة بعض هذه المنظمات على التحول إلى أحزاب سياسية (أحزاب الخضر) وتحقيقها لنجاحات في الانتخابات البرلمانية في عدد من البلدان الأوروبية - مثل ألمانيا وفرنسا - وتحولها إلى قوة سياسية تشارك في العديد من الحكومات الائتلافية، ومساهمتها من خلال ذلك في من التشريعات الخاصة بحماية البيئة في تلك البلدان قد زاد من جاذبيتها لمجموعات الشباب بعد تراجع حركة التمرد الطلابية. ولم يقتصر نمو المنظمات المدافعة عن البيئة في مجال صعودها السياسي، بل استطاعت جميعها المحافظة على البيئة أن تنمو بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد أعضاء الرابطة العالمية للفرع عن البيئة من ٥٧٠ ألف في عام ١٩٨٥ إلى ٥ ملايين عضو في عام ٢٠٠٠.

ولعل كثافة وجود هذه الأحزاب والمنظمات في حركة مناهضة العولمة، قد بدا للعيان من مظاهرات سياتل، بل كانت هي قاطرة للبدلية لمسيرات سياتل، قبيل أكثر من ستة أشهر من اجتماع منظمة التجارة العالمية المقترح كل من "نادي سيررا" (the Sierra Club) والفيدرالية الوطنية للحياة البرية (National Wildlife Federation) وعدد آخر من المنظمات البيئية، إعطاء البيت الأبيض سلطة المفاوضات بالنسبة للتجارة على أن ترعى في مفاوضاتها الاعتبارات الخاصة بالبيئة والصحة. إن اقتراح إنشاء لجنة خاصة للتجارة العالمية تضم قيادات المنظمات البيئية وعدد من أعضاء الكونجرس من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري، لم يقابل بدعم سياسي من البيت الأبيض والكونجرس. وقد دفع ذلك الرضا بهذه المنظمات إلى طرح تحقيق مطالبها عبر التظاهر بعد فشل الطرق الرسمية. وهو ما شكل شرارة مظاهرات سياتل. وترى معظم جماعات الدفاع عن البيئة أن العولمة الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات التي لا تقيم اعتباراً للآثار البيئية في سبيل تحقيق أرباح أعلى هي مصدر ارتفاع درجة حرارة الأرض. كما ترى أن الشركات العالمية والبنك الدولي يرعان تحطيم الغابات

والبيئة المحلية في العالم. ومن هنا ترفع شعارات على غرار "دفاعاً عن غاباتنا.. اقتلع منظمة التجارة العالمية"، ولكن في نفس الوقت فبقينا لا نطرح معاداة العولمة بشكل كلي، حيث نجد أن هذه المنظمات تؤيد منظمة التجارة العالمية في بعض الجوانب مثل إلغاء الدعم على الصيد. وتؤكد على أهمية استخدام الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة لإرغام بلدان العالم الثالث على التقيد بشروط حماية البيئة في الصناعات التي تشهدها.

وتقود هذه المنظمات حالياً حملة ضخمة من أجل إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على التوقيع على اتفاقية "كيوتو"، وقد كانت مظاهرات مدينة "يوتوبوري" السويدية في يونيو ٢٠٠١، أهم محطات تلك الحركة، حيث كانت منظمات الدفاع عن البيئة هي القطب القائد بشكل واضح لمظاهرات مناهضة العولمة المحتجة على انعقاد القمة الأوروبية بها، والتي شارك فيها بوش. حيث ضمت المسيرات ٤٠ ألف شخص أكثر من نصفهم من المدافعين عن البيئة الذين جعلوا من بوش هدفاً صريحاً لشعاراتهم، لرفضه التوقيع على الاتفاقية.

٢- الحركات الفلاحية :

شهد النصف الثاني من التسعينيات تدهور الوضع النسبي لجموع المزارعين في البلدان الأوروبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. وعلى الجانب الآخر من الأطلسي تزايدت مخاوف المزارعين في الولايات المتحدة من إمكانيات تدهور ظروفهم هم أيضاً، وذلك نتيجة بدء التحرير الجزئي لتجارة السلع الزراعية - والتي تتم ببطء شديد حتى الآن - عبر رفع الدعم عن الزراعات بشكل تدريجي، ورفع القيود الجمركية - تدريجياً - على استيراد السلع الزراعية، وهو ما أدي في البلدان الأوروبية إلى زيادة الضغط من جانب اتحاد المنظمات الزراعية في بلدان الاتحاد الأوروبي من أجل تأجيل تنفيذ خفض الجمارك على الواردات الزراعية، وعدم إلغاء الدعم على الصادرات الزراعية - التي انخفضت بالفعل خلال العشر سنوات الماضية بنسبة ٣٦% - أما بالنسبة للمزارعين في الولايات المتحدة فهناك مخاوف شديدة بالنسبة للمزارعين من فتح الأسواق الأمريكية عبر اتفاقية الجات أمام السلع الزراعية الرخيصة المستوردة، وخاصة تلك القادمة من الصين، إلى جانب مخاطر فتح الأسواق أمام السلع الزراعية من كندا والمكسيك وفقاً لاتفاقية الناقتا. إلى جانب التخوف الشديد من قبل المزارعين في تلك البلدان من دخول الشركات متعددة الجنسيات في

مجال الزراعة، وبالتالي تحلیم الزراعة للصغيرة من ناحية، ومن ناحية أخرى للتحكم في أسعار البذور والسماد، مما سيؤدي إلى رفع قيمة تكلفة الزراعة التي يقومون بها. وتوجد مراكز قوة هذه الحركة في فرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا وإسبانيا والبلدان التي يوجد بها نقل للمزارعين والتي تنقص فيها الدعم على الزراعة المختلفة، أو تحررت تجارة السلع الزراعية تطبيقاً لاتفاقية الجات، لهذا نرى قوتها في مظاهرات سيقول، وفي مظاهرات ملبورن باستراليا

ولعل المزارع الفرنسي "جوزيه بوفيه" يمثل رمز مناهضة المزارعين لسياسات العولمة، وهو مؤسس فيدرالية المزارعين في أوروبا، فهو صاحب الشعارات الأكثر ذيوها مثل "لا للطعام الرديء"، و"خراف لا مدافع" و"مزيد من التمتع من أجل الحياة". بل هو صاحب عدد من الأحداث، التي مثلت في حد ذاتها، رموزاً للحركة العمالية للعولمة، مثل قيامه هو وعدد من رفقه في فيدرالية المزارعين بتحطيم مطعمين لمكثونالدز في مدينة "بوفيه" الفرنسية، والذي جاء على أثر تضرر المزارعين الذين يقومون بتربية الماعز في مدينة ميو الفرنسية من قرار الولايات المتحدة المتحدي المفاجئ برفض شراء عالية على وارداتها من الجبنه الروماني بواقع ١٠٠% وهو ما جعل بوفيه في سياق تعبيره عن رفضه للسياسة التجارية الأمريكية، بأن يتظاهر هو ورفقه أمام مكثونالدز باعتباره رمزاً أمريكياً.

ويرى بوفيه أن الهدف من الحركة التي يترعها، ليس إيقاف التحرر أو إلغاء منظمة التجارة العالمية، وإنما السعي في كل المظاهرات التي قامت الحركات الفلاحية بالمشاركة فيها، وخصوصاً في سيقول، إلى إيقاف المفاوضات الرامية إلى عمل جدول لتوسيع حقول السوق العالمية. هكذا يطالب بوفيه بأن تقلس التجارة العالمية على حقوق وليس على عائلات قوى اقتصادية.

ويؤكد أن ما يحذر منه، هو أن توسيع مفهوم السوق الذي تروج له منظمة التجارة العالمية يخاطر بأن يضع الزراعة والخدمات العامة (التعليم، والثقافة ومياه الشرب) بين أيدي الشركات متعددة الجنسيات التي لا هم لها سوى الربح، أو كما يقال همها الأول هو أن تحصل على "الزبد، وأسواق الزبد" معاً، وأن الخطر يكمن في أن قواعد منظمة التجارة العالمية تضطر بعض الدول إلى تحطيم مواطنها بقول الاستيراد بأسعار متكنية، وهو ما يصيب الإنتاج المحلي في مقتل.

ويرفع بوفيه أيضاً، شعار "لا للطعام الرديء"، وهو شعار ضد كل الأغنية التي تضمر بصحة الإنسان، خصوصاً بعد انتشار جنون البقر والحموم المهرمنة والطيور المعدلة جينياً والمهرمنة أيضاً. وما أحدثته ميكثزمات الجينات المعدلة التي يطلقون عليها (شورة O.M.G). وهو التوجه الذي قاد بوفيه ونحو ١٢٠ من أعضاء فيدرالية المزارعين الفرنسيين بتحطيم ٣ آلاف صوية ذرة معدلة جينياً في مركز أبحاث شركة نوفارتس في يونيو ١٩٩٩.

وقال بوفيه أثناء محاكمته نتيجة قيامه بهذا الفعل "أعرف أن ما فعلته كان غير قانوني ولكنه كان ضروري، ولم يكن لدينا خيار آخر. إن الطريقة التي فرضت بها علينا السلع الزراعية للمعدة جينياً لم تترك لنا أي بديل، إن هذا القرار لم نستشار فيه، لقد تم اتخاذه في غرف منظمة التجارة العالمية، وتم فرضه عبر ميكثزمات السوق الحرة. إن منظمة التجارة العالمية هي رجل شرطة التجارة الحرة يقرر ما يراه جيد بدون أن يستشير أحد". إن هذه العوامل المتعارضة بين المزارعين في البلدان الأوروبية ورفقهم في الولايات المتحدة، تجعل شعار الحركة في البلدان الأوروبية هو رفض الهيمنة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات على الزراعة، ورفض السلع الأمريكية الأرخص من نظيرتها الأوروبية. بينما تركز حركة المزارعين في الولايات المتحدة على رفع الشعارات المناهضة لحزم الصين لمنظمة التجارة العالمية والمناهضة لاتفاقية النفتا.

على الجانب الآخر، فإن هناك حركة مناهضة للمزارعين في عدد من بلدان العالم الثالث، محورها الحصول على الأراضي - قبل الحديث عن الآثار التكميرية لتحرير تجارة السلع الزراعية - وهو ما يبرز في حركة "المحرومين من الأرض" في البرازيل، والتي ينصب خطبها على المطالبة بتوفير أراضي العمال الزراعيين، في إطار أن البرازيل من الدول الثقيلة في العالم التي لم تشهد إصلاح زراعي واسع، وتوزيع للأراضي على المزارعين الصغار، مما يجعل هذه القضية مركزية في الصراع الاجتماعي هناك، إلى جانب حركة زبتيستا للتحرر الوطني في المكسيك، والتي يمثل المزارعون قواها الأساسي، والتي تخوض معركة من وجهة نظرهما هي معركة تحرر وطني في مناهضة حكومة تعمل لحساب المصالح الأمريكية، والتي تنفع لاجتماعيا إلى مزيد من الجؤس للمزارعين الفقراء في المكسيك.

وقد ساهمت حركة مناهضة العولمة، في الريطليس فقط بين القضايا الخلفية بالمزارعين بقضايا لوسع وأشمل مثل السياسات الاقتصادية العالمية ، بل ساهمت أيضا في التقريب بين هذه الحركات في العالم، وهو ما ظهر في تعاون فيدرالية المزارعين الفرنسيين مؤخرا مع حركة "المحرومين من الأرض" البرازيلية، إلى جانب مقابلة بوفيه قيادات الزاباتيسا في المكسيك في أيلول ٢٠٠١. وهو ما تبلور في قيام بوفيه ورفقه مؤخرا بتأسيس مرصدا، مهمته متابعة تطورات العولمة وطرح تشخيصات واقتراحات ملموسة تساعد الدول الفقيرة في فهم الازمات المختلفة وإعدادها، بل وتسلحها جيدا لتكون قادرة على النقاش والتفاوض عن وعي كامل بجميع أطراف القضايا التي تمس اقتصادها في العمق. ويوجد مقر هذا المرصد العالمي في مدينة ليون بجنوب فرنسا، ويدعو إلى توسيع منظمة التجارة العالمية لتشمل كل الدول، فضلا عن توعية دول العالم الثالث بالمخاطر التي قد تتهددها بعد الانضمام لكي تتفادها .

٢- النقابات العمالية:

عانت النقابات العمالية في غالبية البلدان الأوروبية والولايات المتحدة في الثمانينيات من ضعف شديد، نتيجة تبني سياسات التقشيرية والريجيانية، وللخاصة بإضعاف النقابات العمالية، كأحد محاور جنبا الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي. إلا أنه بحلول منتصف التسعينيات بذلت هذه النقابات تسعيد جزءا من قوتها مرة أخرى، نتيجة لبروز الآثار السلبية على مستوى معيشة وأحوال العمل الخاصة بالعمل في تلك البلدان نتيجة تبني هذه السياسات، ونتيجة لدخول هذه السياسات مرحلة العسك بمكتسبات هامة للعمل مثل المعاشات والتأمينات والأجور. فعلى سبيل المثال لخفض الأجر الحقيقي للعامل الأمريكي في السنوات العشر الماضية بأكثر من ٧% بينما كانت النسبة في معظم البلدان الأوروبية تزيد عن ١٠%. وهو ما هدد البقية الباقية من فترة النقابات العمالية في الحفاظ على قواعدها العمالية، في إطار رؤية العمال أن النقابات لا تستطيع الدفاع عنهم، وهو الأمر الذي دفع بعض النقابات في منتصف التسعينيات إلى قيادة الإضرابات العمالية بشكل غير مسبوق، على سبيل المثال قيادة اتحاد النقابات الفرنسي "CGT" لإضراب عام في ١٩٩٥ وقيادة اتحاد النقابات الألماني "TUC" لمظاهرات ضخمة في ١٩٩٦ ضد محاولة المستشار الألماني حينذاك "هلموت كول" خفض الميزانية الفيدرالية. وفي أكتوبر

١٩٩٦ قام نحو مليون عامل بإضراب في تورنتو بالولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة كونفير لية العمال بورتو. وهي موجة الإضرابات التي أعلنت هذه النقابات للوجود مرة أخرى، ودفعتهم لقيادة سلسلة من الإضرابات المتكررة طوال الخمس سنوات الماضية.

ويتبين - كما كان الحال في حركة المزارعين - خطاب النقابات العمالية في كل من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، ففي الولايات المتحدة بدأ الحديث عن الآثار السلبية للعولمة على العمال، انطلاقا من الجدل حول تأثير "النفاثا" على استقرار العمالة الأمريكية، حيث وقع كل من رئيس فيدرالية النقابات العمالية الأمريكية "AFL-CIO" "جون سويني" ورئيس نقابة عمال الصلب على وثيقة معارضة الـ FTAA وهي خطة لتوسيع رأس المال العالمي خاصة في الولايات المتحدة عبر شمل أمريكا. من منطلق أن اتفاقية لائمة النفاثا والاتفاقيات المكملة لها أدت إلى فقدان العمال الأمريكيين لنحو ٤٠٠ ألف وظيفة لصالح العمال القادمين من المكسيك. وهو المنظور الذي تهيمن عليه المنظمات الوطنية الانشائية، وما ظهر بوضوح في معارضة النقابات العمالية الأمريكية لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى اقتراب هذه النقابات في السنوات الأخيرة من خطاب الجمهوريين في هذا الصدد، ودعمها - غير المباشر - لجورج دبليو بوش في انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة.

أما في البلدان الأوروبية ونتيجة هيمنة اليسار بشكل واضح على النقابات العمالية الأهم، فإن هذا المنظور الاتفاقي بضامل تأثيره، حيث يركز خطاب النقابات العمالية في مواجهة العولمة، على الآثار السلبية للسياسات الليبرالية الجديدة، وما تحويه من خفض الإنفاق الاجتماعي وخصخصة الخدمات وعلى رأسها الخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب الوقوف ضد التهديد المستمر من الشركات بنقل استثماراتها لمكان آخر لتبرير خفض أجور العمال. بل أن الحركة النقابية في فرنسا تخطت مرحلة الدفاع عن الظروف الحالية للعمال، إلى مرحلة الهجوم ومحاولة الحصول على مكاسب مباشرة وهو ما تبلور في حملة ٣٥ ساعة عمل أسبوعيا.

٤- اليسار الجديد:

يطلق مفهوم اليسار الجديد على كافة التنظيمات والأحزاب التي ظهرت على الساحة السياسية الأوروبية عقب انفجار حركة التمرد الطلابية في نهاية الستينيات.

وهو يضم طيف من التنظيمات الراضية لكل من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية التقليدية، وهي تنظيمات في أغلبها تروتسكية ومالية. وهو التيار الذي شهد في بداية التسعينيات نقطة طفرة جديدة، على أثر سقوط الاتحاد السوفيتي نتيجة تبنينا لحطاب معارض للاشتراكية في ثوبها السوفيت. وتتركز قواعد هذه التنظيمات في الأوساط الطلابية.

وقد مثلت حركة مناهضة العولمة نقطة انطلاق جديدة لهذه التنظيمات، نتيجة وضع هذه المظاهرات للمعارضين للنظام الرأسمالي مرة أخرى في دائرة الضوء، ونتيجة طرحها عمليا لإمكانية وجود معارضة جذرية له. ومن ناحية أخرى، ساهم إحباط جمهور ليس بقليل من سياسات الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والأحزاب الشيوعية المتحالفة معها أثناء فترة قيادتها للحكومات في السنوات الأخيرة في عدد كبير من بلدان أوروبا الغربية في توسيع لتيار المناهض للعولمة بعيدا عن هذه الأحزاب. كذلك فإن وجود جانب مهم من جمهور الحركة المناهضة للعولمة في الأوساط الطلابية، ساهم في زيادة قدرة هذه التنظيمات على تنظيم المظاهرات وكسب جمهور جديد، لكون قواعدها الأساسية في الجامعات.

وقد كان تأثير اليسار الجديد في بدايات الحركة ضعيف نسبيا، خاصة في مظاهرات سياتل وواشنطن وكيبك، نتيجة عدم انضمامه في السنوات الماضية للحركة النامية في الولايات المتحدة وكندا الخاصة بمناهضة اتفاقيات النافتا وبجملة "خمسون سنة تكفي". وقد حاولت هذه التنظيمات في هذين البلدين تدرك هذا الوضع سريعا وبدأت تشارك بقوة في الحملات الطلابية ضد ظروف العمل القاسية في الشركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث، حيث تعد هذه التنظيمات أحد مراكز الحملة ضد شركات نيك وريبيوك وجاب وكالفن كلاين في كندا وأمريكا.

وعلى العكس كان تدخل اليسار الجديد في أوروبا أقوى من البداية، وجاء اقتضاه في الحركة هناك، حيث برز دوره في مسيرات أول مايو في لندن وفي مظاهرات "دافوس" و"براج". وفي هذا السياق كانت مظاهرات جنوة في الأكثر وضوحا في تأثير هذا اليسار، وهو ما عكس الوجود القوي له في إيطاليا والبلدان المجاورة لها. بل إن اليسار الجديد في مظاهرات جنوة طرح معارضة السياسات الليبرالية الجديدة وسياسات العولمة التي تقودها المنظمات الاقتصادية العالمية وتريد من الفقر والبؤس في العالم، وهي المعارضة التي يطرح معها

أهمية القضاء على النظام الرأسمالي قاطبة، فوفقا له فإن العولمة هي إطار لتطور الرأسمالية العالمية ولا يمكن مناهضتها بدون مناهضة النظام الرأسمالي ذاته.

ولكنه في نفس الوقت طرح على طائفة مناهضة العولمة قضايا سياسية حالية، حيث تم تنظيم مسيرات تضامنية مع الشعب الفلسطيني - وهي المسيرات التي تجاهلها الإعلام العربي تملسا - بل إن إحدى المراسلات الأمريكية في تطيقها على مظاهرات جنوة ذكرت أنها تخيلت للعولمة الأولى أنها تتابع فاعليات الانتفاضة الفلسطينية، فهي إحدى المظاهرات كان الناشطين اليساريين يضعون للكيفية الفلسطينية وظهورهم إلى حائط مبنى غطته صورة كبير اللآثر الأرجنتيني "راستو تشي جيفارا" ويحملون حجارة صغيرة رمزا للانتفاضة الفلسطينية.

هذا ويصل جزء مهم من هذا اليسار - وخاصة في فرنسا - في إطار جمعيات ومنظمات غير حكومية، وعلى رأسها منظمة "تاك" (جمعية من أجل فرض ضريبة على المعاملات المالية لمساعدة المواطنين)، والتي قامت للدفاع عن تطبيق مشروع توبين، وتطالب بتحصيل هذه الضريبة (حوالي ٨٠ مليار دولار سنويا) وإنفاقها على توفير مياه الشرب لمليار إنسان محروم منها، وعلى المسكن ومكافحة الأوبئة.

٥ - اليمين المتطرف:

يمثل اليمين المتطرف والفاشيون بالنسبة للكثيرين لغزا في خضم حركة مناهضة العولمة، وذلك عبر توصيف الحركة أنها حركة عامة تهين عليها منظمات وتشكيلات عديدة ولكنها في غالبيتها لها توصيف تقدمي.

فاليمين المتطرف في أوروبا الغربية، بدأ في الصعود مرة أخرى بقوة في السنوات الأخيرة، في إطار معارضته الحادة للاتحاد الأوروبي ولاتجاهات توسيعه، حيث يرى أن الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى فتح الحدود بين البلدان الأوروبية وبالتالي زيادة فرصة وصول العمالة من تركيا والشرق الأوسط للبلدان الأوروبية، وهي العمالة التي يعتبرونها المسئولة الأولى عن البطالة في أوروبا، وفقا للخطاب القائم على أن "مليون مهاجر يقبلهم مليون عاطل أوروبي". ويربط اليمين المتطرف هذه الحملة بالعولمة، حيث يرى أن الاتحاد الأوروبي هو أحد إفرازات سياسات العولمة التي تقود العالم حاليا.

فقد رقت المنظمات اليمينية في سياتل شعارات للدفاع عن السيادة الأمريكية.

كثيرون أنها أصبحت من تكتيكات الماضي. وهذه الحركات تناهض الرأسمالية وتطالب بالقضاء عليها، وفي نفس الوقت ترفض أي شكل من تنظيم العمل الليبرورطي واستمرار أجهزة الدولة بعد القضاء على هذا النظام. فهو تيار يرفض الدولة بكافة أشكالها رأسمالية كتت أو اشتراكية.

ويقوم خطاب هذه الحركة في مناهضة العولمة على أن الدول القومية في ظل العولمة في العالم تستخدم القوة من أجل خفض الأجور وتدمير السياسات الهادفة لتعميق الفقر، واستخدام القوة لضرب الإضرابات العمالية. ومن هنا يجب استخدام القوة في مواجهة هذه الدول الرأسمالية.

ويعد مركز هذه التنظيمات - التي لها فروع في معظم البلدان الأوروبية وشمال أمريكا - هي بلدان الكتلة الاشتراكية السليقة في القارة الأوروبية، وهو ما يمكن إيجازه إلى أن جزءا كبيرا من الشباب في شرق أوروبا اتجه لتحرير نفسه كفوضوي للابتعاد عن شبهة الانتماء للنظام الاشتراكية الليبرورطية القديمة.

وتعد "الكتلة السوداء" تجمع الفوضويين الآتوي اليوم والأكثر تنظيما، وهي تعتبر الجماعة المسؤولة بشكل مباشر عن مظاهر العنف في المظاهرات. بل أن جميع التنظيمات المشاركة في حركة مناهضة العولمة تتهم هذا التنظيم الفوضوي بشويه الحركة عبر أصال العنف التي يقوم بها.

تمكنت قوة للتنظيمات الفوضوية في شرق أوروبا بوضوح في مظاهرات براغ في التشيك، فمن ١٢ ألف متظاهر كان نحو ٥ آلاف من الفوضويين الشيوعيين، حيث لعبت "الكتلة السوداء" دورا مركزيا في تنظيم المظاهرات. وقد قابل جهودهم رفضا من جانب النقابات العمالية الرسمية في التشيك وهو ما أدى في النهاية إلى ارتفاع حدة العنف في تلك المظاهرات وإلغاء القمة قبل موعدها المحدد.

٨- حركات المرأة:

كانت المسيرات التي نظمها منظمات نسوية عديدة في ٢٦ أغسطس ١٩٧٠ في الولايات المتحدة، بمثابة إعلان لميلاد الحركة النسوية الجديدة، وهي الحركة التي انتشرت بسرعة في كافة البلدان الغربية، وقام خطاب هذه المجموعات على أن النظام الاجتماعي والسياسي السائد هو السبب الرئيسي وراء تهيمش واستغلال وقمع المرأة. وأن الاقتصار على حق الانتخاب كخط نهائي لتحرير

بينما على الجانب الآخر يعارض اليمين المتطرف الأمريكي سياسات العولمة من منطلق الدفاع عن السيادة القومية الأمريكية، التي يرى زعيم اليمين المتطرف الأمريكي "بوكان" أنها مهددة بفعل اتفاقيات التجارة الحرة ومنطقة التجارة الحرة في شمال أمريكا.

وقد برز صوت اليمين المتطرف في حركة مناهضة العولمة بقوة في مظاهرات سياتل، نتيجة هيمنة خطاب وطني إنفلاقي في المسيرات، حتى من قبل النقابات العمالية، مما أعطي لليمين المتطرف هناك قدرة عالية على التأثير والنمو. بينما يضعف هذا الوجود في المظاهرات التي تكون ساحتها دول أوروبية نتيجة الوجود الكثيف لليسار في هذه المظاهرات.

٦- جماعات الدفاع عن المستهلكين:

تحمل جماعات الدفاع عن المستهلكين مفارقة، فهي تكوينات نخبوية لحد كبير، حيث أن عدد عضويتها الفاعلة لا يزيد عن بضعة آلاف، إلا أنها تحظى بتأييد واسع للنطاق، وهو ما ظهر في توقيع نحو ١٥٠٠ جمعية على إعلان الاعتراض على منظمة التجارة العالمية والذي وضعت إحدى مجموعات حقوق المستهلك عبر الإنترنت. إلا أن شعارات الحركة ووجودها الفعلي لا يظهران سوى في المظاهرات التي تتم في مراكز حضرية كبيرة، وفي البلدان ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة، حيث لم تظهر هذه الجماعات بقوة إلا في مظاهرات سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يجب الالتفات لحدوث رالف نادر مرشح للرئاسة الأمريكية ومؤسس جمعية "المواطن لعام" في بداية السبعينيات في هذه المظاهرات، وفي مظاهرات دافوس بسويسرا. وهذه الجمعية تدافع عن قضايا المستهلك ضد الشركات الكبرى للأدوية وصناعة السيارات والطاقة. ويتكون هيكل هذه الجمعية من عدة دوائر على النحو التالي: مرصد الكونجرس، ومجموعة الأبحاث حول الصحة، ومجموعة رفع الدعاوى (لحماية صحة المستهلك وسلامته وحقوقه)، والمجموعة النقدية للطاقة (ضد الطاقة النووية)، ومرصد للتجارة العالمية، ومركز المعلومات للمشتريين (يوفر المعلومات حول الطاقة المنزلية والبدايل الصديقة للبيئة).

٧- الشيوعيون الفوضويون:

برزت في مسيرات الاحتجاج على العولمة، الجماعات الفوضوية، مما حدا بالبعض للقول إن حركة مناهضة العولمة كانت بمثابة ميلاد جديد لهذه الحركة التي تصور

المرأة هو خطأ، حيث أن القمع الاجتماعي والمؤسسي في مواجهة المرأة هو إغراق لنظام اجتماعي، لا ينتهي إلا بالمحاربة لتعديله بحيث يحترف بحقوقها الاجتماعية، بعد الاعتراف بحقوقها السياسية.

ومن هذا المنطلق تري هذه المنظمات أن استقلال العاملات في المصانع مرتبط بالعودة إلى جانب هجوم سياسات التكيف الهيكلي على حاجيات المرأة، حيث أن المرأة هي الأكثر حساسية من خفض النفقات على الخدمات الاجتماعية وخاصة المتعلقة بالتأمين الصحي وغيره.

رابعا : عوامل تبلور الحركة المناهضة للوعلة

لا يمكننا فهم عوامل تبلور الحركة المناهضة للوعلة، بالانقتصار على تحديد خطاب وأسباب صعود كل تكوين منخرط في الحركة، بل يجب النظر إليها في سياق كونها تعبير سياسي عن أزمة اجتماعية، طرحت لإجابات متعددة ومتباينة لهذه الأزمة. هذا التعبير السياسي تبلور في حركة مغايرة في شكلها وتكتيكاتها عن كافة الحركات الاحتجاجية التي شهدها العالم في القرن العشرين، مما يعني بالتالي بروز مظاهر سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة في الديمقراطيات الغربية، أدت إلى ظهور الحركة على هذه الشاكلة.

هذه المظاهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تتبلور في ملأق الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وما صاحبة من نمو للجمعيات غير الحكومية وغير السياسية وهو ما ترافق مع تراجع وضعية الطبقة الوسطى الغربية. وقد مهدت تلك العوامل لطريق لتشكيل الحركة بمنطلق الهجين التي تحدثنا عنه سابقا، ولكن ما أعطاهم الانطلاقة كان نمو الخطاب الفكري المناهض للوعلة الذي ترأس مع الإمكانية غير المسبوقة لانتشار الخطابات السياسية المختلفة والربط بين أفراد يعمدون عن بعض بالآف الأميال عبر ثورة الاتصالات.

1- أزمة الاشتراكية الإصلاحية :

كانت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية تمثل اسفجة امتصاص للحركات الجماهيرية في البلدان الأوروبية منذ الأربعينيات، وهو الدور الذي ساهم في تعزيزه قيام دولة الرفاهة في هذه البلدان في الخمسينيات، والتي طرحت معها قدرة هذه الأحزاب على تحقيق مكاسب للجماهير عبر صناديق الانتخاب. مما أدى إلى

نمو هذه الأحزاب بشكل غير مسبوق في العقود التالية للحرب العالمية الثانية وكانت بالفضل هي القوة السياسية التي تمتص وتجذب جمهور المعارضين للنظام الاجتماعي في هذه البلدان.

إلا أن هذا الدور أصليه الوهن منذ ثمانينيات القرن العشرين، نتيجة لتقصير المدرسة الليبرالية الجديدة على المدرسة الكينزية التي قادت الاقتصادات الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو ما كان يعنى من ناحية صعود اليمين مرة أخرى، في ثوبه الجديد، للتقشيرة والريجيانية، وهو ما ترافق مع تمسك الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في طرح بديل واضح للمعلم الليبرالية الجديدة بعد هزيمة الكينزية. مما حملها إلى خلق توليفة من الكينزية والليبرالية الجديدة أطلق عليها "الطريق الثالث"، وهو البديل الذي كان توني بلير أول من طرحه كمشروع سياسي وقضى وبديل الليبرالية الجديدة والتقشيرة في بريطانيا، وبفضل استطاع الطريق الثالث أن يرفع من أسمهم يسار الوسط الإصلاحي الأوروبي مرة أخرى في منتصف التسعينيات، نتيجة لإحباط الجمهور من سياسات الليبرالية الجديدة، أكثر منها تقاطعا بهذا البديل.

وهو ما ظهر في انقصار كل من جوسبان وبلير وشيرودر، في مواجهة الأجنحة الليبرالية المحافظة التي تولت مقاليد السلطة في بلدان أوروبا الغربية لفترات طويلة، والذي كان بمثابة تعبير عن أزمة اجتماعية وعدم ثقة الناخبين بالخطاب اليميني، بعد فترة طويلة من الثقة في قدراته على تخطي الأزمة الاقتصادية. ولكن ما لبثت هذه الأحزاب بعد شهور قليلة من توليها مقاليد السلطة أن بدأت في السير على نفس نهج الأحزاب المحافظة، وتطبيق حزمة السياسات الليبرالية الجديدة، منتقلة في خفض الإنفاق العام على الخدمات، وتكسيير مؤسسات ومكاسب دولة الرفاهة تحت مسمى "الطريق الثالث". حتى أن مجلة الإيكونوميست، قبيل الانتخابات البرلمانية البريطانية الأخيرة، وصفت توني بلير بأنه لزعيم اليميني الوحيد الجاهر والجدير بالاحترام !. وكان آخر مقترحات توني بلير على القطاع الخاص، هو دخول أنشطة التأمين الصحي.

هكذا، سارت أحزاب يسار الوسط الإصلاحية من منتصف التسعينيات إلى الوسط ويمين الوسط في ألمانيا وفرنسا وسبانيا وإيرتغال وإيطاليا. وهو ما أدى إلى حالة من التقشيرة في الشارع الأوروبي، وارتفاع نسبة الممتنعين عن المشاركة في العملية الانتخابية، حيث لم يعد

التناخب مدعوا إلى الاختيار بين خطين ونهجين وبرنامجين، بل بين تلاكين على خط واحد. وبما أنه يدرك أن صوته قلت قيمته فكتبه ينتخب بالتالي عن منحه. وهو الاتجاه الذي يتزايد في ظل تراجع دور الدولة في الحياة الداخلية، وذلك بفضل تصاهر العولمة مع الاتحادية الأوروبية وزدياد دور رأس المال والمصارف المركزية والمنظمات الاقتصادية العابرة للحدود.

مما كان يعني واقعيا انتهاء الدور التاريخي لهذه الأحزاب كطرف تقيض للحزب المحافظة. وبالتالي إضعاف قدرة النظم السياسية الغربية على احتواء مشاكل مجتمعاتها، مما يصب في إضعاف قدرة الديمقراطية الغربية عن التعبير بشكل صحيح عن حاجات الناس داخل هذه المجتمعات، وبالتالي لا تلبىها أو تتجلب معها بحيث لم يعد هناك طريق لإظهار هذه الحاجات إلا عن طريق التظاهر الذي هو نوع من الاحتجاج الثوري ضد النظام بأسره.

وعلى صعيد آخر، أبرز إفتعاد الشباب عن الأحزاب السياسية، وهو الذي كان يمثل طوال الوقت وقود الأحزاب اليسارية الإصلاحية، وتجاهه في الاخرط في حركات قاعدية أوسع، يستطيع من خلالها تحقيق ذاته وإثبات مساهمته في الشأن العام. وهو ما دفعهم بالتالي للاخرط في المنظمات الاجتماعية المختلفة سواء المدافعة عن البيئة أو المنظمات اليسارية الأكثر راديكالية، أو روابط الدفاع عن المرأة أو حقوق الإنسان أو منظمات اليمين المتطرف وغيرها.

٢- الطبقة الوسطى وتفكك دولة الرفاهية

تتعرض الطبقة الوسطى في البلدان الصناعية المتقدمة في الوقت الراهن، لأزمة اجتماعية، هي الأصعب بالنسبة لها منذ الكساد الكبير الذي بدأ عام ١٩٢٩ واستمر طوال غالبية ثلاثينيات القرن العشرين، حيث تصاعدت معدلات البطالة في غالبية البلدان الأوروبية خلال الثلاثينيات والنصف الأول من التسعينات في القرن الماضي قبل أن تزدي السياسات المتشددة في مواجهة العالة الأجنبية من جنوب المتوسط ومن تركيا ودول شرق أوروبا إلى تراجع معدل البطالة في أوروبا مؤخرا إلى ٨,٤% في أكتوبر من عام ٢٠٠١. أما الولايات المتحدة التي نجحت خلال سنوات حكم الرئيس السابق بيل كلينتون في تخفيض معدل البطالة إلى نحو ٤%، فإن معدل البطالة فيها قد ارتفع في أكتوبر من العام ٢٠٠١ إلى ٥,٤% بعد عاصفة التفجيرات التي ضربتها في سبتمبر من العام نفسه

وأضررت بشدة بقطاعات المسلحة والطيران وبحركة الاستثمارات وبالمناخ الاقتصادي بصفة عامة، وهو ما عكست منه الطبقة الوسطى قبل الجميع عبر فقدان الوظائف. كما ارتفعت بشكل واضح نسبة الفقر في هذه البلدان، حيث انخفض دخل الـ ٤٠% الأقل في الولايات المتحدة بنسبة ٨% خلال عشر سنوات الماضية، وزادت نسبة الفقر في البلدان الأوروبية بنحو ٥% في العقدين الماضيين، بل ارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المطلق في بلدان أوروبا الشرقية من ٤% عام ١٩٨٨ إلى ٣٢% عام ١٩٩٤ أي تضاعف ثماني مرات على الأقل خلال تلك الفترة الزمنية القصيرة.

وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إجمالا، إلى تفكك دولة الرفاهية، التي دامت خلال العقود التالية للحرب العالمية الثانية، وما حمله هذا التفكك من التخلي عن سياسات التشغيل الحكومي وارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة لتقليص للنقلات الحكومية على الخدمات الاجتماعية من علاج وتعليم، إلى جانب ارتفاع الضريبة على الدخل في هذه البلدان.

وهو الوضع الذي انعكس في زيادة الشعور بالاعترا ب في المجتمع بين أبناء هذه الطبقة، حيث تشير استطلاعات الرأي إلى أن نحو ٤٠% من الأوروبيين يرون أن السياسات التي تطبقها حكوماتهم متعارضة مع مصالحهم المباشرة، كما أن ٤٤% من الأمريكيين أصبحوا يوافقون على أن المجتمع الأمريكي مقسم إلى "من يملكون ومن لا يملكون" مقابل ٢٦% فقط وافق على هذه الفكرة في نفس الاستطلاع في عام ١٩٨٨. ولقد ٦٢% في نفس الاستطلاع أن المشاكل الأساسية في حياتهم متعلقة بقضايا اقتصادية.

على الرغم من هذه الأزمة التي تتعرض لها الطبقة الوسطى الغربية، إلا أن الأزمة لم تصف بها، كما حدث في بلدان العالم الثالث، حيث أن هذه الطبقة كانت قوية بما يكفي للوقوف في مواجهة هذا التحلل الاجتماعي الذي تتعرض له، بحيث استطاعت في السنوات الأخيرة الإطاحة بالأحزاب اليمينية، وصعود الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بدلا منها إلى سدة الحكم. ولكن مع فشل هذه الأحزاب هي أيضا في إخراج الطبقة الوسطى من أزمتها، تحول جزء هام من أبناء الطبقة الوسطى للتدخل في حركات قاعدية، في محاولة منه للفعل المباشر والتدخل المباشر في السياسات، وهي الحركات التي أعقبتها هذه الطبقة زخما وانحسا، نتيجة الإمكانيات الفكرية

والتكنولوجية والحركية التي تتمتع بها هذه الطبقة بحكم موقعها في هيكل الإنتاج في تلك البلدان وتمتعها بمهارات خاصة.

وهو ما يفسر كل من ظاهرتي هيمنة الطبقة الوسطى الشابة على غالبية التنظيمات المشاركة في الحركة المناهضة للعولمة، وهذه القدرة العالية من قبل هذه التنظيمات في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدامها لصالح حركتها وتنظيمها.

٢ - نمو المنظمات غير الحكومية؛

ساهمت العديد من العوامل إلى نمو ظاهرة المنظمات غير الحكومية في كافة بلدان العالم في السنوات الأخيرة، فقد أدى سقوط النموذج الستاليني في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية إلى حدوث نوع من الديمقراطية في هذه المجتمعات صاحبها نمو للمنظمات غير الحكومية، حيث تشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد هذه المنظمات في بلدان أوروبا الشرقية بنحو خمسة أضعاف خلال العقد الماضي فقط بعد الخبرة السينة لمواطني هذه البلدان مع الأحزاب الشيوعية واليسارية، إلى جانب فشل الأحزاب الليبرالية في تحقيق الأهداف التي وعدت بتحقيقها أثناء توليها لمقالب الحكم في السنوات التي تلت سقوط الحكم الستاليني، بل أدت سياساتها إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر بشكل واضح

كما ساهم ضعف الأحزاب اليسارية الإصلاحية في غرب أوروبا إلى بروز ظاهرة غياب أي صدي لهيكل السياسة التقليدية وعدم وجود وسائل للتعبير عن المطالب الضرورية، وصعود ظاهرة انتهاء احتكار الأحزاب السياسية الكبرى للعمل السياسي في أوروبا مقابل ارتفاع أسهم العمل الأهلي والمجموعات ذات المطالب الجزئية، مما حدا بالأوروبي إلى أن يجتمعون ويتولون أمور حياتهم واهتماماتهم بأنفسهم. وكان من نتيجة ذلك أن تكاثرت استقلالية هذه المنظمات التي تدار من قطرها وقرورها بجدية، وتبشر سلطنة مضادة (أخلاقيا وتقنيا وقانونيا واقتصاديا) دون البحث عن تأكيد من سلطة الدولة (مثل الأحزاب) كما إنها تقترح حلولاً بديلة.

على جانب آخر أدى إضعاف الدور الاقتصادي للدولة، وإقيام الدولة - بشكل عالمي - بنزع بنيتها تدريجيا ودرجات متفاوتة من تقديم الخدمات الاجتماعية، إلى بروز المنظمات غير الحكومية كبديل للدولة في هذا الدور. حتى أننا نجد اليوم بعض المنظمات غير الحكومية

تقدم مساعدات تفوق مساعدات الأمم المتحدة، مثل منظمة (CARE) أو (OXFAM).

وهو ما تزامن مع نمو المخاوف العالمية الخاصة بالبيئة وشروط العمل وحقوق المستهلك وحقوق المرأة وتوفير الخدمات الاجتماعية وغيرها من القضايا.

كل هذه العوامل أدت إلى نمو مذهل لحجم المنظمات غير الحكومية في العالم، حيث تشير الأرقام إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في أكثر من دولة ارتفع من ٦ آلاف جمعية في ١٩٩٠ إلى ٢٦ ألف جمعية في عام ٢٠٠٠. كما يوجد في الولايات المتحدة وحدها ٢ مليون جمعية غير حكومية، وفي الهند مليون.

وهو ما طرح الحديث عن "المجتمع المدني العالمي" لقرار على خلق حكومة موازنة لمجتمع الحكومات العالمي، وقررت على التأثير على مراكز القرار العالمية، وليست المحلية فقط، وهو ما شهد أهم تبلور له في حركة مناهضة العولمة التي تساهم فيها هذه الجمعيات بكثافة غير معتادة.

ولم يصد بيار كالام رئيس أكبر جمعيات المجتمع المدني العالمي المناهضة للعولمة (الحلف)، لتطور مساهمة المجتمع المدني في هذه الحركة هو أدقها، حيث يؤكد أن المجتمع المدني العالمي مر بثلاثة أطوار، طور الاحتجاج على تجاوزات الشركات الذي انتهى مع بداية التسعينات، طور مؤتمرات الأمم المتحدة التي دشنتها قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ والذي جعل المنظمات غير الحكومية تدخل في حوار مع الحكومات والمؤسسات العالمية لكن بالانصياع بأجندة هذه الأخيرة، وأخيرا طور أخذ المجتمع المدني العالمي للمبادرة بتخصيص الأجندة ذاتها وتحديد التحولات المطلوبة واقتراح أفكارها. وباختصار تقديم المقترحات والبدائل "والدخل في حوار حقيقي مع العولمة لمعالجة المشاكل بكل تقديراتها" وهو ما يتم حاليا من خلال نشاطات حركة مناهضة العولمة.

٤ - النشاط الفكري لمناهضي العولمة؛

إذا كان التنظير لإقامة نظام العولمة قد وُكِبَ للتنظير لإقامة نظام عالمي جديد بعد حرب الخليج الثانية، فإن العولمة لم تقبل ككافة لعمل هذا النظام إلا عندما تم الإعلان في عام ١٩٩٤ بمدينة مراكش بالمغرب، على قيام منظمة التجارة العالمية.

وفي مواجهة هذا الاتجاه العالمي ، فطلقت نزعة مناهضة العولمة من أدبيات قلعة على نقد مضامين العولمة.

وهناك العديد من الأدبيات التي ساهمت في بلورة الخطاب المناهض للعولمة، وأهمها كتاب ناعومي كلين "No Logo"، وكتاب دافيد سنجر "ثقافة من؟ هم أم نحن؟". وكذا سنجر في كتابه رفضه لطرح فوكيلما ونهاية التاريخ ورفض شرعية العولمة. كما لقي كتاب "الإمبراطور" للأستاذ الجامعي الأمريكي ميكائيل هارنت انتشاراً مذهلاً فاق كل التوقعات ، إذ قارنت صحيفة نيويورك تايمز تأثيره بسحر البيان للشعبي، ويمثل الكتب الوثيقة النظرية الأولى لديناميكية مناهضة العولمة، ويقوم على أفكار جامعة بين النظريات الثورية التقليدية المعادية للرأسمالية، وفسلت ما بعد الحديثة خصوصاً المقاربات التفكيكية في نقدنا للكتابات والمركز وتصورها لمفهوم السلطة كمركب مكثف لا يقوم فقط على القمع وإنما يستخدم أدوات المنفعة والرغبة لتتبع الهيمنة وضمان الانتشار والنفاذ.

هذا إلى جانب النقد المستمر الذي قام به للكتاب - ذو النزعة الفوضوية - ناعوم تشومسكي، وكل من بيردو وسوزان جورج وناعومي كلين ، وهم كتاب من جيل الذين خرجوا من عباءة الحركة الثورية في أوروبا والولايات المتحدة في نهاية السبعينيات وأوائل المئيتينيات.

إن هذا الخطاب المناهض للعولمة الذي تكثف في كتابات العديد من المثقفين الغربيين والأمريكيين في السنوات الأخيرة، ساهم بشكل واضح في انتشار الأفكار الخاصة برفض نزعة العولمة الأمريكية، كما ساعد على بلورة أفكار أساسية لهذه الحركة.

٥ - شهرة الاتصالات:

يمكن القول أن حركة مناهضة العولمة أثبتت بالدليل الحي أن تقدم التكنولوجيا لا يعتبر بالضرورة دعماً لاقتصاد السوق والإنتاج العالمي، بل يمكن أن يستخدم أيضاً من قبل المعارضين لهذا النظام ويكون لحد وسائل طرح نظام بديل. فثورة الاتصالات ، خصوصاً الإنترنت، كانت بمثابة القاطرة التي حملت للعالم العولمة والسلطة المعضادة لها. حيث سمح الإنترنت للمواطنين أن يمتلكون المعلومات المحملة بمفاهيم العولمة، كما خلق قاعدة هائلة من المؤيدين والأصوات لمناهضة العولمة، وأدى في نفس الوقت إلى ميوعة في النظرية في هذه الحركة.

ولعل نظرة على الموقع الجماعي للمنظمات التي نظمت مظاهرات جنوة، تدل لنا على الكيفية التي تقوم بها هذه المنظمات باستخدام الإنترنت لتنظيم هذه المظاهرات، حيث وضعت على الموقع، خريطة لإيطاليا وطرق الدخول الأسهل برياً لها، والورق المطلوب للدخول، وكيفية التحصيل على الأمن في حالة تشدده، ووسائل للاتصال في حالة منع أي من الأفراد من خارج إيطاليا من الدخول إليها لمساعدته في عملية الدخول، وخريطة تفصيلية لجنوة وشوارعها، موضعاً عليها الشوارع الرئيسية بالمدينة والمنطقة المرشحة لحدوث النشاطات بها، وأماكن الإقامة بالمدينة وكيفية العثور عليها وطرق الاتصال بالمنظمين داخل المدينة، وأسماء المنظمات المشاركة في المظاهرات وبرامجها ومواعيد المسيرات التي ستظمها كل من هذه المنظمات، وأخيراً طرق الوقاية في حالة استخدام الشرطة للغاز المسيل للدموع أو المياه لتفريق المظاهرات.

ولكن في نهاية الأمر فإن الإنترنت له أيضاً آثار سلبية جانبية على الحركة، حيث ساهم عبر وجود موقع لكل منظمة مشتركة في الحركة بغض النظر عن حجمها الحقيقي إلى حدوث نوع من التشتت النظري داخل الحركة وتشتت المشاركين غير المحددين الهوية مسبقاً، والمخترطين لأول مرة في نشاطاتها.

٦ - العالم الثالث وزيادة الفقر:

ساهمت السياسات التي ارتبطت بالعولمة إلى زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب، حيث تشير الأرقام الخاصة بتقارير التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة، إلى أن ثروة نحو ٤٧٥ ملياردير في العالم تساوي مجموع دخول ما يزيد عن ٥٠% من سكان العالم، وإن ٤,٤ مليار شخص يعيشون في بلدان العالم الثالث، بدون الخدمات الأساسية، فثلث سكان العالم لا تتوفر لهم مياه صالحة للشرب وربع سكان العالم لا تتوفر لهم سكن مناسب، وقد اتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء بشكل حاد.

هذا وقد مرت بلدان العالم الثالث بتجربة قاسية في السنوات الأخيرة، بل جريت جرعات دواء روستة صندوق النقد الدولي، والخاصة بالخصخصة وإعادة الهيكلة خفض النفقات العامة ، رفع أسعار الفائدة تحرير التجارة وتحرير سوق الصرف من بدلية الثمانيات، وهي الروتة التي تم إلحاق إشارة بها تفيد بأن الرخاء سيأتي بعد تنفيذها، ولكن بعد تجربة استمرت عقدين من

الزمن، اكتشفت شعوب هذه البلدان أن الرخاء لم يأت إلا للقائمين في السلطة ومن حولهم من طبقات وشرايح اجتماعية، حيث زاد الفقر والبطالة في هذه البلدان بشكل غير مسبوق، وهو ما ساعد على تبلور حركة مناهضة للعولمة في بلدان الجنوب، مما ظهر في التحالف الضخم في جنوب أفريقيا في جويلية، حيث تضمنت النقابات العمالية للكنائس للمدافعين عن إسقاط الديون للعاطلين الذين رفعوا شعارات ضد العولمة وضد الخصخصة والإصلاح الاقتصادي.

وهو ما حدث بشكل مماثل في كل من الأرجنتين وكوريا الجنوبية والبرازيل ولوغندا وغيرها. لقد كان هناك تقابل أو تماثل في وعي القائمين بالحركة بين العولمة والتحرير الاقتصادي وسياسات صندوق النقد والنتيجة واحدة وهي الفقر والمزيد من المعاناة.

إلا أن هذه العوامل التي تصب في اتجاه بروز حركات أكثر قوة وقاعدية في هذه البلدان، إلا أن عدم وجود أطر مؤسسية مثل النقابات العمالية المستقلة، أو المجتمع المدني المؤسسي والقاوي مثل المنظمات غير الحكومية في أوروبا، أو حتى عدم وجود أحزاب قوية، نتيجة لأثر العهد الاستبدادي السابقة أو المستمرة لليوم، يمنع بلورة وحشد هذه الحركة خارج تلك الدول التي يوجد بها مثل هذه الأشكال للحشد والتعبئة مثل البرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا.

خامسا : حركة مناهضة العولمة :

مكاسب وتحديات وتناقضات

يمكننا القول إن قيام حركة مناهضة العولمة على وضع هدف مباشر وهو منع الاجتماعات الخلسة بالمنظمات الاقتصادية الدولية أو لاجتماعات قيادات الدول للرأسمالية الكبرى، وقدرتها على تحقيق هذا الهدف المباشر بشكل أو آخر اعطى زخم للحركة، فوفقا لميكاكزم الحركات الجماهيرية، فإن القدرة على حصاد نتيجة من التحرك ولو كانت صغيرة تدفعها للأمام وتضمن استمرارها.

إلى جانب تحقيق هذا الهدف المباشر الممكن، استطاعت الحركة عبر سنتين من ميلادها في سواحل في نوفمبر ١٩٩٩، أن تحقق الحيد من المكاسب المهمة ،

فعلى الرغم من أن فشل المفاوضات في اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل يعود بالأساس إلى تضارب المصالح بين الدول الكبرى وتصلامها وصحوة الدول النامية للدفاع عن مصالحها التي تم الجور عليها في اتفاق جات منذ البداية، إلا أن الحركة المناهضة للعولمة ساهمت بشكل واضح في فشل مؤتمر سياتل سواء بشكل مباشر عبر نشاطاتها الاحتجاجية الكبيرة أو عبر الضغط على حكوماتها ، وإجمالا عبر وضع قضايا الآثار الاجتماعية لتحرير التجارة على مائدة المفاوضات خلال هذه الجولة، وخلال كافة النشاطات العالمية الأخرى التي تنهها.

وقد أدي تاجح الحركة إلى وضع قضايا البيئة والخدمات وديون العالم الثالث بقوة على رأس أجندة هذه الاجتماعات، ففي قمة الدول للثمانية الصناعية الكبرى، قرر الرؤساء المجتمعون شطب ٥٤ مليار دولار من ديون ٢٢ دولة فقيرة، وهو ما يمثل استجابة متأخرة لمطالب الحركة، حيث كان قرار إلغاء الديون قد تقرر منذ مؤتمر كولونيا في ١٩٩٩. إلى جانب تخصيص ٥٠٠ مليون دولار إضافية لصندوق مكافحة الإيدز، وتخفيض ديون بلدان العالم الثالث الأكثر فقرا وتخفيض ميزانية لمكافحة مرض الإيدز.

من ناحية أخرى، أصبحت المنظمات الاقتصادية الدولية تضع هذه القضايا على رأس اهتماماتها لكبح غضب المتظاهرين، مثل تحول البنك عن تمويل السودان الكبرى ومشروعات توليد الطاقة وتوجيه مجهوداته نحو التوسع في تمويل قطاعات الصحة والتعليم وللتغذية بإجمالي استثمارات تقدر بـ ٣ مليارات دولار خلال عام ٢٠٠١، والإعداد لمشروع لإعفاء ٢٢ دولة خلال الخمسة أعوام القادمة من ديونها، وهو مشروع تبلغ تكلفته نحو ٣٤ مليار دولار كما تقرر إشراك المنظمات غير الحكومية في نحو ٧٠٪ من مشروعات البنك.

سادسا : العرب وحركة مناهضة العولمة

يمكننا القول أن مساهمة العرب في حركة مناهضة العولمة حتى الآن ضعيفة للغاية، بل غير موجودة بالأساس في عدد كبير من البلدان العربية، وحتى في البلدان التي توجد بها منظمات تعمل في هذا المجال، فحركاتها ضعيفة ومحدودة، وهو ما يمكن إرجاعه لعدد

وهو ما دعا نشطين في العالم العربي لتنظيم مؤتمر ونشاطات موازية في بيروت في نفس الفترة ، حيث قررت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والتي تضم ٤٥ هيئة ومنظمة أهلية من ١٢ دولة عربية، وبالتعاون مع تصبص الهيئات الأهلية للتطوعية اللبنانية، عقد منتدى علمي، وقد حددت المنظمات المشاركة في هذا المنتدى أهدافه، وبالتأكيد على السعي للمساهمة في الحركة العالمية المناهضة لسيطرة الشركات العملاقة على التجارة العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية، والدعوة إلى تصويب آليات التجارة وإلى إعطائها مضمونا تنمويا. إلى جانب مناهضة سياسة تهميش العالم الثالث وخصوصا البلدان العربية. ومن أهداف هذا المنتدى تنظيم لقاءات شعبية سلمية وحلقات نقاش تتناول جدول أعمال المنظمة وتناقشتها ، وهو ما يمثل في حد ذاته نقطة تحول كفيّة في النشاطات المناهضة للعمولة في المنطقة العربية، التي لم تتجاوز حتى الآن مقالات متفرقة في الصحف والمجلات الدورية.

وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن هناك خلاقات كبيرة بين العديد من المشاركين في هذا المنتدى، حول قضايا أساسية، ولا يمكن للمنتدى أن يطور نشاطه وفاعليته بدون السيطرة على هذه الخلاقات والاتفاق على برنامج للحد الأدنى بالتوافق بين مؤسسيه. وأيضاً بالسعي للاتفاق على حق الاختلاف من ناحية، ومن ناحية أخرى طرح منظور مطلي لقضايا العمولة، حيث أن هناك قضايا عديدة على الأجندة العربية يجب التأكيد عليها لوضع جذور لهذه الحركة في الواقع العربي، وعلى رأسها تعيين المواقع الذي يحتله العالم العربي وكل جزء منه في منظومة العمولة ورصد وتحديد النتائج والتحديات القائمة في بلدانه بفعل هذه المنظومة، وبهي النتائج التي لها تعبيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، إلى جانب قضية الميونيونة الثقيلة على العديد من البلدان العربية، وتزايد الفجوات الاجتماعية في البلدان العربية على نحو درسي، ولخيرا قضية الاستبداد السياسي التي تكبل شعوب المنطقة العربية وتحرمها من المشاركة الحرة واسعة النطاق في صياغة مستقبلها، وتضعها في مكانة متكنية على خريطة العالم.

من العوامل على رأسها ضعف المجتمع المدني في العالم العربي ونخبويته، وهي العمة النتيجة من استبدادية الأنظمة العربية من ناحية والتي ساهمت في إضعاف كافة أشكال وجود المجتمع المدني من نقابات ومنظمات مجتمع مدني وأحزاب، وبالتالي لفقدان التسيكليات الاجتماعية للقدرة على حشد جماهير في قضايا محددة. ومن ناحية أخرى عدم وجود نخبة لها خطاب واضح وقوي ضد العمولة وتأثيراتها على بلدان العالم العربي، وحتى في حالة وجود بعض منها فإن احتكار الدولة لوسائل الإعلام جعلت أصوات هؤلاء لا تصل للقاعدة العريضة من الجمهور، بلقتصرت على تشاغلات لها طابع نخبوي ضيق. فضلا عن حالة التدهور الاجتماعي والسياسي العام في الدول العربية في ظل الإحباطات المتتالية للمشروعات السياسية والاقتصادية العربية. وإجمالاً يمكن القول إن عوامل تبلور الحركة في أوروبا والولايات المتحدة لم تجد موازياً لها في المنطقة العربية.

إلا أن هذا لا ينفي وجود عدد من النشطين في هذه الحركة من بلدان عربية، على رأسهم ديمير أمين الذي يعد أحد أهم عناصر المنتدى العالمي للبدل، والذي يضم عددا كبيرا من المنظمات التي تدافع عن حقوق شعوب العالم الثالث، بالإضافة إلى فروع منظمة تيك الفرنسية في كل من تونس والمغرب، وهو ما يرجع بالأساس للعلاقات الثقافية القوية بين مثقبي هاتين الدولتين بالمتقنين للفرنسيين، بينما لم تمتد الحركة خارج هذا الإطار الضيق.

إلا أن المعامل الخارجي - كالعامة في العالم العربي - ساهم في طرح إمكانية خلق حركة مناهضة للعمولة، حيث قررت منظمة التجارة العالمية عقد اجتماعها في قطر في نوفمبر ٢٠٠١ لتجلب الاحتجاجات العنيفة المناهضة للعمولة التي شهدتها اجتماع سياتل، وذلك بفضل تقييد منح تأشيرات الدخول إلى قطر. والفرق بين قطر وسياتل وفقاً لرئيس منظمة التجارة العالمية - هو أن قطر لن تسمح لأحد بالدخول إذا لم تكن لديه تأشيرة، ولن يمكن لأحد الحصول على تأشيرة إلا إذا كان لديه حجز للإقامة، وهناك ٤٤٠٠ غرفة فندقية فقط بقطر "

• القسم الخامس •

تطوير التكنولوجيا عالميا وعربيا

بين الدولة والقطاع الخاص

يهدف هذا الجزء من التقرير إلى التعرف على خلفيات وأوضاع صناعة التكنولوجيا على المستوى الدولي وذلك بقصد "التبصر" بحقيقة وضعية التكنولوجيا في المنطقة العربية و"المس" لمتطلبات التي " تلزم " لإحداث إستنهاض تكنولوجى عربى. وفي سبيل ذلك يتكون هذا الجزء من خمسة أقسام.

القسم الأول بمثابة مقدمة تتضمن مدخل ذي صلة مباشرة من الزوايا التعريفية والاقتصادية والميادية، وأما القسم الثانى فإنه يهدف إلى إستعراض النماذج والخبرات التكنولوجية الخاصة بالدول وأشركت متعديلات الجنسية. ذلك مع الأخذ في الاعتبار لأهم الاعتمادات المحتملة للولمة على التنمية التكنولوجية في الدول النامية. وفي القسم الثالث يجرى إستعراض ملامح الوضعية التكنولوجية في المنطقة العربية وما يتصل بها من معوقات وتحديات. وبعد ذلك يقدم القسم الرابع رؤية خاصة بمستقبلات التغيير التكنولوجى على المستوى العالمى.

وفي النهاية يأتي القسم الخامس والأخير كامتداد أو إستنتاج للأقسام الأربعة السابقة مركزا على ما يمكن اعتباره متطلبات رئيسية لإحداث إستنهاض تكنولوجى عربى. هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه مع الإنتباه العالمى للمتغيرات في دورى الدولة والقطاع الخاص كان من الطبيعى التعرف لهما بأشكال مباشرة وغير مباشرة في مختلف أقسام الدراسة.

أولا : تعريفات ضرورية

(١) التعرف على دور التكنولوجيا في النمو الاقتصادى :

يمثل التعرف على دور التكنولوجيا فى النمو الاقتصادى نموذجا تاريخيا مهما على المساهمات العظيمة التى يمكن أن تقدمها الدراسات الأكاديمية الصرفة فى تقدم الفكر الإستراتيجى. هنا تجدر الإشارة إلى أن الدراسات الأكاديمية بخصوص الدور المباشر للتكنولوجيا فى النمو الاقتصادى جاءت كرد فعل لدراسة تاريخية نشرها

موسيس أبراموفيتش عام ١٩٥٦ عن تطور الاقتصاد الأمريكى منذ عام ١٨٧٠. أوضحت دراسة أبراموفيتش أن "جزءا صغيرا فقط من نمو الإنتاجية الأمريكية يمكن تفسيره بواسطة عوامل النمو المعروفة (حينئذ) ، وهى رأس المال والمعملة والأرض ، وأن الجزء الأكبر من نمو الإنتاجية الأمريكية يجب إرجاعه إلى سبب كلى غير معرف. لقد كان أبراموفيتش على إستغراب وفى نفس الوقت. على فة بخصوص النتائج التى توصل إليها حتى أنه اعتبر أن هذا السبب (أو العامل Factor) لكلى غير المعروف يعد مقايضا على جهل الأكاديميين بخصوص أسباب النمو الاقتصادى. وسرعان ما عززت النتيجة التى توصل إليها أبراموفيتش بدراسة مهمة لروبرت سولو (و الذى منح جائزة نوبل بعد ذلك).

توصل سولو فى دراسته إلى أن السبب غير المعروف هو " التغيير الفنى أو الفنى " Technical Change ، وميز سولو بوضوح بين النمو نتيجة التغيير التقنى والنمو الناتج عن الزيادة فى رأس المال بالنسبة لعدد العمال. لقد كانت دراسة سولو تغطى الاقتصاد الأمريكى فى الفترة من ١٩٠٩ إلى ١٩٤٩ وظهر منها أن ٨٧,٥% من الزيادة فى الإنتاجية تعزى إلى التغيير التقنى أو الفنى. هنا تجدر الإشارة إلى أن سولو قد عرف هذا التغيير بأنه يشتمل على أية مسببات ترفع الإنتاجية (غير رأس المال وحجم المعملة)، وذلك مثل التنظيم الجيد والمعرفة التكنولوجية المتطورة والتعليم الأحسن لقوة العمل. بعد ذلك تعددت الدراسات وتطورت المفاهيم ، ويزغت اعتبارات ، واتخذت إجراءات ، كل ذلك من أجل المفاهيم ، ويزغت اعتبارات ، واتخذت إجراءات ، كل ذلك من أجل الاستيعاب الأمثل لدور التكنولوجيا فى النمو الاقتصادى والنقد المجتمعى.

(٢) تعريفات ضرورية وملاحظات أولية :

التكنولوجيا : مصطلح مشتق من الكلمة الإغريقية Technicos ، والتى تعنى المهارة الفنية أو الممارسة الماهرة. ويمكن حاليا تعريف التكنولوجيا بأنها المعرفة

الفنية، ويقصد بها مجموعة المعارف والخبرات المكتسبة التي تحقق إنتاج و/ أو توزيع أية سلعة أو خدمات .

العلم :

كلمة Science تأتي من الكلمة اللاتينية Scientia والتي تعنى معرفة. ويعرف العلم بأنه المعرفة التي تجمع نتيجة تطبيق المنهج العلمى.

البحث العلمى:

يشار إلى البحث العلمى على أنه مصنع المعرفة العلمية ، ويكتسب انفسى فإين أداءه واستمراره وتحقيقه لأهدافه يتطلب خبرة خاصة به (تكنولوجيا البحث العلمى).

نقل التكنولوجيا:

قيام جهة ما (وحدة عمل أو مؤسسة أو بلد ... الخ) باكتساب أو تنمية أو استخدام ابتكار أو معرفة ما تكون قد نشأت فى جهة أخرى (وحدة عمل أو مؤسسة أو بلد أخرى ... الخ) .

الاستيعاب التكنولوجى:

هو الإحتواء الشامل للتكنولوجيا بكل ما يتعلق بها من تفاصيل دقيقة (نظرية وعملية) ونواحي خبرة ومعرفة ومعلومات متاحة. ذلك بالإضافة إلى التعرف على الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية بما يسمح بالاختيار والتفاوض والتقييم والتطوير.

التطوير:

هو مجموعة الأنشطة الخاصة بفحص وتقييم وتنفيذ فكرة (أو هدف) ما ، بغرض الانتقال من المستوى الذهنى البحثى إلى المستوى الإنتاجى. ويتضمن التطوير العمليات الخاصة بالإمكانية التقنية ، والأداء ، والتصميم ، والنموذج الهندسى، والقابلية للتصنيع .

التغيير التكنولوجى:

إن أهمية "التغيير" كجوه للتكنولوجيا كجمله ملازما لها ملازمة عضوية بحيث صارت هناك ضرورة للتعامل مفاهيميا وعلميا وسياسيا مع "التغيير التكنولوجى" كمصطلح بديل أو كجوه لمصطلح "التكنولوجيا". إن هذه الضرورة ترجع لأسباب أربعة :

• تعريف التكنولوجيا ذاته ، حيث باعتبار التكنولوجيا نوعا من المعرفة القائمة على الذهن والممارسة فهى

حتمًا تتغير باستمرار تجدد استيعاب العقل البشرى وخياله ويتواصل تنمى العلم واكتشافاته .

- سرعة الاتصال والانتقال، والتي تؤدي إلى إطراد مستمر في الاحتكاكات المعلوماتية والمعرفية ، ومن ثم تتسام وتغير مستمر فى المعرفة الفنية (التكنولوجيا).
- التنافسية ، حيث فى ضوء التغيير المتواصل فى التكنولوجيا تكتمل التنافسية أهمية استراتيجية ولعب الاتصال دورا رئيسيا فى إشعال جذوتها مما يؤدي الى تطور العرض من الناحية النوعية ، وكذلك تطور احتياجات الإنسان، والذي يقتر بطموحه وخياله الى احتياجات أخرى غير متوفرة بعد، وبالتالي مزيد من تسارع التغيير التكنولوجى.
- القفزات التي تحدث فى وسائل البحث العلمى نتيجة التطور التكنولوجى ذاته.

العلاقة بين البحث العلمى والتكنولوجيا:

بينما يمثل البحث العلمى قوة دفع لإحداث التغيير التكنولوجى، فإن التغيير التكنولوجى يؤدي الى تحسين فى تجهيزات وأدوات البحث العلمى بحيث تتطور دقة القياس ، وتوسع وتتعمق مجالات البحث والاكتشاف وإمكانيات التفسير، وتزداد سرعة التعامل الكفاء مع المعلومات . إن تسارع كل من التأثيرين السابقين أدى الى اقتراب أنشطة البحث العلمى والتغيير التكنولوجى من بعضهما البعض زمنا ومكانا ، وهو أمر يؤدي الى تحولات كمية ونوعية كبيرة فى كل منهما .

(٢) الاستيعاب السياسى للبحر للأهمية التنموية العظيمة لأنشطة العلم والتكنولوجيا :

أ - دراسة الولايات المتحدة الأمريكية (٤)

مع بداية الحرب العالمية الثانية أنشأ روزفلت لجنة قومية لبحوث الدفاع، والتي تحولت فيما بعد الى مكتب للبحث العلمى والتطوير (فى إطار وزارة الدفاع). ومع نهية الحرب كانت قاعات كثيرة قد تكونت داخل الأفرع المختلفة للحكومة بشأن الحاجة الى البحوث والاستشارات العلمية من الجامعات ومعامل البحث العلمى. وقد أدى ذلك الى قيام الرئيس ترومان عام ١٩٥٠ باتخاذ قرار بإنشاء المؤسسة القومية للعلوم National Science Foundation

ثلاثون علما بعد ذلك (أن يكون رئيس الوزراء هو في نفس الوقت المسئول عن منظومة العلم والتكنولوجيا). تكونت الوزارة المشار إليها من مجلس البحوث العلمية والصناعية CSIR ومن لجنة الطاقة الذرية والتي تحولت عام ١٩٥٤ إلى مؤسسة الطاقة الذرية ومن خلال ذلك تم إنشاء سلسلة من مراكز الابتكار وإطلاقا من الشعور بالحاجة إلى اتفاق قومي National Consensus حول الالتزام بالبحث العلمي عرض نهرو على البرلمان ميثاق للسياسة العلمية Scientific Policy Resolution، وكانت مولفة البرلمان بمثابة إدراك الشعب الهندي لضرورة الدعم المستمر للعلم وفيه من خلال ذلك يمكن تأمين التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. بعد ذلك توالى إنشاء العديد من المؤسسات العلمية والتكنولوجية في الهند، وصار التوجه العلمي التكنولوجي للدولة أمرا يصعب المساس به من قبل الحكومات المتعاقبة.

جـ إسرائيل .. والانتباه السياسي الحاد للعلم والتكنولوجيا:

تقدم إسرائيل ككيان صهيوني ثم كدولة عدد من النماذج على التوظيف السياسي الحاد لأنشطة ومهام العلم والتكنولوجيا. من الأدلة الواضحة على ذلك إنشاء كل من المعهد التكنولوجي الإسرائيلي (التخنيون)، والجامعة العبرية، ومعهد وايزمان للعلوم، قبل إنشاء دولة إسرائيل، وذلك في السنوات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٤ على الترتيب، في حين أن إعلان دولة إسرائيل قد صدر عام ١٩٤٨. ومن الأمثلة المهمة في هذا الإطار نشر في مشروع يختص بإيجاد ترابط دائم بين التعليم وسوق العمل. المشروع بدأ عقب قيام الدولة مباشرة في عام ١٩٤٨ بإسم مشروع "أورت لعام ٢٠٠٥" من خلال منظمة متطوعة هي منظمة "أورت" والتي أخذت على عاتقها مهمة لتدريب المهني (خاصة في المجال الزراعي) منذ بداية الاستيطان الإسرائيلي.

إن الانتماء السياسي بالعلم والتكنولوجيا في إسرائيل يتجلى حاليا في عدد كبير من الأنشطة التربوية والتعليمية والثقافية والصناعية التي لا يتسع المقام الحالي لذكرها. لكن - في نفس الوقت- تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد أنشأت في كل الوزارات تقريرا منصبا "كبير للعلماء" والذي يختص بصياغة السياسات وتحديد الأولويات وتوفير الدعم وتشجيع جهود البحث والتطوير R&D. ويجمع كبار العلماء هؤلاء منتدى خاص بهم يرأسه وزير العلم، والذي يرأس أيضا لجنة دعم للعلم

لتقوم بمهام رئيسية في دفع أنشطة البحوث الرئاسية في جميع أنحاء البلاد، وفي نفس الوقت اتخذ ترومان له مستشارا خلاصا لمرجعة الأنشطة الحكومية بخصوص البحوث العلمية (ويليام جولد)، والذي قادته جهوده عام ١٩٥١ إلى إنشاء لجنة استشارية للعلوم في إطار مكتب اللجنة بوزارة الدفاع. بعد ذلك، وعلى أثر قيام الاتحاد السوفيتي بإرسال المركبة سبوتنيك إلى الفضاء شعر الأمريكيون بتخلفهم في التطور العلمي عن روسيا، وهو الأمر الذي أدى بالفرنيس إيزنهاور بتحويل تبعية اللجنة الاستشارية للعلوم من مكتب اللجنة بوزارة الدفاع إلى الرئيس مباشرة، ونفس الوقت قام إيزنهاور بتعيين مستشار علمي للرئيس لكل الوقت Full-Time وهو د. جيمس كيليان والذي نقل من معهد ماسا شوستس للتكنولوجيا إلى البيت الأبيض. والجدير بالإشارة هنا أن الرئيس إيزنهاور قد أشار فيما بعد إلى العون المهم وغير المنحاز الذي استفاد به من اللجنة الرئاسية الاستشارية للعلوم President's Science Advisory Committee، حيث ساعدته هذه اللجنة في التعامل مع المشكلات والأمور الفنية في مجالات الدفاع والأمن والعديد من المهام المدنية. والجدير بالإشارة هنا أنه بينما استحسن أغلبية الرؤساء التعاون مع هذه اللجنة "PSAC"، فإن إدارة نيكسون لم تكن سعيدة بها مما أدى إلى التخلص من وظيفة المستشار العلمي للرئيس وكذلك اللجنة الاستشارية الرئاسية للعلوم، إلا أنه سرعان ما اتخذ الكونجرس الأمريكي (في عهد فورد) قرارا بإعادة منصب المستشار العلمي للرئيس وكذلك إنشاء مكتباً للعلوم في البيت الأبيض.

بـ "تهرو" .. قوة دفع للعلوم والتكنولوجيا في الهند:

في عام ١٩٣٨، أي تسع سنوات قبل الاستقلال السياسي للهند، شكل نهرو (رئيس حزب المؤتمر حينئذ) لجنة قومية للتخطيط بهدف وضع أول خطة تنمية للهند كدولة مستقلة، وكان من أهم مجموعات العمل الرئيسية في هذه اللجنة مجموعة "البحث العلمي" والتي تكونت من عدد من كبار العلماء ومن قيادات "الفيزيكس" الخاص (حيث لم يكن هناك قطاع عام). بعد ذلك، في عام ١٩٤٨، أي عام واحد بعد الاستقلال السياسي، تم تشكيل وزارة للبحث العلمي والثقافة، وقد تولى شونوها الزعيم جواهر لال نهرو بنفسه، وهو تقليد استمر لمدة

وفئة أخرى تضم دول إصمت مع الاقتصاد العالمي (مثل سنغافورة وهونج كونج) من خلال استثمارات الشركات متعددة الجنسية ، فإن ما نود أن نجذب الانتباه إليه هنا هو الحركات (أو الديناميكيات) التكنولوجية على المستوى الدقيق (أو الميكرو) ، مستوى الشركة أو القطاع أو المجال الصناعي. إن الغرض من ذلك هو محاولة تقديم نماذج لنوع مختلف من المعارف يكون بمثابة إمتداد وتكمال للمعارف والأحكام "المكرو" السابق الإشارة إليها. هذا بالإضافة إلى جذب الانتباه إلى توفر كم مهم من المعارف على المستوى الدقيق، وإلى إدراك أهمية هذا النوع من المعارف (في إطار التعلم)، وكذلك الحاجة إلى توليد مثل هذه المعارف على المستوى المحلي (في إطار التطوير الذاتي).

أ - القوة الذاتية للتغيير :

في دراسة مهمة صدرت عن الابتكاد بخصوص تقييم مخرجات معاهد البحوث الصناعية المنتشرة في عدد من البلدان النامية فيما يتعلق بعمليات التطوير التكنولوجي في هذه البلدان كانت النتائج محبطة للغاية ، حيث أوضحت الدراسة ضعف الأثر التطويري لهذه المعاهد ، وحتى في حالة وجود تطوير ما ينتجه مخرجاتها البحثية فإن تأثير هذا التطوير على الإنتاج يلقى بعد فترة تلكو كبيرة ، فضلا عن محدودية وإخفاض مستوى هذا التأثير (١١).

لقد جاءت دراسة الابتكاد مؤيدة لاستنتاجات عدد من البحوث الخاصة بتقييم أنشطة البحث والتطوير والتغيير التكنولوجي في العديد من البلدان النامية من بينها الهند ، وهو الأمر الذي دفع المعامل القومية الهندية للكيمياء والجمعية الملكية للاقتصاد في المملكة المتحدة إلى إجراء بحث لتحليل هذه الظاهرة (١٢). لقد أوضحت نتائج هذا البحث ، والذي على وجه الخصوص يستخدم شركات القطاع الخاص في مجال الكيمياء في الهند للمخرجات البحثية التطويرية لمعهد بحوث حكومي ، أن استفادة الشركات بالبحوث تأتي سريعة فقط في حالة الشركات التي تملك دخلها قدرات بحث وتطوير ، وأن الأثر الإنتاجي الحادث في هذه الحالة يكون عاليا. وقد توصل البحث إلى توصية رئيسية تقضي باستسناد وجود علاقة تكاملية مباشرة بين المعاهد البحثية والقدرات التكنولوجية الموجودة داخل الشركة، وذلك بخصوص التغيير التكنولوجي المطلوب إحداته.

والثقافة تنفرد عن مجلس الوزراء. هذا ، وقد ساعد الانتباه السياسي الإسرائيلي للعلم والتكنولوجيا على اقتناص وتوظيف عدد كبير من العلماء والتكنولوجيين السوفيت كسماجرين، حيث أُنشئت وزارة للصناعة والتجارة الإسرائيلية حضانات التكنولوجيا عام ١٩٩١ والتي منحت أصحاب الأفكار من هؤلاء العلماء المال والرعاية اللازمين. هنا نجذب الانتباه إلى أن حجم الصناعات الإسرائيلية من التكنولوجيا الرافقة قد تضاعف من ٤,٥ إلى ٩ بليون في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩.

ثانيا - نماذج وخبرات التنمية التكنولوجية على الساحة الدولية

يهدف هذا القسم إلى التعرف على بعض الخصائص المميزة للتغيير التكنولوجي في بعض المناطق أو البلدان أو بعض القطاعات (أو المستويات) الصناعية في أماكن مختلفة من العالم، كما يهدف أيضا إلى الكشف عن بعض السلوكيات العامة المميزة للشركات متعددة الجنسية فيما يتعلق بضائيا التكنولوجيا ، وبالإضافة إلى ذلك يختتم هذا القسم بنظرة على بعض إعكسات العولمة على التنمية التكنولوجية .

١ - تجارب وإدراسات في التغيير التكنولوجي:

إذا كان قد أمكن من خلال التحليل العام (أو الماكرو) (١٠) تصنيف الدول من حيث عمق وتاريخية التقدم التكنولوجي إلى دول الثورة الصناعية والتكنولوجية في الغرب (دول الفوج الأول)، ودول اللحاق الآسيوية وعلى رأسها اليابان ثم كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج (دول الفوج الثاني)، ثم بعد ذلك الدول التي تحاول اللحاق ولم تتج بعد (دول الفوج الثالث) والتي من بينها مصر ، وإذا كان قد أمكن التفرقة بين الظروف والآليات والفرص والمحددات لكل مستوى من المستويات الثلاث السابقة ، وكذلك الوقوف على التباين بين دول الفوج الثاني وتصنيفها إلى فئتين ، فئة لعبت فيها الدولة دورا مركزيا في عملية التأظم والملاحقة وقامت بتوفير الدعم والحماية لتحقيق التنمية من خلال التحكم في الأسعار وخلق الأسواق، وكذلك من خلال التركيز على قدرات تقييم واختيار التكنولوجيا، وإدارة نقلها وتطويرها وتطويرها (مثلا حدث في اليابان وكوريا الجنوبية) ،

وفي دراسة أخرى أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص أثر النشاط البحثي الداخلي (in-house) في شركات القطاع الخاص العاملة في الصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة في الهند تبين أن المعرفة الفنية (التكنولوجية) المتكونة داخل كل شركة على حدة يكون لها عائد انتشاري داخل القطاع الصناعي وتصبح بمثابة معرفة مجتمعية تعمل كمؤثر خارجي في تحسين إنتاجية بقية الشركات.

وإذا كانت القدرات التكنولوجية الذاتية للشركة تلعب دوراً إيجابياً في التفاعل مع مخرجات أنشطة البحث والتطوير في المعاهد البحثية، كما تساهم في إحداث وفورات Spill-overs في المعرفة المجتمعية المتقدمة على المستوى القطاعي، فإنه قد تبين في دراسة على الصناعة في أوروبا أن توفر قدرة تكنولوجية قوية داخل الشركات الصناعية المحلية شرط للاستفادة المجتمعية من وجود استثمارات أجنبية يمكنها توليد انعكاسات أو وفورات تكنولوجية generating spillovers، وأما في حالة وجود فجوة تكنولوجية بين الشركات المحلية والأجنبية أو في حالة وجود اختلاف كبير بين تكنولوجيات الشركات المحلية وتلك الأجنبية فإنه عادة لا تحدث انعكاسات تكنولوجية Spillovers من الشركات الأجنبية على تلك المحلية. وفي دراسة أخرى على الشركات الكبرى Large Enterprises في الهند تبين أن وجود قدرات بحث وتطوير ذاتية in-house داخل الشركة هو أمر ضروري لحدوث انعكاسات تكنولوجية مفيدة Technological Spillovers، وأن ذلك الاعتبار يمد أماً مهماً جداً في الصناعات التي تعتمد على العلم (مثل صناعة الكيماويات)، وبالتالي فإن أنشطة "البحوث والتطوير" R&D و "تراخيص التكنولوجية" ليستا بديلاً لبعضهما البعض في هذه الصناعات.

ب - التطوير البسيط المتصاعد كآلية رئيسية للتقدم التكنولوجي:

إذا كان استيعاب التكنولوجيات الأجنبية يمكن أن يجري من خلال آليات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي - الأجنبي المشترك، والتراخيص، وكذلك الوسائل غير الرسمية مثل التدريب، فإن الاستيعاب من المفترض أن يكون بهدف إحداث تطوير

رأسي، والذي يعني تحسن القدرة الذاتية على إحداث تغيير تكنولوجي. وإذا كان التغيير التكنولوجي يعني - في الأغلب - إما إحداث تحسين بسيط incremental أو تغيير جذري radical في العملية الإنتاجية أو في المنتج، فإن من المهم هنا إدراك أن الخبرة التراكمية الناتجة من إحداث التغييرات البسيطة المتصاعدة تعد طريقاً رئيسياً للمنافسة، وتعد أيضاً - إلى حد كبير - الطريق الذي لا بد من المرور به إذا كانت هناك رغبة لامتلاك قدرات التغيير الجذري. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى نموذجين قائدين. النموذج الأول يأتي من اليابان حيث تمكنت الصناعة الإلكترونية اليابانية من إحداث تطورات بسيطة متصاعدة في رقاقات ذاكرة الكمبيوتر memory chips بحيث بدأت الرقاقات اليابانية عام ١٩٧٤ تنافس الرقاقات الأمريكية في السوق العالمي. وبعد أن كان نصيب الولايات المتحدة ١٠٠% من السوق أخذ هذا النصيب يتناقص تدريجياً في مقابل زيادة تدريجية في نصيب اليابان حيث تساوى نصيب كل منهما (حوالي ٥٠%) عام ١٩٨١، واستمر نصيب اليابان في الارتفاع حتى بلغ حوالي ٧٨% عام ١٩٨٨. إن هذا النموذج يوضح أنه بينما قامت الصناعة الأمريكية بأحداث التغيير الجذري الذي كان من شأنه التوصل إلى رقاقات الذاكرة، فإن اليابان تمكنت من خلال استيعاب التكنولوجيات ثم تطويرها تطويراً بسيطاً متصاعداً أن تكون منافساً قوياً بل واستطاعت أن تتفوق على القدرة الأمريكية بخصوص إحداث التطويرات البسيطة. وبالإضافة إلى ذلك نجد أن التصدير (من خلال مؤشر النصيب من السوق العالمي) كان بالنسبة لليابان مقياساً وحافزاً للتمكن من إحراز التطويرات البسيطة.

ما ينبغي أن لا يغيب عن الأذهان عند التمعن في النموذج السابق هو أن "التعلم الذاتي" Self-Learning سواء ف مرحلة الاستيعاب التكنولوجي أو في مرحلة التطويرات البسيطة المتصاعدة هو الطلاقة الحقيقية المستخدمة في تجاوز التغيير التكنولوجي. إن هذا التعلم يتباين أشكاله ووسائله وسرعته طبقاً للمناخ التكنولوجي العام بالنسبة للصناعة وبالنسبة للمجتمع ككل، وهو اعتبار تتضح معالمه عند التمعن في النموذج للفترة الأخرى والذي نختاره من الصناعات الإلكترونية في شرق آسيا (وعلى وجه الخصوص في كوريا الجنوبية). لقد بدأت الشركات المحلية في الصناعة الإلكترونية من خلال

ونظرا للأهمية الاستراتيجية لعملية الاستشراف فإنها تجري بشكل دورى (كل عام أو كل عدة أعوام) ، وذلك طبقا لخطوات عمل تتبين من دولة إلى أخرى. وهى تأخذ فى الاعتبار الاحتياجات والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية وفى نفس الوقت تغطى كافة مجالات العلوم والتكنولوجيا، بحيث تتضمن النتائج الأهمية النسبية لكافة مجالات البحث والتطوير، وكذلك الإشارة إلى أية مجالات بحثية يتوقع أن تستجد.

إن الفلسفة الدافعة للاهتمام بالاستشراف العلمى التكنولوجى تستمثل على مفهومين متلازمين وهما "التوقع" و"المعيارية". التوقع يتناول "ماذا يحتمل" أن يحدث، ولما المعيارية تقتضى وضع الأهداف وما يتبع ذلك من أبعاد زمنية لـ "ما ينبغي" أن يحدث فى المستقبل. وهكذا، إذا كان البلدان النامية ومنها مصر وسائر البلدان العربية تعاني من عظم التحديات وضيق فرص النمو فإنه يصبح من الضروري - بقدر الإمكان - الاتجاه إلى الاستخدام الأمثل للموارد (وعلى رأسها الزمن) من منظور المستقبل لمامول تحقيقه، وهو الأمر الذى يجعل البلدان العربية (وكذلك بقية البلدان النامية) أكثر احتياجا لاستشراف مستقبلية علمية دورية.

د- التنمية التكنولوجية فى الصين :

تميزت التنمية فى الصين منذ عام ١٩٧٩ باستخدام مكثف للقروض الأجنبية فى استيراد التكنولوجيات وعلى وجه الخصوص التكنولوجيات المباشرة (فى صورة ترخيص أو خضعت أو استشراف أو إنتاج مشترك) ، ذلك فى نفس الوقت الذى توجهت فيه الصين إلى تنويع مصادرها من التكنولوجيات المستوردة ، فبعد أن كانت الولايات المتحدة واليابان مصدرا لأكثر من ٥٠% من الاستيراد التكنولوجى فى الصين فى أوائل الثمانينات نجد أن نصيبهما معا قد انخفض تدريجيا حتى وصل إلى فقط ١٥,٥% عام ١٩٩١ بينما ضمنت قائمة الموردين للتكنولوجيا ذلك العام دول أخرى عديدة منها إيطاليا وكندا وسويسرا وتايوان وهونج كونج ، ذلك فضلا عن الموردين للتقنيين الآخرين وهم ألمانيا وفرنسا وإنجلترا. هذا ، ويعتقد أن التركيز على استيراد التكنولوجيات الصريحة (من خلال القروض الأجنبية) كان يجرى فى إطار توجه صينى يهدف إلى زيادة الاستيعاب التكنولوجى، وهو الأمر الذى انعكس فى مخرجات تنمية عالية. وبينما تقدر استيرادات التكنولوجيا طوال الفترة

تعملون مع الشركات العالمية (متعددات الجنسية) ، كان دور الشركات المحلية فى البداية ينصب فى مجرد الترتيب (أو التجميع) وتقييم الجودة وذلك فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين. بعد ذلك تدرج هذا الدور إلى تصنيع المنتج الأصيل (OEM) أى original equipment manufacturing بما يتضمنه ذلك من مواصفة فى العملية الإنتاجية وهنسة عكسية. ثم تقدم المنتج المحلى أكثر من خلال الاتجاه إلى عمل التصميم والتصنيع (ODM) أى Own design and manufacture بما يتضمنه ذلك من تعلم ذاتى فى إدخال تصنيغات على العملية الإنتاجية وفى تصنيع نماذج للمنتج. إنها خطوات أدت إلى إجراء بحوث تطبيقية تطويرية على كل من العملية الإنتاجية والمنتج بحيث فى النهاية أصبحت الشركات المحلية قادرة على ممارسة أنشطة البحث والتطوير على كل من العملية الإنتاجية والمنتج مما أهلها مع نهاية تسعينات القرن العشرين على بلوغ مرحلة تصنيع المنتج الخاص (OBM) أى Own - brand manufacture مما عود جذب الانتباه إليه هنا هو أن الانتقال التدريجى من OEM إلى ODM ثم إلى OBM كان على الدوام ناتجا عن عمليات تعلم مكثف ومسيبا - بلتدرج - زيادة فى حجم الصادرات.

ج- دورية الاستشراف والتنبؤ :

نظرا للانعكاسات المهمة (والثورية أحيانا) للتكنولوجيات الجديدة على الاقتصاد والمجتمع، ونظرا لأن بزوغ وتطور هذه التكنولوجيات يعتمد على تقدم العلوم ، وبالأخذ فى الاعتبار لتطور وتسارع التنافسية على المستوى العالمى، فقد أصبح من المهم لصناع السياسات والطماء أن يحسنوا تحديد المجالات والتوجهات البحثية والتكنولوجية الأنفع والأنسب للاقتصاد والمجتمع من المنظور بعيد المدى.

من هنا اكتسبت الاستشرافات المستقبلية أهمية كبيرة فى البلدان المتقدمة، حيث بناء على هذه الاستشرافات توضع الخطط وتخصص الموارد ، ولتى يجرى التعديل فيها بناء على أية تطورات تنتج عن التعامل مع نتائج عملية الاستشراف.

والجدير بالانتباه أن نقطة البدء فى الاستشراف هى الاعتقاد بأن هناك "عدة مستقبلات ممكنة" ، وأن المستقبل الذى يمكن أن يتحقق يعتمد على القرارات التى تؤخذ الآن.

١٩٥٢-١٩٩١ (٣٩ عاماً) بعدد ٥٢٩٩ عقد تكنولوجى تبلغ قيمتها ٤٠,٤٢ بليون دولار ، فإن الإستيرادات التكنولوجية فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩١ (١٢ عاماً فقط) قد بلغت ٤٤٤٣ عقداً تكنولوجياً بقيمة ٢٦,٧٥ بليون دولار (أى بنسبتي ٨٥,٨% و ٦٦,١٨% ، على الترتيب) .

هـ كويا واخترافات تكنولوجية حيوية مهمة :

بالإضافة إلى الإجازات الكوبية المتميزة بخصوص إنتاج عدد من الأدوية بطرق التكنولوجيا الحيوية وتصدير بعضها إلى أكثر من ١٢٤ دولة ، فإن الاجتهاد الكوبى فى مجال التكنولوجيات الحيوية قد مكّنه من ابتكار مصل مضاد للتهاب السحائى ب meningitis B ، وهو مرض يقتل سنوياً حوالي ٥٠٠٠٠ طفل على مستوى العالم. الجدير بالإشارة هنا أن علماء الدول المتقدمة قد حاولوا لسنوات طويلة للتوصل إلى ابتكار مثل هذا المصل دون فائدة . وحالياً تقوم الشركة الإنجليزية الأمريكية جلاكسو - سميث كلاين (وتعد أول وثانى أكبر شركة دواء على مستوى العالم) بالتصدي لتسويق هذا الدواء فى الدول المتقدمة ، وذلك بعد أن حصلت على ترخيص بذلك من كوبا. (٢٠) وإذا كانت الإجازات الكوبية فى مجال التكنولوجيا الحيوية قد حققت لها عائدات اقتصادية تساعدها فى مواجهة قدر من العزلة قد فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب سياسية، فإنه من المهم الانتباه إلى أن كوبا قد تمكنت بالرغم من ظروف العزلة أن تقدم نموذجاً رائداً فى التمكن من ناصية إحدى التكنولوجيات الراقية .

و - إدارة التغيير التكنولوجى:

مرت تقنيات "الإدارة المطبقة فى مجالات الصناعة بسلسلة من التطورات التى تعكس وضعية المنظومة المعرفية فى المجتمع. ربما يمكن الإشارة إلى أن البداية كانت من خلال الرسالة المعنونة "الإدارة العلوية" والتى نشرها المهندس الأمريكى فريدريك ديلوى - تالور عام ١٩٠٦ (٢١). كان الجديد فى هذه الرسالة هو مهارة تنظيم "الزمن" و "الحركة" للقوى العاملة على نحو يكفل تحقيق أقصى قدر من الفعالية. غير أن هذا التوجه عليه اعتبارا العمال مجرد وحدات إنتاج، مما دفع بسلط أمريكى آخر هو "التون مايو" إلى جذب الانتباه لثور العنصر البشرى

فى المعادلة الإدارية للصناعة. ومع الوقت تطورت إدارة المؤسسات الصناعية إلى الحد الذى إكتشف فيه الحاجة المستمرة إلى "مراعاة منتج التنظيم" أو ما أصبح معروفاً باسم "البحوث والتطوير" Research and development . وبعد أن وصلت تنظيمات البحث والتطوير إلى مستويات عالية للكفاءة فى الأربعينيات من القرن العشرين ، كانت المعارف الخاصة بطم نفس وسوسيلوجية الابتكار قد تطورت وتبلورت بحيث أصبح لجميع العاملين على مختلف تخصصاتهم إمكانية المساهمة ككفراد وكفرق عمل فى مسارات التطوير والابتكار، وهو الأمر الذى أدى إلى إحداث طفرات فنية فيما يعرف بإدارة الابتكار . من أمثلة ذلك طريقة الإدارة من المستوى المتوسط فالمستوى الأعلى والمستوى الأدنى Toward middle - up- down management ،والتي تعنى بتحريك المعلومات (والأفكار) من المستوى المتوسط إلى المستويين الأعلى والأدنى، حيث المستويات الأعلى يمكن أن تقدم رؤى تنقيحية أو تنظيمية أو إستراتيجية ، وأما المستويات الأدنى فهى الأقدر على التعامل الدقيق مع التفاصيل وعلى اقتراح البدائل فى كل الجوانب. لقد يتبع هذا المفهوم فى إدارة الابتكار فى الشركة اليابانية للسيارات "هوندا" عام ١٩٨٨ ، وقد أدى إلى التوصل إلى فكرة سيارات الولد الطويل "Tall boy"، hgohwm fkl، والخاصة بنموذج City model" ،والذى صاحبه تسجيل عدد "٩٠" براءة لاختراع بواسطة فريق العمل .

٢- توجهات الشركات متعددة الجنسية :

إذا كان للشركات متعددة الجنسية كظاهرة انعكاسات متشابهة على مختلف الأنشطة الحياتية فإن التكنولوجيا تعد أحد أهم هذه الأنشطة.

ربما ترجع الإشارة الأولى للعلاقة بين متعدّدات الجنسية والتكنولوجيا إلى عام ١٩٦٠ عندما أشار "ستيفن هايمر" فى رسالته للدكتوراه (العمليات الدولية للشركات القومية) إلى أن هذه الشركات تنجّه إلى امتلاك "شئ" يعتبر بمثابة ميزة خاصة يصعب تكرارها بواسطة آخرين وذلك بحيث أن وجود هذا "الشئ" يكون من شأنه مساعدة هذه الشركات على "التمديد" فى الأسواق المحلية ثم فى الأسواق الأجنبية. وكلمة على هذا "الشئ" أشار هايمر إلى للتكنولوجيا، وذلك بالإضافة إلى الماركة أو العلامة، والكفاءة الناتجة عن ضخامة الحجم. بعد ذلك يعقدين إطلاق "جون دافتيج" على الخاصية التى ذكرها "هايمر" مسمى

عنصر الملكية Ownership وأصناف بأن الشركات متعددة الجنسية تهتم بعنصرين آخرين.

عنصر الموقع Location والذي يعنى أن الشركة تقيم أنشطتها في الأماكن التي تتيح لها كسب ما في المداخلات (مثل العمالة الرخيصة أو رأس المال أو المواد) أو تساعدها على أن تكون قريبة من الزبائن الذين يبيع لهم وأن تجنب النقل وتكاليف التبريفات (الجمارك - الضرائب ... الخ). وأما العنصر الثالث فيتعلق بالتكوير (أو الانتشار الدولي) Internationalization ، والذي من خلاله ينبغي الاستثمار في العمالة الذهنية Intellectual labor . الجدير بالانتباه بشأن العناصر التي حددها "دوتنج" أنها جميعا تنتمين "التكنولوجية" سواء كان ذلك بالنسبة لعنصر الملكية (والذي يتحقق عمليا في حقوق الملكية الفكرية وعلى وجه الخصوص براءات الاختراع) ، أو بالنسبة لعنصر الموقع، حيث أنه من الثابت الآن أن الشركات تقيم مواقعها - أيضا - بالقرب من الأماكن التي تركز بالتعلم والأفكار الجديدة ، وهو أمر يتصل مباشرة بالعنصر الثالث ، والذي يتعلق بالعمالة الذهنية (أو برأس المال البشرى).

والجدير بالانتباه أيضا أن هذه العناصر الثلاث تتواءم - إلى حد كبير - مع جوهر اقتصاد المعرفة . إن مسألة "التسديد" التي أشار إليها "هايمر" منذ أكثر من أربعين عاما كمبراسة تتجه إليها الشركات متعددة الجنسية قد أشار إليها أيضا تقرير صدر مؤخرا عن ورشة عمل أمريكية (٢٤) لكن من زاوية مختلفة، وهي أن التنافسية في كل مجالات البيزنس ستؤدي إلى استثمار تكنولوجي Technological imperialism ، وذلك حيث أن كل مجالات البيزنس تستخدم التكنولوجيا كجوهرة للمنافسة، ومن المفهوم بالطبع أن الذي سيمارس الاستثمار هو المالك (مالك التكنولوجيا) أو الشركات العالمية الكبرى. إن ذلك الفهم يتفق مع ملاحظة مهمة وهي تركز الأصول والأنشطة البحثية والتطويرية في الوطن الأم country - home أو الإقليم الأم - home region لهذه الشركات.

يبقى بخصوص علاقة الشركات متعددة الجنسية بالتغير التكنولوجي ملاحظتان مقلتان. الملاحظة الأولى هي أن معدل نمو اتفاقات المصنعة والاستحواذ mergers and acquisitions للشركات العالمية الكبرى أعلى من معدل نمو الاتفاقات التكنولوجية بين الشركات ، وهو

الأمر الذي قد يعنى أن عمليات العملة والاستحواذ تتوق في الاهتمام (عند الشركات) عمليات التطوير التكنولوجي، وبالتالي قد يقود ذلك إلى تحركات تنضال في وجودها فرص وتوجهات التطوير.

ولما للملاحظة المثقلة الثانية فهي أنه بمقارنة النسب السنوية لعمليات الشراء بالنسبة لعمليات البيع للشركات في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية (على مدى السنوات ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧) يتبين أن هذه النسب دائما أعلى من الولد الصحيح بالنسبة للبلدان المتقدمة بينما هي دائما تحت الولد الصحيح بالنسبة للبلدان النامية. إن هذه الملاحظة تدفع إلى التخوف من أن تكون البلدان النامية قد وضعت (في ظل سلوك الشركات متحديت الجنسية) في طريق يؤدي إلى فقدانها أصولها. إنها مسألة تستحق تقييم تفصيلي حذر.

٢- تداعيات رغبة العمالة :

إذا كان للملاحظتين المقلتين الواردتين في البند السابق تأثيرات سلبية محتملة على التطور التكنولوجي بوجه عام وعلى خصيص التسيير التكنولوجي في البلدان النامية على وجه الخصوص (بعد أن نقدر هذه البلدان لجزءا من أصولها الإنتاجية) ، وإذا كان لهاتين الملاحظتين صلة بالعمولة، فإن للعمولة ملامح إضافية من المحتمل أن تتدخل مع إمكانات التغيير التكنولوجي ومع مستقبليات التداعيات الاجتماعية لهذا التغيير . إن القوة الدافعة لهذه الملامح تكمن في الفجوة المعرفية المتصاعدة. فطى الرغم من أن التقدم العلمي التكنولوجي قد أدى - إلى حد كبير - إلى كسر حواجز الزمان والمكان (يقال أن العالم قد صار قرية صغيرة)، إلا أن سوء استخدام وتوجيه المعرفة يجعل من الفجوة المعرفية حاجزا متجددا ومتناميا قد يؤدي إلى تحول البشرية إلى جزر منزلة إنسياقا تماما.

إن خطورة الفجوة لاتتعلق بتعكساتها الثقافية المباشرة على الدخل بقدر ما تتعلق بالانعكاسات على النفوذ Power ، والتي تعود بمسلة من الانعكاسات المالية المتصاعدة على الأمن والصحة والتعليم والعلاقات الإنسانية والدخول وعدالة الطموحت، وكذلك على الحق الإنساني في الإبداع وفي الاستفادة من المعرفة. وكاملة للانعكاسات المنظورة للنفوذ غير الإيجابي المتولد عن فجوة المعرفة تشير إلى مايلي:

▪ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS والتي تمثل بعض بنودها ممارسات صارخة من الدول المتقدمة ضد مصالح الدول النامية في الاستفادة التطبيقية من المعرفة وفي تنمية القدرات الذاتية على الابتكار.

▪ دفع الدول النامية إلى إجراء تغييرات هيكلية داخلية domestic reforms كان من شأنها إفتقال هذه الدول إلى ممارسة بعض متطلبات اتفاقيات "الجات" حتى قبل التوصل إلى هذه الاتفاقيات وإقرارها. (٢٧)

▪ توقع إعاقلة قدرة الغرب على ضمان السلام والإزدهار وذلك نتيجة الارتدادات الضالة التي يمكن أن تنشأ ضد الغرب كانعكاس لقيام الدول الغنية بفرض مقياس متعلق بالوقاية العاملة والبيئة بما يحمي صناعاتها على حساب صناعات الدول النامية، وكذلك إصرار هذه الدول على الحماية الواسعة لبراءات الاختراع والتي تنفذها بشكل غير متكافئ بالمقارنة مع الدول الفقيرة. (٢٨)

▪ ابتداء القوى الرأسمالية المهيمنة على المسارات العالمية لتطبيقات المعرفة لتوجه غريب تمت صياغته في اجتماع ضم خمسمائة من "كبراء" الشمال (في المال والسياسة) عقد في فندق الفيرمونت بمان فرانسيسكو (سبتمبر ١٩٩٥). يقضى ذلك التوجه بأنه يكفى للنشاط الاقتصادي على سطح الكرة الأرضية أن يقوم به ٢٠% فقط من الأيدي العاملة، وإن على الـ ٨٠% الباقية أن تعيش من إحصائيات هذه الـ ٢٠%. (٢٩) إنه اتجاه معاد - تقريباً - لشعوب الدول النامية بأكملها، ولجزم كبير من سكان الشمال. لجدير بالانتباه أنه بينما قد جرى البدء في تطبيق هذا الاتجاه من خلال الخصخصة في البلدان النامية منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين فإن الاتجاه نفسه يجري تطبيقه حالياً بمعدل سريع في دول الشمال من خلال تداخات عمليات العملاقة والاستحواذ mega mergers and acquisitions بين الشركات الدولية الكبرى. هنا تجدر الإشارة إلى توافق هذه المسارات مع النقد المتكرر الذي توجهه للرأسمالية الدولية المهيمنة بخصوص تقاليد العمل في كل من اليابان وألمانيا (الغربية) والتي تقضى بتوقف مدى الحياة (في الأولى) واتجاه المؤسسات للعمل لصالح العاملين فيها أكثر من صالح المساهمين (في الثانية). وبينما تشير الكتابات المتخصصة إلى الدور الإيجابي لهذين التوجهين في التنمية الاقتصادية

المتسارعة في كل من اليابان وألمانيا، (٣٠) فإنه من الممكن التوقع أن يكون للاتجاه الصادر عن الرأسمالية العالمية المهيمنة بالتقليص لأعداد العاملين في النشاط الاقتصادي أثراً سلبياً مركبة بالنمى للاستقرار النفسى - الاجتماعى للعاملين (من شتى أنواع ومستويات المهنة) وهو الأمر الذى يضر بإتقان التغيير التكنولوجى (المسعة - التنوع - المروعة - الانتشار - الاستفاد)، ويؤدى إلى تكريس الاحتكارات التكنولوجية. هذا، وربما تجدر الإشارة هنا إلى أن خصخصة المسكك الحديدية البريطانية والتي كانت قد جرت في عهد تاتشر قد ارتبطت بكارثات متتالية في التشغيل بالإضافة إلى خسائر مادية فادحة متكررة مما أدى بالمحكمة العليا في بريطانيا إلى إصدار قرارها (في أكتوبر ٢٠٠١) بأن تقوم الحكومة بشراء جميع أسهم شركة إدارة المسكك الحديدية البريطانية.

▪ محاولة مكتب تسجيل براءات الاختراع فى الولايات المتحدة الأمريكية توسيع مجال هذه البراءات لتشمل نماذج ونظمته وطرقه، (٣١) وهو الأمر الذى يعنى محاولة إخضاع أفكار الإدارة للحماية بواسطة براءات الاختراع.

ثالثاً: خلفيات وأوضاع التنمية التكنولوجية في المنطقة العربية

إذا كان من الممكن النظر إلى التنمية التكنولوجية باعتبارها القدرة على إحداث وإتمام تغييرات تكنولوجية في إطار مجتمعى له سياقاته السياسية والاقتصادية المميزة، فإن من الضروري الانتباه إلى أن التغييرات التكنولوجية في حد ذاتها تتمثل في "الابتكار" بمستوياته المتفاوتة وبما يصحب ويتبع الابتكار من أنشطة تجديد وتطوير. وطالما أن عملية الابتكار تصد بمثابة المركز أو القلب بالنسبة للتغيير التكنولوجى فإنه من المناسب هنا جذب الانتباه - من منظور تاريخ للتكنولوجيا - إلى أمرين مهمين بخصوص الابتكار. (٣٢) الأمر الأول هو أن الابتكار يأتى - عادة - إستجابة إلى حافز "الحاجة الاجتماعية". وبالتالي يبين أن تحتل الحاجة إلى الابتكار بؤرة الشعور من حيث هي حاجة اجتماعية حتى يتوفر "الاندرك" المجتمعى للحاجة إلى الابتكار ويقبل المجتمع على "نتاج الابتكار" وفقاً لحاجته. من هنا تأتى أهمية

الأمر الثاني، وهو توفر "نظام اجتماعي داعم للإبتكار" والذي يكون من شأنه "إبتكار الإبتكار".

إن ذلك النظام يتضمن عناصر مركبة من السياسات والتشريعات والحوافز والبنى المؤسسية، وفي نفس الوقت يتأثر في وجوده ومخالفته وحركيته بعدد من العوامل المساعدة (٣٤) (أو غير المرئية) والتي تضم الثقافة العامة، والرغبة الذاتية في التقدم، وقابلية العمل الجماعي، والأطر المؤسسية المحفزة للأفراد والجماعات والواعدة بالعدل والأمان، ومدى تدخل المصالح لخاصة لأفراد وجماعات، ثم الرشادة السياسية للنخبة الحاكمة، فالديمقراطية.

وهكذا، بالأخذ في الاعتبار لطبيعة التغيير التكنولوجي من حيث اعتماده على "الإبتكار" وعلى نظم اجتماعي داعم للإبتكار". ومن حيث تأثر الإبتكار التكنولوجي المجتمعي بعوامل مساعدة غير مباشرة فإن وضعية التنمية التكنولوجية في المنطقة العربية، وهي وضعية متدنية، تكون - بلاشك - شاهداً على نقائص ضعف مجتمعية مركبة، وهو أمر تخرج مناقشته عن المقام الحالي والذي نكتفي فيه بالتركيز على جذب الانتباه إلى التنمية التكنولوجية العربية من حيث مؤشرات وملامح تنديها والمواقف والتحديات التي تجابهها.

(١) مؤشرات وملامح التنسي:

يتركز دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ وللصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP مقاييساً جديداً لقدرة الدول على المشاركة في عصر الشبكات، وذلك باسم "دليل الاتجاز التقني". إنه دليل مركب صمم من أجل للكشف عن أداء البلدان في خلق ونشر التقنية وكذلك كفاءتها في بناء قاعدة من المهارات التقنية. ويقس هذا الدليل الاتجازات من خلال أربعة أبعاد رئيسية تختص بخلق التقنية، ونشر الابتكارات الحدية، ونشر الابتكارات القديمة، والمهارات البشرية. وطبقاً لهذا الدليل قسمت بلدان العالم إلى أربعة مجموعات.

المجموعة الأولى: تضم "قادة" وهم البلدان التي تعتبر في طليعة الابتكار التقني، حيث الابتكار التقني يدعم نفسه. ولما المجموعة الثانية فهم "القادة المحتملون" وتتكون من بلدان لديها مستويات مهارة تقارن بمجموعة "القادة"، لكنها يبتكرت القليل، ولما بلدان المجموعة الثالثة ويطلق عليها "المتبنون النشطون" فتتمتع بمهارات

بشرية عالية بالنسبة لدول المجموعة الرابعة ولديها مراكز تقنية لكن نشر الاختراعات القديمة بطيء وغير متكامل، بعد ذلك تأتي مجموعة المهمشين، والتي تضم البلدان التي لا زال الطريق طويلاً أمامها لنشر التقنية وبناء المهارات.

ولما عن مكانة البلدان العربية في دليل الاتجاز التقني، فقد احتلت أربعة دول عربية وهي على الترتيب تونس وموريتانيا ومصر والجزائر المواقع ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ ضمن عدد ٢٦ دولة في المجموعة الثالثة. ذلك بينما جاءت السودان في المجموعة الرابعة (المهمشون) بترتيب رقم ٢١ على المستوى العام للمجموعات الأربعة، وفي نفس الوقت جاءت إسرائيل في المجموعة الأولى (القادة) بينما لم تحصل بقية الدول العربية على أية ترتيب، وكانت خارج المجموعات الأربعة، وذلك لسبب نقص في البيانات المكونة للدليل.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة الأولى قد ضمت بينها كوريا الجنوبية وسنغافورة وذلك بين دول أخرى متقدمة إلى جانب الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وألمانيا.

كما أن المجموعة الثانية قد تصدرتها إسبانيا وإيطاليا وضمت بين بلدانها هونج كونج وماليزيا وكوستاريكا وشيلي والأرجنتين، ولما المجموعة الثالثة فقد تنتمتها لوروجواي وجنوب أفريقيا وتايلاند والبرازيل والصين. وإذا كانت البلدان العربية قد ظهرت في مكانة متدنية في قائمة دليل الاتجاز التقني، فإن ظهور أربعة بلدان منها في المستوى الثالث يعني توفر إمكانيات للتطور التقني في هذه البلدان.

وللتعرف بقدر من التفصيل المقارن على الوضعية التكنولوجية للبلدان العربية على الساحة العالمية يمكن تفحص جدول - ١ والذي أعدت بياناته بالاعتماد على تقارير التنمية والتنمية البشرية لصادرين عام ٢٠٠١ عن كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية على الترتيب. لقد جرى تصنيف الدول في هذا الجدول بالاهتداء بمستويات دليل الاتجاز التقني المسار إليه أعلاه، وقد تم الاكتفاء بتضمين عدد محدودة من الدول في كل مستوى فقط لخضة الرؤية المقارنة المستهفة، كما تضمن الجدول بلدين عربيين (الأردن والسعودية)، وذلك بالإضافة إلى البلدان العربية الأربعة والوحيدة التي أشار إليها دليل الاتجاز التقني باعتبارها من غير المهمشين تكنولوجيا على المستوى العربي.

هذا ، ويمكن من خلال جدول - ١ ملاحظة مايلي:

• أنه فيما عدا تدخلات قليلة بين بعض القيم للدول على حدود المستويات الثلاثة، فإن المؤشرات أرقام ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ و ٩ و ١٢ و ١٤ تتباين لقيم فيها بشكل واضح من مستوى إلى آخر، وقد كان أوضح تباين هو ذلك الخاص بمعدل إصدار الصحف اليومية حيث كان هذا المعدل بالمرتبة في دول المستوى الأول مستوى (القادة)، وحول رقم مائة بالمرتبة للمستوى الثاني (مستوى لقادة المحطلون)، بينما كان أقل من ذلك بكثير (بضع عشرات) في المستوى الثالث، والذي يضم للدول العربية الأرقى - نسبيا - من حيث الامكانيات التكنولوجية (تونس - سوريا - مصر - الجزائر). لجدير بالانتباه هنا أن معدل إصدار الصحف اليومية في إسرائيل يزيد عن ضعف مجموع قيمة هذا المعدل في الدول العربية الأربعة المشار إليها.

• أنه بينما تتدنى نسبة التقيد بالعلوم في التعليم العالي في الدول العربية الأربعة (٦,٩% - ٦%), فإن النسبة في مصر كانت هي الأعلى.

• أن معدل مضيقوا الإنترنت في الدول العربية ومعهما إيران يعد معدلا شديدا لتجني حيث لم يرق إلى الواحد الصحيح (إحصاءات يناير ٢٠٠٠)، بينما كان المعدل يزيد بالشرات والمرتبات في دول المستويين الثاني والأول، على الترتيب. هذا، وقد كان المعدل في إسرائيل ٢٥,٥%.

• أن دول المستوى الأول هي فقط (ومعهما إيطاليا من المستوى الثاني) التي تزيد المصروفات على الأبحاث والتطوير فيها عن ١% من الناتج القومي الإجمالي، وهي أيضا فقط (ومعهما أسبانيا وإيطاليا من المستوى الثاني) التي تبلغ عدد الطلبات المقدمة لبراءات اختراع من المقيمين فيها عدة آلاف. هذا، بينما كان عدد البراءات في نفس الوقت تجدد الإشارة إلى أن عدد البراءات المقدمة من المقيمين في إسرائيل يبلغ أكثر من ثلاث أضعاف تلك المقدمة داخل الدول العربية الأربعة مجتمعة.

• أن للتدني الشديد في عدد الطلبات المقدمة لبراءات الاختراع في الدول العربية من غير المقيمين بالنسبة للأعداد المقابلة في بلدان المستويين الأول والثاني أو حتى بالنسبة للبرازيل المقدمة في مصر (٥٠٤) هو الأعلى بين الدول العربية. في المستوى الثالث إنما هو أمر يستحق للتوقف حيث أن حجم هذه الطلبات يعكس بعض

الدلالات على مدى اهتمام الآخرين بالسوق المحلي وكذلك مدى إدراك وجود (أو احتمالية تملص) قدرات تكنولوجية محلية يمكن أن تكون منافسة، وبالإضافة إلى ذلك فإن تدني هذه الطلبات إنما يعنى تدني فرصة للكران القومي في التعرف على براءات اختراع الآخرين والاحتكاك المباشر بها، وذلك لما لهذه البراءات من أهمية خاصة تتعلق بالهتمة العلمية كتدريب وتأهيل تكنولوجي ذاتي، فضلا عن أهميتها من منظوري الثقافة والمقارنة مع الآخرين Benchmarking.

• أن نسبة المصدرات المصنعة من المستوى الثاني المتوسط والعالي بالقياس إلى إجمالي صادرات السلع (العمودين ١١ و ١٢) تعد انعكاسا لمداء التكنولوجي العام. هنا نجذب الانتباه إلى أن أعلى نسبة قد تمقتت بواسطة اليابان (٨١%)، وأن النسبة في إسرائيل ٤٥%، ذلك بينما هي في تونس ١٩% وفي مصر ٩% فقط.

هذا، وعند الأخذ في الاعتبار أن عدد العلماء والمهندسين في مصر يبلغ (في المعدل) أكثر من ثلاثة أضعاف العدد في تونس، فإن ذلك يعكس دلالات إيجابية نسبية بالنسبة لتونس وسلبية بالنسبة لمصر فيما يتعلق بتوظيف القدرات.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن من أهم ملامح (وأسباب) لتدني في أنشطة العلم والتكنولوجيا في المنطقة العربية أن مصادر الصرف عليها تأتي أساسا من الحكومات (من خلال الصرف على أنشطة البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث الحكومية)، ولما المساهمة التي تسهمها وحدات الإنتاج والخدمات سواء هي تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص فتكاد لا تذكر. ذلك مع العلم أن الجزء الأكبر من المصروفات يخصص للأجور.

ونتيجة للتدني في أنشطة العلم والتكنولوجيا فإن إنتاجية هذه الأنشطة ممثلة في البحوث العلمية المنشورة تنمو ببطء نمبي كما تعتبر متدنية جدا بالنسبة للأنشطة الممثلة في الدول المتقدمة أو تلك المتجهة إلى التقدم (انظر جدول ٢). أما إذا أخذنا في الاعتبار قيمة البحوث العلمية المنشورة من خلال الاعتماد على عدد تلك البحوث عالية الاستشهاد (التي تم الاستشهاد بها في عدد لا يقل عن ٤٠ بحث آخر منشور) فسيتضح مدى تدهور أنشطة البحث والتطوير في المنطقة العربية (انظر جدول ٣)، حيث سجد أن كفاءة منظومة البحث العلمي في مصر بخصوص إنتاج بحوث علمية عالية الاستشهاد تبلغ ١٦,٧% بالنسبة لكوريا الجنوبية، و ٠,٠٠٢٥% بالنسبة لإسرائيل، و ٠,٠٠٢٥% بالنسبة لسويسرا.

جدول - ٢
معدل النشر بالنسبة إلى كل مليون من السكان في بلدان مختارة

البلد	العام	١٩٨١	١٩٩٥
البلدان العربية مجتمعة	١١	٢٦	
البرازيل	١٦	٤٢	
كوريا الجنوبية	٦	١٤٤	
الصين	١	١١	
إسرائيل	١١٣٥	١٩٢٦	
سويسرا	١٢٠٢	١٨٧٨	

جدول - ٣
عدد البحوث العلمية المستشهد بها غالباً ومخرجات الاستشهاد العلمية
بالنسبة إلى كل مليون من السكان (عام ١٩٨٧)

البلد	عدد البحوث العلمية المستشهد بها في ٤٠ بحث أو أكثر	عدد البحوث عالية الاستشهاد لكل مليون من السكان
سويسرا	٥٢٣	٧٩,٩
الولايات المتحدة	١٠٤٨١	٤٢,٩
إسرائيل	١٦٩	٣٨
كوريا	٥	٠,١٢
الصين	٣١	٠,٠٣
مصر	١	٠,٠٢

المصدر الأصلي: Minerva , The scientific Productivity of nations , 1999 , 37, 1-23 .

وبالتوازي مع تدنى الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير (كما يتضح في التكني الشديد في براءات الاختراع العربية وفي ضعف النشر العلمي) نجد هناك تكني واضح في نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج الإجمالي المحلي (والتي تبلغ ١١,٤% - إحصاءات علم ١٩٩٩) مقارنة بنسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (١٨,٦%) (٤٠)، كما نجد أن معظم عقود استيراد التكنولوجيا تتركز على صناعات استخراج النفط والغاز ونقله، والتي بلغت عام ١٩٩٨/٩٧ قدر ٩,٥ مليار دولار في السعودية و٥,٥ مليار دولار في مصر .
وإذا كانت الملاحظات السابقة تشير إلى تدنى الانجازات العلمية للتقنية العربية، فإن التكني الأصعب

والأكثر خطورة يظل هو تدنى الإدراك العربي بخصوص الحاجة إلى التطوير التكنولوجي كأداة حماية للمصير وتأمين المستقبل. إن هذا التكني في الإدراك يتجسم في الهوية بين علم احتياطي للنفط الخام في الدول العربية إلى العالم (من ناحية)، وضاللة الطاقة العربية بخصوص تكرير البترول إلى الطاقة العالمية (من ناحية أخرى). فرغم أن احتياطي النفط الخام العربي هو الأعلى على مستوى مناطق العالم، ورغم أنه يزداد من ٥٠% عام ١٩٧٦ إلى ٦١,٥% عام ١٩٩٥ ثم إلى ٦٢,٥% عام ١٩٩٩، إلا أن عظمة حجم هذا الاحتياطي لا يقابل بالتطور المناسب في طاقة تكرير النفط في الوطن العربي، والتي زالت على مدى السنوات العشر من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٥ فقط بنسبة ١٦% لتبلغ ٨,٤% من طاقة التكرير بها بنسبة ٩٤,٧% في نفس هذه الفترة). والجدير بالذكر أن هذه النسبة انخفضت قليلاً بعد ذلك لم تزد عن ٧,٧% إلى ٨,١% على مدى السنوات ١٩٩٦-١٩٩٩. هذا، وبينما يبلغ العائد السنوي للصادرات النفطية العربية ١١٢,٧٩٦ بليون دولار في العام ١٩٩٩، إلا أن هذا العائد يعتبر طفيفاً جداً بالمقاييس إلى العائد الممكن عند الاهتمام بالعلم والتقانة في البتر وكيمويات، حيث أنه من المعروف أن أسعار البتر وكيمويات تفوق أسعار النفط الخام بقدر يزيد عن مئة أضعاف بالنسبة للبتر وكيمويات الأساسية، ويبلغ ١٠-١٠٠ ضعف بالنسبة للكيمويات الوسيطة، و ٣٠ إلى ٥٠٠ ضعف بالنسبة للكيمويات النهائية.

وبينما نمت صناعة البتر وكيمويات في بعض البلدان العربية إلا أن أغلب نشاط هذه الصناعة يتركز في الكيمويات الأساسية .

(٣) المعوقات والتحديات :

بينما يمكن تصنيف المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية التكنولوجية العربية إلى ثلاثة أنواع (ذاتية وإقليمية وعالمية)، فإن كل من الأنواع الثلاثة ينطبق على كل قطر عربي على حدة .

أ - المعوقات والتحديات الذاتية :

(*) النظم والمؤسسات :

تبدأ المعوقات بالخلل في نظم وسياسات العلم والتكنولوجيا على المستوى القطري. في هذا الخصوص تشير إلى عبارة وردت في دراسة عن المؤسسات

التكنولوجية في مصر صدرت عام ١٩٨٥: " ينقسم تنظيم الهيئة الوطنية المسؤولة عن البحث العلمي والسياسة العلمية بعدم الثبات والاستقرار ، لأنها أحياناً ما تكون مجرد مركز للبحث العلمي، وأحياناً أكاديمية للبحث العلمي والتكنولوجيا. وأحياناً ما تتحول إلى وزارة بعد ذاتها، وأحياناً أخرى تتمتع مع وزارة التعليم العالي (أو وزارة التربية والتعليم) . كما أنه لا يوجد أدرك واضح لعلاقة هذه الهيئات بعضها ببعض من جهة، ومن جهة أخرى لعلاقتها مع المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي (وهو من أعلى المجالس المتخصصة الملحقة برئاسة الجمهورية) الذي بدأ تشاطفه عام ١٩٧٤". (٤١)

وبالإضافة إلى ما جاء في العبارة السابقة من أن أكاديمية البحث العلمي تتحول أحياناً إلى وزارة بعد ذاتها ، فإنها تصبح في أحيان أخرى هيئة مسؤولة أمام وزارة دولة للبحث العلمي.

إن مشكلة التنظيم المشار إليها أعلاه بالنسبة لمصر عام ١٩٨٥ لا زالت قائمة الآن عام ٢٠٠١ ، وهو الأمر الذي عكس قدر الخلل المتواصل في العلاقة بين التنظيم القومي للعلم والتكنولوجيا من جهة والحكومة من جهة أخرى ، كما يؤثر سلباً على العلاقات والبنى الداخلية لهذا التنظيم . نتيجة لذلك تنقضى درجة للاتظام المجتمعي social entropy في أنظمة البحث العلمي بحيث يصعب صياغة سياسة علمية قومية أو إحداث إجماع وطني حول هذه السياسة ، وهو الأمر الذي أدى بالفعل إلى تنكس مؤشرات الانجاز التكنولوجي في مصر وفي سائر البلدان العربية . وهكذا في غيبة سياسة علمية قومية فاعلة وفي ظل تنكس مؤشرات الانجاز التكنولوجي يظهر البديل في إجراءات مظهرية وتصريحات إعلامية وخطوات عسوائية. هنا يستحق الأمر التمعن في تصريح صدر عن مسؤول كبير في الحكومة المصرية أثناء زيارة العالم الكبير د. أحمد زويل لمصر بعد حصوله على جائزة نوبل في الكيمياء . يقول نص التصريح كما نشرته الأهرام في صفحتها الأولى (٢٦ ديسمبر ١٩٩٩) على لسان المسؤول الكبير "يجري حالياً دراسة إيجاد آلية للاتصال الدائم مع الدكتور أحمد زويل ، لتبذل الرأي معه حول تنمية البحث العلمي في مصر ، والمشاركة في برنامج النهضة المتكامل ، الذي يجري تنفيذه حالياً . في هذا التصريح نلاحظ أن هناك "دراسة" ، وأن الفرض منها هو للتوصل إلى "آلية" ، ولأن هذه الآلية تختص بـ "الاتصال الدائم" ثم نلاحظ بأن القصد من كل هذا الجهد هو تبذير الرأي بين المسئول الحكومي الكبير (أو

من ينوب عنه) والدكتور زويل . الآن بعد مرور عامين على هذا التصريح وبافتراض أن هناك متابعة يمكن أن تجرى بخصوصه، ترى هل يمكن بالفعل أن يكون قد حدث تبادل في الرأي وأن يكون هذا التبادل قد أثمر "تنمية البحث العلمي في مصر"؟ ، أو أن يكون د. زويل قد شارك مشاركة ما في "برنامج النهضة المتكامل" المشار إليه؟ إن الاستفادة الموضوعية غير الدعائية من الدكتور زويل وأمثلة من العلماء المصريين والعرب المقيمين في الخارج لا يمكن أن تحدث على الوجه الصحيح قبل أن تتركس لقيادات جهودها للتعامل المنظومي الفعلي مع البحث الوطني ومكوناته وآلياته ومخرجاته... الخ، وهو الأمر الذي يتطلب - بالطبع - توجهات علمية (غير دعائية) وروى جماعية في إطار مؤسسية يمكنها أولاً الاستفادة من العلماء الوطنيين الذين لم يهجرهم بعد ، وإلا فإن على هؤلاء الوطنيين أن يهاجروا ليتحولوا إلى أجناب outsiders قادرين على نيل التبجيل في وطنهم الأصلية.

(*) الانفصال عن التنمية :

لاشك أن ضعف النظم الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وغيبة سياسات وطنية في هذا الخصوص يبدوان في الانفصال بين برامج التنمية من جهة ، ومؤسسات وقدرات العلم والتكنولوجيا من جهة أخرى وهو الأمر الذي قد أدى بالفعل إلى غيبة التكامل والتواصل بين أهداف وآليات كل من الاقتصاد والانتاج والتكنولوجيا والبحث العلمي. وفي غيبة التكامل والتواصل غابت الآليات وقوى الدفع التي يكون من نتائجها الوصل بين سلاسل القيمة التي يمكن أن تحدث في داخلها وبينها وبعضها البعض. نتيجة لذلك تركزت التنمية في عمليات إعادة هيكلة مالية لوحدة الإنتاج وفي فتح الباب للاستثمار فكثفت المحصلة عمليات بيع وشراء وإجراءات ضريبية وجمركية ولقمتامية دون أي دفع أو رابطة أو معيار تكنولوجي.

(*) تحطيط الثقافة العلمية :

إذا كان من الممكن الإشارة إلى الثقافة العلمية في مجتمع ما باعتبارها مخزون المعرفة المتغير والمتداول في ذلك المجتمع، فإن أحد العناصر الممكن تواجدها داخل هذا المخزون هو عنصر المعرفة العلمية العامة أو الثقافة العلمية والتي يكون لتواجدها أثره على علاقة الإنسان ببقية العناصر المكونة للثقافة (مثل المعتقدات والتقاليد والعادات... الخ)، وعلى مدى توظيفه لهذه العناصر من

البشرية، وتهاير للتنافسية العلمية، بينما التحديات تتعاظم وتتشابك دون تقاؤل إيجابي معها .

(*) غيبة الاستشراف المستقبلى:

من منظور الأهمية القصوى لدور الاستشراف العلمى المستقبلى فى التهيئة للتطوير التكنولوجى، وفى ظل غيبة استشراف مستقبلى عربى يصبح من الصعوبة بمكان اكتشاف وصياغة الرؤى الخاصة بفرص وخطط هذا التطوير على المستوى القومى. حيث فى ضوء ذلك تتحول المستقبليات إلى حدس يقوم - إلى حد كبير - على الخبرة لذاتية وربما الفهولة. وفى هذا الإطار تبرز - على سبيل المثال - رؤى بأهمية قطاعى المقاولات والزراعة فى إحداث التغيير التكنولوجى على المستوى العربى، وذلك بالأخذ فى الاعتبار لاسكافية توفير حوالى ٩٥ بليون دولار سنوياً (٤٦). المشكلة فى مثل هذه التوجهات أو الفصائع والى لا تلتى من خلال دراسات مستقبلية وشاملة؟ comprehensive، أنها يمكن أن تؤدي إلى انحرفات طويلة المدى عن الطريق الأمثل Optimum، والذى يأخذ فى الاعتبار "دالة هدف" تستهدف ليس فقط توفير مصروفات أو تسهيل عسالة (كما فى حالة المقاولات والزراعة)، وإنما أيضاً قدر القيمة المضافة، والعائد المجتمعى على تكنولوجيات وصناعات متعددة، والقدرة على التنافسية والمشاركة والريادة فى التكنولوجيات الحاكمة للتطورات المستقبلية (مثل التكنولوجيات الرافقة وتكنولوجيات الفضاء). الجدير بالانتباه أيضاً أنه فى غيبة دراسات استشرافية مستقبلية عربية ينشأ ضمناً تجاه تلقائى عند متخذى القرار وبعض المفكرين والباحثين ورجال الأعمال بالتخطيط والتصرف من منظور رؤى مستقبلية يصنعها الغير الأجنبى من مراكز دراسات وأجهزة مخابرات... الخ، وهى رؤى تنشأ فى بيئات ومجتمعات مختلفة بغرض أساسى هو خدمة هذه البيئات والمجتمعات. ومع أهمية دراسة هذه الرؤى فقه من غير المنطق ومن غير المقبول أن تكون الاستشرافات الأجنبية هى السند الرئيسى فى صياغة مستقبلنا .

(*) أزمة التكنولوجى فى القطاع الخاص :

نظراً لزوغ التغييرات التكنولوجية الحديثة أساساً فى الغرب من الثورة الصناعية وحتى الآن من خلال أنشطة البحث والتطوير فى مؤسسته الجامعية والبحثية، وهو الأمر الذى حقق للمؤسسات الصناعية لفرية الريادة فى استحداث منتجات وعمليات إنتاجية جديدة، فقد كان من الطبيعى أن تتوطد وتردهر العلاقة بين مؤسسات الإنتاج

منظور إيجابى مستقبلى عند تقاطعه مع التحديات . وأما فى حالة غيبة (أو تكتنى مستوى) الثقافة العلمية كمنصر من عناصر تشكيل الثقافة العلمية فى المجتمع فإن توجهه المستقبلى لذلك المجتمع يكون أسيراً لاعتبارات وخلفيات محافظة و/أو ماضوية، مما يؤدى إلى هبوط الإدراك المجتمعى للحاجة إلى التغيير والتطوير والابتكار، ومن ثم تأخر مجتمعى عام فى كل ما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا من سياسات وتنظيمات وقيم... الخ. إن هبوط مستوى الثقافة العلمية فى مجتمعاتنا العربية يساهم فى نفسى حالة الرضا وعدم القلق بخصوص التخلف العلمى للتكنولوجى العربى، وهو الأمر الذى يشكل معوقاً وتحدياً فى أن ولحد من هنا نجذب الانتباه إلى اهتمام مجتمعات أخرى بقياس فهم العامة للعلم وللمنهج العلمى (٤٧)، كما نجذب الانتباه أيضاً - فى المقابل - بالنقص فى إدراك القيادات السياسية والتفكيرية فى مجتمعاتنا العربية للأهمية الاستراتيجية للقدرات العلمية والتكنولوجية.

(*) العشوائية :

فى غيبة سياسة علمية قومية، وفى وجود انفصال بين أنشطة البحث والتطوير من جهة وبرامج التنمية من جهة أخرى، تصبح المؤسسات العلمية حاضنة ومولدة للعشوائية. تظهر هذه العشوائية - على سبيل المثال - فى اختيار المشكلات البحثية لأطالاب الماجستير والدكتوراه، وفى المشروعات البحثية (خاصة تلك الممولة من الخارج) والى لا تحقق - فى الأغلب - سوى المكافآت للماملين فيها مع بعض الرحلات الخارجية (٤٨)، كما تظهر أيضاً فى سوء توزيع واستخدام الدوريات العلمية والأجهزة والمستلزمات المعملية. ومن الاتكاسات الناتجة عن مثل هذه العشوائيات ضياع الموارد من زمن ومخصصات مالية رغم محدودياتها، وكذلك تكتنى الفجدة من العلاقات الدولية فى مجالات أنشطة البحث والتطوير . ذلك فضلاً عن تراجع فى مستوى البحوث العلمية وعنادتها المعرفية أو التنموية الأكثر خطورة فه فى ظل مناخ العشوائيات المهيمن على الأنشطة البحثية تردهر سلوكيات سلبية (مثل المجاملات وتبادل المنفعة فى تقييم البحوث والفرقى العلمى- الخلط المعيب بين العلم والسياسة والتوجهات الشخصية عند المخاطبة الإعلامية للجمهور - توطأ مؤسسات أكاديمية لصحية بالحثين منحرفين . وتكون نتائجه طويلة المدى أن السلوكيات السلبية ترمز العشوائية، وتساعد على سوء اختيار القيادات، وعلى استسناخ القيادات الضعيفة أو المضعدة لبعضها البعض... وفى النهاية يحدث تقفالت للقدرات

والبحث والتطوير في الغرب حتى يتم الحفاظ على - على الدوام - على الريادة في التوصل إلى منتجات جديدة وعملية إنتاجية جديدة. إن هذا الأمر الطبيعى والتلقائى كان السبب المباشر فى تسمية البلدان النامية من الناحية التكنولوجية للغرب، وفى استمرار هذه التسمية، حيث المؤسسات الانتاجية فى البلدان النامية - عادة - لا تتمتع بريادة تكنولوجية ما حتى تكون مدفوعة ببذل الجهود (وتدعيم أنشطة البحث والتطوير) لامتلاك قدرات للتطوير التكنولوجى. وفى نفس الوقت فإن الأسهل للكيانات الإنتاجية فى البلدان النامية أن تكون - باستمرار - تابعة للتطوير التكنولوجى فى الغرب على أن تقوم هى بحمل تكلفة عبور الفجوة التكنولوجية.

إن هذا الاعتبار فى القدرات التكنولوجية فى بلدان نامية من خلال مجرد الاعتماد على قوى السوق للتقنية .

(ب) المعوقات والتحديات الإقليمية والعالمية :

يمكن القول أن المعوقات والتحديات ذاتية السابق الإشارة إلى بعض منها فى البند السابق تساهم - إلى حد كبير - فى بزوغ وشدة المعوقات والتحديات الإقليمية والعالمية، والتي يمكن الإشارة إلى أهمها كما يلى:

(*) ضعف التجارة العربية البيئية :

لاشك أن تدنى الصادرات والواردات بين البلدان العربية وبعضها البعض يعتبر مرة لمدى التعاون للتنموى العربى، حيث نجد أن نسبتي الصادرات والواردات البيئية إلى الصادرات والواردات العربية الإجمالية عام ١٩٩٩ كانتا ٨,٧٢% و ٨,٥٢%، على الترتيب (٤٨) وبالإضافة إلى ذلك فإن للتبادل التجارى العربى كان مركزاً بين عدد محدود من البلدان العربية. لتحدى الذى لم يتم إدراكه عربياً بشكل عملى هو كيف يمكن أن تكون التجارة العربية البيئية أداة رئيسية لخدمة التنمية العربية فى مواجهة تحديات إقليمية وعالمية تقليدية (مثل إسرائيل)، ومستجد (مثل اتفاقيات التجارة العالمية).

(*) التفوق الإسرائيلي:

على رغم العداء التاريخى بين العرب وإسرائيل، وعلى رغم التفوق التقنى الإسرائيلى، وما لهذا التفوق من انعكاس على ترتيبات السلام فى المنطقة، إلا أن سؤال: متى وكيف نتكافأ تقنيا مع إسرائيل؟ لم يبرز فى ساحات التنمية العربية (٤٩). لقد نجحت إسرائيل بتنظيم التفوق لامكانياتها المحدودة من خلال الجهد المنظوم الذى يصنع للتكامل المحلى - محلى والمطى - خارجى، الذى

يصنع الفرص يتوقعها ويستغلها، متلما حدث من استعادة تقنية عظيمة من المهاجرين السوفيت من خلال حضانات إسرائيلية أقيمت خصيصاً لهذا الغرض. هذا تجدر الإشارة إلى ارتفاع الصادرات الإسرائيلية من منتجات التكنولوجيات الرقمية من ٤,٤ بليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٩ بليون دولار عام ١٩٩٩ (٥٠). وفى المقابل نجح العرب بأمر مالى، وهو تجزئ وتشتت إمكانياتهم الكبيرة.

إن الموضوع الأشد حرجاً من المنظور المستقبلى هو أن التفوق الإسرائيلى فى مؤشرات الإنتاجية التقنية يظهر أعلى بكثير عنه فى الإنتاجية الاقتصادية (٥١)، وهو الأمر الذى يبرز بالمزيد من التفوق الإسرائيلى مستقبلاً فى الاقتصاد وفى مجالات أخرى. هنا تجذب الانتباه إلى أنه طبقاً لمؤشرات القدرات البشرية والثقافية لمنتصف تسعينات القرن العشرين فإن إسرائيل تتفوق على العرب بقدر ٦,٣ ضعفاً بالنسبة للإنتاج المحلى للفرد ويقدر ٧,٩ ضعفاً بالنسبة لصادرات السلع المصنعة، ذلك بينما تتفوق يصل إلى أكثر من قدر "١٠" أضعاف بخصوص نسب الاتفاق على أنشطة البحوث والتطوير، و"٤٦" ضعف فى وصلات شبكة الإنترنت، و"الف" ضعف بخصوص تسجيل براءات الاختراع فى الولايات المتحدة. هذا وقد حظرت هذا المفاضلة فى الإمكانيات التكنولوجية بين العرب وإسرائيل إلى إشارة تقرير المخابرات الأمريكية عن "التوجهات العالمية عام ٢٠١٥" إلى أن للعولمة تعتبر تحدى بالنسبة لبلدان المنطقة بينما هى فرصة بالنسبة لإسرائيل فقط .

(*) اتفاقيات التجارة العالمية :

تمثل اتفاقيات التجارة العالمية والتي ترعى تطبيقها منظمة التجارة العالمية تحدياً مركباً بالنسبة للبلدان النامية (ومن بينها البلدان العربية)، وأيضاً بالنسبة لفتات كثيرة من شعوب الدول المتقدمة. وبينما تنشط جماعات غير حكومية محلية وعالمية فى معارضة اتفاقيات التجارة العالمية، فإنة من المطلوب طبقاً لترتيبات المنظمة أن تقوم الحكومات (ومنها حكومات الدول النامية) بإجراء العديد من التغييرات فى سياساتها وإلياتها من أجل الموازنة مع هذه الاتفاقيات. إن ما يهمنى جذب الانتباه إليه هنا هو الجانب الخاص بالتغيير التكنولوجى، حيث أن مجموعة هذه الاتفاقيات (وعلى رأسها تلك الخاصة بحقوق الملكية الفكرية TRIPS، وبالاستثمارات TRIMs، والخدمات GATS، والامتنعاعات الصحية SPS) تتيح فائزية الحدود

(١) التوفيق بين التكنولوجيات الراقية :

إذا كان من خصائص التكنولوجيات الراقية high tech (تكنولوجيات المعلوماتية والكومبيوتر والنانو والهندسة الوراثية والمواد الجديدة ...) أن استخدامها وتمكسقاتها تكون "عبر" قطاعية، فإن ما بعد التكنولوجيات الراقية وهو - في تقديرنا - التوفيق بين هذه التكنولوجيات الراقية وبعضها البعض (٥٣)، سيكون بمثابة الطريق الاستراتيجي لأحداث طفرات في العمليات البحثية والصناعية، والتي بدلت تظهر بولدها - على سبيل المثال - في الكيمياء التوافقية، وفي تسريع التوصل إلى مسودة خريطة الجينوم، وفي المعلوماتية الحيوية bioinformatics .

إن التطبيقات الناجمة عن هذه الطفرات سيكون من شأنها إحداث تغييرات جذرية في أشكال وممارسات الأنشطة الحقيقية، وفي الثقافات والموجهات، بحيث أن الاستخدامات والتمكسكات ستكون "عبر" مجالات ومصالح الأفراد والجماعات، وهو الأمر الذي يطلي من الحاجة الأهمية للشأن الأخلاقي الإنساني في عصر ما بعد التكنولوجيات الراقية .

(٢) الفضاء وتأمين المستقبل :

يتزايد باستمرار الاهتمام العالمي المكثف بالفضاء . يظهر ذلك، ليس فقط في ارتفاع المخصصات المالية لبرامج الفضاء (والتي بلغت في الولايات المتحدة حوالي ١٣ مليار دولار علم ١٩٩٧)، أو في نوعية الدول (من غير الدول الكبرى) التي دخلت مجال الأنشطة الفضائية (مثل الأرجنتين وفنلندا وإسرائيل والبرازيل وبلجيكا) (٥٤)، وإنما أيضا في مدى اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. إن مدى الأهمية المستقبلية والأمنية للفضاء بالنسبة لمصالح كوكب الأرض والبشرية جمعاء يتضح من موضوعات حلقات العمل والموائد المستديرة التي عقدت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بخصوص الفضاء UNISPACE III (فيينا - ١٩٩٩) والذي أقيمت الاشتراك فيه لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لقد عقد عدد ٣٥ حلقة عمل (أو مائدة مستديرة) ناقشت موضوعات مثل:

والأسواق أمام الأكثر قوة وهيمنة من المنظور التكنولوجي وهو الأمر الذي سيقرب عليه تمكسكات سلبية متعددة (أمنياً واقتصادياً واجتماعياً) على البلدان التابعة لتكنولوجيا. إن الاستجابة الرشيدة من الدول النامية تجاه هذا التحدي تقتضي الميرور في جملة اتجاهات. من أهم هذه الاتجاهات الحرص على تطوير السياسات والتشريعات الوطنية بحيث تكون غطاءاً لأي تصرفات مستقبلية تكون ضرورية لحماية التطوير التكنولوجي المحلي، وكذلك إحداث تطوير مهارات التعلم بحيث يكون ذلك عوناً على إسياب المعارف التكنولوجية من الخارج إلى الداخل، وأيضاً عوناً على امتلاك قدرات وطنية منافسة في التغيير التكنولوجي. ذلك بالإضافة إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية تساعد على تقوية الموقف التفاوضي بشأن نقل التكنولوجيات. إن ممارسة مثل هذه الاتجاهات لمواجهة تحدي اتفاقيات التجارة العالمية هو في حد ذاته تحدي كبير. إن الانضباط والرشادة يفرضان على البلدان العربية شعوباً وحكومات ممارسة هذا التحدي حتى لو لم تكن هناك اتفاقيات تجارة عالمية، حيث أن عبء التهميش التكنولوجي كان قديماً بالنسبة للعرب حتى قبل انتهاء دورة لوروجواي (لخر دورة من مفاوضات الجات)، وحيث أن عبء التفوق التكنولوجي لإسرائيل لا يقل عن عبء ضغوطات اتفاقيات التجارة العالمية.

رابعا : مستقبلات التغيير التكنولوجي - اعتبارات

وتوجهات عامة

ليس القصد من إستشراف مستقبلات التغيير التكنولوجي هنا إجراء مسح شامل في هذا الخصوص، وإنما جذب الانتباه إلى اعتبارات وتوجهات عالمية من الممكن - في حدود المنظور - أن تسهم جوهرياً في صياغة تسيير هذه المستقبلات وتكاملاتها . إن الهدف الرئيسي من ذلك هو الاستفادة من الحس الناتج عن استيعاب طبيعة هذه الاعتبارات والتوجهات، عند المساهمة في وضع رؤية استراتيجية لمطلوبات الاستنهاض التكنولوجي في المنطقة العربية (في الجزء الخامس والأخير من هذه الدراسة)، وذلك في ضوء ما تقدم الإشارة إليه من "ملازم وخبرات للتنمية التكنولوجية على الساحة الدولية" و"خلفيات ولؤصاح للتنمية التكنولوجية العربية".

- رسم خرائط الموارد من الفضاء .
- التصدي للكارث .
- الاستشعار عن بعد لأغراض التنمية المستدامة.
- التطبيق عن بعد .
- التعليم عن بعد .
- استكشاف الكون.
- الحطام الفضائي.
- صون السماء الفلكية .
- الأنشطة البحثية في علوم الحياة في المحطة الفضائية الدولية .
- تسخير الفضاء لأغراض التنمية والاستكشاف.
- التعاون والتنافس الدولي.
- حقوق الملكية الفكرية في الفضاء.
- قانون الفضاء في القرن الحادي والعشرين.

وهكذا أصبح الفضاء مصدراً لفرص جديدة بالنسبة للموارد (من المنظور المستقبلي) وكذلك لجهود يجب أن تبذل من أجل الاستقرار لكوكب الأرض والبشر (من المنظور الأمني)، ذلك فضلاً عن الدور الذي تؤديه الأقمار الصناعية - السابحة في الفضاء - بالنسبة لأنشطة حياتية يومية. وبمعنى آخر يمكن أن "للفضاء" احتمالات وإمكانات كبيرة لتأمين مستقبل الشعوب.

(٢) للمعلوماتية .. وسائل التحولات النوعية الكبرى :

نقلت تكنولوجيا جذرية وسريعة ومتواصلة في مجالات الحواسيب والاتصالات والبرمجيات جعلت من المعلوماتية (بإيعادها الكمية والكيفية في التواصل والتأثير والفكر) ما يمكن اعتباره في الزمن الحالي ثورة الثورات التكنولوجية. من أبرز هذه النقائص (٥٥) التحول إلى الرقمية (بمعنى تحويل كل أنواع الوسائط من أرقام وكلمات وصور وأصوات... إلخ إلى حزم من الأصناف والوحدات التي يمكن نقلها بين أجهزة الحاسوب من خلال الشبكات) ، والتحول إلى المعالج الدقيق microprocessor والذي أحدث نقلة هائلة في تسريع قوة الحوسبة وفي خفض مزل لأسعار الحسبات، وكذلك التحول من نظام الحوسبة المركزية إلى نظام الحوسبة عن طريق عدد من الحواسيب تعمل من خلال شبكة . هناك أيضاً التحول إلى "طريق المعلوماتية" فائق السرعة" عن طريق زيادة النطاق الترددي للشبكة (هو ما يوزى - كتشبيه - "توسيع" الطريق من ٣ قدم إلى ١٦ ميل) ، والتحول من الوسائط المنفصلة (بيانات) - نصوص - أصوات -

صور) إلى الوسائط المتعددة ، مما يجعل هناك إمكانية لأن يقوم شخصان في مكثتين مختلفتين على سطح الكرة الأرضية بتبادل معلوماتي بسرعة الضوء من خلال وثائق تجمع بين كافة أنواع الوسائط . بالإضافة إلى ما سبق هناك التحول من الشبكات الصامتة إلى الشبكات الذكية ، وهو الأمر الذي يوفر للمستخدم الانتقال بسهولة من مكان إلى آخر في الشبكة ، وكذلك تجميع بيانات معينة (حسب رغبة مستخدم الشبكة) من الأماكن والوثائق المختلفة المتوفرة على الشبكة ، وإعادة التعامل معها بالتوليف أو الإرسال... إلخ . ثم هناك اقتراب الرقائق الالكترونية CHIPS من كل شيء يداع أو يشتري أو يسجل أو يوثق... إلخ بحيث يمكن أن تكون هناك من خلال التشبيك للمعلومات ملفات عن الأفراد والجماعات في أي مكان من العالم.

إن هذه النقائص وغيرها في تكنولوجيا المعلوماتية والإنترنت جعلت البشرية تعيش مخاض سلاسل تحولات نوعية كبرى في مجالات حياتية متعددة ، نشير فيما يلي إلى البعض منها:-

(*) التحول النوعي في تكنولوجيا التعليم والتطعيم والصل والصحة والتجارة :

كل هذه الأنشطة والمجالات الرئيسية (وغيرها) سيكون من اليسير أن يمارس "عن بعد" ، وبطرق مختلفة تماماً عما يجري حالياً ، ويرغم أي حواجز في اللغة إلى/ أو عبر مناطق العالم. فضلاً عن ذلك مستطور - إلى حد كبير - إمكانية وقدرات التعلم والعمل خاصة عند المرأة وعند الشرائح العمرية صغيرة السن وكبيرة السن. مثل هذه التحولات ستؤدي - بطبيعة الحال - إلى أشكال جديدة من الممارسات والعادات ، كما ستؤدي إلى تطورات في طبيعة الأشياء (المدرسة - المنزل - الجامعة - المستشفى - المؤسسة التجارية ... إلخ) ، وكذلك تطورات في الص - بالزمن والجغرافيا والأخر ، وفي الخيال البشري والعلاقات الإنسانية بوجه علم .

(*) التحول في النماذج الإرشادية للإدارة :

مع التطور المتسارع في المعلوماتية ، والزيادة المستمرة في أهمية المعرفة الذهنية كمنخل وركيزة للعمليات الإنتاجية والخدمية ، فإنه يحدث تحول نوعي في عالم الإدارة من شأنه التأثير على تسيير كافة أنواع الأعمال (صناعية - تعليم - صحة - مقاولات - بحث علمي... إلخ) ، وكافة مستويات العمل (الفرد - فريق

العمل - وحدة العمل - المؤسسة - الأعمال المتشابكة بين مجموعة أفراد أو مؤسسات محليا ودوليا .

إن الفلسفة الداعمة والهادية لهذا التحول تركز على الاستخدام الأمثل لتكنولوجيات المعلوماتية في تحقيق أعلى استفادة من الطاقات الذهنية في توليد وتحريك المعلومات والمعارف في اتجاه صنع الابتكارات . وبناء على ذلك تصبح الوسيلة العملية للإدارة الجديدة هي "التشبيك" networking الأفتى والرأسي بين الأفراد وفرق العمل في إطار يعظم من دالة الهدف (معرفة - تطوير - ربح مادي - تسويق ... الخ) . وهكذا ، في إطار التحولات التشبيكية للممكنة يتراجع - إلى حد ما - النموذج الهرمي التقليدي للإدارة وتتماثل أهمية الفرد (كل فرد) وكذلك أهمية فرق العمل . من هذا المنظور حدثت وسحدثت تحولات في إدارة التعامل مع الآخر ، وذلك على غرار التحالفات alliances ، والشبكات consortia ، والاستعانة بجهات خارجية (خارج المؤسسة وأحيانا خارج الدولة) outsourcing لأداء أعمال معينة في إطار الأعمال الخاصة بالمؤسسة أو المنوطة إليها ، وذلك في سياق تكاملي ، وبأعلى كفاءة ممكنة من جدة وسرعة وجودة . هذا ، وفي إطار التعامل مع الآخر - أيضا - من المتوقع أن تتزايد اتجاهات التشغيل المؤقت للأفراد المهرة طبقا لمعطويات عمل محددة ، وفي نفس الوقت سيكون من الطبيعي أن يقوم فرد واحد بممارسة العمل لصالح (وفي إطار) أكثر من جهة (وربما في أكثر من بلد) في وقت واحد .

وأما فيما يختص بإدارة التعاملات داخل المؤسسات فسيتمتع ذلك على درجة القيمة المطلوب توليدها (أو التغيير التكنولوجي المطلوب إنجازه) ، وكلما كانت هذه الدرجة عالية (والتي تتراوح بين تغيير تكنولوجي بسيط جدا وتغيير تكنولوجي جذري) ، كلما كان التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وبعضهم البعض ، وبينهم وبين أقرانهم في مؤسسات أخرى عاليا ، وأيضا كلما أصبح من الورد إعادة تشكيل هؤلاء الأفراد في فرق مختلفة وبيادات متغيرة مع الهدف التطويري المنوط بكل فريق . المسألة أنه لاثنى ثابت بالنسبة للمشغلين بأحداث تغييرات تكنولوجية مهمة ، لا فريق العمل ولا القيادة ولا الترتيب ولا المهمة المطلوبة .

مما سبق الإشارة إليه يمكن لتوقع بأن "الإدارة" بخصوص كافة أنواع الأعمال وكافة مستويات العمل ستشهد تحولات نوعية هائلة متأثرة على وجه الخصوص بأربعة أنواع من المتغيرات:

- تصارع دورات التغيير التكنولوجي والتطورات في خصائص المراحل الداخلية لهذه الدورات (القفزة - التقلص - الانقضاء - التطورات البسيطة المتصاعدة)
- الإمكانيات الهائلة والمتنامية باستمرار للتشبيك بين الأنشطة والمهام في كل فروع الأعمال وعلى جميع مستويات العمل .
- التحولات الثقافية والسلوكية التي يمكن أن تولد (نتيجة استخدام وتطويع تكنولوجيات المعلوماتية) عند الأفراد ، وفي المؤسسات ، وفي السياقات العامة خارج المؤسسات ، وفي البيئات المحلية والدولية .
- تعاملات الدور الجوهري للمؤسسات والشبكات الصغيرة في إحداث التغييرات التكنولوجية .

(*) التحول إلى حق الإبداع :

مع تطور تكنولوجيات المعلوماتية وتغلغلها وانتشارها عند مختلف المجتمعات وكافة الأفراد يحدث تنظيم للقدرة المعرفية الخاصة بالكائنات الاجتماعية الأصغر أو العانية (كفرد وكجماعة ومجتمعات) . نتيجة لذلك تزداد قدرة هؤلاء الأصغر أو العانيين على تخطي الأشياء بطريقة مختلفة ، وعلى إدخال تعديلات على الأشياء . إن هذه القدرة الجديدة هي نسيج إبداعى جينى يتولد عند من لم تكن السياقات الاجتماعية البشرية السابقة (فيما قبل ازدهار المعلوماتية) تجعل لهم علاقة عامة بالإبداع كعملية Process . إن الأشياء التي سيجرى الإقدام على تعديلها بواسطة هؤلاء الأصغر أو العانيين يمكن أن تكون موجودات ذى طبيعة فنية أو أدبية ، كما يمكن أيضا أن تكون منتجات أو عمليات إنتاجية أو رؤى سياسية أو فكرية .

التحديات والتطورات قد تكون بسيطة أو فطرية ، وقد تكون أكثر من ذلك ، لكن الأكثر أهمية في مسيرة حياة الأفراد والمجتمعات أن "الإبداع" سيصبح - بوضوح - حقا للجميع . إن هذا التحول ، التحول إلى الإبداع كحق إنساني ، سيؤثر على التقلبات المستقبلية لقضايا أخلاقية وقانونية جديدة تتعلق بالمعلومات والمعارف (من حيث الاتاحة والتحكم والتصرف والحماية وتطبيق) ، كما سيؤثر على شكل وقيم وممارسات الديمقراطية . الأكثر من ذلك - في تصورنا - أن تقام قدرات المجتمعات النامية الأدنى في القدرة التكنولوجية على التوصل في المستقبل إلى ابتكارات يتحير التوصل إليها - من الناحية المعرفية - أمرا محتوماً من المحتمل

أن يتقود إلى تغييرات في الفهم الدولي لجوانب تتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

ويتحدد أكثر - في إطار نفس السياق - يمكن للتوقع بأن التنامي المستقبلي للإبداع كحق وكمارسة عند الكيانات الدولية الأدنى تكنولوجيا (الدول النامية والأقل نمواً) سيكون من شأنه توجيه هذه الكيانات في البحث عن آليات تمنع الكيانات المتقدمة (كدول وكمؤسسات) من استخدام النقوق المعرفي في اقتباس الفرص التطويرية من الكيانات الأدنى. وفي اتجاه معاكس يمكن للتوقع بأن المؤسسات الإنتاجية والخدمية الكبرى (وذا النشاط الدولي على وجه الخصوص) ستحول جزءاً كبيراً من اهتماماتها إلى البحث عن أفكار وابتكارات جديدة عند هؤلاء المبتدعون في ممارسة حق الإبداع.

(*) التحول في المهام الأمنية :

نتيجة لتكنولوجيات المعلوماتية تحدث تغييرات جوهرية في العديد من الممارسات التي تتعارض مع الاعتبارات الأمنية . من أمثلة هذه الممارسات استخدام البتات وأدوات متعددة على هذه التكنولوجيات في انتهاك خصوصية الغير ، وفي زعزعة الاستقرار المالي للمجتمعات (من خلال التحولات الرقمية للأموال) ، وفي أعمال المعارضة السياسية لأفظمة قائمة . مثل هذه الممارسات يكون من شأنها إحداث تحولات نوعية في المهام الأمنية بالاعتصا - في الأساس - على المنظور التكنولوجي ، وهو الأمر الذي سيساهم في زيادة القوى الدافعة للتطوير التكنولوجي بوجه عام .

خامساً - متطلبات الاستنهاض التكنولوجي العربي

" في ساعات الأزمات يكون الخيال وحده أهم من المعرفة "

البرت أينشتاين

قد يكون أمراً تلقائياً عند التفكير بشأن متطلبات الاستنهاض التكنولوجي في المنطقة العربية أن يتجه لأذهن مباشرة إلى التعامل مع "مؤشرات وملاحج التنسي" و "المعوقات والتحديات" ، وذلك كرد فعل تعكاسي من أجل تحديد متطلبات الاستنهاض.

في تقديرنا أن مثل هذا التوجه لن يكون متناسبا مع قدر المشكلة المطروحة (والتي هي الاستنهاض التكنولوجي العربي). إن صياغة للمتطلبات الخاصة بهذا الاستنهاض "الممكن" لن يكون من خلال ينبغيها تتقابل كل واحدة

منها مع واحدة من المعوقات أو أسباب التكنسي أو التحديات. وفي نفس الوقت قد تكون الحاجة الحقيقية ليست إلى "صياغة" قائمة متطلبات بقدر ما هي إلى "التعرف" للنوع على المتطلبات ، وذلك في إطار وسياقات أرحب خاصة بالخبرات المكتسبة في الساحة الدولية ، وبالأوضاع في البيئتين الإقليمية والعالمية ، وأيضا بالاعتبارات والتوجهات التي يمكن أن تؤثر على مستقبلات التغيير التكنولوجي بوجه عام (والتي جرت الإشارة إليها في "أولا" و "ثانيا" و "رابعا" من هذه الدراسة). وهكذا ، يصبح المدخل إلى الاستنهاض بمثابة معرفة كيفية بالأدوار والمهام أكثر منه قائمة بأجزاء .

(١) التحول من الشواش القائم Chaos إلى النظامية :

من الثابت أن البلدان العربية تعاني في مجموعها من إخفاق تكنولوجي برغم بوجود عوامل مادية وبشرية عديدة تكشف عن تنوع وثراء أكثر بكثير مما قد توفر لأهم أخرى عديدة تمكنت من تحقيق إستنهاضات تكنولوجية محسوسة ورائدة.

إن الوفرة العربية للنسبية في الكفايات المادية والبشرية تظل مجرد عناصر مشتتة وغير مترابطة وأحياناً كثيرة متضادة (في الاستخدام) طالما لا يجري النظر إليها ، والتعامل معها ، وإستيعابها ، في إطار منظومي Systemic سليم . هنا نجذب الانتباه إلى علاقة بسيطة تقضي بأن الناتج (أو التأثير أو النجاح) لأي منظومة يعتمد على قدرة هذه المنظومة على إدارة وتشغيل مواردها المادية وكفاءتها البشرية في اتجاه تحقيق عائد ما . وبالنظر إلى المعادلة التالية :

الناتج = السعة الإدارية × الكفاءات والموارد
(ملحوظة : السعة الإدارية تتراوح بين حد أدنى = "صفر" ، وحد أعلى = "١" صحيح) .

فإنه مهما توفرت موارد بشرية وكفاءات مادية بينما كلفت السعة الإدارية صفر فإن الناتج سيكون صفر . وفي المقابل فإنه مهما تكنت الكفاءات والموارد فسبكون هناك ناتج محصور (ويمكن أن يكرر مع الزمن) إذا كلفت السعة الإدارية كبيرة أو معقولة . هذا هو الفارق الأساسي (أو الخام) بين البلدان العربية ، وبلدان أخرى كثيرة فقيرة في الموارد (وربما الكفاءات البشرية) لكنها استطاعت بسعة إدارية طموحة أن تطوّر منظوماتها بسرعة وتلحق بالمقدمين تكنولوجيا .

- الجمعيات والمنظمات الأهلية ، وعلى وجه الخصوص تلك المهتمة بالعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والإدارة .
- جامعة الدول العربية .

(٢) الأدوار العامة للأدوات الرئيسية :

تعتبر الأدوار العامة بمثابة المهام القائدة في أعمال وتوجهات الأدوات الرئيسية على مستوى ممارستها كخدمة واحدة وكذلك على مستوى ممارستها كآليات رئيسية لها ذاتيتها المميزة . وفي تقديرنا يمكن رصد الأدوار أو المهام القائدة كما يلي:-

- توسيع السوق وعدم تجزئتها ، وذلك من أجل تنظيم ، وذلك من أجل تنظيم وتطوير التنافسية الداخلية ، ومن أجل تعظيم قدرات التفاوض على نقل التكنولوجيا ، وكذلك من أجل التنمية الأمثل للقطر الوطنية فيما يختص بالتنافسية في الأسواق الخارجية .

- التطوير الكفء والمستمر ع للتعليم وإنجاز نماذج تطبيقية جديدة تتطور من خلال تلاحم وتفاعل مع الصناعة ، وذلك باعتبار التعليم الكفاء ، والمتطور باستمرار ، هو القاعدة الرئيسية للتسياب للتكنولوجيا الإيجابية من الخارج إلى الداخل، (٥٨) كما أنه يعد الطاقة الدافعة لتحقيق قفزات تكنولوجية وطنية .

- تحسين القابلية الاجتماعية للابتكار في أطر منظومية عامة ومطلنة وقادرة على التطور باستمرار .

- اعتبار تكنولوجيات المعلوماتية بمثابة فرصة تعويضية تاريخية لتوفير القدرة على القفز في التعليم ، وفي التشبيك بين الامكانيات والمهام ، وفي تجاوز اللحاق بالتقدم التكنولوجي على الساحة العالمية .

- تحديد أهداف قومية لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي . المهم في هذه الأهداف أن تحدد تفاصيلها من خلال الأهداف الاعتبار لكافة التحديات والفرص (ونلك من خلال فهم منظومي أمثل للبيئة التكنولوجية الخارجية والامكانيات التكنولوجية الداخلية) ، وفي نفس الوقت يمكن التعامل معها (الأهداف) بالجزئية والتكامل والتنسيق والتشبيك بين (دور) كافة المنظمات القطاعية والقومية ، وأيضا الدولية .

ومن المقترح في هذا الخصوص أن تكون الأهداف العامة لأنشطة البحث والتطوير والتغيير التكنولوجي كما يلي (أنظر الشكل -١):

هناك إذن في البلدان العربية حاجة قصوى لاكتشاف الطرق المناسبة للتحويل مما يجري من شواش أو فوضى في التعامل مع الامكانيات (من موارد بشرية ومالية) إلى منظومية سليمة في تحديد الأهداف والتنسيق والتنشيط والتقييم والمتابعة.

إن الحاجة المصرية لتحقيق المنظومية (العربية) تتبع من سيقات حرجة تؤثر فيما يلي إلى أبرزها :

(*) زيادة الفجوة التكنولوجية مع العلم المتقدم ، وما يغيه ذلك من تسارع مستقبلي في عجلة الفجوة الاقتصادية.

(*) زيادة متسارعة في الفجوة التكنولوجية مع إسرائيل .

(*) ضياع رأس مال عربي كبير تكون في العقود الثلاثة الماضية دون تحقيق عائدات مستقبلية مقولة .

(*) اتجاه الرأسمالية العالمية المهيمنة على التقدم التكنولوجي إلى إشغال صراع بين الثقافات ، وذلك في ظروف تنفي قدرة التكنولوجيا العربية على بذل الجهد المناسب لحماية وتطوير الثقافة العربية.

(*) التحديات والمستجدات الناجمة والمتسلصلة عن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وما يترتب عنها من ضرورات وإدراكات من أهمها عدم صحة الاعتماد الرئيسي في الاقتصادات الوطنية على النفط الخام والسياحة.

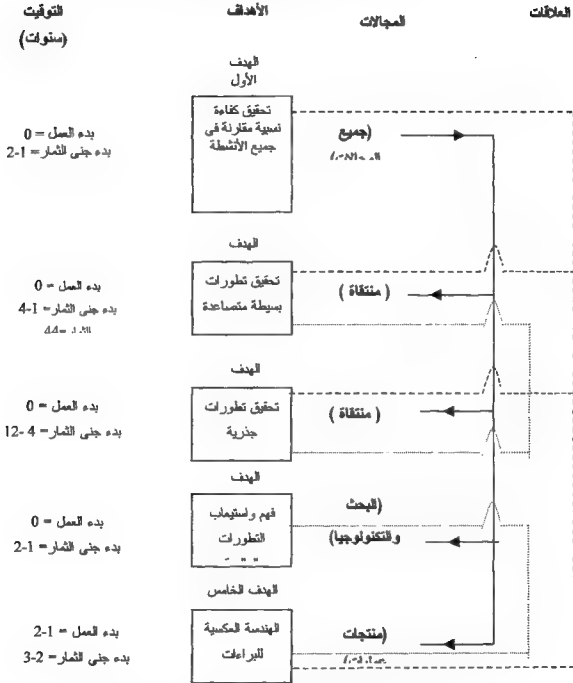
(*) التحديات التي تفرض على الدول النامية من خلال اتفاقيات التجارة العالمية.

(٢) الأدوات الرئيسية لتحقيق منظومية عربية جديدة :

في سياق التطورات المعرفية الجارية والمستقبلية تصبح هناك حاجة استراتيجية لتحديد "الأدوات" الرئيسية لتحقيق المنظومية العربية ، والتعامل معها باعتبارها "حزمة" من الأدوات الفعالة ، المتكاملة والمتشبكة في أهدافها وأداءاتها. إن هذه الأدوات يمكن أن تكون:

- الدولة ، ونقدس بها على وجه الخصوص الحكومة والمؤسسات العامة .
- القطاع الخاص بكل مكوناته الإنتاجية والخدمية .

شكل ١-
الأهداف الممكنة لمنظومة التغيير التكنولوجي والبحث والتطوير



(المقصود بالتوقيت "0" أو صفر هو سنة بدء إعادة تنظيم منظومة
التكنولوجيا والبحث والتطوير)

الهدف الأول : تحقيق جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية لكفاءة فنية نسبية مقارنة بالأخذ بالإعتراف للحد الأدنى لما يمكن قبوله في المعرفة الفنية على المستوى العالي.

الهدف الثاني: تحقيق تطورات بسيطة ومتصاعدة في الأنشطة التنافسية والقيمة المضافة بحيث يكون الفرض من هذه التطورات هو الحفاظ على (أو تحقيق) ميزة تنافسية على المستوى الدولي ، أو الالتفاف الإيجابي حول حقوق الملكية الفكرية بخصوص منتجات ما، وذلك لأسباب خاصة بتقدم الصناعة الوطنية، وللاستحواذ على جزء من السوق العالمي، فضلاً عن الحفاظ على الأسواق الموجودة ، والمنافسة في السوق المحلية، وكذلك لأسباب تخصص بعائدات ممكنة Spill-overs على أنشطة إنتاجية أو خدمية أخرى.

الهدف الثالث : تحقيق تطورات "جزرية" في أنشطة إنتاجية أو خدمية محددة تتلقى بعناية بحيث يكون الفرض هو تحقيق نشوء evolution أسواق خاصة لهذه التطورات.

الهدف الرابع: تحقيق فهم واستيعاب لكل التطورات العالمية في مجالات العلوم الأساسية والتكنولوجيات الرافقة، وبسرعة متوافقة مع حدوث هذه التطورات، وذلك بالقدر الذي يساعد على تحقيق الأغراض التالية:

(*) الاستشراف بخصوص المستقبل بحيث لا نفاجأ بارتقاءات تكنولوجية تالية next generation technologies لم نكن نعلم عنها .

(*) تغذية الأهداف الثلاثة الأولى والخاصة بتحقيق كفاءة نسبية مقارنة ، وتحقيق تطورات بسيطة متصاعدة، وإنجاز تطورات جزرية .

(*) التأثير والتأثير في الجماعة العلمية العالمية.

الهدف الخامس: اعتبار الهندسة العكسية لبراءات الاختراع الأجنبية المسجلة محلياً هدفاً استراتيجياً لأنشطة البحث العلمي التكنولوجي، وذلك بغرض تحقيق للتواصل السريع والمؤثر مع جبهة التطورات التكنولوجية العالمية Frontiers technology ، وهو أمر لا تجرعه تقنيات التجارة العالمية ، وينعكس -في نفس الوقت - باليجابيات مباشرة على القرارات الوطنية في التغيير التكنولوجي والبحث والتطوير .

ولما عن علاقة الأهداف الخمسة ببعضها البعض ، عن التوقيتات الخاصة بيده العمل من أجل تحقيقها، ويبدء جنى

ثمارها فإن هذه الأمور تتضح - من خلال الشكل "١" - كما يلي:-

* أن الأهداف من الأول إلى الرابع تبدأ من الآن (المقصود من الآن هو بدء إعادة تنظيم منظومة التغيير التكنولوجي والبحث والتطوير).

* أن الهدف الخامس يبدأ للتعامل معه بعد فترة زمنية قصيرة lag period يكون قد حدث فيها إعادة للتخطيط المشترك إليها أعلاه .

* من شأن إنجاز الهدف الأول تحقيق عائدات رئيسية على امكانية وتواصل تحقيق بقية الأهداف الخمسة.

* من شأن إنجاز الهدف الثاني زيادة القدرة على تحقيق الهدف الثالث .

* من شأن إنجاز الهدف الرابع المساعدة في إنجاز بقية الأهداف الخمسة.

* من شأن إنجاز الهدف الخامس المساهمة في تسريع إنجاز الأهداف الثلاثة الأولى.

* لكل هدف مدى من المجالات التي يطبق عليها طبقاً للاستراتيجيات القطاعية والقومية وكذلك توقيتات للبدء في العمل ولبدء جنى الثمار (أنظر الشكل).

(٤) دور الدولة :

- وضع السياسات العامة (العلمية والتكنولوجية) ومتابعيتها بالتقييم والتطوير . هنا يجب تشديد الانتباه للحاجة إلى الاعتماد على البحوث العلمية (المحلية والأجنبية) الموجهة لتقييم الحركة العلمية والتكنولوجية على المستويات الخاصة بالأداء والمخرجات والسياسات ...الخ، والجدير بالذكر أن هذه البحوث تقوم على مفاهيم وأدوات ومناهج البحث في مجالات متعددة مثل الرياضيات وبحوث العمليات والاقتصاد والإدارة والاجتماع والسياسة، ولنه يندر إجراؤها في المنطقة العربية.

- الانتباه الدائم إلى سلاسل تحولات القيمة (العلمية والتكنولوجية والصناعية) (٦٠)، وتحويل هذا الانتباه إلى أفعال وبرامج تهدف إلى برمجة الدمج والتفاعل بين السياسات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والعلمية.

- إدارة الاستشراف الوطني لمتغيرات العلم والتكنولوجيا .

- إدارة أنشطة الدراسات المقارنة Bench marking مع الكيانات والدول الأخرى في مجالات العلم والتكنولوجيا .

- التنظيم والتنسيق بخصوص المساهم العلمية والتكنولوجية طويلة المدى وتلك المعتمدة على العلوم الأساسية .

(٥) دور القطاع الخاص :

- التعلم من الخصائص الإيجابية للشركات متعددة الجنسية MNCs أو ذات النشاط الدولي، ومن أمثلة ذلك (٦١) القدرة على نقل المعرفة (سواء في الصناعة أو البيع أو الأبحاث) من مكان إلى آخر ، والبحث الكفاء عن الأفكار الجديدة واستخدامها ، والتنسيق بين الأنواع الأتية والرأسة للاستثمار ، والكفاءة العالية في إدارة التعاقدات ، وإدراك قيمة الابتكار كأداة تنافسية ، وقدرة الإدارة على ملاحقة تسارع الابتكارات ، والتركيز الكبير على إدارة ردود الفعل والتعاملات مع البيئة الخارجية .

- ممارسة التحالفات (على أنواعها) في الأنشطة المتشابهة أو المتكاملة ، وكذلك في الأنشطة ذات المخاطر العادية.

- استخدام آلية الاستعانة بالخارج outsourcing (بمعنى المؤسسات الأخرى) في إطار يوفر الاستفادة بأعلى مستويات الكفاءة والسرعة والمهارة ، وفي نفس الوقت الفرصة للتركيز في التخصص الاستراتيجي (للشركة) والتفوق فيه .

- الاعتبار للصالح الوطني العلم ، حيث تكون الأولويات للمصلحة العامة قبل الخاصة ، وللصالح الوطني قبل الأجنبي ، وللمنظور طويل ومتوسط المدى قبل قصير المدى.

- تكوين تكتلات consortia (بالاشتراك مع الدولة إذا لزمَت الحاجة) تكون الأولوية في مهامها لبناء مراكز التميز التكنولوجي . وقد كانت التكتلات وميمنة رئيسية لتحقيق التفوق الياباني ، كما كانت الأداة التي استعانت بها المؤسسات الأمريكية بعد عام ١٩٨٤ لاستعادة تفوقها في العديد من المجالات التكنولوجية الصناعية .

(٦) دور الجمعيات والمنظمات الأهلية :

- بث الثقافة العلمية للتكنولوجية ، وتطوير وضعيتها كعنصر حيوي في إطار الثقافة الشعبية للعلماء ، مع الأخذ في الاعتبار للأوضاع المقارنة في الثقافات الشعبية الأخرى.

- تنشيط التعامل الإيجابي مع العوامل المساعدة (أو غير المرئية) الحاكمة للتقدم التكنولوجي . وهي عوامل اجتماعية سياسية (أنظر تمهيد في القسم ثالثا) .

- ممارسة الرقابة الأهلية على الجودة .

- المشاركة في الأعداد الذهني للتحولات التكنولوجية النوعية الإيجابية ، ولتحريض على اجتيازها ، وحمايتها .

- البحث على تأسيس "نواير الإبداع" في جميع المؤسسات (٦٥) والمحليات ، وذلك على غرار "حلقات الجودة" Quality Circles في اليابان . والمقصود بدوائر الإبداع جماعات تتكون كل منها من عدد محدود من الأفراد المتطوعين الذين يجتهدون في تتبع إمكانات لتطوير والابتكار في مجالات أعمالهم أو أماكن سكنهم .

- تقوية الإبداع والفوائد الوطنية في التعامل مع الأشياء والقضايا (البيع) - الشراء - العمالة - المنتجات - التعليم - الأبحاث ... الخ) .

(٧) دور جامعة الدول العربية :

- متابعة أوضاع التغيير التكنولوجي في المناطق الأخرى من العالم وفي التكتلات والمجموعات الدولية (مجموعة أ - ٧ - مجموعة أ - ١٥ - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - مجموعة أ - ٢٠ ... الخ) ، وكذلك متابعة الأوضاع التكنولوجية على المستويات العربية المختلفة وعمل المقارنات الضرورية Benchmarking من منظور المتطلبات العربية ، وباستخدام مؤشرات علمية تكنولوجية متنوعة .

- التشبيك بين أنشطة مراكز البحوث والدراسات المستقبلية العربية فيما يتعلق بالاستشرافات العلمية التكنولوجية ، وإصدار تقرير استراتيجي تكنولوجي عربي دوري (كل ٢ - ٣ عام) يعنى بالأوضاع القائمة والمستقبلية المحتملة والممكنة .

- المساعدة على التشابك العربي في أنشطة الاقتصاد والصناعة والتكنولوجيا والعلوم ، ووضع برنامج طويل المدى لأحداث درجات عالية من الدمج بين هذه الأنشطة عربيا .

- دفع التفاعلات الجماهيرية العربية في أنشطة الثقافة العلمية للتكنولوجية .

كلمة ختامية

تبقى الإشارة ضرورية الى أن استجلاب الشركات الأجنبية لتكبر شوقنا التكنولوجية ، لقاء تعقدات مالية مع الحكومات والمؤسسات الوطنية، هو أمر فادح الضرارة، لأنه يحرم المجتمع تماما من فرص التقدم التكنولوجى. ذلك لأن الارتقاء التكنولوجى لا يحدث إلا من خلال بذل الجهد فى تخطيطه، والمعرفة فى إدارته وتنظيمه، والتفاعلات الذاتية فى ممارسته وتقييمه وتطويره ، فمثلا فى موضوع استجلاب شركات أجنبية للقيام بأعمال

التخلص من الزبالة فى مدينتى الاسكندرية والقاهرة ، هل كان من الصعب على الدولة والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية أن تتضافر فى بذل الجهد لنقل واستيعاب وتطوير وتطوير تكنولوجيات الزبالة ؟

وإذا كان من الصعب أن يحدث ذلك فى هذه التكنولوجيات ، ترى الى أى حد تكون هناك أية جنية فى اتجاه مجتمعتنا العربية الى الارتقاء التكنولوجى ؟ المسألة أولا وأخيرا أن معاناة إحدث التقدم هى السبيل الحقيقى لاحتراز هذا التقدم (والى حسن التعامل الوطنى مع الخبرات الأجنبية) .

||

الاقتصاد العربى

♦ القسم الأول ♦

الاقتصادات العربية .. تباطؤ النمو

بسبب الأزمة الأمريكية وتداعياتها

أولا : تباطؤ الاقتصادات العربية على

ضوء الأزمة الأمريكية

تأثرت الاقتصادات العربية بشكل كبير بالأزمة الأمريكية وتداعياتها الاقتصادية على العالم عموما وعلى الاقتصادات العربية بشكل خاص . ويتضح هذا التأثير من الفارق المهم بين تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية والتي وضعت قبل أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة ، وبين تقديرات الصندوق التي وضعت بعد هذه الأحداث بشأن هذا المؤشر. ففي مايو من العام ٢٠٠١ ، أشار صندوق النقد الدولي في أحد تقاريره (IMF, World Economic Outlook, May 2001) إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١ سوف يبلغ نحو ٧,٨% ، ٦,٢% ، ٤,٨% ، ٤,٥% ، ٤% ، ٣,١% ، ١,٩% في كل من المغرب وتونس والسعودية ومصر والأردن والجزائر والكويت بالترتيب.

وبعد وقوع أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من تداعيات ، قام صندوق النقد الدولي بتعديل تقديراته لمعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية ، فبلغ هذا المعدل في التقرير الاستثنائي الذي أصدره الصندوق في نوفمبر ٢٠٠١ نحو ٦,١% ، ٦% ، ٣,٣٠% ، ٣% ، ٢,٢٠% ، ١,٨% ، ٠,٨% في كل من تونس والمغرب ومصر والأردن والسعودية والجزائر والكويت بالترتيب . وهو ما يشير إلى تراجع كبير لهذا المؤشر في البلدان العربية المذكورة باستثناء تونس ، بالمقارنة بالتوقعات التي كان الصندوق قد أصدرها في مايو والتي أشرنا إليها سابقا .

وهذا التراجع في مؤشر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المذكورة ، يعود كلية تقريبا إلى الآثار السلبية للأزمة الأمريكية وتداعياتها ، على الاقتصادات العربية ، حيث تعتبر الاقتصادات العربية

تتخبط الأداء الاقتصادي للبلدان العربية خلال عام ٢٠٠١ بين تحسن في البداية أو النصف الأول منه ، وبين تدهور في النصف الثاني ، وكانت النقطة الفاصلة في هذا التخبط هي أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من حرب أمريكية في أفغانستان ومن حشود أمريكية وتهديدات للعديد من الدول العربية بالأسلحة ، حيث أثرت الأزمة الأمريكية وكل تداعياتها بشكل سلبي على أسعار النفط التي تراجعت بنسبة الثلث خلال الفترة منذ وقوعها وحتى نهاية عام ٢٠٠١ ، كما أثرت سلبا على عائد البلدان العربية من قطاع السياحة وكل ما يرتبط به من طيران وفنادق ومطاعم وصناعات صغيرة ، وأثرت على حركة الاستثمارات والأموال التي تتدفق إلى الدول العربية أو التي تخرج منها .

وقد أكدت التطورات الاقتصادية في البلدان العربية في العام ٢٠٠١ على أنها ما زالت تفقد القدرة على النمو الذاتي المتواصل القائم على قواعد داخلية غير أولوية ، أي صناعية وخدمية بالأساس ، وما زالت تفقد أيضا القدرة على تحقيق التوازن للقبال للاستمرار في معاملاتها الاقتصادية الخارجية ، حيث ما زال للنمو الاقتصادي ومعدلات الادخار والاستثمار وحالة للموازن الخارجية تتحدد بشكل أساسي تبعا لحركة أسعار النفط وحصيلة البلدان العربية من صادراته وما يتم ضخه من هذا القطاع في جانب الإيرادات العامة في الموازنات العامة للعديد من الدول العربية . كما تساهم عوائد السياحة الأجنبية أيضا في تحديد حالة هذه المؤشرات ، كما تساهم حالة الطقس بدور مهم في تحديد حالة المؤشرات الرئيسية للاقتصاد في بعض البلدان العربية التي تعتمد الزراعة فيها على المطر (زراعة بعلية) ، ويحتل القطاع الزراعي مكانة مهمة في اقتصاداتها مثل المغرب على سبيل المثال .

لكن نقطة البداية في استطلاع حالة الاقتصادات العربية عام ٢٠٠١ تظل هي تأثيرات الأزمة الأمريكية وتداعياتها على هذه الاقتصادات .

من أكثر اقتصادات العالم تأثراً بحالة الاقتصاد الدولي نتيجة علاقاتها الواسعة النطاق معه، والمترتبة أساساً على اعتماد عدد مهم من البلدان العربية على تصدير النفط والغاز أو على تصدير الخدمات السياحية وخدمات قوة العمل.

وفيما يتعلق بتأجهاات لتأثر الاقتصادات العربية بأحداث "عاصفة سبتمبر" الأمريكية، فإنها ولسعة النطاق وغالبيتها الساحة تنسم بالمصلحة .

١- النفط العربي في ظلال "عاصفة سبتمبر" :

أدت "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ إلى تدهور سريع وكبير في أسعار النفط، نتيجة للركود الاقتصادي الأمريكي الذي ترتب على تلك العاصفة والتباطؤ الاقتصادي العالمي بصفة عامة (راجع القسم الدولي). فقد أدى ذلك إلى تراجع الطلب على النفط وإلى تراجع أسعاره . وبناء على الخبرات التاريخية القريبة (عام ١٩٩١) لتراجع الطلب الأمريكي على النفط وعلى الواردات منه بالتوازي مع تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو دخول الاقتصاد الأمريكي في الركود، فإنه من المرجح أن يكون صافي الواردات الأمريكية اليومية من النفط قد تخفض في الربع الأخير من العام ٢٠٠١ بمقدار ٢٦٧ ألف برميل/يومياً. وبالتالي مع التراجع في الطلب الأمريكي على واردات النفط فإن الطلب العالمي على النفط وعلى الواردات منه من المرجح أن يكون قد تجمد أو تراجع في ظل تقديرات تراجع النمو الاقتصادي العالمي (راجع القسم الدولي). وكل ذلك يشكل ضغوطاً على أسعار النفط بتأجها التراجع إذا لم تتخذ الدول المصدرة للنفط من داخل وخارج منظمة الأوبك الإجراءات الكفيلة بإبقاء الأسعار في المدى السعري الذي حددته منظمة الأوبك بين ٢٢، ٢٨ دولار للبرميل.

لكن الظروف المعقدة الناجمة عن "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة، خلقت قيوداً معنوية هائلة على دول الأوبك وبأذات على الدول العربية والإسلامية منها، في استخدام آلية خفض الإنتاج من أجل تحسين أسعار النفط بعد تخفيضها في أعقاب تلك "العاصفة"، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية مارست لبراً حقيقياً للمنظمة، فلم تكلف بطلب عدم إجراء تخفيضات جديدة في الإنتاج كآلية تحسين السعر المتدهور للنفط بل إن وزير النفط الأمريكي سبنسر براهم، طلب من منظمة الأوبك إلغاء خفض في الإنتاج قدره مليون برميل من

الإنتاج اليومي كانت المنظمة قد بدأت تطبيقه في بداية شهر سبتمبر قبل أحداث ١١ سبتمبر.

وعلى أي حال فإن أسعار النفط التي كانت قد بلغت ٢٧،٦٣ دولار للبرميل من خام غرب تكساس في الولايات المتحدة، قد ارتفعت بشكل استثنائي إلى أكثر من ٣١ دولار للبرميل في الساعات الأولى بعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر الماضي، وذلك في ظل حالة عدم اليقين بشأن حدود الهجوم الهائل على الولايات المتحدة وما أدى إليه ذلك من انتشار المخاوف من أن تؤدي تداعيات الأحداث إلى تعطيل إمدادات النفط. لكن بعد معرفة حدود الهجوم على الولايات المتحدة بدلت أسعار النفط تنهالاً في ظل التوقعات بركود الاقتصاد الأمريكي وتباطؤ الاقتصاد العالمي عامة. وقد اتحد سعر خام غرب تكساس الأمريكي إلى أقل من ٢٠ دولار للبرميل في الأسبوع الأول من نوفمبر . أما خام برنت من نط بحر الشمال فقد وصل سعره في ذروة تدهوره إلى نحو ١٧،٨٥ دولار للبرميل في منتصف نوفمبر، في حين وصل سعر البرميل من سلة نفوط أوبك إلى ١٦،١٩ دولار للبرميل في ذروة التراجع في منتصف نوفمبر ٢٠٠١، منخفضاً بمقدار ١١ دولار للبرميل عن مستواه يوم ١١ سبتمبر. وهذا يعني أن أسعار نفط الأوبك قد تخفضت بنسبة ٤٠،٥٪ فيما بين ١١ سبتمبر، ١٦ نوفمبر من عام ٢٠٠١. ولأن النفط هو أهم سلعة أولية في البلدان العربية، فإن هذا التراجع في أسعار النفط يعني التأثير سلباً على أداء الاقتصادات العربية في مجملها، رغم أن هناك بلدان عربية مستوردة للنفط يمكن أن تستفيد من هذا التراجع لأسعار النفط مثل المغرب والأردن ولبنان.

كما أن قرار دول الأوبك بتجميد آلية الحفاظ على السعر في المدى ما بين ٢٢، ٢٨ دولار للبرميل، تحت الضغوط الأمريكية يهدد بالمزيد من تراجع أسعار النفط، وبالتالي تراجع العائدات العربية منه.

ويبلغ إنتاج النفط في الدول العربية مجتمعة نحو ٢٠ مليون برميل يومياً، يتم تصدير نحو ١٥،٢ مليون برميل منها يومياً (راجع التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك) وقد بلغت عائدات تصدير النفط العربي ومتجاته نحو ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلاله، نحو ٢٧،٣ دولار. وإذا استمرت الضغوط المعنوية بتحد حركة منظمة الأوبك في رفع السعر فإن كل دولار يخسره سعر برميل النفط يؤدي إلى خسارة الدول العربية مجتمعة لنحو ٥،٦ مليار دولار من عائدات صادراتها على مدار العام . وكما أشرنا في

موضوع سابق، فإن سلة نفوط أوبك خسرت ١١ دولار منذ أحداث سبتمبر وحتى منتصف نوفمبر من عام ٢٠٠١. ويمكن القول أن الدول العربية المصدرة للنفط ستخسر ١٠ مليارات دولار على الأقل، من إيراداتها النفطية في الربع الأخير من العام ٢٠٠١. وإذا دخلت دول الأوك في حرب أسعار فإن الخسارة العربية من انخفاض أسعار النفط ستكون أكبر ومستمر حتى تنتهي تلك الحرب ويولد من رحمها توتقاً علماً على ضرورة ضبط الإنتاج والحفاظ على الأسعار لمصلحة كل المصدرين.

٢- تاكّل الاستثمارات الخارجية العربية وتراجع الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية؛

تعرضت الاستثمارات العربية في البورصات الأجنبية لخسائر كبيرة ضمن التدهور العام الذي أصاب أسعار الأسهم في تلك البورصات بسبب أحداث "الثلاثاء الأمريكي"، وبالأذات في البورصة الأمريكية والبورصات الأوروبية واليابانية. ويشير مؤشر "مورجان ستانلي" لبورصات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة (٢٤ دولة) إلى أن أسعار الأسهم المدرجة في بورصات تلك الدول قد تراجعت بنسبة ١٠,٩% منذ وقوع الأحداث وحتى نهاية شهر سبتمبر. لكن أسعار الأسهم تملك بعد ذلك، وفي منتصف نوفمبر كان التراجع قد تحصر في نسبة ١,١٠% فقط بالمقارنة بمستواه قبل الأزمة، وهو ما يؤكد أن التراجع في أسعار الأسهم الذي هو تراجع فقري يمكن أن يتم تعويضه عندما تتحسن المعنويات طالما أن أداء الاقتصاد الحقيقي لم يتأثر فعلياً.

ويمك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة في الخارج تتفاوت التقديرات بشأنها بين ٧٥٠ مليون دولار ونحو تريليون دولار، بل إن البعض مثل أمين عام المصرف التجارية السعودية، يرى أن قيمة هذه الاستثمارات تصل إلى ١٤٠٠ مليار دولار، منها ٧٠٠ مليار دولار تعود للسعودية وحدها.

وتتووع هذه الاستثمارات بين استثمارات مباشرة في مختلف قطاعات الاقتصاد، واستثمارات غير مباشرة في الأسهم والسندات، وودائع مصرفية. وسوف تتعرض هذه الاستثمارات في مجملها للخسائر، فالاستثمارات في الأسهم تراجعت قيمتها، وهي رغم تملكها يمكن أن تعود للتراجع وتفتنب أدى حدوث أي تداعيات جديدة للأزمة الأمريكية. أما الاستثمارات الخارجية العربية في الودائع

المصرفية، فإن الفائدة عليها تراجعت بشكل كبير، بسبب قيام البنك المركزي الأمريكي والبنوك المركزية الأوروبية بخفض سعر الفائدة لإعاش اقتصاداتها وتقاضي دخولها منحدرك الركود، كما أوردنا في موضع سابق. وقد أصبح المعاد على الودائع المصرفية بالدولار والعملة الأوروبية والين الياباني منخفضاً للغاية ويقل كثيراً عن المعاد على الودائع بالعملة العربية صوماً. وعلى سبيل المثال فإن معدل الفائدة على الجنيه المصري يبلغ حالياً نحو ٤,٣٩ مرة قدر معدل الفائدة على الدولار الأمريكي حالياً. وإذا كان سعر الفائدة على الدولار الأمريكي قد بلغ في ديسمبر من العام ٢٠٠١، نحو ١,٧٢%، فإن سعر الفائدة على العملات المحلية، بلغ في السعودية والكويت والأردن وتونس والمغرب وسورية بالترتيب، نحو ٦,٧%، ٨,٠%، ٩,٩%، ٩,٩%، ٥,٤%، ٥,٠%، ٦,٧% في عام ٢٠٠٠. وهذه المعدلات مستمرة في الوقت الراهن حول مستواها في عام ٢٠٠٠، وكلها أسعار فائدة أعلى بما لا يقارن مع فائدة على الدولار الأمريكي. وهي أيضاً أعلى من سعر الفائدة على اليورو التي بلغت نحو ٣,٣٤% في ديسمبر من العام ٢٠٠١.

أما الاستثمارات المباشرة فبها ستعرض لضغوط قوية بسبب التدهور الذي بدأ بالفعل يضرب الاقتصاد الأمريكي المعلاق الذي شكل نتاجه، نحو ٣٠,٩% من الناتج العالمي وفقاً لسعر الصرف ونحو ٢١,٧% من الناتج العالمي وفقاً لتبادل القوى الشرائية في عام ٢٠٠٠ (راجع: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢، جدول ١). فالركود الذي يمكن أن يصيب هذا الاقتصاد الضخم لا بد وأن ينقل آثاراً اقتصادية سلبية للاقتصاد العالمي عموماً وللإقتصادات صاحبة العلاقات الواسعة النطاق مع الاقتصاد الأمريكي، عبر آليات التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال عموماً والسباحة.

وإذا كفت عودة الأموال العربية من المهجر الغربي لاسماً، هو مطلب عربي دائم، فإن الاعتبارات الاقتصادية تتطلب التفاضل في هذا المطلب مؤقتاً لأن الخروج في الوقت الراهن ينطوي على خسائر فاحشة على الأرجح مما يستدعي الانتظار لحين تحسن الوضع الاقتصادي في الغرب بشكل يتيح الخروج من أسواقه بدون خسائر. وإن كان من الضروري التأكيد على أن المناخ الاقتصادي والاجتماعي في الغرب بعد أحداث "الثلاثاء" أصبح غير مواتي لتتفق أي استثمارات عربية جديدة للغرب من

ز لوية مصلحة هذه الاستثمارات وحققها في التعامل بشكل عادل .

وفي الجانب الآخر أي تنفقات الاستثمارات الأجنبية للدول العربية ، فإن حلة المخوف التي ولدتها الأزمة الأمريكية بشأن انتقال الأموال والاستثمارات المباشرة عبر العالم، قد أدت إلى عرقلة حركة هذه الاستثمارات وبخاصة إلى المنطقة العربية، في ظل الربط بين الإرهاب وبين العرب والمسلمين بشكل جائر من قبل الإعلام الغربي، هذا الربط الذي تساقده بعض التصريحات العنصرية من بعض القيادات الغربية، بدءاً من "زلة" لسان الرئيس الأمريكي حول الحرب الصليبية وقلتها بالتصريحات الجاهلة والحقاء لرئيس الوزراء الإيطالي ولتي حاول خلالها أن يحط من شأن الحضارة الإسلامية العظيمة وقيمتها.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الدول العربية المتقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي مصر التي بلغت قيمة تنفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، نحو ١٠٧٦ ، ١٠٦٥ ، ١٢٣٥ مليون دولار في أصول ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على التوالي. وكذلك تونس التي بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنفقت إليها ، نحو ٦٥٠ ، ٣٥٠ مليون دولار في علمي ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ على التوالي. أما المغرب فإتيا استقبلت استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها ٣٢٢ مليون دولار عام ١٩٩٨ ، في حين استقبل الأردن استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها ٣١٠ ، ١٥٨ مليون دولار في علمي ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ على التوالي. أما سورية فقد تنفقت إليها استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها ٨٢ ، ٢٦٣ مليون دولار في علمي ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ على الترتيب.

٢- السياحة والطيران والخدمات والصناعات المرتبطة بهما... خسائر فادحة:

خلقت الأزمة الأمريكية وكل تداعياتها، حالة من الهلع من الطيران ومخوف من الانتقال من بلد لآخر. وإذا كانت حركة السياحة والطيران في العالم قد حققت دخلاً مباشراً بلغ نحو ٦٠٠ مليار دولار في علم ٢٠٠٠ ، فإن هذا الدخل سينكسر بشدة في علم ٢٠٠١ وسينكسر دخل السياحة في البلدان العربية المستقبلة للسياح. وإذا استثنينا لسعودية التي تنحصر السياحة لتي تنفق إليها في السياحة الدينية التي تبلغ إيراداتها منها نحو ٤٤٢١ مليون

دولار (عام ١٩٩٨) والتي لن تتأثر على الأرجح سوى بشكل طفيف، فإن باقي الدول العربية المستقبلة للسياح سوف تتأثر سلباً من الأحداث الأمريكية وتداعياتها. وستكون مصر وتونس والمغرب والأردن في مقدمة الدول سينكسر قطاع السياحة فيها سلباً، علماً بأن الدول العربية في مجموعها تستقبل نحو ٣٠ مليون سائح تقريباً في العام بما يوازي ٤,٣% من حركة السياحة الدولية. وإذا كانت الدول العربية المستقبلة للسياح ستخسر جانباً مهماً من إيراداتها السياحية، فإن كل الدول العربية سواء المستقبلية للسياح أو التي لا تعد مستقبلية مهمة للسياح، سوف تعاني من الضغوط على شركات الطيران فيها بسبب الآثار الناجمة عن المخوف من الطيران والترحال العالمي في هذا القطاع بعد أحداث "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ ، وما تلاها من تداعيات.

ويشير المدير العام لـ "هيئة الطيران المدني العربي"، إلى أن أزمة شركات الطيران العربية بسبب أحداث سبتمبر ، قد تترجم إلى خسائر مالية قدرها مليار دولار إذا استمر الحال على ما هو عليه لمدة عام.

وتحت وطأة هذه الظروف الضاغطة قامت شركات الطيران العربية بإعداد مشروع اتفاق جماعي لتبديل تذكر السفر ودمج الرحلات وتحويل الركاب ، وذلك في إطار الاتحاد العربي للنقل الجوي. كما طالبت هذه الشركات، حكوماتها بإعفاءات مؤقتة من بعض الضرائب ورسوم التشغيل . كما خفضت هذه الشركات أسعار التذاكر بنسب كبيرة . وفي هذه الظروف، قامت شركة طيران الإمارات بالتعاقد على شراء ٥٨ طائرة مدنية من طراز "بوينغ" و "إيرباص" بقيمة ١٥ مليار دولار . كما أعلنت السلطات في دبي أنها ستقوم بعملية توسيع إضافية لمطار الإمارة بقيمة تصل إلى ١٠ مليار دولار. والحقيقة أن قرار إمارة "دبي" بشراء هذا العدد من الطائرات المدنية، قد يبدو للبعض قراراً غريباً في الظروف الراهنة، لكنه يمكن أن يكون حكيماً، لو كان التفاوض حول هذه الصفقة قد وظف الظروف الراهنة للحصول على أقل الأسعار الممكنة للطائرات وعلى شروط جيدة في السداد، وهي أمور ممكنة تماماً في الوقت الراهن حيث تعاني صناعة الطائرات العالمية من ظروف صعبة للغاية، في ظل المخوف التي ولدتها "عاصفة سبتمبر" من ركوب الطائرات ، وفي ظل تدهور حركة السياحة والنقل الجوي بعد تلك العاصفة.

٤- خسائر عربية إضافية:

من ناحية ومن تحركات رجال الأعمال ومنظماتهم المختلفة من ناحية أخرى.

ويشير تقرير مصرفي خليجي، إلى أن نحو ٨,٢ مليار دولار من الأموال السعودية المتوطينة في الخارج قد عادت للملكة العربية السعودية خلال الفترة من "عاصمة سبتمبر" وحتى نهاية عام ٢٠٠١.

وفي نفس السياق، من المرجح أن تتراجع حركة السياحة العربية التي كانت تندفق إلى البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وحتى بعض البلدان الآسيوية، في ظل تصاعد موجة العنصرية المعادية للعرب والمسلمين في تلك البلدان بعد أحداث سبتمبر. وبالمقابل فإن من المرجح أن تتزايد حركة السياحة فيما بين البلدان العربية بصورة يمكن أن تتحول إلى تيار دائم وضخم من الحركة السياحية العربية البينية لو أوصفت الحكومات العربية توظيف هذا التوجه المرجح من المواطنين العرب.

فضلا عن كل ما سبق فإن الاقتصادات العربية ستستحمل المزيد من تقلبات النقل والتأمين على حركة تجارتها الخارجية وعلى حركة الأشخاص، بعد أن تم رفع أسعار النقل والتأمين عالميا لتعويض الخسائر الفاحشة التي تعرضت لها شركات التأمين العالمية بسبب الأحداث الأمريكية. كما أن الصناديق العربية غير النفطية سوف تتعرض لاحتمالات الجمود أو حتى التراجع في ظل الركود الذي ضرب الاقتصاد الأمريكي الضخم والتباطؤ الشديد لنمو الاقتصادات الأوروبية. وكل هذا يؤثر سلبا على المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية. وقد تراجعت هذه المؤشرات طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي كما أشرنا آنفا.

٥- آثار إيجابية للأزمة الأمريكية على الاقتصادات العربية:

هناك بعض الآثار الإيجابية المحدودة التي أفرزتها الأزمة الأمريكية على الاقتصادات العربية، في مجالي الاستثمارات والسياحة. ففي مجال الاستثمارات، من المرجح أن يؤدي ركود الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتباطؤ الاقتصادي الشديد في البلدان الأوروبية، وانخفاض أسعار الفائدة على فودائع المصرفية في هذه البلدان إلى أدنى مستوى لها منذ أربعة عقود، إلى إضعاف مغريات جذب الاستثمارات والودائع المصرفية من البلدان العربية إلى البلدان المذكورة. وهذا يعني أن هناك فرصة لتزايد حجم الأموال العربية التي ستبقى في مواطنها ولا تخرج إلى المهجر الغربي، وهناك فرصة كبيرة لتزايد تنقلات الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والودائع المصرفية بين البلدان العربية، على ضوء توافر فرص الاستثمار وتحقيق الأرباح، إضافة إلى عناصر الأمن والاستقرار. كذلك فإن صعود النزعات الفاشية في الولايات المتحدة وتصاعد النزعات العنصرية في الغرب ضد العرب والمسلمين يمكن أن تشكل بدورها عاملا مساعدا على بقاء الأموال العربية في بلدانها أو تحركها للتوظيف في بلدان عربية أخرى تجد فيها تعامل عدل ومنصف في بيئة ثقافية واجتماعية شديدة ومرجبة، بدلا من البيئة الاجتماعية التي أصبحت معادية في الغرب.

لكن استثمار هذا العمل الإيجابي يتطلب كفاءة وديناميكية في الحركة من الإدارات الاقتصادية العربية

ثانيا: مقترحات لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية

للأزمة الأمريكية

في مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصادات العربية هناك بعض المقترحات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه التأثيرات والحد من أضرارها إلى أقصى درجة ممكنة. ويمكن تركيز هذه المقترحات على النحو التالي:-

● بناء الخطط للتنمية والموازنات العامة للدولة في الدول النفطية العربية على أساس أسعار نفط منخفضة حتى لا يتزايد العجز في الموازنات العامة للدول العربية التي تعاني من هذا العجز، أو يحدث عجز في موازنات الدول التي تمكنت من تحقيق فائض في العام ٢٠٠٠ بعد ارتفاع أسعار النفط. ومن الضروري في هذا الصدد أن يتم ضبط الإنفاق العام في إطار برنامج "تقشفي" يتضمن تأجيل بعض مشروعات البنية الأساسية التي يمكن تأجيلها، وإيقاف مشتريات الأسلحة التي لا دور لها في بعض البلدان العربية سوى دعم المجمع الصناعي العسكري الأمريكي الذي يشكل رغم ذلك، رأس الحربة المعادية للعرب في الولايات المتحدة الأمريكية.

● عدم الخضوع للابتزاز الأمريكي في مجال النفط، بما يعني ضرورة إعادة العمل بالية الحفاظ على أسعار النفط في المدى الذي كانت أولئك قد حددته فيما بين ٢٨، ٢٢ دولار للبرميل. ومن الضروري على دول

الأوبك وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، أن تبذل جهودا ملهمة لضبط العرض النفطي العالمي من خلال الاتفاق مع المنتجين الرئيسيين من خارج الأوبك، سواء بعقد صفقة تعاون يمكن أن تتجاوز النفط مع بلد مثل روسيا، أو حتى باستخدام الآليات العكسية أي العقوبات ضدها إذا لم تتعاون مع دول الأوبك من أجل تحقيق أسعار عادلة للنفط.

● حفز السياحة الداخلية في كل بلد عربي، وتنشيط السياحة بين البلدان العربية عبر سياسة ترويجية فعالة ومميزات سريعة، وعبر اتفاقات على تنظيم تيار دائم من السياحة العربية البينية من خلال اتفاقات بين شركات السياحة في كل دولة عربية وبين الشركات الكبرى والأندية الرياضية والاجتماعية ووزارات الشباب والتعليم العالي والثقافات المهنية، وذلك برعاية وزارات السياحة العربية ووزارات التعليم العالي والشباب. وهذا التهيؤ من السياحة العربية البينية، لو أمكن خلقه، سوف يساهم في منع تدهور وربما انهيار بعض الشركات العاملة في قطاع السياحة والطيران الذي سيضرب بشدة بسبب الأزمة الأمريكية كما أشرنا لقا، فضلا عن أنه سيساهم في تعميق الروابط الاجتماعية العربية وتشجيع النزعات الوحدوية أو التعاونية بين أبناء البلدان العربية. كما أن هناك ضرورة لتجديد الاستثمارات الجديدة في قطاع السياحة والفنادق والطيران مؤقتا. وتوسيع نطاق حركة الطيران الداخلي وحركة الطيران بين البلدان العربية. وتجديد أي عمليات شراء طائرات جديدة أو بناء مطارات جديدة حاليا.

● تخفيض اللوردات غير الضرورية تحكميا بدرجة تتفاوت من بلد لآخر لمنع حدوث تدهور في موازين مدفوعات الدول العربية مقارنة بأوضاعها قبل الأزمة، لأنه لو تركت الأمور كما هي وحدث مثل هذا التدهور، فاقه سيؤدي إلى المزيد من الاستدانة بكل تبعاتها.

● استثمار الأزمة للراثة وما ترتب عليها من تصاعد النزعات العنصرية في الغرب ضد العرب والمسلمين، في العمل على وقف تنفقات الأموال العربية للخارج وإغرائها بالتوطن داخل البلدان العربية، وإن كان هذا يتطلب مكافحة حقيقة الفساد المستشري في البلدان العربية والذي يعرقل الشفافية والمعاملة العادلة لكل المستثمرين، وهي أمور ضرورية لتشجيع الاستثمار كما يتطلب تخفيف الإجراءات البيروقراطية التي تشكل تعقدها مدخلا مهما لنشوء وتطور الفساد في أي بلد.

● إعادة النظر في تسعير النفط بالدولار، ومراجعة ارتباط بعض العملات العربية بالدولار وحده، لأن الأفضل هو ربط هذه العملات العربية بسلة من العملات الحرة الرئيسية لتقليل الآثار الناجمة عن تقلب الدولار الذي كان يحدث دائما والذي سيظل وربما يتزايد كتعبئه في المستقبل.

|||

• القسم الثاني •

**الأحداث الأمريكية وتأثيراتها الأنوية
والاستراتيجية على النفط العربي**

أصاب النظام البترولي العالمي تغيرات مفاجئة وسريعة غيرت من صورة المشهد البترولي القائم، عقب عاصفة للتجيرات الإرهابية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فبعد جهود مضنية استمرت لأكثر من ثلاث سنوات تمكنت منظمة الدول المصدرة للنفط المعروفة باسم أوبك من استعادة المبادرة في السوق، واستطاعت بقيادة ترويكيا مؤلفة من المملكة العربية السعودية وفنزويلا والمكسيك (وهي من الدول المنتجة للبترول من خارج الأوبك) أن تخلق موقفاً متماسكاً يحافظ على مصالح الدول المنتجة أمام جبهة الدول المستهلكة، وذلك بواسطة إيقاف للتدهور العنيف الذي أصاب "أسعار البرميل" وذلك عن طريق إقناع الدول الأعضاء في أوبك بخفض الإنتاج والاعتراف بالحصص الإنتاجية والتوصل لآلية تقوم على ضبط السعر بين حدين. الحد الأول ٢٢ دولار للبرميل والحد الثاني ٢٨ دولار للبرميل، فإذا انخفض سعر البرميل عن الحد الأول لمدة عشرة أيام متتالية يتم خفض الإنتاج الكلي على مستوى دول أوبك بـ ٥٠٠ ألف برميل، أما إذا زاد سعر البرميل عن الحد الثاني لمدة عشرين يوماً متتالية تطرح دول أوبك كمية إضافية في السوق تقدر بـ ٥٠٠ ألف برميل، وبذلك يكون متوسط سعر البرميل ٢٥ دولار وهو سعر مناسب يعبر عن التكلفة زائد الربح المعقول للإنتاج بما يسمح بعدم تحميل الاقتصاد العالمي أي أعباء غير حقيقية وفي ذات الوقت يحقق أهداف الدول المنتجة في تمويل مشروعات خطط التنمية فيها، ومداد ديونياتها من مراحل سابقة، كان السعر فيها مجحفاً لها بشكل أرق من اقتصاداتها.

وخلال خريف عام ٢٠٠٠ انعقد بالعاصمة الفنزويلية "كاراكاس" مؤتمر قمة لزعماء دول منظمة أوبك، وكان علامة في التاريخ البترولي، الحديث، فقد عادت الروح للمنظمة واتفق على تأكيد العمل بآلية السعر المذكورة نفياً، وكذلك تجسير إمكانيات التعاون والتفاعل مع الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة، فتحقق عن طريق ذلك قدر كبير من التماسك المعري نتج عنه تحصن في الأحوال الاقتصادية لدول أوبك وبدأ السوق يعرف هو الآخر درجة لا بأس بها من الاستقرار والاتضابط.

ولكن الصورة اختلفت تماماً بعد عملية نيويورك الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وبعد إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لحملة "النسر النبيل" ودخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود من النوع الثقيل والتي يصعب الخروج منها في وقت قريب، إنما أمامنا على الأقل ثلاث سنوات لمعالجة الآثار الناتجة عن الخسائر المالية والنفسية لتلك الكارثة الاقتصادية.

وقد انعكست الأحداث بصفة مباشرة على الطلب وعلى سعر البرميل وعلى أحجام الإنتاج. وتمثل ذلك أثناء انعقاد المجلس الوزاري لمنظمة أوبك بعد أسبوعين من الأحداث بالعاصمة النمساوية فيينا، فقد سادت الأجواء روح قلقه دلت على اضطراب مواقف الدول الأعضاء. فبرغم التماسك الظاهري والكلمات الرنانة حول التعاون والتشاور والتنسيق، فإن المخاوف كانت أكبر والحالة العصيبة كانت شديدة الاحتقان، ذلك أن دول المنظمة كانت تواجه موقفاً حرجاً ومعتداً بسبب حساسية التوفيق بين مصالح المنتجين والمستهلكين وبين الحفاظ على مستوى الأسعار التي جاهدت لبلوغها على مدي العامين

الماضيين، وحاجة الاقتصاد الدولي خصوصاً في الدول الصناعية لنقط رخيص للخروج من حالة الركود.

وقبيل الاجتماع كانت المملكة العربية السعودية قد أعلنت أنها مستغني أي نقص في الإمدادات البترولية قد تحدث في السوق، وهو موقف مبكر دون انتظار ما ستسفر عنه نتائج اجتماع فيينا وكان له تفسيرين، أما أن المملكة تعلن عن رسالة تحذيرية للصقور في منظمة أوبك ليعتدوا في مواقفهم، أو أن المملكة ترسل رسالة أخرى للدول المنتجة من خارج المنظمة بحيث لا تقوم بضخ مزيد من النفط على حساب الحصص المتفق عليها.

وقد تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى أرسلت عبر الوسائل الدبلوماسية رسالة واضحة لمسنولي المنظمة بأن على الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماع أو تلك التي دعيت بصفة مراقب أن تنتظر بين الاعتبار لأوضاع الاقتصاد الدولي عند اتخاذ أي قرارات قد تصدر في ختام الاجتماعات.

وقد تمخض الاجتماع عن النتائج التالية، وفقاً لليبان الختامي:

- التأكيد على التزام المنظمة بالدفاع عن سعر ٢٥ دولار للبرميل وللتمسك بالآلية السريعة.
- التأكيد على التزام الدول الأعضاء بالحصص الإنتاجية، وأعرب الوزراء عن أملهم في تعاون الدول المنتجة من خارج أوبك لتحقيق هذا الهدف.
- عدم اتخاذ أي قرار بتخفيض الإنتاج وإبقاء الحال على ما هو عليه.
- استمرار المشاورات على أصعدة مختلفة لحين عقد اجتماع ثان في ١٤ نوفمبر ٢٠٠١.
- وقد ذكر الدكتور شكيب خليل وزير النفط والطاقات الجزائري والرئيس الحالي لمنظمة أوبك عند إلقاء البيان الختامي: "إن تأثير الكارثة على الصناعة النفطية الدولية سيكون عميقاً، خصوصاً في ضوء أوضاع الاقتصاد العالمي، وتأثير ذلك على الطلب على الطاقة، وأن الوضع الاقتصادي أصبح أكثر تدهوراً في ظل انخفاض أسعار الأسهم في العالم في مجالات الطيران والسياحة والتأمين إضافة إلى الجهود الكبرى التي يولجهاها الدول".
- ولكن ما يهمنا هو الوجه الآخر لما أسفر عنه الاجتماع لأن الحقائق كانت أقوى وأكثر وضوحاً وتمثلت فيما يلي:
- وصل مستوى سعر البرميل إلى ٢٠ دولاراً ولم يتخذ أي إجراء بشأن تطبيق الآلية.

- هبط الطلب العالمي على وقود الطائرات بنسبة ٣٠ بالمائة.

- نسبة تقيد الدول الأعضاء في المنظمة بحصصهم بلغت ٩٠ بالمائة

واتطرق كل وزير عقب الاجتماع عاتداً لبلده وتكشفت لنوايا عن قهيار التماسك الظاهري، وبدلت عدة دول في البحث عن مصالحها المباشرة الآتية دون أي اعتبار لمصالح الآخرين مما أدى لمزيد من التدهور في الأسعار.

وقد طلبت فنزويلا والمملكة العربية السعودية وإيران عقد لاجتماع محدود بالعاصمة الأسبانية مدريد بعد أسبوع واحد من اجتماع "فيينا" وذلك مع المكسيك والنرويج وروسيا الاتحادية بهدف ضبط العلاقة الإنتاجية مع هذه المجموعة التي لا تنتمي لمنظمة أوبك، فإذا بالمكسيك تتخلص من عقد الاجتماع.. وكان ذلك أول فشل في عملية التنسيق. وجاء الفشل الثاني عندما طلبت مجموعة أوبك عقد اجتماع آخر بالعاصمة البرغرافية لشبونة، فاعتذرت المكسيك وروسيا عن عدم الحضور والمشاركة بحجة أنه لا يوجد ما يستدعي ذلك.

ومنذ الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ٢٠٠١ والأسعار تهبط حتى معدل ١٨ دولار ولمدة أكثر من ٢٥ يوم متتالية، ولم يولكب ذلك أي تفعيل "الآلية السريعة" بل إن السوق شهدت كميات إضافية من النفط سواء من دول دخلت أوبك أو من خارجها بدلت بمستوى ٨٠٠ ألف برميل ووصلت إلى ١,٥ مليون برميل في اليوم، رغم الاتصالات والمشاورات المحمومة والمكوكية التي قادها الرئيس الفنزويلي شافيز ووزير البترول السعودي النعيمي ووزير النفط الجزائري شكيب ووزير النفط القطري العطية.. فإين الموقف البترولي ازداد سوءاً وظهر التضارب في الآراء والمواقف وفقدان الانسجام سواء بين الدول الأعضاء في المنظمة أو في العلاقة مع الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة. وأنت هذه العوامل كلها إلى تفقم الأزمة.

والشاهد أن دول أوبك بدلت بالفعل تفقد جزء مهم من نصيبها في السوق لصالح منتجين من خارجها، وبدأت أيضاً في فقدان القدرة على المبادرة السريعة، وبدأت الحديث الدائم في كفة الأساط حول ضرورة تخفيض الإنتاج بمقدار ٢٠٠ ألف برميل على الأقل، في حين أن ليبيا وإيران تحدثتا عن ضرورة خفض الإنتاج بمقدار ثلاثة ملايين برميل في اليوم. ويصن هذا النظر في التقرير

الشهري للأمانة العامة لمنظمة أوبك عن شهر سبتمبر ٢٠٠١ حيث أفاد:

"أن الدول العشر الأعضاء الملتزمة بحصص الإنتاج لم تخفض إنتاجها إلا بمقدار ٥٣٩ ألف برميل يوميا من حجم الخفض الذي تعهدت به في أول سبتمبر وقرره مليون برميل يوميا. وقد بلغ إنتاج الدول العشر ٢٤,٣٣ مليون برميل بزيادة ١,١٣ مليون برميل عن السقف الجديد المتفق عليه عند ٢٣,٢٠ مليون برميل. ثم أن العراق ضح ٢,٦٣ مليون برميل يوميا ليصل إنتاج أوبك الإجمالي ٢٦,٩٦ مليون برميل يوميا. وقالت الأمانة العامة في تقريرها الذي نشر في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ٢٠٠١ أنها خفضت من توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام ٢٠٠١ بمقدار ٤٢٠ ألف برميل يوميا إلى ٢٢٠ ألف برميل (عقب أحداث ١١ سبتمبر) وهو ما يعادل حجم النمو في عام ١٩٨٨ في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. وتوقع التقرير أن يبلغ حجم الطلب على نفط أوبك في العام ٢٠٠٢ بارتفاع ضئيل ثلاث مخزون، ٢٦,١ مليون برميل يوميا أي أقل بنحو مليون برميل عن تقديرات العام السابق.

مضت كل أيام شهر أكتوبر وحتى اجتماع أوبك الجديد في ١٤ نوفمبر... سبينة. السعر يهبط والآلية السعرية لا تعمل. وكان لابد من أن تتخذ منظمة أوبك إجراء ما، حتى ولو كان صوريا، وهو ما تم بالفعل، عندما تمخض الاجتماع عن قرار بخفض الإنتاج بمقدار ١,٥ مليون برميل في اليوم بشرط أن تتخذ روسيا موقفا واضحا ومؤيدا بالنسبة لخفض الإنتاج من ناحيتها وجاء الرد الروسي هزيلا، ورفضا للتعاون إلا في أضيق الحدود وبدون مجهود فعلي مؤثر وذلك بخفض الإنتاج بمقدار ٥٠ ألف برميل - لأن الروس يطمون أن دول منظمة أوبك ذاتها ليست بريئة تماما، وأن هناك عمليات مستمرة للغش في الحصر. ويمكن القول أن قدرة منظمة أوبك، بعد أحداث ١١ سبتمبر قد شلت إلى حد كبير وأصبحت إرادة المنظمة بلا فاعلية في الوقت الراهن ولعدة طويلة قادمة. * وقد ظهرت الأزمة أن السوق البترولية تتأثر سلبا وإيجابا بعوامل متعددة بعضها بالاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج وطرق الإمدادات، والبعض الآخر يرتبط بدرجة الشفافية المتاحة في الأسواق والتي تتمثل بمدى المعلومات المتوفرة ومصداقيتها وتوقيتها المناسب بالنسبة لصانعي القرارات متجنبين كانوا أو مستهلكين. وبالتالي أي حديث عن إقرار سعر مرتبط بحالة العرض والطلب، هو حديث غير دقيق ويتفكر للذقة والمصدقية.

ويلاحظ أن غالبية الدول المنتجة للنفط تعطي معلومات غير دقيقة عن الإنتاج مما يؤثر على العرض والطلب بل وحالة المخزون سواء التجاري أو الاستراتيجي، وشمة عامل آخر يضاف من مسألة العرض والطلب ألا وهو ارتباط الصفقات بالأسواق المستقبلية في نيويورك كالسندات والأسهم والعملات الأجنبية، وتلعب تلك دورا لا يستهان به في تحديد وإقرار أسعار برميل النفط من الخامات المختلفة.

وأثبتت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أن الشفافية لم تعد موجودة في لعبة الأسعار ولعبة العرض والطلب وأنا عدنا لمرحلة الشراسة في تأمين الأنصبة في الأسواق لكل دولة، وسوف يؤدي ذلك لإعلان "حرب أسعار" قد تدمر قوي الدول المنتجة في المستوى القريب المنظور. فالدول البترولية الكبرى في الشرق الأوسط تخشى مزيدا من تراجع أسعار البترول يمكن أن يؤثر على خطط التنمية الاقتصادية لديها فيعدها ذلك لسنوات التمتعيات والتسعينات الصعبة.

ونذكر بين الميزات العامة للمملكة العربية السعودية، كبرى الدول المصدرة للنفط في العالم قد سجلت عام ٢٠٠٠ قلصا للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٣، قد تعود إلى وضعها السيء في حال استمرار تراجع أسعار البترول وستكون النتائج شديدة صعوبة على إيران وباقي الدول العربية الخليجية لأن ميزانيات هذه الدول تشهد نموا سكانيا كبيرا ومشروعات مرتبطة بذلك وتعتمد على ٧٠ بالمائة من عوائد النفط.

والحد الأدنى للأسعار الذي يمكن القبول به لدى السعوديين هو ٢٥ دولار للبرميل الواحد حيث يحتاجون إلى "قايض في الميزانية لثلاثة عقود قائمة لإبراء الديون المتركة منذ لثمانينيات إلى جانب تمويل التنمية في ذات الوقت".

وقد لاحظنا أنه خلال الأزمة التي تمخضت عنها أحداث الثلاثاء الأسود أن الحوار والتشاور بين منظمة أوبك والوكالة الدولية للطاقة (والتي تمثل السكرتارية للقطعة لمصالح العالم الصناعي) لم ينقطع، بل دعت الوكالة ممثلة في مديرها روبرت بريدل إلى حضور اجتماع فيينا يوم ٢٦ سبتمبر واجتماع فيينا الثاني في ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ وللمرة الأولى. وقد لفت نظرنا أن الوكالة أعلنت تمسكها بموقف حازم تجاه أي تحرك من جانب واحد من منظمة أوبك، وقد أعان بريدل أن الوكالة لديها مخزونات نفطية هائلة ولا ترع استخداما إلا في حالة نقص الإمدادات ووفقا لذلك توجد عدة سيناريوهات جاهزة

للتنفيذ عند الحاجة وقد تراجعت الوكالة الدولية للطاقة في تقديراتها بشأن الطلب العالمي على النفط للعامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بسبب ما أصاب حركة الطيران العالمية من تدهور منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقد انخفضت حركة نمو الطلب العالمي إلى ١٢٠ ألف برميل /يوم مما يعني أن احتياجات العالم من نفط دول "أوبك" ستقل كثيرا في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ وخلال عام ٢٠٠٢ بالكامل. خصوصا وأن المعروض من المنتجين من خارج "أوبك" يزداد بمعدلات أكبر مما كان يعتقد من قبل، وتوقعت الوكالة الدولية للطاقة أن ينخفض الطلب على وقود الطائرات لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي لسنة ٢٠٠٢ بمقدار ١٨٠ ألف برميل في اليوم.

تأثير الأزمة على حركة الاستثمارات

يتوقع خبراء الاستثمار أن تعاني منطقة الشرق الأوسط من تباطؤ اقتصادي شامل، ذلك أن انهيار أسواق الأوراق المالية في البداية وانخفاض أسعار الفائدة قد أثر تأثيرا كبيرا على "الاستثمارات" في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي والتي منهبطت ونيرتها ونهتها بسبب التوتر السياسي في آسيا والعالم، وارتفاع درجة المخاطرة، مما سيؤدي على الإقلال من إمكانيات المشاركة والدخول في مشروعات استثمارية على نطاق واسع.

وتشير عدة تقارير اقتصادية إلى أن هناك خسارة في الودائع الكويتية في العام المالي الجديد قدرها ٢٠ بالمائة، وحجم هذه الودائع ما يزيد على ٨٠ مليار دولار بينما ودائع المملكة العربية السعودية ٤٠٠ مليون دولار وودائع الإمارات العربية المتحدة نفس القيمة وسوف تخضع هذه الودائع لحجم خسائر مماثل للرقم الكويتي.

ذلك على صعيد الاستثمارات بشكل عام. ولكن هناك نوع محدد من الاستثمارات يهمنا لتحدث عنه. وهو الاستثمارات في الصناعة البترولية على مستوى الدول العربية المنتجة للنفط داخل منظمة أوبك فالوجه الآخر لهبوط الأسعار هو الانعكاس على النشاط الاستثماري في قطاع النفط. فصناعة النفط تتميز بالديناميكية الشديدة عن أي صناعة أخرى، فهي تخضع لأليات التطور والنمو بشكل يكاد يكون يومي، وتقوم على البحث العلمي والتطبيقي، وترتبط بالأسواق الصناعية متعددة وتؤثر على الأحوال السياسية والاستراتيجية وخاصة معقل الأمن في أنحاء العالم وليس منطقة أو بؤرة بعينها ومن ثم يطول

"التحديث" المنشآت النفطية باستمرار.. ورجال البترول يفكرون دائما في اليوم وغدا في أن واحد بداية من الوزير الذي يجلس على قمة الوزارة إلى الكيميائي في معمله والجيولوجي وسط الصخور والباحث في اقتصاديات النفط وحركته.

وكانت كافة الدراسات والتوقعات خلال السنوات الثلاث الماضية تشير إلى الحاجة الملحة لاستثمارات كبيرة لتحديث المنشآت النفطية، وقد قدر "نوتش بنك" الألماني حجم الأموال اللازمة لتطوير البنية التحتية لقطاع النفط بنحو ٣٤٤ بليون دولار يتحتم تخصيص نسبة ٣٢ بالمائة منها أي نحو ١١٠ بليون دولار في مشروعات التحديث المطلوبة في دول منظمة أوبك، ويتطلب تحديث المنشآت لفرقية وحدها إنفاق ٨٥ بليون دولار على الأقل. هذا الحجم الكبير من الإنفاق الاستثنائي.. ضروري لأن التنمية الاقتصادية في المستقبل المنظور على مستوى الدول المنتجة للنفط والمستوى العالمي أيضا، ستعتمد على الاستخدام الكبير المتردد لمصادر الطاقة والوقود، وهناك توقع بأن يحل الغاز الطبيعي محل النفط في الاستخدام الواسع النطاق في بعض القطاعات الصناعية والخدمية، وقد لاحظنا أن الدور الذي تقوم به الدول الرئيسية المصدرة للنفط ومن بينها كتلة الدول العربية الخليجية، هو بذل مجهود كبير في توفير الاستثمارات اللازمة لزيادة إمدادات الطاقة التي يحتاجها السوق. لكن تكمن العقبة الكبرى في "الضرائب العالية" التي تفرضها الحكومات في الدول لصناعية على الوقود ومصادر الطاقة والتي ستعوق بشكل مزعج توفير إمدادات متريدة من الطاقة في المستقبل المنظور والأبعد. وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتلقي بظلال عميقة وسوداء على الاستثمارات لتحديث المنشآت النفطية لدى دول أوبك ومنها كتلة الدول العربية الخليجية، لأن الدول المنتجة للنفط كانت قد دخلت معدلات أسعارها على ضوء سعر ٢٥ دولار للبرميل، وبالتالي أي تدهور في كل لحظة بدولار ولحد يرضع ملف "الاستثمارات" لاختناقات خطيرة.

وتكفي الإشارة إلى أن بعض المشروعات تعرضت للإرتباك فور تبين التأثيرات الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. فقد ألغت شركة سوناطراك الجزائرية الحكومية ملفهصة كبيرة لبناء مصفاة تكرير في منطقة وجدة جنوب البلاد، وبدأت الحكومة القطرية في إعادة حساباتها بالنسبة لتطوير مشروعات الغاز القائمة، والتي تعطي إنتاجا قدره ١٣ مليون طن سنويا، وطموح قطر أن

ترفع إمكانياتها الإنتاجية إلى ٣٠ مليون طن بحلول عام ٢٠١٠، ولكن الظروف الحالية أوجبت القرار بالنسبة لمشروعات التطوير المطلوبة.

وفي إيران على سبيل المثال بدأ مشروع غاز جنوب بارمن يولجه بتأخيرات مستمرة، والمشروع له أهمية كبرى في تحويل إيران لقوة ذات اعتبار في سوق الغاز، وهدف المشروع تطوير إنتاج بليون قدم مكعب من الغاز و ٤ ألف برميل مكثفات في اليوم وفقا لإثنين عشر مرحلة، تكلفة كل مرحلة ما يقرب من بليون دولار.

وصالح القرار البترولي في المملكة العربية السعودية يولجه نفس المشكلة بالنسبة للمفاوضات التي تجري منذ فترة لتطوير صناعة الغاز في المملكة. فمذ أكثر من عام و المفاوضات تدور مع شركة إكسون / موبيل ومع شل، ويقودها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وتحت الرعاية المباشرة للأمير عبد الله ولي العهد، لإقامة صناعة غاز متكاملة جنوب حقل غوار بالبحر الأحمر ومنطقة "شبية / كيدان" وتصل التكلفة الإجمالية للمشروع عشرين بليون دولار، وهي صفقة القرن بالنسبة لإقامة صناعة غاز، وقد لوحظ أن قيادة المملكة كانت حريصة طوال العام الماضي على إنجاز مراحل التفاوض وفقا لجدول زمني مرتب، ولكن أحداث الثلاثاء الأسود بنينوريك أربكت الحسابات للقفزة، وبدأ الحديث في الكواليس بدور حول إعداد جدول زمني مختلف تراعي تأثير أي انخفاض في عوائد النفط قد يؤثر بدوره على قدرة المملكة في توفير التمويل والائتمان المالي اللازمين.

علاقات القوى في الأسواق النفطية وتأثيرها على التوزيع الجغرافي

عمليات التنقيب الجديدة :

ألقى التاريخ الطويل من الصراع بين الدول المنتجة للنفط خاصة تلك المنتمية لمنظمة أوبك، مع الشركات البترولية العملاقة.. ظلالا كثيفة من الشكوك والحدة.. وساد التاريخ الطويل بينهما مراحل من الصدام العنيف والصدام المكثوم، ولكن في كل الأحوال أصبح هناك قدر كبير من التمرس في الحوار بينهما بحيث لم تعد الشركات الصاعدة قادرة على فرض شروطها أو السيطرة على زمام المبادرة، ولم يعد برميل نفط أوبك رخيصا كما كان في السابق، وإنما أصبح نفطا مطلوبيا ولكن بسعر لا يحقق تلك المكاسب الخيالية التي حدثت في عقود سابقة. انتهت الشركات العملاقة نحو مناطق جغرافية جديدة، منها أفريقيا (الجابون - أنجولا) وآسيا الجنوبية (فيتنام) ..

ولكن المنطقة التي تم التركيز عليها بصفة أساسية كانت للجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفييتي سابقا والتي عرفت فيما بعد بجمهوريات آسيا الوسطى ثم أطلق على المنطقة الجغرافية فيما بعد "نفت القوقاز وبحر قزوين" وهي منطقة واحدة لا زالت للسرعة السياسية فيها غير مستتبّة، وإمكانات الحصول على امتيازات بترولية بشروط ممتازة للشركات البترولية العملاقة.. قائمة، وتكاد تكون الصورة هناك مماثلة لمرحلة توقيع الاتفاقيات البترولية الأولى في منطقة الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين.

ومنطقة القوقاز شاسعة وتضم دولا عدة متباينة المصالح وتتميز بالعلاج الآتية..

١. وجود عدد كبير من الشركات البترولية العالمية في القوقاز وبحر قزوين يحكم عليها قانون الصراع والتعاون.

٢. وجود اختلالات كبيرة في عملية تصدير النفط والغاز، لأن عددا من الدول في القوقاز ليس لديه منافذ بحرية وبالتالي ظهور خلافات حول مسألة إقامة شبكة من خطوط الأنابيب لنقل النفط والغاز إلى الخارج.

٣. المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القوقاز.

تبلغ الاحتياطيات الحالية المعروفة لدول القوقاز المطلة على بحر قزوين "أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان" حوالي ١٦ مليار برميل من النفط أي حوالي ١,٦ فقط من مجموع الاحتياطيات العالمية، ويتم تصدير يوميا ما يقرب من ٤٠٠ ألف برميل في الوقت الراهن. وقد ذكرت دراسة لوزارة الخارجية الأمريكية صدرت عام ١٩٩٧ أن الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة من النفط الخام في جمهوريات كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان تقدر بحوالي ١٧٨ مليار برميل وتشير الدراسات المتوفرة إلى أن إنتاج المنطقة سيرتفع إلى ٢,٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٠.

ولا يقل عدد الشركات التي تعمل في الجمهوريات الإسلامية عن ١٠٠ شركة كلها تنقب عن النفط والغاز في البر والبحر، ويضاف إليها عدد آخر من شركات المقاولات والخصم البترولية.

وفي جمهورية "كازاخستان" قامت شركة شيفرون الأمريكية بتشغيل حقل "تيجيز" والذي اكتشفه واستخرج منه ما يقرب من ١٥٠ ألف برميل يوميا وهو مشروع مشترك مع جمهورية كازاخستان، وكان وزير خارجية الاتحاد السوفييتي الأسبق "إيلور شيفرنازة" قد قام بدور

كبير بصفته وكيلا لشركة شيفرون لإقناع السلطات الكازاخية لتوقيع عقد المشروع مع شيفرون وذلك قبل أن يتولى رئاسة الجمهورية في "جورجيا".

ويواجه المشروع مشكلة كبيرة، وهي عدم وجود موائع للتصدير، ومن ثم يعتمد في الوقت الحالي على مقايضة الخام من "تنجيز" بخام أورال الروسي، مع وجود كمية بسيطة قدرها ٣٠ ألف برميل يتم شحنها يوميا بواسطة خطوط السكك الحديدية إلى فنلندا وأخرى مقلها إلى البحر الأسود عبر جمهورية جورجيا بالقطارات.

وتشارك شركة "موبيل" بملكية ٢٥% من حقل "تنجيز"، والتي حصلت أيضا على امتياز حفر وتنقيب واستخراج النفط من منطقة "تولار" في حين تتنافس كل من شركة أموكو الأمريكية وشركة بترولاس الماليزية والشركة الصينية الوطنية للبترول، من أجل استخراج النفط الخام من حقل "اوزان" وهناك أيضا كونسورسيوم مكون من ثلاث شركات، أجيب الإيطالية وتوتال الفرنسية والغاز البريطانية وموبيل الأمريكية وشل الهولندية والبترول البريطانية وستات أوليل النرويجية، يقومون بتطوير منطقة نفطية شمال بحر قزوين تبلغ مساحتها ستة آلاف كيلومتر مربع وتقدر الاحتياطيات النفطية فيها حوالي ٣٠ مليار برميل.

أما في أذربيجان فشركة "أوفال" الأمريكية وشركة "دلتا" السعودية لديهما اهتمام كبير بالبحث والتنقيب عند الشواطئ المطلة على بحر قزوين وكلاهما يشترك ضمن كونسورسيوم "المجموعة البريطانية الأذربيجانية الدولية للبترول". وأما موبيل الأمريكية فقد كونت كونسورسيوم مع شركة توتال الفرنسية وشركة رامكو الأمريكية للبحث والتنقيب في منطقة بحر قزوين.

كما تم توقيع اتفاقيات مماثلة مع كل من شركة أموكو وأوفال الأمريكيتين ودلتا السعودية في منطقة "شرافي دان الدوز" وكذلك مع شركة توتال الفرنسية بالإضافة لمباحثات وصلت إلى طورها النهائي مع شركات أمريكية عدة هي شيفرون وإكسون وأركو وكوكونكو ثم مع شركة شل الهولندية.

وتقوم المجموعة البريطانية الأذربيجانية المشتركة مع شركة "بتر أوليل" الأمريكية وشركة "لوك أوليل الروسية وشركة أجيب الإيطالية، بالبحث والتنقيب في منطقة "كاراباج" المشتركة مع "جورجيا" وتحكم المجموعة البريطانية الأذربيجانية المشتركة العمل في منطقة "سناخ دينيز".

ومن أهم الحقول التي يستخرج منها النفط الخام وتحت احتكار المجموعة حقول: أنري وجونشالي وشيراج.

وعلى صعيد آخر فإن الحكومة التركية عن طريق شركتها T.P.O. وأيضا الحكومة الإيرانية عن طريق الشركة الإيرانية للبترولية الهندسية قد اشترتا حصصا في منطقة "سناخ دينيز" تعادل ٩% لكل دولة.

وفي منطقة "الانكوران" الغنية بالنفط (احتياطي ٤٠٠/٣٥٠ مليون برميل) فإن شركة إلف أكيان الفرنسية قد استحوذت على عمليات الحفر والتنقيب وستملك ٧٥% من حصة الإنتاج بالاتفاق مع شركة "شوكار" الأذربيجانية الحكومية. بينما نجد أن شركة توتال الفرنسية قد كونت كونسورسيوم مع شركة "موبيل" الأمريكية وشركة "رامكو" البريطانية للتنقيب والبحث في المياه الضحلة بالقرب من المياه الضحلة بالقرب من المياه الإقليمية في إيران وحدها مع "أذربيجان".

وبالنسبة لجمهورية تركمانستان، تمكنت شركة بترولاس الماليزية من توقيع عقد امتياز لمدة ٢٦ عاما مع حكومة تركمانستان لاقسام الإنتاج في المنطقة (١) التي تضلي ١٤٢٧ كيلومترا مربعا في بشرون على بحر قزوين.

وتبعت بترولاس شركة موبيل الأمريكية التي دخلت كشريك في ثلاثة حقول تقوم شركة "مونيمونت البريطانية" بتنميتها وهذه الحقول هي: بورون / كارايتي / كيزيلكوم.

وتجدر الإشارة أن وجود احتياطيات النفط الخام ولكن من الصعوبة بمكان استخراج الغاز في الظروف الحالية بسبب غياب منافذ تصدير للخارج لحيث بناء شبكة خطوط الأنابيب.

عند أهل البترول من المتعاملين فيه، قاعدة مهمة تحكم عملهم، تقول لقاعدة "أن ناقل النفط أهم من ملكه" لأن النفط إذا لم يجد وسيلة لنقله إلى أماكن الاستهلاك فسيؤثر ذلك على سعره وقيمه بالسلب. وتلك القاعدة كانت في صالح منتجي النفط العرب، حيث البحار المفتوحة تحيطهم من كل جانب وظروف التواجد في قلب العالم أتاح سرعة الوصول لأماكن استهلاك النفط شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، بطريقة سهلة.

ونقل النفط والغاز من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان إلى مواطن الاستهلاك في العالم الخارجي.. هي مشكلة للمشاكل، والحقبة الكلداء التي تختلط فيها حزمة من المشاكل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والجيوبوليتيكية على السواء.

وفي تقدير خبراء النقليات إن الدول المشار إليها ستستعمل تكاليف إضافية نتيجة رسوم النقل والعبور ولترافيت والواجب دفعها إلى دول الجوار والتي تقدر بحوالي ٤ - ٦ دولارات للبرميل الواحد. والنقط والغاز المستخرجين ليس أمامهما سوى العبور للعالم الخارجي بواسطة خطوط الأنابيب والسكك الحديدية. وبذلك تفرج صراع المصالح بين القوى المتصارعة هناك حول الهيمنة والسيطرة على مسارات خروج النفط والغاز من القوقاز وقزوين إلى العالم الخارجي. ومن هنا بدأ الدور الأمريكي في الظهور على ساحة اللعب مستخدماً دبلوماسية الطاقة كنموذج للهيمنة الأمريكية في عالم أحادي القطبية.. حتى الآن.

وهذه الآلية خارج إطار الجهاز الدبلوماسي التقليدي وهو وزارة الخارجية الأمريكية، ورغم أنها تشارك فيه، إنما نحن أمام آلية جديدة لها تكوينها الخاص وتتشكل من وزارة الخارجية، الوكالة الأمريكية للتنمية والتجارة، وزارة التجارة، وكالة المخابرات المركزية لشئون آسيا الوسطى، والبيت الأبيض. وكان الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون قد أصدر قرار بتعيين مستشار له لشئون الطاقة يتولى عملية التنسيق بين الأجهزة المختلفة المتعولدة في تنفيذ "دبلوماسية الطاقة".

أهداف دبلوماسية الطاقة الأمريكية واضحة جداً.. الإحالة التامة لأي مسارات تنقل النفط والغاز من القوقاز عبر روسيا وإيران. وطرحنا الولايات المتحدة الأمريكية إقامة مشروعين كبيرين من خطوط الأنابيب، الأول: لنقل الغاز من تركمانستان وأذربيجان عبر جورجيا وينتهي عند تركيا وأطلق عليه اسم: خط أنابيب ترانس كاسبيان لنقل الغاز " (T.P.C.). والثاني: لنقل البترول الخام من كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان عبر جورجيا وينتهي عند تركيا وأطلق عليه اسم: "خط أنابيب قزووين لنقل النفط" (C.P.C.).

وثمة عدة ملاحظات، فكل الخططين يمتدان لمسافة طويلة جداً، لا تقل عن ١٧٠٠ كيلومتر. وذلك عبر عدة دول بينها خلافات سياسية وعرقية. كما أن التكلفة لكل خط تتراوح ما بين ٢,٥ مليار و ٣,٥ مليار دولار. ومشكلة التمويل تمثل عقبة كبيرة. فالأترك رغم حرصهم على إتمام المشروعين إلا أن الميزانية التركية بعد آخر زلزال ضرب البلاد، تعاني من أزمات مالية متلاحقة. أما باقي الدول فهي تمتلك نفطاً ولكنها لم تنصرف فيه ببيع حتى الآن مما يجعلها في وضع اقتصادي قوي يسمح بدفع حصصها في المشروعين.

ومنذ شهر أغسطس من العام ٢٠٠٠، ودبلوماسية الطاقة الأمريكية" تعمل بطريقة محمومة للتنسيق والضغط والترتيب بين جميع الأطراف وصولاً لاتفاق من أجل تنفيذ المشروعين.

وكان جون وولف مستشار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لشئون دبلوماسية الطاقة قد أعلن أمام الأوساط البترولية في ١٩٩٩/٨/٩ خبر تكوين آلية لتمويل خط الغاز "T.P.C." من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي والوكالة الأمريكية للاستثمارات الخاصة عبر البحر، وتعمل شركة بي. إس. جي. الأمريكية كوكيل للمؤسسين مع الإشراف على تنفيذ المشروع وإعداده للتنفيذ.

تبع ذلك زيارة من وزير الطاقة الأمريكي السابق بيل ريتشاردسون إلى تركمانستان وأذربيجان استهدفت أمرين: الأول تهدئة التوتر الذي نشأ بين الدولتين وأدى لصدام مسلح محدود والأمر الثاني تأكيد ريتشاردسون للرئيس التركي "تيازوف" وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها بجانب المشروعين لخطوط الأنابيب، وقد حضر الوزير مراسم توقيع عقد لتمويل الدراسة القانونية للمشروعين بمبلغ ١٥٠ ألف دولار منحة من الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية وقد وقع العقد جرادد ميسون مدير الوكالة مع الرئيس تيازوف.

وعندما زار وزير الطاقة الأمريكي بعد ذلك العاصمة باكو، فهم من خلال مباحثته مع لقادة الأذربيجانيين عدم رغبتهم في تصدير ما يمتلكون من نفط وغاز عبر مسالك روسية، وأهم يشعرون بقدر من الارتياح عندما اتفقا من الخط القصير للأنابيب الذي يبدأ من باكو وينتهي في "سويسا" بجمهورية جورجيا. وقد أبدت القيادة الأذربيجانية قلقها من خلائقها الحدودية مع تركمانستان التي تتمتع بدعم تركي ليس بالقليل. في حين توجد علاقات جيدة بين باكو وطهران، لا ترضى الولايات المتحدة الأمريكية عنها، بينما تسعى الأخيرة لربط أذربيجان وتركمانستان بعلاقة شراكة اقتصادية قوية مع تركيا، خاصة في مجال الطاقة. فالخطة الأمريكية تعتمد على أن تكون المحطة الأخيرة لمشروع الأنابيب سواء النفط أو الغاز عند ميناء سيهان التركي، واعتمد هذا الجزء من دبلوماسية الطاقة على إنشاء مركز مالي في أقرة ويصل كيزرة تجمع لأشطة المفاوضات مع الأتراك والأذربيين ولتركان ولتازك من ناحية، ثم مع خبراء البنك الدولي وصندوق النقد وبنك الاستيراد والتصدير الأمريكي وهينة الاستثمار الخاص الأمريكية عبر البحر.

وقد أصربت الحكومة الروسية عن ضيقها الشديد من دبلوماسية الطاقة الأمريكية النشطة التي تحاول توقيف وإعقاع المشروع الروسي المزمع لتصدير غاز منطقة القوقاز عبر روسيا بواسطة خط أنابيب (روسيا - تركيا) والذي يبلغ طوله ١٢٠٠ كيلومتر ويطلق عليه اسم خط أنابيب (بامال - أوروبا) ومن فوائده رفع قدرة روسيا على التصدير بنحو ٢٠%. وقد وجه وزير الخارجية الروسي إيغور ليفانوف اتهامات قوية للولايات المتحدة أمام المبعوث الأمريكي لشئون الطاقة في بحر قزوين، جون وولف في هذا الشأن والذي قابل هذه الاتهامات بهدوء لأن المشروع الأمريكي قد نجح وبدا أقرب للوجود من نظيره الروسي الذي يحومله الكثير من الغموض بسبب التمويل وعدم وجود وسائل روسية كافية لإقناع الشركات البترولية والدول في القوقاز للاشتراك فيه.

ومع صدور التقرير النهائي لقانون الاضطهاد الديني في الولايات المتحدة مؤخرًا، كتبت هناك فترة تشي بشدة على أداء الحكومة الأذربيجانية ودعائها لحقوق الإنسان مما يدل على الاهتمام الأمريكي الكبير بموقع أذربيجان على الخريطة السياسية في القوقاز، وتبع ذلك زيارة ناجحة للرئيس كليتوني لباكو ثم إلى كازاخستان في إطار مساع "دبلوماسية الطاقة" والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية إنشاء الخطين مؤخرًا بحضور الرئيس كليتوني و رؤساء جمهوريات تركيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، وجورجيا، وتمت مراسم التوقيع في قصر "شيجاران" العثماني الطراز بالعاصمة أنقرة. وقال الرئيس كليتوني: "هذان الخطان من الأنابيب يشكلان معاً بوليصا تأمين للعالم أجمع ويتيح ذلك إمكانية تصدير النفط والغاز عبر بدائل عدة لا تمر بأي عوائق أو أسكن اختناق".

وبطبيعة الحال، فإن بوليصا التأمين هذه ستحتاج لحماية، سواء بوسائل عسكرية لتلك الغلبة من خطوط نقل الغاز والنفط عبر تلك الحدود الهائلة من الكيلومترات، أو بتوفير نفوذ سياسي قوي لا تملكه سوى قوة كبرى تستطيع مصالح الشركات البترولية العاملة هناك وسط الخلافات السياسية والقانونية بين دول القوقاز وبحر قزوين.

وعلى صعيد آخر فإن بوليصا التأمين موجهة بصفة مباشرة لمنتجات النفط من دول منظمة "أوبك" الذين أصبحوا عرضة للاتهامات من قبل الدول الصناعية، بأنهم السبب الرئيسي لحالة الركود الاقتصادي العالمي "على أسس تمسكهم بالية للحفاظ على سعر عادل لبرميل النفط

وتولت "دبلوماسية الطاقة" التفاوض والتنسيق مع شركت شيفرون وموبيل وأموكو وتكسكو وشل لتوقيع بروتوكولات لاستخدام خطوط الأنابيب عند التشغيل، لأن هذه الخطوط لن تكون مربحة إلا عند الاستخدام المناسب وهو مليون برميل في اليوم وما يعادل من غاز بالنسبة لخط أنبوب الغاز.

الدولة الروسية في مأزق شديد، فهي تسعى لاستعادة "حضورها القوي" في منطقة القوقاز وقزوين بواسطة شبكة نقل تحت نفوذها ولذلك أقامت خط سكة حديد لشحن النفط من أذربيجان إلى روسيا متجاوزاً "لشيشان" وفي الوقت نفسه تجد صعوبات كبيرة في إصلاح خط أنابيب نقل النفط باكو (أذربيجان). نوفو روسيسك (روسيا على البحر الأسود)، فهذا الخط الذي يعبر جروزيي يتعرض للتخريب المستمر من المتمردين الشيشان. ثم أن هناك مشكلة لدى تركمانستان التي تريد هي الأخرى تصدير الغاز وليس أمامها سوى خط أنابيب يعبر أذربيجان أو يذهب إلى روسيا ولكن عبر جزء من جمهورية داغستان. هذا العقد في مسارات خروج النفط والغاز أعطى كارتاً تفاوضياً مهماً للشيشان في صراعهم مع الروس، ولم يكن بالتالي أمام الحكومة الروسية سوى استخدام أكثر الوسائل عنفاً لكسر إرادة الشيشانيين حفاظاً على المصالح الروسية التي بدأت تتعرض للضياع الحقيقي. فالحملة الروسية العسكرية على الشيشان استخدمت فيها وبكثافة.. الطائرات وقذائف الصواريخ والمدفعية المتنوعة الأطوال والأقطار لضرب المدن والقرى والبنية الأساسية، وعندما تقف الرئيس بوتين القوات الروسية المقاتلة قال: "سوف أضرب قادة الشيشان ولو كانوا في المراحض!". بالإضافة لتخوف الروس من قيام محور إسلامي بين قبرغيزيا وطاجاكستان وداغستان والشيشان.

أما الشركات البترولية العاملة في القوقاز فقد عبرت عن خوفاتها المعبية هي الأخرى. خلال الاتصالات مع وزارة الخارجية الروسية - من الاضطرابات الموجودة في المنطقة، فـ "مزال الحنف" أصبح يمتد من "لوس" في قبرغيزيا حتى "جروزيي" في الشيشان وهو حائل بخلطة غريبة من المفخدرات والمصالح البترولية، ولا تخفى أهمية المحطة الشيشانية في تهريب المفخدرات من أفغانستان وباكستان إلى تركيا ثم أوروبا الغربية بواسطة المافيا الشيشانية. فطرق نقل النفط والغاز مهددة في حقيقة الأمر، ومن ثم تحاول الشركات البترولية العاملة هناك استخدام عدة طرق بديلة لتصدير النفط والغاز، دفاعاً عن مصالحها.

لا يقل عن ٢٢ دولار ولا يتعدى ٢٨ دولار "وسيلتهم في ذلك التحكم في حجم المعروض من النفط.

وثمة بديل ثالث حان الوقت للتحدث عنه. فقد كان أقرب طريق لتصدير النفط والغاز هو مد خطوط أنابيب عبر أفغانستان وباكستان إلى جنوب شرق آسيا وتحديداً الصين. ويكفي أن نعلم أن أكبر مستهلك للغاز الطبيعي خلال العشرين عاماً قادمة سيكون الصين واليابان وكوريا.. والإمداد المطروح من الغاز هو قطر أو تركمانستان. ولذلك ضغطت الشركات البترولية العملاقة العاملة في آسيا الوسطى لتعزيز الإمدادات عبر البديل الثالث الذي نتحدث عنه. وقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية حكومة "طالبان" على أساس أنها المجموعة الأقوى لتأمين هذا المشروع، ثم عندما أصبحت حكومة طالبان عن اتجاهات أيديولوجية غير مريحة لسياسات الغرب بدأ التفكير في معالجة أخرى للوضع تتعدى "ديبلوماسية الطاقة". ومن ثم لو نجحت الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان في تثبيت الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى، فمن شأنه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على خروج النفط من هذه المنطقة للعالم الخارجي (أول شحنة تجريبية تم شحنها في ١٥ أكتوبر ٢٠٠١ من إنتاج حقل تجيز الذي تملكه شركة شيفرون وتكساكو في كازاخستان من خط أنابيب قزوين C.P.C. والخط بشن يومياً ٥٦٠ ألف برميل وسيداً بكامل طاقته عام ٢٠٠٣)، وسيحق ذلك هدفين.. الأول سياسي عندما تكون هناك قوات أمريكية عند بطن جمهورية روسيا الاتحادية وعند ظهر الصين من ناحية أخرى.. ولما الهدف الثاني فهو الاقتصادي - جيو إستراتيجي من خلال التأثير على قدرة منظمة أوبك" في ضبط حجم الإنتاج والهيمنة على البديل الآسيوي لمسار الغاز والنفط من القوقاز وبحر قزوين إلى الصين، مؤثراً بذلك على الحسابات الاقتصادية الصينية بالنسبة لخططها للتنمية.

شكل الواقع الجديد الذي أفردته الأزمة

إن الأحداث العاصفة بسبب التجديرات الإيرانية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أطارت ورقة التوت التي كانت تحمي موقف الدول المنتجة للنفط وعلى الأخص جبهة الدول الأعضاء في منظمة أوبك. لأن هناك عوامل معقدة تتشابكت مع بعضها وأصبحت تشكل "واقعاً بترولياً" في مواجهة الدول المنتجة ومنها دول منظمة أوبك. وهذا الواقع له تشكيل آني وأخر مرتبط بالمستقبل الأبعد.

فقد شملت الحزمة التي تداعت عن الأحداث أمور عدة ، أولها أن المخزونات التجارية والاستراتيجية لدى جبهة الدول المستهلكة قد لعبت دوراً هاماً في تقييد حركة منظمة أوبك عن استخدام عامل "خفض الإنتاج". فالتقارير الأخيرة الصادرة عن معهد البترول الأمريكي ووزارة الطاقة الأمريكية أظهرت في ٢ نوفمبر ٢٠٠١ حجماً كبيراً من المخزون البترولي فوق المستويات المعتادة. ونشير إلى أن الولايات المتحدة يوم ٢٨/٩/٢٠٠١ اعتصمت الأموال اللازمة لرفع المخزون الاستراتيجي الأمريكي فوراً من ٥٢٣ مليون برميل إلى ٧٠٠ مليون برميل. كما أن المخزونات من النفط الخام لدى العالم الصناعي قد بلغت مستويات مرتفعة نسبياً عقب الأحداث فقد سجلت نسبة زيادة قدرها ٦ بالمائة عن مستوياتها خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٠ أي العلم السابق على الأحداث.

وتمكنّت عدة دول صناعية من الاستئجار من النفط المخزون في أراضيها لحساب الغير في مواجهة الأحداث، وهناك مستودعات في روتردام بهولندا وبمنطقة الكاريبي في القارة الأمريكية تقوم عدة دول خليجية منذ حرب الخليج الثانية بتخزين جزء من مخازنها النفطية هناك، وثمة اتفاق ملعن بأن من حق الدول التي يتم التخزين على أراضيها استخدام أي كمية من هذا المخزون وقت الحاجة وبأسعار السوق في ذلك الوقت.

ثانيها حدوث تغير في موقف دول نفطية كان لها اتجاهات متشددة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك بسبب ظروف سياسية صاحبت أحداث الثلاثاء الأسود. فعندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية ضرب ومحاصرة البؤر الإيرانية من وجهة نظرها، فإبناها استخدمت هذا الكارث "التلين" و "تغير" مواقف دول كانت مرشحة باستمرار على قواتهم الدول الإيرانية لدى وزارة الخارجية الأمريكية. وقد استجابت تلك الدول بسرعة حتى لا تتعرض لضربات عسكرية انتقامية ربما لا تستحقها لولا دواعي إليها على الإطلاق. وجدنا على سبيل المثال حواراً إيرانياً - أمريكياً في لكراميس تولته الشركات البترولية العملاقة التي تعمل حالياً في إيران أو تستخدم شركات متوسطة المستوى كواجهة لها حتى لا تتعرض لمشاكل سياسية أثناء تنفيذ الصفقات البترولية.

وكان لافتاً للنظر أنه خلال اجتماع وزراء دول منظمة أوبك بالعاصمة النعمانية "بغداد" في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١ أي بعد وقوع الأحداث الإيرانية في نيويورك بأسبوعين فقط، عقد رئيس الوفد الليبي المهندس/ أحمد عبد الكريم

رئيس الشركة الوطنية الليبية للنفط اجتماعاً يوم ٢٧ سبتمبر مع مسؤولي مجموعة "أولزيس" الأمريكية والتي كانت تعمل في ليبيا قبل ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، وكانت المجموعة مكونة من شركات كوكو وماراثون وأماريدا هيس وكسيندنتال. وقد تبين مع نهاية المحادثات أن هناك اتفاق حول عودة هذه المجموعة الأمريكية من الشركات بعد الأحداث الأخيرة خصوصاً بعد الإذلة لليبية للهجمات الإرهابية بنيويورك.

ثالثها تسهيل علاقة التعاون ولتتسيق بين الدول المنتجة للنفط داخل منظمة أوبك وتلك الموجودة خارج المنظمة، وخاصة جمهورية روسيا الاتحادية التي دفعت بكميات كبيرة من النفط لإعقابة نور أوبك في وقف الانحدار السعري. وقد استعدت روسيا على استراتيجية المماثلة والتسويق طوال الأسابيع الأولى للآزمة، حيث استمرت تصريحات رئيس الوزراء الروسي ميخائيل كاسيانوف عن دعم روسيا لفكرة خفض الإنتاج وتأييد الحكومة الروسية لشركاتها البترولية في خططها لتقليل الإنتاج. ثم فوجئ السوق قبيل الاجتماع الثاني لمنظمة أوبك في ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ بدفع الاتحاد السوفييتي كميات إضافية من نفط أورال الخام حتى أن مجموع الكميات الروسية قد زلت بنسبة ١١ بالمائة عن رقم الإنتاج اليومي في الفترة الممتدة من العام السابق ٢٠٠٠، وكان لهذا الوضع انعكاسه على فكر صائمي القرار البترولي داخل منظمة أوبك، فبدلت الآراء تظهر بقوة على مسرح الأحداث حول اعتماد قوة أوبك على الفعل، وأنها باتت منظمة صاحبة رغبة بدون الإرادة.. ولأخذ الحديث يتطرق نحو بديل آخر ربما يكون القوة الثالثة، والتي تمثلها مجموعة صغيرة من الدول النفطية القوية صاحبة الإنتاج المؤثر.. ولكن هذه الأفكار لم تثبت جديتها حتى الآن. وغالباً ما تعلى بالونات اختبار.

أفاق الواقع الذي كشفت عنه الأزمة وعلاقته بالمدى الزمني

الطويل :

هناك واقع في عالم النفط تحرك المستقبل، وقد جاءت أزمة التغيرات الإرهابية يوم ١١ سبتمبر لتندفع وتيرة هذه الواقع بسرعة أكبر، وهي ستلعب الدور الأكبر في صياغة مستقبل للتعاملات مع الثروة النفطية للمنتجين من دول منظمة أوبك وخاصة كتلة الدول العربية، التي تعتمد اعتماداً شديداً كلياً على العائد من بيع النفط الخام ومشتقاته.

هناك تغيير في طبيعة الشركات البترولية العملاقة. فيجب أن كانت في الماضي مجرد شركات تحاول التحكم والسيطرة على سوق النفط ومشتقاته، فإنها حالياً تسعى للتحكم والسيطرة على قطاع الطاقة بأكمله لأن النفط سوف ينتهي وفقاً للاحتياطيات المعروفة عام ٢٠٥٠، وعلى صعيد آخر تسعى هذه الشركات إلى أن تكون "قوة مالية ذات وزن" لتتحكم في تحريك الأموال بطول وعرض الكرة الأرضية في ظل العولمة الاقتصادية.

نحن الآن في عصر "الاندماجات" فقد تحولت الشقيقات السبع المعروفة إلى مجرد أربعة شقيقات: إكسون ورويال داتش / شل وبريتش بتروليم وشيفرون، أما في أوروبا فإن شركة "توتال" الفرنسية انتمجت مؤخراً مع شركة "بتروفينا" البلجيكية، كما اتحدت شركة "رييسول الألبانية" مع شركة ي. بي. إف. الأرجنتينية، ولقد أصبحت أصول هذه الشركات المنتمجة العملاقة وميزانياتها تصل إلى ٢٠٠ و ٣٠٠ بليون دولار وتوازي بل تتعدى ميزانيات دول ذات سيادة قومية. وهذه التكتيكات الاقتصادية الجديدة يطلق عليها "الشركات البترولية السوبر عملاقة" وهي تتصدر الأدوار في الأسواق وتمسك بزمام الصفقات وتحدد شروطها وإجراءات تنفيذها. ولكنها لا تكفي بالسيطرة على السوق البترولية إما بناء محطات توليد للكهرباء وإدارة وتسويق الطاقة الكهربائية، وبيع وشراء الفحم ومناجمه والدخول في أنشطة تسويقية وتجارية متنوعة، فالشركة البريطانية للبترول تعتبر أكبر تاجر للأعلاف الحيوانية وللأطعمة الغذائية في العالم وأديها مجموعة متكاملة من مطاحن الأعلاف في أنحاء مختلفة من الكرة الأرضية، أما شركة موبيل أوليل فتمتلك واحدة من أكبر سلاسل المحلات وهي "مونتجريري ولورد" هذا بخلاف شراء الشركات المتخصصة في صناعة أجهزة الكمبيوتر وصناعة وتصميم البرامج المرتبطة بشغليها.

وقد قدر "نوتش بنك" الألماني أن هذه الشركات السوبر عملاقة سوف تتفك ما يقرب من ٣٥٠ بليون دولار خلال السنوات العشر القادمة على البعث والتعريب عن البترول والغاز وعلى بناء البنية التحتية للاستخراج بعد الكشف.. وقد شبه البنك تلك المرحلة القادمة بميثاقها التي صالحت بناء مشروع السكك الحديدية الضخم بالولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا خلال القرن التاسع عشر.

فيذا أخذنا محور افتتاح منطقة الخليج أمام الشركات النفطية للسوبر عملاقة، منجد ارتباطاً مع محور عولمة صناعة الغاز.

ولقد سمحت الشركات الوطنية النفطية في منطقة الخليج بالمشاركة في قطاع الغاز كخطوة أولى لمشاركتها في قطاعات أخرى بعد ذلك. وقد تحدثنا من قبل عن المشروع السعودي الضخم لإقامة صناعة غاز متكاملة مع شركة إكسون وشركة مثل بتكلفة إجمالية قدرها ٢٠ بليون دولار، والذي سيتم التوقيع عليه خلال الشهور القادمة. ثم هناك مشروع "تولفين" القطري الذي يتم بمشاركة بين قطر وكونسورسيوم من الشركة البريطانية للبترول وكونوكو وإكسون موبيل وأوكسيدنتال وروبال داتش شل، ويقوم المشروع على ضخ الغاز القطري عبر شبكة من الأنابيب إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بطاقة إجمالية قدرها ٢ بليون قدم مكعب.

ويهمنا الإشارة إلى أن الانتماءات بين الشركات العملاقة في مجال الغاز لم تبدأ إلا في عام ٢٠٠١ بعد أن نشأ سوق عالمي للغاز وبعد أن بدلت بورصة لندن وبورصة نيويورك للتعاملات في صفقات بيع وتوريد غاز لمحطات الكهرباء. ومن ثم تطور مباحثات مهمة بين شركة "ينيبيج" و "إينرون" لتندمج الأخيرة مع الأولى في مقابل ٨ بليون دولار تدفع نقداً لمساهمي "إينرون" و ١,٣٠٠ مليار دولار أسداس مديونية لإينرون لدى البنوك.

وبالنسبة لمحور بدائل الطاقة فهو بذاته إستراتيجية عند الدول الصناعية، لاه يحقق درجة كبيرة من المنافسة عند التفاوض مع الدول المنتجة للنفط، ثم إنتاج البديل أصبح جزء من أنشطة الشركات البترولية للسوبر عملاقة وهو على صعيد آخر يطور إمكانات تحقيق طاقة نظيفة للبيئة وهو مطلب حيوي لأعضاء المجتمع في العالم الصناعي.

والعالم الصناعي يتحدث الآن عن الجيل الثالث من الطاقة، وهو "الهيدروجين" بعد جيل الفحم ثم النفط، ويتحدثون أيضاً عن "الاقتصاد الهيدروجيني" الذي سيعتمد في الأساس على مدى التطور في إنتاج "خلايا الوقود" وهي خلايا مولدة للطاقة، نظيفة تماماً غير ملوثة للبيئة نهائياً، لأن هذه الخلايا تنتج تيارات الطاقة عن طريق تفعيل الهيدروجين والأكسجين مع بعضهما كهروكيميائياً كبدائل لمسالة الاحتراق، وبذلك تظل البيئة تماماً من الكربون.

ولقد بدأ عصر تصنيع خلايا الوقود بعد أبحاث وتجارب طويلة، حينما بدأ التعاون بين شركة توشيبا اليابانية للإلكترونيات مع المركز الدولي لأبحاث خلايا

هذا التحول الكبير في تكوينات الشركات البترولية العملاقة له أثر على الدول المنتجة للنفط. فذلك الدول تعتمد في إدارة صناعة النفط بها على الشركات النفطية الوطنية والتي ما زالت تمثل ثمانون بالمائة من الاحتياطي العالمي للبترول الموجود تحت الأرض وكذلك ٥٣ بالمائة من الإنتاج العالمي للبترول. ولكن هذه الشركات تتعرض لخطر التفكيك ثم تتكاثف أمام قوة الشركات البترولية السوبر عملاقة وسيطرتها على أسواق الطاقة المستقبلية. كان لافتاً للنظر تلك الورقة المثيرة لتي طرحها وزير النفط السعودي الدكتور علي النعيمي أمام مؤتمر الطاقة والغاز الذي عقد بنينا عاصمة النمسا في أعقاب مؤتمر منظمة أوبك الذي انعقد يوم ٢٠٠١/٩/٢٦ عقب أحداث الثلاثاء الأسود.

قال الوزير في ورقته "أن الأنظمة الجديدة لتحرير الاستثمارات في العالم تفرض علينا إقامة "علاقات إستراتيجية" مع الشركات النفطية العالمية. وقد عملت المملكة العربية السعودية على إنشاء مثل هذه العلاقة محلياً أو في الخارج، في مشاركتها في المصافي السعودية وفي الصناعة البتروكيماوية التي تربط شركة أرامكو السعودية وشركة سابك السعودية بالشركات الدولية النفطية في المملكة العربية السعودية، أو تلك المشاركات التي تربط شركة أرامكو والشركات العالمية النفطية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الأوروبية وأسواق دول منطقة جنوب شرق آسيا". (شركة أرامكو السعودية تتفاوض حالياً بالاشتراك مع رويال داتش شل لشراء محطات بيع البنزين لتي تملكها شركة تكساكو ومعها المستودعات واسطول النقل).

ومن ثم أصبح على الدول المنتجة للنفط أن تدخل في تحالفات من نوع جديد مع الشركات الدولية السوبر عملاقة لأن مستقبل صناعة الطاقة سوف يتحدد على ضوء ستة محاور.

- ١- الكشف عن البترول في المياه العميقة.
 - ٢- عولمة أسواق الغاز.
 - ٣- الغاز والنفط في التوقار زحير قزوين.
 - ٤- افتتاح منطقة الخليج من ناحيتين أمام الشركات النفطية السوبر عملاقة.
 - ٥- البديل الجديدة للطاقة وعلى رأسها خلايا الوقود.
 - ٦- حماية البيئة من أخطار الوقود البترولي.
- وتتكمثل هذه المحاور مع بعضها. فالاهتمام بمحور الغاز والطاقة البديلة يلتزم بمحور حماية البيئة، وهكذا.. لتصنع المحاور في النهاية دائرة متكاملة.

الوقود I. F. C.، وهو تابع لمؤسسة يونيليتد تكنولوجيز الأمريكية United Technologies لتحويل الإنتاج الواسع الكبير من خلايا الوقود (FCP) وذلك بدعم مالي من الحكومتين اليابانية، والأمريكية لتتمكن المؤسسات من خفض تكلفة إنتاج الوحدة، وحتى تصبح للتكنولوجيا متوفرة للاستخدام الأوسع.

وقد انخفضت التكلفة للتصنيف خلال العامين الماضيين، وإن كانت أعلى نسبياً عن استخدام النفط أو الفحم حالياً، ورغم ذلك فإن كونسورسيوم توشيبا و C.I.F لديهم طلبات لتصنيع ١٨٥ وحدة خلايا الوقود PC ٢٥ لهيئات ومشتات، تحتاج لتوفير كهربائي مستمر لا ينقطع، عالي الكفاءة والجودة للمعدات والأجهزة الطبية والحاسبات الآلية الفائقة الحساسية.

وقد بدأت ولاية كاليفورنيا الأمريكية بالفعل في تعميم استخدام هذا الوقود النظيف في بعض المنشآت الحكومية، كتوطئة لاستخدام استهلاكي أوسع مع بداية القرن القادم، للقضاء على ظاهرة التلوث بالولاية.

أما الميدان الآخر لاستخدامات الطاقة الجديدة فهو تشغيل وسائل النقل والانتقال. مع عام ٢٠٠٣، فإن شركة ديلمر بينز الألمانية ستنتج السيارة المرسيدس التي تعمل بخلايا الوقود، وفي عام ٢٠٠٥ سيتم إنتاج ١٠٠ ألف سيارة من طراز A-Class بهذه الخلايا.

وهناك مشروع مشترك بين ديلمر بينز وتويوتا لإنتاج أصغر سيارة حجماً واقتصادية، تعمل بهذه الخلايا، وسيكون الإنتاج لعدد ٢٥٠ ألف سيارة، وقد دخلت شركات فورد وكريزلر وجنرال موتورز المضمار، وتجري الأبحاث على قدم وساق لتخفيض تكلفة إنتاج وحدة خلايا الوقود، خاصة في عنصر الرقائق البلاتينيوم، وهي التي تشكل العبء الأكبر من التكلفة حتى الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتكارات النفطية لدولية قد دخلت المجال لتمويل استخدامات هذه الطاقة الجديدة، فشركة إيسون للبترول وشركة أركو للبترول يقومان بتطوير الأبحاث التطبيقية لإنتاج مواتر تعمل بخلايا الوقود لصالح شركة جنرال موتورز.

وخلال شهر نوفمبر ٢٠٠١ أي بعد شهرين تقريباً من الأحداث الإرهائية بنينوبورك، فإن الاتحاد الأوروبي طرح خطته المستقبلية بخصوص البديل النباتي للطاقة للاستخدام في وسائل النقل، ويستخدم الوقود النباتي من المحاصيل الزراعية الزيتية وبنجر السكر والحبوب والمخلفات. وسوف يمثل هذا الوقود الجديد نسبة ٥٠ بالمائة من الاستخدام الحالي للوقود النفطى وسيتم التطبيق علم ٢٠٠٥ وبالتدريج، كما سيتم التوسع في استخدام الغاز لتسيير وسائل النقل وأيضاً خلايا الوقود.. وتلك قد أدرجت للتطبيق تنفيذاً لشروط اتفاق "كيوتو".

وقد سارعت جمهورية ألمانيا الاتحادية بتطبيق قرارات الاتحاد الأوروبي بدءاً من العام ٢٠٠٢ على أسس تسيير وسائل المواصلات العامة والأوتوبيسات السياحية في الطرق الطويلة بالغاز الطبيعي المضغوط، وبذلك تكون أول دولة أوروبية تفتح الطريق أمام بيئة نظيفة بعيداً عن الوقود البترولي.

إن العالم الصناعي يتحرك وفي اتجاهات مختلفة لتحقيق مصالحه بالنسبة لقضية الطاقة. وأصبحت هذه القضية أوسع من الصراع حول "سعر برميل النفط" إنما يحتاج الأمر إلى استراتيجيات مستقبلية وعلى المدى القريب لإيجاد حلول تحقق مصالح الدول المنتجة ومنها كتلة الدول العربية التي ضاقت أمامها هامش المناورة إذا اعتمدت في موقفها التفاوضي على الضغط بالنسبة للسعر وفقاً لمنظومة العرض والطلب بالخفض والرفع حسب الظروف.

التطبيق العلمي مطلوب. والاعتماد على فكرة التزاوج الإحصائي بين مراكز البحث العلمي والكيانات الصناعية ومراكز صناعة القرار، هي الأمل في أن يكون وضعنا التفاوضي أفضل.. وربما تكون فكرة إنشاء "بوتقة للتفكير" لإنشاء منظومة متكاملة للطاقة تأخذ في اعتبارها العناصر المختلفة لقضية الطاقة، ربما تكون المفتاح لصياغة غد أفضل للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

|||

◆ القسم الثالث ◆

الانتفاضة الفلسطينية وأثرها
على الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني

بعدها الاقتصادي جراء الحصار والاعتداءات الإسرائيلية . كما سنتقي الضوء على فاعلية المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وهي تلك المقاطعة التي قررتاها الدول العربية في لاجتماع رؤسائها بالقمة العربية في أكتوبر ٢٠٠٠، وذلك باعتبار أن هذه السياسة التي تقتصر على مجرد الإحجام عن فعل ما كآلية عربية رسمية لمساعدة الشعب الفلسطيني، تشكل مع سياسة الدعم المالي المحدود، السياسة العربية الرسمية في مساعدة القضية الفلسطينية على الصعود الاقتصادي.

أولا : الاقتصاد الإسرائيلي :

بين مطرقة الانتفاضة وسندان الأزمة العالمية

. جابت الانتفاضة الفلسطينية في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ لنتهي حالة النهوض والنمو السريع التي كان الاقتصاد الإسرائيلي يمر بها في عام ٢٠٠٠، مدعوما باستثمارات أجنبية كبيرة تنهكت عليه وتوجهت للقطاعات العالية التقنية، ومدعوما أيضا بالمساعدات الكبيرة التي ما زالت تنفق عليه من الخارج والتي تشكل ملمحا ثابتا لهذا الاقتصاد منذ نشأته وحتى الآن رغم تغير دور هذه المساعدات من صناعة الدولة الصهيونية واقتصادها في البدايات إلى دعم وتطوير هذا الاقتصاد بعد بنائه، والمساعدة على رفع مستويات المعيشة للإسرائيليين بشكل مفضل لزيادة جاذبية الدولة للمهاجرين، وتمويل التسليح حتى الأسنن للدولة الصهيونية كآلية للحفاظ على وجودها الذي تأسس بالاغتصاب وعلى قدرتها على العدوان والاحتلال، وأيضا لإرهاب البلدان العربية المجاورة لفلسطين المحتلة. وللعلم فإن المساعدات الخارجية العينية التي تنفقت على إسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠١ بلغت نحو ١٧٦ مليار دولار بالأسعار الجارية، ومنها نحو ٩١,٦ مليار دولار مساعدات أمريكية. وهذه المساعدات الإجمالية التي تلقتها إسرائيل

تعرض الاقتصادان الفلسطيني والإسرائيلي لخسائر كبيرة بسبب الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، هذا الاحتلال الذي يتسم بطابع استيطاني عنصري وبهجية وفاشية في العدوان على الشعب الفلسطيني في أراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وهذه الخسائر بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، هي في جوهرها ثمن قاس وباهظ لكنه ضروري من أجل الحصول على الحرية والاستقلال الذي يناضل الشعب الفلسطيني من أجل نيله، بينما تشكل خسائر الاقتصاد الإسرائيلي الناجمة عن حالة التعبئة وعن الخسائر بسبب اضطراب الأمن، عقبا شعبيا لفلسطينيا للدولة الصهيونية باعتبارها لاحتلال فاشية، وهو عقاب يمكنه إذا طال زمينا أن يشكل أحد العوامل المضاعفة عليها من أجل تغيير استراتيجياتها في أي اتجاه، في التعامل مع قضية الصراع مع الشعب الفلسطيني.

وقد ساهمت الانتفاضة الفلسطينية في وقوف الاقتصاد الإسرائيلي على مشارف أزمة اقتصادية، جاءت على خلفية انتماش مر به هذا الاقتصاد في السنوات الماضية، وهو الانتماش الذي كان قد بلغ ذروته في النصف الأول من عام ٢٠٠٠، وهي الأزمة التي جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١، في الولايات المتحدة لتفاقمها بشكل حاد.

ومقابل هذه الخسائر على الجانب الإسرائيلي، تكبد الفلسطينيون خسائر فاحشة، حيث أدى الحصار الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية وتمسير الآلة العسكرية الصهيونية لمساكن ومصانع ومزارع ومستشفيات ومدارس الفلسطينيين، إلى شل معظم أوجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مما قاد إلى بلوغ معدلات البطالة والفقر نسب غير مسبوقة في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧. وسوف نركز هنا على رصد وتحليل الخسائر التي مني بها الاقتصاد الإسرائيلي منذ قدلاع الانتفاضة الفلسطينية، إلى جانب إبراز معاناة الشعب الفلسطيني في

تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي

١٩٩٠	١,٦%
١٩٩١	١,٣%
١٩٩٢	١,٦٠%
١٩٩٣	٣,٦%
١٩٩٤	١,٩%
١٩٩٥	١,٨%
١٩٩٦	٤,٥%
١٩٩٧	٣,٣٠%
١٩٩٨	٢,٧%
١٩٩٩	٢,٦%
٢٠٠٠	١,٢%
٢٠٠١	٠,٧%

المصدر: IMF, World Economic Outlook: Several Issues.

وعلى صعيد المؤشرات المالية، تراجع معدل التضخم من ١٧,٦% عام ١٩٩٠ إلى ١,١٠% عام ٢٠٠٠. ورغم أن هذا الانخفاض قد جاء في سياق التراجع العالمي لمعدل التضخم، إلا أنه يعد مؤشرا على نجاح السياسة المالية للحكومة الإسرائيلية. كما انخفض العجز في الموازنة إلى ١% مقابل ٦% في منتصف التسعينيات، كذلك انخفض العجز في الميزان التجاري إلى ٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي (IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2001). واستقر معدل نسبة خدمة الدين العام عند ٩% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان قد وصل إلى ٢٥% في منتصف التسعينيات.

وبالنسبة لسوق العمل ومستوي المعيشة، تراجعت معدلات البطالة في سوق العمل الإسرائيلي في عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٨٠% مقابل ٨,٩% عام ١٩٩٩، علما بأن هذا المعدل كان قد بلغ ١١,٢% في عام ١٩٩٢، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو ١٧,٥٠٠ دولار في نهاية ١٩٩٩ مقابل ١١ ألف دولار فقط في بداية التسعينيات.

من الخارج توازي أكثر من ٤٧٥ مليار دولار من دولارات لوقت الراهن. هذا فضلا عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التي توجهت إلى إسرائيل لوقت طويل بهدف دعمها، في ظل غياب الشروط الأساسية التي يمكن أن تجذب أي مستثمارات أجنبية وعلى رأسها الاستقرار الأمني الداخلي والخارجي.

وعلى أي الأحوال فإن الاقتصاد الإسرائيلي كان قد بلغ ولعدة من ذروات نموه في عام ٢٠٠٠ عندما بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نحو ٦,٢%. وكان هذا المعدل يمكنه أن يتجاوز هذا المستوى لولا تفجير الانتفاضة الفلسطينية التي وضعت الدولة الصهيونية في حالة من الاضطراب والتوتر الأمني والانشغال بالواجهة مع الشعب الفلسطيني في أرضيه المحتلة عام ١٩٦٧. وكل ذلك أثر على القطاعات الأكثر حساسية للتوتر الأمني مثل السياحة والفنادق والمطاعم والطيران، كما أثر على القطاعات المعتمدة على العمالة الفلسطينية أو على تصدير إنتاجها إلى الأسواق الفلسطينية التي تعد ثاني أهم سوق للصادرات الملحية الإسرائيلية بعد السوق الأمريكية مباشرة، وقبل أي سوق أوروبية منفردة.

فقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي نحو ٦,٢% عام ٢٠٠٠ (IMF, World Economic Outlook, October 2001) وهو النمو الذي كان قاطرته الصادرات الصناعية والصناعات الفائقة التكنولوجيا، حيث ساهمت الصناعات التكنولوجية بنحو ٢٨% من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت قيمة الصادرات نحو ٣١,٩ مليار دولار وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي (IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2001) وبلغت قيمة الصادرات باستبعاد المعاش المصنوع نحو ٢٤,٤٤٠ مليار دولار. ووصل إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٢,٨ مليار دولار مقابل ١,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وهي الاستثمارات التي شكلت فيها الاستثمارات الأمريكية في الصناعات الفائقة التكنولوجيا نسبة تتجاوز ٧٠% منها. وخلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٠، تزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقوة وبلغت قيمتها نحو ٥ مليار دولار، في حين بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة) ٨ مليارات دولار.

معدلات البطالة في إسرائيل:

١٩٨٨	٦,٤%
١٩٨٩	٩,٩٠%
١٩٩٠	٦,٦%
١٩٩١	١٠,٦%
١٩٩٢	١١,٢%
١٩٩٣	١٠%
١٩٩٤	٧,٨%
١٩٩٥	٦,٩%
١٩٩٦	٦,٧%
١٩٩٧	٧,٧٠%
١٩٩٨	٨,٧%
١٩٩٩	٨,٩%
٢٠٠٠	٨,٨٠%
*٢٠٠١	٩%

■ تقديرات

■ المصدر للسنوات ١٩٨٨: ١٩٩٨ هو :

Israeli Ministry of Finance 1999

المصدر للسنوات ١٩٩٩: ٢٠٠١ هو :

IMF, World Economic Outlook
October, 2001.

تشير هذه المؤشرات إجمالاً إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي وصل في عام ٢٠٠٠ قبل انفجار الانتفاضة الفلسطينية، إلى نقطة انتعاش جديدة، قريبة من نقطة الذروة التي بلغها في بداية التسعينيات.

وتكمن أهمية الانتعاش الذي حققه الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٠، في أنه تحقق بسبب انتعاش قطاع الصناعات الفائقة التكنولوجيا، وهو ما عكس تحولاً وتطوراً في هيكل نمو الاقتصاد الإسرائيلي. في حين كان النمو الاقتصادي القوي الذي حققه الاقتصاد الإسرائيلي في النصف الأول من التسعينيات معتمداً على الارتقاء في الاستهلاك الخاص نتيجة تزايد معدلات الهجرة. مما جعل الخبراء الاقتصاديين الإسرائيليين ودوائر الاقتصاد الرسمية هناك ترى أن هذا النمو ما هو إلا قاعدة لصعود مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي وتحقيق نوع من النمو المستقر التي لم تشهد إسرائيل من قبل.

وفي هذه الظروف تفجرت الانتفاضة الفلسطينية في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ كتجسيد لمعي الشعب الفلسطيني لنيل حريته واستقلاله بعد أن أزهقه المروغلت

الإسرائيلية وعدم تنفيذ الدولة الصهيونية لالتزاماتها في الاتفاقات المبرمة مع السلطة الفلسطينية. وخلفت الانتفاضة والقمع الإسرائيلي البربري لها حالة من عدم الاستقرار الأمني في الدولة الصهيونية مما قطع الطريق أمام عام سيحيي إسرائيلي مزدهر. كما خلقت الانتفاضة، حالة تشد من الاضطراب في النشاط الاقتصادي الإسرائيلي المعتمد على التصدير لفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، ولتضايق في النشاطات الاقتصادية الإسرائيلية المعتمدة على العمالة الفلسطينية مثل قطاعات الزراعة والنظافة والبناء والنسيج والملابس الجاهزة.

هذا إلى جانب تراجع معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل عقب الانتفاضة بشكل غير مسبوق منذ بداية التسعينيات حيث تشير الأرقام إلى تراجع أرقام الهجرة إلى إسرائيل خلال عام ٢٠٠١ إلى أدنى معدل لها منذ عام ١٩٩٠، حيث سجلت ٣٣,٠٦٧ ألف مهاجر فقط مقارنة ب ٦٠,١٩٢ ألف في عام ٢٠٠٠ و ٧٦,٧٦٦ ألف مهاجر في عام ١٩٩٩ لتتقرب من معدل ١٩٨٩ والذي كان نحو ٢٤,٣٤٠ ألف مهاجر. ويمثل لقادمون الجدد إلى إسرائيل إكسبير الحياة للكيان الصهيوني، وخاصة على الصعيد الاقتصادي، حيث يمثلون قوة شرائية جديدة داخلية إلى الاقتصاد، مما يساهم في انتعاش كافة القطاعات الاستهلاكية.

الهجرة إلى إسرائيل في الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠١
كف نمشة^١

السنة	عدد المهاجرين
١٩٨٩	٢٤,٣٤٠
١٩٩٠	٢٠,١٧٠
١٩٩١	١٧٦,٦٥٠
١٩٩٢	٧٧,٣٢٠
١٩٩٣	٧٧,٨٥٠
١٩٩٤	٨٠,٧٨٠
١٩٩٥	٧٧,٦٢٠
١٩٩٦	٧٢,١٤٠
١٩٩٧	٦٧,٨٩٠
١٩٩٨	٥٨,٢٠٠
١٩٩٩	٧٨,٠٠٠
٢٠٠٠	٦١,٥٠٠
*٢٠٠١	٣٣,٠٦٧
الإجمالي	١٠٨٦٦٢٠

^١Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of Statistics, Monthly Bulletin of Statistics, November 2001, www.cbs.gov.il

^٢ من يناير إلى نهاية نوفمبر ٢٠٠١.

ولم تفلح المساعدات الأمريكية في إنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي من الدخول في فترة أزمة جابت على عكس كافة التوقعات.

وجاءت التطورات في عام ٢٠٠١ لتكرس هذه الأزمة، حيث دخل الاقتصاد الأمريكي وهو الشريك الاقتصادي الرئيسي لإسرائيل، في حالة تباطؤ بسبب السياسات الاقتصادية اليمينية المتشددة التي انتهجتها إدارة جورج بوش الابن، ثم وقعت صاعقة ١١ سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي وكبت إلى دخوله مرحلة الركود في الربع الثالث من عام ٢٠٠١، وكل ذلك أثر سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي خاصة وأن أحداث سبتمبر الأمريكية قد وجهت ضربة قوية لقطاع السياحة الإسرائيلي للمتعادي بسبب الانتفاضة، كما وجهت ضربة لقطاعات الطيران والفنادق والمطاعم الوثيقة الصلة بقطاع السياحة، وهو ما أدى إلى تراجع كلفة مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي.

حيث سجل نمو سلباً بمقدار ٩,٨% في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، وفي الربع الأول من عام ٢٠٠١، وعلى الرغم من تحقيقه نمواً قدره ١,٧% خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١، عاد في الربع الثاني من عام ٢٠٠١ ويعد انتكاش إريك شارون رئيساً للوزراء في إسرائيل وتساعد المواجهات مرة أخرى، ليسجل تراجعاً بنسبة ٩,٩%، ليبلغ تراجعاً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١ نحو ١,٥% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٠، واستمر في تراجعاً في الربع الثالث من نفس العام بنسبة ٢,٨%.

ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي (IMF, World Economic Outlook, October 2001) فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي الذي بلغ ٦,٢% عام ٢٠٠٠، من المرجح أن يكون قد تراجع وفقاً لتقديرات الصندوق إلى نحو ٠,٧% عام ٢٠٠١. أي أنه أصبح على شفا الركود العميق بالفعل خاصة بعد التهام الآثار السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصاد الإسرائيلي، مع الآثار السلبية للانتفاضة الفلسطينية على هذا الاقتصاد. ومع تدهور معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو السكاني، كان من الطبيعي أن تتراجع مستويات المعيشة فوصل متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية أكتوبر ٢٠٠١ إلى ١٧ ألف دولار سنوياً، بعد أن كان يقدر بنحو ١٧,٥ ألف دولار في أكتوبر ٢٠٠٠.

وفي نهاية عام ٢٠٠١ ومع استمرار التكتيرلات السلبية للانتفاضة الفلسطينية وأزمة الاقتصاد العالمي ٢٠٠٠، قدرت وزارة المالية الإسرائيلية معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي عام ٢٠٠١ بما يتراوح بين صفر، ٥% على أقصى تقدير.

هكذا خسرت مؤشرات أداء الاقتصاد الإسرائيلي المستويات القوية التي حققتها قبل انفجار الانتفاضة الفلسطينية. ويرى الخبراء الاقتصاديون الإسرائيليون أن الخسائر التي مني بها الاقتصاد الإسرائيلي منذ انفجار الانتفاضة الفلسطينية، ثم الأزمة الأمريكية، لا يمكن تعويضها قبل خمس سنوات على الأقل، بل أن حلم معدل النمو المتجاوز ٧% أصبح حلماً بعيداً بعد أن كان قاب قوسين في منتصف عام ٢٠٠٠، بل أصبحت توقعات وزارة المالية الإسرائيلية أن يصل معدل النمو إلى ٤% فقط خلال عام ٢٠٠٢، وقدرته الأوساط الاقتصادية الدولية بنحو ٥,٤%، في حالة عودة الهدوء للأراضي المحتلة وانتعاش الاقتصاد العالمي وتحسن مؤشر ناسداك.

وفي هذه الظروف، أصبح من الوهم الحديث عن رقم العشرين ألف دولار كنصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الرقم الذي روجته الدوائر الاقتصادية الإسرائيلية خلال عام ٢٠٠٠، على أنه سينحقق لا محالة في عام ٢٠٠٣. حيث أصبح الحديث اليوم عن الطموح إلى أن يعود نصيب الفرد مرة أخرى إلى رقم ١٧,٥ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٣ لكن هذا لا يعني أن الإسرائيليين قد اتحدوا إلى هوة الفقر، لأنهم حتى بعد كل الصعوبات التي يعانها الاقتصاد الإسرائيلي ما زالوا يقعون ضمن الدول مرتفعة الدخل.

وقد جاء التراجع في معدل النمو الاقتصادي الإسرائيلي، كحقيقة لتراجع معظم قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تشار تقرير لوزارة المالية الإسرائيلية إلى أن نحو ٩٧% من قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي سجلت نمواً سلباً خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أكتوبر ٢٠٠١.

كان قطاع الصناعات العالية التكنولوجية منذ منتصف التسعينيات صاحب نصيب الأسد في المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، والذي يعد بحق قاطرة الاقتصاد الإسرائيلي، حيث بلغ متوسط مساهمته ما بين ٣٠%، ٥٠% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وكان هذا القطاع يحقق نسبة نمو سنوية مرتفعة، وخاصة

صادرات هذا القطاع بنسبة ١٨% خلال الربع الثاني والثالث من عام ٢٠٠١ مقارنة بالشهور الستة السابقة واعتبر تقرير لبنك إسرائيل أن تقلبات مؤشر "تسداك" والتباطؤ الاقتصادي العالمي أدت إلى خسارة الاقتصاد الإسرائيلي ١,٥-١% في حجم النمو للاقتصاد الإسرائيلي نتيجة تأثير قطاع الصناعات الفائقة للتكنولوجيا بها .

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد تعرض للتدهور، نتيجة نفس هذه العوامل ، بالإضافة لفقده للعمالة الفلسطينية الرخيصة بحيث يصل عدد المشتغلين بهذا القطاع من الفلسطينيين نحو ١١٠ ألف عامل (من يعملون بشكل رسمي أو غير رسمي فيه) . وأيضا بسبب فقده لما يزيد عن ٥٠% من السوق الفلسطيني الذي كانت ولداه من السلع الصناعية الإسرائيلية قد بلغت نحو ٢ مليار دولار سنويا قبل الانتفاضة الفلسطينية. وقد أدى كل ذلك إلى تخفيض الإنتاج الصناعي الإسرائيلي في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أكتوبر ٢٠٠١ بنسبة ١١%، كما تراجع الاستثمارات في هذا القطاع بنسبة ١٥% في نفس الفترة مقارنة بنفس الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ .

وهو ما أدى إلى تسريح ١٢ عامل من عمال المؤسسات الصناعية الإسرائيلية ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى ١٥ ألف في نهاية عام ٢٠٠١ .

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فكفت الأزمة مولوية لأزمة للقطاع الصناعي، حيث فقد العمالة والسوق الفلسطيني، فعلى الرغم من عدم تأثير الإنتاج الزراعي الإسرائيلي بشكل واضح من أحداث الانتفاضة، إلا أن الصادرات الزراعية الإسرائيلية تراجعت بنسبة ٢٦% خلال لشهور الضر الأولى من عام ٢٠٠١ .

وكمحصلة لأزمة للقطاع الصناعي الإسرائيلي وبذلك الصناعات العالية للتكنولوجيا تراجعت **الصادرات للصناعة الإسرائيلية** خلال الشهور العشر الأولى من عام ٢٠٠١ إلى ١٦,٧ مليار دولار مقارنة بنحو ١٧,٦ مليار دولار إلى حال نفس الفترة من عام ٢٠٠٠، وقد أدى ذلك إلى تراجع القيمة الإجمالية للصادرات الإسرائيلية خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠٠١ إلى ٢٤,١ مليار دولار مقابل ٢٥,٦ مليار دولار في نفس الفترة من عام ٢٠٠٠ .

لما الأثر السلبي لأحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة على الصادرات الإسرائيلية، فإنه يتضح من تراجعها خلال شهر نوفمبر ٢٠٠١ بنحو ١٣,٣% مقارنة

بالنسبة لنصيبه من الصادرات، حيث كان معدل نمو مساهمته في الصادرات الصناعية منذ ١٩٩٧ نحو ٢٠% سنويا، وكان نمو هذا القطاع يعتمد - كما ذكرنا من قبل - على انتعاش الاقتصاد الأمريكي وازدهار قطاع الصناعات العالية للتكنولوجيا داخل الاقتصاد العالمي. وقد كان عام ٢٠٠٠ بمثابة العام الذهبي لهذا القطاع خاصة في لشهور العشر الأولى منه، حيث تشير الإحصائيات الإسرائيلية إلى أن هذا القطاع ساهم بنحو ثلث حجم النمو الذي حققه الاقتصاد الإسرائيلي في هذا العام. ٢٠٠٠. كما استأثر هذا القطاع منفردا بنحو ٧٠% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأقل في العام المذكور.

كان العامل الرئيسي وراء هذه المعدلات المرتفعة لنمو هذا القطاع، هو الانتماء النسبي للاقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة، وبشكل خاص انتعاش سوق السلع الفائقة للتكنولوجيا. ويعتمد هذا القطاع على السوق الخارجي في تسويق منتجاته، خاصة سوق الدول الأوروبية والولايات المتحدة، حيث يساهم بنحو ٥٠% من الصادرات الصناعية الإسرائيلية.

لكن مؤشرات نمو هذا القطاع تدهورت بشدة بدءا من الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، فمن ناحية تعرض مؤشر "تسداك" المعبر عن حركة أسهم أسهم شركات التكنولوجيا العالية في الولايات المتحدة للتدهور كبير، مما دفع هذا القطاع - على مستوى العالم - للحد من استثماراته في الأكثر قوة منذ سنوات بعيدة. وهي الأزمة التي ساهم فيها تباطؤ الاقتصاد العالمي وبشكل خاص الاقتصادين الأمريكي والأوروبي، ولذين يمثلان السوقين الرئيسيتين لصادرات السلع الصناعية الفائقة للتكنولوجيا.

ومن ناحية أخرى ساهمت الانتفاضة الفلسطينية في تعميق أزمة هذا القطاع، حيث ساهمت في تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة الموجهة لهذا القطاع، في إطار تراجع الاستثمارات الأجنبية لجمالا عقب الانتفاضة، كذلك قادت العديد من الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع إلى الهجرة إلى ولاية ديلاوير الأمريكية .

وهو ما أدى إلى تراجع أنشطة شركات هذا القطاع الإسرائيلية بما يزيد عن ٥٠% خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى يونيو ٢٠٠١، حيث لم تحقق ٩٥% من الشركات عالية التكنولوجيا الإسرائيلية نموا في إنتاجها ونشاطها خلال العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠، وتراجعت

الاستقرار السياسي والأمني. والثاني هو أنه كان يمر بفترة ازدهار غير مسبوقه قبيل اندلاع الانتفاضة.

تشير الإحصائيات الإسرائيلية إلى أن عدد السائحون الذين قصفوا إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٩ كان يقدر بنحو ٢,٣١٢ مليون سائح ، وهو أعلى مستوى لتتفق السياح إلى الدولة الصهيونية حتى العام المذكور ، وكان ذلك نتيجة زيارة ألبا يوحنا بولس الثاني للأراضي المحتلة في نهاية ذلك العام. وكان عدد السائحون الذين تنفقوا إلى إسرائيل خلال الأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨ على التوالي قد بلغ نحو ٢,٢، ٢,٢، ٢ مليون سائح .

وقد جاء عام ٢٠٠٠ ليتمثل نقطة نزوة جديدة ومتتالية لقطاع السياحة الإسرائيلي، حيث وصل إجمالي عدد السياح الذين دخلوا إسرائيل خلال الشهور العشر الأولى من هذا العام نحو ٢,١٩٠ مليون سائح ، بمتوسط ٢١٩ ألف سائح شهريا، مما قاد خبراء السياحة الإسرائيليين إلى توقع موسم سياحي فاقتا لكافة التوقعات السابقة لبدئيه.

إلا أن الانتفاضة الفلسطينية قطعت الطريق على الصعود المتواتر لمنحني السياحة الإسرائيلية، فقد تراجع عدد السياح في شهر أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ١٥١ ألف سائح مقابل ٢٢٦ ألف في شهر سبتمبر ، وقد استمر هذا التراجع خلال شهري نوفمبر وديسمبر من نفس العام، والذان سجلا ١٠٨ و ١٠٩ ألف سائح على التوالي. مما مثل خسارة ضخمة لهذا القطاع، خاصة في موسم أعياد الميلاد الفصحية.

وعلى الرغم من هذا التراجع، فإن الأرقام النهائية للموسم السياحي الإسرائيلي ٢٠٠٠ قدرت عدد السائحون بنحو ٢,٤ مليون سائح ، وهو ما يجعله أفضل للموسم السياحية في تاريخ لقطاع السياحي الإسرائيلي منذ الإعلان عن إنشاء الدولة للصهيونية.

لقد جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتكرس هيمنة البعد الأمني في تحديد مسار منحنى السياحة الإسرائيلية، فقد عانى قطاع السياحة الإسرائيلي من أزمات متتالية في الثمانينيات نتيجة للهجمات الفدائية الفلسطينية والانتفاضة الفلسطينية الأولى، حيث بلغ متوسط عدد السائحون خلالها نحو ٦٥ ألف سائح شهريا ، وتلاها نشوب حرب الخليج الثانية وقيل العراق بإطلاق عددا من صواريخ سكود على المدن الإسرائيلية لتقصف على الموسم السياحي في عام ١٩٩١ نهائيا، حيث وصل عدد السياح في الشهور الأولى من ذلك العام إلى أقل من ٢٠ ألف سائح شهريا.

أما في عام ٢٠٠١، فقد انخفض مؤشر السياحة الإسرائيلية بشكل ملحوظ، حيث بلغ عدد السياح خلال

بالشهر المناظر من عام ٢٠٠٠ وهي نسبة مرتفعة للغاية مقارنة بنسبة تراجعها في الشهور السابقة على هذا الشهر والتي لم تزد عن ٤% فقط.

وإذا كانت إحدى دعائم نمو الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين هي جذب الاستثمارات الأجنبية، فإن صعوبة جذب الاستثمارات الأجنبية قد تعرضت لنكسة بعد الانتفاضة الفلسطينية، وأيضا بعد التباطؤ الاقتصادي الأمريكي في عام ٢٠٠١ قبل لحدث ١١ سبتمبر ، ثم تزايد الأمر سوءا بعد تلك الأحداث التي خلعت الاقتصاد الأمريكي دومة الركود ودفعت الاقتصاد العالمي بأسره إلى حالة من التباطؤ الشديد.

وكانت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنفقت لإسرائيل قد ارتفعت من أقل من مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى حوالي ١,٦ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، إلى أن وصلت إلى نقطة الزروة في عام ٢٠٠٠ حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية نحو خمسة مليارات دولار .

لكن عام ٢٠٠١ شهد تراجعا حادا للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنفق إلى إسرائيل، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو ٣,١ مليار دولار. وللمبررات الأساسية لهذا الانخفاض، هي الانتفاضة الفلسطينية والتي سحبت من الاقتصاد الإسرائيلي ميزة رئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية ألا وهي الاستقرار السياسي الداخلي، وفرص التسويق في السوق الفلسطينية أو حتى في بعض الأسواق العربية في حالة تقدم التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي على مختلف الجبهات. كذلك فإن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي منذ تولي جورج بوش الابن لمنصب الرئاسة في ولايات المتحدة ، ثم دخوله للركود بعد ذلك ، قد أثر سلبا على تنفق الاستثمارات الأجنبية لإسرائيل ، سواء لأن تلك الاستثمارات كانت تنفق لإسرائيل من ولايات المتحدة بالأساس ، أو لأن السوق الأمريكية التي أصبحت في حالة تباطؤ ثم ركود ، هي المستورد الأول للسلع التي كتلت تلك الاستثمارات تقوم بصناعتها.

وعلى سبيل المثال أعلنت شركة إنتل كورب إنها أرجأت بناء مصنع جديد لإنتاج رقائق الكمبيوتر بكلفة ٣,٥ مليار دولار لأسباب أمنية من جهة ولتباطؤ الاقتصاد الأمريكي من جهة أخرى.

لما بالنسبة لقطاع السياحة، فكانت الآثار السلبية للانتفاضة الفلسطينية مضاعفة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عاملين، الأول أن هذا القطاع حصص للغاية لعدم

من عمالة هذا القطاع، وتقدر بنحو ٥٤,٩ ألف عامل، منهم ١٣,٩ ألف بشكل رسمي و ٤١ ألف عامل بشكل غير رسمي. خاصة في ظل انخفاض نسبة العمالة الإسرائيلية في هذا القطاع والتي تمثل نحو ٥٠,٩% فقط من عمالته ولنسبة الباقية عمالة أجنبية.

لما العامل الآخر الذي ساهم بقوة في تدهور هذا القطاع فهو تراجع معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل عقب اندلاع الانتفاضة، فاليهود الجدد القادمين إلى إسرائيل يمثلون أهم عوامل انتماش قطاع التشييد والبناء الإسرائيلي، حيث يؤدي ارتفاع نسبة الهجرة إلى زيادة الطلب على السكن، وهو ما يفسر الانتماش الدائم لهذا القطاع منذ بداية التسعينات.

وقد ساهمت كافة هذه التطورات التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي خلال عام ٢٠٠١ إلى توقع ارتفاع معدلات البطالة وفقاً لأرقام وزارة المالية الإسرائيلية إلى ١٠% في نهاية عام ٢٠٠١ مقابل ٨,٨٠% في عام ٢٠٠٠، وكلفت التقارير الدولية تتوقع أن تصل معدلات البطالة الإسرائيلية إلى ٩% خلال عام ٢٠٠١.

ثانياً: الحصار يقتل مظاهر الحياة الاقتصادية في أراضي

السلطة الفلسطينية

يمكننا القول أن الحصار الإسرائيلي للمدن الفلسطينية قاد إلى شل أوجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني، فإغلاق المعابر والحدود وتعطيل أو إيقاف حركة السلع والمعامل، أوقع خسائر ضخمة بهذا الاقتصاد، إلى جانب الخسائر التي تكبدها نتيجة القمع الإسرائيلي وتدمير البنية الأساسية.

وفقاً لاتفاقيات أوسلو والاتفاقيات المكملة لها والتي صاغت وضعية الأراضي التي تسيطر عليها إدارياً السلطة الفلسطينية، فإن إسرائيل تتحكم في حدود ونقاط اتصال الاقتصاد الفلسطيني بالعالم الخارجي. كما تتحكم إسرائيل وفقاً لاتفاق باريس الذي وقع في عام ١٩٩٤ في ٧٠% من إيرادات السلطة الفلسطينية من خلال تحصيلها للرسوم الجمركية على الصادرات والواردات عبر الموانئ والمعابر.

من ناحية أخرى، فإن الاقتصاد الفلسطيني يرتبط هيكلية بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث تتحكم السلطات الإسرائيلية في حصولها على الموارد والسلع الأولية ولخمنت الالتزام لنشاطها، بل أن ٨٥% من التجارة

الشهور العشر الأولى من عام ٢٠٠١ حوالي ٩٨٠ ألف سائح فقط مقارنة بنحو ٢,١٩ مليون سائح خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٠، وبلغ متوسط عدد السياح الذين وصلوا إلى إسرائيل خلال تلك الفترة ١٠٦ ألف سائح شهرياً مقابل ٢١٩ ألف خلال للشهور العشر الأولى من عام ٢٠٠٠، وانخفض عدد الليالي السياحية بنسبة ٧٠% وتراجعت معدلات الإشغال في الفنادق إلى أقل من الربع تقريباً.

هذا وقد شهدت المعابر الحدودية الإسرائيلية مع لدول العربية الانخفاض الأكثر وضوحاً من حيث حركة السياح، وهي تلك التي كانت تعتمد عليها إسرائيل نسبياً في إطار الرحلات السياحية للمجموعة إلى المنطقة، حيث تمثل نحو ٣٠% من السياحة الإسرائيلية فقد تراجعت الحركة السياحية عبر معبر فرح بنسبة ٩٤,٨% وكانت نسبة الانخفاض في منفذ ومعابر طابا والعربة واللذني نحو ٤٨,٢% و ٧٠,٧% و ٧٤,٣% على التوالي في الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٠١.

وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر الأمريكية، ليصل منحنى السياحة في إسرائيل إلى أدنى مستوى له منذ حرب الخليج الثانية، حيث بلغ عدد السياح في شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠١ نحو ٦٩ و ٦٠ ألفاً وهو ما يقرب من مستويات تنفق السياح لإسرائيل أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

وقد أدى التدهور في تنفق السياح لإسرائيل إلى تسريح نحو ١٥ ألف عامل وموظف من أصل ٣٦ ألفاً في ميدان الصناعة الفندقية، وتسريح ما يتراوح بين ٥٠ ألفاً إلى ٦٠ ألفاً من أصل ٢٢٠ ألف موظف يعملون في مجمل القطاع السياحي نتيجة إغلاق ٢٥ مؤسسة سياحية أبوابها من أصل ٣٥٠ منشأة فندقية في إسرائيل.

وبالنسبة لقطاع التشييد والبناء، أدت الانتفاضة الفلسطينية إلى تراجع حاد في أنشطة البناء داخل إسرائيل، حيث انخفضت الاستثمارات في بناء الشقق السكنية بنسبة ١% في النصف الأول من عام ٢٠٠١. وكان القطاع بشكل إجمالي قد شهد تراجعاً بنسبة ٥٥% في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠. وهو التراجع الذي استمر خلال عام ٢٠٠١.

وقد ساهم العديد من العوامل في التراجع الكبير في قطاع التشييد والبناء في إسرائيل، فمن ناحية تأثر هذا القطاع سلباً من ميسلة الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة، حيث ولج نقصاً واضحا في المال، نظراً لأن العملة الفلسطينية تشكل نحو ٢٥%

أدى هذا الحصار أيضا إلى إعاقة حركة التجارة الداخلية بين المدن الفلسطينية وارتفاع تكاليف الشحن والنقل.

وإضافة لكل ذلك، فإن قوات الاحتلال دمرت جانباً مهماً من البنية الصناعية لثر قصفها المتواصل للمدن الفلسطينية، حيث تم تدمير ٤٥ مصنعا فلسطينيا حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠١.

وقد وصلت نسبة التراجع في الإنتاج الصناعي داخل مناطق السلطة الفلسطينية إلى ٦٥% بالمقارنة مع معدل الإنتاج الصناعي قبل اندلاع الانتفاضة.

وقد أظهرت دراسة للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدر" أن قطاعات الصناعة المختلفة دخلت لراضي السلطة شهدت تراجعا حاداً خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى سبتمبر ٢٠٠١، حيث تراجعت الصناعات الإشتاتية بنسبة ٩٠%، وصناعات النسيج بنسبة ٨٥% وصناعة الأحياء والجلود بنسبة ٩٠%. كما شهدت كل من الصناعات الكيماوية والخشبية والميكانيكية تراجعا بنسب ٦٥% و ٨٠% و ٦٠% علي الترتيب. كما انخفض إنتاج صناعة البلاستيك والصناعة الورقية بنسبة ٧٠% و ٧٥% علي التوالي. كما بلغت قيمة الاستثمارات الموقوفة حتى نهاية عام ٢٠٠١ نحو ٨٠ مليون دولار.

من ناحية أخرى تم إغلاق ١٩٧ مشروع صناعي من أصل ٧٢٠ مشروعا كان من المزمع إنشائها عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ بسبب الضائقة الاقتصادية.

هذا وتشير الدراسات الاقتصادية الفلسطينية إلى أن آثار العدوان الإسرائيلي مستمر بالنسبة لقطاع الصناعة على الأقل لمدة ٤ سنوات كحد أدنى مما سيكلف هذا القطاع خسائر سنوية تبلغ ما يعادل ٤٥% من قيمة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية.

وبالنسبة للقطاع الزراعي، فكان الوضع أكثر سوءاً، حيث قامت قوات الاحتلال بتجريف ما يقرب من ١٣ ألف دونم من الأراضي المزروعة بمختلف أنواع المحاصيل وقتلت ١٨٠ ألف شجرة زيتون وأشجار نخيل وبرنقال ودمرت معظم آبار المياه التي يعتمد عليها الفلاحين الفلسطينيين حتى نهاية يوليو ٢٠٠١. وتدمير ٤٣ مزرعة ودونج و ١٢ حظيرة حيوان أدت لموت ٧١ ألف من الطيور والدجنة و٧٦٤ رأس غنم.

الخارجية الفلسطينية، تتم مع الدولة الصهيونية. إلى جانب حصول تل أبيب ضريبة الدخل من العمالة الفلسطينية التي تعمل لديها، هذا فضلا عن أنها تتحكم في الموارد الطبيعية وعلى رأسها المياه، كذلك فإن نحو ٣٠% من العمالة الفلسطينية تعمل في داخل قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، وأخيراً فإن العملة المهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني هي العملة الإسرائيلية "الشكل الجديد".

إن سياسة التمييز والقصف والحصار التي تنتهجها الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ انفجار الانتفاضة، شلت كافة مظاهر الحياة الاقتصادية داخل تلك المناطق الفلسطينية، وكبدت هذه الأعمال العدوانية الإسرائيلية، الاقتصاد الفلسطيني، خسائر هائلة في الأصول وفي الإنتاج. وقد قدرت السلطة الفلسطينية حجم هذه الخسائر بنحو ٧ مليارات دولار في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى نهاية أغسطس ٢٠٠١. وسجل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني انخفاضاً بمقدار ١,٧ مليار دولار حتى منتصف عام ٢٠٠١، أي في ثمانية أشهر فقط من بدء الانتفاضة، وهو ما يمثل نحو ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية والذي يبلغ ٤,٥ مليار دولار سنوياً، وقدر حجم العجز في ميزانية السلطة في نهاية ٢٠٠١ بـ ٤٠٠ مليون دولار بنسبة ٢٥% من إجمالي الإنفاق للعام خلال عام ٢٠٠١.

وعند النظر إلى تفاصيل الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني، نجد أن خسائر القطاع الصناعي، والذي يساهم بنحو ١٨% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به ١٥,٩% من القوى العاملة داخل الأراضي الفلسطينية، بلغت في الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ إلى مايو ٢٠٠١ نحو ٦٦٤ مليون دولار ويتوقع أن تصل بنهاية عام ٢٠٠١ إلى أكثر من مليار دولار.

فإلى جانب عرقلة سلطات الاحتلال وصول المواد الخام إلى المصانع، حيث تستورد نحو ٧٥% من المواد الخام اللازمة لتشغيلها من إسرائيل، فضلاً عن أن ٩٠% من المواد المستوردة يتم تخليصها عبر الموانئ الإسرائيلية، قامت السلطات الإسرائيلية بقطع التيار الكهربائي بشكل متكرر، مما تسبب في وقف الإنتاج في هذه المصانع لفترات طويلة. كذلك فإن الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة قد أدى إلى عدم تمكن العمال الفلسطينيين من الوصول إلى مصانعهم معظم الوقت. كما

وبلغت نسبة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية الذين يعيشون تحت خط الفقر ما يزيد عن ٥٠% وفقا لتقديرات البنك الدولي. مقابل ٢٠% في نهائية عام ٢٠٠٠.

وقد أظهرت دراسة قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الأسر تحت خط الفقر في أراضي السلطة الفلسطينية بلغت ٦٠,٨% منها ٨١,٥% في قطاع غزة. وبلغت نسبة الأسر تحت خط الفقر في المخيمات نحو ٧٥,١%, وبلغت الأسر التي فقدت دخلها خلال الانتفاضة نحو ١٤% و تلك التي فقدت نصف دخلها ٤٧,٧%، كما بلغ متوسط دخل الأسرة في أكتوبر ٢٠٠١ نحو ١٤٠٠ دولار مقابل ٢٥٠٠ دولار قبل الانتفاضة.

وفي المقابل لم تسف المعونات الاقتصادية العربية للسلطة الفلسطينية التي أقرتها الجامعة العربية في أكتوبر ٢٠٠٠، في تعويض الفلسطينيين عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة سياسة البطش الصهيونية، حيث وصل للسلطة الفلسطينية حتى نهاية أغسطس ٢٠٠١ نحو ٤٦٥ مليون دولار فقط من البلدان العربية تدفع منها ٢٠ مليون دولار شهريا رواتب لموظفيها والباقي لا يكفي حتى لتوفير الطعام للشعب الفلسطيني.

ثالثا : المقاطعة العربية : بين الخطابية والحقيقة

أصدرت القمة العربية التي عقدت في القاهرة في ٢٢، ٢٢ أكتوبر من العام ٢٠٠٠ قرارا بجم استئناف أي نشاط رسمي أو غير رسمي في الإطراف متعدد الأطراف ووقف خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي مع إسرائيل في هذا الإطار وعدم المشاركة في أي منها وربط استئنافها ومدى بتحقيق إنجاز ملموس في اتجاه السلام العادل والشامل على كافة مسارات السلام، مع استثناء مصر والأردن من هذا القرار. وقد اعتبر البعض أن هذا القرار يشكل بداية مرحلة جديدة من قطع العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والكيان الصهيوني، وهو الاتجاه الذي دعمه قطع كل من صمان وتونس والمغرب علاقاتهم الاقتصادية مع إسرائيل. إلى جانب الإعلانات المتكررة من الغرف التجارية العربية وتأكيدا على قطع العلاقات التجارية مع إسرائيل. وهو ما كاده بشكل قاطع - علي سبيل المثال - الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بإعلانه أنه لا يوجد تبادل تجاري ولا تعاون مع الجانب الإسرائيلي منذ بدء الانتفاضة.

وقد بلغت خسائر القطاع الزراعي الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة وحتى نهاية شهر يوليو ٢٠٠١ فقط نحو ٢٨٨ مليون دولار وهو يشمل الإضرار بالبشرة وغير المباشر.

وعلي صعيد القطاع السياحي، فقد وصلت معدلات السياحة خلال الشهر العشر الأول من عام ٢٠٠١ إلى حد الصفر تقريبا، حيث لم يشار إلى عودتها في التقارير الاقتصادية الفلسطينية، فخلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى يوليو ٢٠٠١ بلغت خسائر هذا النشاط نحو ٣٠٠ مليون دولار، حيث أغلقت معظم الشركات والمؤسسات التي تم تأسيسها للاستفادة من السياحة إلى المناطق الدينية، إلى جانب إغلاق الفنادق والمطاعم على شاطئ غزة، كذلك قامت السلطات الإسرائيلية باحتلال ثلاثة فنادق فلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٠. وتفيد إحصائيات المجلس المركزي الفلسطيني إلى أن قطاع النقل والمواصلات الفلسطينية تكبد خسائر تقدر بنحو ١٢٠ مليون دولار حتى منتصف ٢٠٠١ نتيجة توقف العمل بشكل شبه كامل في معابر المنطار ومطار غزة، بالإضافة إلى ٤٠ مليون دولار نتيجة إحراق الساحات والحافلات الفلسطينية خلال القصف الإسرائيلي.

كما تراجعت إيرادات السلطة الفلسطينية جراء الحصار ومن تراجع عوائد الضرائب غير المباشرة التي تجمعها السلطات الإسرائيلية نيابة عنها من ٩٠ مليون دولار شهريا قبل أكتوبر ٢٠٠٠ إلى نحو ١٧ مليون دولار شهريا فقط خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١.

إن هذا التدمير الشامل لمظاهر الأنشطة الاقتصادية داخل أراضي السلطة الفلسطينية، إضافة لمنع نحو ١٠٠ ألف عامل فلسطيني من الوصول لمعمله داخل حدود ١٩٤٨ وفي المستوطنات اليهودية، أدى إلى ارتفاع نسب البطالة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى نسب غير مسبوقه عالميا، حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة والضفة الغربية في نهاية أكتوبر ٢٠٠١ إلى ٣١,٩% و ٢٢,٧% على الترتيب مقابل ١٠% و ٨% في سبتمبر ٢٠٠٠ ووصلت نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً إلى ٢٥,٣%

وهو ما جعل الحاجة لخلق فرص عمل هي الأهم بالنسبة لـ ٦٧,٧% من سكان مناطق السلطة الفلسطينية بعد أن كانت تمثل لهم الأمل في ١٣,٩% فقط من السكان خلال عام ٢٠٠٠.

حجم للتبادل التجاري للبلدان العربية مع إسرائيل (مليون دولار)

الفترة	٢٠٠٠	الشهور الأول من ٢٠٠٠	الشهور المشرة الأولى من ٢٠٠١
مصر:			
الصادرات	٢٠,٧	١٨,٣	١٧
الواردات	٥٨,٩	٥١,٩	٤٠,٣
الأردن:			
الصادرات	٣٦,٧	٣٠,٥	٣٥,٤
الواردات	٣٨,٩	٣٢,٣	٥٥,٨
موريتانيا:			
الصادرات	٠,٤	٠,٤	٠,٦
الواردات	٦,١	٥,٤	٤,٦
إجمالي حجم التبادل بين البلدان الثلاثة وإسرائيل	١٦١,٧	١٣٨,٨	١٥٢,٩

ويمكن القول إجمالاً أن الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين، قد تأخراً بشكل شديد السلبية من جراء الانتفاضة الفلسطينية وإجراءات القمع الإسرائيلي لهمجها. كما تأثرت إسرائيل بالذات بالنتائج الاقتصادية السلبية لأحداث سبتمبر في الولايات المتحدة، وما أدت إليه من تدهور درامي في حركة السياحة والطيران والاستثمارات الدولية، وما أدى إليه هذا التدهور من ركود الاقتصاد الأمريكي وتباطؤ الاقتصاد العالمي. لكن إسرائيل التي بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها ١٧ ألف دولار عام ٢٠٠١، والتي تتلقى سنوياً مساعدات وتحويلات خارجية لا تزداد تبلغ نحو ٧ مليارات دولار، يمكنها تحمل الخسائر التي منيت بها دون أن يؤدي ذلك لحدوث تدهور مؤثر في مستويات معيشة الإسرائيليين. أما الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، فإن خسائره تدفع قطاعات منه إلى شفا الجوع، وهو ما يستوجب من البلدان العربية وبالأخص البلدان الغنية في الخليج، تحييراً جوهرياً في سياستها المالية إزاء الشعب الفلسطيني، فمن الضروري زيادة المساعدات المالية المقدمة له من جهة، والعمل على تنمية اقتصاده من جهة أخرى كآلية لتمكينه من الصمود في مقاومة الاحتلال الفلسطيني.

صندوق عربي لإنماء فلسطين

وفي هذا الصدد نكرر الدعوة التي أطلقتها في العدد الأول من هذا التقرير (الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠)، بشأن ضرورة إنشاء صندوق

إلا أن الجانب الإسرائيلي كان له رأي آخر، فقد وجد أن في إغلاق المكاتب التجارية العربية هو خطوة سلبية ولكن من الناحية السياسية أكثر منه من الناحية الاقتصادية والتجارية. حيث كانت المكاتب التمثيلية التجارية هي الصيغة الوسط التي أوجدتها البلدان العربية في منتصف التسعينيات بين الاهتمام الإسرائيلي بفتح سفارة أو قنصلية وبين تخوف البلدان العربية من اتخاذ خطوة بعيدة المدى قبل التوقيع على اتفاق سلام إسرائيلي- فلسطيني، أو إسرائيلي- سوري، وانخرط خيار المكاتب التمثيلية في حلم الشرق الأوسط الجديد الذي ركز على التعاون الاقتصادي.

فقد فتحت المكاتب التمثيلية في عمان وقطر وكانت البحرين على شفا فتح مكتب قبل الأزمة في محادثات السلام. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن كل دول الخليج بما في ذلك السعودية والكويت والإمارات، قد أقامت علاقات اقتصادية مع إسرائيل. لكن مثل هذه العلاقات (إذا كانت قد حدثت فعلياً) التي تؤكد إسرائيل قيامها لم يكن تعبيراً عن موقف تلك الدول بقدر ما كان تعبيراً عن تخلي بعض الرأسماليين فيها عن الموقف الوطني العام فيها بعدم إقامة علاقات اقتصادية مع الدولة الصهيونية.

وفي شمال أفريقيا أقامت المغرب وتونس علاقات مع إسرائيل على مستوى مثيليه الاقتصادية وفي مرحلة لاحقة أعلنت موريتانيا إقامة علاقات مع إسرائيل على مستوى رفيع يرقى إلى سفير إسرائيلي. إن هذه الأوضاع التي غيرها قرار الجامعة العربية بقطع العلاقات الاقتصادية، لم تحل دون استمرار العلاقات التجارية بين البلدان العربية التي استثنيت من القرار أي مصر والأردن، إلى جانب موريتانيا التي رفضت تطبيقه عملياً، وبين إسرائيل. وإذا كانت التجارة بين مصر وإسرائيل قد تراجعت من ٧,٢ مليون دولار في الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٥٧,٣ مليون دولار في نفس الفترة من عام ٢٠٠١، فإن التجارة بين الأردن وإسرائيل قد ارتفعت من ٦٢,٨ مليون دولار خلال الشهور العشر الأولى من ٢٠٠٠ إلى ٩١,٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠١ أي بنسبة نمو ٤٥,٦%. وهو ما تفسره بعض المصادر الإسرائيلية بأن الأردن كان وما زال يمثل، نقطة مرور التجارة غير المباشرة بين إسرائيل والدول الخليجية.

عربي لإتماء فلسطين يقوم على مساهمات مالية من الدول العربية الغنية ، ويقدم قروضا ميسرة وطويلة الأجل لأبناء الشعب الفلسطيني وجميعاته الأهلية لبناء مشروعات اقتصادية صناعية وخدمية وزراعية بقدر المتاح لتنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ ولخلق فرص عمل كريمة لأبنائها في وطنهم بدلا من خروجهم للاستعباد في إسرائيل أو للشركات في البلدان العربية. وهذا الصندوق كمؤسسة اقتصادية عربية موجهة لإتماء

فلسطين سيكون بمقتوره التوجه لأبناء الشعب الفلسطيني مباشرة، وسيكون نجاحه مرهونا بكفاءة إدارته وبعدائه في تقديم القروض الميسرة ، وباتجاهه للقطاع المعانلي والمشروعات الصغيرة بصفة أساسية، وباختياره للمشروعات الأكثر حيوية وملاتمة للاحتياجات الاجتماعية للشعب الفلسطيني ، والأكثر ملاتمة أيضا لبناء قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو الذاتي وعلى استيعاب العمالة الفلسطينية في جهاز إنتاجي متطور.



◆ القسم الرابع ◆

تحرير التجارة العربية البينية ..
بين المناطق الجزئية والاتفاقيات
الثنائية والمنطقة العربية الكبرى

من المعروف في نظرية التكامل الاقتصادي ان منطقة التجارة الحرة هي لبسط الصيغ وادناها مرحلة في اي مشروع للتكامل، فهي تمهد للانطلاق الى مراحل أكثر تقدماً في مدارج التكامل والانماج الاقتصادي. ولا تثير منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم أي تعقيدات فنية أو قانونية في التطبيق كما تثيرها مرحلة السوق المشتركة أو الوحدة الاقتصادية.

ولهذا شهدت كثير من دول العالم وأقاليمه خلال العقد الأخير خاصة من القرن الماضي تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاماً مع توجهات تحرير التجارة الدولية لاسيما بعد توقيع اتفاقات مراكش ١٩٩٤ في اعقاب اختتام جولة أورجواي للجات وقيام منظمة التجارة العالمية مطلع عام ١٩٩٥.

ينطلق الفكر الاقتصادي لتحرير المبادلات التجارية من فرضية ترى ان اتساع الأسواق يؤدي الى تسليج اقتصادية هامة للتجارة كمحرك للتنمية وقاطره للاستثمارات ذلك ان نمو للتبادل التجاري يساعد على تحقيق وفورات الحجم ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة حجم الانتاج ورفع معدلات النمو مما يجعل المنطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المصحوب بالتكنولوجيا الامر الذي يدعم القرارات التنافسية لانتاج دخل وخارج المنطقة ويزيد من فرص للتوظيف ورفع كفاءة القوى العاملة واستيعاب الزيادة المستمرة فيها.

على صعيد المنطقة العربية انتشبت آمال مجددا لحياء مشروعات التكامل الاقتصادي في اطار جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكنات صيغة المنطقة الحرة للتجارة الأكثر قبولا وترحيبا وقد اقترنت بموافقة القمة العربية بالقاهرة عام ١٩٩٦، واستنادا الى الحيد من القرارات والاتفاقات الجماعية التي أبرمت على مدى سنوات النصف الثاني من القرن العشرين.

ان قيام منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى "كما دعت اليها قمة القاهرة ٩٦" يمكن أن تكون نواة للتعامل لجماعي العربي مع المتغيرات الاقتصادية الدولية

والاقليمية المتلاحقة ممثلة في تطورات الانفتاح التجاري على الأسواق العالمية في اطار منظمة التجارة العالمية وتعظيم أهمية ودور التكتلات الاقتصادية في عصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة.

في هذا الجزء من التقرير سنبحث في تحرير التجارة العربية البينية بين المناطق الجزئية والاتفاقات الثانية والمنطقة العربية الكبرى. ونبدأ أولاً بالقاء الضوء على محاور العمل الاقتصادي العربي المشترك تمهيدا للدخول في تفاصيل تحرير التجارة الدولية لفرص والمعايير ثم نخرج على بحث محور التبادل التجاري العربي في اطار موافق مؤسسات النظام الاقليمي العربي منذ قيامه عام ١٩٤٥ وحتى المرحلة الأخيرة التي وصل اليها تطبيق البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لاظمة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. كما سنبحث في مناطق التجارة الحرة لثانية بين الدول العربية، ومناطق التجارة الحرة الاقتصادية سواء منها في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية أو مجلس التعاون للدول الخليجية ثم منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية التي بذلت استنادا الى اعلان برشلونة وأخيراً نعالج موضوع استنهاض مشروع السوق العربية المشتركة في ظل الظروف الإقليمية والدولية وننتهي دراستنا عن كيفية تطوير عملية تحرير التجارة العربية البينية وبناء تكتل اقتصادي عربي حقيقي بهدف الوصول الى سوق عربية مشتركة.

مقدمة عن محاور العمل الاقتصادي العربي المشترك

مر العمل الاقتصادي العربي المشترك بمحطات عديدة منذ قيام النظام الاقليمي العربي عام ١٩٤٥ حتى اليوم.

لقد استند هذا العمل منذ بدايته الى ميثاق جامعة الدول العربية، ثم اخذ بعنذ مختلف الصيغ والآليات بدءاً من اللجنة الاقتصادية الدائمة، فالمجلس الاقتصادي العربي " ١٩٥٣" بموجب المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وتحليل المادة المذكورة عام ١٩٧٧ ليصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تستند في

وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع وحسب وأما هو قبل كل شيء نوع التخصص الانتاجي الذي تقوم عليه الاقتصادات العربية.

فهذا التخصص يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات يضاف الى ذلك أن مجرد تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية لا يمكن أن يؤدي الى التطوير التقني للجهز الانتاجي بما ينشئ وينمي القروء الانتاجية والمشروعات التي يمكن أن تكون ركيزة لتوسيع المبادلات العربية في المستقبل. في ضوء هذه الحقيقة تأتي الشكوك بمستقبل منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى التي أصبحت محور أعمال المجلس الاقتصادي منذ عام ١٩٩٧ بعد تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري والتي يؤمل تحقيقها بالترجيح مطلع عام ٢٠٠٧ والدليل قوائم الاستثناءات من التحرير والخلاف على شهادات المنشأ والافتقار الى الأدلة الكفوءة والمقترحة للتفويض والمتابعة ناهيك عن التزام الدول الاعضاء بمراحل التحرير المتدرج المتفق عليها.

ثانياً : ان الخروج من هذا المأزق قد شخصه بدقة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك قبل عقدين وكان موضع نقاش مستفيض في العديد من اللجان والمؤتمرات حيث انتهت التوصيات إلى تبني قمة عمان ١٩٨٠ آليات جديدة للتكامل الاقتصادي من خلال خطة للمشروعات القطاعية الانتاجية ضمن تصور قومي شامل يركز على الجانب الانتاجي وليس المدخل التبادلي التقليدي وتوسيع قاعدته والذي يعمل على الترابط العضوي بين الهياكل الاقتصادية والتنظيمية غير ان الآمال قد خيبت مرة أخرى بأجهاض موانئ قمة عمان حتى انه لم يخصص مليم واحد من عقد التنمية العربية [٥] آلاف مليون دولار [للدول العربية الأقل نمواً كما لم ينفذ مشروع واحد من الخطة الخمسية للتنمية العربية [٨١] ١٩٨٥] التي عكف على اعدادها فريق الخبراء الذي قاده الدكتور محمد محمود الامام.

ثالثاً : لقد اجهض المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وثائق قمة عمان عام ١٩٨٣ عندما قرر أن تكون المشروعات العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي العربي بديلاً لخدمة التنمية العربية ولم يتحقق أي مشروع من هذا القبيل ولا زالت أزمة الأمن الغذائي متفاقمة علماً بعدم ويزداد لرتال الجوع العرب في ظل الحصار والافتقار!

رابعاً : رغم وضع اتفاقية متقدمة لتشجيع وحماية الاستثمارات العربية البيئية وإنشاء المؤسسة العربية

أعماله مختلف المنظمات القطاعية المتخصصة التي أنشأها ككيوت خبرة، وعشرات الاتحادات النوعية والمشروعات العربية المشتركة وبرزت أخيراً خلال العقدين الماضيين ظاهرة المجالس الوزارية المتخصصة لحد عشر مجلساً تتولى املاكها الفنية جامعة الدول العربية.

لقد خاض المجلس الاقتصادي منذ أنشأته حتى اليوم مختلف التجارب والمداخل التكاملية ووضع العديد من الاتفاقيات في مجال التجارة والاستثمار والنقل والمواصلات.. واتخذ العديد من المقررات والاجراءات والسياسات التي كان أمر تنفيذها رهن مصادقة السلطات التشريعية والتنفيذية القطرية عليها. ان عدد وطبيعة ومضمون هذه القرارات كانت تعكس الظروف السياسية السائدة في المنطقة العربية والعلاقات بين اعضاء الاسرة العربية (زائلة للور الاقتصادي لجامعة الدول العربية ١٩٨٣) ولذلك ظلت نتائج العمل الاقتصادي العربي المشترك متواضعة حتى اليوم.

غير أن هناك محطتين مهمتين في مسيرة القافلة الاقتصادية العربية تستحق أن ننفق عندهما، حيث تشكل كل منهما علامة بارزة في تاريخ العمل المشترك. المحطة الأولى هي موافقة المجلس الاقتصادي على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ والتي أبتئق عنها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ في ظل المد القومي أما المحطة الثانية فهي انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بعمان ١٩٨٠ في ظل الحقبة النفطية والذي كرس دورته للشئون الاقتصادية فصادق على وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي وميثاق العمل الاقتصادي القومي وعقد التنمية العربية المشتركة، والاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية.

وان ظلت هذه الوثائق في ادراج الاهدال وطلى النسيان، إذ كان من نتائج ذلك ان العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يحقق الاهداف التكاملية للاقتصاد العربي، فلازل هذا العمل لسير الوضع الراهن:-

أولاً : تمحور العمل الاقتصادي العربي منذ بدايته حتى اليوم حول تحرير التبادل التجاري، حتى في إطار مائسي تجاوزا بالسوق العربية المشتركة وظلت نتائج ذلك التبادل متواضعة. ذلك ان مجرد لتبادل التجاري لا يمكن أن يؤدي بالضرورة في ظل الهياكل الحالية للاقتصادات العربية الى نمو المبادلات بينها فلاذئ يمنع توسيع المبادلات وتزايدها ليس أساسا القيود الجمركية

١- تحرير التجارة الدولية

شغل موضوع تحرير التجارة الدولية اهتمام الحكومات ومخططي العلاقات الاقتصادية على المستوى الاقليمي والدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين المنصرم فكانت جهود المجتمع الدولي منصبة على اصلاح العلاقات التجارية باعتبارها وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادي ودعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية وتوازن ميزان المدفوعات وقد اسفرت جهود التعاون الاقتصادي الدولي في عالم ما بعد الحرب المذكورة الى خلق عدد من المنظمات الدولية التي تختص كل منها بميدان معين من ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية وبمشكلة أساسية من المشاكل الاقتصادية التي عانت منها بلدان العالم في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. فالى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين [تفعلت برتون وودز] كان التخطيط لإنشاء منظمة للتجارة الدولية تسعى بمعالجة إلغاء القيود الكمية وتتولى قيام نظام عالمي للتجارة متعدد الأطراف بدلا من الثنائية وإثارة السلبية على نمو التجارة الدولية وتوسمها.

بدأت مفارقات الدول لتنظيم العلاقات التجارية في السنوات ١٩٤٦ - ١٩٤٨ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وظلت مسودة ميثاق منظمة التجارة الدولية قيد المناقشة والتعديل حتى مارس ١٩٤٨ عندما رفض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتشغيل عن ميثاق (هلفا) الذي ظل مجرد مشروع لعدم تصديق نصف الدول الموقعة عليه وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي رفضت التصديق عليه رغم أنها كانت من الدول التي نادت بفتح الميثاق ودعت إليه. ويمكن تفسير الموقف الأمريكي آنذاك إزاء الاتفاقية بالخشية من أن تنتقص منظمة التجارة العالمية من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية ولذلك دعت الولايات المتحدة خلال مؤتمر هلفا المذكور، الدول المشاركة الى التفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتنظيم التجارة الدولية وكان من نتيجة هذه المفاوضات أن تم توقيع الاتفاقية العامة للتجارة الجمركية والتجارة (الجات) بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٤٧ بين ٢٣ دولة ووضعت موضع التنفيذ اعتبارا من أول يناير ١٩٤٨. وهكذا تهيأ لهذه الاتفاقية (الجات) أن تصبح الاداة الرئيسية لتنظيم التعاون الدولي في مسائل التجارة الخارجية والسياسات التجارية في محيط الدول المنتمية اليها بما في ذلك تأمين امتثال تلك الدول لما تقتضيه الاتفاقية العامة من ميثاق منظمة التجارة

لضمان الاستثمار ضد المخاطر السياسية فإن حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية لازالت متواضعة جدا ولا تشكل أكثر من خمسة في المائة من الارصدة العربية المتوفرة في أسواق المال العالمية مع أن كثيرا من الدول العربية فتحت الباب على مصراعيه للاستثمار الاجنبي وقامت بتدريعات تشريعية لجذب المزيد من ذلك الاستثمار بينما يتقاعم البعض في الموارد وترتفع المديونية الخارجية لمعظم الاقتصادات العربية.

خلاصا : تشكل الازدواجية في عمل اجهزة العمل الاقتصادي المشترك كبر العقبات في مسيرة للقافلة [استخدما للقافلة تعبيراً عن بطئ المنجزات في عصر مركبات الفضاء] وتبدو هذه الازدواجية صارخة في عمل المجلسين [مجلس الوحدة والمجلس الاقتصادي] فالمجلس الأول لا يتجاوز عدد اعضائه عشر دول والمجلس الثاني يضم جميع الدول العربية ويمارسان ذات العمل. وازاء ما زلن عم الازلام بالتنفيذ يصيح من الأهمية بمكان اعادة هيكله مؤسسات العمل الاقتصادي وقد برزت مقترحات حكومية وفي مناسبات عديدة تدعو لدمج المجلسين في مجلس واحد له الاستقلالية المالية والادارية ورفده بأفضل الخبرات والكفاءات العربية [كتاب الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي ١٩٩٥ وكتاب السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ١٩٩٩].

ملصا : ان بحث قضايا العمل الاقتصادي العربي المشترك ومستقبله يتطلب في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العربي اعادة تقييم لنتائجه وعلى المؤسسة الام جامعة الدول العربية في هذا الوقت وهي تشهد مرحلة انتقالية ان تبادل الى تشكيل لجنة من الحكماء يستقدم نوب الخبرة والأختصاص تتولى مهمة اعداد استراتيجيات اقتصادية جديدة أكثر واقعية ورشدا في ظل الظروف الراهنة تعرض على قمة عربية قائمة لاقرواها والالتزام بتنفيذها تقوم على محور واحد هو كيفية تحقيق السوق العربية المشتركة بكل اركانها [حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع وممارسة للنشاط الاقتصادي بين الدول العربية] وفق برنامج زمني محدد. لتزرم الدول العربية بتنفيذه!

ان تحقيق هذا الطموح الاقتصادي القومي المشروع يتطلب في المقام الأول تهيئة درجة ملائمة من العلاقات السياسية الوثيقة بين الدول العربية لمواجهة تحديات المشاريع التكاملية البديلة والهيمنة العولمية لسيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الدولية من قواعد منظمة للسلوك فى ميدان العلاقات التجارية الدولية.

ظلت الجات على مدى خمسة عقود تقريبا تمثل النظام التجارى المتعدد الاطراف من الناحية القانونية والملمزم بوضع اطار القواعد والاجراءات التى تحكم التجارة الدولية كما ظلت هى الاطار الذى تجرى فى نطاقه المفاوضات بين الدول وكلفت آخر جولة للجات هى جولة اورجواى التى اختتمت اعمالها على المستوى الوزارى فى مدينة مراكش ١٩٩٤ ولتلى تعتبر بحق لكسثر مفاوضات التجارة شمولا وبعدها ثراء حيث توصلت الى اقرار ٢٦ اتفاقية شملت تجارة السلع والخدمات ومراجعة نصوص الجات من اجراءات وقائية- ميزان المدفوعات- تسوية المنازعات- نظام مراجعة السياسات التجارية بالإضافة الى تسهيل الوصول الى اسواق الدول الاعضاء. ان هذه الاتفاقيات تعد تحولا كبيرا فى رسم خريطة التجارة العالمية فى المستقبل وقد شملت العديد من المحاور فضلا عن انشاء منظمة التجارة العالمية لتكون الاطار المؤسسى لجميع الاتفاقيات التى ابرمت فى اطار الجولة الختامية للجات.

يمكن تلخيص نتائج الجهود الدولية باتها تهدف الى توسيع نطاق النظام التجارى متعدد الاطراف بحيث يشمل الخدمات والتجارة فى المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة كما تهدف الى توسيع وتسويق تحرير التجارة عن طريق اجراء تخفيضات اضافية فى التعريفات الجمركية عند سقوط معينة لا يمكن رفعها الا من خلال التفاوض والالتزام بالتعويض وكذلك تخفيض القيود غير الجمركية كذلك يشار الى ما اتفق من اجتماعات مراكش من ايجاد آلية دائمة لاستعراض السياسات التجارية على نحو منظم لرصد ومراقبة النظام التجارى متعدد الاطراف والسياسات العامة التى تؤثر على هذا النظام.

تجدر الإشارة الى ان اهم المبادئ التى اتفق عليها فى مؤتمر هانغوا لنقوم عليها منظمة التجارة الدولية يومذاك هى ذات المبادئ التى جاءت فى صلب اتفاقية منظمة التجارة العالمية [مراكش ١٩٩٤] وهذه المبادئ هى تحقيق عدم التمييز فى التجارة الدولية وتخفيض الرسوم الجمركية على اساس المعاملة بالمثل وعن طريق المفاوضات بين الدول المختلفة ولغاء القيود للكمية التى ترفضها الدول على التجارة [نظام الحصص وترخيص الاستيراد] او غيرها من التدابير الخاصة بالتجارة الدولية.

اما آثار النظام التجارى الدولى الجديد على البلدان النامية فيمكن القول انه تمت صياغته لتحقيق مصالح الدول المتقدمة وان تكرر المكاسب كانت من نصيب هذه الدول التى كانت الفاعل الرئيسى فى هذا النظام.

٢- البلدان النامية والتجارة الدولية

عانت البلدان النامية على وجه الخصوص من سلبيات الأوضاع الاقتصادية العالمية لاسيما فى انخفاض مستويات النمو وتدهور معدلات التبادل الدولى وتفاقم مشكلة المديونية والاسيول الى تكرر طبيعة العلاقة التى تربط البلدان النامية بالإقتصاديات المتقدمة نتيجة لنمط تقسيم العمل الدولى، حيث ظلت البلدان النامية تعتمد على صادرات المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة ان هذا النمط من التخصص الدولى يتعارض مع احتياجات التنمية بل يتعارض معها وان للتضاريس طويلة المدى فى الإقتصاد العالمى أدت الى اضعاف دور التجارة الخارجية فى عملية التنمية لقد وجدت البلدان النامية بعد ان حقق معظمها استقلاله الوطنى فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى انه لامناس امامها الا بتكافح جهودها للدعوة الى تغيير نمط التخصص الدولى وهكذا سلكت هذه البلدان سياسة التصنيع بالاحلال محل الواردات لتقليل اعتمادها على الخارج ولكن تطبيق هذه السياسة كما يرى خبراء المؤسسات الدولية. للفرزت بحماية جمركية وغير جمركية عالية أدت الى الاستبعاد المطلق المنافسة الأجنبية وعزلة السوق المحلية عن السوق العالمية. اما الناتج الذى ترتب على ارتفاع جدار الحماية فهى هدر كبير للموارد الاقتصادية وسوء تخصيص لها وانخفاض الانتاجية وضعف القدرة التنافسية فى الاسواق العالمية وتباطؤ معدلات النمو فى حين استطاعت الدول التى اخذت بالتوجه التصديرى ان تقطع شوطا طويلا فى مجال التصنيع وان تصل الى درجة عالية من التنافسية فى الاسواق العالمية وان تبكى صناعات تصديرية على نطاق كبير وان تحقق بالتالى معدلات عالية فى النمو الإقتصادى ويشار الى هذا الصدد الى نموذج دول جنوب شرق آسيا.

من جهة أخرى يرى خبراء منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية [ارنكتاد] ان ليس هناك دليل قاطع على ان التوجه للتصدير هو النموذج المناسب الوحيد الذى ثبت جدواه فى البلدان النامية الناجحة. لقد كانت سياسة الاحلال محل الواردات تمثل احد العناصر الهامة فى تجارب النماذج الناجحة للدول الاسيوية حيثية العهد بالتصنيع هذا بينما برزت النماذج غير الناجحة فى اسيركا اللاتينية

نتيجة الديون وهروب رأس المال وتدهور معدلات التبادل الدولي ويورد خبراء البنك الدولي والصندوق ان سياسة التوجه التصديري لاتعنى الغاء الحماية الوطنية والأخذ بحرية التجارة بشكل مطلق بل ان التحول من سياسة الاحلال محل الواردات الى سياسة التوجه التصديري يتطلب ان تكون السياسة التجارية محايدة بين قطاع الصادرات وقطاع الانتاج للسوق المحلية وان الحماية الجمركية المطلوبة الى الحد الذى لا يؤدى فيه الى عزلة السوق المحلية عن السوق العالمية والا تؤدى الى قتل الباب فى وجه المنافسة الاجنبية.

٢- تحرير التجارة - الفرص والتحديات:

قبل اختتام جولة أوروغواي وتوقيع اتفاقات مراكش ١٩٩٤ وصياغة النظام التجارى الدولى المتعدد الأطراف شهدت البلدان الصناعية موجات حماية وتميزية على مدى نصف قرن من العلاقات التجارية الدولية وادت الحواجز والقيود التى قامتها هذه البلدان الى تقليل من امكانية دخول منتجات البلدان النامية لاسواقها واثرت بالتالى على الاداء الاقتصادى لاسيما فى قطاع المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس فى هذه البلدان. لقد اثرت السياسات التجارية للحماية للدول الصناعية على اقتصادات البلدان النامية عن طريق ثلاث قنوات رئيسية:

- ١- ان السياسات التى تقيد الوصول الى اسواق البلدان الصناعية تحد من قدرة البلدان النامية على الانتاج والتصدير على اساس ميزتها النسبية.
- ٢- ان الحماية فى البلدان الصناعية تؤثر على مستوى ونمط الاستثمار فى العالم اجمع فمن توظيف الموارد فى استخدامات لاتعمل بكفاءة فان الحماية تقلل من الانتاج المحتمل فى كل من البلدان الصناعية والنامية.
- ٣- ان الظروف المتعلقة بالاستثمار الاجنبى فى البلدان الصناعية مثل شروط نسبة المكونات المحلية قد تؤثر فى قدرة لشركات من البلدان النامية من المنافسة مع الشركات المحلية فى اسواق الدول الصناعية المتقدمة.

فهل كان توقيع اتفاقات مراكش ايذنا بفتح الاسواق فى الدول الصناعية امام منتجات البلدان النامية؟ لقد حمل النظام التجارى الدولى الجديد معه خيبة الآمال بإحلاله عن عمد مصالح البلدان التى تتمتع فيها البلدان لنامية بميزة نسبية مثل المنتجات الزراعية وصناعة المنسوجات، الأمر الذى يؤكد على قيام علاقة تجارية غير متكافئة بين مجموعتي البلدان النامية والصناعية.

ورغم السياسات التجارية الحامية للبلدان الصناعية فإن التجارة الدولية شهدت تطوراً سريعاً منذ بداية النصف الثانى من القرن المنصرم وحتى اختتام جولة أوروغواي عام ١٩٩٤ فقد زادت التجارة الخارجية بمعدل ٧% سنوياً بالمقارنة مع زيادة الناتج المحلى الإجمالى الذى لم يتجاوز ٤% سنوياً لقد تصالط دور قطاع التجارة فى كل بلاد العالم وادى ذلك الى توثيق العلاقات التجارية بين الدول، الى جانب قيام شبكة واسعة من العلاقات المالية والتجارية وارتفاع درجة الاعتماد المتبادل وكان من ايجابياتها اتساع رقعة السوق الدولية مما لفتح المجال امام المزيد من تقسيم العمل الدولى. فى نفس الوقت فان العالم عانى من الآثار السلبية لتكثيف الحياة الاقتصادية نتيجة للتعرض للخدمات الاقتصادية الخارجية وسرعة انتشارها فى البلاد التى تتولد فيها خسارة لصناعية منها الى بقية اقطار العالم.

وفى الوقت الذى اصبح من المسمم به ان تحرير التجارة بعد ضروريا من لجل الاسراع بعملية التنمية فى ظل اقتصاد عالمى على درجة عالية من التكامل فان تحرير التجارة سلبت يؤكدها خبراء المنظمات الدولية:

اولا : ان تحرير التجارة يعرض الصناعات المحلية للخطر وان سياسات الحماية المتبعة فى الدول الأخرى تقيد فرص زيادة صادرات الدول النامية.

ثانيا : يخشى ان يؤدى تحرير التجارة الى تقليص السيطرة الحكومية والاعتماد على نحو غير ملائم على العوامل المجهولة فى الاسواق.

ثالثا : يعتبر احيانا قيام الدول بدافع من نفسها بتحرير التجارة أمرا غير منسجم بالحكمة لأن ذلك قد يقلل الحوافز لدى الدول الأخرى للتصرف بالمثل.

بيد ان سلبات تحرير التجارة لا يمكن ان تحصى ايجابياتها التى تتمثل فى الآتي:

- ١- ان افتتاح التجارة يضمن ان تنفع القوى التنافسية للمنتجين المحليين الى تحقيق أكثر مستويات الانتاج كفاءة.
- ٢- ان افتتاح التجارة يزيد من استخدام التكنولوجيا الجديدة فى صورة المنتجات المستوردة والمصدرة حيث يتعين على المصدرين استخدام افضل انواع التكنولوجيا ملائمة لتحقيق القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية.
- ٣- يقترن تحرير التجارة بانخفاض اسعار السلع ذلك ان ازالة قيود الاستيراد يتيح للمشتريين شراء السلع بالاسعار العالمية بالإضافة الى اية تعريفات جمركية متبقية.

بعد قيام النظام التجارى الدولى الجديد أصبح إلزاما على مختلف أطرافه ان يتبادر الى تحرير التجارة والنحول فى ترتيبات قلمية لأقالمة مناطق تجارة حرة وفى هذا المناخ الدولى توجه البلدان النامية خاصة تكاليف باهظة لعملية التحرير منها مايتعلق بتخفيض اسعار الصرف الذى يقرن بتلك العملية لآتى تزييد من التكاليف وتؤدى الى ارتفاع معدل التضخم. كما ان الصناعات التى كانت تتمتع بالحماية سوف تتأثر بمنافسة الواردات ويتربط على ذلك الاستغناء على اعداد كبيرة من العاملين بينما تتحقق زيادة الصادرات ببطئ فى وقت تضع الدول الأخرى حواجز وتقدم صادراتها وهذا هو مآزق تحرير التجارة للبلدان النامية التى تواجه العديد من الحولجز التى تضعها البلدان الصناعية المستوردة لاسيما للملح كيفة الاستخدام للملحة والسلع الزراعية التى تمثل الصادرات الرئيسية لمعظم البلدان النامية ومن بينها الاقطار العربية لآتى دخلت فى اتفاقات شراكة مع الإتحاد الأوروبى لاقامة مناطق تجارة حرة متوسطة كما سترى فى موضعه من البحث.

تحرير التبادل التجارى العربى

فى إطار العمل الإقتصادى المشترك

شغل موضوع تيسير المبادلات التجارية وتسهيل وتنظيم تجارة التزقزيت اهتمام الدول العربية منذ انشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ فالميثاق الذى لازال المرجعية الأكثر ديمومة للعمل العربى المشترك نص فى مادته الرابعة على تشكيل عدد من اللجان الدائمة تآتى فى مقدمتها اللجنة الدائمة للشئون الإقتصادية والمالية تكون مهمتها وضع قواعد التعاون فى الشئون الإقتصادية ومدها وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول العربية (كذا). وبالعودة فى وثائق تلك اللجنة التى لفظت انفسها عام ١٩٥٨ نجد انها قامت فى أول اجتماع لها عقد فى شهر تموز/يوليو ١٩٤٥ بتحديد توجه النشاط الذى يجب ان تركز فيه الجامعة جهودها. وكان من بين الموضوعات التى حظيت باهتمام اللجنة الأمور المتعلقة بالتجارة بين الدول العربية والتى يمكن حصرها فى النقاط التالية: تيسير تبادل المنتجات الأهلية تبادل التمثيل للتجارى والبيعات التجارية، تبادل البقائات والاحصاءات التجارية والإقتصادية وتيسير اجراءاتها، تسويق الاجراءات الجمركية بين الدول الاعضاء، ايفاد بعثات علمية وعملية لدراسة الشئون التجارية والصناعية

والإقتصادية فى البلاد العربية، انشاء مؤسسات صناعية وتجارية ومالية عربية مشتركة، انشاء غرفة تجارية وصناعية مشتركة وليجاد إتصال لكل منها، تسسيق المشروعات التجارية والصناعية والمالية وتوحيد المقاييس والمكاييل ولو أمعنا النظر فى هذه التوصيات لوجدناها تشكل خطة مترابطة المحاور واضحة الاهداف للعمل الإقتصادى العربى المشترك منذ انشاء النظام الإقليمى العربى عام ١٩٤٥ حتى اليوم. وخلال أكثر من خمسة عقود قطعتها الجامعة العربية لم يخرج إطار العمل عن المحاور المذكورة فى النواحي المؤسسية والتشريعية للتعاون الإقتصادى بين الدول العربية وان اتخذ صيغا وأشكال مختلفة من الآليات والاتفاقات والقرارات.

كان التصور القائم آنذاك ان إزالة حواجز التجارة بين الدول العربية وبعضها وإعطاء ميزة للتبادل التجارى إزاء العالم الخارجى تعتبر خطوة أساسية نحو تعزيز وتنمية الروابط الإقتصادية والاجتماعية بين دول الجامعة العربية. وتعزيزا لهذا التوجه صدر القرار الأول لمؤتمر وزراء المال والإقتصاد العرب المنعقد فى بيروت (٢٥-٢٦/٥/١٩٥٢) يقضى بتسهيل تبادل الإنتاج الزراعى والحيوانى والصناعى وقد جاء هذا القرار متضمنا اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية على ان يكون منشأها احد بلدان الأطراف المتعاقدة كما تضمن القرار الإخذ بمبدأ المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالمصنوعات العربية بنسبة تتراوح بين ٢٠-٥٠% من التعريفات الجمركية العادية مع جواز الوصول الى الاعفاء الكامل فضلا عن المعاملة التفضيلية بين الدول العربية من حيث اجازات الاستيراد والتصدير.

بعد قيام المجلس الإقتصادى العربى بموجب المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادى لعام ١٩٥٠ تبنى أول اتفاقية بين دول الجامعة لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة التزقزيت واتفق عليها مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٥٢/٩/٧. وكانت هذه الاتفاقية عرضة للعديد من التعديلات لآتى ادخلت عليها تبعا للظروف الإقتصادية العربية خاصة فى الجداول السعوية الملحقة بها ثم أبرمت أيضا عام ١٩٥٣ اتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ويمكن القول ان هاتين الاتفاقيتين لم يكن لهما أى اثر على تشييط التبادل التجارى لو تفق الاستثمارات العربية البوينة حتى عام ١٩٨١/١٩٨٠ عندما حلت محلها اتفاقان جديتان للاستثمار وتنمية التبادل التجارى كما سنأتى على بحثه.

تلك ان كانت البداية لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتأكيد مخطط تحرير التجارة وعناصر الانتاج فيما بينها، رأينا من الأهمية ان نأخذها لنقف بعد نصف قرن ونرى ماذا حقق العرب من نتائج على صعيد المبادلات فيما بينهم حتى بعد إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة.

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

لم يمض على إبرام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت لعام ١٩٥٢ ثلاث سنوات لم يتضح خلالها اثر هذه الاتفاقية على حركة تنشيط المبادلات التجارية العربية حتى طرح على المجلس الاقتصادي العربي مقترح لوضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية بناء على قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٢ في دمشق. وكان هذا القرار تعبيراً عن الطموح السياسي في مرحلة من ادق مراحل التفضيل القومي العربي في الخمسينيات. وبناء على هذا القرار تم تشكيل لجنة من الخبراء العرب تتولى اعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب ان تتبع لتحقيقها ودون الدخول في تفاصيل عمل لجنة الخبراء والأفكار التي طرحت خلالها فان مشروع الاتفاقية تم إقراره من قبل المجلس الاقتصادي العربي بقراره رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥.

تبنت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية المخطط للتبادل للتكامل الاقتصادي من خلال التحرير الملمعي وحرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال وممارسة النشاط الاقتصادي وقد تجلى ذلك بوضوح في قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة.

قرار إنشاء السوق العربية المشتركة

بأمر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اصطلح عام ١٩٦٤ وادفع من الحماسة القومية يومذاك وتطبيقاً لنصوص الملحق الخاص بدراسة الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والاستعانة بالفنيين والخبراء وتشكيل اللجان الدائمة لدراسة أفضل السبل لتنفيذ الاتفاقية سارع المجلس بتشكيل لجنة من الخبراء العرب الحكوميين لوضع مشروع السوق العربية المشتركة وقد صدر لذلك القرار رقم ١٧ في دور انعقاد المجلس الثالث بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣. وتتضمن أحكام هذا القرار في تحرير تجارة بين الدول الأعضاء عن طريق

تحريرها من الرسوم الجمركية على مراحل سنوية متدرجة بدأت مطلع ١٩٦٥ تنتهي بإلغائها تماماً حسب أنواع السلع وعن طريق تحريرها من القيود غير الجمركية وذلك بهدف الوصول الى منطقة تجارة حرة كخطوة أولى نحو تحقيق السوق المشتركة، تطلق فيها حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية فيما بينها. وطبقاً لقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية فقد تم إلغاء التدرجي لكافة الرسوم الجمركية والوصول الى منطقة للتجارة الحرة اعتباراً من ١/١/١٩٧١ وذلك بين اربع من دول المجلس هي الأردن وسوريا والعراق ومصر ثم انضمت الجماهيرية الليبية واليمن وموريتانيا وفلسطين الى عضوية السوق في وقت لاحق وقد ظلت عضوية السوق محدودة في الدول السبع المذكورة كما تقتصر عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية على احدى عشر دولة عربية ابعد انسحاب كل من الكويت صام ١٩٩٨ ودولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٨. لمعرفة متحقق في مجال التطبيق العملي لقرار السوق العربية المشتركة منذ الوصول نظرياً الى منطقة التجارة الحرة في ١/١/١٩٧١. لابد من دراسة الآثار المترتبة على تنفيذ القرار المذكور على تطور التجارة البينية لدول السوق رغم استحالة قياس هذه الآثار نظراً لأهمية الاقتتات الثنائية من جهة وعدم الاستقرار البالغ للمبادلات الثنائية من جهة أخرى. ومع ذلك فاذا اخذنا المبادلات بين الاطوار العربية بصفة عامة ونسبتها الى تجارتها الخارجية الكلية كمؤشر لبيان متحقق من ارتباط إقتصادي بينها فإن هذا المؤشر يكشف ليس فقط عن ان هذه النسبة مازالت ضعيفة وهامشية ولكنها كذلك قد توجهت للتخفاض والتدهور ما بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٧٨ حيث شهد العام الأخير بداية لتقليص بين النظم العربية بسبب اتفاقيات كامب ديفد ثم عانت الى معدلاتها السلفية خلال العقد الاخير من القرن الماضي. ان دراسة التعاون التجاري وتطوير المبادلات الإقليمية تبرز ضعف وتلك التجارة البينية لأسباب عديدة سنأتي على ذكرها لاحقاً.

اتفاقية تيسر وتنمية التبادل التجاري

بين الدول العربية ١٩٨١

لم يكن الوصول الى إبرام اتفاقية جديدة لتيسر وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١ الا بعد فشل اتفاقية عام ١٩٥٢ وأثرها المحدود في تنشيط المبادلات التجارية والا بعد ان تعثر مشروع السوق العربية المشتركة بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية ولعل أكثر الأسباب موضوعية لهذا الفشل والتعثر العربي

لتحرير التبادل التجاري يعود تفسيره الى ان صلتى القرار الإقتصادي العربى لم يعطوا الاهمية الموزنة لتطوير الاساس المادى للتبادل.

وفيما يتعلق بالاتفاقية التى أبرمت عام ١٩٨١ لتيسير وتنمية التبادل التجارى نشير أولا الى ظروف ودواعى وضعها واهم المبادئ التى تقوم عليها. حيث تقدمت الكويت بمذكرة الى المجلس الإقتصادي العربى عام ١٩٧٢ لأعادة النظر فى اتفاقية عام ١٩٥٢ من اجل معالجة الصعوبات والمقبات التى ظهرت فى التطبيق او وضع مشروع اتفاقية جديدة تتلائم مع تطور الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الصناعية بين الدول العربية وهكذا جاءت توصية لجنة تقييم العمل الإقتصادي العربى المشترك المشكلة فى إطار جامعة الدول العربية بضرورة وضع اتفاقية جديدة للتبادل التجارى لتحل محل اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت التى أصبحت لا تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية فى العالم العربى بسبب التطورات التى لحقت بالهياكل الانتاجية والدخول والاماط والتنمية والعلاقات الاقتصادية خلال العقود الماضية وهكذا عكف الخبراء العرب الذين استعنت بهم الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية على وضع مشروع اتفاقية جديدة قررها المجلس الإقتصادي والاجتماعى بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٧.

تعتبر هذه الاتفاقية اول إطار تعاقدى يضع للتبادل فى إطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الاساسى وهى بذلك تترجم المبادئ الاساسية التى تضمنتها وثيقتا استرراتيجية العمل الإقتصادي العربى المشترك وميثاق العمل الإقتصادي القومى اللتين لفرتهما قمة عمان الحادية عشرة [نوفمبر ١٩٨٠] فالاتفاقية تتضمن مجموعة من الاعفاءات والافضليات التى تتمتع بها السلع والمنتجات العربية فى إطارها اضافة الى مقوفه من حماية للسلع العربية فى مواجهة السلع الاجنبية المنزلة او البديلة ومواجهة حالات الاغراق وميسلات الدعم التى تمارسها الدول غير العربية المصدرة للمواق العربية.

كما تقوم الاتفاقية الجديدة لعام ١٩٨١ على عدد من المبادئ المهمة مثل الربط بين الجوانب الانتاجية والتبادلية والخدمية والتدرج الانتقائى فى تحرير التبادل التجارى من القيود والرسوم المفروضة ومبدأ التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين اطراف العلاقات التبادلية وتوفير عدد من الحوافز المالية وغيرها لتيسير احكام الاتفاقية فى مجالات الانتاج والتبادل والخدمات واستبعاد اللجوء الى العقوبات الاقتصادية بالنسبة للمخالفات لقومية ويقر من المجلس

الإقتصادي. اما المبدأ الأخير والمهم الذى جاءت به الاتفاقية فهو إنشاء سوق سلفية عربية مشتركة لعدد من السلع يجرى تنفيذها سنويا وفقا لأولويات وضوابط إمتل حجم الانتاج والتبادل والطبيعة الاستراتيجية للسلع ومنتجات المشاريع المشتركة ونسبة المكون العربى فيها والاهمية التنموية ومدى خدمة التكامل الإقتصادي] كى تتمتع بالاغناء الكامل من الرسوم الجمركية والقيود الادارية والاجراءات الداخلية وبالحصانة الجمركية الخارجية ضد السلع الاجنبية المعاملة والمنافسة وذلك عن طريق الجدار الجمركى المشترك والموحد مع تمتع هذه السلع بحرية التسويق فى السوق العربية.

اعتمد تطبيق الاتفاقية خلال المرحلة الأولى [١٩٨٧-١٩٩٦] على آلية التفاوض فى تحرير التجارة بموجب قوائم سلفية يتفق عليها ويجرى اعتمادها من قبل المجلس الإقتصادي. خلال تلك السنوات لم تتجاوز قائمة السلع المحررة او المعفاة عبر التفاوض من كافة القيود والرسوم الجمركية وغير الجمركية العشرين سلعة صناعية اما للقائمة للثغية المكونة من ٣٦ سلعة فظلت رهن التفاوض فى لجنة المفاوضات التجارية ولم تتوصل اللجنة الى اتفاق بشأن تحريرها.

ان آلية التفاوض هذه لتحرير التجارة العربية لم تؤد الى نتائج سريعة فى تطبيق الاتفاقية لزاء عدم حماس الدول الموقعة لتحرير سلمها طبقا لجدول زمنى محدد كما ان السماح للدول المتفاوضة باختيار قوائم السلع المحررة من شأنه ان يؤدى الى تحيز الدول فى حصر الاعفاءات فى سلع لائتلف السلع المصنعة محليا وبما ان الهياكل الانتاجية للدول العربية متشابهة الى حد كبير فانه توجد فئة قليلة من السلع المصنعة التى ليس لها مثيل فى الصناعات العربية لتكون مؤهلة للاعفاءات.

من المأخذ التى وردت حول اتفاقية عام ١٩٨١ انها لم تحتوى على آلية لتعويض وتعزيز تكافؤ المكاسب والفرص من تحرير التجارة البينية وادى غياب آلية كهذه الى تثبط بعض الدول عن الاسراع فى تحرير تجارتها البينية.

تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى

ومشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بفت واضحا بعد انتهاء جولة أورجواى لمفاوضات الجلت وتوقيع اتفاقيات مراكش ١٩٩٤ وقيام منظمة التجارة العالمية، ان النظام التجارى الدولى الجديد يقضى بعدم قبول الترتيبات التى لاتصل الى حد تحرك جدى نحو

الى التحرير للتدريج خلال المدة المذكورة [١٠ سنوات] لما السلع الزراعية فقد خضعت لمبدأ التحرير التدريجي بهدف الوصول الى التحرير الكامل لها مع نهاية مدة قائمة منطقة التجارة الحرة على الا تحدد الدول العربية السلع التي ترغب في ادراجها ضمن الرزنامة الزراعية ولمكانية الاستثناء لحد محدود من السلع الزراعية لتأجيل التحرير التدريجي عنها. علما بان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري تنص في مادتها السادسة على اعفاء السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي او بعد احدات تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد. وبعد ليس من حقا ان نتساءل عن سبب معقول وراء التخلي عن تحرير قائمة السلع الصناعية الـ ٢٠ مجموعة وانخفاض السلع الزراعية المحررة اساسا بموجب الاتفاقية الى القيود الادارية افلا يمثل ذلك خطوة تراجعية الى الوراء؟

البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

في قراره رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي تضمن القواعد والاسس والجدول الزمني الذي يلتزم بموجبه الدول الأطراف في الاتفاقية بالتحرير التدريجي للسلع العربية التي تدخل التبادل ومعاملتها معاملة السلع الوطنية لديها فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والاشتراطات الوقائية للصحة والأمنية والرسوم والضرائب المحلية. كما تضمنت القواعد والاسس مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالاسس الفنية لاجراءات الوقائية ومواجهة حالات الدعم واجراءات خلل ميزان المدفوعات الناتج عن تطبيق البرنامج. لما تعريف ومعالجة الاغراق فتتبع نفس الاسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الاغراق ومن الاسور الهامة التي اخذ بها البرنامج موضوع تبادل المعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذي لها. كذلك راعى البرنامج وضع الدول العربية الاقل نموا فاقدر لها بنذا خلاصا بالمعاملة ومنحها معاملة تفضيلية على ان تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة

منطقة تجارة حرة او إيجاد جمركي خلال أجل محدود. ذلك ان نمط العلاقات الثنائية بين الدول العربية لم يعد يستجيب لمطلوبات الجات كالتية للاستثناء من حكم الدولة الأولى بالرعاية ومن ثم فقد وجدت الدول العربية وبشكل خاص الاعضاء منها في الجات ان مصالحها الاقتصادية الوطنية معرضة للمخاطر بفعل التحرير العملي للسوق السلعية وسواق رأس المال وهي لم تصل بعد الى درجة من التطور يسمح لشركتها بالمنافسة في اسواقها الوطنية او في الاسواق العالمية.

وفي جانب آخر من العلاقات الاقتصادية مع السوق الأوروبية المشتركة الشريك التجاري المهم للدول العربية بدأ الاتحاد الأوربي سياسة متوسطة جديدة قائمة على اساس المشاركة والغاء نظام المزايا التفضيلية الممنوحة من جانب واحد وفقا للنظام التجاري السابق واستبداله بنظام المعاملة بالمثل وفقا لنظام التجارة العالمي الجديد اي تبادل المزايا بين الطرفين دون مراعاة للفارق في مستويات التطور الاقتصادي.

في محيط هذا المناخ الدولي الجديد صدر عن مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة بتاريخ ٣٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ تكليف للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للاسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتنفيذاً لذلك وبعد اصدار تصديدية ثرية اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية القرار رقم ١٣١٧ بتاريخ فبراير/شباط ١٩٩٧ بالاعلان عن قائمة المنطقة خلال مدة عشر سنوات* بدءا من اول يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ وفقا لبرنامج زمني للتخفيض من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول الاعضاء المصدقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية [حاليا جميع الدول العربية باستثناء الجزائر وجيبوتي وجزر القمر] غير ان من الملاحظ ان قرار التحرير الكامل للتجارة العربية في بحر عشر سنوات قد شمل تحويل كامل السلع الصناعية المكونة من عشرين مجموعة سلعية من التحرير الكامل [وفقا لقرارات المجلس الاقتصادي السابقة]

* وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة لتنتهي من الأول من يناير ٢٠٠٥ تنفيذا لقرار القمة العربية بدمان (٢٨-٢٧ مارس ٢٠٠١) فظنر القرار ١٤١٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدورته ٦٨ بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٢.

المجلس الإقتصادي والإجتماعي عليها وحدد المجلس هذه الدول وفقا لتصنيف الأمم المتحدة وشمل فلسطين بهذه المعاملة.

تشكلت بموجب البرنامج أربع لجان الأولى وهي لجنة التنفيذ والمتابعة وتكون بمثابة اللجنة لتنفيذ البرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما يتخذ من قرارات متعلقة بتطبيقه كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج وحدد جدولاً زمنياً لاتخاذها كل ثلاثة أشهر وتتولى دراسة التقارير التي تقدمها للجان الأخرى ومدى التقدم في تطبيق البرنامج والعقبات والمشاكل التي تواجهها في التطبيق والحلول المقترحة والأساليب التي تقررها لتطوير العمل بالبرنامج. أما اللجنة الثانية فهي لجنة المفاوضات التجارية التي لوكل إليها مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول الأعضاء بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها وأساليب معالجتها في إطار تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتطبيق البرنامج لتنفيذه أما اللجنة الثالثة فهي لجنة قواعد المنشأ العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتطبيق البرنامج لتنفيذه ولخيراً لجنة المتابعة فقد عهد بالادارة العامة للشؤون الاقتصادية لقيام بمهام الإمتاء الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج حيث تتولى اعداد مشاريع جدول أعمال للجان واعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول الأعضاء ومدى أثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة من حيث اتجاهات معدلات نموها كما وكيفا والقترح الحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية.

نتائج التطبيق للبرنامج التنفيدي

مع بداية عام ٢٠٠٢ تكون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد دخلت حيزها الخامس وفقا للبرنامج التنفيدي الذي بدأ تطبيقه في ١/١٩٩٨. ولعل هذه الفترة المنصرمة من التطبيق للتحرير الترويجي للتجارة العربية تعد كافية لمعرفة مدى التزام أطراف المنطقة حتى الآن بتطبيق التزاماته واعلنا قبولهم له امام شعوبهم والعالم. ولعل رصد المعوقات التي تواجه التطبيق الفضل مؤشر على جدية الالتزام واستمراره مستقبل انشاء منطقة التجارة الحرة في موعدها المحدد له مطلع عام ٢٠٠٧. ناهيك عن

مراجعة بركات التجارة الخارجية للدول الاطراف خلال الفترة الماضية لمعرفة مدى التقدم المحرز في المسير لاجتياز المنطقة ولكننا نلاحظ في البداية ان الدول العربية التي اعلنت انضمامها الى منطقة التجارة الحرة هي ١٤ دولة من مجموع ١٩ دولة مصدقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري والدول التي لم تنضم بعد هي الدول العربية الأقل نمواً (فلسطين، السودان، الصومال، موريتانيا، واليمن) وتتوقع الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجماعة الدول العربية ان تخصص برنامج دعم وفي مادي لهذه الدول الخمس سيؤدي الى اسراعها في الانضمام الى المنطقة مع ان عددا منها قد بدأ باتخاذ لجراءات تنفيذية تمهيدا لانضمامها الى المنطقة لاسيما السودان واليمن اللتان اعرب ممثلهما عن قرب الانتهاء من هذه الاجراءات.

مواقف التطبيق

ان تحرير التجارة فيما بين الدول العربية بهدف زيادة حجمها لا يتحقق فقط من خلال ازالة الرسوم الجمركية وانما يتطلب كذلك اتخاذ العديد من الاجراءات لتذليل العقبات التي تعترض سبيل تحقيق هذا الهدف ومن اهمها ازالة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية واعادة التقييم الجمركي على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.. ولعل موضوع الاستثناءات السلبية يشكل العقبة الكدأة التي ستؤدى في حال استمرارها بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى نقطة الموت ومنعرج لهذه العقبات على التوالي:

١- الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل: نصت الفقرة ٤ من المادة الأولى من البرنامج التنفيدي لمنطقة التجارة الحرة على ان يشمل التخفيض الترويجي للرسوم الجمركية للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وكان من المفترض ان تقوم الدول العربية بانماج هذه الرسوم والضرائب ضمن هيكل تعريفها الجمركية قبل ايداعها لدى الامانة العامة كما هي في ٣١/١٢/١٩٩٧ ولانهم التخفيض الترويجي على اسمها الا ان العديد من الدول العربية لم يتم بذلك وتقوم لجنة المفاوضات التجارية على التفاوض بشأن هذه الرسوم واخصاها للتخفيضات الجمركية او ازالتها نهائيا .

٢- اعادة التقييم الجمركي: يعتبر اعادة التقييم الجمركي احد المعوقات التي تعترض تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وتجم اعاقا التطبيق ليس فقط عن

بمنطقة التجارة الحرة فالدول الاعضاء ملزمة بتزويد الادارة الاقتصادية بجماعة الدول العربية بأى مستجدات على سياساتها التجارية والمالية والإقتصادية والتي يكون لها تأثير على عملية تطبيق المنطقة. وتشكو الامانة الفنية من عدم قيام الدول بشكل رسمى بتزويدها بكل مايطرأ من تغييرات سواء من خلال نقط الاتصال أو من خلال المندوبيات الدائمة. وهناك ايضا البيانات الاحصائية التي تحتاجها الامانة الفنية فى دراستها عن تطور منطقة التجارة الحرة وتأثيرها على الإقتصادات العربية وبيان المكاسب والخسائر فى عملية الانضمام للمنطقة وتحديد اثر الاستثناءات على المبادلات التجارية العربية البينية ورغم قرارات المجلس الإقتصادى والاجتماعى بالبحث على تزويد الادارة الفنية بالبيانات والاحصاءات والمعلومات والتقارير الدورية فان استجابة الدول لذلك محدودة.

٥- الاستثناءات: ان لحد المعايير المهمة لقياس مدى التزام الدول العربية بتطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية مايتعلق بوقام الاستثناءات التي حصلت عليها ست دول اعضاء فى المنطقة بموافقة المجلس الإقتصادى والاجتماعى وهذه الدول هي الأردن وتونس وسوريا ولبنان ومصر والمغرب. وتشير هذه الاستثناءات جلا حول جوى لقائمة منطقة التجارة الحرة بسبب القوائم المطولة من الاستثناءات حيث يخشى معها ان تكون المنطقة خالية من السلع. وكان المجلس الإقتصادى قد وافق على منح الاستثناء لمجموعة من السلع الصناعية ونصف المصنعة لفترة قصاها ثلاث سنوات تبدأ فى ١٩٩٩/٩/١٦. لقد بلغ عدد السلع المستثناءة ١٩٠٤ سلعة [نظر الجول]. وزاء خطورة الاستثناءات التي يمكن ان تفرغ منطقة التجارة الحرة من محتواها اتخذت لقمة العربية الثالثة عشرة بمسان [٢٠٠١] قرارا تضمن خطوات تنفيذية لتفعيل منطقة التجارة الحرة ونص فى الفقرة الثانية من القرار على [تقليص الاستثناءات السلعية التي قررها المجلس الإقتصادى والاجتماعى وفقا لاحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذى.. والالتزام بالضوابط والقواعد السابق قرارها من المجلس الإقتصادى بالنسبة لهذه القوائم، والتأكيد على إلغاء الاستثناءات وفق الجدول الزمنى المقرر وحث الدول الاعضاء على عدم التقدم بآية طلبات استثناء جديدة] واستنادا الى هذا القرار فقد نظر المجلس الإقتصادى والاجتماعى بجنورته ٦٨ [قاهرة ١٠- ٢٠٠١/٩/١٢] فى تقليص الاستثناءات وقرر حث الدول

التصنف فى تحديد القيمة الخلصة للرسم الجمركى على السلع العربية المستوردة من الدول الاعضاء ولما تنجم ايضا عن تطبيق اعادة السلع العربية المستوردة من دولة عربية عضو بينما تؤخذ قيمة الفاتورة على ذات السلعة المستوردة من دولة أخرى غير عربية مما يخلق نوعا من التمييز ضد السلعة المستوردة ويحد من قدرتها التنافسية امام السلع الأجنبية التي لايطبق عليها اعادة التقييم. وتشير مصادر الادارة الإقتصادية الامانة الفنية لمنطقة التجارة العربية الحرة ان السبب الحقيقي وراء احدث تغيير قواعد اعادة التقييم لزيادة الرسم الجمركى المحصل على السلع المستوردة وان مثل هذه التبعيلات فى قواعد احتساب القيمة لاجراض الرسم الجمركى تعتبر مخالفة لاحكام البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية وتقرح الادارة الإقتصادية لملاح هذا الامر ان يتم قرار قيمة فاتورة المستورد فى المعاملات التجارية بين الدول العربية الاعضاء.

٣- قواعد المنشأ التفصيلية: يتطلب تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية استكمال اعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية لى غياب مثل هذه القواعد كان سببا اساسيا فى طلب العديد من الدول العربية للاستثناءات تجنباً لمنافسة السلع غير العربية وتمتعها بما تتيحه المنطقة من امتيازات للسلع العربية وذلك فى حالة الاستمرار فى تطبيق قواعد المنشأ الانتقالية التي تستخدم قاعدة القيمة المضافة وحدها كما يجرى به العمل حاليا. من جهة أخرى فان تحقيق تكامل الانتاج بين الدول العربية يعتبر احد الاهداف الهامة لهذه المنطقة ولايتحقق إلا من خلال اعتماد قواعد منشأ تركمية تتيح للدول اعضاء المنطقة تحقيق منتج عربى بمشاركة عناصر انتاج من عدة دول عربية وبخطوات تصنيعية متدرجة. ولازال هذا الموضوع قيد الدراسة والمناقشة فى لجنة قواعد المنشأ التي عقدت لهذا الغرض اجتماعها الأخير فى الأول والثانى من اغسطس ٢٠٠١ بالقاهرة ويبدو ان الموافقة بالاجماع حول قواعد المنشأ التفصيلية لم يتحقق نظرا لحفظ بعض الدول الاعضاء وقد نظر المجلس الإقتصادى فى تقرير اللجنة فى دورته ٦٨ (سبتمبر ٢٠٠١) وقرر احلة مشروع قواعد المنشأ للسلع العربية الى اللجنة الفنية لدراسته مرة أخرى فى ضوء ملاحظات الدول الاعضاء.

٤- نقص الشفافية وشح المعلومات: ان لكثير الشكيات امام التطبيق هو عدم تزويد الامانة العامة بالبيانات والوثائق والاجراءات التنفيذية المتخذة من قبل الدول العربية الاعضاء والخاصة بتنفيذ الإنتراسات المتعلقة

منحت هذه الاستثناءات لفترات زمنية محددة لم يتجاوز قصاصها الثلاثة سنوات يتم بعدها إلغاء الاستثناء نرجو ألا يكون الاستثناء هو القاعدة هذه المرة!

المنوطة لها على تقليصها وإبلاغ ذلك الأمانة العامة قبل نهاية ديسمبر ٢٠٠١ كما قرر أن تقوم الدول التي منحت استثناءات تنتهي في ٢٠٠١/٩/١٦ بإبلاغ منافذها

الجمركية بإلغاء هذه الاستثناءات وتطبيق التخفيض عليها فوراً بنسبة ٤٠% من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

لقد اجهضت قواتم الاستثناءات لول منطقة تجارة حرة أقيمت في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في افتتاح من يناير ١٩٧١ ويترخص أيضاً من المجلس.. فهل ستؤذي الاستثناءات هذه المرة إلى

ذات النتيجة التي ألت إليها قبل أكثر من ثلاثين عاماً لم تناقش مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نقاشه واريثائه لتقدم المحرر.. ولأريثائه لمسير أصال للجنيتين المكلفتين بمتابعة تنفيذ المنطقة [وما لجنة للتنفيذ والمتابعة ولجنة المفوضات التجارية]. كما جاء في قراره رقم ١٣٩٨ المتخذ في دورته السادسة والسنتين بتمشيق [١١-٢٠٠٠/٩/١٤] نرجو ألا يكون ذلك الارتياح اغراقاً في القول لأن القرار المتخذ أضاف يحمل عدداً من الإشارات التي تحول هذا [الارتياح] إلى قلق مشروع ذلك أن المجلس يشير إلى القيود والمعوقات التي تعترض إنشاء المنطقة وأنه يتطلب كما يرى لازاتها التعامل معها بشغافية تامة ووضوح وتمساك الأطراف المعنية [الحكومات والقطاع الخاص واللجان المختصة للمنطقة] للتعرف عليها وازاتها بشكل يؤمن المصالح الاقتصادية لجميع الأطراف في المنطقة.

ورغم خطورة الاستثناءات على مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ يشير إلى أن مجموع الاستثناءات التي قررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفق أسس وضوابط محددة تم فيها مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول لأغلبية لفرض بعض الاستثناءات يجب ألا تثير القلق بمستقبل المنطقة فقد

جدول الدول المستفيدة من الاستثناءات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى				
الدولة	تاريخ نفاذ الاستثناء	أخر تاريخ لاتخاذ الاستثناءات	عدد السلع المستثناءة	السلع التي ينتمى استثنائها
المملكة الأردنية الهاشمية	١٩٩٩/٩/١٦	٢٠٠٢/٩/١٥	٣٥	سبتمبر ٢٠٠١ سبتمبر ٢٠٠٢
جمهورية تونس جمهورية العربية السورية	١٩٩٩/٩/١٦ ١٩٩٩/٩/١٦	٢٠٠٢/٩/١٥ ٢٠٠٢/٩/١٥	١٥٥ ١٩٩	١٤ ١٥٥
جمهورية اللبنانية جمهورية مصر العربية	١٩٩٩/٩/١٦ ١٩٩٩/٩/١٦	٢٠٠٢/٩/١٥ ٢٠٠٢/٩/١٥	٤٧ ٦١٧	٠ ٠
مملكة المغرب	١٩٩٩/٩/١٦	٢٠٠٢/٩/١٥	٧٩٩	٠
مجموع السلع المستثناءة			١٩٠٤	٦٦ ١٨٣٨

ويبين الجدول الدول العربية المستفيدة من الاستثناء وتاريخ نفاذ الاستثناءات وتاريخ انتهاءها وعدد السلع المستثناءة لكل دولة عربية ويظهر الجدول أن عدد السلع المستثناءة التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بلغ ١٩٠٤ سلعة عند مستوى ستة أرقام عشرية أو أعلى من تصنيف النظام المنسق وأن عدد السلع التي تنتهي فترة استثنائها في سبتمبر ٢٠٠١ هو ٦٦ ومن ثم يكون الباقي للسنة القليلة ١٨٣٨ سلعة.

تشكل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوقاً موسعة يصل عدد سكانها حوالي ١٨٠ مليون نسمة بنسبة ٦٦% من مجموع سكان العالم العربي ويبلغ متوسط الدخل الفردي ٣٠٠٠ دولار أمريكي وتلك مقارنة بمتوسط الدخل الفردي للدول العربية بمجموعه والبالغ ٢٢٧٧ دولار ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في المنطقة ٥٢٢ مليار دولار أي مايعادل قرابة ٩٠% من الناتج الإجمالي العربي ومع ذلك فإن هذه المجموعة تعتبر أكثر الدول العربية انكشافاً على العالم الخارجي حيث يصل معدل لفتحها مقاساً بنسبة تجارتها الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٤٥,٥% في عام ١٩٩٨.

واستناداً إلى آخر البيانات المتاحة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ فإن منطقة التجارة الحرة العربية الليبية تشكل صادراتها الليبية حوالي ٩٠% من

ضروريا لمكافحة عمليات التهريب التي تضرر بكفاءة التجارة.

هناك سلسلة من الخطوات المطلوبة لتحقيق كفاءة التجارة العربية من بينها تشخيص القيود ونقاط الاختناق في سلسلة إنجاز المعاملات التجارية والمفوعات وكذلك تشخيص الحلول لاستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية وتطوير الممارسات من خلال تبسيط الإجراءات وتوحيد المراحل المختلفة لإنجاز العملية التجارية. وأخيرا فإن كفاءة التجارة العربية تعتمد أيضا على تقديم أسعار أفضل للسلعة التصديرية علما بأن أسعار السلعة تتأثر بتكلفة التمويل والخدمات المصرفية وضمان الائتمان وضمان الصادرات والتأمين كما تعتمد على تقديم خدمات أفضل للمستورد الأجنبي وعلى مدى حماية المصدر من مخاطر عدم السداد لقيمة البضاعة المصدرة. ولتشجيع التجارة العربية البينية خاصة في مجال التمويل وضمان الصادرات استحدث صندوق النقد العربي برنامج تمويل التجارة في منتصف الثمانينات كما استحدثت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار برنامج ضمان الصادرات وهما لئيتان مهمتان لتنشيط التبادل التجاري بين البلدان العربية.

مناطق التجارة الحرة الثنائية في الوطن العربي

لا ينظر الى اتفاقات التجارة الثنائية على انها آلية موجبة لتنمية التبادل التجاري وكثيرا ما تقيس سلبياتها من خلال ترتيبات السوق المتفق عليها كصفقات متكافئة عادة للسلع موضع التبادل وحرص كل طرف على عدم تجاوز تلك السوق واقتصر تلك الاتفاقات التجارية باتفاقات الدفع الثنائية اما بعملة حسابية او بعملة قابلة للتحويل. من جهة اخرى فان اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف التي تأخذ بنظام الافضاليات التجارية تمزج تنمية المبادلات التجارية لاسيما اذا رافقها اتحادا لشمسية المفوعات الجارية.

غير ان قيام النظام التجاري الدولي بعد توقيع اتفاقات للجات ١٩٩٤ حمل معه تيارا جديدا لتحرير التجارة العالمية وتعميم مزايا الدولة الاولى بالرعاية لذلك بادرت كثير من دول العالم الى طلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ودخلت في مفاوضات لهذا الغرض كالصين على سبيل المثال وبعض الدول العربية.

وفي الوقت الذي تسير فيه كثير من الاقاليم في العالم نحو قائمة التكتلات الاقتصادية وخاصة في صيغتها الدنيا

اجمالي الصادرات البينية العربية في عام ١٩٩٨ كما تنذر اهميتها النسبية الى جانب الواردات العربية البينية بحوالي ٧٠% لنفس العام وبالمقارنة مع عام ١٩٩٧ نجد ان السوق العربية قد ازددت اهميتها النسبية في اجمالي صادرات الدول الاعضاء في المنطقة من ٩% عام ١٩٩٧ الى ١١,٦% عام ١٩٩٨ في حين انخفضت اهمية السوق العربية في اجمالي واردات الدول الاعضاء في المنطقة من ١٢,٨% عام ١٩٩٧ الى ٨,٦% عام ١٩٩٨. ورغم ان التقرير الاقتصادي العربي الموحد يرى انه من السابق لأوانه قياس مدى تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على معدلات التجارة العربية البينية خلال الاعوام الثلاثة الماضية من التطبيق فقد حولنا الرجوع الى احداث البيانات المتعلقة بالتجارة البينية ولاحظنا ان نسبة الصادرات البينية الى الصادرات الاجمالية قد حققت متوسط نمو ٨,٦% خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٠) بينما حققت نسبة الواردات البينية الى الواردات الاجمالية متوسط نمو ٨,٨% لنفس الفترة.

كفاءة التجارة العالمية

تعني كفاءة التجارة تعظيم المنافع الاقتصادية المترتبة على عملية التبادل الدولي من خلال تعزيز القدرة الانتاجية للمصدرين وقدرتهم التنافسية في الاسواق الخارجية بيد ان هناك عدد من العوائق التي تحد من كفاءة التجارة العربية وتحتاج الى معالجة. وهذه العوائق هي:

- ١- الممارسات التجارية او ممارسات الاعمال، فهي غير واضحة ومعقدة لدى جميع اطراف المعاملة التجارية لاسيما التعقيدات البيروقراطية والإدارية المتعلقة باجازات التصدير والاستيراد.
 - ٢- الشفافية او معلومات التجارة التي يتطلب توفرها للجمعية وتحديثها ومراقبتها للتأكد من قيمة السلع المستوردة.
 - ٣- القوانين المتعلقة بقضايا البنوك والتأمين وهي بحاجة الى تحديث وتطوير جذري.
 - ٤- قوانين الجمارك وممارسات الجهاز الجمركي والتي تعيق كثيرا عمليات الاستيراد والتصدير.
 - ٥- شبكة الاتصالات وعدم انتشارها بسرعة بين البلدان العربية.
 - ٦- المعوقات المتعلقة بوسائل النقل بمختلف أشكاله.
- ان تطوير التجارة العربية البينية يتطلب العمل على رفع مستوى الكفاءة وان التعاون بين الدول العربية اصبح

منطقة للتجارة الحرة فإن صيغة منطقة التجارة الحرة على المستوى الثنائي أصبح لها حضور بين الدول العربية رغم وجود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في غضون السنوات الثلاث الماضية وبدءاً من عام ١٩٩٨ شهدنا توقيع عدد من اتفاقات مناطق التجارة الحرة العربية الثنائية التالية:

- ١- اتفاقية للتبادل الحر بين مصر وتونس ١٩٩٨/٣/٥.
- ٢- اتفاقية للتبادل الحر بين مصر والمغرب ١٩٩٨/٥/٢٧.
- ٣- اتفاقية التبادل الحر بين مصر ولبنان ١٩٩٨/٩/١٠.
- ٤- اتفاقية التبادل الحر بين مصر والأردن ١٩٩٨/١٢/١٠.
- ٥- اتفاقية للتبادل الحر بين مصر والعراق ٢٠٠١/١/١٨.
- ٦- اتفاقية للتبادل الحر بين مصر وسوريا ٢٠٠١/٣/٣١.
- ٧- اتفاقية التبادل الحر التونسية المغربية ١٩٩٩/٣/١٦.
- ٨- اتفاقية التبادل الحر التونسية الاردنية ١٩٩٨/٤/٢٢.
- ٩- تفعيل اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري الفني بين تونس والكويت ١٩٩٩.
- ١٠- اتفاقية التبادل الحر بين العراق وتونس ٢٠٠١.
- ١١- الاتفاق السوري اللبناني الموقع في يناير كانون الثاني ١٩٩٧.

وهناك مساعي تبذلها الدول العربية لأبرام اتفاقات ثنائية لإقامة مناطق تجارة حرة لاسيما تلك التي يقودها العراق مع كل من الجزائر واليمن ولبنان والأردن. لقد تضمنت بعض هذه الاتفاقات التحرير الفوري للسلع الوطنية المتبادلة بينما أضع البعض الآخر منها لفترة زمنية قد تتفق المدة المحددة في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي عشر سنوات، وهي بذلك تخالف الوتسل العمل باحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري واحكام البرنامج التنفيذي. ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد الى المخاوف من تضمين بعض هذه الاتفاقيات لآليات سلبية أو استثناء لسلع تفرز قيوماً تتوق تلك التي قررها المجلس الاقتصادي ذلك ان المنطقة الكبرى تمثل الحد الأدنى من التعامل التصليبي بين الدول العربية أي ان الدول العربية إذا رغبت في

قائمة علاقات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف خارج نطاق منطقة التجارة الحرة العربية فعليها ان تتبادل فيما بينها من اياها تصيلية وتمنع اغفاءات لاقتل عما تقدمه منطقة التجارة الحرة العربية وهذا يعني ان نمط العلاقات الثنائية بين الدول العربية أصبح محكوماً بحد أدنى على المستوى القومي وهو مستوى منطقة التجارة الحرة العربية التي سيتم تنفيذها خلال عشر سنوات وعلى المستوى الدولي منطقة تجارة حرة لا تتجاوز مدة تنفيذها اثني عشر سنة مع اضافة شرط آخر ينطبق على كافة مناطق التجارة الحرة الثنائية أو المتعددة الأطراف وهو ان لا يقل حجم التبادل فيها عن ٨٠% من حجم المبادلات التجارية بين الدول الأطراف.

خلاصة القول ان السعي لإنشاء مناطق تجارة حرة ثنائية بين دولتين عربيتين أو بين محاور تجارية اقليمية يسرع في تبادل الإعفاءات على نطاق أوسع بين كافة الدول العربية ويقتصر من المدة المطلوبة للوصول الى منطقة تجارة حرة عربية كبرى الى أقل من عشر سنوات اذا ما استطاعت المنطقة الكبرى من استيعاب الاتفاقات الثنائية وشبه الإقليمية بأسلوب التنسيق ثم الانسجام بحيث تتخلل الدول المعنية في المنطقة من حيث انتهت في اتفاقياتها الأخرى.

مناطق التجارة الحرة الإقليمية في الوطن العربي

١- اتفاق الاعلان الرباعي في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

خلال اجتماعات الدورة الثالثة والسبعين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنعقدة في بغداد بتاريخ ٢٠٠١/٦/٧ وقع الوزراء المختصون في كل من مصر وسوريا والعراق وليبيا اتفاقاً رباعياً لإعلان بدء التنفيذ لمرحلة تطبيق السوق العربية المشتركة ويستند الاعلان الى مايلي:

- ١- احكام قرار انشاء السوق العربية المشتركة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ المصدق عليه من قبل السلطات التشريعية في كل من الاردن وسوريا والعراق وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن.
- ٢- قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ١٠٩٢ في دورته الثامنة والسبعين بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٦ المتضمن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة.

٣- البروتوكولات التنفيذية لأقامة منطقة تجارية حرة بين كل من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة العراق الموقع في ١٨ يناير ٢٠٠١، وحكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة جمهورية العراق الموقع في ٣١ يناير ٢٠٠١.

وقد تضمن الاعلان الرباعي عن اتفاق بادهة على مايلي:

اولا: الاعلان عن قيام منطقة تجارية حرة بين الدول الاربعة الموقعة على هذا الاعلان تتضمن إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد على كافة السلع المتبادلة بينها ذات المنشأ الوطني في كل منها وذلك طبقاً لأحكام البروتوكولات المشار إليها اعلاه وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤.

ثانيا: توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول الأطراف في هذا الاعلان خلال ثلاث سنوات تبدأ من أول يناير عام ٢٠٠٢ ويعلن بعد هذا الموعد إنشاء اتحاد جمركي فيما بينها.

ثالثا: تقوم كل دولة طرف في هذا الاعلان باتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذه.

ولجاز الاعلان لأي دولة حرية الانضمام مباشرة الى هذا الاعلان بأخطار يوجه للأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ويبدأ تاريخ التحرير الكامل للسلع العربية المنشأ بالنسبة للدول المنضمة بعد ثلاث شهور من تاريخ الانضمام.

ان توقيع هذا الاعلان يضر الى حد كبير رغبة اطرافه لتعجيل باقامة منطقة التجارة الحرة وتفعيل قرار السوق العربية المشتركة وكخطوة نحو هذا الهدف تبذل الدول الأعضاء الى قائمة الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٥ وتفيد مصادر مجلس الوحدة الاقتصادية ان هناك تصالات تجري مع كل من الاردن والسودان للانضمام الى الاعلان وبذلك تشكل هذه الدول الست نواة لتشكل إقتصادي عربي عتيد.

٢- منطقة التجارة الحرة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي:

يتوفر عدد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين بلدان الخليج العربي تجعل من قيام اى صورة للتكامل الإقتصادي بين هذه البلدان أمراً ميسوراً ذلك ان الخصائص العامة لإقتصاديات لقطار الخليج تنصنف ببعض الصفات المشتركة لعل أهمها ان هذه

الاطار تتكون من وحدات إقتصادية صغيرة سواء من ناحية المسلحة او من ناحية عدد السكان ماعدا السعودية كما تعتمد هذه الاطار على مصدر رئيسي واحد للدخل وهو النفط الذى يسهم بنسبة مرتفعة فى اجمالي الناتج المحلى وفى الصادرات حيث تشكل الموارد النفطية نسبة مرتفعة من الناتج المحلى الاجمالي اما صادرات النفط فتتمثل القسم الأعظم من اجمالي الصادرات. ان الاهمية الفائقة لقطاع النفط فى إقتصاديات الخليج تمكن فى نفس الوقت ضالة قطاعات الإنتاج السملى الأخرى الإسلامية فى تكوين البنيان الإقتصادي.

لقد ترتب على أهمية وضع النفط فى سوق الطاقة العالمى وارتفاع أسعار صادراته تنامي حجم الواردات وبالتالي حجم الناتج القومي لاطار الخليج العربى وارتفاع نصيب الفرد منها كما تتميز هذه الاطار بطبيعة إقتصادى التصديرى والدرجة العالية لاعتمادها الخارجى فى حقل الإنتاج والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا ان اعتماد الصادرات فى قطار الخليج على سلعة اولية واحدة هى النفط تمكن فى الوقت نفسه مدى ارتفاع درجة تكسار إقتصادها وحشاشته لأى عامل خارجى يؤثر على السوق النفطى الدولى وبالتالي تعرض إقتصادها وفعاليتها الداخلية للتأثر بالعوامل الخارجيه.

وشمة سمة أخرى مشتركة تتمثل بالنظام الإقتصادى الحر الذى تتبعه هذه الاطار فى قضائيا للتبادل التجارى والاستثمار وتحويل العملة فلا تطبق اى من قطار الخليج العربى اى نوع من نظم الرقابة على الصرف وتتمتع علاقتها بقدر من الاستقرار فى قيمتها تجاه العملات الرئيسية فضلا عن قليليتها للتحويل. ان هذه البنية الإقتصادية المتشابهة تساعد ايجابيا على تطبيق اى صيغة تكاملية خلسة اذا كتفت فى صورة منطقة للتجارة الحرة او اتحاد جمركى مع توافر الاطار المؤسسى لقتم منذ عام ١٩٨١ ممثلا فى مجلس التعاون لدول الخليج العربيه، الذى وضع لهفم التكامل الإقتصادى بين بادهة الاتفاقية الإقتصادية الموحدة الموقعة فى ١٩٨٢/٣/١ ولقى تعتبر محور الأنشطة التى يجرى تحقيقها. فى مجال المواطنة الإقتصادية او المساواة فى المعاملة بين دول المجلس تم السماح لمواطنى الدول الأعضاء الطبيعيين والاعتباريين بممارسة معظم الأنشطة الاقتصادية ومساوئهم تدريجيا بمواطنى الدول التى يمارسون فيها تلك الأنشطة ولتحقيق هذه الخطوات فقد تم إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوية والنفروا الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطنى وكذلك السماح

- السماح لمواطني دول المجلس بتملك وتداول اسهم الشركات السماوية.
- حتى سبتمبر ٢٠٠٠ وصل عدد المصانع المعفاة منتجتها من الرسوم الجمركية فيما بين الدول الاعضاء ١٧٨٢ مصنعا.
- وضع أنظمة [قوانين] استرشادية في العديد من المجالات الاقتصادية وفي طبيعتها القانون الجمركي الموحد.
- وضع استرراتيجية موحدة للتفاوض وللتكامل مع الشركاء التجاريين الرئيسيين.
- شراء الجماعي لبعض السلع الرئيسية مثل الارز والقمح.

ورغم توجيه وزراء المال والاقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجي لمتابعة بحث الاجراءات اللازمة لاقامة الاتحاد الجمركي بين دول المجلس فإن هناك صعوبات تواجه التطبيق وتحول دون التوصل الى ترقية موحدة بسبب التعاون الكبير بين الدول الخليجية في مستويات التعرفة الجمركية التي تتراوح بين ٣ و ٢٠%. فهل تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي تجاوز هذه العقدة وتحقيق الاتحاد الجمركي وتكريس جهودها نحو اقامة السوق الخليجية المشتركة كمرحلة متقدمة على طريق التكامل الاقتصادي هناك شكوك حقيقية حول ذلك في ضوء التطبيق العملي لمنطقة التجارة الحرة حيث تشير البيانات الى ان جمل الصادرات والمستوردات البينية الوطنية الى اجمالي التجارة الخارجية لدول المجلس تتراوح ما بين ١٠% و ١٢% مقابل اكثر من ٦٠% في الاتحاد الأوربي ومايتراوح بين ٢٥% و ٣٤% في كتلتات الاقتصادية الاقليمية الأخرى.

منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة

مرت العلاقة بين المجموعة الأوروبية والدول العربية المتوسطية بحرطين بدأت أولاها بعد اتفاقات تعاون مع ثلاث دول مغربية عام ١٩٧٦ وهي تونس والجزائر والمغرب ثم مع أربع دول مشرقية هي الأردن وسوريا ولبنان ومصر عام ١٩٧٧ وقد شملت تلك الاتفاقات تقديم معونات فنية ومالية الى جانب التفضيلات تجارية تمتعت بموجبها منتجات الطرفين بالانشاء التدرجي للرسوم الجمركية على وارداته الصناعية بحيث تخفض نسبة ٨٠% عند نفاذ الاتفاقية ثم تال بالكلمل بعد السنة الأولى بالإضافة الى زلة جميع القيوم الكمية على جميع السلع

للمنتجين بتصدير منتجاتهم الى اية دولة عضو مباشرة ودون الحاجة الى وكيل محلي ومنح التسهيلات اللازمة للتبواخر والسفن المملوكة لأى من الدول الاعضاء او مواطنيها ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية كما تم اقرار العديد من الوشاق بهدف تقريب وتوحيد الاجراءات والنظم والقواعد والقوانين ومنها النماذج والسجلات الموحدة للجمارك وأنظمة الحجر الزراعي والبيطري... الخ اما بالنسبة الى توحيد الموقف على المستوى الدولي في مواجهة الشركاء التجاريين فقد تم اقرار حدود دنيا للتعرفة الجمركية وهى ٤% وإبرام اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس والمجموعة الأوروبية دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من يناير ١٩٩٠ لقد كانت اهم التحديات التي واجهت دول مجلس التعاون الخليجي هي توحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجى وتنسيق السياسات النقدية والمالية وعلى الاخص اسعار صرف العملات.

لقد كان هناك توافق بين دول المجلس على قواعد الاستثناء من الرسوم الجمركية بموجب المادة الرابعة والمشرين من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وكذلك الموافقة على مجابهة في توصية المجلس الوزارى حول التعرفة الجمركية الموحدة. ونورد اثناء نتائج تطبيق الاتفاقية الاقتصادية في مجال تحرير المبادلات التجارية :

- تحقيق منطقة التجارة الخليجية الحرة من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على كافة السلع ذات المنشأ الوطني على الاقل القيمة المضافة لها عن ٤٠% فضلا عن السماح بتصدير السلع ذات النشاط الوطني الى اى من الدول الاعضاء دون الحاجة لوكيل محلي وكذلك السماح للوحدات الانتاجية بفتح مكتب ترويج لمنتجاتها وخدماتها لزبائنهم دون وكيل محلي وتقدر بعض الدراسات الانجية انه لولا تحرير التجارة البينية الخليجية لكان حجم هذه التجارة اقل من مستواه الحالي بنسبة الثلث [٣٣%] على الاقل.
- الاتفاق على جدول زمني لتطبيق التعرفة الجمركية في مارس ٢٠٠٥ وقد صنفت السلع لاعراض هذه التعرفة الى سلع معفاة يبلغ عددها ٥٣ سلعة و سلع اسمية يصل عددها الى ٥٣٤ سلعة تفرض عليها تعرفة بواقع ٥,٠% و سلع اخرى عددها حوالي ٧٠٠ سلعة تفرض عليها ترفة بواقع ٧,٥%.
- اعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية الخليجية فى المشتريات الحكومية.

ماعدًا تلك المدرجة في الملحق الثاني لمعاهدة روما [التي تشمل معظم المنتجات الزراعية] وبعض أنواع المنسوجات وتختلف من بلد لآخر. أما المنتجات الزراعية فقد خضعت قائمة مختارة منها بتخفيض التعريفات لفترة محدودة من السنة والكمية تحدّد سنوياً وتختلف من دولة لأخرى بسبب التقلّات في هيكل الصادرات الزراعية.

وبعد توقيع معاهدة ماستريخت وقيام الاتحاد الأوروبي تبنى الاتحاد سياسة متوسطة جديدة صيغت في مؤتمر إسين في ديسمبر ١٩٩٤ بشأن العلاقات مع دول حوض المتوسط تحت عنوان [تقوية سياسة الاتحاد الأوروبي في المتوسط وإنشاء مشاركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية] وتتخلص مكونات السياسة الجديدة فيما يلي:

- أن هناك مجالات كثيرة مشتركة بين أوروبا ودول البحر المتوسط خاصة في مجالات البيئة والطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار وأن الاتحاد الأوروبي له مصلحة حيوية في مساعدة دول البحر المتوسط لمواجهة التحديات التي تواجهها.

- أن الهدف يجب أن يكون هو العمل نحو تحقيق مشاركة بين أوروبا ودول البحر المتوسط غير الأوروبية تبدأ بإنشاء منطقة تجارة حرة بين المجموعتين تدعمها مساعدات مالية ملموسة من جانب الاتحاد الأوروبي وتتطور فيما بعد من خلال تعاون سياسي وإقتصادي أكثر وثوقاً يتفق عليه الطرفان في مرحلة تالية.

- توسيع نطاق الحوار ليشمل قضايا الأمن بحيث تؤدي إلى استحداث إجراءات لتعزيز السلام والتقدم نحو إنشاء منطقة أوروبية متوسطة تنصّف بالسلام والاستقرار بدءاً من حوار سياسي مبني على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان ولهذا البعد السياسي موقع هام من السياسة الأوروبية الجديدة.

- حث الدول المتوسطية كل على حدة على تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوروبي في إطار منظمة التجارة العالمية وهو ما يتطلب قيام هذه الدول بتحديث إقتصاداتها وزيادة قدرتها التنافسية خلال فترة انتقالية طويلة يقوم الاتحاد الأوروبي خلالها بتقديم المساعدة إليها في إعادة الهيكلة وإعادة البناء الإقتصادي ومن المأمول أن يؤدي هذا إلى إنشاء أكبر منطقة تجارية في العالم تغطي الاتحاد الأوروبي ودول شرق أوروبا ووسط أوروبا [غير الأعضاء حالياً] وكل دول البحر المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

- الدخول في مجالات متعددة للتعاون مع دول البحر المتوسط يمكن تحديدها بصفة مشتركة مع تلك الدول هذه المجالات يمكن أن تشمل التعاون الصناعي، الطاقة، البيئة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات، رأس المال، العلوم والتكنولوجيا، التعاون اللامركزي، مكافحة تهريب المخدرات، الهجرة غير المشروعة والمباحة.

- ويتطلب هذا زيادة المساعدات المالية والفنية بما في ذلك إنشاء برنامج شامل للمساعدات في الشرق الأوسط خصصت له موارد يبلغ إجمالها ٥,٥ مليار ليكو للفترة ١٩٩٩/١٩٩٥ وقد عاد مجلس الاتحاد في اجتماعه بمدينة [كان] في يونيو ١٩٩٥ فحدّد المساعدات ببلغ ٤,٧ مليار ليكو.

وتنفيذاً لتوجهات السياسة المتوسطية الجديدة عقد مؤتمر وزراء الخارجية في برشلونة (٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٩٥ بين دول الاتحاد الخمسة عشر والدول العربية المطلة على جنوب المتوسط ماعدا ليبيا) [ومشاركين في المؤتمر من أربع دول غير عربية هي إسرائيل وتركيا ومالطة وقبرص وقد صدر عن هذا المؤتمر إعلان برشلونة] الذي يستهدف على الجانب الإقتصادي والمالي خلق منطقة ازدهار مشترك من خلال تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية متوازنة ومتوازية الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها، وتبني الإعلان الأهداف طويلة الأجل التالية:

- تسريع معدلات التنمية الإقتصادية والاجتماعية المتواصلة.
- تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف وزيادة التوظيف وتقليص الفجوة التنموية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.
- وسعي إلى بلوغ هذه الأهداف وفق المشاركين على إقامة شراكة إقتصادية ومالية ثلاثية الأبعاد هي:
- إنشاء منطقة تجارة حرة
- تكثيف التعاون الإقتصادي
- زيادة المساعدات المالية.

وقد تحدّد عام ٢٠١٠ تاريخاً لإقامة منطقة التجارة الحرة بمقتضى اتفاقيات الشراكة الجديدة مع الدول المتوسطية مع مراعاة الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات مراكش، بما في ذلك اتفاقية الخدمات فيجوز إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على السلع الصناعية تدريجياً

وفق جدول يتفق عليها الشركاء كما يجري تحرير السلع الزراعية تدريجيا على أساس تبديلي في ضوء السياسات الزراعية المتعددة وكذلك يجري تحرير تجارة الخدمات وقرر الشركاء تسهيل الإقامة للتربية للمنطقة الحرة من خلال :

- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة.
- اتباع سياسات مبنية على قواعد اقتصادية السوق وتكامل الاقتصاد الوطني اخذاً في الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
- تعديل وتحديث الهيكل الاقتصادية والاجتماعية مع اعطاء اولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وقائمة اطرادى ملائم لقتصاد السوق والعمل في نفس الوقت على التخفيف من العوقب الاجتماعية السلبية التي يمكن ان تترتب على التعديل باتباع برامج لمنفعة الفئات الأكثر احتياجا.
- إقامة البوابات لتشجيع نقل التكنولوجيا.

من الواضح ان الشراكة بين أوروبا وحوض البحر المتوسط تجمع بين التوجهات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والاستراتيجية. ان مسح هذه الابعاد الثلاثة يجعل من فكرة الشراكة بين أوروبا ودول حوض البحر المتوسط نموذجاً مختلفاً عن النماذج التقليدية الثلاثة للتعاون التجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية غير الأوروبية وهو نموذج المشاركة الذي بموجبه توفر أوروبا بعض التنازلات التجارية [التعريفية وغير التعريفية] لحد من الصادرات لزرارية والغذائية والصناعية [كالاتجة والملابس] للقائمة من بلاد المغرب والمشرق إضافة الى بعض المساعدات المالية العامة المحدودة.

وهكذا بادرت اطراف المعنية في حوض المتوسط لعقد اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بدلتها تونس في ١٩٩٥/٧/١٢ ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من اول يناير ١٩٩٧. كما وقعت المغرب اتفاقية مماثلة في ديسمبر ١٩٩٥ وكذلك الأردن بينما استمرت المفاوضات بين مصر والاتحاد زهاء الخمس سنوات حتى تم توقيع الاتفاق في يونيو ٢٠٠١ لما الجزائر وسوريا ولبنان فلا زالت في مرحلة المناقشات الاستطلاعية مع الاتحاد. لقد قام هذا النهج من الشراكة على اساس اتفاقية التي تعتبر افضل

الطرق لخدمة المصالح والاستراتيجية الأوروبية في البحر المتوسط. لقد تعرضت اتفاقات المشاركة التي أبرمت مع تونس والمغرب الى النقد والتقييم فهناك من الاقتصاديين العرب من رأى فيها نقاط إيجابية ثلاث:

الأولى: بالنسبة للتبادل التجاري ستؤدي المشاركة إلى تخفيف معدلات الاسعار بالنسبة للسلع محل التبادل من جراء سيادة المنافسة وهذا يتوقف على كفاءة توزيع الموارد بعد قيام مناطق التجارة الحرة والتي ستؤدي الى زيادة للناتج المحلي الاجمالي.

الثانية: زيادة معدلات الاستثمار سواء بالجناب رؤوس الاموال العربية الموظفة في الخارج أو لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، أو زيادة الانفاق المحلي.

الثالثة: تدعم المنافسة المحلية التي من شأنها ان تؤدي الى توسيع الصناعة من خلال توزيع الموارد ويتوقف الامر على قدرة الدول العربية المتوسطة على التصدير في ظل منافسة خارجية قوية في بعض الصناعات مثل الصناعات الزراعية ولزجاج والبلاستيك ومعدات النقل والملابس والمنسوجات والمصنوعات الجلدية.

بيد ان بعض الاقتصاديين المغاربة في تقويمهم لاتفاقات الشراكة المتوسطية يرون ان إبرام اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي يعني لقضاء تنافسي غير متكافئ بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة الاخرى في المجال التجاري الخارجي مما سيؤدي الى جر بعض هذه البلدان الشريكة [المصادقة على اتفاقات جاءت] الى ان تطالب بتعميم المعاملة الجبائية [إزالة الحواجز] ولهذا التعميم كذلك آثار سلبية متوقعة. ان المساوى والاضرار المحتملة متأتية من الوضع للامتكافى بين بلدان المغرب والاتحاد الأوروبي. فبلدان المغرب الاقل نموا مطالبة في حقيقة الامر بأن تقوض جهازها الحمايى، وهذا للتكافؤ يحتم تعويضاً مالياً يهدف الى دعم سياسة اقتصادية تكيف الاقتصادات المغربية مع منطقة التبادل الحر. ويقدر الخبراء النقص في إيرادات تونس من تحصيل الرسوم الجمركية بحوالى ٣ مليارات دولار على امتداد الاثنى عشر سنة المقررة للاتفاقية، كما يقدر ان الصناعة الوطنية ستواجه منافسة شديدة من السلع الأوروبية. فهل تستطيع اتفاقات الشراكة ان تساعد الدول العربية المتوسطية على التغلب على مشاكلها الاقتصادية. ان هذه الدول لا بد لها من:

١- زيادة معدل الاستثمار الى ٣٥% من الناتج المحلي الاجمالي

- ٢- زيادة معدل الانخراط ليصل إلى ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي على أن يصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي أو حوالي ٣٠% من الاستثمار المحلي.
- ٣- زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الصناعي إلى أكثر من ١٠% في السنة.
- ٤- تحقيق معدل نمو يزيد على ٧% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٥- زيادة معدل نمو الصادرات من الصناعات الزراعية.
- ٦- زيادة إنتاجية العامل وهذا يتطلب تدريب وتطوير الإنتاجية.
- ٧- خلق فرص عمل إضافية للتغلب على مشكلة البطالة.

ويبدو من السبيل تحقيق أي من الشروط المذكورة لا سيما في مجال الاستثمار الأجنبي وزيادة معدل الصادرات الزراعية.

غير أن الانتماء غير المتكافئ بين مجموعتين من الاقتصادات متباينتي المستوى الاقتصادي له آثار سلبية على الاقتصادات الأضعف، لذلك فإن منطقة التجارة الحرة بين أوروبا وحوض البحر المتوسط بوجه عام تواجه مشكلتين كبيرتين هما:

- أولاً: الفروق الضخمة بين مستويات التنمية في دول الشمال من ناحية ودول الجنوب من ناحية أخرى.
- ثانياً: سياسة أوروبا الحمائية في مجال المنتجات الزراعية والتي تضمنتها السياسات الزراعية المشتركة (PAC) التي تحد من صادرات حوض البحر المتوسط غير الأوروبية من المنتجات الزراعية والغذائية ذلك أن استثناء القطاع الزراعي والصيد البحري الذي يشكل قطاعاً حيواً بما لا نسبة يعتبر نقطة ضعف كبيرة، فالبلدان المتوسطية الجنوبية مطالبة برفع كل الحواجز أمام السوق الأوروبية في حين إن هذه الأخيرة تظل صعبة العبور.

إن أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للبلدان المغاربية تتمثل في الدور الاقتصادي والاجتماعي المتميز حيث يساهم ما بين ١٧ و ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي، كما يوفر لشمال لأكثر من ستة ملايين من اليد العاملة (في المغرب فقط) ويساهم أيضاً بحوالي ٤٠% من مجموع الصادرات المغربية وحوالي ٢٠% من الواردات، ويستقطب ما يناهز ٢٥% من مجموع الاستثمارات الوطنية.

لما قطاع الصيد البحري فيمثل بالنسبة للمغرب ١٥% سنوياً من مجموع صادراته منها ٦٥% موجهة إلى السوق الأوروبية. ونظراً لهذه الأهمية التي يتبوأها القطاع الزراعي والصيد البحري في الاقتصاد المغربي، فإن منطقة التجارة الحرة ستؤدي إلى إلغاء الحماية عن الاقتصادات المغربية وهذا يعني خسارة في مجال الإنتاج الذي يقدر بتهبوط نسبة ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تراجعاً في عائدات ميزانية الدولة. وتشير دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD أن الامتيازات التفضيلية الممنوحة للدول المتوسطية قبل جولة لورجواي وبعدها من قبل الإتحاد الأوروبي ليس لها إلا تأثير محدود، لأن التعرفة الجمركية كانت ولا زالت لها تأثير ضئيل من المستوى الكلي للحماية التي أرمهاها الإتحاد الأوروبي، وتسرى الدراسة أن التفضيلات الجمركية لن تقل شيئاً لتحسين الوصول إلى أسواق الإتحاد الأوروبي، وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من المنتجات التي يفترض أنها حساسة بصفة خاصة بالنسبة للإتحاد الأوروبي فإن التفضيلات محدودة بكميات معينة ومصممة بمنسوى حصص جمركية أو كميات محددة. وفي حالات قليلة جداً فإن الإتحاد الأوروبي يمنح المعاملة التفضيلية في تطبيق نظام السعر التفاضلي وبعد جولة أرجواي انظم السعر الدخلي.

إن الانفتاح على أوروبا حسب الشروط التي تنص عليها اتفاقية للشراكة ستؤدي إلى انخفاض دخل الحصيلة الجمركية في الميزانية الوطنية كما أنه يهدد ٣٠% من المنشآت القائمة و ٥٨% من النسيج الصناعي القومي، وحوالي ١٢٠ ألف وظيفة^{*} وإن برامج التأهيل الصناعي لا يبدو كافياً لمواجهة كل الإصلاحات الهيكلية المنشودة لأن المهلة المحددة [١٢ عاماً] والجدول الزمني المتعلقة بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية قد لا تتناسب مع الواقع التونسي على سبيل المثال. ولذلك يرى هذا الفريق من الخبراء المغاربة أن طرفاً اتفاقية الشراكة بين أوروبا وتونس هما مجموعة مكونة من اقتصادات ١٥ دولة قوية وعلى درجة عالية من التقدم وهي المجموعة الأوروبية واقتصاد نامى وعلى أفضل تقدير ناشئ وهي تونس. كما أن الإجراءات الوقائية من أجل حماية

* تبلغ معدلات البطالة لمن دون ٢٥ سنة كما يلي حسب بيانات الإتحاد الأوروبي: المغرب ٢٠,٥، تونس ٣١,٣، مصر ٢٣,١، الأردن ٢٦,٣، فلسطين ١٦,٧ بالمتة لعام ١٩٩٩ - Eurc-Mediterranean ٧/٢٠٠٠.

الصناعات الناشئة أو تلك التي تمر بصعوبات والحد من نمو حجم الواردات التي قد تضرب بالإنتاج المحلي ومكافحة ظاهرة الإغراق ومواجهة العجز الكبير في موازين المدفوعات، فهذه الإجراءات الوقائية تهدف إلى السماح لأحد أطراف الاتفاقية أن يفيد بصورة استثنائية ومؤقتة الأحكام المتفق عليها. لذلك فإن مخاطر قائمة منطقة تجارة حرة بين البلدان المتوسطية والإتحاد الأوروبي في تقدير الخبراء أنها لا تحمل في طياتها بنور الاستقرار باعتبار أن المصلحة من مثل هذه المنطقة تعود عبر الزمن ويدرجات متزايدة إلى الإتحاد الأوروبي، ذلك أن من أهم أسس استمرارية المشاريع التكاملية بين البلدان ونجاحها هو تأمين توزيع عادل ومقبول للمنافع والاعباء فللجنة عن التكامل بين الأطراف المعنية، ومن البديهي أن قائمة منطقة تجارة حرة بين البلدان المغربية والإتحاد الأوروبي لا تضمن مثل هذا الوضع وبالتالي فإن الجانب المغربي سيكون الطرف الأقل حظا في هذا المشروع.

بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقات الشراكة بين كل من تونس والمغرب، خضعت التجربة للتقييم في ندوة دولية عقدت بتونس عام ٢٠٠٠، أكد فيها الخبراء المغربية أن قطاعا الصناعة والتجارة المغربية تبو الأكثر عرضة لتحديات منطقة التبادل الحر، كما يولجه قطاع الصيد البحري والصادرات الزراعية صعوبات كبيرة بسبب الضغوط المفروضة على المغرب بشكل أساسي. فهناك ضعف مستوى الاندماج بين دول المغرب العربي إذ لا يتجاوز معدل المبادلات بينها ٢٣% بينما يتراوح معدل مبادلاتها مع الإتحاد الأوروبي ٦٠ و ٧٠%. كما أشاروا إلى أن الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقيات منطقة التبادل الحر تستغرق عشر سنوات سيحسن خلالها معدل الدخل الفردي لدول الإتحاد الأوروبي بنسبة ٥٠% ليسجل ارتفاعا من ١٦ ألف دولار للفرد إلى ٢٤ ألف

لتطبيق اتفاقات الشراكة الأوروبية المغربية وهي عشر سنوات ستشهد مقارعة حيث يتوقع أن يرتفع بمعدل ٢٥% بدول الإتحاد الأوروبي بينما يتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي سالبا بمعدل ١٧% وفي مقابل الخسائر المتوقعة للإقتصاد المغربي، خصص الإتحاد الأوروبي ٣,٥ مليار يورو عام ١٩٩٦ لتأهيل القطاع الصناعي في دول الجنوب ولم ينفق منها بعد خمس سنوات سوى ٢٦% من أصل القيمة المخصصة لدول المغرب العربي. إن المساعدات التي قدمها الإتحاد الأوروبي لدول شرق أوروبا تتجاوز بكثير ما يخصصه لدول المغرب العربي، فقد بلغت خلال السنوات الخمس الماضية ٢٣ يورو سنويا للفرد الواحد مقابل ٤,٥ يورو للفرد الواحد في دول المغرب العربي. وفي هذا الصدد يقول الخبراء المغربية أن جهود دول المغرب في تنفيذ برامج التأهيل الإقتصادي لم يصاحبها تطور ملموس في الاستثمار الأوروبي كما شهد قطاع التجارة مع الدول الأوروبية تراجعا وهي مؤشرات تعارض مع التوقعات التي تزامنت مع توقيع اتفاقات الشراكة. وتقدر الاستثمارات الفرنسية على سبيل المثال للمغرب بـ ١٦% من مجموع استثمارات فرنسا بالخارج. أما في مجال الصيد البحري فإن المغرب الذي يعد ثالث مصدر عالمي لمنتجات البحر التي تعتبر موردا أساسيا للإقتصاد المغربي في ظل غياب موارد طاقة أو مواد أولية، يلاحظ أن أوروبا وأسبانيا على وجه الخصوص تتعامل مع هذا الملف تعاملاتا نفعيا وتحكمه خلفيات استعمارية تاريخية لا تلائم روح الشراكة. وأخيرا فإن المشاكل القائمة بين المغرب والإتحاد الأوروبي بسبب قطاعي الصيد البحري والصادرات الزراعية تكشف غياب نظرة تنموية شاملة وهيمنة النظرة النفعية لدى الأوروبيين بالنسبة إلى الجنوب المتوسطي.

جدول الاستثمارات الخارجية للدول المتوسطية
[بملايين اليورو]

الدولة	عام ١٩٩٩	عام ١٩٩٨	الدولة	عام ١٩٩٩	عام ١٩٩٨
الجزائر	٠٠٠	١١	سوريا	٢٤٧	٧١
المغرب	٨٧٦	٣٣٦	إسرائيل	١٢٥١	٦٩٨
تونس	٣٤٥	٦٠٠	المملكة الفلسطينية	-	١٩٤
مصر	٦٦٧	٩٦٠	قبرص	٦٤٢	٢٣٥
الأردن	-	٢٧٦	مالطة	٨١٣	٢٣٥
لبنان	-	١٧٨	تركيا	٧٧٢	٨٧٦

المصدر: Euro - Mediterranean Statistics ٢/٢٠٠٠

دولار بينما يشهد معدل الدخل الفردي في منطقة المغرب العربي خلال نفس الفترة ارتفاعا لا يتجاوز ألف دولار إقتر حاليا معدل الدخل الفردي في مجموع دول المغرب العربي نحو ١٤٠٠. أما بالنسبة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الانتقالية

تساعا وقوة، وتضع هذه التطورات البلدان العربية والتنمية عموماً أمام خيارات محدودة لحماية مصالحها الاقتصادية ومقاومة الضغوط التي تفرضها التكتلات العولمية.

ظلت قاعدة عضوية السوق العربية المشتركة محدودة في أربع دول في مطلع السبعينات [هي مصر وسوريا والعراق والأردن] ثم اتسعت بانضمام اليمن وليبيا وموريتانيا فأصبحت هناك سبع دول عربية قبلت تعاقباً العمل على إقامة السوق. وهذه المجموعة من الدول العربية تمثل قاعدة معقولة وكافية لانطلاق السوق القابلة للتوسع مستقبلاً، وتحث اقتصاداتها

نسبة هامة من حجم الاقتصاد العربي ومن أبرز هذه المؤشرات أن هذه الدول تضم ٤٧,٩% من سكان الوطن العربي وأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العربي وتنتج ٦٠% من الإنتاج الزراعي العربي وتضم ٣٧,٤% من إجمالي الصناعات التحويلية. ويشترط لكي تقوم السوق بدورها كمرتكز للتنكامل الاقتصادي العربي الشامل، أن يتم تفعيلها بصورة جادة وحسمة دون إبطاء لكي تقدم نموذجاً ناجحاً وجاهزاً للانطلاق بالمشروع الاقتصادي القومي يكون قابلاً للتطور والتوسع والنمو. وهكذا تحرك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٩٥ مشكل فريقاً من الخبراء الاقتصاديين العرب لبحث جدول الأعمال الاستراتيجي لبرنامج عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للسنوات المشر ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ في نطاق العمل الاقتصادي العربي المشترك، وقد عقد الفريق اجتماعاته في القاهرة خلال الفترة ١٨ - ٢٠/٤/١٩٩٥ وجاء في توصيلته ما يلي:

١- إن تحرير وتنمية التجارة العربية البينية يمكن أن يكون مدخلاً هاماً بل وحجر الزاوية في إحياء حركة التعاون والتنكامل الاقتصادي العربي برمته استناداً إلى أن التجارة هي محرك النمو الاقتصادي وقاطرة الاستثمار،

مساهمة الإتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للدول المتوسطة لعام ١٩٩٩ %				
الدولة	الواردات	الصادرات	الدولة	الواردات
الجزائر	٥٨,٥	٦٤,٥	سوريا	٣١,٢
المغرب	٦٠,٦	٧٤,١	إسرائيل	٤٦,٣
تونس	٧١,٣	٨٠,١	السلطة الفلسطينية	٩,٥
			(عام ١٩٩٨)	
مصر	٣٥,٥	٣٤,٦	قبرص	٥٢,٦
الأردن	٣١,٧	٥,٨	مالطة	٦٥,٤
لبنان	٤٥,٩	٢٤,١	تركيا	٥٢,٦

المصدر السابق

نسبة مساهمة الاقطار المتوسطة في التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي %

السنة	الواردات	الصادرات	السنة	الواردات	الصادرات
١٩٩١	٦,١	٩,٢	١٩٩٦	٦,١	٩,١
١٩٩٢	٦,١	٨,٩	١٩٩٧	٦,١	٩,١
١٩٩٣	٦,٠	٩,٣	١٩٩٨	٦,٠	٩,٣
١٩٩٤	٥,٩	٨,٤	١٩٩٩	٦,١	٩,١
١٩٩٥	٥,٩	٨,٨	-	-	-

المصدر السابق

استنهاض مشروع السوق العربية المشتركة

في ظل الظروف الإقليمية والدولية

بعد سبات دام ثلاث عقود منذ إعلان الوصول إلى أول منطقة للتجارة الحرة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٧١/١/١، تحركت الجهود مجددا لاستنهاض السوق العربية المشتركة ومحاوله بعثها من جديد، بفعل عدد من المحفزات الإقليمية والدولية التي فرضت نفسها منذ توقيع اتفاقات مراكش لتحرير التجارة العالمية، حيث بدأ الخطاب السياسي العربي منذ النصف الثاني من العقد الأخير من القرن المنصرم يشر على المستوى الرسمي والمهني* وبعد قرار قمة القاهرة ١٩٩٦ بضرورة الشروع بإقامة التكتل الاقتصادي العربي المتمثل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتواكب التطورات العالمية الجارية تجاه فتح الأسواق القومية وإعادة تكتلها في ظل ترقيات إقليمية جديدة مازالت تزداد

* كإتحاد البرلمانيين العرب وإتحاد الغرف التجارية والصناعية العربية وممثل الإعلام .

مرحلة دون تجوزها بأطالها ويتم ذلك على الوجه الآتي:

أ- تخفيض نسبة ٤٠% (اربعون في المائة) أول يناير [كانون الثاني] عام ٢٠٠٠ وذلك من الرسوم المطبقة في ١/١/١٩٩٩.

ب- تخفيض نسبة ٣٠% (ثلاثون في المائة) أخرى أول يناير [كانون الثاني] عام ٢٠٠١ بحيث يصبح إجمالي نسبة التخفيض ٧٠%.

ج- تخفيض نسبة ٣٠% (ثلاثون في المائة) الباقية أول يناير [كانون الثاني] عام ٢٠٠٢ بحيث يتحقق الاعفاء الكامل.

د - العمل بشهادة المنشأ المقررة بجامعة الدول العربية المعتمدة في البرنامج للتفديز لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ويكون ذلك مرتبطاً بتطبيق البرنامج التفديزي للسوق العربية المشتركة، مع تشكيل لجنة من مندوبي الدول الاعضاء في السوق لوضع الصيغة المناسبة لأية بيانات إضافية لهذه الشهادة، وذلك خلال ستة أشهر لحرصها على الدورة القادمة للمجلس مع وضع القواعد الرقابية التي تضمن سلامة التنفيذ وفقاً لضوابط البرنامج التفديزي للسوق.

هـ - إيداع جدولو التعريفات الجمركية المطبقة في الدول الأعضاء في السوق في ١/١/١٩٩٩ ولقوانين والقرارات والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثلة لدى الأمانة العامة للمجلس.

و- تستثنى الدول الأطراف الأقل نمواً المنصوص عليها في البند السادس من البرنامج التفديزي من البدء في التطبيق في الموعد المحدد لحين إقرار المعاملة الخاصة التي تستمتع بها كل دولة من هذه الدول على حدة طبقاً لظروفها واحتياجاتها وفقاً لقرار يصدره الاجتماع الوزاري لدول السوق.

أما بالنسبة للتفديز غير الجمركية فقد نص القرار على إلغاءها في موعد أقصاه أول يناير [كانون الثاني] عام ٢٠٠٠.

كما تضمن القرار إنشاء لجنة تسويق بين السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تكون ضمن اللجان النوعية المنوط بها معاونو الاجتماع الوزاري الذي يختص بالإشراف على تنفيذ البرنامج.

وسوف ينتج عن تحرير ونمو معدلات التجارة العربية البينية نشاطات اقتصادية بنوية واقتصادية متجعبة وجذب للاستثمار العربي والاجنبي حيث إن قرارات القائمة المشروعة الانتاجية لم تركز على حجم السوق المحتملة لتسويق منتجاتها.

٢- إن قيام مشروع منطقة التجارة الحرة الكبرى يمكن أن يستوعب الاتفاقات الثقافية وشبه الاقليمية ولأسلوب التنسيق ثم الانماج بما يجعلها سندا للمشروع وعاملان معجلان لتنفيذه وليس معوقان له، بأن تتدخل الدول المعنية بأى من هذه الاتفاقات في المشروع لتبدأ تحرير التجارة في إطاره من حيث انتهت في اتفاقيتها الأخرى.

٣- التأكيد على جانب هام من جوانب التجارة والانتاج في أن واحد وهو إنشاء المجلس المصليع بالموازاة للإتحادات النوعية والتي يمكن أن تركز على تسويق تجارة وانتاج السلع الزراعية والمواد الخام وتنمية أسواقها وتحرير وتطوير تسويقها عربياً ودولياً والدفاع عن أسعارها وتطوير تقنيات إنتاجها وتوزيعها.

بعد ذلك قامت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بعرض نتائج توصيات الخبراء واللجان على المجلس الذي أقرها، واتخذ في هذا الخصوص قراره رقم ١٠٩٢ بتفعيل السوق العربية المشتركة وذلك في دور انعقاده الثامن والمستين بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٨ حيث تنص الفقرة الثانية من القرار على ما يلي:

١- اعتماد البرنامج التفديزي لاستئناف تطبيق أحكام السوق المشتركة القائمة في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات التي بدتها بعض الدول الأطراف.

٢- أن تبدأ الإجراءات التفهيدية اللازمة من أول يناير [كانون ثاني] ١٩٩٩ لتطبيق البرنامج بصورة مترامنة في كافة الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق المجلس وذلك بهدف استئناف مسيرة التحرير الكامل للتبادل التجاري فيما بينها على مدى زمني مناسب يتم خلاله إلغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقواعد غير الجمركية بحيث يطبق التحرير التدريجي على ثلاث مراحل كحد أدنى لشرائح التحرير وجد أقصى للمدى الزمني بما يمكن أى دولة طرف منفردة أو دولتين أو أكثر اختصار

تطوير عملية تحرير التجارة العربية المبنية

وبناء كتكتل إقتصادي عربي بهدف الوصول الى سوق

عربية مشتركة

لازال مفهوم السوق العربية المشتركة، منذ صدور قراره رقم ١٧ لعام ١٩٦٤ حتى اليوم مقتصر على تحرير التجارة البينية لدول السوق المبح. فليس في أحكام القرار المذكور ما ينص على تحرير حركة عوامل الإنتاج ففي نظرية التكامل الإقتصادي تندرج السوق المشتركة في مرحلة أرقى من صور التكامل حيث لا تلغى القيود التجارية لانتقال السلع وحسب بل والقيود المفروضة على حركة عوامل الإنتاج كذلك من حرية تنقل الأشخاص وحرية حركة رؤوس الأموال، وممارسة النشاط الإقتصادي أي تحقيق مبدأ الموانعة الإقتصادية بمفهومه الأوسع*. وإذا سلما جدلا بأن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية وتحقيقها يمكن أن يشكل المرحلة الأولى التي يجرى تطويرها مستقبلا إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة، فإن هذا الهدف في حد ذاته يتطلب خطة عمل يتفق عليها لتفعيل اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية ذاتها وليس القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤، أي وضع برنامج العمل وأولويات تنفيذها جنباً إلى جنب تحرير التبادل التجاري حيث يجرى التركيز على المدخلات الأخرى للتكامل وذلك على مستوى الاتماء والتتسيق الانتاجي والاستثمار والمعالجة والنقل والاتصالات لتكثيف المنافع المنتقة عن التكامل وتسريع نتائجه وتسهيل انتشاره في كافة قطاعات الإقتصاد العربي، وسوف يتحقق ذلك بالضرورة من خلال دمج الأسواق العربية في سوق كبرى واحدة وتحرير حركة عوامل الإنتاج فيما بينها، وإعادة تخصيص للموارد في إطار المزايا النسبية والتنافسية.

٢- أخذ العمل التكاملي مدخل آخر بعد الفشل في تحقيق منظمة التجارة الحرة في إطار مجلس الوحدة الإقتصادية، وكان من بينها مدخل المشروعات العربية المشتركة، فتم إنشاء عدد كبير من المشروعات العربية العربية والعربية الأجنبية [تجاوز عددها ٨٤٠ مشروعاً] وقد أريد بهذا المدخل زيادة القدرة الإنتاجية العربية وخلق

* وضعت في مجال تنقل القوى العاملة وانتقال رؤوس الأموال واستثمارها وحمايتها في الدول العربية للعديد من الاتفاقات العربية.

سوق عربية واسعة، وتعزيز التخصص وتسهيل تسهيل رؤوس الأموال بين البلدان العربية. غير أن فكرة تأسيس المشروعات ومن ثم قاسمتها لم تنطلق من تصور عام ومنظم للتربطات الاقتصادية أو الجغرافية والعمودية المتصلة بمرحلة الانتاج الواجب احدثها بين القطاعات والإقتصادات العربية من أجل تسريع التنمية في جانبها القطري والقومي.

٣- وعلاجا لهذا المأزق الذي مرت به جهود التكامل الإقتصادي العربي، تقدم خبراء استراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشتركة عام ١٩٨٠ بمقترح بديل هو الأخذ بمدخلين أساسيين تتنصوى تحتها بعض المدخلات الفرعية أو الجزئية وهما المدخل الأمني للتكامل باعتبار أن الربط بين الاتماء والتكامل ليس حتمياً أو عفوياً ولكنه عمل إرادي توضع به الرغبة في تنظيم مردود كل من الاتماء والتكامل. أما المدخل الثاني فهو المدخل التخطيطي للاتماء التكاملي على المستوى القومي بدءاً بالقضاء العربي المشترك وتدرجاً إلى أن يصبح من المقبول وضع خطة تنمية قومية شاملة، سواء كانت الزامية في جميع عناصرها أو أخذت بمبدأ الزامية الجزئية في قسم منها وظل القسم الباقي تأشيرياً فحسب.

٤- وتأكيذا لمبدأ التدرج، وفي ظل التطورات الإقتصادية الدولية والنزوع نحو التكتل وإقامة المناطق الحرة، فإن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى لا بد أن يكون ضمن سياق القرار الإقتصادي الحر للدول العربية في سبيل حماية مصالحها وتطويرها بشكل أفضل وتنظيم شأنها على الصعيد العالمي. لقد اتخذت القمة العربية في عمان (٢٧ - ٢٨ مارس ٢٠٠١) قراراً بتكليف المجلس الإقتصادي والاجتماعي بلسراع الخطى لانتهاه من المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ٢٠٠٥/١/١ وتفعيل أجهزتها واستكمال أطرها المؤسسي، وتنفيذاً لذلك جاء قرار المجلس الإقتصادي في دورته الأخيرة (٦٦ بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٢) بالموافقة على خفض المرحلة الانتقالية وفقاً لتكليف القمة، كما قرر المجلس إزالة القيود غير الجمركية [الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية] وانضاج كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي المتفق عليه وتعديل القوانين والتشريعات التي تتعارض مع أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي. وكلف المجلس الأمانة العامة بالتعاون مع صندوق النقد العربي والاتحاد العام لغرف التجارة العربية بمصر القيود غير الجمركية وتحديثها تحديداً

الموارد الاقتصادية لهذه البلدان وتقاربها الجغرافي وخيراتها المتراكمة في العمل الاقتصادي المشترك، وتقارب أنواق المستهلكين واتساع السوق فيها، وتمائل معدلات النمو يجعل بالإضافة إلى التحديات الخارجية، من الممكن بناء كتلة عربي يبدأ بتحرير التجارة وينتهي بالقمة السوق العربية المشتركة، وذلك أن المستقبل الاقتصادي هو حصيلة تفاعل العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والدولية التي تحكم المسيرة الاقتصادية.

وحول التحديات التي تواجهها المنطقة العربية من عالمية أو إقليمية ممثلة بمخططات التعاون الإقليمي سواء على النطاق الشرق أوسطي أو البحر المتوسطي، لابد أن يكون الموقف العربي واضحاً وجريئاً بعدم السماح لها أن تشكل إحلالاً أو أن تكون بديلاً على الإطلاق للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي المتمركز على الكيان القوى العربي والسمات المتميزة والهوية الحضارية والوشائج التاريخية والاجتماعية والثقافية العربية العميقة الجذور.

وأخيراً فإن الأمر يستلزم في البداية إصلاح مسار التعاون الاقتصادي العربي بما يحقق الأهداف المرجوة بالقدرة الكافية وبالمسرة الواجبة، ولأن يكون هذا الإصلاح في الهيكل التنظيمي للتعاون* وما يصحبه من اتخاذ إجراءات في مجالات التجارة والاستثمار والتخطيط والتمويل وذلك حسب خطة للتكامل وحسب برنامج زمني يتسم بالتنسيق بين المشروعات في كل قطاع اقتصادي وبين مختلف القطاعات مع مراعاة الظروف المحلية للبلاد العربية وطبيعة هياكلها ومواردها الاقتصادية وأن يأتي التنفيذ على مراحل عملية تنتقل بمقتضاها في سلم التعاون الإقليمي حتى الوصول إلى التكامل الاقتصادي والوحدة العربية.

وأخيراً فإن منطق التاريخ وحركته لا تحكمهما قوانين حتمية صماء ومجردة ومطلقة بل قدر خضوعها للإرادة الإنسانية، ولعل هذا هو التحدي الحقيقي لصديق الإرادة العربية وفاعليتها كما يقرر الاقتصادي العربي المرموق دكتور عبد الحسن زلزلة.

* تشكل الأولوية في قيادة العمل الاقتصادي العربي المشترك نموذجاً صارخاً نشأت الجهود وتبذل الموارد، أنظر في ذلك المؤلفات كتاب الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية - مكتبة مدبولي ١٩٩٥ م.

وفيما يتعلق بالبرنامج الزراعي قررا المجلس دعوة الدول العربية المشتركة في البرنامج إلى تقليص عدد سلعها المدرجة في تلك البرنامج وخفض لجان الحد الأقصى لأشهر البرنامج الزراعية للدولة الواحدة إلى ٣٥ شهراً بدلاً من ٤٥ شهراً، وأن يبدأ العمل بخفض عدد السلع الزراعية والفترة الزمنية في ١/١/٢٠٠١ وينتهي العمل بالبرنامج في أجل قصصاً ١/١/٢٠٠١ حيث تصبح كافة السلع الزراعية محذرة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [قرار رقم ١٤١٧ بتاريخ ١٩/٩/٢٠٠١].

كما أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة على أهمية الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية لارضاء قواعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما يحقق أهداف هذه المنطقة والمصالح الاقتصادية للدول العربية الأعضاء. كما أصدر المجلس توجيهاته بشأن تحرير تجارة الخدمات، ووضع اتفاقية التعاون الإداري وزجر المخالفات الجمركية بين الدول العربية والمعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً. كما كلفت القمة الأخيرة (عصان ٢٠٠١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسراع في دراسة إجماع تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

في نفس الوقت الذي يجري فيه العمل لحشد الجهود نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة في مطلع عام ٢٠٠٥ فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية يأخذ في حسيبه تطوير هذه المنطقة للتغلب على الإتحاد الجمركي، ففي دورته الأخيرة [سبتمبر ٢٠٠١] قرر المجلس تشكيل فريق عمل من المتخصصين في الجهات المعنية في الدول العربية لدراسة ويبحث كل ما تطلبه القمة الإتحاد الجمركي العربي من خطوات ووضع الإطار العام للإتحاد مستفيدة من تجارب كتلتات سابقة وعرضه على الدورة القادمة للمجلس. (قرار ١٤١٧). وكان مؤتمر القمة العربي الثالث عشر بعمان (٢٧ - ٢٨ مارس ٢٠٠١) قد اتخذ قراراً بتكليف الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع في دراسة الخطوات اللازمة لإقامة الإتحاد الجمركي مع مراعاة أوضاع الدول العربية.

من جهة أخرى فإن الآمال تتجدد بالفترام دول الإعلان الرابع [مصر وسوريا والعراق وليبيا] على إنجاز منطقة التجارة الحرة والنسعى نحو تنفيذ أركان السوق العربية المشتركة، وهذه المجموعة من الدول إذا انضمت إليها الأردن والسودان ولبنان تشكل حجر الزاوية الراسخ لإقامة تكامل اقتصادي عربي مرموق. فتتووع

♦ القسم الخامس ♦

الصناعة النوانية العربية ومتغيرات

البيئة النوانية لى تطبيق اتفاقية

حماية حقوق الملكية الفكرية

أولاً : أوضاع الصناعة الدوائية على المستوى الدولي

أ- السوق العالمي للدواء:

تقدر السوق العالمية للدواء بحجم حوالى ٣٧٣ بليون دولار عام ٢٠٠٠، ومن الملاحظ عند متابعة نمو هذه السوق أنها تنمو في الربع قرن الأخير بسرعة لها طبيعة أسية، (انظر جدول رقم ١).

جدول ١: تطور السوق العالمية للدواء

السنة	حجم السوق "بليون دولار"
١٩٧٦	٤٣,٥
١٩٨٥	٩٤,١
١٩٩٢	٢٢٦,٦٠
١٩٩٣	٢٣٨,١
١٩٩٤	٢٥٦,٢
١٩٩٦	٣٠٣,٠
١٩٩٩	٣٣٧,٠
٢٠٠٠	٣٧٣,٠٧

هذا، وتتوقع مصادر شركة IMS (وهي شركة عابرة للحدود متخصصة في الإحصاءات الدوائية) أن تزداد مبيعات الدواء على مستوى العالم بمتوسط سنوى قدره ٨,١% لتبلغ ٥٠٦ بليون دولار عام ٢٠٠٤. وطبقاً لمصادر نفس الشركة فإن الأسواق الثمانية الأولى في العالم عام ٢٠٠٠ كانت بالترتيب كالتالى :

(بالبليون دولار)

- الولايات المتحدة (٩٥,٨٢٢).
- اليابان (٥١,٩٨٤).
- ألمانيا (١٤,٦١٤).
- فرنسا (١٣,٥٠٤).
- إيطاليا (٩,٢٠١).
- المملكة المتحدة (٩,٠٨٤).
- إسبانيا (٥,٣٥٩).
- البرازيل (٥,١٨٥).

للدواء - كسلعة - ثلاث خصوصيات رئيسية تجعل منه السلعة الأكثر حرراً اجتماعياً واقتصادياً فيما يتعلق بالامتيازات المحتملة لتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة "TRIPS". الخصوصية الأولى تتمثل فى أن الدواء سلعة لا يمكن لمن يحتاجها أن يستغنى عنها، والخصوصية الثانية هي أن الدواء سلعة توجد على الدوام منذ عرفها الإنسان، ولم تتوقف الحاجة إليها فقط، وهى تتطور باستمرار لزوم الحصول على علاج لحسن، وكذلك لزوم المجابهة العلاجية لمستجدات مرضية جديدة.

وأما الخصوصية الثالثة فتختص باعتماد الابتكار الدوائى على البحث العلمى العميق والمتواصل. إن هذه الخصوصيات الثلاث تفسر - إلى حد كبير - سر تمتع الدواء بقيمة مضاعفة عالية تجعل منه السلعة الأكثر ربحية على الإطلاق بين جميع السلع لمشروعة. وكذلك السلعة الأهم عند التعامل مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية. من هذا المنظور فإن التقرير التالى يهدف إلى بحث أوضاع وفرص صناعة الدواء العربية في إطار مواجهة متغيرات (أو تحديات) البيئة الدولية وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريپس)، ذلك مع الأخذ فى الاعتبار لضرورتين. الضرورة الأولى هي الحاجة إلى تقديم هذه الصناعة، وأما الضرورة الثانية فتختص بلقاء حاجات المواطنين من الدواء.

إن التعامل مع الهدف المشار إليه يتطلب ما يلى :

- أوضاع الصناعة الدوائية على المستوى الدولى.
- أوضاع الصناعة الدوائية العربية.
- لتحديات التى تواجه الصناعة الدوائية العربية ومكافة حقوق الملكية الفكرية من هذه التحديات.
- المتطلبات والسيناريوهات بشأن "الممكن" فى تفاعل الصناعة الدوائية العربية إيجابياً مع التحديات التى تجلبها وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية "تريپس".

لأجل أهداف بحثية تطويرية، كما ينشأ بعضها من أجل أهداف تسويقية.

وأما عن استهلاك الدواء في مختلف مناطق العالم عام ٢٠٠٠ فقد قدر على النحو المرفق في جدول رقم ٢.

هذا، وبالنسبة لسوق الخدمات الدوائية من المواد

٢- الاندماج بين شركات عالمية

كبيرة mega mergers، وقيام

شركات كبيرة بشراء شركات أخرى

أصغر منها acquisitions؛

تهدف عمليات الاندماج بين

الشركات أو استحواذ شركات

على شركات أخرى إلى زيادة

قدرات التنافس والاحتكار. هنا

تجدر الإشارة إلى أن للشركات

العشرين الأولى في مبيعات

الدوية على مستوى العالم عام

١٩٩٩ "قد بلغت مجموع

مبيعاتها ٣١٨ و ٢١١ بليون

دولار وهو حجم يعادل قدر ١٢,٧٠٦% من الاستهلاك

العالمي للدواء في ذلك العام. هذا، بينما تبلغ مبيعات

العضرة شركات الأولى قدر ٤٤,٤١٢% من الإنتاج

العالمي، والثلاث شركات الأولى (وهي جلاكسو سميت

كلابن"، وفايزر، وميرك) قدر ١٧,٨٦١% من حجم

السوق العالمي. والجدير بالإشارة أن نصيب كلا من

جلاكسو سميت كلابن وفايزر على حدى من السوق

العالمي يبلغ حاليا ٦,٧ - ٧,٠%.

٢- توافق الموصفات على مستوى عالمي:

يجرى توافق الموصفات وتطوير مستويات التوافق

طبقا للتقدم العلمي للتكنولوجيا للشركات الكبرى، حيث

يحدث ذلك من خلال لقاءات المؤتمر الدولي للتوافق.

International Congress of Harmonization Process

ويرى البعض في هذا الاتجاه قدراً من التهديد للمنتجين

والدول الأقل نمواً حيث يمثل بالبنسبة لهم - Harmon

Imperialism، أو الاستعمار لقتاعه على عملية التوافق في

المواصفات، حيث من المتوقع - على الدوام - ارتفاع

للمواصفات طبقاً لاستيعاب وتمكن للاعبين الكبار

(الشركات العالمية الكبرى).

* Scrip Magazine, Febr. ٢٠٠١, P, ٤٦.

* المقصود هنا هو مجموع مبيعات الشركتين جلاكسو و بيلكوم

وسميت كلابن والتتان إحتسا في علاق كبير باسم جلاكسو

سميت كلابن في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٠.

جدول رقم ٢: استهلاك الدواء في مناطق مختلفة من العالم (٢٠٠٠)				
المنطقة	السكان (مليون نسمة)	الاستهلاك (بليون دولار)	%من الاستهلاك العالمي	حصة الفرد سنوياً (بالدولار)
أمريكا الشمالية	٣٠٣	١٥٧	٢٨%	٥١٨
أوروبا الغربية	٤١٥	١٠١	٢٤,٤%	٢٤٣
أوروبا الشرقية	٤٢٠	٨,٦	٢,١%	٢٠,٥
اليابان	١٢٤	٦٨	١٦,٤%	٥٤٨
أمريكا اللاتينية	٥٣٣	٢٤,٨	٦%	٤٦,٥
أفريقيا	٧٦١	٥,٤	١,٣%	٧,٣
جنوب شرق آسيا والصين	١٨١٣	٢٣,٤	٥,٧%	١٢,٩
شبه الجزيرة الهندية	١٠٦٠	٦,٢	١,٥%	٥,٨
الشرق الأوسط	٣٨١	٨,٧	٢,١%	٢٢,٨
البلدان العربية	٢٩٢	٦,٣	١,٥%	٢١,٥

لفعالة فإنه طبقاً لإحصاءات عام ١٩٩٦ تبلغ حجم هذه السوق حوالي ٩ بليون دولار، منها مواد خام بحجم حوالي واحد بليون دولار تخضع لبراءات اختراع. وقد تمكنت بعض الدول النامية (خاصة الصين والهند والأرجنتين وكوريا) من المنافسة في السوق الدوائية الخام بحيث قد وصل حجم صادرات لمواد الخام من الدول النامية عام ١٩٩٦ قدر حوالي ٢ بليون دولار. والجدير بالانتباه أن الصين قد تمكنت من إحراز قوة تنافسية ناجحة في مجال هام وهو صناعات التخثير الخاصة بإنتاج المضادات الحيوية، وكذلك فعلت كوريا بالنسبة لعدد من المنتجات الدوائية المصنعة بالتكنولوجيا الحيوية.

ب- المتغيرات الخاصة بالسياسات:

نمى بهذه المتغيرات المستجدات الخاصة بتوجيهات التسيير الإداري والاقتصادي تميزاً لها عن المتغيرات المعرفية أو التكنولوجية، وفي هذا الخصوص تشير إلى المستجدات التالية:

١- التحالفات الاستراتيجية بين الشركات وبعضها البعض أو

بين الشركات ومعاهد البحوث:

بدأت ظاهرة التحالفات الاستراتيجية في مجالات صناعة الدواء تستمر على الانتباه منذ منتصف الثمانينات، وقد وجد أنها تزداد سنوياً على مدى التسعينيات بمعدل حوالي ٢٨% في المتوسط. وتنشأ أغلب هذه التحالفات من

الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠

٤- تزايد الاهتمام بالأدوية الجنسية Generics.

الأدوية الجنسية هي تلك التي زالت عنها حماية براءات اختراعها، فتصبح بالتالي متاحة للتصنيع دون إذن من أصحاب البراءات ويمكن مبيعها بالاسم النوعي للدواء (وليس الاسم التجاري).

لقد بدأت صناعة الأدوية الجنسية في الازدهار في منتصف سبعينات القرن الماضي وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية. وطبقا للتقرير الوحيد الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية عن "وضعية الدواء في العالم" عام ١٩٨٨ فإن نصيب الأدوية الجنسية في أسواق بعض البلدان المتقدمة عام ١٩٨٥ كان كالتالي:

الولايات المتحدة (٢٥%) - كندا (٢١%) - اليابان (١٩%) - إيطاليا (١١%) - بريطانيا (٩%).

هذا، ونعتقد بازدياد كبير في الوقت الحالي بخصوص نصيب الأدوية الجنسية في أسواق البلدان المتقدمة. ولما في البلدان النامية فإن نسبة الأدوية الجنسية ترتفع جدا وتعدى ٩٠% أحيانا. ومن المعروف أن الدواء الجنسي ينخفض سعره بحيث قد يصل إلى ٢٠% أو أقل بالنسبة لسعر الدواء المباع بالاسم التجاري تحت حماية سريان براءة الاختراع. وقد لوحظ مؤخرا أن بعض الشركات العالمية الكبرى تستحوذ على شركات صغيرة تكون مهمتها إنتاج الأدوية الجنسية التي كانت في الملك للخاص لهذه الشركات العالمية الكبرى.

٥- استانة شركات الدواء الكبرى بوحدات بحثية صغيرة

خارجها في إجراء جزئيات (مقطوعات) بحثية أو تطويرية محددة

Research and development outsourcing

يهدف هذا الاتجاه إلى الاستفادة القصوى من التنوع والتراكم المعرفي في الوحدات البحثية خارج الشركة مع استخدام أقل ما يمكن من موارد بشرية ومالية.

٦- بدء العمل باتفاقيات الجيات بما لها من انعكاسات على

الدواء (وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة

بالتجارة (TRIPS)

من المعروف أن الشركات لدوائية العالمية كانت محركا رئيسيا لتضمين اتفاقيات التجارة العالمية الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، والتي تضمن تطبيق نظام البراءة ليس فقط على صالية التوصل إلى دواء جديد Process، بل أيضا على المنتج الدوائي نفسه، وذلك على مدى فترة حماية للبراءة لا تقل عن عشرين عاما. هذا،

وقد ظهر مؤخرا إرثك متزايد لدى البلدان النامية وعدد كبير من الجمعيات المدنية لخطورة الحديد من مواد هذه الاتفاقية على توفر الأدوية والصحة العامة في بلدان الجنوب (فقط الجزئين الثالث والرابع من هذا التقرير).

٧- الممارسات المحلية في البيئة الدوائية الدولية

ربما يمكن اعتبار "الدواء" أكثر السلع المشروعة - على الإطلاق - تعرضا لممارسات سلبية سواء من حيث التحضير أو التخريب أو التسويق أو الاحتكار أو التكلفة إلخ. إننا هنا نشير فقط إلى بعض الأمثلة لهذه الممارسات والتي من شأن الوعي بها التحفيز على المزيد من الانتباه والتعصب على المستويات المحلية والدولية.

(ممثل ١) الإدعاء بتكاليف مغالى فيها بشدة بشأن

البحوث الدوائية:

درجت شركات الدواء العالمية منذ سبعينات القرن العشرين على نشر أرقام وهمية عن متطلبات التوصل إلى مادة دوائية جديدة. من أبرز هذه المتطلبات أن المادة الدوائية الجديدة تكون نتاج جهد بحثي تطوري يتكلف ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار يجري خلاله تخليق مركبات كيميائية تصل إلى حوالي عشرة آلاف مركب. وبالإضافة إلى أننا قد بينا عام ١٩٨٥ على أسس علمية إلى زيف هذه الادعاءات والتي اعتبرنا القصد منها وضع حاجز نفسي أمام الآخرين بمنعهم من الدخول في مجال بحوث الأدوية الجديدة، فقد أوضح بحث آخر نشر عام ١٩٨٧ أن متوسط التكلفة هو فقط ٦٥ مليون دولار ومؤخرا (يوليو ٢٠٠١) نشرت إحدى جماعات المستهلكين Consumer groups في الولايات المتحدة تقريرا يقضي بأن متوسط التكلفة الحقيقية للتوصل إلى دواء جديد يسمح له بالنزول إلى الأسواق هي فقط ٥٧ - ٧١ مليون دولار. إن أهمية كشف الحقيقة بشأن إدعاء تكاليف مغالى فيها بخصوص أنشطة البحوث والتطوير تعود إلى أن هذه التكاليف تمثل السبب الرئيسي الذي تركز عليه شركات الدواء العالمية في المطالبة بحقوق ملكية فكرية قوية وطويلة المدى للأدوية الجديدة. وبالإضافة إلى بحوث التكلفة التي تناقض هذا الإدعاء، فإن تقريرا آخر نشر مؤخرا (Fortune Magazine, April, ٢٠٠٠) يكشف أن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة دوائية تحقيقا للأرباح على مستوى العالم يزيد كثيرا عن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة صناعية أخرى (من جميع الصناعات) تحقيقا للأرباح، وأن هذه الزيادة تترد باستمرار على مدى العقود الثلاثة الأخيرة حتى بلغت عام ١٩٩٩ قدر

ثلاث أضعاف ونصف (بالمقاييس بمعدل الأرباح إلى المعادلات).

إن إدعاء الشركات الدوائية العالمية بأن السبب وراء الأرباح العالية هو التكلفة الباهظة لأنشطة الأبحاث والتطوير ربما يعد ادعاءً مشكوكاً فيه إذا ما أخذنا في الاعتبار أن من بين الثلاثمائة شركة الأعلى في الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير في العالم توجد فقط عدد ٥١ شركة دوائية أو تتضمن أعمالها عمليات دوائية كبيرة (١٩٩٧، ١٠، ١٩٩٧، July ١٨ th، ٢٢٥٠، SCRIP)، ذلك رغم التفوق الكبير المشار إليه أعلاه بخصوص أرباح شركات الدواء.

(مثال ٢ - استخدام نشرات دوائية إعلامية معيبة:

للإعلام الدوائي معايير أخلاقية يطلب من الشركات الدوائية للالتزام بها، ومن شأن هذه المعايير تجنب تكوين رؤية غير سليمة للدواء يكون من شأنها إساءة وصفه أو إساءة استخدامه. ومن الأمثلة على الممارسات الخاطئة في هذا الخصوص تضمين المادة الإعلامية لأحد أدوية علاج مرض السكر بيانات من هذا النوع بحيث تطلب الأمر تدخل منظمة الأغذية والأدوية الأمريكية FDA لإيقاف هذا السلوك من جانب الشركة المنتجة (SCRIP، ١٥، ٢٠٠٠، Nov. ٢٢، ٢٥٩٤) والجدير بالإشارة أن هذه الشركة الكبرى قد اتحدت مؤخراً مع شركة كبرى أخرى هي شركة جلاكسو بحيث قد كونا المملكت الدوائية الأول في العالم جلاكسو سميث كلاين والذي يصل نصيبه من السوق العالمي حوالي ٧ %.

(مثال ٣ - الغش والفساد في قضايا دوائية:

كانت ممارسات الغش في محتويات الدواء من الممارسات الشائعة إلى حد ما في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين تكاد تكون هذه الممارسات قد تلاشت تماماً من سلوكيات الشركات المحترمة على المستويات الدولية أو المحلية، إلا أنه يبدو أن احتمالية الغش بواسطة شركات كبرى لا تزال غير منعومة حيث قد اكتشفت الحكومة البرازيلية أن عبوات من دواء لمنع الحمل ينتج بواسطة فرع إحدى الشركات العالمية بها لا يحتوي على المادة الفعالة (١٧، ١٩٩٨، July، ٢٢٤٨، SCRIP) مما جعل وزير الصحة البرازيلي يوقف العمل في مصانع الشركة لمدة خمسة أيام.

ومن الأمثلة على قضايا الفساد في مجال الأدوية اضطراب الفوليس الإيطالي (في مارس ١٩٩٥) إلى مداومة المكتب الرئيسية لثلاث شركات دوائية عابرة الجنسيات للحصول على ٤٠٠٠ وثيقة في إطار اتهام استناداً طلب بمعاملة تفضيلية لهذه الشركات في عطاءات تختص بإمدادات من الأدوية نظير رشاوى تقاضاها تحت مسمى استشارات. ومن الملفت للانتباه أن الفساد في البيئة الدوائية يمتد أيضاً إلى التعقيدات الخاصة ببيع الشركات (أو استخوانها) لبعضها البعض. من الأمثلة على ذلك قضية الرشاوى التي طالت عدد من المسؤولين عن شركة فيمكس الأمريكية حال بيعها لشركة جلاكسو الإنجليزية (١٩٩٥)، وقد تعدت الجزاءات المالية للموقعة بواسطة السلطات الأمريكية على المتهمين قدر بلونين ونصف من الدولارات.

(مثال ٤ - الائتلاف حول مصالح البلدان النامية فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية "تريبس".

ربما يكون الائتلاف الأشهر هنا هو نزاع شركات الدواء العالمية مجتمعة (عدد ٢٩ شركة) مع السلطات في جنوب أفريقيا بشأن مواء تشريعية تتعلق بممارسة الترخيص الإجباري لتصنيع أدوية الإيدز محلياً، وقد استمر هذا النزاع قضائياً على مدى عشرات الأشهر حتى اضطرت الشركات العالمية - أمام ضغط الرأي العام العالمي - إلى التنازل عن النزاع في ١٩ إبريل ٢٠٠١. لكن بالإضافة إلى ذلك هناك محاولات من الشركات الأمريكية لاستصدار براءات تتعلق بمصادر فكرية للأدوية في الدول النامية وعلى رأسها الهند، وهناك أيضاً محاولات من الشركات العالمية لاستغلال قرار رئيس الوزراء المصري بشأن سرية المعلومات الخاصة بالمنتجات الكيميائية الزراعية والصيدلانية (قرار رقم ٢٢١١ لسنة ٢٠٠٠) في إيقاف إنتاج حوالي مائتي مستحضر دوائي يجري إنتاجها في مصر (مايو ٢٠٠١). وفي إطار توجه مشابه نجحت شركة أمريكية هي أيلابي ليللي (رغم سريان الفترة الانتقالية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية، ورغم أن التشريع المصري الموائم لها لم يصدر بعد) في الحصول من أكاديمية البحث العلمي المصرية على شهادة حق تسويق استثنائي لأحد أدويتها، وقد صدرت هذه الشهادة في ٢٠٠١/٨/٢٠ برقم ١٠ حيث هي الأولى من نوعها في مصر. الجدير بالانتباه أن نفس الشركة كلفت قد خسرت في الصين للحصول على نفس الحق لأحد أدويتها (١٨، ١٩٩٨، p. ٢٢٤٨، SCRIP).

ج- التفسيرات الخاصة بالنشطة البحث والتطوير والتقييم التكنولوجي:

طبقاً للإحصاءات المنشورة يبلغ متوسط الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير الدوائي على مستوى العالم ١٧,٣% من جملة المبيعات. وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (الغربية) واليابان هي الكتل الدوائية المستحوزة على القوة الفاعلة في أنشطة البحث والتطوير، فإن بلداناً أخرى (منها بعض الدول النامية) قد بدأت بالفعل في تحقيق قدرات بحث وتطوير دوائي تجعل لها مساهمات مهمة على مستوى إنتاج مواد دوائية جديدة. من هذه البلدان الصين وكندا وإسرائيل والهند وأستراليا (أنظر: Scrip Magazine, April, ١٩٩٢, p. ٤٠ and June, ١٩٩٧, p. ٨, SCRIP ٢٢٩٥, ١٩٩٧, p. ٤١)، ذلك بالإضافة إلى تميز كوريا على جميع بلدان الدول النامية في مجال التوصل إلى إنتاج مواد دوائية بالتكنولوجيا الحيوية عن طريق بحوث الهندسة العكسية حيث توصلت عام ١٩٩٦ إلى مستوى تصدير بعض منتجاتها إلى عدد ١٢٤ دولة. الجدير بالإشارة هنا أن الإجازة الكوبى قد تحقق من خلال إنشاء مركزاً لبحوث الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية ICIGB بدأ نشاطه عام ١٩٨٦ وهو مركز متكامل للبحوث والإنتاج في مجالات الزراعة والدواء والبيئة. ويوجه عام يمكن الإشارة -بإيجاز- إلى أهم التوجهات البحثية التطويرية التكنولوجية في صناعة الدواء كما يلي:

١ - استخدام تكنولوجيات الكيمياء التوليفية combinatorial chemistry والفربة الفارماكولوجية السريعة جداً throughput screening إلى High - التي توصل إلى الألاف من المركبات الكيميائية وكذلك غربلتها ببيولوجيا في غضون ساعات وليس سنوات كما كان يحدث من قبل. والجدير بالإشارة أن التكنولوجيات المذكورة تعتمد على التوليف التقني بين تقنيات متقدمة مثل المعلوماتية والبيولوجيا الجزيئية والمواد الجديدة والأتمتة والتمنعة، وذلك بالارتكاز على المفهوم الحسابي الخاص بالتوليف combinations.

٢ - استحداث منتجات دوائية باستخدام التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية.

ويعتقد أن هذا الاتجاه يشغل حوالى نصف الاستثمارات الجارية لإنتاج أدوية جديدة. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن التعرف على الجينوم البشرى والذي تم الإعلان عنه في يونيو ٢٠٠٠ سيؤدى إلى ثورة كبرى في عالم الدواء حيث من المتوقع أن يزيد عدد الأمكن الرئيسية (المستقبلات receptors) التى يعمل عليها الدواء ليحدث مفعولة من حوالى ٣٠٠ حالياً إلى حوالى ٤٠٠٠ (فى المتوسط) بعد الاستغلال الدوائى للمعارف الجينومية الجديدة. إن هذه الثورة ستؤدى إلى تغييرات نوعية فيما يتعلق بدقة الأثر الدوائى وعلاج أمراض لم يكن لها علاجات من قبل، كما يتوقع أيضاً أن يبدأ علاج الكثير من الأمراض قبل ظهور المرض (قنطر: ثورة الدواء المستقبل والتحديات - سلسلة إقرأ- دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١).

٣ - التوصل إلى تخليق المادة الدوائية فى أنقى صورها الفعالة والأكثر مأمونية، حيث قد ثبت حديثاً طبقاً لظاهرة عملية تسمى الأيديية "chirality" أن حوالى ٤٠% من المواد الدوائية المعروفة تتكون من مركبين متماثلين كيميائياً ومغايرين فيزيائياً enantiomers، ذلك بينما فى معظم الأحيان- يكون أحدهما فقط هو الأكثر فعالية أو الأكثر مأمونية.

٤ - تطوير الأشكال الصيدلانية (الأقراص - الكبسولات - القطرات...إلخ) واستحداث أنظمة جديدة لتوصيل الدواء إلى المكان المقصود لدخل الجسم New delivery systems

ثانياً: أوضاع الصناعة الدوائية العربية:

يبلغ حجم استهلاك الأدوية في البلدان العربية مجتمعة عام ٢٠٠٠ قدر ٦,٢٨٤ بليون دولار والذي يكافئ حوالى ١,٥% من حجم السوق العالمى للدواء، وتكاد تكون الصناعة الدوائية العربية مقصورة على التشكيل الصيدلى، أى الصنع الصناعى للمواد الخام فى صورة أشكال صيدلانية مختلفة (أقراص - كبسولات - مراهم - إلخ) طبقاً لطرق معروفة. وهذا، وتملك أغلب البلدان العربية (جميع البلدان عدا الكويت وقطر وموريتانيا والصومال وجيبوتى) صناعات دوائية تتراوح مساهمتها فى تغطية متطلبات الاستهلاك المحلى بين ١٢% (لبنان) و١٥% (اليمن) فى الحد الأدنى بينما ترتفع

هذه المساهمات لتصل إلى ٨٥% (المغرب) وحوالي ٩٥% (مصر). وأما عن التصدير فبقي طبقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٠ نجد أن خمسة فقط من البلدان العربية تقوم بتصدير أدوية إلى خارج حدودها.

إن المتابعة التحليلية لأوضاع الصناعة الدوائية العربية توضح ما يلي:

أ - أن حجم تغطية صناعة الدواء العربية للاستهلاك المحلي العربي ظل في مدى ثابت وهو ٤٤ - ٤٧% طوال الفترة منذ ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٩، وذلك رغم أن معظم المصانع العربية الموجودة الآن وعددها ٢٣٠ مصنعة على الأقل قد تم بناؤها بعد عام ١٩٧٥.

ب - إنه بالرغم من أن قيمة الإنتاج الوطني من الأدوية قد تضاعف حوالي تسع مرات على مدى الربع قرن الأخير، إلا أن الاهتمام بإنتاج المواد الخام ظل محدوداً للغاية حيث يجري استيراد حوالي ٩٠% من احتياجات المواد الخام من الخارج.

ج - أن الأردن هي أكثر البلدان العربية تصديراً للدواء رغم أنها قد بدأت صناعتها في أواخر سبعينيات القرن الماضي، بينما تأتي مصر (و التي بدأت فيها الصناعة قبل ذلك بأربعين عاماً) في المرتبة الثانية.

د - أن صناعة الدواء العربية تنمو أفقياً أكبر مما تنمو رأسياً. ذلك بمعنى أنها تنمو في عدد المصانع المتشابهة في القدرة التكنولوجية، حيث لا يحدث في هذه المصانع تطور نوعي ينقلها إلى قدرات تكنولوجية أعلى وقيم مضاعفة أكبر.

هـ - أن الاهتمام بالأبحاث والتطوير ضئيل للغاية. وبينما تكاد تكون البيانات الخاصة بأنشطة البحث والتطوير في صناعة الدواء العربية معومة، فإنه يمكن جذب الانتباه من خلال المعلومات التي أمكن التوصل إليها إلى ما يلي:

١ - أن أنشطة البحث والتطوير في صناعة الدواء العربية هي في الأغلب أنشطة رقابية على الجودة.

٢ - أن التكلفة الكلية لمسمى أنشطة الأبحاث والتطوير بالنسبة للمبيعات في الشركات المصرية تتراوح بين ٠,٨٤٦% و ٢,٣٨٩%.

ذلك بينما معظم هذه الشركات من شركات القطاع العام والتي تحملت مسؤولية رئيسية في تغطية الاستهلاك

المحلي في مصر قبل تسعينات القرن الماضي، كما ساهمت في إمداد شركات القطاع الخاص المصري وكذلك عدد كبير من الشركات العربية بالكوادر الفنية.

٣ - أن حوالي ٥٠ إلى ٧٥% من تكلفة أنشطة البحث والتطوير في الشركات المصرية تستهلك في تغطية بند الأجور.

٤ - أن يصعب أمل متواضع (لكنه مهم كيداية) قد بدأ يظهر في شركة النيل للأدوية في مصر وذلك بقيامها مؤخراً بنقل التكنولوجيا الحيوية لإنتاج الأنترفيرون وقياسها بأبحاث لتطوير الشكل الصيدلي لأدويتها. كما أن بصيصاً آخر للأمل قد بدأ يظهر في أنشطة بحثية تطويرية تقوم بها الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية في الأردن من خلال الاتجاه إلى إحداث تطوير بسيط متصاعد في منتجات موجودة وكذلك بالدخول في مجال إنتاج أدوية التشخيص المعمل باستخدام التقنيات الحيوية.

و - أن الصناعة الدوائية العربية لم تنبئ إلى أهمية الآليات العملية الجديدة في تنمية وتطوير أعمالها، وذلك مثل آلية التحالفات الاستراتيجية في مجالات البحث والتطوير والتسويق، ومثل آلية إجراء بحوث تطويرية بالاعتماد على وحدات بحثية خارجية Research and development outsourcing، وإن كان عدداً محدوداً جداً من الشركات (خاصة في الأردن والسعودية) قد بدأ أنشطة متواضعة في اتجاهات مشابهة.

ز - ندرة أو غياب التوجه نحو استثمار للتنوع البيولوجي في المنطقة العربية (على اليابسة وفي البحر) كإمكانية عظيمة للتطوير الدوائي طويل المدى.

ح - غيبة دور فعال للحكومات بشأن تطوير صناعات الدواء العربية. فبينما تمارس العديد من الحكومات (في إنجلترا والبرتغال وأستراليا والهند والصين وكوريا الجنوبية على سبيل المثال) إجراءات وترتيبات محددة في المجالات الدوائية بخصوص تشجيع التوصل بين المؤسسات البحثية والصناعية، والتحفيز على إنشاء التحالفات الاستراتيجية محلياً ودولياً، والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، وتطوير التنافسية على المستوى العالمي (سواء بالنسبة للمستحضرات أو المواد الخام)، وتنشيط البحوث الأساسية، فإن الحكومات العربية بوجه عام لا تمارس دوراً نشطاً في تحضير وحفز وتوجيه وضبط توجهات صناعة الدواء.

جدول ٣ : السوق الدولية العربية لعام ٢٠٠٠
(بالمليون دولار)

الدولة	حجم السوق	النسبة للصناعة الوطنية (%)	حجم الصناعة الوطنية	عدد المصانع الدولية
السعودية	١٣٠٤	٣١٣	٣١٣	١٣
مصر	١٠٤٠	٩٣٦	٩٠%	٥٤٠
العراق (١٩٨٩)	٤٧٥	١٦٦	٢٥%	١
العراق (٢٠٠٠)	٣٢٠	٨٦	٢٦%	٦
الجزائر	٥٧٧	٢٠٢	٣٥%	٥١٢
المغرب	٥٦٦	٤٣٩	٨٥%	٢٢
سوريا	٢٨٠	٣٠٤	٧٥%	٥٢
تونس	٢٧٢	١١٤	٤٢%	٢٧
ليبيا	٢٤٣	-	-	١
الإمارات	٢٣٨	١٢	٢٦%	(١)+١
الأردن	١٨٥	٧٠	٣٨%	(٧)+١٣
اليمن	٢٣٠	٣٥	١٥%	٣
لبنان	١٩٠	٢٣	١٢%	٦
السودان	١٤٨	٧٤	٥٠%	١٦
لوكسمبورغ	١٣٠	-	-	(١) متوقف
فلسطين	١٣٠	٤٥	٣٥%	١٠٥
قطر	٦٣	-	-	-
عمان	٧٠	-	-	١+١
البحرين	٤٢	-	-	١
موريتانيا	٣٠	-	-	-
الكويت	١٠	-	-	-
جيبوتي	١٠	-	-	-
المجموع	٦٢٨٤	٤٩,٦%	٣١١٧	(١٥) ٢٣٠

جدول ٤ - تطور إنتاج واستهلاك الطاقة في العالم العربي
بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ (بالمليون دولار)
(بيانات اتحاد المنتجين العرب)

السنة	المسكن (مليون نسمة)	الإنتاج الوطني	الاستهلاك	ناتج الاستهلاك من الإنتاج الوطني (%)	حصة الفرد (دولار)
١٩٧٥	١٤٠	٣٤٥	٧٨٥	٤٤%	٥,٦
١٩٨٠	١٦٣	٧٠٠	١٨٠٠	٣٩%	١١,٠
١٩٩٣	٢٤٠	١٥٩٠	٣٤٢٥	٤٦%	١٤,٠
١٩٩٤	٢٤٧	١٧٦٠	٣٨٩٠	٤٥%	١٥,٧
١٩٩٥	٢٥٤	١٩٠٠	٤٣٠٠	٤٤%	١٦,٩
١٩٩٦	٢٦٢	٢١٥٠	٤٥٦٧	٤٧%	١٧,٢
١٩٩٧	٢٧٠	٢٣٤٠	٤٩٦٠	٤٧%	١٨,٤
١٩٩٨	٢٧٨	٢٥٣٩	٥٤٧٨	٤٦%	١٩,٧
١٩٩٩	٢٨٤	٢٧٥١	٥٩٨١	٤٦%	٢١,٠
٢٠٠٠	٢٩٢	٣١١٧	٦٢٤٨	٤٩,٦%	٢١,٥

التجارة العالمية وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

١ - التحديات المتعلقة بالأبعاد الإدارية والتقنية:

(١-١) ضائلة حجم السوق الدولية العربية بالنسبة للسوق الدولية العالمية (سواء كتسبة مطلقة أو بالرجوع إلى تعداد السكان)، وهو الأمر الذي يتطلب أعلى قدر من

الترابط والتنسيق بين أعضاء هذه السوق حتى يمكن التأثير الإيجابي في مجريات الأمور الدوائية (مثل التسويق ونقل التكنولوجيا .. الخ).

(٢-١) وجود تخلف نسبي في المعسيرة الدوائية العربية بالمقارنة

ببعض الدول النامية مثل الهند والبرازيل والصين.

(٣-١) تطور آليات التسيير الإداري للصناعة الدوائية في البيئة الدولية بقدر لم تجتهد الصناعة الدوائية العربية لملاحقته أو التطوير على غرارها بعد، ومن أمثلة هذه الآليات التحالفات الاستراتيجية، والمعلقة بين الشركات، والاستحواذ على شركات، وإجراء مقطوعات (أو جزئيات) بحثية بعقود مع وحدات بحثية خارجية، والاشتراك مع آخرين في شبكات بحثية.

(٤-١) وجود ممارسات سلبية في البيئة الدولية للصناعة الدوائية بقدر كبير يستدعي وجود حذر واستخبار جماعي عربي بشأن هذه الممارسات.

(٥-١) تغيرات متسارعة في أنشطة البحث والتطوير وفي الموصفات وفي الأنظمة الصيدلانية، الأمر الذي يتطلب جهود مكثفة ومتواصلة وطنياً وإقليمياً من أجل التنظيم والتنسيق والمواكبة والاستفادة.

٢ - التحديات المتعلقة باتفاقيات التجارة العالمية

تشأ هذه التحديات من خلال ثلاث آليات رئيسية، وهي:

جدول ٥: الصعرات الدوائية العربية

الدولة	الصعرات (مليون دولار)
الأردن	١٨٥
مصر	١٠٠-٩٠
الإمارات	٣٤
سوريا	١٥
لبنان	١٠

جدول ٦: تكلفة أنشطة الأبحاث والتطوير في بعض شركات المصرية

الشركة	صافي المبيعات (مليون جنيه)	الأبحاث والتطوير		
		التكلفة الكلية (مليون جنيه)	% من المبيعات	% من التكلفة الكلية
النيل	٢٢٤,٨٠٢	١,٩٨٦	٠,٨٤٦%	
القاهرة	١٧٠,٧٥٨			
السيد	١٨٦,٩٠٧	٣,٠٨٩	١,٦٥٣%	٧٥,٦٢%
المصرية	١٢٥,٧٢٠	١,٥٤٦	١,٢٢٠%	٥٨,٦٠%
مفيس	١٢٦,١٣٣	٢,٢٨٨	١,٨١٤%	٥٠,٠٦%
الإسكندرية	١٦٠,٢٨٠	٢,٢٠١	١,٣٧٣%	٦٨,٥٦%
النصر	١٧٧,٧٠٠			
المون الطبية	١١٩,١٩٥	٢,٨٦٠	٢,٣٨٩%	

ثالثاً: التحديات التي تواجه الصناعات الدوائية العربية

إذا كان من شأن التحديات أن تتدخل سلباً مع الواقع فإن من شأن فهمها واستيعابها التحفيز والتمكين في التعامل الإيجابي معها. هذا بالضبط ما هو ينطبق على التحديات التي تواجه صناعة الدواء العربية، حيث إذا تركت لتتدخل سلباً مع الواقع فإنها ستؤثر سلباً على الوفاء بحاجات الجماهير، وإما إذا تم التعامل الإيجابي معها فإن في ذلك قدر من الأمل لمفاتيح التسيير بخصوص سلعة لا يمكن الاستغناء عنها وتتطور وترتفع أسعارها وتزداد الحاجة إليها باستمرار. هذا، ويمكن تصنيف التحديات التي تواجه صناعة الدواء العربية إلى نوعين رئيسيين، تحديات خارجية، وتحديات ذاتية. ومن الضروري في التعامل مع هذين النوعين من التحديات لكتشاف نوعية الارتباط (أو العمل المشترك) بينهما.

أ - التحديات الخارجية :

تتضمن التحديات الخارجية أبعاداً متعددة، يمكن مقاربتها من زاويتين. زاوية تختص بالأبعاد الإدارية والثقافية، وأخرى تختص بالأبعاد المرتبطة باتفاقيات

- إتاحة النفقاتية للأسواق
- الالتزام بالموصفات المقبولة عالمياً
حماية حقوق الملكية الفكرية

ونظراً لطبيعة صناعة الدواء باعتبارها صناعة تقوم على الأبحاث - based industry research - وأن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (وهي إحدى اتفاقيات الجات أو التجارة العالمية) تختص - بالنسبة للدواء - بالتعامل مع حقوق البراءات المتولدة عن أنشطة البحث والتطوير الدوائي، فإننا نشير هنا إلى أن هذه الاتفاقية تركز بتناقضات ومعوقات يتعامل إرلها عند الممارسة تناول فيما يلي ثلاث نماذج لها:

النموذج الأول: فرض فترة عشرين عاماً كحد أدنى لحماية براءات الاختراع.

مع التطور المتواصل في العلم والتكنولوجيا وخاصة في مجال الدواء يجري باستمرار تقصير لدورات حياة المنتجات، معنى ذلك أن وضع حد أدنى قدره عشرين عاماً لحماية البراءات يعد أمر غير منطقياً حيث تنتهي دورة حياة المنتج (أو المستحضر) قبل مرور العشرين عاماً بفترات تطول أو تقصر حسب نوع المنتج، وبالتالي يكون هناك تمديد للحماية بدون مبرر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تأخير كبير في الاستفادة العامة من المنتج، خاصة بواسطة بلدان العالم الثالث. ذلك في الوقت الذي تشجع فيه الشركات العالمية الكبرى بإيرادات ريمت المعارف التكنولوجية بأكثر كثيراً مما تستحق كمقابل لتغطية تكاليف الأبحاث.

هنا نشير - كحالة - إلى أنه طبقاً للدراسات والملاحظات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة بعض الجامعات العاملة من أجل حماية المستهلك فيها، فإن إحدى شركات الدواء الكبرى تقوم بعمل ضغوط Lobbying على الجهات المعنية باتخاذ القرار والتأثير فيه (الحكومة - الكونجرس ..) من أجل الحصول على مد لاحتمار الخاص بإحدى أدويتها لمدة ثلاث سنوات (إضافة إلى الفترة الأصلية الممنوحة لبراءة الدواء). الملفت للانتباه أن الشركة كونت فريقاً يضم مجموعة من الميسمين وذويهم للتأثير في عملية اتخاذ القرار ، وقد ضم هذا الفريق (طبقاً لتقرير منشور لجامعة لجماعة (Public ليندا داشلي زوجة زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، وكذلك بيتر كاتيت مدير حملة الانتخابات الرئاسية كلينتون - جور عام ١٩٩٦، وقد بلغ حجم المبالغ المنفقة على هذه الحملة منذ ١٩٩٦ وعلى مدى السنوات الأربع التالية ١٨,٢

مليون دولار طبقاً لتقرير الجماعة المشار إليها. ذلك بينما كانت المبيعات العالمية للدواء موضوع الحملة قد بلغت ٢,٧ بليون دولار. الجدير بالإشارة هنا هو أن تمديد البراءة يعني الاحتفاظ بالاحتكار ومنع شركات الدواء الأخرى (سواء في الولايات المتحدة أو في أي بلد آخر) من إنتاج الدواء باسمه العلمي وإيس بالاسم التجاري الخاص بالاحتكار بواسطة الشركة الأم. والمعروف أن إنتاج الدواء بالاسم العلمي (أو النوعي) generic name (بعد انقضاء سريان فترة حماية الملكية الفكرية) من شأنه تخفيض سعر الدواء إلى ٢٠% أو أقل مقارنةً بثمنه الأصلي، وهو الإجراء الذي من شأنه إتاحة الدواء لمحدودي الدخل والفقراء في أمريكا وفي جميع بلدان العالم.

يبقى فيما يتعلق بمحاولات الشركات الدوائية الكبرى تمديد فترة احتكارها لمنتجاتها لأكثر من الفترة الممنوحة لها (وهي عشرين عاماً على الأقل)، أن هذه المحاولات تأخذ أيضاً أشكالاً أخرى غير مباشرة (تقصد غير الضغط السياسي) من هذه الأشكال إدخال تعديلات على الدواء (وذلك مثل تعديله بدرجة نقاء أكبر)، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تطويل فترة الحماية لمصلحة الشركة المحتكرة للدواء لفترة ربما تصل إلى عشر سنوات أو يزيد. هنا نجذب الانتباه إلى أنه من مجموع ٨٥٧ طلب تم قبوله لتسجيل دواء جديد بواسطة هيئة الأغذية والأدوية الأمريكية على مدى التسعينات من القرن العشرين، نجد أن ٣١١ طلباً فقط كانت تختص بأدوية تعتبر مواد كيميائية جديدة تماماً، بينما اختصت بقية الطلبات بمنتجات دوائية معروفة من قبل تمت صياغتها في مستحضرات أو توليفات دوائية جديدة.

النموذج الثاني: الصعوبات المتأخرة في تطبيق الترخيص الإجباري.

يعني حق الترخيص الإجباري، والمنصوص عليه في الترييس، أن للدولة أن تمنح الترخيص بإنتاج منتج ما لإحدى الشركات الوطنية، وذلك مادامت في حاجة إلى هذا المنتج لمواجهة احتياجات وطنية ملحة يصعب تلبيتها من خلال الاحتكارات والأسعار التي تفرضها الشركات العالمية الكبرى صاحبة البراءة. فعلى سبيل المثال بلغ سعر عبوة من دواء الليداز ١٨ دولار بينما يمكن أن تتكلف فقط ثلث دولار واحد لتصنيع المحلى غير الاحتكاري. لقد حاولت حكومة جنوب أفريقيا ممارسة هذا الحق بخصوص أدوية الإيدز ، إلا أن الشركات العالمية قد قامت النزاع ضدها واتهمتها بالسرقة واستمر النزاع

عشرات الأشهر بينما عدد الوفيات بالإيدز يتزايد بالملايين. هنا يتضح صلياً وجود عدد من الصعوبات أمام البلدان النامية بشأن ممارسة الترخيص الإجباري. وبينما يمكن أن تكون هناك صعوبة معرفية تكنولوجية بخصوص إنتاج المنتج موضوع البراءة، إلا أن الصعوبات السياسية تعد الأهم والأخطر، وتشتمل على ممارسات إرهابية تصدر عن الشركات الدولية الكبرى أو الدول التي تنتمي إليها. وفي هذا الخصوص تنوه إلى دور الإرادة السياسية للدولة في عدم السماح للشركات متعددة الجنسية بممارسة لطامعها في فرض منتجاتها بأسعار عالية (ملحوظة: مارست الحكومة البرازيلية في هذا الشأن نموذجاً يتخذ في مجال أدوية الإيدز مما أدى إلى خفض أسعارها بنسبة ٧٩%، وكان لذلك نتائج إيجابية مهمة بالنسبة لخفض معدل وفيات مرضى الإيدز وتوفير صرف مئات الملايين من الدولارات في المستشفيات).

النموذج الثالث: احتكار براءات على مكتشفات في جسم الإنسان

طبقاً للترييس فإنه تمنح براءات (بمثابة احتكارات) بخصوص للتابعات الجينية المسئولة عن المتغيرات المرضية في جسم الإنسان. إن البراءة الممنوحة هنا لا تمثل مجرد اعترافاً سبق في المعرفة العلمية بقدر ما تمثل فرصة لاحتكار أمر ما يتصل بمرض يمكن أن يحدث لأي إنسان في أي مكان على سطح الكرة الأرضية. ولأن هذه البراءة تتعلق بمعرفة يمكن أن تؤدي إلى اكتشاف أدوية جديدة فمن شأن احتكار هذه المعرفة أن يصبح المصير الصحي لكل إنسان على سطح الكرة الأرضية رجالاً كان أو أمراً، طفلاً أم شيخاً مرهوناً ليس بإنجازات البحث العلمي، وإنما بتوجهات وتحالفات ومصالح محتكرى البراءات.

وإذا كانت النماذج السابق الإشارة إليها كامثلة للتناقضات والمعارف داخل الاتفاقية من الممكن تلافيها من خلال ضغوط الرأي العام العالمي الهادف إلى مراجعة هذه الاتفاقية، فإنه من المحتمل أن يكون لهذه الاتفاقية والتوجهات العامة لاتفاقية التجارة العالمية (حتى بفرض التطلب العلمي - أو إزالة - للتناقضات السابق الإشارة إليها) انعكاسات سلبية على صناعة الدواء العربية تتمثل فيما يلي:

(١-٢) إمكانية قدوم منافسين أجانب بمنتجات مثيلة وأسعار أقل ومواصفات لحسن، وهو ما قد يخفض من أسعار الأدوية الجنسية، بينما يؤدي إلى تدهور الصناعات المحلية.

(٢-٢) توصل صناعة الدواء المتقدمة إلى أدوية جديدة يكون للمواطن العربي حجة إليها ولا يمكن تصميمها له محلياً بسبب حقوق الملكية الفكرية، وفي نفس الوقت يصعب إتاحتها له من خلال الأسعار العالمية.

(٣-٢) إحباط قدرات البحث والتطوير العربية حيث قد يرى البعض أن الخيار أمامها إما التفوق على بحوث الشركات العالمية أو التوقف.

(٤-٢) الانخفاض التدريجي في فلتورة استيراد الدواء وبشمارع يعتمد على تعدد وخصوصية للتقنيات المتطورة المستخدمة في إنتاج أدوية المستقبل.

ب - التحديات الحالية :

١- غياب رؤية إستراتيجية وطنية أو عربية لتطوير صناعة الدواء، وفي غيبة مثل هذه الرؤية تحدث أخطاء منهجية شديدة أو ساذجة (مثل الاستمرار في تقييم تقدم الصناعة الدوائية بمعايير تغطية الاستهلاك المحلي، ومثل قيام شركة دولية وطنية بمشاركة كونسورتيوم أمريكي في إنشاء شركة لبحوث وتطوير الدواء في غيبة سياسات أو تكتلات أو تحالفات بحثية وطنية).

٢- ندرة أو غيبة القدرة (أو الإمكانية) على النظر فيما وراء عام ٢٠٠٥ (موعد بدء تطبيق اتفاقية ترييس)، والجدير بالذكر هنا أن رؤساء الشركات الوطنية في مصر (من القطاعين العام والخاص) قد تجمعوا على الفور مرتين عام ٢٠٠١ بمجرد علمهم بطلب الشركات الأجنبية ليقاب إنتاج مائتي دواء مصري (في شهر مايو) وكذلك بمجرد علمهم حصول شركة أمريكية على حق التسويق الاستثنائي لأحد أدويتها (في شهر سبتمبر)، لكنهم لم يتجمعوا أبداً بنفس السرعة والجدية والحمية من أجل اتخاذ إجراءات كفيلة بمجابهة ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقية ترييس والتي تنتهي بنهاية ديسمبر ٢٠٠٤.

٣- تأخر نمو صناعة الخامات الدوائية، وكذلك التأخر في تنظيم الصناعة الدوائية القائمة على التكنولوجيات الحيوية.

٤- الرضا بالتقصية المحلية داخل رقعة استهلاكية محدودة.

٥- غيبة التنسيق بشأن خطط وتوجهات الإنتاج وهو الأمر الذي يؤدي إلى تضارب المنتجات.

٦- غياب إستراتيجية عربية للتسويق المحلي والخارجي.

٧- ضعف مستويات الجودة (عند الأخذ في الاعتبار التنافسية العالمية).

٨. دخول شركات عالمية لشراء شركات وطنية ونجاحها في ذلك، عدة مرات (في مصر على وجه الخصوص).

ج - العامل المشترك بين التحديات الخارجية والداخلية :

في تقديرنا أن هذا العامل المشترك هو تردى القدرة العربية بخصوص "استشراف المستقبل في مجال صناعة الدواء". إن هذا التردى (سواء هو ناتج عن مصالح خاصة أو عن جهالة أو عن كسل) هو السبب وراء الأضرار الرئيسية للتخلف في الصناعة الدوائية العربية، والتي تتمثل في غياب أنشطة البحث والتطوير

وفي غياب الحس بالحاجة الملحة للعمل المشترك (سواء في شكل تحالفات أو تكتلات أو شبكات بحثية أو برامج تسويقية ... الخ)، كما تتمثل - إلى حد كبير - في عدم توفر الشفافية في المعلومات وفي عدم الالتزام بمصن اختيار القيادات. إن هذه الأعراض المختلفة والناتجة عن الإخفاق في استشراف المستقبل هي نفسها مسببة للمزيد من الإخفاق وللمزيد من التشرق داخل "الحاجز النفسى" المانع للاتجاه إلى الابتكار، وكذلك المزيد والمزيد من "التشال" في التعامل مع قضايا ومستقبلات "حقوق الملكية الفكرية".

رابعاً: للمتطلبات بشأن المستقبل

"مراجعة في وجود وفرة". هذا هو حال صناعة الدواء في المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص في مصر، فهذه الصناعة بطبيعتها تقوم أساساً على البحث العلمى والأنشطة التطويرية، لكنها في منطقتنا العربية تخلو من أنشطة بحث وتطوير فعالة، ذلك رغم الوفرة الموجودة من المؤهلات تعليمية وعلمية وفنية، والمتعلقة في منات من الباحثين في مجالات دوائية (أو مرتبطة بالدواء) من خريجي كليات العلوم والصيدلية والزراعة والطب والهندسة والمختبرين في وحدات البحث العلمى في مصر وفى بلدان عربية أخرى. إن التعامل مع المتطلبات المتعلقة بمستقبل صناعة الدواء العربية لا يمكن أن يكون صحيحاً دون الإطلاق من "منصة" تركز على كسر "الحاجز النفسى" المضاد للتنمية الدوائية الحقيقية والذي زرع فيها بواسطة كتابات ودعائيات متحيزة الجنسية غير دقيقة ورافقة. إنها تلك اليبقات التي أخذت تنتشر وتتردد منذ سبعينيات القرن العشرين، ولقائقة بأن الدواء الجديد

يأتي عادة من خلال جهود بحثية "رهيبية" يتم فيها تخليق مركبات كيميائية يصل عددها إلى عشرة آلاف مركب وتتكلف في حدود ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار. وبفضلا عن الشك المنهجي في هذه الادعاءات المغالى فيها إلى حد كبير جداً، كما أوضحنا من قبل فإننا نجذب الانتباه إلى مستجدات في البيئة الدولية لصناعة الدواء نعتقد أن من شأن التعامل الإيجابي معها استيعاب أعلى للممكتبات والمتطلبات الخاصة بالمستقبل. من أهم هذه المستجدات تشير في إيجاز - إلى ما يلى:

أ - أن العملة (أو الاتحاد بين الشركات الكبرى) لا تؤدى بالضرورة وبشكل تلقائى إلى تحسن المبيعات والقدرات البحثية.

(انظر: Scrip Magazine March, 1997, P.٤٧, P.٢٢, ٢٠٠٠, P.1٩, April, 199٧, September, P.٢٢) بل أن الشركات التي تم اتحادها (أو علققتها) تتعرض لانخفاض في سرعة القفزات الإنتاجية والقفزات الناتجة عن البحث والتطوير بالمقارنة بسرعة القفزات المعتادة في هذه الشركات قبل اتحادها، وهو الأمر الذي جعل المحللين يظنون بأن الشركات الكبرى تلجأ إلى الاتحاد (أو العملة) من منظور الخوف من اتحاد بين المنافسين (انظر: Scrip Magazine, Febr. ٢٠٠٠, P.٤٧).

ب - أن عمليات العملة والاستحواذ بين الشركات الكبرى في عالم الدواء لا تحرم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من قدرات توليد القيمة Value Creation Potential حيث أنه من الثابت في الخصوص أن كفاءة الشركات الصغيرة والمتوسطة تكون عادة أعلى (انظر: Scrip Magazine, Oct. 199٦, P.٢١).

ج - أنه من الثابت عملياً أن شركات صغيرة أو متوسطة الحجم قد تمكنت بإدارة حميدة وميزانيت بحثية منخفضة نسبياً (أقل من ٣٠ مليون دولار) أن تتواصل إلى مولا دوائية جديدة وإلى تحقيق تنافسيات وتحالفات لها وجود على المستوى العالمى، ومن أمثلة هذه الشركات شركة "الميرال بروس فارما" فى أسبانيا و"تيقا" فى إسرائيل.

د - أن الإجازات البحثية الكبرى للشركات الدوائية العملاقة تتم من خلال تعاونات هامة وحرحة بين هذه الشركات الكبرى وشركات أخرى بحثية صغيرة، وأن الشركات البحثية الصغيرة خاصة (في مجال الأدوية

المنتجة بواسطة التكنولوجيات الحيوية) تحقق نجاحات علمية سريعة ومتواصلة.

هـ - أن التطويرات الدوائية المهمة والمنتجة لقيمة مضافة كبيرة لا تنتج فقط من بحوث التوصل إلى مواد دوائية جديدة (والتي قد تنطوي فيها درجة المخاطرة المالية)، وإنما أيضاً من أعمال وأنشطة البحوث المتعلقة بتطوير الأشكال الصيدلانية وهي أنشطة أقل تكلفة ومخاطرة مالياً وأسرع عطاءً.

وبعد، ربما يمكن الإشارة بإيجاز إلى ما يلي كأهم المتطلبات بشأن "الممكن" في تفاعل الصناعة الدوائية العربية إيجابياً مع التحديات التي تواجهها.

١ - التنسيق والتوافق داخل السوق الدوائية العربية بحيث تصبح من الناحية العملية بمثابة سوق كبيرة خاصة عند التعامل مع قضايا المواد الخام ونقل وتطوير التكنولوجيا.

٢- تصنيف الصناعة الدوائية العربية القائمة (على المستويين القطري والإقليمي) إلى نوعين:

١- صناعة الأدوية الجنسية أو النوعية والمسمى generics
٢- الصناعة الدوائية القائمة على البحوث - research based

مع اتخاذ ما يلزم من ترتيبات ومتطلبات وتحالفات من أجل إيجاد وتحقيق النمو لكلا الصناعتين.

٣- رفع نسبة الصرف على أنشطة البحث والتطوير وترشيد عمليات إدارة هذه الأنشطة مع قيام الحكومات بأدوار إيجابية في هذا الخصوص بالاسترشاد بأدوار حكومية رشيدة بذاتها وتبذلها حكومات دول أخرى في هذا الشأن (في أسبانيا وإيطاليا وإسرائيل والبرتغال وسنغافورة والهند على سبيل المثال).

٤- قيام الأنظمة المدنية الراعية لصناعة الدواء العربية على المستويين القطري والإقليمي (مثل الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية، واتحاد الصناعات المصرية) بالتعاون في التوصل إلى رؤية إستراتيجية بشأن تطوير صناعة الدواء العربية، مع الاستفادة باستيعاب تفصيلي لتجارب من دول أخرى (مثل الهند وأستراليا وإسرائيل).

٥- التحالف بين الشركات الدوائية العربية وبالتعاون مع البنوك العربية والمستثمرين العرب من أجل إنشاء مركز بحوث وتطوير دوائي عربي تكون مهمته عمل أبحاث بحثية تطويرية عربية والمساهمة في تنسيق أنشطة البحوث والتطوير العربية وكذلك إنشاء التحالفات البحثية العربية عربية والعربية - أجنبية.

٦ - التنسيق الإنتاجي والتسويقي بين أعضاء الصناعة الدوائية العربية.

٧ - التضامن على المستوى العربي (الصناعة الدوائية - الجمعيات الأهلية - الحكومات) من أجل إدخال تغييرات على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية بحيث تتفق مع المصالح الإنسانية علمية ومصالح شعوب الجنوب على وجه الخصوص. وكاملة لهذه التغييرات نقرح ما يلي:

أ - تغيير فترة الحماية للبراءات بحسب نوع المنتج (يفتح التاء) حيث دورة حياة المنتج تختلف من مجال إلى آخر. ذلك مع إخضاع فترة الحماية للتعديل الدوري اعتماداً على التسارع في دورات حياة المنتجات على تنوعها، وهو الأمر الذي يستوجب تعديل الفقرة ٢٣ في الاتفاقية.

ب - تنظيم وتقييد للشغافية بخصوص اقتصاديات المنتجات (من خلال آليات منظمة لتجارة العالمية) بالقدر الذي يخدم تحديد الفترة المناسبة للبراءة من منظور التشجيع على الابتكار وتغطية تكلفة الأبحاث، وليس من منظور اكتساب أكبر ريع ممكن وبشكل شبه مطلق.

ج - المشاركة الوطنية في ملكية البراءات التي تحصل عليها الشركات ومعاهد البحوث الأجنبية وتكون ناتجة عن تحويلات من منتجات وطنية تراثية أو تحويلات تعتمد على عناصر من التراث الوطني. وطبقاً لهذا التوجه نشير إلى مطلبين أساسيين الأول هو ضرورة حصول الجهة الأجنبية على الأذن بإجراء بحوث وتطويرات بالاعتماد على المنتج الوطني أو على عناصر من التراث الوطني. ولما لثاني، فهو ضرورة مشاركة البلد الأم في نسبة من عائدات براءة الاختراع، على أن تحدد هذه النسبة طبقاً لدرجة التطوير الحادث، بحيث تكون عالية (٧٠% مثلاً) في حالة التطوير البسيط، ومنخفضة (١٥% مثلاً) في حالة التطوير الجذري.

د - اعتبار تسجيل البراءة لمواطني ومؤسسات البلدان النامية الأعضاء في المنظمة تسجيلاً في عموم بقية البلدان الأعضاء.

هـ - استحداث مواد قانونية يكون من شأنها الحد من قدرة الشركات متعددة الجنسيات وكذلك البلدان المتقدمة على القيام بإجراء تسوية إرهابية ضد البلدان التي تمارس حقوقها في الترخيص الإلزامي.

و- استحداث آلية جديدة (في إطار منظمة للتجارة العالمية) تكون مهمتها مساعدة الدول النامية على تجنب الصعوبات الفنية والمالية بخصوص فض المنازعات. وربما يمكن في هذا الإطار إنشاء صندوق تعتمد موارده

على مساهمات الدول والشركات للدولية الكبرى، وذلك بنسب مئوية محددة طبقاً لمؤشرات اقتصادية معينة.

ح - عدم إخضاع أشكال الحياة Life Forms والعمليات الحياتية Living Processes للبراءة، وهو الأمر الذى يستوجب تعديل الفقرة ٢٧.٢(b) فى الاتفاقية.

ط - تشجيع التسعير التفاضلى للمنتجات طبقاً للاقتصاديات البلدان والمناطق المختلفة فى العالم.

ك - تشجيع وتنظيم وتطوير إكبات ومجالات الاستخدام الحكومى لبراءات الاختراع فى إطار المنفعة العامة (وليس التجارة)، وهو حق تستخدمه البلدان المتقدمة بكفاءة.

ل - السماح للتقانى بالترخيص الإجبارى لأية منتجات تعتبر بواسطة (منظمات دولية) من قبيل الأساسيات لاستمرارية الحياة.

م - اعتبار الوصول للبيانات الكاملة الخاصة بالدراسات العملية والسريرية على الأدوية أمراً جميعاً بالنسبة لإتاحة وتشجيع الاستخدام السليم للدواء rational drug use، أى ليس فيه خرق لبراءة، وهو الأمر الذى يتطلب التوضيح وحسن الاستخدام للفقرة ٣٩.٣ فى الاتفاقية.

أ - الاتجاه إلى عمل تحالفات إستراتيجية مع الصناعات الدوائية التى يمكن أن تكون لديها خبرات فنية كبيرة فى التعامل مع تطبيق الترخيص الإجبارى للأدوية (مثل: الهند والبرازيل).

٩ - تطوير القدرات العربية الخاصة بتطوير وتقييم ومتابعة جودة المستحضرات الدوائية والمواد الخام المتعلقة بالدواء (المواد الفعالة والمواغات exipients).

|||

الاقتصاد المصري

◆ القسم الأول ◆

الاقتصاد المصري .. بين أزماته
والتداعيات السلبية للآزمة الأمريكية

كان العام ٢٠٠١، واحداً من الأعوام الصعبة للاقتصاد المصري، حيث تفقمت أزمة البطالة على نحو يثير القلق، كما تفاقمتم الأزمة في سعر وسوق الصرف المصرية بصورة قادت إلى تدهور كبير في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، كما واصلت أسعار الأسهم في البورصة المصرية تدهورها، كما استمر العجز في الميزان التجاري عند مستويات مرتفعة، وإذا أضفنا إليه العجز الناجم عن التهريب السلمي فإنه يرتفع مستويات قياسية، أما معدل النمو فإنه تراجع وفقاً للبيانات الحكومية التي أعادت قبل أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية التي أثرت سلباً على الاقتصاد المصري، وهو تراجع بشكل كبير بعد هذه الأحداث وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. كما وصل الدين الداخلي لمعنى قياسي هو ١٩٧ مليار جنيه مصري، وعادت مصر للاعتراض من الخارج مرة أخرى.

ورغم تعدد المشكلات الاقتصادية التي تجرت في عام ٢٠٠١ في المجالات التي أشرنا إليها، إلا أن أحداث "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وناجها على الاقتصاد المصري ومؤثراته الرئيسية، ودورها في تعجير المزيد من المشكلات ومفاقمة المشكلات القائمة، والملوك الحكومي في موجهتها، تعتبر هي الأهم خلال العام ٢٠٠١.

١- "عاصفة سبتمبر" وتأثيرها الأزمة الاقتصادية:

جاءت "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة وما تلاها من حشود وحرب أمريكية في أفغانستان، في وقت حرج بالنسبة للاقتصاد المصري الذي كان يعاني من أزمة تباطؤ عملة وركود عميق في بعض القطاعات وبطالة سريعة التزايد واضطراب في سعر وسوق الصرف (راجع كل ذلك في الدراسات التالية بالقمع المصري من هذا التقرير)، فإذا بذلك "العاصفة" وتداعياتها تفرز آثاراً بالغة السلبية على الاقتصاد العالمي عامة وضمنه الاقتصاد المصري.

وقد بدت آثار الأحداث الأمريكية تظهر بالفعل في صورة خسائر مهمة للاقتصاد المصري يمكن أن تؤدي للمزيد من اختلال موازينه الخارجية ولتعميق الأزمة التي

يعاني منها أصلاً إذا لم يتم التعامل معها بكفاءة وبمنطق إدارة الأزمة.

وتتركز الآثار السلبية للأحداث الأمريكية على الاقتصاد المصري وغيره من اقتصادات العالم، في انتقال التدهور الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي للعالم، إلى الاقتصادات المرتبطة معه بعلاقات قوية في مجالات التجارة السلعية والسياحة والاستثمارات وغيرها من مجالات العلاقات الاقتصادية. كذلك فإن "عاصفة سبتمبر" الأمريكية وتداعياتها، خلقت حالة من المخاوف العالمية أثرت سلباً على حركة الطيران والسياحة والاستثمارات عبر العالم بأسره وضمنه مصر، خاصة وأنه يمكن توقع المزيد من التداعيات العنيفة في ظل نمط الرد الأمريكي المعتمد بالفرقة الانتقامية الذي لا يهتم بمصائر الشعوب الأخرى في سبيل تحقيق انتصارات جوفاء وزهو فارغ لدولة تريد التأكيد على الهيمنة العالمية لقوتها.

وعقب وقوع الأحداث الأمريكية مباشرة، بادر بعض كبار المسؤولين الحكوميين إلى التأكيد "البيروقراطي" على أن مصر بعيدة عن الآثار السلبية للأزمة الأمريكية. لكن قوة تلك الآثار أجبرت الجميع على الاعتراف بها، رغم اضطراب التقديرات بشأن هذه الخسائر، ورغم المبالغة التي يسوقها القطاع الخاص في تقدير خسائره، كمبرر لتقديم قائمة من المطالب المالية والتقديم للحكومة. وقد صرح وزير الاقتصاد المصري في ١١/١/٢٠٠١، قبل إلغاء وزارة الاقتصاد، بأن خسائر مصر بسبب الأزمة الأمريكية تصل إلى ٢,٥ مليار دولار تشمل الخسائر في قطاعات السياحة والتصدير وقناة السويس.

أ- السياحة. الخاسر الأكبر:

لدت "عاصفة سبتمبر" الأمريكية إلى انتشار حالة عالمية من المخاوف من الطيران والسياحة، وبثت حالة معنوية سلبية بالنسبة لحركة السياحة العالمية إلى مختلف البلدان المستقبلية للسياح ومن ضمنها مصر. وكانت حصة مصر من السياح قد بلغت ٥,٥٠ مليون سائح عام ٢٠٠٠ توازي نحو ٨,٠% من عدد السياح الذين يتحركون عبر العالم. كما بلغت إيراداتها السياحية نحو ٤٣٥,٣ مليون دولار توازي نحو ٩,٠% من الإيرادات السياحية العالمية

في عام ٢٠٠٠ والتي بلغت ٤٧٦ مليار دولار بدون الطيران، ونحو ٦٠٠ مليار دولار بإضافة قيمة تذكر للطيران. ونظرا لأن الأحداث الأمريكية وتدابيرها، جاءت في مستهل الموسم السياحي الأوروبي والأمريكي إلى مصر، فإن أضرارها كانت كبيرة بالفعل في الربع الأخير من عام ٢٠٠١، وهي مرشحة للاستمرار في عام ٢٠٠٢، في ظل استمرار حالة المخاوف العالمية من الطيران والسفر للبلدان الأخرى، وفي ظل استمرار الحملة الأمريكية غير الواضحة الأهداف حتى الآن. وقد صرح وزير السياحة المصري بأن الحركة السياحية الإجمالية التي تتدفق إلى مصر قد تراجعت بنسبة ٤٥% في شهر أكتوبر الماضي، مشيرا إلى أن الوضع لمؤاقفي شهري نوفمبر وديسمبر من عام ٢٠٠١ بسبب إلغاء الحجوزات من قبل العديد من الشركات السياحية.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الثالثة في توريد السياح إلى مصر. وكان عدد السياح الأمريكيين الذين زاروا مصر عام ٢٠٠٠ قد بلغ ٢٣٥,٣ ألف سائح بنسبة ٤,٣% من إجمالي عدد السياح الذين زاروا مصر في العام المذكور (٥,٥٠ مليون سائح). وقد قضى السياح الأمريكيين نحو ١,٥ مليون ليلة سياحية في مصر بنسبة ٤٥% من عدد الليالي السياحية التي قضاهمها السياح الأجانب والعرب في مصر. وقد بلغت قيمة الإيرادات السياحية المصرية عام ٢٠٠٠، نحو ٤٣٤,٣ مليون دولار، أي ما يوازي ٤,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه. وإذا احتسبنا حصة الأمريكيين من هذه الإيرادات على أساس نصيبهم من إجمالي الليالي السياحية للأجانب في مصر، فبها تبلغ نحو ١٩٥,٥ مليون دولار.

ومن المؤكد أن لتدفق السياح الأمريكي إلى مصر سوف يترجع أو بمعنى لبق ينهار، في الموسم السياحي الذي كان في بدايته لدى حدوث "العاصفة" الأمريكية، بسبب توقف الطيران بين أمريكا والعالم لمدة أيام بعد الحادث، ثم تخفيض عدد الرحلات الجوية بين مصر والولايات المتحدة على ضوء المخاوف التي ولدها الحادث، والتي شكلت كابحا على حركة الطيران والسياحة الأمريكية ليس إلى مصر والشرق الأوسط فقط، ولكن إلى مختلف بلدان العالم. وقد بلغت نسبة إلغاءات الحجز للأمريكيين في الفنادق المصرية نسبة ١٠٠% في شهري أكتوبر ونوفمبر، علما بأن السلطات الأمريكية قامت بعد أحداث ١١ سبتمبر بتحذير مواطنيها من السفر للخارج عموما لمدة ثلاثة أشهر.

وبالتيجة للتراجع المرجح في تدفق السياح إلى مصر من بلدان الغرب في الموسم السياحي الراهن على الأقل، فإن شركة مصر للطيران وشركات الطيران الخاصة تواجه موقفا صعبا للغاية. وفي مواجهة هذا الموقف قررت شركة مصر للطيران إلغاء بعض خطوطها للعديد من المدن التي تراجع عدد المسافرين إليها أو انعدم في بعض الأحيان. كما بدأت الشركة في استخدام طرازات أصغر من الطائرات بسبب تراجع أعداد المسافرين، وقامت بمنح أكثر من مدينة على رحلة واحدة، كما أضافت لشركة مبلغ ٤ يورو على كل تذكرة بعد ارتفاع أسعار التأمين على الرحلات الجوية. كما سرحت الشركة عدا كبيرا من العاملين بصورة مؤقتة، فضلا عن تخفيض مرتبات الموظفين الإداريين. أما الوضع في شركات الطيران الخاصة في مصر فبها أكثر سوءا، وهي تواجه بالفعل مأزقا تاريخيا، خاصة بعد الأعباء المالية الشاهقة التي أضفت إليها بعد رفع قيمة التأمين على الرحلات الجوية من ٢ في الألف قبل أحداث سبتمبر، إلى ١٨ في الألف بعد شهر من وقوعها.

وسوف تحتاج شركة مصر للطيران وشركات الطيران الخاصة إلى عمليات إعادة هيكلة صارمة وإلى تقليص الإنفاق وتجميد أي توظيفات جديدة وتجميد أي عمليات لشراء طائرات جديدة.

ومن الضروري لمصر أن تولج هذه الظروف الصعبة لهذا القطاع من خلال تنشيط السياحة والطيران داخليا من خلال تخفيضات سريعة والتوسع في تنظيم الرحلات الجماعية عبر الأندية والمؤسسات والقبائل وإدارات الحكم المحلي والإدارات الحكومية ووزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والشباب والرياضة بشكل خاص. ورغم أن هذا التنشيط لن يؤدي إلى إرخال نقد أجني إلى مصر، إلا أنه قد يحافظ على المشروعات السياحية وشركات الطيران بعيدا عن مخاطر الانهيار، وذلك لأنه سيؤدي إلى تحقيق إيرادات يمكن أن توازي تكلفة الاستمرار في النشاط على الأقل.

ومن الضروري لمصر أيضا، أن تقوم بحملة واسعة لخلق لجذب السياح من العالم عموما وبالأدات من البلدان العربية والإسلامية مع التركيز على الإمكانات السياحية المتنوعة في مصر، وعلى العوامل المشتركة بين مصر وهذه البلدان، وأيضا يمكن التركيز على الترحيب المصري بهؤلاء السياح، في وقت تتصاعد فيه مشاعر الكراهية والعنصرية ضد العرب والمسلمين في الغرب. ويمكن التفاوض مع وزارات التعليم العالي والشباب

والأندية الرياضية والاجتماعية في البلدان العربية لتنظيم رحلات سياحية ثقافية وترفيهية إلى مصر بأسعار معتدلة تضمن ديمومة هذه الرحلات وتزويد الإقبال عليها، بحيث تصبح تياراً دائماً للحركة السياحية لمصر.

كذلك فإنه من المهم للتفكير بشكل مرن، في الإيقاف المؤقت لبعض خطوط الطيران ، أو تمجيد الرحلات ، والتفكير أيضاً في تسير خطوط طيران جديدة إلى البلدان العربية وغيرها بالتوازي مع التزايد الذي يمكن أن يحدث في حركة السياحة القادمة من هذه البلدان إلى مصر.

وعلى صعيد آخر ، أدى تصنيف شركات التأمين العالمية الكبرى لمصر باعتبارها من الدول التي يمكن أن تحدث فيها حروب، إلى مضاعفة رسوم التأمين على السفن التي تتعامل مع الموانئ المصرية . وقد طلبت الحكومة المصرية من شركات التأمين العالمية الكبرى أن تلغي هذه الرسوم، لكنها لم تنجح حتى الآن، رغم أن لديها كل الحق في هذا الطلب لأن مصر بعيدة بالفعل عن الحرب الأمريكية الدائرة في أفغانستان، كما أن فكر ومنهج النظام السياسي المصري أبعد ما يكون عن الدخول في أي حروب أو الاستجابة لمحاولات أي طرف عدو أو صديق لتوريطه في مثل هذه الحروب . ولذلك فإنه يمكن القول أن إصرار شركات التأمين العالمية على تصنيف مصر ضمن الدول التي يمكن أن تحدث فيها حروب، يشكل تحيزاً غير مبرر ضد مصر، من شأنه أن يزيد الآثار السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصاد المصري .

ب- خاتمة محتملة في التجارة والاستثمارات:

تشير بيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من الحكومة المصرية ، إلى أن صادرات مصر للولايات المتحدة بلغت ٨١٣ مليون دولار تشكل ١٤,٤% من إجمالي صادرات مصر في عام ٢٠٠٠، وأن واردات مصر من الولايات المتحدة بلغت ٢٧٢٩ مليون دولار تشكل ١٧,٢% من إجمالي واردات مصر في العام نفسه . ومن المرجح أن تستر لجع الصادرات المصرية للولايات المتحدة ، على ضوء الركود الاقتصادي الذي اندثر إليه الاقتصاد الأمريكي في الربع الثالث ، والركود المتوقع في الربع الرابع من عام ٢٠٠١، وأيضا في ضوء التوقعات بأن ينحصر النمو الاقتصادي الأمريكي في حدود ٠,٧% عام ٢٠٠٢، بسبب أحداث عاصفة سيبتمبر، علما بأن الاقتصاد الأمريكي كان يمر قبلها بحالة تباطؤ أقرب إلى الركود منذ تسلم جورج بوش الابن السلطة وانتهاجه لسياسات اقتصادية اجتماعية متحيزة للطبقة

الرأسمالية الكبيرة بصورة مساعدة على الركود (راجع القسم الدولي). وهذا الركود سوف يؤدي إلى جفود أو تقلص طلب الاقتصاد الأمريكي على واردات النفط من العالم وضمنه مصر، وسيفي أيضا إلى جفود أو تراجع الطلب على الواردات المحلية عموما من الخارج. وهذا الأمر سوف يؤثر سلبا على الصادرات المحلية المصرية للولايات المتحدة بصورة تتوقف على مدى تأثير الطلب الأمريكي على الصادرات المصرية في ظل الركود الراهن ولنمو البطيء الأقرب للركود في عام ٢٠٠٢.

لما بالنسبة لتأثير الأزمة الأمريكية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق إلى مصر ، فإنه مرتبط بتأثير تلك الأزمة على حركة الاستثمارات عالميا، حيث خلقت كجفا على حركة الاستثمارات نتيجة المناخ العالمي للمعجم بالمخاوف بشأن انتقال البشر والاستثمارات وبخاصة المباشرة منها.

وتتصدر مصر، الدول العربية المستقلة للاستثمارات الأجنبية غير النفطية. لكن هذه الاستثمارات تبقى محدودة بالمقارنة بالاستثمارات المحلية في مصر، وهامشية تماما بالنسبة لحركة الاستثمارات العالمية. وإذا بدأنا بالاستثمارات الأمريكية المباشرة غير البترولية المتركة في مصر منذ بدايتها حتى منتصف عام ٢٠٠١، فإنها بلغت ٢٠٧٠ مليون جنيه مصري ، أي نحو ٤٨٧ مليون دولار وفقا لسعر الصرف الراهن، وهي توازي نحو ٦,٨% من إجمالي الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة غير البترولية المتركة في مصر حتى منتصف عام ٢٠٠١ والبالغة نحو ٣٠٣١٦ مليون جنيه مصري. وهذه الاستثمارات الأمريكية نقل كثيرا عن الاستثمارات السعودية والكويتية والبريطانية التي شكلت بالترتيب نحو ١٥,٤% ، ١٢% ، ١١,٣% من إجمالي الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة غير البترولية المتركة في مصر حتى منتصف عام ٢٠٠١، وفقا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر.

ويغض النظر عن محدودية الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر كقيمة مطلقة أو كنسبة من الاستثمارات العربية والأجنبية في مصر ، فإن هذه الاستثمارات القائمة فعليا، من المرجح ألا تتعرض لتخفيض ملموس ، لأن التغيرات بالنسبة لتنفيذ الاستثمارات المباشرة أو الخروج منها ، هي في العادة قرارات متأنية وتستغرق فترة طويلة وتقوم غالبا على عوامل اقتصادية حقيقية، وبقل تأثير العوامل المعنوية المعارضة عليها.

رخصة في وقت تدهور أسعار الأسهم في بلادهم. وقد أدى ذلك إلى موجة تراجع في البورصة المصرية المتدهورة أصلاً، مما قلص من أزماتها التي تعاني منها من قبل وقوع أحداث سبتمبر الأمريكية. (راجع القسم الخاص بالبورصة)

ج - النفط... بيانات متناقضة:

يتوقف أثر الأزمة الأمريكية على قطاع النفط المصري في جانب منه، على تحديد وضع مصر: هل هي دولة مصدرة صافية للنفط ومنتجاته أم أنها مستوردة صافية لهما؟

والحقيقة أن الإجابة البسيطة على هذا السؤال الأولي ضاعت في تضارب البيانات في هذا الصدد فهناك اضطراب بشأن بيانات الميزان التجاري النفطي المصري، فبينما تشير بيانات النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري بإصرار على أن مصر تعاني من عجز في هذا الميزان منذ عام ١٩٩٨، فإن بيانات وزارة الاقتصاد ثم وزارة التجارة التي "ورثتها"، وبيانات البنك الأهلي المصري المأخوذة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تشير إلى أن مصر تحقق فائضاً في هذا الميزان، وهو نوع من اضطراب البيانات الذي يعكس حالة من عدم احترام الحقيقة لدى واحدة على الأقل من الجهات القائمة على إعداد هذه البيانات. وتشير بيانات النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري إلى أن العجز التجاري النفطي المصري بلغ ٨١,٦ مليون دولار عام ١٩٩٩، وارتفع إلى ١٣٤,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠، وبلغ ٥٤٠,٢ مليون دولار في النصف الأول من العام الجاري ٢٠٠١. (راجع عدد نوفمبر ٢٠٠١)

وبالمقابل تشير بيانات البنك الأهلي المأخوذة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن صادرات مصر من البترول ومنتجاته بلغت ٤٣٧١,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٩، وبلغت قيمة الواردات المصرية من النفط ومنتجاته نحو ١٧٣٢,٥ مليون جنيه في العام نفسه. وهذا يعني أن هناك فائض تجاري نفطي مصري عام ١٩٩٩ بلغ ٢٦٣٨,٤ مليون جنيه مصري عام ١٩٩٩، أي ما يوازي ٧٧٥,٧ مليون دولار بأسعار صرف في العام المذكور.

وتشير بيانات وزارة التجارة الخارجية إلى أن الفائض الذي تحقه مصر في تجارة الوقود (النفط ومنتجاته) قد بلغ ٢٩٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. (راجع النشرة الاقتصادية الشهرية، عدد نوفمبر ٢٠٠١)

وبالمقابل فإن تدفق الاستثمارات الأمريكية والأجنبية المباشرة الجديدة، سوف يترجع بشدة على الأرجح، ضمن التراجع المتوقع لحركة الاستثمارات المباشرة عبر بلدان العالم عموماً. لكن تأثير كل ذلك على الاقتصاد المصري أن يكون كبيراً، لأن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، محدوداً من الأصل. وكانت قيمة تلك التدفقات قد بلغت ١٥٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ بما يوازي ما يقل عن ٠,٢% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم، ولتتي بلغت ٩١٢,٥ مليار دولار في العام نفسه (البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢، جدول ٤). كما بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى مصر في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠، نحو ٥٠٩ ملايين دولار طبقاً لبيانات النشرة الاقتصادية الشهرية لوزارة التجارة الخارجية المصرية (عدد نوفمبر ٢٠٠١).

ومقابل التراجع المحتمل للاستثمارات الأمريكية والأجنبية المباشرة التي تتدفق إلى مصر، فإن الاستثمارات العربية التي تتدفق إلى مصر يمكن أن تزايد بقوة في ظل موجة العنصرية المتصاعدة في الولايات المتحدة والغرب عموماً، ضد العرب والمسلمين، وترتد عتبات المراقبة التمييزية على أرصنتهم وحركتها. وإذا قلعت الإدارة الاقتصادية المصرية ورجال الأعمال للمصريين بجهد خلاق في هذا الصدد، فإنه يمكن توقع حدوث زيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات العربية المباشرة إلى مصر.

أما بالنسبة للاستثمارات غير المباشرة، أو ما تسمى باستثمارات الحافظة، فإن صافي الاستثمار الأجنبي في الحافظة في مصر بلغ ٢٦٠,٥ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١، وفقاً لبيانات النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري (نوفمبر ٢٠٠١). وهذه الاستثمارات غير المباشرة تكون حساسة للغاية لأي توترات سياسية أو أمنية في البلدان المستقبلة لها، أو حتى في بلدها الأصلي، ولذلك فإن "عاصفة سبتمبر" الأمريكية، دفعت المستثمرين الأمريكيين والأجانب عموماً في البورصة المصرية، كما في غالبية المساحات من بورصات العالم، إلى حركة بيع واسعة النطاق للأسهم التي في حوزتهم كآلية للحصول على السيولة التي تكون مفضلة في الأوقات التي تحدث فيها أزمات سياسية وأمنية كبيرة، خاصة وأن بعض هؤلاء المستثمرون يمكن أن يكونوا قد أضربوا في بورصات بلادهم ويحتاجون للسيولة، أو حتى يحتاجونها لتمويل اقتناص صفقات

فمن نصدق: البنك المركزي الذي يقول بعجز الميزان التجاري لقطبي المصري ، أم البنك الأهلي ووزارة التجارة الخارجية نقلا عن الجهاز المركزي للتعلمة والإحصاء الذي يقول بوجود فائض لم ينقطع في الميزان التجاري لقطبي المصري؟!

وإذا اعتبرنا أن هناك فائضا تجاريا لقطبي مصريا فإن تأثير الأزمة الأمريكية يصبح شديد السلبية لأنها أدت لترجع أسعار النفط بأكثر من الثلث في الربع الأخير من عام ٢٠٠١. كما ساهمت للضغط الأمريكية والمناخ الهيسكري ذي الطابع الفئسي الذي لضعته الولايات المتحدة ضد كل من يختلف مع إرادتها حتى في الاقتصاد. ساهمت في دفع دول الأوبك إلى التخلي عن آلية ضبط أسعار النفط فيما بين ٢٢ ، ٢٨ دولار للبرميل بما سهل بقاء الأسعار منخفضة. وهذا يعني بالنسبة لمصر إذا كانت تحقق فائضا في ميزانها التجاري لقطبي، أن هذا حصيلة صادراتها النفطية سترجع بأكثر من تراجع مدفوعات النفطية ، بما سيؤدي لتآكل جانب مهم من الفائض التجاري لقطبي في وقت حرج يحتاج فيه الاقتصاد المصري لأي موارد للنفد الأجنبي. وفي هذه الحالة من الضروري لمصر أن تتعاون مع الأوبك وعلى رأسها المملكة العربية السعودية في إجراءات مواجهة هذا الوضع.

أما إذا أخذنا بالبيانات التي تشير إلى أن مصر أصبحت تعاني من عجز تجاري لقطبي منذ عام ١٩٩٨ وحتى بقاء الربع الأول من عام ٢٠٠١ ، فإن المصلحة لضيقة المباشرة لمصر تعني أن تراجع أسعار النفط هو أمر في مصلحة الاقتصاد المصري، لكن حتى في هذه الحالة، إذا أخذنا بالمصالح الأوسع نطاقا للاقتصاد المصري، فإن آثار الأزمة الأمريكية تصبح سلبية، نظرا للارتباط القوي بين الاقتصاد المصري وبين باقي الاقتصادات للمنطقة العربية وبالتحديد الاقتصادات الخليجية المعتمدة على النفط ، في مجالات العمالة ، حيث يعمل نحو ٢ مليون مصري في البلدان العربية النفطية، وفي مجال السياحة، حيث زار مصر نحو مليون سائح عربي عام ٢٠٠٠ ، والاستثمارات، حيث تشكل الاستثمارات العربية المتراكمة في مصر حتى منتصف عام ٢٠٠١ ، نحو ٤٦,٨% من إجمالي الاستثمارات غير المصرية في مصر -النفط-

والحقيقة أن مصر لا بد أن تخرج من أسر أو سجن التفكير كنولة منتجة للنفط الخام. ولابد من التخطيط لإحداث تحول استراتيجي ، في هذا القطاع بحيث تصبح

مصر دولة منتجة للبتر وكيموليات والمنتجات النفطية المكررة سواء كان الخام المستخدم في ذلك مصريا أم عربيا. ويمكن استغلال الظروف الراهنة لجذب رؤوس الأموال العربية للمشاركة في تمويل إقامة مثل هذه المشروعات ، على ضوء المخاوف التي ولدتها أحداث "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وفجرت مشاعر الكراهية والعنصرية ضد كل ما هو عربي وإسلامي هناك. وإذا نجحت مصر في تحقيق هذا التحول الاستراتيجي في القطاع لقطبي ، فإن هذا القطاع لن يخضع للتذبذب في حركة أسعار النفط ، وإنما سيتحرك على ضوء معطيات الصناعات التالفة القائمة على النفط الخام وليس على الخام ذاته.

ويمكن القول إجمالا، أن آثار "عاصفة سبتمبر" الأمريكية وتداعياتها ، على الاقتصاد المصري ، سلبية في مجموعها، خاصة وأنها جاءت في وقت يعاني فيه الاقتصاد المصري من أزمة تباطؤ عامة وركود صيق في بعض القطاعات. ولابد للحكومة المصرية من التعامل مع الظروف التي خلقتها الأحداث الأمريكية بمنطق إدارة الأزمة بصفة عامة ، وبإلذات في قطاعات السياحة والطيران والتجارة الخارجية لتفادي حدوث المزيد من الاختلالات في ميزان المدفوعات المختل أصلا حتى لا نستنزف ما تبقى من احتياطيات النقد الأجنبي أو نكبد اقتصادنا بمزيد من الديون المباشرة أو السندات للدولارية التي هي ديون أيضا ، وننزلق بعد ذلك لمستوى من الأزمة، نحن في غنى عنه وعن كل المشاكل المرتبطة به.

٢- اضطراب السياسات والأزمة الأمريكية وراء تدهور

المؤشرات الرئيسية :

شهدت المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد المصري تراجعاً في عام ٢٠٠١، سواء كانت تلك المؤشرات حكومية أو مأخوذة من المؤسسات المالية الدولية. وتشير بيانات البنك المركزي المصري (النشرة لإحصائية الشهرية، نوفمبر ٢٠٠١)، إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ٤,٩% في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠ مقارنة بنحو ٥,١% في العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ونحو ٦,١% في العام المالي ١٩٩٨/١٩٩٩. ومن الضروري الإشارة إلى أن البيانات الرسمية بشأن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري بها درجة عالية من المبالغة تتناقض مع حديث الحكومة طوال الوقت عن مواجهة الأزمة التي يعانيها

سلما نقل كثيرا عن حجم الاستهلاك المصري من السلع وهو ما يظهر بوضوح في العجز التجاري الكبير (راجع الدراسة الخاصة بـسوق مصرف)، وما زال القطاع الخاص المصري الذي منح تسهيلات وإعفاءات مبلغ فيها، غير قادر على تطوير القدرات الإنتاجية المصرية بالدرجة التي تخلق التوازن مع الاحتياجات المصرية من السلع، وفي مثل هذه الظروف فإن دور الدولة يكون ضروريا لتطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد المصري من خلال بناء مشروعات إنتاجية حتى لو تم بيعها بعد ذلك بشكل عادل وتحت رقابة شعبية حقيقية مقامة للفساد.

لكن الحكومة في مصر لم تكثف بعدم القيام باستثمارات مباشرة جديدة، ولكنها قامت من خلال برنامجها للتخصخصة ببيع المشروعات التي أقامتها حكومات سابقة والتي تم تمويلها من مخدرات لأجيال سابقة، وبدلا من أن تستخدم عائد بيعها في بناء مشروعات إنتاجية جديدة، فإنها استهلكتها عائداتها في اتفاق جاري، هذا فضلا عن أن بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص قد خلق ميلا ركوديا في الاقتصاد المصري لأنه اجتذب الأموال المتحلة لدى القطاع الخاص لعملية تداول أسواق قلقة بدلا من بناء استثمارات جديدة تدفع النمو الاقتصادي للأمام.

كذلك فإن تزايد القروض المشكوك في تحصيلها واتجاه الحكومة لإعادة جدولة ديون المدينين للمصارف الحكومية والمتعثرين في السداد بشروط كريمة أو متساهلة، قد ساهم في خلق ما يمكن تسميته بـ"موضة" التعثر، أي ادعاء بعض رجال العمال بأنهم متعثرين لإعادة جدولة ديونهم بشروط كريمة. وكل هذا خلق ظرفا عاما من الاضطراب في أداء القطاع المصرفي. كما أن فرص نمو الاستثمارات الجديدة وتمويلها من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي قد تأثرت سلبيا بسبب ارتفاع سعر الإقراض في مصر حيث بلغ ١٢,١٨% في نهاية أغسطس عام ٢٠٠١ مقارنة بنحو ٣,٢% على الدولار في ذلك الوقت. ولعلهم فإن سعر الفائدة على الجنيه المصري الذي يزيد كثيرا عن سعر الفائدة على الدولار والعملة الحرة الرئيسية الأخرى، من المفترض أنه يدعم قوة الجنيه المصري، لكنه لا يقدم هذا الدعم فلبا لأن تراجع الجنيه مقابل الدولار بشكل سريع يجعله غير جذاب كوعاء للاستثمار حتى لو كان سعر الفائدة عليه مرتفعا. ومن ناحية أخرى فإن الرأسمالية المصرية تموت على تحقيق معدلات ربح مبالغ فيها، بناء على ميراث رديء من الحماية الجمركية المبالغ فيها التي جلبت هذه

الاقتصاد المصري. فكيف يكون الاقتصاد مأزوما وهو يحقق معدلا للنمو يبلغ ٤,٩% وديونه الخارجية تتراجع وفقا للبيانات الرسمية؟!

وبغض النظر عن مدى دقة البيانات الحكومية عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فحقها تشير إلى تراجع واضح في وتيرة النمو الاقتصادي في مصر، وهو تراجع سابق على تأثيرات الأزمة الأمريكية على الاقتصاد المصري.

ومن الغريب حقاً أن الحكومة المصرية التي تبلغ في منح الإعفاءات لكبار الرأسماليين في القطاع الخاص، والتي تعاني من وجود متلفرات ضريبية تجاوزت ١٧ مليار جنيه عام ٢٠٠١، والتي تعاني أيضا من تهرب عدد من كبار رجال الأعمال والمؤسسات من الضرائب... هذه الحكومة قد قامت بتطبيق المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات في منتصف عام ٢٠٠١ في وقت يعاني فيه الاقتصاد من الركود وتعاني فيه المبيعات من الركود العميق، رغم أن أي مبتدئ في علم الاقتصاد وأي سياسي وأي رجل أعمال، يدرك أن تطبيق المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات في هذه الظروف قد يدفع إلى المزيد من ركود المبيعات وركود الاقتصاد. وهذا القرار بالذات يعكس الاضطراب في تقدير عواقب الأمور وفي اختيار السياسات الملائمة لحفز النمو الاقتصادي الضروري لإخراج الاقتصاد المصري من حالة الركود التي يعاني منها.

ومقابل البيانات الحكومية المصرية، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في مصر قد بلغ ٣,٣٠% عام ٢٠٠١، مقارنة بنحو ٥,١% عام ٢٠٠٠، ونحو ٦% عام ١٩٩٩ (IMF, World Economic Outlook, October ٢٠٠١). وبعد صدور التقرير المذكور عن صندوق النقد الدولي، توافرت مؤشرات عن ضخامة الآثار السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصاد المصري، وبناء على ذلك ربما يكون مؤشر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري قد تراجع أكثر من ذلك. وبما أن تباطؤ معدل النمو الاقتصادي قد بدأ وفقا للبيانات الرسمية قبل أحداث سبتمبر، فإن أسبابه تتجاوز التأثيرات السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصاد المصري، وهي موجودة قبلها وتعمق وجود خلل في السياسات الاقتصادية، ووجود أزمات جزئية متعددة ناجمة عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري. فالإقتصاد المصري يعاني من ضعف قدرته الإنتاجية، حيث ينتج

الأساليب المتفردة بالمستهلك المصري وتستغله بلا رحمة. وهذه المعدلات المبالغ فيها للربح هي السبب الرئيسي لأزمة قطاع العقارات المصري على سبيل المثال، وهي تؤدي بصفة عامة إلى إبطاء دورة رأس المال، وإلى كبح النمو الاقتصادي الممكن تحقيقه في ظل معدلات ربح معتدلة.

والعجيب أن الحكومة المصرية التي تقول إنها تتبنى السياسات الاقتصادية الليبرالية، تقوم بإقتهاج سياسات حماية مبالغ فيها لحماية استغلال الرأسمالية المصرية للمستهلكين المصريين، حيث أنها ومع اقتراب موعد تطبيق التزامات مصر بتحرير تجارة الملابس الجاهزة، أعدت ما أسمته ضريبة قطعية مانعة على الملابس، هي بمثابة إغلاق للسوق المصرية على المنتجين المحليين الراغبين في تحقيق أرباح احتكارية على حساب المستهلكين. وفي ظل مثل هذا النمط من الحماية الحكومية للاستغلال الرأسمالي للمستهلكين، فإن الرأسمالية المصرية المدللة لن تعمل بجدية على تطوير قدرتها التنافسية من زوئيتي الجودة والسعر طالما أن الحكومة تطلق لها السوق المحلية بضرعية غير معقولة. ومن البديهي أن هذه الرأسمالية لن تكون معنية بالتصدير طالما أن التسويق في السوق المحلية يحقق لها أرباحاً أعلى في ظل الوضع الاحتكاري الذي تتمتع به خلف أسوار الحماية أي كان نوعها.

كذلك فإن ضعف إنتاجية العمل ورأس المال في مصر نتيجة تأخر التحديث التكنولوجي وتخلف الكفاءة الإدارية، يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصرية، وبالتالي فإن حوافز نمو الإنتاج المصري منها تقتصر على السوق المحلية وليس على الأسواق العالمية الواسعة. وفي حالة التحرير الحقيقي للتجارة الخارجية المصرية فإن الإنتاج المصري بالنسبة للكثير من السلع لن يكون قادراً على المنافسة في ظل ضعف إنتاجية العمل ورأس المال أي كانت أسبابه.

وعلى صعيد آخر، فإن التزايد السريع في اقتصاد "القمار والاحتيال" من خلال ما تسمي ببرامج الجوائز والتي يتم الاشتراك فيها عبر الاتصال على تلفونات خاصة يتم الإعلان عنها بلا ضوابط في التلفزيون الحكومي في مصر، أصبحت قنات مهمة لتسيير ثقافة الخبطة المعالمة للعمل والإنتاج، فضلاً عن أنها تستنزف جزءاً من دخول من ينزلون للاشتراك فيها. ورغم أنها تحقق تراكماً مالياً لدى القائمين عليها، فإنها كانت مدمرة، إلا أن عدم ثقافة استثمارية حقيقية لديهم يجعل تلك الأموال تتسرب بعيداً عن الاستثمار الذي يمكنه حفز النمو الاقتصادي. كذلك فإن اقتصاد القمار والاحتيال

يمكن استخدامه لتغطية عمليات غسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات أو تجارة العملة في السوق السوداء الجديدة أو تهريب أو القمار.

وتعتبر الدولة مسؤولة بشكل رئيسي عن تزايد اقتصاد القمار والتخيل، لأنها من منطلق مسئوليتها الاجتماعية والمالية يجب أن تمنع مثل هذا النشاط مهما تحرم القمار رسمياً ولا يصح في هذا الصدد، أن يقول أي مسئول أو وزير أن المواطنين مسئولين عن تصرفاتهم (تصريح لوزير الاتصالات في مجلس الشعب)، لأن هذه تعتبر حالة تخلى من الدولة عن مسئوليتها الاجتماعية التي تفرض عليها تحريم بعض النشاطات المدمرة اقتصادياً واجتماعياً مثل القمار. وبأن يتسائل مع اقتصاد القمار والاحتيال كنوع من غض الطرف الحكومي عن هذا الاقتصاد الأسود، أو نتيجة للنظر الضيقة للمصلحة المباشرة لجهاز التلفزيون الحكومي الذي يتبع وزير الإعلام مباشرة في إذاعة الإعلانات عن اقتصاد القمار المسمى برامج الجوائز.

وهذا الأمر غريب وغير منطقي في بلد نام، يحتاج لتعبئة إمكانياته الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحتاج لتطوير ثقافة الاندماج والاستثمار وليس ثقافة الخبطة التي يروج لها اقتصاد القمار والتخيل متمثلاً فيما يسمى برامج الجوائز أو الاتصالات على تلفونات يعلن عنها تلفزيونيا للإجابة على أسئلة والحصول على جوائز !.

لما بالنسبة لمعدل التضخم فإن البيانات الرسمية تشير إلى أنه بلغ ٢,٤% في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠ مقارنة بنحو ٢,٨% في العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ونحو ٣,٨% في العام المالي ١٩٩٩/١٩٩٨. وكما هو واضح فإن هذا المعدل يعكس استقرار أسعار المستهلكين في مصر، وهو أحد النجاحات التي حققها برنامج الإصلاح الاقتصادي.

لكن هذا النجاح أصبح مهدداً بشدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ بسبب التراجع الكبير للجنة المصري مقابل الدولار (راجع القسم الخاص بسعر الصرف) مما أدى لارتفاع أسعار الواردات المصرية وتحريك الأسعار بصفة عامة إلى أعلى بما سيرفع معدل التضخم وسيؤثر من أوضاع الحكومة في دعم السلع الأساسية المستوردة، والدخول الثابتة وشبه الثابتة من موظفين وعامل وأرباب معاشات.

وهناك الكثير من التطورات المهمة بشأن العديد من المؤشرات المهمة للاقتصاد المصري مثل معدل البطالة والميزان التجاري والتهريب السلمي، لكنها متضمنة في الدراسات التي يشملها القسم المصري من التقرير.

♦ القسم الثاني ♦

استمرار الأزمة في سوق الصرف

المصرية ومجموعات الصالح وراء

التردد الحكومي في مواجهتها

شهدت سوق الصرف المصرية في عام ٢٠٠١، أسوأ حالات اضطرابها منذ بدء تطبيق الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في عام ١٩٩١، ودخلت بالفعل في حالة اضطراب مشابهة للحالة التي كانت عليها قبل بدء الإصلاح الاقتصادي، وقررنا التدهور الدرامي السريع للجنيه المصري مقابل الدولار، بعودة السوق السوداء للنقد الأجنبي بقوة من خلال شركات الصرافة التي تم ضبط البعض منها وهي تقوم بالإتجار في النقد الأجنبي خارج إطار الشرعية وبعيدا عن الأسعار المركزية المعلنة من قبل البنك المركزي وبما يتجاوز كثيرا هامش الحركة حول هذه الأسعار. وبدأ السباق بين السوق السوداء للنقد الأجنبي وبين الحكومة في تخفيض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار كإلية لاستقطاب المتاح من العملات الحرة في السوق المصرية.

لكن هذا الاضطراب في سوق الصرف المصرية لم يكن يتطور طارئا، وإنما هو امتداد لأزمة متواصلة منذ عدة أعوام في هذه السوق نتيجة لاختلالات هيكلية حقيقية تضغط على الجنيه المصري وتتيح الفرصة أمام المضاربين للهجوم عليه. ولأيضا نتيجة عدم اتجاه الحكومة المصرية للتخطيط لمعالجة هذه الاختلالات، كإلية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف، حيث اتجهت بدلا من ذلك للمسكنات بشكل متواصل سواء بالافتراس أو بإصدار المندفات الدولارية (قتران أيضا) أو باستنزاف الاحتياطيات المصرية من النقد الأجنبي لمواجهة الطلب المتزايد على النقد الأجنبي والذي يتجاوز المعروض منه في السوق المصرية.

والأسوأ من مستوى كفاءة الإدارة الاقتصادية المصرية في معالجة أزمة سوق الصرف المصرية، هو اضطراب قراراتها، الذي قدم رسالة سلبية للسوق بأن هذه الإدارة الاقتصادية الحكومية غير مستقرة على أية لمواجهة الأزمة في سوق الصرف، ولأنها يمكن أن تضعف أمام أي ضغوط من قبل مجموعات الضغط المثقلة لأصحاب المصالح، حتى لو كانت هذه الضغوط في اتجاه لا يتوافق مع المصلحة العليا للاقتصاد والولة في مصر. ففي ١٩ نوفمبر من العام ٢٠٠١ أصدرت السلطات النقدية مئة في البنك المركزي قرارات لترشيد

الاستيراد ولضبط خروج النقد الأجنبي من مصر، تركزت في إعطاء الأولوية في فتح الاعتمادات لاستيراد الآلات والسلع الوسيطة وقطع الغيار والسلع الاستهلاكية الضرورية، والإيقاف المؤقت لمدة ثلاثة أشهر لمعاملات تمويل الاستيراد المسمي الذي يتم بنظام مستندات التحصيل، بما يعنى ضمنا ضرورة تجميد أو تقليل الواردات من السلع الاستهلاكية الترفية أو السلع المعمرة التي توجد بدائل محلية لها، أو بمعنى آخر إجراء تخفيض كبير في الواردات التي تتم وفقا لنظام فحص المستندات، فضلا عن تحديد النقد الأجنبي الذي يمكن إخرجه من مصر مع المسافرين للخارج. ولم تمض سوى أيام حتى قامت الحكومة بإلغاء قرارات البنك المركزي، بعد أن تم ترتيب اعتراض واسع النطاق عليها من قبل المستوردين، وأيضا وهو الأهم، بعد أن تراجع الجنيه المصري مقابل الدولار في السوق السوداء للنقد الأجنبي ووصل السعر إلى مشارف ٠.٢ دولار للجنيه أو خمسة جنيهات للدولار بفعل قوى السوق السوداء المتجذرة في الكثير من شركات الصرافة سواء لخفايات نشاطها القديم في السوق السوداء للنقد الأجنبي قبل الإصلاح الاقتصادي، أو لبحثها عن الأرباح السريعة عبر تجاوز القوانين والوائح التي تحكم العمل في سوق الصرف المصرية.

وكانت النتيجة المنطقية لكل ذلك هي جموح الاضطراب في سوق الصرف المصرية في عام ٢٠٠١، ووصوله إلى مستويات تعيد للأذهان الحالة التي كانت موجودة قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادي الليبرالي عام ١٩٩١، من عدم استقرار سعر وسوق الصرف في مصر.

وفي ظل حالة عدم الاستقرار هذه، يقع الجنيه المصري تحت ضغوط تدفعه باتجاه التراجع أمام الدولار الأمريكي على الرغم من أن توازن القدرات الشرائية بين المملكتين يؤكد أن الجنيه المصري مقدر بأقل كثيرا من قيمته الحقيقية مقابل العملة الأمريكية حتى من قبل التدهور الكبير في سعر الجنيه مقابل الدولار في عام ٢٠٠١. وفي هذا الصدد تشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مقدرا

بالنسبة للذهب كمعدن نفيس استخدم كوسيلة للدفع وكمخزن للقيمة تاريخيا. وقد ظلت أسعار الصرف تعكس بصورة أو بآخرى القدرات المقارنة للسلع على شراء الذهب أو على شراء السلع الرئيسية محل للتبادل الدولي وذلك قبل نشوء أسواق العملات ثم تعويم هذه العملات في سبعينات القرن الماضي بما خلق آلية مستمرة للمضاربات التي تبعد العملات المختلفة عن أن تعكس توازن القدرات الشرائية للذهب أو للسلع فيما بينها.

لكن ذلك لا يغير من حقيقة أن أسعار الصرف التي تعكس توازن القدرات الشرائية هي الحالة المثالية لأسعار الصرف، أو ما يمكن تسميتها بأسعار الصرف المثالية. وبغض النظر عن تحققها في الواقع من عدمه، فإنها تعد أسعارا مرجعية لما يمكن أن تكون عليه أسعار العملات أو حققت بذاتها توازنا في ميزانها التجاري وموازينها الخارجية عموما. أما الاستقرار الذي نعتيه في سعر الصرف فإنه يتحقق إذا كان سعر صرف العملة يتحرك بشكل محدود حول سعر الصرف المثالي أو المرجعي لها الذي يعكس توازن القدرات الشرائية بينها وبين العملات الأخرى. وهذا يعني أنه في حالة تغير توازن القدرات الشرائية بين العملة المحلية والعملات الحرة الرئيسية فإنه من المنطقي أن يتغير سعر هذه العملة المحلية مقابل تلك العملات الحرة الرئيسية، وهذا لا يعني ضربا لاستقرار العملة بقدر ما يعني تحقيق التوافق بين سعر صرفها وبين العوامل الاقتصادية الحقيقية التي من المفترض أنها تحدد سعر أي عملة مقابل العملات الحرة الرئيسية. كما أن الاستقرار يعني أيضا وجود سعر واحد للجنبة المصري مقابل الدولار أو أي عملة أخرى، ويعني أيضا وجود وضوح أو شفافية في مصادر عرض العملات الأجنبية وفي أوجه الطلب عليها.

والأصل في سعر صرف أي عملة ولتكن الجنبة المصري هو أنه من المفترض أن يخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة مثل تنمية الصادرات وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات بصفة عامة، وتحقيق معدل تبادل دولي عادل، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وجذب السياح الأجانب مع تحقيق إيرادات سياحية عادلة وجيدة وكل ذلك مع الحفاظ على سعر صرف قريب من سعر الصرف المثالي للجنبة المصري مقابل العملات الحرة الرئيسية.

بالدولار وفقا لسعر الصرف المساند، بلغ ١٤٩٠ دولار عام ٢٠٠٠، في حين بلغ نحو ٣٦٩٠ دولار وفقا لتبادل القوة الشرائية مع الدولار، وهذا يعني أن سعر الصرف الذي يفرضه تعادل القوة الشرائية بين العملة المصرية وبين العملة الأمريكية، هو دولار = ١,٤٨ جنيه مصري. وذلك طبقا لحسابات قائمة على بيانات تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ٢٠٠٢. وللعلم فإن الغالبية الساحقة من العملات في مختلف بلدان العالم، مقفلة بأعلى أو بأقل من قيمتها الحقيقية مقابل الدولار الأمريكي، وذلك لأن نتيجة الموازين الخارجية للدولة وأسعار الفائدة المقارنة بين عملتها وبين العملات الأخرى تؤثر في أسعار صرف عملتها، وقد تبعدها عن سعر صرفها المثالي أو المرجعي بحيث تصبح أعلى أو أقل منه. لكن الوضع يظل مقبولا طالما أن سعر الصرف السوقي يظل قريبا من سعر الصرف المثالي القائم على توازن القدرات الشرائية بين العملات، وطالما أنه يحقق الأهداف الاقتصادية للدولة.

إن نحن أمام حالة صلبة، هي الجنبة المصري، مقفلة بأقل من قيمتها مقابل الدولار وتعرض للمزيد من الضغوط والتدهور، ولحالة متواصلة من عدم الاستقرار، فما هي الأسباب التي تقف وراء ذلك، وكيف يمكن معالجة الوضع في سوق الصرف المصرية بشكل يحقق لها الاستقرار ويحقق الاستقرار لسعر صرف الجنبة المصري؟

١- ماذا نعني باستقرار سعر وسوق الصرف؟

بدلية لابد من التأكيد على أن المقصود باستقرار سوق الصرف هو وجود توازن بين العرض والطلب بصورة تجعل حركة سعر العملة المحلية مقابل العملات الحرة الرئيسية محدودة التذبذب أي مستقرة، وهذا التوازن يتحقق تلقائيا إذا كانت الموازين الخارجية للدولة والميزان التجاري بالأساس في حالة توازن.

والحقيقة أن أسعار صرف العملات في الوقت الراهن، ترتبط بصورة أساسية بحالة الموازين الخارجية للدولة صاحبة العملة، وبالأدوات بحالة الميزان التجاري. وإن كان من الضروري الإشارة إلى أنه قبل تعويم العملات كان سعر صرف العملة يعكس توازن القدرات المقارنة للعملات على شراء الذهب، أو بمعنى آخر كان مبنيا على أساس القدرة الشرائية لكل عملة في سوقها

٢- ملامح الوضع المضطرب في سوق الصرف:

إذا انتقلنا من الموميمات إلى تناول الوضع الراهن لسوق وسعر الصرف في مصر، فإن الملمح العام لهذا الوضع يتمثل في زيادة الطلب على الدولار عن المعروض الفعلي منه من قبل شركات المرافقة والبنوك التجارية، وهو ما تجسد في انهما لم يلبيا سوى جزء من الطلب على الدولار في السوق المصرية، وبالتالي فإن البنك المركزي أصبح مطالبا بتلبية باقي الطلب عبر الاستمرار في استنزاف احتياطياته في واحدة من الأخطاء النقدية الكبيرة الناجمة عن المعجز التجاري الكبير الناتج بدوره عن الفشل التصديري المصري الذي يقابله إفراط في الاستيراد الملعب الذي يتضمن الكثير من السلع الكمالية.

وبالتوازي مع زيادة الطلب على الدولار عن المعروض منه، تزايد الفارق بين سعر الصرف المعلن للجنيه مقابل الدولار من قبل البنك المركزي، وبين سعر الصرف الذي تتعامل به بعض الشركات مما شكل عودة إلى السوق السوداء التي لرتفع فيها سعر الدولار عن السعر المعلن من قبل البنك المركزي بما يقرب من ١٠% من هذا السعر وقد تم ضبط بعض هذه التجاوزات، وتمت معاقبة الشركات التي قلمت بها بالخلق المؤقت لمدد متفاوتة وقصيرة في الغالب، وعادت أجهزة الأمن إلى مطاردة السوق السوداء في النقد الأجنبي التي عاودت النمو بشكل سريع.

وكانت محصلة كل ذلك هي تدهور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار على نحو درامي في عام ٢٠٠١. فالجنيه المصري الذي كان يوازي ٠,٢ دولار عام ١٩٩١، لم يتراجع حتى عام ١٩٩٩ سوى بنحو ١,٩%، عندما بلغ نحو ٢,٩٤ دولار عندما جاءت الحكومة لراثة. أي أن هذه الفترة لم تشهد تدهورا يذكر للجنيه المصري مقابل الدولار في الواقع العملي حتى ولو كانت عوامل التدهور تتنامى بالفعل.

وخلال الفترة من أكتوبر ١٩٩٩ حتى أكتوبر عام ٢٠٠٠، تراجع الجنيه المصري مقابل الدولار بنسبة ٢,٨%، أي بنسبة أكبر من نسبة تراجع الجنيه خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٩، ليبدأ بعد ذلك في الانحدار بشكل سريع ليصل في ديسمبر عام ٢٠٠١ إلى سعر مركزي هو ٢,٢٢ دولار، يمكن أن ينخفض إلى ٢,١٦ دولار للجنيه المصري وفقا لهامش حركة السعر في السوق حول السعر الذي يطنه البنك المركزي. وهذا يعني أن السعر الرسمي للجنيه المصري مقابل الدولار،

قد تراجع فيما بين أكتوبر ٢٠٠٠ وديسمبر ٢٠٠١، بنسبة ٢٣,٧%. ووصل تراجع الجنيه المصري مقابل الدولار، في السوق السوداء إلى ما يزيد عن ٢٩% خلال الفترة ذاتها، وأصبح هناك أكثر من سعر للجنيه المصري مقابل الدولار علما، بعد أن شهدت السوق السوداء توسعا كبيرا في نشاطها، في ظل وجود مسارات عديدة وواسعة لتصريف حصيلة السوق السوداء من النقد الأجنبي مع تحقيق عائد مجزي للقاتمين عليها كما سنرى في موضع لاحق.

٢- الأسباب الهيكلية لاضطراب سعر وسوق الصرف وكيفية مواجهتها:

سبقت المضاربات "الشريفة" على الدولار كمبرر لاضطراب سوق وسعر الصرف في مصر، وبالتالي أصبح الضبط الأمني هو الحل السحري لمواجهة هذه المضاربات. لكن هل تعتبر المضاربة فعلا هي المسؤولة عن اضطراب سوق وسعر الصرف في مصر؟ أم أن هذه المضاربة ذاتها هي نتاج عوامل أخرى هي نفسها التي تشكل الضغوط على الجنيه وسوق الصرف في مصر؟ وهل يمكن ضبط أي سوق مفتحة بالاختلالات الهيكلية من خلال الإجراءات الأمنية؟

الحقيقة أن ثمة اختلالات هيكلية وعوامل حقيقية تعتبر بمثابة الأسس الذي تنطلق منه الأزمات المتتالية في سوق الصرف، والتي يزيدا اشتعالا عاصيات المضاربة التي تتجبر كلما لاحت في الأفق فرصة لإثارة الاضطراب في سوق الصرف المصرية التي يقسم استقرارها بأنه هش بلقفل. ويشكل المعجز الكبير في الميزان التجاري المصري للعامل الأكثر أهمية في الضغط على الجنيه المصري وفي إثارة الاضطراب في سوق الصرف المصرية. كما يشكل تهريب العملة الذي يرفع المعجز التجاري بشكل كبير، عاملا مضاعفا للضغط الذي يشكله المعجز الحقيقي والشامل للميزان التجاري المصري، على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار. كذلك فإن الضغوط على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار قد تزايدت بسبب تهريب الأموال الناجمة عن الفساد أو الاقتصاد الأسود للخارج، وبسبب تمويل الاستيراد غير المشروع للمخدرات، وبسبب تزايد الإنفاق على الأسلحة والعلاج في الخارج أو التعليم في الخارج أو في مدارس أجنبية تتلقى مصروفاتها بالدولار. كما أن مشروع صفاق مثل إدخال

التليفون المحمول في مصر قد تم بلسوا الطرق التي ساهمت في الضغط على الجنيه المصري.

وفوق كل هذه العوامل الهيكلية التي تشكل محرك الاضطراب في سعر وسوق الصرف في مصر منذ عدة أعوام، فإن عاصمة التتجيرات التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتدايعاتها المختلفة قد أنتجت أثارا شديدة سلبية على الاقتصاد المصري وبالتالي على القطاعات التي تحصل منها مصر على النقد الأجنبي وهي السياحة والفنادق والطيران والنفط، فضلا عن تحويلات العمالة التي يمكن أن تترجع على ضوء ترددي

الظروف الاقتصادية في البلدان النفطية المستقلة لها بعد التراجع الكبير في أسعار النفط بعد الأزمة الأمريكية وما تلاها من ركود الاقتصاد الأمريكي وتباطؤ الاقتصاد العالمي بشدة. وقد أدى كل ذلك لزيادة الضغط الذي يتعرض لها سعر وسوق الصرف في مصر، لكنه لم يخلقها لأنها ببساطة كانت موجودة من الأصل وتعتبر

عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري وعن ضعف لمواجهة الحكومة لهذه الأزمة الممتدة.

وسوف نتعرض بشكل مركز لمجمل هذه العوامل الحقيقية التي شكلت العناصر الرئيسية للمسيبة للأزمة في سعر وسوق الصرف في مصر في عام ٢٠٠١، كامتداد للأزمة الممتدة فيها منذ عدة أعوام والتي تهدد لحد أهم إنجازات برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق ونقصد الاستقرار الذي كان قد تحقق في سعر وسوق الصرف وتكوين احتياطات دولية.

١- العجز التجاري أهم أسباب الأزمة:

تعاني مصر من عجز دائم في ميزانها التجاري، وهو عجز يعني بشكل واضح أن مصر تنتج سلعا أقل مما تستهلكه. ويعني أيضا أن القدرات الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد المصري هي أقل من أن تتيح الاحتياجات المصرية من السلع.

بالنظر إلى الجدول (١)، نجد أن بيلت صندوق النقد الدولي، تشير إلى أن عجز الميزان التجاري المصري ارتفع من ٩٢٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٣٢٨٤ مليون دولار في عام ١٩٩٨، ثم بلغ ١٢٤٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٩، ثم بلغ نحو ١٦٠٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ (راجع: IMF, Direction of Trade Statistics, Yearbook ٢٠٠١, p. ٢٠٢). وبلغ عجز الميزان التجاري المصري في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، نحو ٦٨,٨ مليار دولار، منها نحو ٤١,٧ مليار دولار قيمة العجز في السنوات الثلاث ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠.

جدول (١)

لصناعات ولقوردرات والعجز للتجاري ومعدل تغيره خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠

النسبة	قيمة الصناعات السلعية بالمليون دولار	قيمة القوردرات السلعية بالمليون دولار	عجز الميزان التجاري بالمليون دولار	نسبة تغير في عجز الميزان التجاري
١٩٩٥	٢٤٤١	١١٧٣٩	٨٢٩٨	
١٩٩٦	٣٥٢٤	١٣٠١٩	٩٤٨٥	+١٤,٣%
١٩٩٧	٣٩٠٨	١٣١٦٨	٩٢٦٠	-٢,٤%
١٩٩٨	٢١٩٥	١٦٤٧٩	١٣٢٨٤	+١٣,٥%
١٩٩٩	٣٥٣٥	١٥٩٦٢	١٢٤٢٧	-٦,٥%
٢٠٠٠	٥١٣٣	٥٢١٦٠	١٦٠٢٧	+٢٩,٤%
إجمالي لفترة	٢٣٢٤٦	٩٢٠٢٧	٦٨٧٨١	..

وكما هو واضح من الجدول، فإن العجز التجاري المصري الذي بلغ نحو ٦٨٧٨١ مليون دولار خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠، هو عجز هائل بكل المقاييس، وهو يشكل نحو ٥٩,٧% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لسلعة لمصر خلال الفترة المذكورة، علما بأن قيمة هذه التجارة في هذه الفترة بلغت نحو ١١٥٢٧٣ مليون دولار.

وإذا كان هذا العجز يشكل ملحا تاريخيا للميزان التجاري المصري، فإن الأزمة المالية في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا وما نتج عنها من تدهور أسعار صرف عملات تلك البلدان مقابل الدولار ومن ورائه الجنيه المصري المرتبط به، أدت إلى رخص صادرات تلك البلدان مقومة بالجنيه المصري وتزايد الواردات منها والعجز التجاري معها.

كذلك فإن إدخال التليفون المحمول إلى مصر، تم بلسوا الأشكال من الفاتحة الاقتصادية، وساهم في زيادة الواردات والعجز التجاري والطلب على الدولار وساهم

بالتالي في الضغط على سعر صرف الجنيه المصري وعلى استقرار سوق الصرف المصرية. فشبكتا التليفون المحمول اللتين توسعتا بشكل سريع لتشمل أكثر من ٣ ملايين مشترك ، لم يتوكل معهما أي مشاركة مصيرية في تصنيع أجهزة التليفون المحمول أو الشاحن العادي أو شاحن السيارة الخاص بها، أو سماعتها أو أي جزء آخر سواء للسوق المحلية أو للتصدير. فمصر باختصار لم تشارك في الإنتاج والصادرات العالمية التي لوجدها تنفيذ شبكات التليفون المحمول عالميا. ونتيجة ذلك فإن مصر استوردت كل ما يتعلق بالتليفون المحمول وتأثر اقتصادها وموازنها الخارجية بشكل سلبي من جراء ذلك، وتعرضت عملتها وسوق الصرف فيها لضغوط عدم الاستقرار.

وعلى أي حال فإن العجز التجاري الكبير يعني أن مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠، كان لديها طلب على الدولار لأغراض الاستيراد السلعي، يزيد عما هو متاح من التصدير السلمي بنحو ٦٨,٨ مليار دولار. وهذا الطلب الضخم يستهلك كل إيرادات مصر من النقد الأجنبي من صادرات الخدمات والتحويلات، بل ويدفع مصر للاقتراض من الخارج أو لاستنزاف احتياطياتها من النقد الأجنبي التي تم تكوينها في فترة سابقة. وهو بالتالي يشكل ضغطا على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار. أو بمعنى أدق هو يمثل السبب الرئيسي لزيادة الطلب على الدولار عن المعروض منه في سوق الصرف المصرية. وهذا الأمر أي العجز في الميزان التجاري هو تعبير عن خلل هيكلي في الاقتصاد المصري يتعلق بأننا نستهلك أكثر بكثير مما ننتج من السلع، وهو أمر من الضروري تعديله بشكل حاسم في مجتمع نام مثل مصر، إذا كان لنا أن نأمل في تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة كطريق لرفع مستوى معيشة الشعب وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك عدة آليات لمعالجة العجز التجاري في أي دولة: الأولى هي استخدام السياسات النقدية في تحقيق هذا الغرض، وتقصيد تخفيض سعر العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، بما يجعل صادرات الدولة رخيصة لدى تقديرها بالعملات الأخرى في أسواق البلدان المستوردة لها، بما يشجع الطلب عليها ويؤدي لزيادتها، ويؤدي بالتالي لتحسن الميزان التجاري للدولة. وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسة النقدية عام ١٩٩٥ من أجل زيادة صادراتها وتخفيض العجز الضخم في ميزانها التجاري، فتركت الدولار

ينحدر لأدنى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية، مقابل المارك والين والعملات الأوروبية الرئيسية، مما جعل الصادرات الأمريكية رخيصة في أسواق تلك البلدان، فزادت بنسبة ١٣,٩% في العام المذكور طبقا لبيانات صندوق النقد الدولي (IMF, Direction of Trade ٢٠٠١ Statistics Yearbook)، وهي أعلى نسبة لزيادة الصادرات السلعية الأمريكية منذ زمن طويل.

وبما أن السياسة النقدية تؤثر على الصادرات والواردات في اتجاهين متعاكسين، فإن سياسة الدولار الضعيف عام ١٩٩٥ كان من المفترض أن تؤدي لانخفاض العجز التجاري الأمريكي، لكنها لم تؤدي إلى ذلك (راجع الجدول ٢)، في المجمل العام للتجارة الخارجية الأمريكية، حتى وإن أدت إلى تحسين الميزان التجاري الأمريكي مع اليابان وكوريا الجنوبية في العام المذكور. وإذا تجاوزنا عن ذلك العام فإن التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل عملة إحدى الدول، لم تقترن بتغيرات في الميزان التجاري الأمريكي مع هذه الدولة بشكل يتوافق مع النموذج النظري. كما هو واضح من الجدول (٢).

وحتى الزيادة الكبيرة في الصادرات الأمريكية في عام ١٩٩٥، فإنها ارتبطت بوجود نمو اقتصادي عالمي معتدل بلغ ٣,٧% في عام ١٩٩٥، وهو نفس مستوى عام ١٩٩٤، وإن كان أعلى كثيرا من معدل النمو الاقتصادي العالمي الضعيف الذي تحقق منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي في تلك الفترة. وهذا النمو الاقتصادي العالمي المعتدل عام ١٩٩٥، أوجد طلبا خارجيا على السلع الأمريكية، أنشئه انخفاض أسعار تلك السلع بعد تراجع الدولار أمام العملات الحرة. كما أن الولايات المتحدة كان لديها ما تصدره عندما انتش الطلب الخارجي على صادراتها.

وعندما حدث العكس عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨، أي عندما ارتفع الدولار بشكل هائل أمام الين الياباني ولوون الكوري، تأثر الميزان التجاري الأمريكي مع البلدين بشكل موفق للنموذج النظري. وفي هذين العامين ارتفع الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية عموما فأدى ذلك لانخفاض إجمالي الصادرات السلعية الأمريكية بنسبة ١٠,١% عام ١٩٩٨، واستمر جمود الصادرات الأمريكية عام ١٩٩٩ عندما نمت قيمتها بنسبة ١,٥% فقط. وبالنظر إلى جدول (٢)، نجد أن الميزان التجاري الأمريكي قد اتخذ اتجاه عكسيا للنموذج النظري لعلاقة حركة سعر الصرف بالميزان التجاري في علمي

تطور سعر صرف الدولار مقابل بعض العملات الرئيسية ووحدة حقوق المسحب الخاصة والتطور المتزامن للميزان التجاري الأمريكي مع بلدان هذه العملات ومع العالم عامة.

احتكارية أو الذين يفقدون للكفاءة ولا يشكل وجودهم
كمنتجين سوى إهدار لموارد الأمة.

ومن ناحية أخرى فإن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، من المفترض أن يؤدي نظرياً لتخفيض الواردات التي سيرتفع ثمنها مقدرة بالحد ذاته المصري بعد تخفيضه أمام الدولار. لكن هذا الأمر النظري يتوقف على مدى ضرورة الواردات، ووجود القدرة على الاستغناء عنها، وأيضاً على نمط استهلاك الذين يستطيعون السلع غير الضرورية المستوردة. وعندما تكون السلع المستوردة ضرورية، فإن الواردات تستمر، والأثر الوحيد لخفض سعر صرف الجنيه المصري يكون هو رفع سعر هذه السلع في السوق المصرية بنفس نسبة انخفاض الجنيه مقابل الدولار، وهذا يتطلب زيادة مصاصات الدعم للحفاظ على أسعار السلع الأساسية المستوردة أو السماح بارتفاعها مع تحمل المنتج السياسية والاجتماعية لذلك.

١٩٩٩، ٢٠٠٠، وذلك لأن هناك متغيرات أخرى كثيرة تؤثر في التجارة الخارجية والميزان التجاري لأي بلد. وبإضافة لأنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار إذا ما كانت العملة المحددة تتحرك مقابل العملات الأخرى عند مستويات نقل أو تزيد عن قيمتها الحقيقية التي تتحدد بتوازن الفترات الشرائية بينها وبين العملات الأخرى.

وبما أن الاقتصاد العالمي يمر بأزمة تباطؤ شديد منذ الأحداث الأمريكية وتداعياتها، وبما أن الاقتصاد الأمريكي قد دخل مرحلة الركود العميق بالفعل منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠١، وبما أن توقعات منظمة التجارة العالمية ومنظمة اليونكتاد وصندوق النقد الدولي، تشير كلها إلى تراجع التجارة العالمية في الوقت الراهن، فإن استخدام مصر لميمنة خفض سعر الصرف من أجل زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري لن تكون فعالة لخفض الطلب الخارجي على الصادرات المصرية، فضلا عن أن نصير بها مشكلة أخرى، هي محدودية السلع القليلة للتصدير والقلادة على المنافسة من زوايتي الجودة والسعر، خاصة مع تعود الرأسمالية المصرية على تحقيق أرباح احتكارية تنطوي على درجة عالية من الاستغلال الجشع للمستهلكين، وذلك في ظل انفرادها بطول الأمد بالسوق الداخلية المصرية خلف سياج من الحماية الجمركية لعالية في السابق وما يسمى بالضرائب القطعية على الملابس في الوقت الراهن والتي تشكل حماية حكومية لمعلمية الاستغلال التي يتعرض لها المستهلكين. من قبل المنتجين الراغبين في تحقيق أرباح

وهي عادة تكون غير مستعدة لتغليب اعتبارات المصلحة العامة للاقتصاد طالما أن الدولة لم تتخذ الإجراءات التي توقف أو تجمد الواردات غير الضرورية.

الآلية الثالثة هي ترشيد الواردات للحكومة والخاصة، بالتوافق بين الإدارة الاقتصادية الحكومية وبين اتحاد الغرف التجارية وكبار المستوردين، أو من خلال قرارات تحكمية يقيف استيراد السلع الكمالية أو الترفية لتقليل الواردات وإصلاح الميزان التجاري وتقاذي وقوع الدولة في حوة الأزمة المالية. ويجب أن تبدأ الحكومة بنفسها من خلال تمصير المشتريات الحكومية إلى أقصى درجة ممكنة، بما يعني الاستغناء عن الكثير من الواردات الحكومية التي توجد بدائل محلية لها، أو التي توجد إمكانية جاهزة لتصنيع بدائل لها مثل صناعة الورق والورق المقوى من لحطب القطن وقش الأرز.

ولية ترشيد الواردات هي الأسرع في نتائجها من زاوية تخفيض العجز في الميزان التجاري. لكن من الضروري أن يكون هناك توافق اجتماعي على ضرورة هذا الإجراء، والأهم أن تكون الحكومة سبقة في إقراره بالنسبة ل وارداتها، حتى يمكنها إقناع القطاع الخاص بضرورته لمصلحة الجميع.

ونظرا لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تحكم لا يتسبغ في النظم الاقتصادية الليبرالية توسيع نطاقه، فإنه لا يستخدم في هذه الاقتصادات سوى في لحظات الطوارئ من أزمات اقتصادية أو حروب أو أزمات عملة أخرى. لكن في البلدان النامية والتي يكون دور الدولة مهما فيها لتحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد وتحديث الاقتصاد والمجتمع، فإن مثل هذه الإجراءات التحكمية قد تكون مطلوبة لضبط

الميزان التجاري، خاصة لو كانت فئة المستوردين اللاهثة وراء أقصى ربح، والطبقة العليا التي تستهلك السلع الكمالية لا تقيمان اعتبارا للمصالح العامة في كبس الواردات وتحقيق

التوازن في الميزان التجاري.

ويبدو هذا الإجراء هو الأكثر فعالية في تقليص العجز التجاري المصري الكبير الذي يضغط بنف على الجنيه المصري ويدفعه للتراجع مقابل الدولار الأمريكي. وقد اتخذ البنك المركزي المصري في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠١ خطوات لترشيد الاستيراد، لكنها لم تصمد لأكثر من أيام بعد هجوم أصحاب المصالح من المستوردين عليها، وبعد اقتضاض المضاربين في السوق السوداء للتد الأجنبي على الجنيه المصري الذي تدهور سريعا على أيديهم. وبدلا من أن تفرض الدولة احترام نظامها النقدي المعمول به، واحترام قراراتها بشأن ترشيد الاستيراد، قبلتها ترجعت سريعا مقومة بصورة سيئة للتخبط وللخضوع لابتزاز السوق السوداء وأصحاب المصالح من المستوردين، دون النظر لمصالح الأغلبية ممن سترتفع أسعار السلع الأساسية المستوردة التي يستهلكونها. وهذا السلوك الحكومي الضعيف والمضطرب، قد يكون سؤا من عدم الكفاءة في معالجة الأزمة في سوق الصرف.

ويمكن الاستفادة في مجال ترشيد الواردات، من تجارب بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية، فقد عانت الدولتان من عجز تجاري متفاوت في قيمته منذ عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٧ (راجع جدول ٣)، مما ساهم مع عوامل أخرى في اندلاع الأزمة المالية فيها. وعند ذلك قامت الدولتان بجهد حاسم لتعديل الميزان التجاري المختلف في كليهما ولتحسين الموزان الخارجية عموما عبر ترشيد الواردات بشكل حاسم. وكما هو واضح من الجدول فإن الدولتين نجحتا بالفعل في إحداث انقلاب في الميزان التجاري لكل منهما، من العجز إلى تحقيق فائض كبير.

جدول (٣)
الصادرات والواردات والميزان التجاري لكوريا الجنوبية وماليزيا
من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠
القيمة بالعملة دولار

١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
٩٦,١	١٢٥,٦	١٣١	١٣٦,٤	١٣٢,٧	١٤٣,٧	١٧١,٨
١٠٢,٥	١٣٥,٤	١٥٠,٧	١٤٤,٩	٩٣,٤	١١٩,٧	١٦٠,٥
٦,١	٩,٨	١٩,٧	٨,٥	٣٩,٣	٢٤,٠	١١,٣
٥٨,٨	٧٣,٧	٧٨,٢	٧٨,٩	٧٣,٥	٨٤,٦	٩٨,٢
٥٩,٦	٧٧,٦	٧٨,٤	٧٩,١	٥٨,٣	٦٥,٥	٨٢,٢
٠,٨	٣,٩	٠,٢	٠,٢	١٥,٢	١٩,١	١٦,٠

وبالنظر إلى الخبرات الكورية الجنوبية والماليزية، يمكن القول أن العجز الكبير والمزمن في الميزان التجاري المصري والذي تسبب في استقرار أكثر من ثلث الاحتياطيات الدولية لمصر من العملات الحرة بالذات خلال الأعوام المالية الثلاث ١٩٩٩/٩٨، ٢٠٠٠/٩٩، ٢٠٠١/٢٠٠٠، التي سجلت مصر خلالها بالتريتيب نحو ٢١١٧، ٣٠٢٧، ٨٥٣ مليون دولار من الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة، والذي ساهم أيضا في الضغط على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار وأثار الاضطراب في سوق الصرف المصرية. هذا العجز لا يمكن مواجهته بشكل عاجل إلا من خلال كبح الواردات في الأجل القصير خاصة وأن جانبها مهما منها هو واردات كعالية يمكن دولة نامية مثل مصر أن تستغني عنها أو ترحل استهلاكها، مع العمل بصورة فعالة على زيادة الصادرات بصورة دائمة، مع ضرورة الانتباه إلى أن الصادرات الصناعية بالأساس، هي القادرة على ضمان استمرار زيادة قيمة الصادرات سواء لمصر أو لأي دولة أخرى.

أما الآلية الثالثة لمعالجة العجز في الميزان التجاري، فهي العمل على زيادة الصادرات من خلال تطوير قدرتها على المنافسة من زبوتي السعر والجودة بكل ما يتطلبه ذلك من ضبط مواصفات إنتاج السلع في السوق المحلية، وتحسين إنتاجية العمل ورأس المال عبر التطوير التكنولوجي وتحسين التعليم والتدريب، وهذا التحسين لإنتاجية العمل ورأس المال سيؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات ورفع قدرتها التنافسية.

كما أن القول بمعدلات ربح معتدلة، يتيح إمكانية التسويق بأسعار تنافسية. أما الأرباح الاحتكارية التي تعودت الرأسمالية المصرية على تحقيقها من خلال الاستغلال المبالغ فيه للمستهلكين المصريين خلف أسوار الحماية الجمركية فإن استمرارها ينفي أي إمكانية للمنافسة سعريا. وربما يكون فتح السوق المصرية باستقامة للنسبة للسلع الضرورية أمرا ضروريا بشكل حاسم من أجل إجبار الرأسمالية المصرية على القبول بمعدلات ربح معتدلة للحفاظ على سوقها الداخلية في مصر، علما بأن ذلك سيحقق لها في الوقت ذاته قدرة تنافسية خارج مصر.

كذلك فإن تطوير الخدمات المعاونة للتصدير مثل النقل الداخلي والخارجي والتبريد والتخزين يمكن أن يساعد على زيادة الصادرات.

كذلك فإن تطوير السياسات المالية والنقدية وجعلها مرنة وفعالة في مساندة التصدير، يمكن أن يؤدي لزيادة فرص التصدير. كما أن تطوير سياسات التسويق وفتح أسواق جديدة ولتعاون مع الشركات المتخصصة صاحبة الخبرة في هذا الصدد، يمكن أن يساعد على زيادة الصادرات. لكن كل ذلك يستغرق وقتا طويلا، أي أنه يوتي ثماره في الأجلين المتوسط والطويل. أما في الأجل القصير، فإن طبيعة هذه الآلية من آليات معالجة العجز في الميزان التجاري، تجعل من المستحيل الحصول على نتائج فعالية، بالذات في حالة دولة مثل مصر لا يوجد لديها الكثير مما يمكن تصديره من سلع قادرة على المنافسة.

وترتبط على ما سبق فإن أفضل السياسات التي يمكن من خلالها تحسين الميزان التجاري المصري وتقليل عجزه الذي يضغط بقوة على استقرار سعر وسوق الصرف في مصر، هي ضبط الواردات عبر التوافق الاجتماعي على ذلك، والتوافق بين الإدارة الاقتصادية الحكومية وبين الغرف التجارية وكبار المستوردين، وأيضا عبر التحكم في إيقاف استيراد السلع غير الضرورية، لأن اقتصاد مصر يجب ألا يدفع ثمن رغبة الأثرياء في استهلاك سلع ترفية مستوردة في لحظة أزمة اقتصادية مثل اللحظة الراهنة التي تمر بها مصر. كذلك من الضروري تطبيق التزمات مصر الدولية بفتح سوقها أمام الواردات من السلع الأساسية وضعتها الملابس الجاهزة للضغط على المنتجين المحليين وقطاع التجارة الداخلية من أجل القبول بلرياح معتدلة نمكتهم من المنافسة داخليا وخارجيا، بدلا من الاحتفاء بالحماية الجمركية أو الضريبية والاكتفاء باستغلال المستهلكين المصريين، دون تطوير للقدرة على المنافسة. وكل ذلك لا يعني عدم تفعيل الآليات الأخرى لإصلاح الميزان التجاري المصري، لأن الأمر يتطلب تفعيلها، لكن ينبغي انتظار نتائجها في الأجلين المتوسط والطويل.

ب- التهريب السلمي... آثار مدمرة وإحصاءات شاذية :

يشكل التهريب السلمي في مصر ظاهرة ملموسة للعنان على نطاق واسع من خلال طوفان السلع المهربة الموجودة في الأسواق رغم أن الكثير منها من السلع المحظور استيرادها، أو من السلع التي من المفترض أن ينفذ عنها ضرائب جمركية لم تدفع بالفعل بما يتيح لمهربها، بيعها بأسعار منخفضة تشكل تهديدا جديا

خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، ومن الصعب تصور أن تدخل أجهزاً هائلة من التهريب السلمي على هذا النحو إلى بلد مثل مصر يتم بالضبط الأمني، من وراء ظهر السلطات الاقتصادية التي تحتاج منها إلى تفسير لهذه الظاهرة. علماً بأن دخول هذه الأحجام من السلع المستوردة إلى مصر بطريق التهريب يساعد الحكومة على إعداد بيانات مخففة عن العجز في الميزان التجاري، تلك البيانات التي تقدم بالثاني صورة غير حقيقية عن حالة الموازين الخارجية المصرية.

ويمكن القول لجمالاً أن التهريب السلمي يوقع ضرراً كبيراً بمنتجي السلع المنافسة للسلع المهربة، ويوقع ضرراً بالمستوردين الذين استوردوا سلعاً منافرة بالطرق المشروعة وتحملوا الضرائب الجمركية عليها بما يجعلها أعلى سعراً من السلع المهربة التي تكون في وضع تنافسي أفضل في السوق المحلية. كما أن هذا التهريب السلمي يساعد على تزيف بيانات العجز التجاري حيث أن البيانات الرسمية لهذا العجز تكون منخفضة عن قيمة العجز الحقيقي بمقدار قيمة السلع المهربة. وفوق كل ذلك وقلة فإن هذا التهريب السلمي يشكل أحد أهم العناصر الضاغطة على الجنيه المصري وعلى استقرار سعر وسوق السلع المهربة. وعلى الرغم من أن التهريب السلمي يشكل عاملاً مشجعاً لنمو وتطور السوق السوداء في النقد الأجنبي باعتباره أحد المصبات الرئيسية التي تفرغ السوق السوداء حصيلتها من النقد الأجنبي فيها.

ونظراً لكل ما سبق فإن هناك ضرورة قصوى لإنهاء هذا التهريب السلمي. ويختصر البعض الإجراءات المطلوبة لتحقيق هذا الإنهاء في الضبط الأمني لهذا التهريب السلمي. ورغم أهمية الضبط الأمني في مواجهته، إلا أنه من الضروري إنهاء الأسباب الموضوعية له والمتعلقة في الارتفاع المبالغ فيه لأسعار الكثير من السلع الأساسية وبالأدوات والملابس والأحذية الرياضية في السوق المحلية بالمقارنة بأسعار السلع المنافسة في الأسواق الدولية، وهو ما يخلق مصلحة للمستهلكين في دخول السلع الأجنبية الرخيصة والجيدة ولو

من خلال التهريب، وبالتالي فإنه عندما يتم تهريب هذه السلع فتجربتها تستهلكها.

لمنتجي السلع المحلية المنافسة. وهذا التهريب السلمي، هو في النهاية، استيراد للسلع من الخارج ويتمويله بالعملة الحرة وعلى رأسها الدولار، وهو بالثاني يشكل مصدراً للطلب على النقد الأجنبي، يساهم في الضغط على الجنيه المصري في سوق الصرف المصرية. فضلاً عن أنه يحرم الدولة من حصيلة الرسوم الجمركية التي من المفترض أن تحصلها على هذه الواردات لو كانت قد دخلت إلى مصر عبر القنوات الشرعية.

وبالرغم من عدم توفر بيانات حكومية مصرية عن حجم هذا التهريب السلمي، فإنه يمكن الاستدلال عليه من خلال الفارق بين الواردات السلعية المصرية المسجلة من خلال الحكومة المصرية، وبين الواردات السلعية المصرية المسجلة من قبل الشركاء التجاريين لمصر. حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن الواردات المصرية المسجلة من قبل هؤلاء الشركاء التجاريين لمصر تزيد كثيراً عن تلك المسجلة من قبل مصر. وبما أن هؤلاء الشركاء التجاريين قد سجلوا خروج السلع من بلدانهم إلى مصر، فإن دخولها مصر بدون تسجيل رسمي، يعني أنها دخلت بطريق التهريب.

جدول (٤)
قيمة الواردات السلعية المصرية وفقاً لبيانات المصرية ووفقاً لبيانات الشركاء التجاريين لمصر، والفارق بينها بشكل القيمة المبدئية للسلع المهربة إلى مصر.

لجنة	(١) قيمة الواردات السلعية المصرية وفقاً للبيانات المصرية بالمليون دولار	(٢) قيمة الواردات السلعية لمصرية وفقاً لبيانات الشركاء التجاريين لمصر بالمليون دولار	(٢) - (١) = قيمة الواردات السلعية المهربة إلى مصر بالمليون دولار
١٩٩٥	١١٧٣٩	١٥٨١٤	٤٠٧٥
١٩٩٦	١٣٠١٩	١٧١٨٤	٤١٦٥
١٩٩٧	١٣١٦٨	١٩١٢٣	٥٩٥٥
١٩٩٨	١٦٦٧٩	١٩٦٥٩	٣١٨٠
١٩٩٩	١٥٩٦٢	١٩٦٧٩	٣٧١٧
٢٠٠٠	١٧٥٦٩	٢١٦٦٠	٤٠٩١
إجمالي فترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠	٨٧٩٣٦	١١٣١١٩	٢٥١٨٣

ووفقاً لبيانات الجدول (٤)، فإن قيمة السلع التي دخلت مصر بطريق التهريب بلغت نحو ٢,٥ مليار دولار

دليلا على تورط أصحابها في تجارة المخدرات، هذا فضلا عن أن تجارة المخدرات في حد ذاتها تقوم في غالبيتها المساحة على جلب المخدرات لمصر من الخارج، مع دفع ثمنها للطرف الخارجي بالعملة الحرة. وكل هذه الأشكال من تهريب الأموال الناتجة عن الفساد أو الاقتصاد الأسود، تشكل طلبا إضافيا على الدولار والعملات الحرة وتساهم بالتالي في الضغط على استقرار سعر وسوق الصرف في مصر، خاصة وأن الطبيعة غير المشروعة لهذه النشاطات تجعل للقائمين بها يفضلون الحصول على النقد الأجنبي من القنوات غير الرسمية أو السوق السوداء لتمويل نشاطاتهم أو لتحويل أرباحهم غير المشروعة إلى نقد أجنبي بغرض تهريبه للخارج.

وبقدر ما توجد ضرورة قصوى لمكافحة الفساد والاقتصاد الأسود كآلية لمعالجة أحد أسباب الأزمة في سعر وسوق الصرف وفي الاقتصاد المصري عموما، فإن هناك ضرورة قصوى لإصدار قانون صارم لمكافحة غسل الأموال المحلية الناتجة عن نشاطات غير مشروعة، وهذا هو الأهم للاقتصاد المصري. أما مكافحة غسل أموال أجنبية في مصر، فإنه من الزاوية الاقتصادية، أمر غير مفيد لمصر خاصة في حالة قيام الأموال الأجنبية غير المشروعة بتنفيذ استثمارات مباشرة في مصر. لذلك فإن مصر يجب أن تكون غير معنية بمكافحة غسل الأموال الأجنبية في مصر، إلا بقدر تعاون الدول الأجنبية التي قدمت منها هذه الأموال، مع مصر، في مكافحة تهريب الأموال الناتجة عن الفساد والاقتصاد الأسود من مصر إلى تلك البلدان.

د- الإنفاق على السياحة والتعليم والعلاج بالخارج يضغط

على سعر الصرف؛

لدت زيادة الإنفاق المصري على السياحة والعلاج والتعليم في الخارج بالذات للطبقة العليا في مصر إلى زيادة الطلب على الدولار بما يشكل ضغطا على سعر صرف الجنيه المصري مقابلها كما أن اتساع نطاق التعليم الخاص بمصر وقلت تدفع بالنقد الأجنبي، واتساع نطاق استخدام معلمين أجانب، وتزايد أعداد العاملين الأجانب في مصر من الخدم إلى الخبراء، يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الدولار والعملات الحرة للوفاء بتحويلات هؤلاء المعلمين الأجانب، ويساهم في الضغط على سعر صرف الجنيه المصري.

والحل الموضوعي يكمن في قبول المنتجين المحليين بمعدلات ربح معقولة تزيد عن أسعار الإقراض بهامش في حدود ٥%، بما يجعل منتجهم قادرة على المنافسة مع السلع التي يتم تهريبها، وبالتالي يصبح أرباح من التهريب محدودة ولا يبرر مخاطرة التقييم به. كذلك فإنه من الضروري فتح السوق المحلية بشكل رسمي ومستقيم أمام الواردات من السلع الأساسية، دون تحايل بالضررائب القطعية أو ما شابه من الإجراءات المروعة التي تجعل المنتجين المحليين في وضع احتكاري في السوق المحلية في مصر، وهو وضع يعرض المستهلكين المصريين للاستغلال المبالغ فيه من قبل المنتجين والتجار المحليين، ويضعف حوافز تطوير الإنتاج من زوايتي الجودة والسعر كعوامل أساسية في قدرة أي منتج على المنافسة. وعندما تكون السوق مفتوحة للسلع الرئيسية التي يتم تهريبها حاليا فإن يكون هناك مبرر للتهريب، الذي سينحصر في السلع الترفيهية أو الكمالية التي من المفترض أن يتم تقييد استيرادها. وفي هذه الحالة سيكون الضبط الأمني مجديا.

ج- تهريب أموال الفساد والاقتصاد الأسود وتهريب سوق

الصرف؛

تعتبر عمليات تهريب الأموال من مصر إلى الخارج مصدرا مهما للطلب على العملات الأجنبية، ولحد أهم مصادر الاضطراب في سعر وسوق الصرف في مصر، خاصة وأن من يقومون بتهريب أموالهم للخارج في صورة نقد أجنبي، يكونون قد كرونها من مصادر غير مشروعة ويفضلون بالتالي شراء هذا النقد الأجنبي بعيدا عن القنوات الرسمية حتى لا يتضخم أمرهم.

وترتبط عمليات تهريب الأموال للخارج في صورة نقد أجنبي بنشاط غير مشروعة، مثل الإقراض ثم الهرب للخارج بهذه القروض، أو استغلال النفوذ السياسي والاقتصادي في الحصول على أموال عامة أو رشوى بدون وجه حق ثم تهريبها للخارج حتى لا يكشف مصدرها الفاسد. كذلك فإن هناك عمليات كبيرة لتهريب الأموال الناتجة عن مختلف السلطات غير الشرعية أو الاقتصاد الأسود حتى لا تشكل تلك الأموال دليلا على المتورطين في تلك الأعمال.

ويأتي جلب المخدرات بكل أنواعها والاتجار فيها على رأس نشاطات الاقتصاد الأسود. ويتم تهريب غالبية أرباح هذه التجارة غير المشروعة للخارج حتى لا تشكل

هـ- ربط الجنيه بالดอลลาร์ واضطراب سوق الصرف:

تمثل سياسة سعر الصرف في مصر، القائمة على ربط الجنيه بالدولار الأمريكي، عملاً رئيسياً في عدم استقرار سوق ومصر الصرف في مصر. حيث أن ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي، يجعل سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى يتحدد بناء على حركة أسعار الدولار مقابل تلك العملات، ولا يكون هناك أي اعتبار للعوامل الاقتصادية الحقيقية في تحديد سعر صرف الجنيه المصري مقابل تلك العملات. وفي ظل حفاظ العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر التي تؤكد أن أوروبا هي الشريك التجاري والساحي والاستثماري الأكثر أهمية بالنسبة لمصر، فإن ربط حركة الجنيه المصري مقابل عملاتها أو مقابل اليورو، بحركة الدولار مقابل تلك العملات أو مقابل اليورو، يخلق حالة من الاضطراب في العلاقات الاقتصادية المصرية-الأوروبية بلا مبرر اقتصادي فعلي.

وعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع الدولار الأمريكي مقابل العملات الأوروبية منذ عام ١٩٩٦، إلى ارتفاع الجنيه المصري مقابل تلك العملات، وأدى ذلك بالتالي إلى ارتفاع أسعار الصادرات المصرية إلى أوروبا عند تقديرها بالعملات المحلية الأوروبية مما أدى لتخفيض القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الأوروبية وتدهور قيمة صادراتها لحدوث الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٣,٣% بين عامي ١٩٩٦، ١٩٩٩ حسب بيانات صندوق النقد الدولي (Direction of Trade Statistics Yearbook ٢٠٠١). وحتى زيادة قيمة الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠، فإنه نال من زيادة أسعار النفط، ومن المرجح أن انخفاض هذه الأسعار في عام ٢٠٠١ قد أدى لتراجع قيمة الصادرات الأوروبية لحدوث الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠.

وبالمقابل أصبحت أسعار السلع الأوروبية أقل عند تقديرها بالدولار أو الجنيه المصري المرتبط به مما أدى لرفع قدرتها التنافسية في السوق المصرية وزيادة الواردات المصرية منها بشكل سريع مما أدى إلى تزايد العجز التجاري المصري مع دول الاتحاد الأوروبي من ٣٠٩٨ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ٥٤٣٤ مليون دولار عام ٢٠٠٠ مليون دولار، بنسبة زيادة قدرها

٧٥,٤% بين العلمين المذكورين. وهذا المثال يوضح الأثر السلبي لسياسة ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي، على الميزان التجاري وبالتالي على سعر وسوق الصرف في مصر.

وهناك ضرورة لإعادة النظر في نظام ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي الذي تسبب في خسائر كبيرة لمصر في الأعوام الأخيرة. ويمكن استبدال هذا النظام، بنظام آخر يقوم على ربط الجنيه المصري بسلة عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر، وبالتالي يتم ربط الجنيه بسلة مكونة من اليورو والدولار والين الياباني والإسترليني. كما يمكن الاعتماد على نظام بديل، يقوم على ربط الجنيه المصري بسلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وهذا الخيار سوف يساعدان على استقرار سعر صرف الجنيه المصري نسبياً، كما سيساعدان على جعل حركته مقابل العملات الصعبة الرئيسية مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية في مصر وليس لاعتبارات تبعيته للدولار الأمريكي. - دور شركات الصرافة في اضطراب سوق الصرف:

من الأمور التي تستحق التأمل، أن مصر عند بدء الإصلاح الاقتصادي لليزر في وضبط سوق الصرف عام ١٩٩١، قد قوت مشروعية شركات الصرافة التي قام بتأسيس عدد كبير منها، أشخاص كانوا من قيادات السوق السوداء للقد الأجني قبل ذلك، وكان الحكومة معية بتأمين مورد مالي لفئة طفيلة قامت تاريخياً بدور محرم في الاقتصاد. وفات الحكومة أن العلاقات الكثيفة والقوية تاريخياً للعديد من قيادات شركات الصرافة مع منافذ توزيع الدولار المرتبطة بالاقتصاد الأسود أي تجارة المخدرات والسلاح والتهريب السلمي وتمويل بعض المجموعات المتطرفة. فأتت الحكومة هذه العلاقات تنتج لبعض شركات الصرافة، الارتداد إلى السوق السوداء لتحقيق أرباح أعلى على حساب الجهاز المصرفي الحكومي، وعلى حساب استقرار الاقتصاد. لذلك، فإن الاقتصاد المصري ل يضر شيئاً ولن يتقص من حريته أن يتم الاستغناء عن شركات الصرافة التي كان إتشائها غير مؤكد للفائدة منذ البداية طالما أن البنوك العامة والخاصة التي تنتشر فروعها في كل مصر يمكنها أن تقوم بدور سوق الصرف تحت الضوابط التي تضمن التزامها بالقوانين وتضمن أنها لن تكون منفذاً لتسرب النقد الأجني إلى الاقتصاد الأسود.

٤- الأحداث الأمريكية وأزمة سعر وسوق الصرف

نسي مصر:

لدت عاصفة التفجيرات التي ضربت الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها، إلى آثار شديدة السلبية على الاقتصاد المصري في مجالات السياحة والطيران والفنادق والنفط، حيث تراجعت حركة السياحة إلى مصر ضمن التراجع العالمي لحركة السياحة بعد أحداث ذلك اليوم المشهود الذي خلق حالة من المخاوف من الطيران والانتقال إلى بلدان أخرى في مختلف بلدان العالم. وهذا يعني تراجع عائدات مصر من على تحويلات العملة المصرية من تلك البلدان إلى مصر.

والخلاصة أن الأزمة الأمريكية أثرت سلباً على المصادر الرئيسية للتقدن الأجنبي في مصر ولت إلى تراجع عرض العملات الحرة مما ساهم في زيادة الاختلال بين الطلب الكبير على تلك العملات والمرضى الأقل منه من هذه العملات، وهو ما قلل من الاضطراب الذي تعاني منه سوق الصرف المصرية والذي كان مشغولاً من الأصل قبل هذه الأحداث الأمريكية وتنتجها السلبية على الاقتصاد المصري.

وقد يكون تشييط السياحة المحلية والسياحة من الدول العربية والإسلامية، خلافاً لملوابة التراجع المرجح في تدفق السياح الأمريكيين والأوروبيين إلى مصر، خاصة وأن السياح العرب والسياح من الدول الإسلامية الذين كانوا يذهبون إلى أوروبا والولايات المتحدة سوف يواجهون إجراءات تمييزية ضدهم في الدخول والخروج لبلدان الغرب، وسواجهون بموجة من الكراهية العنصرية ضدهم في الغرب عموماً، تخنيها للكثير من وسائل الإعلام وتصريحات بعض المسئولين في الغرب. كما قد يكون العمل على جذب الأموال والاستثمارات العربية إلى مصر بأحجام كبيرة تساعد على رفع معدل الاستثمار وعلى توفير سيولة بالعملات الحرة في سوق الصرف المصرية، فعلاً في الوقت الراهن الذي يواجه فيه العرب وأموالهم مواقف عنصرية في الغرب. لكن هذا الجذب يتطلب تحسين مستوى الشفافية في الاقتصاد المصري ومحاربة الفساد، ومكافحة التمييز بين المستثمرين طبقاً لنفوذهم السياسي.

كما أن بدء حالة عدم الثقة في استقرار سعر صرف العملة المحلية وما يترافق معه عادة من إشاعات، يؤدي في الغالب إلى تحويل جزء من الودائع المصرفية بالجنه إلى ودائع دولارية بما يشكل أيضاً طلباً إضافياً على الدولار ينشط صليات المضاربة عليه بصورة تضغط

السياحة والطيران والفنادق بشكل كبير، علماً بأن عائدات السياحة كانت قد بلغت نحو ٢٤٥٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠. كما تراجعت أسعار النفط بمقدار الثلث في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ بالمقارنة مع مستوى أسعاره قبل الأحداث مباشرة. وهذا يعني أن حصيله الصادرات المصرية منه سوف تتراجع بشدة عام ٢٠٠١ وفي العام القادم أيضاً الذي تشير التوقعات إلى أن أسعار النفط ستكون منخفضة خلاله بالمقارنة بمتوسط السعر عام ٢٠٠١. كذلك فإن تراجع أسعار النفط وما أدى إليه من تدهور الأداء الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط والمستقبله للمصرية، يمكن أن يؤثر سلباً على سعر صرف العملة المصري مقابله بصورة تبتعد بسر الصرف في السوق عن التوازن الفعلي للقدرات الشرائية بين الجنه المصري في السوق المصرية والدولار الأمريكي في السوق الأمريكية. وهذه العوامل المزمة تحول لأزمة عندما يتضائل معها أي عامل جديد يتسم بالوقت أو عندما يرتفع مستوى أيا منها إلى حدود تسبب اختلالاً في سوق الصرف.

وترتبط على كل ما سبق فإنه يجب الاعتراف أولاً وبشكل لا يهمل فيه، أن الوضع غير المستقر في سوق وسر الصرف ناتج عن اختلالات هيكلية، وأن المضاربة ليست في المصدر الرئيسي لهذا الوضع، رغم أن المضاربات تزيد سوءاً. وبالتالي فإن معالجة الوضع المضطرب في سوق وسر الصرف في مصر تتطلب إنهاء الأسباب الآتية والأثرية السلبية للاضطراب في سوق وسر الصرف في مصر، وبالأخذ العجز التجاري المزمع والضخم والتخريب السلمي المتزايد على نحو خطير، واستخدام جانب مهم من النقد الأجنبي المحدود المتاح لمصر في تمويل جلب المخدرات لمصر بشكل غير مشروع، وتخريب الأموال الناتجة عن الفساد والاقتصاد الأسود إلى الخارج. وفي كل الأحوال فإن مصر التي تعرضت لقطاعات التي تحصل منها على النقد الأجنبي، لأزمة نتيجة الأحداث الأمريكية، مطالبة بالتعامل مع الوضع في سوق وسر الصرف وفي الاقتصاد المصري عموماً بمنطق إدارة أزمة لأن الأزمة قائمة فعلياً، ولأن من التعامل معها بكفاءة لملوابعها. أما استخدام المسكبات من خلال الاقتراض أو السعي المحموم للحصول على منح ضئيلة من هنا أو هناك من أجل ضخ هذه الأموال في سوق الصرف، فإنه لن يؤدي إلى مواجهة الأزمة في سوق الصرف، بل سيؤدي لتفجيرها بما يشكل ثلداً إلى لحظة قائمة، لن تكون بعيدة في ظل النمط الراهن من التفاعل الحكومي مع أزمة سعر وسوق الصرف في مصر.

◆ القسم الثالث ◆

الغاز الطبيعي المصري بين التصنيع والتصدير

أولا : التجارة العالمية في الغاز الطبيعي

١ - الخصائص الطبيعية للغاز

يتميز الغاز الطبيعي بسرعة الاشتعال والنظافة وضلّالة ما يساهم به في تلوث البيئة، ولذلك يعتبر وقودا مثاليا من الناحية البيئية وبخاصة في الاستعمالات المنزلية. فما يطلقه الغاز الطبيعي من الكربون، عند اشتعال ما يعادل من الغاز طن بترول، لا يتجاوز ٠,٦٣ طن كربون. وبالمقابل فإن طن البترول يطلق نحو ٠,٨٢ طن كربون بينما يطلق ما يعادله حرايرا من الفحم نحو ١,٠٥ طن كربون. وينتج عن كل طن كربون عند انطلاقه إلى الغلاف الجوي نحو ٣,٦٦٧ طن من غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 . وبذلك لا يتجاوز التلوث بالغاز الطبيعي ٦٠% مما ينظره من التلوث بالفحم وثلاثة أرباع التلوث بالبترول المسائل. ويكاد الغاز الطبيعي يخلو تماما من مركبات الكبريت التي تلوث زيت الوقود (المازوت) كما تتضمن فيه نسبة اوكسيد النيتروجين. كذلك لا يحتاج الغاز لعمليات تحويلية قبل استخدامه، مثل تحويل الزيت الخام إلى منتجات مكررة، وفي ذلك ما يحمي البيئة من التلوث المرتبط بعمليات تكرير البترول. ومن ناحية أخرى تساعد طبيعته الغازية على الاتحاد بالهواء عند الاشتعال بحيث لا يتخلف عنه من الملوثات مثل ما يتخلف نتيجة لعدم كتمال دورة الاحتراق في غيره من مصادر الوقود الحفري (أول أكسيد الكربون وغيره). وهكذا يتمتع الغاز بميزات عديدة على سائر مصادر الطاقة الحفريّة مما يجعله يحظى بمساعدة انصار حماية البيئة.

ويتفوق الغاز الطبيعي أيضا من حيث الكفاءة على كل من الفحم والزيوت في استعمالات مثل توليد الكهرباء، إذ يستعمل كوقود في الدورة المركبة Combined Cycle التي يمكن باستخدامها رفع كفاءة التوليد بما يزيد على ثلث الكفاءة العادية لتوليد الكهرباء. ولذلك يتوقع أن يلقي الغاز الطبيعي دفعة قوية نتيجة للاتجاه المتزايد نحو استهلاك الكهرباء.

كذلك تعتمد بعض صناعات البلاستيك والاياف الصناعية ومنتجات بتروكيمولوية أخرى على غاز الميثين، وهو أحد مكونات الغاز الطبيعي، كمادة خام Feedstock. ولذلك يتوقع أن توفر صناعة البتروكيمولويات سوقا متمامية الأهمية للغاز الطبيعي، وبخاصة في مصر كما سيوضح في القسم الثالث من هذه الدراسة.

وفي السنوات الأخيرة امكن استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات، إذ تضاعفت الجهود في صناعة الغاز والسيارات لتوسيع نطاق استعماله في قطاع النقل، سواء في النقل العام أم في نقل البضائع لمسافات قصيرة، وبذلك يمكن أن يساهم استهلاك الغاز في تحسين الظروف البيئية نتيجة لانخفاض ما ينبعث منه من غازات الاحتباس الحراري (Greenhouse gases (GHG).

٢ - إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي

يستخرج الغاز من الحقول، سواء كان مصاحبا للبترول Associated gas أو غير مصاحب له، بالقدر الذي يكتفى لمواجهة الاستهلاك الجارى، ثم يضخ في الانابيب إلى حيث توجد اسواق الاستهلاك الرئيسية، وذلك بعد استخلاص ما يمكن استخلاصه من سوائل الغاز الطبيعي NGLs التي تضاف إلى غيرها من السوائل. ومع ذلك قد يتم تخزين الغاز بعد استخراجه من حقوله أو مكائمه الطبيعية لمواجهة فترات الذروة في الطلب عليه، وخاصة في فصل الشتاء حيث يستخدم الغاز في اغراض التدفئة. وفي الحالات التي يزيد فيها الغاز للمصاحب لانتاج البترول عن الاحتياجات المحلية، يعاد ضخ الفائض في الحقول للمحافظة على الضغط فيها أو يهدر جانب منه بحراره وإطلاق المتخلف منه في الغلاف الجوى. وإذا وجدت اسواق مناسبة للغاز وبلغ الفائض منه قدرا يبرر تصديره، فقد تقام خطوط الانابيب أو مصانع لاسلته ونقله بحرا بنقلات متخصصة إلى تلك الأسواق.

ويمكن اعتبار الولايات المتحدة المهد الذى نمت فيه صناعة الغاز الطبيعي وخطت فيها الصناعة أولى

خطواتها. ومن هنا اخذت أوروبا وبقي الدول التي قبلت على التوسع في استخدام الغاز تنقش أثر الخطى الأمريكية في هذا المجال. وما جدر ملاحظته ان دلة الطلب على الغاز تتضمن معاملا قويا للارتباط بين استهلاك الغاز وبين رصيد الأجهزة المستخدمة له Stock of appliances وهو ما يعتبر أكثر دقة في وصف سلوك المستهلكين في حالة السلع المعمرة. ففي سلعة كالغاز يمارس السعر أثره بصفة أساسية على معدل النمو في الاستهلاك، أو ما يطلق عليه الطلب الجديد Incremental demand أكثر مما يمارسه على المستوى العام لهذا الاستهلاك. فالطلب الإجمالي على الغاز يعتبر غير مرن بالنسبة لتغيرات السعر، وذلك لارتباطه بأجهزة معمرة يصعب الاستغناء عنها أو استبدالها في المدى القصير، وذلك باستثناء الحالات التي يوجد فيها مصدر بديل للغاز وأجهزة مزودة الاستعمال تسمح بالتحول من استهلاكه إلى المصدر البديل كما هو الحال في معدات توليد الكهرباء المصممة على هذا الأساس. أما الطلب الجديد على الطاقة، والذي لم يتقيد بعد بسلعة معمرة، فيعتبر أكثر استجابة لتغيرات سعر الغاز وغيره من أسعار الوقود البديل.

وقد قفز الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي (ومن ثم استهلاكه الذي يقارب الإنتاج) خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٩٩ من نحو ٦٤٧ مليون طن بترول معادل toe إلى نحو ٢٠٩٧ مليون toe (٢٣٣٠ مليار متر مكعب bcm) بمعدل نمو ٣,٥% سنويا في المتوسط على مدى ٣٢ عاما. ولا يدخل في تلك الأرقام ما يتم إنتاجه من الغاز الطبيعي ويجرى التخلص منه بالحرق Flared لعدم وجود استخدام مناسب له، أو ما يعاد حرقه في حقول البترول للمحافظة على مستوى الضغط فيها، كما لا يدخل فيها ما يستخدم من الغاز في عمليات الحقول وكذلك الثوابت التي تستفيد من الغاز في وحدات التنقية Gas processing plants.

وقد ترتب على تلك الفترة في استهلاك الغاز الطبيعي ارتفاع نصيبه من الاستهلاك العالمي للطاقة خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٩٩ من نحو ١٥,٧% إلى نحو ٢٢%، كما يتوقع ان يستمر هذا الارتفاع خلال المستقبل المنظور. أما بالنسبة للاحتياطيات العالمية من الغاز فإن توزيعها الجغرافي يختلف اختلافا ملحوظا عن نمط توزيع الاحتياطيات العالمية للزيت الخام. فعلى حين يتركز الجنب الأكبر من احتياطيات الزيت في دول لا تستهلك من إنتاجها سوى نسبة ضئيلة وتقوم بتصدير

الباقى (وأهمها دول أوبك)، فإن الجنب الأكبر من احتياطيات الغاز الطبيعي يقع في المناطق الصناعية المستهلكة له. وأغلب احتياطيات الغاز يوجد في حقول لا تحتوي على نسبة كبيرة من السوائل، مما يجعله لا الإمكان افتتاح سياسات لإنتاج الغاز مستقلة عن سياسات إنتاج الزيت. أما حيثما يوجد الغاز مقترنا بالزيت، كما هو الحال في أغلب دول أوبك، فإن إنتاجه يصبح رهنا بالسياسة المستخدمة في إنتاج الزيت الخام، لا يمكن استخراج الزيت مستقلا عن الغاز المصاحب له. وقد ترتب على ذلك ان جانباً كبيراً من الغازات المصاحبة ظل لعشرات السنين يسدد بأحراقه في الجو نظراً لعدم وجود استخدامات كافية لاستعماله في الدول المصدرة للبترول، وإفضاء لتناقص لشركات الأجنبية العاملة في أراضي تلك الدول عن تنفيذ برامج لإعادة حرقه في الحقول حفاظاً على الضغط فيها. وقد قدرت الكميات التي تم تبنيدها على هذا النحو في دول أوبك عام ١٩٧٧ بنحو ١٤٠ مليار متر مكعب، وهو ما يعادل نحو ٢,٥ مليون برميل من البترول يوميا طوال عام ١٩٧٧.

وقد ارتفعت الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي من نحو ٣٨ تريليون متر مكعب tcm عام ١٩٧٠ إلى نحو ١٤٦ tcm (٥١٧٢ تريليون قدم مكعب toe) في نهاية ١٩٩٩، وذلك بمعدل نمو ٤,٨% سنويا في المتوسط على مدى ٢٩ عاما. وإذا احتوى طن البترول حراري على ما يحتويه نحو ١١١١ مترا مكعبا من الغاز الطبيعي، كما يحتوي برميل البترول على ما يحتويه نحو ١٥٢ مترا مكعبا من الغاز، فإن احتياطيات الغاز في نهاية ١٩٩٩ تعادل حراريا نحو ٩٦٠ مليار برميل أو ١٣١ مليار طن من البترول. أي ان احتياطيات الغاز الطبيعي تبلغ نحو ٩٣% من احتياطيات البترول التي بلغت في نهاية ١٩٩٩ نحو ١٠٣٤ مليار برميل أو ١٤٠ مليار طن. والمقارنة فإن احتياطيات الغاز في عام ١٩٧٠ لم تكن تتجاوز ٤٥% من احتياطيات البترول.

أما بالنسبة للاحتتمالات المستقبلية، فيتوقع ان يتضاعف الاستهلاك العالمي من الغاز، ويواكبه الإنتاج مع فروق طفيفة، من ٨٧ تريليون قدم مكعب عام ١٩٩٩ (وهو ما يعادل ٢٣٣٠ مليار bcm أو ٤٢ مليون ب/ي بترول معادل boe/d) إلى نحو ١٦٧ تريليون قدم مكعب عام ٢٠٢٠ (وهو ما يعادل ٤٧٣١ bcm أو ٨٦ مليون ب/ي بترول معادل boe/d) بمعدل نمو ٣,٤% سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٢٠.

بذلك يتوقع ان يرتفع نصيب الغاز الطبيعى من الاستهلاك العالمى من الطاقة خلال الفترة المذكورة من ٢٢% الى نحو ٢٩%، أى زيادة ٧ نقاط مئوية، فى مقابل نقص بمقدار ثلاث نقاط مئوية فى نصيب الفحم وثلاث نقاط مئوية فى نصيب الطاقة النووية ونقطة مئوية واحدة فى نصيب البترول.

٢ - التجارة العالمية فى الغاز

(أ) نشأة ونمو تجارة الغاز

شهد العالم خلال العتدين الاخيرين اهتماما متزايدا بحماية البيئة، كما طرأ من التحسينات التكنولوجية سواء من حيث كفاءة الغاز فى الاستخدام عموما وفى توليد الكهرباء بصفة خاصة، ام من حيث خفض تكلفة القالة وتشغيل مصانع الاسالة ونقلات الغاز المعسل، ما اعطى دفعة قوية للتجارة الدولية فى الغاز الطبيعى بنوعيه (انابيب ومسال). وبذلك ارتفع حجم تلك التجارة من نحو ١٠٦ bcm عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٨٥ عام ١٩٩٩ منها ١٢٤ bcm غاز مسال والباقي بالانابيب. بذلك حققت التجارة العالمية فى الغاز خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٩ نموا بمعدل ٦,٥% سنويا فى المتوسط، كما ارتفع نصيبها من الاستهلاك العالمى للغاز، رغم تزايد السريع خلال الفترة المذكورة، من نحو ٩,٤% الى نحو ٢١%.

ويتركز نحو ٨٠% من الواردات العالمية للغاز الطبيعى فى ٩ دول اهمها الولايات المتحدة والمانيا واليابان وإيطاليا وفرنسا. وقد قامت الدول المستهلكة للغاز بإنشاء مركز دولى لتبادل المعلومات التكنولوجية فى مجال الغاز الطبيعى. ويقع المركز بجنابجى الاوروبى والامريكى فى كوبنهاجن ووشنتون ويشارك فى تمويله والاتحاد الاوروبى من خدماته ١١ دولة منها ٨ دول اعضاء.

ويستهدف المركز توفير احتياجات الدول الاعضاء من المعلومات المتعلقة بتكنولوجيات الغاز الطبيعى وذلك عن طريق اعداد سلسلة من الدراسات الاساسية ووضعها على شبكة من الحاسبات الآلية التى تنتشر لاطرافها فى تلك الدول. وسوف يتركز اهتمام المركز فى المقام الاول على المعلومات الخاصة بالغاز الطبيعى المعسل.

أما الصادرات العالمية للغاز الطبيعى فيتركز نحو ٨٧% منها فى عدد محدود من الدول وهى الاتحاد السوفييتى (سابقا) وكندا وهولندا والجزائر والنرويج واندونيسيا وماليزيا. وقد تم تكوين منتدى للدول

المصدرة للغاز Gas Exporting Countries Forum أثناء اجتماع عقد فى طهران خلال مايو ٢٠٠١ وشارك فيه ممثلون لروسيا وإيران ونيجيريا والجزائر واندونيسيا وماليزيا والنرويج وتركمنستان وقطر وعمان، كما تم الاتفاق على عقد اجتماع سنوي للمنتدى على مستوى الوزراء ولآخر نصف سنوى على مستوى الخبراء. ويكتسب المنتدى أهمية من حيث امتلاك اعضائه لنحو ثلثى الاحتياطيات العالمية للغاز، كما يعتبر خطوة على الطريق نحو تنسيق سياسات انتاج وتصدير الغاز على نحو ما تقوم به أوبك بالنسبة للزيت، وان كان المنتدى لم يشرع بعد فى إقامة بنائه المؤسسى إذ لم يحدد له مكان كما لم يعين له أمين عام ولا موازنة للتمويل.

وفى داخل تجارة الغاز عموما، نمت التجارة العالمية فى الغاز المسال LNG بمعدل سريع بعد ان صار نقله اقتصاديا عبر مسافات اطول، وبصفة خاصة فى منطقة آسيا باسيفيك. وقد بلغ معدل نمو التجارة فى الغاز المسال نحو ٨% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩ لتبلغ نحو ١٢٤ bcm ويرتفع نصيبها من التجارة العالمية فى الغاز الطبيعى بنوعيه (انابيب ومسال) من نحو ٥% فى منتصف السبعينات الى نحو ٢٦% عام ١٩٩٩. وتتوزع واردات الغاز المسال اساسا بين منطقتين: آسيا باسيفيك ويبلغ نصيبها نحو ٧٤% (موزعة بنسبة ٥٥% لليابان و١٥% لكوريا الجنوبية و٤% لتايوان)، ثم منطقة لوروبا الغربية ويبلغ نصيبها نحو ٢١% من التجارة العالمية فى الغاز المسال (موزعة بنحو ٨% لفرنسا ٧% لاسبانيا و٤% بلجيكا و٢% لتركيا).

(ب) خصائص التجارة فى الغاز المسال

بينما تتجاوز التجارة العالمية فى البترول نصف ما يستهلك منه فى العالم، فان التجارة العالمية فى الغاز الطبيعى لم تتجاوز رغم نموها المستمر نحو ٢١% من استهلاكه العالمى. ذلك لأن التوسعات الجديدة فى تلك التجارة صارت تتطلب نقل الغاز من حقول تبعد عن الاسواق الرئيسية لاستهلاكه بمسافات شاسعة. وسواء تم النقل بالانابيب لم بالاسالة والنقل البحرى فان اسعار الغاز السائدة فى الوقت الحاضر لا تساعد التوسع الذى يشهده العالم، كما لا تمكن الخصائص المتميزة للغاز الطبيعى والذى تتطلب تحقيق سعر يزيد على سعر ما يعلنه حرا ليا من البترول.

فيما يمكن ان يطلق عليه السوق الفورية Spot market للغاز المسال.

(٢) ان تجارة الغاز المسال بحكم الخصيصة الاولى تستلزم تنظيم العلاقات التي تربط بين المصدر والمستورد في اطار عقود يمتد سريانها الى اجل طويلة (٢٠-٢٥ سنة)، ولذلك ينبغي ان تكون تلك العقود على قدر من المرونة ودقة الصياغة بحيث تستشرف جميع المشاكل وتواجه كافة التغيرات التي يمكن ان تطرأ خلال تلك المدد الطويلة. ومع ذلك، ونظرا لاتساع نطاق الصناعة وازدياد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للغاز، اخذت الدول المستوردة للغاز تطالب باعادة التفاوض حول بعض النصوص التي كانت توفر ميزة للدول المصدرة، مثل وضع حد اعلى للسعر، او شرط "اسلم او اخضع" Take-or-pay الذي يلزم المشتري باستلام الكميات المتعاقد عليها او نمية معينة منها خلال فترة زمنية معينة. ولا يعنى من دفع قيمتها اذا لم يتمكن من استلامها.

(٣) ان تجارة الغاز تعتمد في تحديد السعر على التفاوض بين طرفي العقد، المصدر والمستورد، ويمكن ان يتفاوت السعر تفاوتاً كبيراً تبعا لظروف وموقع كل مشروع. ومن هذا المنطلق فان تجارة الغاز -ما زالت- كما ذكرنا - تعتبر تجارة عقوبية وتنفذ وحدة السوق، ومن ثم يمكن ان تتفاوت اسعار الغاز بين اقليم وآخر دون ان يوجد من آليات السوق ما يساعد على مراعاة السعر Arbitrage بين تلك الاقاليم (ينظر الجدول ١). وهذا كله على خلاف ما يجرى بالنسبة لتحديد اسعار البترول التي ما زالت تتسم بقدر كبير من الشفافية والتجانس على المستوى العالمي. فاذا حدث ما يؤدي الى تفاوت يتجاوز الفروق الناجمة عن نفقات الشحن بين المناطق، فان حركة السوق لا تلبث ان تراجع Arbitrage بين المناطق فيتحول مسار البترول المحصول بحرا نتيجة للمراجعة لكي يتجه الى الاسواق التي ارتفعت فيها الاسعار، وبذلك يعود التوازن ويتحقق وحدة السوق العالمية للبترول، وبذلك خلافا لاسعار الغاز التي ما زالت رهينة لظروف الخاصة بكل مشروع وتخضع للتفاوض بين المتعاقدين.

(٤) كذلك تتميز اسعار الغاز المسال بقدر كبير من التركيز الاحتكاري في جانب الطلب، لا تتطلب اقتصاديات كل مشروع ارتباطه بمستورد واحد او اكثر في حدود المنطقة التي تجعل الاسالة والنقل اليها اقتصاديا وتعمل الامواق البديلة غير اقتصادية. واذا تركز في تلك

وتعتبر مشروعات تصدير الغاز المسال من المشروعات المتكاملة طويلة الاجل، لا يتم فيها ربط مصانع اسالة الغاز بعدد معين من الناقلات التي تبني متخصصة لنقله ولا تصلح لغيره، ثم يقام في الدولة المستوردة لاجهزة لاعادة تنويز الغاز المسال، وذلك فضلا عن شبكات الانابيب المحلية التي يتم توزيعه من خلالها على مناطق الاستهلاك. ومن مقتضى هذه الطبيعة الخاصة لمشروعات الغاز المسال ان تمتد العقود التي تنظمها الى اجل طويلة تمتد الى ما بين ٢٠ و ٢٥ سنة. ومن هذا المنطلق تختلف تجارة الغاز الطبيعي المسال عن تجارة الزيت الخام في عدة نواح، اهمها :

(١) انها تستلزم اقامة مصانع لاسالة الغاز، وناقلات متخصصة لنقله عبر البحار ولا تصلح لنقل غيره من السوائل، ثم اجهزة خاصة في ميناء الوصول لاستقبال الغاز المسال وتوزيعه مرة ثالثة وضخه في شبكة انابيب الدولة المستوردة. وتعتمد تلك المشروعات على الاستخدام الكثيف لرأس المال، اذ تقدر الاستثمارات اللازمة لاقامة معمل لاسالة الغاز الطبيعي، بما في ذلك تسهيلات التخزين والشحن في ميناء التصدير، ببلقة ٨ مليون طن غاز مسال سنويا (او ما يعادل نحو ١١ مليار متر مكعب سنويا) بنحو ٦ مليار دولار. كذلك تقدر الاستثمارات المطلوبة لبناء ناقلة بحجم ١٣٥ الف متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال بما يتراوح بين ٢٥٠- ٢٨٠ مليون دولار، وربما خفضت تلك التكلفة الى ٢٢٠ مليون دولار نتيجة للتسعينات التكنولوجية التي ادخلت على هذه الصناعة خلال السنوات الاخيرة. ولا يدخل في ذلك تكلفة اقامة معدات استقبال الغاز المسال في ميناء الوصول واهمها سهاريج التخزين والتي قد تصل الى نصف تكلفة مصنع الاسالة.

وقد جرت العادة على ان يشترك كل من المصدر والمستورد والشركات الوسيطة في توفير التمويل اللازم بالإضافة الى قيام عدد من المصارف بتوفير جانب من التمويل في صورة قروض طويلة الاجل. وكان التمويل بالقرض يصطدم احيانا باشتراط المصارف ان يوجد في عقود بيع الغاز شرط ضمان حد اعلى للسعر. غير ان صعوبات التمويل صارت ايسر نتيجة لطرح جانب من التمويل، كما فعل المشروع لقطري، في صورة سندات في اسواق المال العالمية. كذلك ظهر خلال السنوات الاخيرة مستثمرون يمتلكون ناقلات الغاز المسال ويقومون بتأجيرها لمدد طويلة او حتى بنظام الرحلة الواحدة الذي اخذ في الانتشار نتيجة لظهور قطاع صغير

المناطق المستهلكة للغاز الامكانيات التكنولوجية والتمويلية اللازمة لانطلاق الصناعة، فان التفاوض على اساميات المشروع كثيرا ما يضع الدول المصدرة للغاز في الموقف الأضعف.

(ج) مستقبل تجارة الغاز

يعتمد مستقبل التجارة الدولية في الغاز على ثلاثة عوامل رئيسية : اولها، مستقبل الاستهلاك العالمي من الغاز، وثانيها، التوزيع الجغرافي للاحتياطيات المؤكدة منه، وثالثها، مستوى السعر مقارنا بتكاليف الانتاج والضغط بالاتاييب او بتكاليف الاسالة ولتقل البصرى. وسوف نحاول فيما يلي شرح اهم معالم العاملين الاولين، ثم نتناول عامل السعر فيما بعد تحت البند (رابعا).

فكما ذكرنا، يتوقع ان يرتفع استهلاك العالم من الغاز وفقا لسيناريو متوسط بمعدل ٣,٢% سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٢٠. ويتفاوت معدل النمو السنوي بين اهم المناطق، لا يصل الى نحو ٦,٢% في الدول النامية الاسيوية، و٧,٥% في امريكا الوسطى والجنوبية، بينما يبلغ نحو ٣% في أوروبا الغربية وينخفض الى ٢,٣% في الولايات المتحدة التي تقترب من نقطة التشبع والى ١,٨% في الاتحاد السوفييتي سابقا. بالاضافة الى النمو السريع المتوقع في الاستهلاك العالمي من الغاز كعامل من العوامل التي تدعم نمو التجارة الدولية في الغاز، يأتى التوزيع الجغرافي لاحتياطيات الغاز كعامل مدعم لهذا الاتجاه. فكما يوضح الجدول (٢) تتركز احتياطيات الغاز في دول يفيض فيها الانتاج فوق حاجتها المحلية منه، وبصفة خاصة الاتحاد السوفييتي (سابقا) الذي يوجد به نحو ٣٩% من الاحتياطيات العالمية، والشرق الاوسط الذي يبلغ نصيبه منها نحو ٢٤% ثم افريقيا بنصيب ٧%. هذا على حين تقتصر اهم المناطق المستهلكة للغاز للاحتياطيات الى تساند استهلاكها، ومن ذلك امريكا الشمالية التي تفرد بنحو ٣٢% من الاستهلاك العالمي للغاز بينما لا يتجاوز نصيبها من احتياطياته ٥%. كذلك الحال بالنسبة لأوروبا التي يبلغ نصيبها من الاستهلاك العالمي نحو ١٩% بينما لا يتجاوز نصيبها من الاحتياطيات ٣,٥%، ثم منطقة آسيا بامفيك التي يبلغ نصيبها من الاستهلاك العالمي نحو ١٢% ولا يتجاوز نصيبها من الاحتياطيات ٧%.

وتعتبر التجارة العالمية في الغاز الطبيعي المسال ذات اهمية خاصة بالنسبة للدول العربية المصدرة للغاز وذلك لاعتمادها في التصدير اساما على هذا النوع من

الغاز، كما تعتبر منطقة اسيا بامفيك السوق الطبيعية للصادرات العربية من منطقة الخليج، وان كانت بعض صادرات الخليج قد اتجهت مؤخرا الى أوروبا التي تعتبر السوق الطبيعية لصادرات شمال افريقيا. ولذلك نميل الى الاتفاق مع ما تؤكدته دراسة حديثة لمعهد تكنولوجيا الغاز Institute of Gas Technology (IGT) من انه على الرغم مما اصاب الطلب على الغاز الطبيعي المسال في منطقة شرق اسيا، نتيجة للآزمة المالية الاقتصادية، الا ان تلك الآزمة سوف لا تدوم لسنوات طويلة. وتتوقع الدراسة ان يعود الطلب على الغاز الطبيعي المسال لارتفاعه بحيث يبلغ نحو ١٨٢ bcm عام ٢٠١٠ بمعدل نمو ٤% سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠.

ومع اتنا نشاطر الرأي القائل بان اساميات السوق العالمية للغاز تشجع على التوسع في استخدامه، ومن ثم التوسع في تجارته العالمية، الا ننا نرى ان نمو التجارة العالمية في الغاز سوف لا يتحقق ما لم تقيم الدول المستوردة للغاز برفع سعره من مستواها المتدنى حاليا بحيث يمكن اسالته ونقله بحرا عبر مسافات اطول مع توفير عائد مجز على استثماراته وسعر معقول للمادة الخام ذاتها.

٤ - تصدير الغاز في التجارة الدولية

يتوقف تصدير تصديرات اقتصاديات اى مشروع للغاز الطبيعي المسال على رفع سعره في التجارة الدولية للغاز، او النجاح في خفض نفقات المشروع. ومع ان اسعار الغاز ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول الا ان الواقع، كما لوضحا، يبرهن على ان اسعار الغاز كانت تقل في اغلب الاحوال عما يظاها من اسعار البترول. ويرجع الانخفاض اساسا لعدم وجود سوق عالمية تتحدد فيها اسعار الغاز، واعتماد السعر في كل حالة على التفاوض بين المصدر والمستورد مع غلبة كفة التفاوض في صالح المستورد الذي يملك الكثير من اسباب السيطرة على مقررات المشروع، سواء من حيث التمويل ام التسويق ام التكنولوجيا المستخدمة. وبقي الامل في ان تؤدي الضغوط العالمية بشأن حماية البيئة، وتمتع الغاز بصفات حميدة بيئيا، ما يساعد على اضافة علامة Premium فوق سعر البترول عند تسعير الغاز. كذلك يتوقف الامر على ما تفرضه الدول المستهلكة من ضرائب على الغاز وهو ما يعتبر انقضا للربح الذي ينبغي ان يحصل منتجو الغاز على جذب منه برفع سعر الغاز المصدر، وذلك

أسوة بما يحصل عليه منتج البترول في صورة ربح يتراوى.

وأما بالنسبة لتحسين اقتصاديات المشروع عن طريق خفض النفقات، فإن الأمر يتوقف أساسا على مدى التحسن في التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة من المنبع حتى المصدر، وهذه تتوقف بدورها على ما جرى من أبحاث وتطوير في الدول الصناعية المتقدمة. كذلك تتمتع الصناعة، وبوفورات الحجم الكبير، وإن كانت الاستفادة من تلك الميزة تتوقف في النهاية على حجم الحقل التي تزود المشروع بالغاز وأيضا على معدلات الانتاج من تلك الحقول. وبقي في النهاية مدى استعداد الدول المستوردة للغاز، وهي دول صناعية متقدمة، للمساهمة في التمويل بشروط ميسرة باعتبارها المستفيد الرئيسي من المشروع. وتمثل أوجه الاستفادة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة فيما يحدث عادة من إسناد القامة المشروع لشركات تنتمي لتلك الدول، فضلا عن تأمين مصدر للطاقة أمن ونظيف، وأيضا ما تحصل عليه شركاتها من عقد على الاستثمار بحكم دخولها شريكة في ملكية المشروع.

ويخضع تحديد سعر الغاز عند المنبع، إلى حد كبير، للاعتبارات التي تحكم تحديد السعر بالنسبة للمستهلك النهائي في أسواق الاستهلاك الرئيسية، وخاصة متى كان المستهلك يتمتع بمرونة الحركة في التحول من مصدر إلى آخر. ويخيل في الاعتبار عند التفاوض على سعر المنبع، سواء كان المنبع محليا أم لجنيا، تغطية ما تكلفه الشركات الوسيطة من المنبع حتى التوزيع المحلي، من نفقات مضافا إليها عائد مقبول على استثماراتها. كما يؤخذ في الاعتبار الضرائب التي تفرضها الدولة على استهلاك مصادر الطاقة المختلفة والتي قد تميز لمصدر على حساب مصدر آخر لاعتبارات مختلفة.

وإذا تمتد عقود استيراد الغاز لمدد طويلة (٢٠-٢٥ عاما)، فقد جرت العادة على أن تتضمن تلك العقود نصا يلزم المشتري بعد أدنى سعر الغاز مع تصعيده عبر الزمن بمعدلات معينة. ومن أمثلة ذلك أن الشركة الكورية KGC قد تعاقدت مع الشركة القطرية واسغاز في أكتوبر ١٩٩٥ على شراء ٢,٤ مليون طن من الغاز سنويا لمدة ٢٥ عاما اعتبارا من تاريخ بدء الانتاج في ١٩٩٩ وتضمن العقد حدا أدنى للسعر وهو ٢,٥٠ دولار لكل مليون Btu، على أن يرتفع هذا الحد الأدنى بمعدل ٣% سنويا اعتبارا من عام ١٩٩٤. وكان النص الخاص بضمان حد أدنى لسعر الغاز يحتبر من أساسيات عقود

شراء الغاز وذلك لحماية منتجي الغاز في حالة انخفاض سعر الغاز خلال فترة العقد نتيجة لانخفاض سعر البترول الذي يتخذ أساسا لتسعير الغاز. ومن ناحية أخرى كان النص على حد أدنى للسعر يحمي من أركان الضمان الأساسية عند قيام المصارف التي تزود المشروع بالقروض الطويلة الأجل، إذ يتخذ هذا السعر أساسا لتقدير حجم القروض التي تقدمها للمشروع. ومن أمثلة ذلك أن النص على ٢,٥٠ دولار كحد أدنى للسعر يتيح الفرصة للحصول على قروض مصرفية بافترض سعر للبترول يعادل ١٤,٥٠ دولارا للبرميل. أما إذا لم يتضمن العقد حدا أدنى للسعر فإن المصارف كانت تثبني سعرا للبترول لا يتجاوز ١٠ دولارات للبرميل (أي ١,٧٠ دولار لكل مليون Btu) على مدى عمر المشروع، وذلك لحساب الحد الأقصى لما تقدمه من قروض وهو ما لم يكن كفيلا لتمويل المشروع.

كذلك قد تتضمن العقود نصا يجيز تعديل السعر، أو إعادة التفاوض عليه، تبعا لتغير الظروف والاتجاه العام لأسعار الطاقة. وكان شرط "استلم أو ادفع" Take-or-pay أيضا من الشروط الشائعة في عقود بيع وشراء الغاز، وهو شرط يستند في مشروعته إلى أن المنتج يلتزم بتوفير الكميات المتعاقد عليها ويقوم باستثمار أمواله في إقامة المعدات والأجهزة التي تحقق توفير الكميات المتعاقد عليها. ومن ثم ينبغي أن يضمن المنتج حدا أدنى من التدفق النقدي يكفي لتغطية الحد الأدنى لقيمة الغاز واستثماراته. ويقرر ما يحقق هذا الشرط من تأمين للمنتج، فإنه يختار عبئا على الشركة المستوردة، إذ يحملها قيمة كميات قد لا تستطيع توزيعها أو تقاضى ثمنها من المستهلكين متى تراخى الطلب على الغاز وعجز عن استيعاب ذلك الحد الأدنى. ولذلك تضغط شركات التوزيع للمشتري للتخلص من ذلك الشرط سواء في العقود القديمة لم في العقود الجديدة، أو للتفاوض بقصد الحصول على ميزة معينة في مقابل هذا الشرط.

ثانيا : صناعة البتروكيماويات

١ - تطوير الصناعة على المستوى العالمي

تعتبر صناعة البتروكيماويات امتدادا طبيعيا لصناعة تكرير البترول وإن كانت تمتاز عنها بقوة الجذب الامامية والخلفية، حيث تتشارك مع مختلف القطاعات وفي مقدمتها الزراعة والصناعة والتشييد والنقل والمواصلات. كذلك تمتاز صناعة البتروكيماويات بالتوسع

الكبير في منتجاتها وقدرتها على الحلول محل المنتجات الطبيعية حيث صارت تنافسها بل وتتفوق عليها، إذ يستخدم نحو ٨٠% من المنتجات البتروكيماوية في إنتاج البلاستيك والمطاط الصناعي والاليف الصناعية. وتتفوق البتروكيماويات أيضا على صناعة التكرير من حيث حجم القيمة المضافة. فصناعة التكرير لا تضيف أكثر من ٣ دولارات في البرميل، بينما ترتفع القيمة المضافة في البتروكيماويات الأساسية كالإيثيلين والبروبيلين إلى ٣٦ دولارا وفي المنتجات الوسيطة إلى ١٣٢ دولارا وإلى أكثر من ٢٦٠٠ دولار إذا حول برميل من البترول إلى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر.

وتعتمد الصناعة أساسا على وجود مادة خام رخيصة مثل الغاز الطبيعي أو النفط، كما تعتمد على التكاليف الراسية بين وحداتها الإنتاجية خفضا للتلفقات، وعلى تكاملها الأقوى مع الصناعات المستخدمة لمنتجاتها محليا أو على وجود أسواق تصديرية مضمونة. ومع أن صناعة البتروكيماويات قد بدأت في الولايات المتحدة خلال العشرينات إلا أن زدهاها واكتسالت دورة حياتها لم يتحقق إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما فتحت حقول الشرق الأوسط لكى تزود أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة بشريان متدفق من البترول الرخيص. وكان الفحم حتى ذلك الوقت يمثل نحو ٨٥% من الطاقة المستهلكة في العالم ثم أخذ في الاتكماش بحيث لم يعد نصيبه في أوائل السبعينات يتجاوز ٢٠% وصار البترول يمثل نحو نصف الطاقة بكلفة مصارها.

وفي ظل هذا التطور قفز إنتاج البترول العربى من نحو ١.١ مليون برميل يوميا عام ١٩٥٠ إلى ١٥ مليون ب/ب عام ١٩٧٠ وإلى ٢٢,٥ مليون عام ١٩٧٩ وهو علم الزروة وصار الآن يراوح حول ٢٠ مليون ب/ب. وقد اقترن بنمو التجارة العالمية في البترول، وبحكم سيطرة الشركات الغربية على إنتاجه وتسعيه خارج الولايات المتحدة، تحولها إلى تجارة في البترول الخام مع توطين صناعة التكرير في الدول الصناعية المستوردة. وكان من نتائج ذلك التحول أن توفرت النفط -وهى المادة الأولية الأساسية في البتروكيماويات- بكميات كبيرة، كمنتج ثانوى زهيد الثمن، مما ساعد على قيام تلك الصناعة وزدهاها في الدول الصناعية المستوردة للبترول على مدى ربع قرن ابتداء من الخمسينات.

وتصنف البتروكيماويات حسب مراحل تصنيعها إلى مجموعات أساسية أو وسيطة أو نهائية، وتمثل الحلقة الأخيرة منها المادة الأولية للصناعات التحويلية التى تزيد منتجاتها على ٣٠٠٠ منتج. كذلك تصنف البتروكيماويات من حيث طبيعتها إلى سلعية Commodity وهى ما تتميز بمواصفات تجارية عامة يندر تمييزها، أو بتروكيماويات أداء Performance وهى منتجات يتم تصنيعها بمواصفات خاصة صلب الطلب وتخضع فى العادة لإبحاث مستمرة بقصد تحسين أدائها. وقد يكون لبعض بتروكيماويات الأداء طابع مميز بسبب مواصفاتها الحرجة وحينئذ يطلق عليها بتروكيماويات خاصة لوميزة Speciality حيث يخضع إنتاجها لبراءة اختراع وترتبط بإستراتيجية المنتج. وتشير الاتجاهات الحديثة فى الصناعة إلى أن الدول الصناعية المتقدمة أخذت تركز اهتمامها على هذا النوع الأخير لارتفاع العامل للتكنولوجى فى مخرلاته ومن ثم فانه يحقق عائد أكبر مما تحققه البتروكيماويات السليعية والتي تزيد أقبال الدول النامية عليها وقطعت شوطا طويلا فى تصنيعها.

غير أن صناعة البتروكيماويات، بعد أن شهدت ازهى عصورها فى عصر البترول الرخيص، لم تلبث أن اصططمت بارتفاع أسعار المواد الخام نتيجة لارتفاع أسعار البترول فى ظل حرب أكتوبر والثورة الإيرانية. كذلك اصطدمت الصناعة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ بالحصار الطلب نتيجة لتشبع الأسواق بمنتجاتها، ونتيجة أيضا للكمال الاقتصادى الذى ساد خلال تلك الفترة، مما أدى إلى وجود طاقة إنتاجية فائضة، وإلى احتدام المنافسة فى الأسواق، الأمر الذى الحق بالصناعة خسائر متلاحقة.

فى مواجهة تلك الصعوبات سعت الشركات العالمية الكبرى العاملة فى مجال البتروكيماويات إلى إعادة تنظيم هيكل الصناعة (وفى ذلك درس يبنفى أن يبيع المنتجون العرب). ومن ذلك محاولة تحسين الكفاءة الإنتاجية والتسويقية بإندماج العديد من الشركات فى بعضها البعض، والاتجاه إلى التركيز على إنتاج بتروكيماويات ذات أداء خاص أو مميز بحيث يكون لعنصر التكنولوجى المتقدمة أكبر نصيب فى اقتصادياتها ومن ثم فى عوائدها المالية ولربحية بوجه عام. كذلك اتجهت الشركات العالمية الكبرى، عن طريق الاستثمار المشترك، إلى توطين صناعة بعض المنتجات البتروكيماوية فى الدول النامية التى تتمتع بمزايا

بعد ان تخلت اوبك منذ ١٩٨٦ عن نظام تحديد سعر البترول والانتزاع بسعر ثابت.

وقد ظلت الدول العربية البترولية تتطلع لكي يقام على ارضها مصاف للبترول ومجمعات البتروكيماويات، وهي من الصناعات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية كبيرة، ولكن الفرصة لم تتح لها الا بعد ان ألغت اليها السيطرة على الإنتاج والتصدير في ظل اقتصارات اكتوبر ١٩٧٣.

فبالنسبة لتكرير البترول، طلبت الدول العربية البترولية من خلال الحوار العربي الأوربي، الذي بدأ في منتصف السبعينات وشارك فيه الكلب ممثلا لمصر، بزيادة نصيبها من طاقة التكرير العالمية، ولكن الدول الأوروبية لم تستجب لهذا المطلب وتطلعت بما تراكم لديها من طاقة تكرير عاطلة نتيجة لانكماش الطلب عقب تصحيح الاسعار.

وهكذا ظلت الدول العربية محرومة من ثمار التصنيع للصيق بالمادة الخام التي يعتمد عليها اقتصادها القومي وتتمتع فيه بمزايا نسبية كبيرة. وباستثناء الطاقة التكريرية المحدودة التي قيمت في كل من السعودية والكويت بهدف التصدير، فإن باقي المصافي العربية قد قيمت بهدف الوفاء بالاحتياجات المحلية. وحتى في عام ١٩٩٤ فإن إجمالي طاقة التكرير العربية لم تتجاوز ٥,٧ مليون برميل/يوما أو ما يعادل نحو ٧,٥% من طاقة التكرير العالمية، على حين بلغ إنتاج البترول العربي في العام المذكور نحو ٢٠ مليون ب/و أو ما يعادل ٣٠% من الإنتاج العالمي، كما بلغت صادرات البترول العربي نحو ١٦ مليون ب/و أو ما يعادل نحو ٤٥% من التجارة العالمية في البترول.

لما في مجال البتروكيماويات فقد تأخرت اقامتها في الوطن العربي الى ما بعد رسوخها واكتمال نموها في الدول الصناعية المتقدمة، وذلك نتيجة لسيدة فكرة التصنيع بفرض تلبية الاحتياجات المحلية لكل قطر عربي ولضيق تلك الاسواق. فلما اتسعت الاسواق العربية الداخلية عقب ارتفاع اسعار البترول في منتصف السبعينات وتوفرت رؤوس الاموال نتيجة لارتفاع حجم العوائد البترولية، قام عدد من الدول العربية باقامة بعض المشروعات البتروكيماوية.

وكانت المشروعات بضالة الحجم في الدول التي اقامتها بهدف مواجهة الاحتياجات المحلية، كما هو الحال في مصر وسوريا والعراق والجزائر، بينما كانت المشروعات اكبر حجما في الدول التي استهدفت لتصدير كما هو الحال في السعودية والكويت وقطر

اقتصادية في هذا المجال، كالقرب من مصادر رخيصة للطاقة او مراكز تسويقية كبيرة، اولالتنافع بشروط استثمارية مغرية اوضرائب منخفضة او مصلحة متوفرة ورخيصة، وايضا لارضاء طموح تلك الدول القنامية في مجال التصنيع. ومن دوافع الشركات الكبرى الى اسناد بعض المنتجات للدول القنامية رغبته في الهروب من قوانين الدول الصناعية الصارمة في مجال حماية البيئة والتخلص من النفايات الصناعية الضارة وغير ذلك من الاعتبارات الطارئة. ولكن الشركات الكبرى لم يفتها ان تكون تلك المشروعات وما تخصص في إنتاجه مما لا يمثل منافسة خطيرة على منتجاتها في اسواق الدول الصناعية من حيث نوعية المنتجات وغير ذلك من الموصاف.

ومن المعروف ان دورة الجات التي عتدت في طوكيو عام ١٩٧٩ اقرت عدة مزايا واستثناءات تقتصر على الدول القنامية ولا تمتد الى غير ما من الدول الصناعية المتقدمة. ومن تلك المزايا نظام الأفضلية المعمم GSP الذي تلزم الدول الصناعية بموجبه خفض ضرائبها على الميراد كاملة الصنع وشبه المصنعة المستوردة من الدول القنامية. لكن، وعلى الرغم من ان قائمة ذلك النظام قد ضمت البتروكيماويات التي تنتجها الدول القنامية الا ان الدول الصناعية دليت على وضع قيود جمركية، سواء من حيث الكمية او القيمة، على تلك المنتجات، ومن ثم تعطلت من الناحية العملية تلك المزايا. كذلك لجأت الدول الصناعية الى استخدام تكتلاتها الاقليمية لعرقلة المنتجين الجدد وعدم تسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة الى الدول القنامية، فضلا عن فرض الضرائب على منتجاتها بحجة مواجهة الإغراق. ومما لجأت اليه الدول الصناعية ايضا مطالبة الدول القنامية المستفيدة بتقديم تنازلات بالمقابل، مثل ارغامها على الارتباط بكتلة تجارية معينة مما يحد من نشاطها، علاوة على زوال الانتفاع بمزايا نظام الأفضليات المعمم متى اصبحت الدول المصدرة في عداد المنتجين الكبار.

وكانت الجات قبل اعتماد دورة اورجواي تهم دول اوبك - ومنها بالطبع دول مجلس الخليج باستثناء عمان - بانها تشارك في تكتل احتكاري يستهدف رفع اسعار البترول وهو ما يتعارض مع حرية التجارة. وتبعاً لذلك قام الكونجرس الأمريكي بتعديل نظام الأفضليات المعمم بحيث تحرم من مزاياه الدول الاعضاء في اوبك او في اي تنظيم تجارى مشابه. وقد ظل هذا الموقف سقدا حتى

التكامل الاقليمي الذي يهتجر حجر زاوية في تلك الصناعة. وقد ترتب على تلك السياسة قائمة وحدت صغيرة في كل دولة فلم تستفد من اقتصاديات الحجم الكبير، وان كان تخفيض اسعار المادة الخام (الغاز الطبيعي) قد عوض جانباً من ذلك الاثر السلبى. كذلك ادى لعدم التكامل الى تعطيل الانتاج في احيان كثيرة بسبب صعوبة الحصول على الخامات المعدنية والانتاج الى استيرادها من خارج المنطقة.

(٣) انقلز الانتاج العربى الى التوازن بين مختلف المواد داخل المرحلة الانتاجية الواحدة، وبين المراحل الانتاجية الثلاث، وهو ما ترتب عليه زيادة الاعتماد على الاستيراد من خارج المنطقة لمواجهة معظم مخدلات المنتجات الوسيطة وغالبية مخدلات المنتجات النهائية.

(٤) غياب التنسيق بين نمط العرض ونمط الطلب فى الاسواق العربية مما ترتب عليه ظهور فوائض يصعب تصريفها دولياً، وظهور عجز يتطلب استيراده بتكاليف مرتفعة.

(٥) غياب الترابط بين الاقطار المنتجة وبينها وبين الاقطار العربية التى تمتلك الصناعات التحويلية للآخرة، ولتى تستخدم المنتجات البترولية الاساسية او الوسيطة وبصفة عامة محدودة للتبادل التجارى نتيجة لضيق قاعدة البترولوكيمويات القابلة للتبادل.

فى ضوء تلك الخلفية، تكأت مشكلة الضرائب التى تفرضها دول الاتحاد الاوروبى على وارداتها من البترولوكيمويات العربية كسبب اضافى على تلك الصناعة. وقد ظل الاتحاد الاوروبى منذ منتصف الثمانينات يرفض باصرار مطلب دول الخليج العربى لغاء تلك الضرائب، ولتى تفرض بمعدلات تتراوح بين ١٣-١٥%. وكلفت حجة الاتحاد الاوروبى فى ذلك ان دول الخليج تعتمد فى انتاجها على مواد اولية (الغاز الطبيعى اساساً) موقمة باسعار متدنية، ومن ثم فان الاسعار التى تعرضها فى الاسواق الاوروبية تتطوى على "اغراق" Dumping وهو ما يجيز للدول الاوروبية فرض ضرائب حماية عليها.

ومن ناحية اخرى، اخذ الاتحاد الاوروبى -يررد، وبصفة خاصة نشاء الدورة الرابعة من الحوار التى عقدت فى فيزويلا خلال سبتمبر ١٩٩٥، وثناء ندوة الطلبة التى عقدت فى تونس خلال يونيو ١٩٩٥، دعواته لفتح المجال فى دول الخليج امام الاستثمارات الاوروبية فى إطار من المنافسة الكاملة واقتصاديات السوق. ويقصد بذلك عودة شركات البترول الغربية الى البحث

وايضا. ولا يحسب للدول العربية اقتحامها لتلك الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة، مع نمو الانتاج العربى من نحو نصف مليون طن فى اوائل الثمانينات الى نحو ١١,٥ مليون طن عام ١٩٨٩، الا ان هذا الانتاج لا يتجاوز ٣% من الانتاج العالمى كما يقتصر على نحو ٣٠ نوعاً فقط يتركز نصفها فى المرحلة الاساسية وربيعها فى الانتاج الوسيط ولا يتجاوز نصيب المنتجات النهائية، وهى الاعلى قيمة، ٢١%. وتعتبر السعودية اهم الدول العربية المنتجة للبترولوكيمويات حيث يوجد بها نحو ٦٢% من الطاقة العربية، يليها ليبيا ١٣% ثم الجزائر ٧% ويتوزع الباقي بمعدل ٤% تقريباً لكل من مصر والعراق وقطر والبحرين، ثم بنسب اقل فى عدد من الدول العربية الاخرى.

٢ - مشاكل البترولوكيمويات العربية

تواجه البترولوكيمويات العربية صعوبات من اهمها :

(١) اعتمدت البترولوكيمويات العربية فى تدبير المادة الاولى على الغاز الطبيعى المصاحب لانتاج البترول وذلك لوفرته فى البداية، مع عدم قدرة الاستخدامات المحلية على استيعابه، مما كاد يلجئ الدول الى التخلص من فوائضه بالحرق. وقد ترتب على استخدام الغاز كمادة اولية محدودة التنوع فى المنتجات والتركيز على المواد الاساسية مثل الايثانول والميثانول، وبالتالي تعويق التكامل الرأسمى. وعلى حين يمثل الغاز ٩٠% من التقيم فى البترولوكيمويات العربية، فله لا يتجاوز ٣٠% فى الولايات المتحدة رغم توفره ورخص اسعاره فيها، كما لا يتجاوز ١٢% فى اوروبا و ٤% فى اليابان. اما استخدام النفط كمادة وسيطة فمن شأنه توسيع قاعدة الانتاج للبترولوكيموى وزيادة مرونته واتساع امكانيات المرحلتين الوسيطة والنهائية ولتى يرتفع فيهما مستوى المصاد. ويتركز نصيب النفط كمادة اولية بنحو ٩٦% فى اليابان و ٨٨% فى اوروبا. وقد لى ضيق القاعدة البترولوكيموية العربية وعدم تناسبها مع التشكيلة العالمية الى صعوبة تسويق بعض للمنتجات العربية، وذلك بالإضافة الى الصعوبات الناشئة عن السياسات الحمائية للدول المستوردة.

(٢) غياب التنسيق داخل المنطقة العربية حيث قامت كل دولة بانشاء وحداتها بمعزل عن الدول الاخرى رغم ان اغلب تلك المشروعات قد قيم تقريباً فى نفس الفترة الزمنية وكان من الممكن الاستفادة بالتجربة الاوروبية فى

مقابل تسليم حقول الغاز للحكومة. وفي عام ١٩٨٧ زينت حوافز الشريك الأجنبي لجعل نصيبه في الغاز مثل نصيبه في البترول مع التزام الجانب الوطني. مثلاً في قطاع البترول بشراء نصيبه من الغاز لأغراض الاستهلاك المحلي بسعر يعادل سعر المازوت وهو البديل الطبيعي لاستخدام الغاز في مصر.

وفي يناير ١٩٩٤ علقت الاتفاقيات السابق إبرامها في عام ١٩٨٧ بما ينطوي على تقديم مزايا إضافية للشريك الأجنبي عن طريق زيادة سعر شراء نصيبه من الغاز إلى ما يعادل سعر فضل لازيوت الخام المصرية بدلاً من سعر المازوت وهو الأرخص. وبذلك ارتفع السعر الذي تشتري به مصر غاز الشريك الأجنبي بنحو ٥٠% لكى يبلغ بعد زيادته نحو ٢,٨٩ دولار لكل مليون Btu كمتوسط عن السنوات ١٩٩٥-١٩٩٩ (مع استبعاد القيمة المتطرفة عام ١٩٩٨ الناتجة عن انهيار أسعار البترول في ذلك العام). بذلك صار السعر الذي تشتري به مصر غاز الشريك الأجنبي المنتج من حقولها يتجاوز سعر الغاز المستورد في أوروبا بعد اسائته ونقله إليها بتكاليف باهظة والذي بلغ كمتوسط عن الأعوام ١٩٩٥-١٩٩٩ نحو ٢,٤٣ دولار لكل مليون Btu (جنول ٣).

وقد سبق أن حذرنا في مقال نشر بالأمم يوم ١٢ يناير ١٩٩٤ من أن رفع سعر شراء نصيب الشريك الأجنبي من الغاز وقتها لم يكن مبرراً، وهو ما ثبتت صحته بعد مضي سبع سنوات عندما صرح وزير البترول الجديد بأن زيادة الأعباء والالتزامات المالية على الدولة كانت نتيجة لشراء حصة الشريك الأجنبي من الغاز بأسعار تنفق أسعار التصدير. وقد أيدى الوزير خلال العرض الذي قدمه أمام السيد رئيس الجمهورية بحضور عدد من الوزراء أن هذا السعر يتراوح حول ٣ ثلاثة دولارات لكل مليون Btu.

وقد شرحنا هذا الموضوع بغلظة في الإصدار الأول "الاحتياجات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠" (ص ٢٨٦-٢٨٨)، ولذلك لا نرى داعياً للعودة إليه الآن.

٢ - اقتصاديات تصدير الغاز

تجه النية في الوقت الحاضر لإقامة تسهيلات لتصدير الغاز إلى تركيا ودول أخرى في المنطقة، سواء بإقامة قاييب لنقله في حالته الغازية لم بناء معمل لاسائته ونقله بحراً بنقلات متخصصة. وتتلخص معلم الاستراتيجية المقترحة للتعامل مع الغاز فيما يلي:

عن البترول واقتناجه بالمشاركة مع دول المنطقة. ويضيف الاتحاد الأوروبي إلى ذلك دعوته للدول البترولية إلى الاستمرار في المصافي الأوروبية أو شراء حصة فيها وذلك للاستفادة من تخفيض تكلفة النقل والتخزين، مع إمكانية تحسين نوعية المنتجات باستخدام التكنولوجيا الأوروبية، وبما يجعلها مطابقة للمواصفات التي تشترطها الدول المستهلكة محلية للبيئة. ومن الواضح أن تلك الدعوة تستهدف في المقام الأول خدمة المصالح الأوروبية، إذ تؤمن احتياجاتها البترولية خلال المستقبل الذي قد يتم بثقله البترولية مع زيادة الطلب على البترول وقصور استثمارات عن توفير الطاقة الانتاجية الكافية. كذلك تحقق الدعوة الأوروبية للشركات الغربية العودة إلى السيطرة - ولو جزئياً - على إنتاج البترول الخام واقتناص جانب من استثماراته وأرباحه. ولا يكتفى الاتحاد الأوروبي بذلك، بل يطالب أيضاً بالحصول لشركته البترولية داخل دول الخليج بمعاملة مماثلة لتلك التي تمنحها دول الخليج لشركاتها، سواء في مرحلة الاستكشاف والانتاج أم في مرحلة التكرير والتسويق. أما بالنسبة للمنتجات البترولية المكررة والبتروكيماويات التي تنتج على أرض دول الخليج فستظل تواجه ما وجهته طوال السنوات الماضية من قيود كمية وجمركية في الأسواق الأوروبية على نحو ما ذكرنا.

وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يمكن أن يفعله المنتجون العرب، وهل يمكن أن تتكامل صناعة البتروكيماويات العربية على أرض مصر التي تتوفر لديها الخبرة البشرية، والغاز الطبيعي بأسعار متدنية كما سنوضح بعد قليل، وأيضاً نتيجة لقربها من الأسواق الأوروبية التي تعتبر الأسواق الطبيعية للمنتجات البتروكيماوية؟

ثالثاً : الغاز المصري بين التصنيع أو التصدير

١ - شراء غاز الشريك الأجنبي

كانت حقول الغاز الطبيعي، في ظل الاتفاقيات البترولية القديمة، تسلم للحكومة عقب اكتشافها بدون مقابل. غير أن بدء استخدام الغاز كوقود في السوق المحلية منذ ١٩٧٥ شجع قطاع البترول في أوائل الثمانينات على إدخال بند جديد في الاتفاقيات يتيح للشريك الأجنبي الحصول على بعض الحوافز المالية

- ١- زيادة إنتاج الغاز بحيث يكفي نصيب مصر منه لتغطية احتياجاتها منه، وبذلك لا تحتاج لشراء حصة الشريك الأجنبي.
- ٢- يقوم الشريك الأجنبي بتصدير حصته من الغاز إلى تركيا وغيرها من الدول، سواء عن طريق الاتابيب أم بوسائل الغاز ونقله بحرا.
- ٣- وقد توفر مصر فائضا من حصنها من الغاز بحيث يمكن تصديرها لتحقيق حصيللة نقدية تعرض للنقص الذي أصاب حصيللة تصدير البترول المسائل والذي صار نصيب مصر منه يقتصر عن الوفاء بالاحتياجاتها مما الجأها إلى شراء جانب من حصة الشريك الأجنبي.

والسؤال الذي يطرح نفسه في إطار تلك الاستراتيجية هو: لهما أجدى لمصر، تصدير الغاز أم الاحتفاظ به لأغراض التصنيع في البتروكيماويات وغيرها من الصناعات، وأيضا لتكوين احتياطي استراتيجي لمواجهة احتياجات الأجيال القادمة من الطاقة في ظل توقعات تشير إلى ارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية ونضوب محتمل في احتياطيات مصر من البترول المسائل؟

وللجابة على هذا السؤال نبدأ بتحليل للعائد الاقتصادي من تصدير الغاز، وهو ما نوجزه فيما يلي:

- ١- قضى اتفاقيات البحث عن البترول والغاز في مصر بالمشاركة الإنتاج مع الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها، حيث تقوم تلك الشركات بالاتفاق على عمليات البحث عن البترول والغاز وتنميته وتنتج ثم تحصل على نصيب من الإنتاج لاسترداد نفقاتها في حدود ٤٠% من إجمالي الإنتاج كل عام إلى أن يتم الاسترداد بالكامل. كما تحصل تلك الشركات على نصيب إضافي مقابل ما تحصلته من مخاطر أثناء قيامها بالاستكشاف بمعدل ٢٥% مما يتبقى بعد حصة استرداد النفقات. وهذا النصيب الإضافي يطلق عليه اصطلاحاً Equity share أي ما يؤول إلى الشركة كحق خالص لها أو ما يمكن اعتباره ربح الشركة بعد استرداد النفقات. وقد ثبتت التجربة العملية في المدى الطويل بالنسبة لجميع الشركات الأجنبية العاملة في مصر أن ما يتبقى لمصر بعد نصيب الشريك الأجنبي الإجمالي (الاسترداد والربح) لا يتجاوز نصف الإنتاج.

- ٢- ويتربط على ما تقدم أن ما يملن من احتياطيات بترولية مؤكدة (سوائل أو غازات) ليست ملكا خلاصا

لمصر وإنما يتعلق بها نصيب الشريك الأجنبي الذي تمتد عودته مع مصر إلى نحو ٣٥ عاما وهي مدة تزيد عن عمر كبر الحقول. ومن ثم فإن أية استراتيجية لمستقبل الطاقة في مصر ينبغي أن تنبئ على افتراض أن مصر لا تملك من تلك الاحتياطيات أكثر من النصف

- ٣- يستخلص مما تقدم أن مصر، التي تمتلك في الأصل كامل الثروة البترولية للكملة في أراضيها، تتحمل تكلفة لكل وحدة تحصل عليها من الإنتاج خسارة وحدة مساوية لها وهي الوحدة التي يحصل عليها الشريك الأجنبي كحصة لجمالية من الإنتاج (استرداد وبيع). وتأتي هذه النتيجة على خلاف ما يردده البعض من أن الحصة التي تحصل عليها مصر هي حصة مجانية بدون مقابل.

- ٤- تقضي الاتفاقية البترولية التي تبرم مع الشريك الأجنبي أن يتم تسعير حصته التي يحصل عليها سدادا للنفقات على أساس السعر السائد في السوق العالمية وقت الحصول على تلك الحصة، ثم تقوم الحصة بضرب الكمية في هذا السعر ويخصم حاصل الضرب معبرا عنه بالدولار الأمريكي من مجمل النفقات التي تنفقها. ومن مقتضى ذلك أنه كلما كان السعر السائد في الأسواق مرتفعا كلما ارتفعت قيمة حصة الاسترداد وتسارع السداد وقصر مدته، كما تتخفص حجم الكمية النهائية التي يحصل عليها الشريك الأجنبي سدادا للنفقات ويرتفع بالتالي حصة مصر من الاحتياطيات والإنتاج. وبالعكس كلما انخفضت أسعار البترول في الأسواق تقلصت قيمة الحصة المخصصة لسداد النفقات وامتدت فترة السداد وزداد في النهاية حجم الكميات المخصصة لسداد النفقات وانخفض نصيب مصر من الاحتياطيات والإنتاج.

- ٥- ولتقدير تكلفة تصدير الغاز ممالا إلى تركيا وهي أقرب الموانئ الأوروبية إلى مصر، نبدأ بحساب تكلفة الاسالة والنقل بحرا إلى موانئها. وتقدر تكلفة الاسالة من وقع تجربة قطر وهي تجربة حديثة بنحو ١,٥٧ دولار لكل مليون Btu (ينظر الجدول ٤). وإذا اضيفت تكلفة النقل بحرا إلى الساحل التركي وتقدر بنحو ١٥ سنت لكل مليون Btu، فإن إجمالي تكلفة اسالة الغاز ونقله إلى الموانئ التركية يمكن أن تصل إلى نحو ١,٧٠ دولار لكل مليون Btu.

- ٦- وكما يتضح من الجدول (١) فإن سعر الغاز الذي تستورده لوروبا بما فيها تركيا لم يتجاوز ٢,٥٠ دولار لكل مليون Btu في المتوسط تسليم موانئها على امتداد السنوات ١٩٩٠-١٩٩٩.

٧- وباستقطاع نفقات أسالة الغاز ونقله بحرا إلى تركيا يتضح ان صافي حصيللة التصدير لا يتجاوز ٨٠ سنت لكل مليون Btu. وحتى اذا ارتفعت أسعار البترول التي تتخذ أساسا لتسعير الغاز كما حدث في عام ٢٠٠٠ وهو ارتفاع يبدو استثنائيا - فان صافي حصيللة التصدير قد ترتفع إلى دولار أو دولار ونصف كحد أقصى، وهو ما أكدته وزير البترول الجديد نشاء العريض الذي أجراه امام السيد رئيس الجمهورية بحضور عدد من الوزراء، وكان ذلك نشاء فترة ارتفاع أسعار البترول. ٨- بافتراض دولار لكل مليون Btu كقيمة صافية متوسطة لحصيللة التصدير (وهي القيمة الأرجح في ظل الظروف السائدة في الوقت الحاضر)، وإذا كان حصول مصر على وحدة من الغاز يكلفها دولارا وهو قيمة الوحدة التي يحصل عليها الشريك الأجنبي لمعمل نصيبه كما أوضحنا، فان تصدير وحدة من نصيب مصر بـ دولار كقيمة صافية بعد الاسالة والنقل لا يغطي سوى للتكلفة التي تحصلها.

وإذا نظرنا لتلك النتيجة من زوية أخرى، فان قيام مصر بتصدير الغاز من نصيبها تكون قد حصلت على دولار واحد لكل وحدتين من الغاز استخرجا من حقولها. وبذلك لا يتجاوز صافي حصيللة الإنتاج والتصدير ٥٠ سنت لكل مليون Btu، في حين تصل قيمة تلك الوحدة في تركيا إلى ٢,٥٠ دولار وتظل اقتصادية فيما تقوم به من مشروعات إنتاجية وخدمية.

١- وإذا أخذ في الاعتبار ان برميل الزيت الخام يحتوى على نحو ٥,٨ مليون Btu، فان معنى ذلك ان تصدير كمية من الغاز تعادل حراريا برميلا من الزيت الخام لا تحقق كحصيللة صافية أكثر من ٥,٨٠ دولار، هذا على حين ان سعر الزيت الخام المصري خلال عقد التسعينات كان يبلغ نحو ١٦,٥٠ دولار للبرميل في المتوسط. فأى هنر أكثر من ان يصدر الغاز، الذي لا يحتاج لعمليات تكرير ويتمتع بمزايا بيئية واقتصادية تفوق الزيت كما أوضحنا، بسعر يقارب ثلث سعر الزيت الخام وفي مقابل عائدات تغطي بالكاد تكلفته الاجمالية من البئر حتى موانئ الدول الأوروبية المستوردة للغاز ؟

٢- أما الشريك الأجنبي فانه لا يخسر شيئا في حالة تصدير نصيبه من الغاز بدلا من تسويقه محليا. فهو يسترد نفقاته من تصدير الحصة المخصصة للاسترداد التي يحصل في مقابلها على دولارات تخصم من مستحقاته. ولا يؤثر في ذلك ارتفاع السعر أو انخفاضه، إذ على الرغم من ان تلك الحصة لا تتجاوز ٤٠% من

الإنتاج كل عام الا ان الشريك الأجنبي يظل يحصل عليها علما بعد آخر إلى ان يتم السداد بالكامل. ومعنى ذلك ان الكمية النهائية التي ستغطي كامل النفقات سوف تزداد في حالة انخفاض السعر وان امتدت فترة الإرتداد، بينما تنخفض تلك الكميات في حالة ارتفاع السعر وتقتصر فترة الإرتداد، وهو ما ينعكس سلبا أو ايجابا على نصيب الجانب الوطني.

٣- تشتري مصر غاز الشريك الأجنبي لأغراض الاستهلاك المحلي بسعر يبلغ نحو ٢,٨٩ دولار لكل مليون Btu وذلك بعد زيادة السعر دون مبرر عام ١٩٩٤ كما ذكرنا، وكما تأكد بتصريح وزير البترول الجديد. وكان هذا السعر يطبق على الكميات التي يحصل عليها الشريك الأجنبي سدادا لنفقاته وبالتالي لا تتضرر مصر من تلك العملية لأن الأصل فيها ان الاسترداد يتم بالدولار. وبذلك تصبح العملية في حالة شراء مصر الغاز المخصص لسداد النفقات مجرد عملية حسابية ليس فيها ضرر أو خسارة للجانب المصري.

٤- غير ان مصر تقوم أيضا بشراء نصيب الشريك الأجنبي الذي يحصل عليه كربح مقابل تحمل المخاطر (وهو ال ٢٥% مما يتبقى بعد ال ٤٠% المخصصة لسداد النفقات). ففي تلك الحالة، ينطوي السعر الذي ارتفع عام ١٩٩٤ دون مبرر إلى نحو ٢,٨٩ دولار على خسارة مؤكدة لمصر. ذلك لأن البديل الذي كان متاحا امام الشريك الأجنبي، وهو تصدير نصيبه، لم يكن يحقق له أكثر من دولار كقيمة صافية. وحتى تلك القيمة للتصديرية كانت أقل من السعر المتعاقد عليه قبل زيادته عام ١٩٩٤.

٥- أما في حالة قيام الشريك الأجنبي بتصدير نصيبه من الغاز بنوعيه، فان الأمر يختلف تماما ويصبح الضرر محققا بالنسبة لمصر فيما يتعلق بحصة الشريك الأجنبي المخصصة للسداد. ذلك لأن تفاعلات البترول لا تمكن مصر من تقدير قيمة ما يحصل عليه الشريك الأجنبي من الغاز سدادا لنفقاته على أساس السعر المرتفع الذي كانت مصر تشتري به تلك الحصة لأغراض الاستهلاك المحلي. فالإتفاقية تنص صراحة على ان السعر الذي يتخذ أساسا لتقدير قيمة حصة الاسترداد هو سعر التصدير وهو في تلك الحالة لا يتجاوز دولارا كما أوضحنا. وفي تلك الحالة فان الضرر الذي يلحق بمصر يتمثل في زيادة الكميات النهائية التي ستخرج من الحقول لسداد كامل النفقات كما أوضحنا في الفقرة (١٠) السابقة.

٢ - تصنيع الغاز واستخدامه محليا

يلزم قبل القيام بتحليل اقتصاديات استخدام الغاز محليا كبدل للتصدير ان نتعرف على نمو استهلاك مصر من البترول والغاز والذين يمثلان معا نحو ٩٢% من اجمالي استهلاك الطاقة، بينما لا يتجاوز نصيب الكهرباء المائية نحو ٨%. وكما يتبين من الجدول (٥) ارتفع استهلاك البترول والغاز خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ من نحو ٧ مليون طن بترول معادل (متضمنا كمية من الغاز لا تتكر) الى نحو ٤٠ مليون طن منها نحو ١٦ مليون طن بترول معادل غاز طبيعي. وقد اقرن بذلك النمو في استهلاك الطاقة نمو المبيعات من غاز ثنائي اكسيد الكربون من نحو ٢٦ مليون طن الى نحو ١٠٩ مليون طن خلال الفترة المذكورة.

وتشير ارقام الاستهلاك خلال عقد التسعينات الى ان مرونة الطاقة معبرا عنها بكمية معدل نمو استهلاكها على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP قد تراجعت حول ١,٣. بمعنى ان نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ١% سنويا يتبعه نمو استهلاك الطاقة بمعدل ١,٣% سنويا. فاذا افترضنا ان وضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة ورفع كفاءتها يمكن ان يؤدي الى خفض تلك المرونة الى ثلاثة ارباع الواحد الصحيح، وما يعادل المتوسط العالمي في الوقت الحاضر، واذا افترضنا ايضا ان مصر سوف تحقق نموا اقتصاديا بمعدل ٧% سنويا في المتوسط حتى عام ٢٠١٧ كما جاء باستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فان معدل نمو الاستهلاك المحلي من البترول والغاز يمكن ان ينخفض الى نحو ٥,٢٥% سنويا في المتوسط. وبذلك تبلغ احتياجاتها المجمعة من البترول والغاز خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٧ نحو ١١٧٥ مليون طن بترول معادل.

واذا رغبت مصر في تحقيق حصيلة صافية من صادرات البترول والغاز في حدود ١,٨ مليار دولار سنويا في المتوسط، على اساس سعر متوقع ٢٥ دولارا للبرميل، فسوف يلزم توفير حصة للتصدير لحساب مصر لا تقل عن ١٠ مليون طن سنويا. وبذلك يبلغ اجمالي الصادرات على مدى السنوات العشرين نحو ٢٠٠ مليون طن، كما يبلغ اجمالي احتياجات مصر من البترول والغاز (متضمنا الصادرات) نحو ١٢٧٥ مليون طن بترول معادل.

ولكي نتوصل لتقدير حجم الانتاج المطلوب من البترول والغاز، ومن ثم حجم الاحتياطيات التي تسددها خلال الفترة المذكورة، ينبغي ان نضيف الى الاحتياجات

٦- اما بالنسبة للحصة التي يحصل عليها الشريك الأجنبي كربع مقابل تحمله مخاطر الاستكشاف فان السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يرغب الشريك الأجنبي في الإسراع بتصدير تلك الحصة رغم ان صفقي سعر التصدير يقل عن السعر الذي تشتري به مصر نصيبه لاستهلاك المحلي؟

والإجابة بليجاز: (أ) ان شراء غاز الشريك الأجنبي لأغراض الاستهلاك المحلي يتطلب تحجيم الانتاج الكلي بالقدر الذي يناسب احتياجات السوق المحلية، وبالتالي ينخفض نصيب الشريك الأجنبي الذي يتحدد بنسبة من الانتاج، (ب) لما للتصدير فيسمح بتوسيع حجم الانتاج الى المستوى الذي يجعل مصر تولج احتياجاتها المحلية من نصيبها والحد من شراء نصيب الشريك الأجنبي الذي سيزداد بالضرورة نتيجة للتوسع في الانتاج، (ج) بذلك تتركز المفاضلة بين ايراد لجمالي يحققه الشريك الأجنبي من كمية أقل وسعر مرتفع في حالة البيع محليا، لو من كمية أكبر وسعر منخفض في حالة التصدير، (د) ولعل مما يرجح كفة الاختيار الثاني، وهو التصدير، ان الشريك الأجنبي يستفيد من التوسع في الانتاج بحيث يتم نضوب الحقول في وقت قصير خلال سريان الاتفاقية التي يلتزم في نهايتها بتسليم الحقول لمصر دون مقابل، ومن ناحية أخرى فإن التوسع في الانتاج يعمل باسترداد نصيبه بنوعيه لكي يقوم باستثماره في البحث عن البترول والغاز في مكان آخر.

٧ - على فرض ان قائمة معامل لامسالة الغاز - كما هو متوقع - تمهيدا لنقله بحرا سوف يتم على نفس الأسس المتبعة في تمويل نفقات البحث والتنمية بمعنى ان يقوم الشريك الأجنبي بتمويل المصروفات الرأسمالية والجارية ثم يسترد النفقات من حصة في الانتاج، فان النتيجة يمكن ان تكون سلبية من زاويتين: لولاهما، ان قائمة معامل الاسالة بتكلفة تصل الى عدة مليارات لا يقدم اضافة ذات قيمة للاقتصاد لو للعلامة المصرية، وذلك لاعتماده على تكنولوجيا متقدمة تستورد من الخارج ولا تحتاج الى عمالة او منتجات محلية. وسيكون الربح الاساسي في تلك العملية الشركات الأجنبية التي يسند اليها قائمة تلك المشاريع العملاقة. وثانية الزاويتين، فهي ان استرداد تكلفة الاسالة (رأسمالية وتشغيل) بنصيب من الغاز سوف يجعل بنضوب احتياطيات مصر من الغاز بينما المستفيد الرئيسي من انتاجه هو المستورد الأوروبي للغاز الذي يحصل عليه بسعر غير مجز لمصر كما لو اوضحنا.

المحلية كمية مماثلة لتغطية نصيب الشركات الأجنبية العاملة في مصر مقابل استرداد نفقاتها وحصلتها الإضافية في الانتاج ورضا للتأجيلات السارية، كما أوضحنا من قبل.

بذلك يبلغ المستهدف انتاجه من البترول والغاز على مدى الفترة ١٩٩٨-٢٠١٧، نحو ٢٧٥٠ مليون طن بترول معادل، وذلك بفرض تنفيذ مشروعات ترشيد ورفع كفاءة الطاقة لكي ينمو استهلاكها فقط بمعدل ٥,٢٥% سنويا في المتوسط.

وبمقارنة هذا الرقم بما هو محقق كاحتياجات مؤكدة في الوقت الحاضر ولا تتجاوز ١٨٨٠ مليون طن بترول معادل (٣,٧ مليار برميل زيت ومنتجات ٥٥ تريليون قدم مكعبة غاز)، نتضح الأهمية القصوى لما ستتحول الآن لمنطقته من أوجه المفاضلة بين تصدير الغاز أو الاحتفاظ به لتصنيعه محليا ومواجهة احتياجات الأجيال القادمة.

١ - سبق أن شرعنا في القسم الثاني من هذه الدراسة كيف تتوقع صناعة البتروكيماويات على صناعة التكرير وبخاصة من حيث حجم القيمة المضافة. فصناعة التكرير لا تضيق أكثر من ٣ دولارات في البرميل، بينما ترتفع القيمة المضافة في البتروكيماويات الأساسية كالاثيلين والبروبيلين إلى ٣٦ دولارا وفي المنتجات الوسيطة إلى ١٣٢ دولارا وإلى أكثر من ٢٦٠٠ دولار إذا تحول برميل من البترول إلى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر.

كذلك أوضحنا في القسم الثاني من الدراسة أن بعض الدول العربية قامت بإنشاء وحدتها بمعزل عن الدول الأخرى وكان من الممكن الاستفادة بالتجربة الأوروبية في التكامل الإقليمي الذي يحترج حجر الزلوية في تلك الصناعة. وقد ترتب على تلك السلسلة قائمة وحدات صغيرة في كل دولة فلم تستفد من اقتصاديات الحجم الكبير. كذلك أدى اعتماد التكامل على تعطيل الانتاج في أحيان كثيرة بسبب صعوبة الحصول على الخامات الغذائية والانتاج إلى استردادها من خارج المنطقة.

ومن هذا المنطلق نوصي أن تقوم مصر بتكثيف اتصالها بالدول العربية التي لديها صناعات بتروكيماوية وتحتاج للمساهمة في أنشطة مكملة يمكن قمايتها على أرض مصر وذلك للاستفادة من مزايا عديدة أهمها:

(أ) اقتصاديات التكامل الذي هو ركيزة أساسية في تلك الصناعة كما ذكرنا، (ب) اقتصاديات الموقع قرب مصر من أسواق أوروبا وهي الأسواق الطبيعية لتلك

المنتجات، (ج) اقتصاديات المادة الخام والوقود معبرا عنها بالمسعر المنخفض للغاز المصري الذي يمكن شراؤه من نصيب الشريك الأجنبي وتقديمه لتلك المشروعات بسعر يقارب صفائي حصة التصدير، أي بسعر يتراوح بين دولار ودولار ونصف لكل مليون Btu، وهو ما يتراوح بين ٦ و ٩ دولارات لما يعادل من الغاز برميلا من البترول السائل، (د) العمالة المؤهلة والمدربة بكافة مستوياتها وتفضاض أجورها بالنسبة للأجور التي يتقاضاها العاملون في منطقة الخليج، (هـ) الحوافز التي تقدمها مصر في صورة أرض ومرافق واعفاءات ضريبية وجمركية.. الخ.

٢ - كذلك تستطيع مصر أن تجتذب العديد من المستثمرين، أجانب ومصريين، لإقامة صناعات متنوعة على أرض مصر إذا قامت بشراء غاز الشريك الأجنبي بما يعادل صفائي حصة التصدير، وهو كما ذكرنا يتراوح حول ٩-٦ دولارات لما يعادل برميلا من البترول السائل، ثم تعلن استحداثها لتقديم الغاز بما يقرب من تلك القيمة لمن يرغب من المستثمرين في إقامة مشروعات صناعية على أرض مصر. ولعل مما يبعث على الأمل في نجاح هذا الاتجاه أن بعض رجال الأعمال المصريين قد توجهوا في الآونة الأخيرة إلى اقتحام صناعة البتروكيماويات مما شجع قطاع البترول على إنشاء شركة قابضة مستقلة للإشراف على هذا النوع من النشاط ودعاه.

٣ - وما يرجح أيضا التوسع في استخدام الغاز محليا ما أثبتته العديد من دراسات الجدوى من إمكان تحقيق درجة أعلى من الكفاءة وخفض كبير في النفقات بحلول الغاز الطبيعي محل ما يستخدم في الصناعة المصرية من المازوت الذي يسهل نقله وتسويقه عالميا. كذلك يمكن لحلول الغاز محل البوتاجاز في الكثير من استخداماته، وهو منتج تتلقى مصر من عجز في إنتاجه مما يلجئها إلى استيراده ودفع ثمنه بالعملة الأجنبية. وحتى إذا توفر لديها فائض منه فسيسكون من الأجدي تصديره لارتفاع سعره ولسهولة أسلته دون حاجة لإقامة معامل باهظة التكلفة كما هو الحال بالنسبة للغاز الطبيعي.

وفيما يلي مثال على شركة صناعية مصرية قائمة بالفعل بوضع كيف يمكن استخدام الغاز الطبيعي لخفض نفقاتها، وأيضا لتحسين ميزان المدفوعات على المستوى القومي. فالشركة تستخدم نحو ٣٦٨٠ طن مازوت ونحو ٢٠٨٠ طن بوتلجاس سنويا. وقد أثبتت للدراسة أن لحلول ما يقرب من ٥,٨ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي

يمكن ان يغنيها عن استخدام المازوت والبولتاجز ويحقق لها وفرا صافيا يبلغ نحو ٤٠٠ ألف جنيه سنويا لو ما يقرب من ٨ مليون جنيه على مدى ٢٠ سنة وهي المدة اللازمة لاستهلاك التكلفة الرأسمالية اللازمة للتحويل الى استخدام الغاز الطبيعي.

اما على المستوى القومي فان تكلفة احلال الغاز الطبيعي في الشركة لا تتجاوز نحو ١,٦ مليون جنيه شاملة التعديلات التي يلزم اخذها على شبكة الشركة والمصانع وكذلك تكلفة مد لشبكة القومية للغاز الطبيعي حتى مدخل الشركة وغير ذلك من النفقات. فإذا اخذ في الاعتبار ان العمر الافتراضي لتلك التعديلات الرأسمالية يصل الى نحو ٢٠ عاما، فان القسط اللازم لاستهلاك تلك التكلفة الرأسمالية لا يتجاوز ٨٠ مائتين ألف جنيه سنويا. وبمسئمة بسيطة نستخلص انه في مقابل قسط سنوي لا يتجاوز تلك القيمة يمكن ان تحقق حصيلته تصدير المازوت الذي توفره وحصيلته البولتاجز الذي نستغني عن استيراده، نتيجة لاحلال الغاز الطبيعي محلها، ما يبلغ نحو ١,٩ مليون جنيه سنويا. أي ان ذلك الاحلال يمكن ان يخفف عجز ميزان المدفوعات المصري بما يبلغ نحو ١,٨ مليون جنيه سنويا، وذلك على فرض ان تكلفة الاحلال سيكون اغلبها معدات مستوردة من الخارج بينما يمكن التوسع في تصنيعها محليا وهو ما يفيد الاقتصاد والمعالجة المحلية.

هذا مثال من مئات يمكن عن طريقها ترشيد الاتفاق وخفض اعباء ميزان المدفوعات، مع الاحتفاظ بالغاز لمواجهة احتياجاتنا المحلية المتزايدة من الطاقة في ظل اسعارها التي تنجبه باطراد الى الارتفاع. ومتى تم التوسع في استخدام الغاز محليا، فان السوق المحلية يمكن ان تستوعب نصيب الشريك الاجنبي من الغاز، كما يمكن في تلك الحالة استخدام الوفرة الناتجة من احلال الغاز محل المازوت والبولتاجز في شراء نصيب الشريك الاجنبي من الغاز بالمرس بعد تخفيضه الى ما يعادل البديل المتاح له وهو صافي حصيلته التصدير.

٤- ومن ناحية أخرى، فان التوسع في استخدام الغاز كوقود محل السوائل في كافة الاستخدامات الممكنة يؤدي الى خفض حجم السوائل المطلوبة بحيث تقتصر على الاستخدامات التي لا يصلح فيها الغاز كبديل مثل الموصلات. وفي تلك الحالة يمكن الاكتفاء بإقامة طاقة للتكبير في معامل التكرير بحيث يتحول لفائض من المازوت الى منتجات خفيفة كالبنزين والسيولار وهو ما يفي بسد فجوة السوائل. ومتى تحقق ذلك فان الاستثمارات

اللازمة لتوسيع طاقة التكرير يمكن ان تنخفض الى النصف. وبذلك يتحقق الهدف الإيجابي المزودج، وهو تخفيف اعباء ميزان المدفوعات من ناحية، وفي نفس الوقت تحسين مستوى البيئة في مصر نتيجة للتوسع في احلال الغاز محل المازوت.

٥- وإذا كان سعر الغاز يعتبر اقتصاديا في دولة مثل تركيا بعد اسلته ونقله اليها بتكلفة تفوق ثمن الغاز قبل اسلته، فان الغاز لا بد ان يكون اقتصاديا من باب اولي بالنسبة لاستهلاكه في مصر التي سيكون في مقدورها الحصول عليه بدون تحمل للتكاليف الباهظة للاستالة والنقل. وإذا كانت مصر قد لجأت في الأونة الاخيرة لشراء جانب من حصص الشريك الاجنبي من الزيت الخام لمواجهة الاحتياجات المحلية، فقد يكون من الأفضل الاستمرار في شراء حصصه من الغاز بدلا من الزيت لمد تلك الاحتياجات، وذلك بعد تخفيض السعر الى ما يعادل صافي حصيلته التصدير. وهذا ما ينسجم مع اقتصاديات الغاز عموما التي تؤكد ان استهلاكه محليا هو الأفضل دائما.

٦- في ضوء ما تقدم، فإنا نفتح عد ندوة متخصصة لمنقشة حجم الاحتياجات المؤكدة من الغاز واقتصاديات استغلالها مع تزويد الندوة بكافة البيانات الفنية والاقتصادية التي تحتاجها لاجاز مهمتها. وعلى اللجنة ان تأخذ في الاعتبار حجم الاحتياطيات بالقياس لاحتياجات مصر المتزايدة من الطاقة خلال المستقبل المنظور، وامكانيات التوسع في استخدام الغاز محليا ولحلله محل السوائل وثر ذلك الاحلال على تحسين البيئة باعتباره الأكثر نظافة والاقل تلويثا. كذلك ينبغي ان تلغذ الندوة في اعتبارها اثر التوسع في استخدام الغاز على تحسين ميزان المدفوعات وتحسين كفاءة الصناعة المصرية وخفض نفقاتها مما يمكنها من مواجهة المنافسة العالمية الناجمة من تقلبات الجات ومنظمة التجارة العالمية. وإذا ثبت ان مصر تحتاج للاحتفاظ باحتياطياتها من الغاز لمواجهة احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، فلا ينبغي التردد في تبني سياسة الطاقة تعمل على الاحتفاظ بالغاز لاستخدامه محليا والامتناع عن تصديره، مع شراء نصيب الشريك الاجنبي بمس لا يتجاوز ما يحق له بالتصدير، وهو كما اوضحنا يتراوح حول دولار ودولار ونصف لكل مليون Btu، اونحو ٩-٦ دولارات لما يعادل من الغاز برميلا من البترول السائل.

٧- اما ما يقال من ان الشركات الاجنبية العاملة في مصر ترغب في تصدير الغاز حتى تحصل على نصيبها

في تحديد حجم الإنتاج بما يحقق مصالحها القومية ما تقوم به دول أوبك عند الالتزام بحصتها التي قد تقل كثيرا عن حجم الطاقة الإنتاجية المتاحة، ومن ثم تقوم بخفض الإنتاج وتوزيع الحصة المخفضة بين الشركات العاملة في أراضيها بنسب تحددها الدولة وتقبلها الشركات دون منازعة. كذلك لجازت المادة عشرون من اتفاقية الجات للدولة ان تقوم بتنظيم الإنتاج من مواردها الطبيعية النادرة او القابلة للنضوب وفقا لما تقتضيه مصلحتها القومية، وهو ما ينطبق على الثروة البترولية والغازية.

من الاحتياطات في القصر وقت ممكن وتعيد استثمار مواردها المالية في مناطق جديدة. فان هذه المقولة يرد عليها بان اتفاقيات البترول تمتد الى نحو ٣٥ عاما وهو ما يضمن للشركات حصولها على نصيبها مما تحتويه الحقول التي لا يزيد عمرها على تلك الفترة. وغاية ما يطلب من الشرك الاجنبي ان يتناسب انتاج الغاز مع الاحتياجات المحلية وتحديد سقف الانتاج بما يحقق المصالح العليا للدولة المضيفة. ومن المعروف ان سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يعتبر من الحقوق المستقرة والمُعترف بها دوليا. ومن التطبيقات الشائعة لحق الدولة

جدول (١) أسعار لغاز الطبيعي في أهم أسواقه مقارنة بسعر النفط ١٩٨٥-١٩٩٩
(الوحدة = دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية Btu) *

السنة	الاتحاد الأوروبي Cif	الغاز الطبيعي (للمنتول عبر الأنابيب)				غاز مسال البلدان Cif	زيت خام في OECD Cif
		الولايات المتحدة (عند رأس البئر)	الولايات المتحدة (واردات)	كندا البرتا	بريطانيا		
١٩٨٥	٣,٨٣		٣,٢			٥,٢٣	٤,٧٥
١٩٨٦	٣,٦٥		٢,٤			٤,١٠	٣,٥٧
١٩٨٧	٢,٥٩		٢,٠			٣,٣٥	٣,٠٩
١٩٨٨	٢,٣٦		١,٨			٣,٣٤	٢,٥٦
١٩٨٩	٢,٠٩	١,٧٠	١,٨			٣,٢٨	٣,٠١
١٩٩٠	٢,٨٢	١,٦٤	١,٩	١,٠٥		٣,٦٤	٣,٨٢
١٩٩١	٣,١٨	١,٤٧	١,٨	٠,٨٩		٣,٩٩	٣,٣٣
١٩٩٢	٢,٧٦	١,٧٧	١,٨	٠,٩٧		٣,٦٢	٣,١٩
١٩٩٣	٢,٥٣	٢,١٠	٢,٠	١,٦٩		٣,٥٢	٢,٨٢
١٩٩٤	٢,٢٤	١,٩٢	١,٨	١,٥٠		٣,١٨	٢,٧٠
١٩٩٥	٢,٣٧	١,٦٩	١,٥	٠,٨٩		٣,٤٦	٢,٩٦
١٩٩٦	٢,٤٣	٢,٧٦ **	١,٩	١,١٢	١,٨٤	٣,٦٦	٣,٥٤
١٩٩٧	٢,٦٥	٢,٥٣		١,٣٦	٢,٠٣	٣,٩١	٣,٢٩
١٩٩٨	٢,٢٧	٢,٠٨		١,٤٢	١,٩٣	٣,٠٥	٢,١٦
١٩٩٩	١,٧٣	٢,٢٧		٢,٠٠	١,٦٤	٣,١٤	٢,٩٦

(**) لا يوجد تفسير لهذه القفزة في السعر مع لاختفاء عبارة (عند رأس البئر) وكذلك اختفاء سعر الواردات اعتبارا من عام ١٩٩٧ ويرجع ان يكون موقع التسعير قد تغير الى حدود المدينة ، بمعنى ان السعر صار يتضمن تكلفة الضخ بالانابيب الى مشارف المناطق الاستهلاكية .

جدول (٢) احتياطات الفلز المؤكدة، وقلتها، واستهلاكه في العام ١٩٩٩
(الوحدة : الاحتياطات = تريليون متر مكعب tcm والنتاج والاستهلاك = مليار متر مكعب bcm)

المنطقة أو الدولة	الاحتياطات ١٩/١٢/٢١		الانتاج		الاستهلاك
	لكعبة	%	لكعبة	%	
ولايات المتحدة	٤١٥	٢١	٥٤١	٢٣,٢	٢٦,٩
كندا	١,٨١	١,٢	١٦٢	٧,٠	٣,١
المكسيك	٠,٨٥	٠,٦	٣٧	١,٦	١,٦
جملة أمريكا الشمالية	٧,٢١	٥,٠	٧٤٠	٣١,٨	٣١,٦
نزويلا	٤,٠٤	٢,٨	٣٢	١,٤	١,٤
بقي أمريكا اللاتينية	٢,١٧	١,٥	٦٣	٢,٥	٢,٥
جملة أمريكا الجنوبية والوسطى	٦,٢١	٤,٣	٩٥	٤,١	٤,١
فرنسا	—	—	—	—	١,٦
إيطاليا	—	—	—	—	٢,٥
إيطاليا	—	—	—	—	٢,٧
هولندا	١,٧٧	١,٢	٦٠	٢,٦	١,٧
النرويج	١,١٧	٠,٨	٥١	٢,٦	٠,٦
المملكة المتحدة	٠,٧٦	٠,٥	١٠٠	٤,٣	٩,٢
بقي أوروبا	١,٤٨	١,١	٧١	٢,٦	١٣,٠
جملة أوروبا *	٥,١٥	٣,٥	٢٨٢	١٢,١	١٩,٤
كازاخستان	١,٨٤	١,٣	٩	٠,٤	٠,٣
روسيا	٤٨,١٤	٣٢,٩	٥٥١	٢٣,٧	١٥,١
تركمنستان	٢,٨٦	١,٩	٢١	٠,٩	٠,٥
أذربايجان	١,١٢	٠,٨	١٧	٠,٧	٣,٦
أوزبكستان	١,٨٧	١,٣	٥٢	٢,٦	٢,٩
بقي الاتحاد السوفيتي سابقا	٠,٨٧	٠,٧	٦	٠,٢	١,٢
جملة الاتحاد السوفيتي سابقا	٥٦,٧٠	٣٨,٧	٦٥٦	٢٨,١	٢٣,٤
إيران	٢٣,٠٠	١٥,٧	٥٢	٢,٣	٢,٤
العراق	٣,١١	٢,١	—	—	—
لبنان	١,٤٩	١,٠	٧	٠,٣	٠,٣
عمان	٠,٨٠	٠,٥	٦	٠,٢	—
قطر	٨,٤٩	٥,٨	٢٤	١,٠	—
السعودية	٥,٧٩	٤,٠	٤٦	٢,٠	٢,٠
الإمارات العربية المتحدة	٦,٠٠	٤,١	٣٨	١,٦	١,٤
بقي الشرق الأوسط	٠,٨٤	٠,٦	١٤	٠,٧	١,٥
جملة الشرق الأوسط	٤٩,٥٢	٣٣,٨	١٨٧	٨,٠	٧,٦
أستراليا	٤,٥٢	٣,١	٨٢	٣,٥	١,٠
اليابان	١,٣١	٠,٩	٦	٠,٢	—
مصر	١,٠٠	٠,٧	١٥	٠,٦	٠,٦
نيجيريا	٣,٥١	٢,٤	٦	٠,٢	—
بقي أفريقيا	٠,٧٠	٠,٥	٥	٠,٢	٠,٦
جملة أفريقيا	١١,١٦	٧,٧	١١٤	٤,٩	٢,٢
إندونيسيا	١,٢٦	٠,٩	٢١	١,٣	٠,٩
إندونيسيا	١,٣٧	٠,٩	٢٢	١,٠	١,٠
الصين	—	—	٢٥	١,١	١,٠
الهند	٢,٠٥	١,٤	٦٦	٢,٩	١,٢
أفغانستان	—	—	—	—	٣,٣
أفغانستان	٢,٣١	١,٦	٤٣	١,٨	٠,٩
ماليزيا	—	—	—	—	٠,٨
كوريا الجنوبية	٣,١٨	٢,١	٦٨	٢,٩	٣,٧
بقي جنوب وشرق آسيا	١٠,٢٨	٧,٠	٢٥٥	١١,٠	١١,٧
جملة جنوب وشرق آسيا	١٤٦,٤٢	١٠٠	٢٢٣٠	١٠٠	١٠٠

* بما فيها وسط وشرق أوروبا ويقدر استهلاكها من الفلز بنحو ٦٠ مليار متر مكعب

جدول (٣)

سعر شراء غاز الشريك الأجنبي في مصر مقارنة بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة
(سعر الفلز = دولار لكل مليون Btu وسعر زيت خليط السويس = دولار للبرميل)

السنة	سعر شراء غاز الشريك الأجنبي في مصر سعر زيت خليط السويس	الغاز بعد الزيادة	الفلز في أوروبا Cif	سعر الفلز في الولايات المتحدة المحلى عند البئر	المستورد
١٩٩٢	١٦,٥١		٢,٧٦	١,٧٧	١,٨٠
١٩٩٣	١٣,٨٢		٢,٥٢	٢,١٠	٢,٠٠
١٩٩٤	١٢,٩٢		٢,٢٤	١,٩٢	١,٨٠
١٩٩٥	١٥,٥٦	٢,٦٧	٢,٣٧	١,٦٩	١,٥٠
١٩٩٦	١٨,٦٦	٣,٢١	٢,٤٣	٢,١٠	١,٩٠
١٩٩٧	١٦,٩١	٢,٩٠	٢,٦٥	٢,٥٣	٢,٢٠
١٩٩٨	١٠,٤٢	١,٧٩	٢,٢٧	٢,٠٨	
١٩٩٩	١٦,١٩	٢,٧٨	١,٧٣	٢,٢٧	
متوسط ٩٥-٩٩	١٦,٨٩	٢,٨٩	٢,٤٣	٢,٢٥	١,٩٣

جدول (٤) تكلفة قطاع وحدة من الفلز المسال في شركة (قطر غاز) موزعة حسب عناصرها
(الوحدة = دولار أمريكي)

عناصر التكلفة	لكل برميل معادل نفط Bce		لكل مليون وحدة حرارية Btu	
	التكلفة الكلية	منها للرأسمالية	التكلفة الكلية	منها للرأسمالية
تطوير وإنتاج الغاز في المنبع	١,٨١	٠,٨١	٠,٣١	٠,١٤
إمالة الفلز	٩,٢٥	٦,٢٩	١,٥٧	١,٠٧
نقل الغاز من الخليج إلى اليابان	٧,٤٤	٤,٧٦	١,٢٦	٠,٨١
التكلفة الإجمالية	١٨,٥٠	١١,٨٦	٣,١٤	٢,٠٢

وقد قدرت مصروفات التشغيل على أساس المعايير التي وضعتها وكالة الطاقة الدولية ، مع افتراض متوسط للإنتاج نحو ٨ مليون طن من الغاز المسال سنوياً ، وأن الأموال المقرضة ستسدد بسعر فائدة ١٠% على مدى خمسة وعشرين عاماً وهو العمر الافتراضي للمشروع .

جدول (٥) تطور استهلاك الوقود الحفري والمبتعثات الكربونية في مصر
(وحدة الطاقة = مليون طن بترول معادل / وحدة للكربون = مليون طن متري)

نوع الوقود	١٩٧٥		١٩٨٦/١٩٨٥		١٩٩١/١٩٩٠		٢٠٠٠/١٩٩٩	
	وقود	كربون	وقود	كربون	وقود	كربون	وقود	كربون
منتجات بترولية	٧,٤٣	٦,٠٩	١٨,١٥	١٤,٨٨	٢٠,٧٣	١٧,٠٠	٢٤,٣٧	٢٠,٠٠
غاز طبيعي	٠,٠٣	٠,٠٢	٤,٦٦	٢,٩٣	٧,٢٤	٤,٥٦	١٥,٧٠	٩,٩
الجملة	٧,٤٦	٦,١	٢٢,٨١	١٧,٨١	٢٧,٩٧	٢١,٥٦	٤٠,٠٨	٢٩,٩
ثاني لتصيد للكربون	٢٦		٦٥		٧٩		١٠٩	

◆ القسم الرابع ◆

رواية نكاحية لبعض

قضايا السياحة في مصر

جزئي ومحدود، ولكن بأخذ جوانب التكاليف والمسايف
في الاعتبار، مقلما تؤخذ المنافع.

وبناء على هذا تنقسم الدراسة إلى الأجزاء التالية:
(١) مكافئة السياحة في ظل التحولات الاقتصادية
والسياسية.

(٢) الاستثمار السياحي ودور القطاع الخاص.

(٣) التطورات على جانب الطلب.

(٤) التطورات على جانب العرض.

(٥) إسرائيل والسياحة المصرية.

(٦) الإيرادات السياحية وإشكالياتها.

(٧) اعتماد السياحة على العالم الخارجي.

(٨) السياحة وميزان المدفوعات.

(٩) السياحة العسكرية أو سياحة المصريين الخارجة.
هذا مع العلم أن المقصود بالسياحة في هذه الدراسة

هو السياحة الدولية الوافدة لمصر Inbound

Tourism. أما السياحة العكسية Outbound

Tourism والتي تعد أيضاً جزءاً من السياحة الدولية
فسيتم الإشارة إليها بأنها سياحة عكسية أو سياحة
المصريين الخارجية. هذا وتعرف منظمة السياحة

العالمية World Tourism Organization
الزائر الدولي بأنه:

"أي شخص يسافر إلى بلد خارج بلد إقامته وخارج
بيئته المعتادة لفترة لا تزيد عن ثلثي عشر شهراً.
وتكون الزيارة لأي غرض بخلاف العمل من أجل
التكسب من داخل الدولة المضيفة".

ويعني هذا التعريف أن السائح ليس فقط من يزور بلد
آخر لغرض ترفيهي أو ثقافي، ولكن أيضاً لأي غرض
آخر مثل التعليم، أو العلاج، أو زيارة الأقارب، أو نشاط
الأعمال .. وغيرها، طالما يستوفي الشروط المحددة في
التعريف.

السياحة من القطاعات التي حظت باهتمام كبير -
ربما أكثر من أي قطاع آخر - في ظل التحولات
الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر خلال العقدين
الماضيين. فقد انتقلت مصر تدريجياً من نظام ملامحه
الأساسية اشتراكية إلى نظام ذا ملامح رأسمالية. وتم ذلك
في إطار ما هو معروف بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي
التي تبنتها المؤسسات المالية الدولية، وطبقها العديد من
الدول النامية. وقد صاحب هذه التحولات تقدم كبير في
مكانة السياحة وأولويتها في استراتيجية للتنمية في مصر.
فشهدت للفترة نمواً في الاستثمارات السياحية بمعدلات
عالية، وتطوير المناطق السياحية أصبحت موضعاً
للجذب السياحي الكبير. وتزايد نشاط الشركات متعددة
الجنسيات في مجال الخدمات السياحية الرئيسية من
طيران إلى تنظيم رحلات شاملة إلى إدارة فندقية. كما
تغير هيكل الطلب والعرض السياحي تغيراً جوهرياً.

ولكن الخبرات العالمية ودراسات الخبراء والتقارير
الدولية بدأت تكشف عن صعوبات ومشاكل مرتبطة
بتنمية السياحة خصوصاً في الدول النامية. فالنمو
السياحي السريع الذي تشهده هذه الدول عادة قد يسفر
عن نتائج سلبية مختلفة. والسياسة كما يمكن أن تحقق
إيرادات كبيرة، قد تحصل اقتصاد الدولة لنامية تكاليف
باهظة بالندد الأجنبي. والإنفاق الاستثماري الضخم في
السياحة قد يتم على حساب قطاعات واحتياجات أخرى
أساسية في عملية التنمية. كما أن التعامل مع الشركات
متعدية الجنسيات لا يجلب منافع فقط، ولكن تكتنفه أيضاً
مخاطر ومشكلات تهدد مصالح الدولة المضيفة.

وفي ضوء الاعتبارات السابقة، وبالنظر إلى الأهمية
الكبيرة والتغيرات الهيكلية التي طرأت على السياحة
المصرية خلال العقدين الماضيين، يصبح من الضروري
رصد ما طرأ من تغيرات ومستجدات، وتقويم بعض
القضايا الجوهرية المتعلقة بهذا القطاع، ليس من منظور

(١) مكانة السياحة في ظل التحولات الاقتصادية

والسياحية :

رغم أن مصر بدأ يستقبل السياح منذ قديم الزمن لما يتوفر لها من مقومات سياحية فريدة، إلا أن السياحة لم تتبوأ مكانة خاصة وتعتد عليها الدولة أملاً عرضية إلا خلال الحدين الماضيين. وهما الحدين اللذان شهدا التحولات في الاقتصاد المصري وتبني استراتيجية لبيروية للتنمية من منطلق إعادة الهيكلة للأسواق. وتمكن الفترة التالية من إحدى الوثائق الرسمية التي أصدرتها وزارة السياحة هذه المكانة تحت شعار "السياحة قطارة للتنمية في مصر".

"طرحت وزارة السياحة هذا الشعار الواقع العملي لكي يجسد بالفعل الهدف طويل الأجل للنقل السياحي كله. فمصر تجتذب سياحاً من مختلف الجنسيات متميزة تجذبها بامتياز بميزة نسبية تمكناها من المنافسة العالمية في السياحة .. بل وتجذبها مقصداً سياحياً فوق المنافسة، وهذه ميزة لا تتوفر لمصر في أي من القطاعات الاقتصادية الأخرى".

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا السياحة بالذات التي حظت بهذه المكانة وتحقق لها - كما سيوضح فيما بعد - اهتمام غير مسبوق، بينما قطاعات أخرى أساسية للتنمية وخصوصاً الصناعة لم تحظ بمثل هذه المكانة والاهتمام، بل في الغالب ترجعت أهميتها لنسبية؟ في الواقع هناك عدد من الاعتبارات التي تجعل السياحة أكثر توافقاً وقابلية للتطور في ظل استراتيجية للتنمية ذات توجهات لبيروية، نذكر منها:

أولاً: يعود للقطاع الخاص في ظل هذه الاستراتيجية بالدور الرئيسي في التنمية. ولأن هذا القطاع يسمى في الغالب لتحقيق الربح في مدى زمني قصير، تعد السياحة من الأنشطة التي تنتج تحقيق هذا الهدف. وذلك بخلاف الصناعة التي يتطلب الاستثمار فيها درجة أعلى من المخاطرة نتيجة لموجهتها لمشكلات مختلفة تتعلق بإدارة المشروع وبالعالة والنفذ الاتحادي المستخدم وحجم السوق .. وغيرها. ولحد الألفة على جانبية النشاط السياحي للقطاع الخاص أن نصوب هذا القطاع (علم ١٩٩١/٩٥) في ناتج السياحة أعلى من غيره من القطاعات فتد بلغ ٨٥%، في حين بلغ نصيب قطاع الخاص في ناتج الصناعة ٦٢% والتشييد ٧٢% والتجارة والمساكن والتأمين ٨٢% والمواسلات والاتصالات ٢٢%. وكما سيوضح فيما بعد فإن نسبة

الاستثمار الخاص في قطاع السياحة أعلى كثيراً من نسبتة في مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني.

ثانياً: الانفتاح على العالم الخارجي الذي يميز السياسات الليبرالية، مع إمكانات الاقتصاد المحدودة وقدراته التنافسية الضعيفة، تجعل السياحة محطاً لتطلعات الدولة. فخر قطاع ذو توجه خارجي، يمكن أن يحقق حصيلة من النقد الأجنبي دون التعرض لنقص الصعوبات التي تواجه الصادرات الصناعية، خصوصاً مع تزايد الأهمية الاقتصادية للسياحة على مستوى العالم وتمتع مصر بمنتج سياحي متميز. وتؤكد ذلك الوثيقة الرسمية سابقة الذكر تحت شعار "السياحة صناعة تصديرية". فالسياحة هي في واقع الأمر صناعة كبرى بالغة الأهمية ترتبط بالعديد من الصناعات والخدمات المغذية لها، وتتطوي على استثمارات ضخمة تجذبها أكبر الصناعات المدرة للدخل من الصناعات الحرة، والسياحة تستقطب المنتج ليوستوك في مصر، ولتحمل معه لدى عوينة بلاده، الكثير من منتجاتها الزراعية والصناعية بل والثقافية والفنية دون أن تتجشم عاء تصديرها إلى الخارج".

وبمضي آخر من العقد أن الانفتاح على العالم الخارجي من خلال السياحة يمكن أن يحقق نجاحاً واثماً، في حين بالنسبة للقطاعات الأخرى قد يهددها الانفتاح بالضعف والاحتصار.

ثالثاً: السياحة نشاط ديناميكي ويتحكم فيه علمياً الشركات متدنية الجسبات. وبينما تتحقق لهذه الشركات مصالح كبرى من ممارستها النشاط في الدول المضيفة المنفتحة على العالم الخارجي، فهي من ناحية أخرى تمكن الدولة المضيفة من إحداث تطوير سياحي واسع لتتلاقى بيسر وسهولة نسبية، ودون أن تخشى المعوقات التي يسببها ضيق السوق أو ضعف القدرات البشرية المحلية، أو تواضع إمكانات التنظيم والإدارة، أو عجز المعلومات. فيمكن الاعتماد على هذه الشركات اعتماداً شبه كلياً في توفير كافة مراحل الخدمة السياحية بدءاً من أصال التصميم والاستشارات، وإنشاء المشروعات السياحية، إلى مجال النقل الجوي والبحري، وتسويق المنتج السياحي على مستوى العالم، وإدارة المشروعات السياحية والتفنية.

رابعاً: فتحت التحولات الاقتصادية درجة عالية من السيولة بالجهز المصرفي، مما وفر التمويل النضج للمشروعات السياحية الصالحة. كما يساعد تحرير أسعار الصرف على استجابة الطلب السياحي، بعكس الطلب

على الصناعات الصناعية الذي لا يتمتع بنفس المرونة السعرية المرتفعة.

خلاصة: توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية بالدول الغربية وتوقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، ثم البدء في تطبيع العلاقات على المستوى الرسمي، كان له لبغ الأثر ووفر مناخاً مواتياً للزواج السيلحي. فالعلاقات الوثيقة مع الغرب قلحت تنكفاً من جانب السياسيين الأجانب وغيرهم من المصنيين بالانشط الاقتصادي في مصر، ونالت ترجيحاً من جانب الشركات الغربية الكبرى المنظمة للرحلات تشملمة Tour Operators التي أسرعت بوضع مصر على برامجها. أما اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل فقد فتحت المجال أمام لتطوير السيلحي واسع النطاق في سيناء وساحل البحر الأحمر، كما أضفت مصدراً جديداً للطلب السيلحي، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل فيما بعد.

(٢) الاستثمار السيلحي ودور القطاع الخاص:

الإمكانات الميسرة للتطوير السيلحي، والتوافقت الموقية تجاه السياحة من جانب كل من الدولة والقطاع الخاص وقطاع السياحة العالمي، والمناخ الاقتصادي والسياسي الملائم، كلها عوامل تضاعفت لكي يصبح للسياحة أهمية متزايدة في استراتيجية التنمية. وتعمكن هذه الملائكة بدورها في نمو الاستثمارات السيلحية وتزايد أهميتها النسبية في الاقتصاد الوطني، كما يتبين من جدول رقم (١).

جدول رقم (١) تطور الاستثمارات السيلحية ونسبتها إلى إجمالي الاستثمارات				
السنوات التيان	الفترة الخمسية			السنوات التيان
	١٩٩٧/٩٨	١٩٩٦/٩٧	١٩٩٥/٩٦	
١٩٩٧/٩٨	٤٩٨٤	٨١٩٢	٤٠٥٠	١٨٧٤
نسبة إلى إجمالي الاستثمارات	٧,٣	٤,٠٠	٣,٢	٣,٣

المصدر: وزارة التخطيط خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الأول - المكونات الرئيسية - أبريل ١٩٩٩.

ويلاحظ من الجدول تزايد الأهمية النسبية للاستثمارات السيلحية التي أصبحت تمثل في عام ١٩٩٩/٩٨ أكثر من ضعف نصيبها خلال الفترة الخمسية الأولى ١٩٨٧-٨٢. كذلك فإن حجم الاستثمار

السيلحي في سنة واحدة هي عام ١٩٩٩/٩٨ بلغت نسبته ٦١% من استثمارات السنوات الخمس للفترة ١٩٩٧/٩٨، وكبير من ضعف استثمارات الفترة الخمسية ١٩٨٧-٨٢. وتظهر بيانات وزارة التخطيط أيضاً (غير مبيئة بالجدول) تراجع نصيب الصناعة في جملة الاستثمارات على مدى نفس الفترة، من ٢٣,٧% في خطة ١٩٨٧-٨٢ إلى ١٩,٩% في عام ١٩٩٩/٩٨. وقد تم هذا التوسع في الاستثمار السيلحي في ظل قوانين الاستثمار التي منحت الاستثمار المحلي والأجنبي عموماً تيسيرات وحوافز متعددة. ومن أهمها:

- فتح المجال أمام الملكية الأجنبية الكاملة للمشروعات.
- السماح بتحويل الأرباح ورأس المال للخارج.
- الإعفاء من ضريبة الأرباح والدخل لمدة (١٠٥) سنوات (ويلاحظ أن معظم المناطق السيلحية تحصل على الإعفاء الممتد ومنته ١٠ سنوات بدلاً من الإعفاء العام ومنته ٥ سنوات، باعتبارها مناطق تقنية. والسياسة بذلك تعامل مثل مشروعات استثمار الأراضي).
- تيسير إجراءات الاستيراد. ومنح إعفاء جمركي على المعدات والأصول (والسيارات السيلحية) برسم رمزي نسبته ٥%.
- وعلاوة على ذلك فقد بيعت مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للتطوير السيلحي في أجل المواقع على سواحل البحر الأحمر للمستثمرين بتمن رمزي (دولار واحد للمتر المربع)، وتم تسهيل إجراءات تشييد وإقامة المشروعات السيلحية. وقد استفاد من حوافز الاستثمار للقانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧، ١٠٣ مشروع سيلحي يمثل رأسمالها ٦٧% من إجمالي رؤوس أموال جميع المشروعات الخاضعة للقانون.

ورغم محدودية الاستثمارات الأجنبية عموماً التي حصل عليها الاقتصاد المصري، إلا أن السيلحية تعد من القطاعات التي حظت بنصيب لا بأس به من هذه الاستثمارات. فحتى نهاية عام ١٩٩٩ حصلت المشروعات السيلحية المنفذة وفقاً لتقانون الاستثمار على ٢١,٥% من جملة المصاحفات الأجنبية في رؤوس أموال المشروعات.

والسعودية والإمارات والبحرين، بينما تصنف المغرب وتونس ضمن منطقة إفريقيا).

جدول رقم (٢)
تطور مؤشرات الطلب السياحي لمصر

معدل النمو المتوسط	٢٠٠٠	١٩٨٠	اليان
عدد السائحين (ألف)	١٢٥٣	٥٥٠٦	٧,٧%
عدد الليالي السياحية (ألف)	٨٠٨٤	٣٢٧٨٨	٧,٧%
متوسط فترة الإقامة (ليلة)	٦,٥	٥,٩	٠٠
عدد السائحين في العالم (مليون)	٢٨٤,٨	٦٩٨,٨	٦,٦%
نسبة مصر من السياحة العالمية (%)	٠,٤٤	٠,٧٩	٠٠

المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, ١٩٨٠, ٢٠٠٠.
WTO, Tourism Highlights ٢٠٠١.

وقد طرأت تغيرات جوهرية على هيكل الجنسيات المكونة لحركة السياحة الدولية لمصر. وتتميز الإحصاءات عادة بين السائحين العرب والأوروبيين والأمريكيين ولآخرين، ولكن الجانب الأكبر من الحركة السياحية يتكون من العرب والأوروبيين. وكان العرب يشكلون الجانب الأكبر من حركة السياحة الدولية لمصر، حيث بلغت نسبتهم عام ١٩٧٠ نحو ٦٥% من إجمالي عدد السائحين، وبإيهام الأوروبيون ولكن بنسبة أقل كثيراً (١٨,٤%). ولأن نهاية السبعينات وبداية عقد السبعينات هي الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ والتي تميزت بتوتر العلاقات الميمنية بالغرب، فقد تأثرت السياحة الغربية تأثراً عكسياً نتيجة لذلك. ولكن بنهاية السبعينات وبداية الثمانينات وفي أعقاب اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل تغير هيكل الطلب السياحي تغيراً جذرياً، فتراجعت حركة السياحة العربية ترجعاً شديداً، بسبب اعتراض الكثير من الدول العربية على اتفاقية السلام، في حين تزايدت السياحة الغربية بمعدلات عالية. ورغم استعادة العلاقات الطيبة بين مصر والدول العربية بعد ذلك، إلا أن الاتجاه نحو تراجع الأهمية النسبية للسياحة العربية لصالح السياحة الأوروبية ظل مستمراً حتى الوقت الراهن (شكل رقم ١)، فتقلصت نسبة السائحين العرب في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨%، وتزايدت نسبة الأوروبيين لتصل إلى ٦٩%. أي تقريباً عكس النسب التي كانت سائدة في عام ١٩٧٠.

والسياحة كما ذكر من قبل من قطاعات التي تحقق تطورات القطاع الخاص نحو ربح أسرع ومخاطرة أقل. والمعدلات العالية لنمو الاستثمارات السياحية التي لوحظت من قبل ترجع في الأساس إلى نمو الاستثمار الخاص في قطاع السياحة. فقد ارتفعت نسبته من ٨٦% في الخطة الخمسية (١٩٨٧/٨٢) إلى ٩٧% في عام ١٩٩٩/٩٨. ومع ذلك ينبغي التأكيد أنه من الصعوبة بمكان صلب الاستثمارات السياحية على وجه الدقة وتقسيمها لاستثمار عام وخاص. وذلك لأن هناك قدراً لا بأس به من الاستثمارات تخدم المواطنين والسائحين في نفس الوقت مما يصعب معه فصل نصيب السائحين في السياحة مثلاً تستفيد من خدمات مثل الصحة والتعليم والثقافة والطيران المدني والنقل البحري، والمواصلات الداخلية، والطاقة والمياه، والطرق والموانئ .. وغيرها، وكلها مجالات تستثمر فيها الدولة بمعدلات عالية. لذلك من المتوقع أن الاستثمارات السياحية ونصيب القطاع العام فيها قد تكون أكبر من تلك الميمنية في الخطة (جدول رقم ١). أما إذا اقتصر التناول على المشروعات السياحية الخالصة مثل الفنادق وشركات السياحة وشركات النقل السياحي، فإن الاستثمار الخاص يكون له سيطرة شبه كاملة.

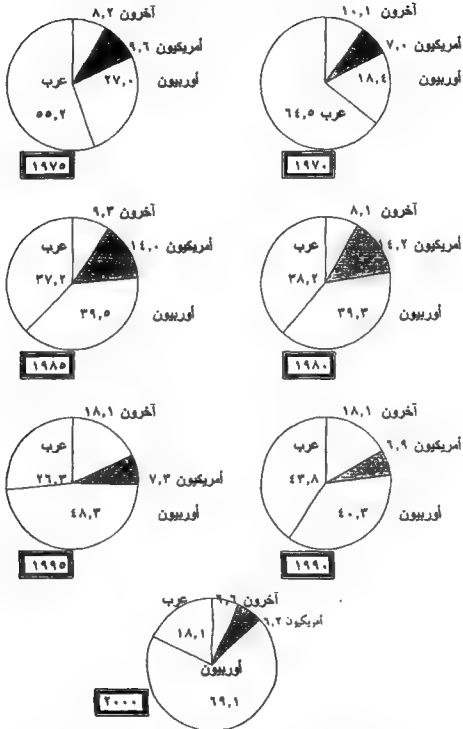
ويمتلك القطاع الخاص ٩٥,٥% من الغرف الفندقية في عام ١٩٩٩، ولا يتجاوز نصيب القطاع العام ٤,٥%. كما يدير القطاع الخاص معظم الفنادق ذات الملكية العامة. ويمتلك القطاع الخاص تقريباً جميع المنشآت التي تعمل في مجال المطاعم وتجارة العدايات.

(٢) التطورات على جانب الطلب :

نجحت مصر في جذب أعداداً متزايدة من السائحين الدوليين وتحقيق معدل مرتفع لنمو الطلب السياحي خلال العقدين الماضيين. فقد تزايد عدد السائحين الوافدين لمصر من نحو ١,٣ مليون عام ١٩٨٠ إلى نحو خمسة ملايين سائح عام ٢٠٠٠، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٧,٧% (جدول رقم ٢). وقد صاحب ذلك نمو في عدد الليالي السياحية وإن كان بمعدل أقل قليلاً نظراً لتقصي متوسط فترة إقامة السائح على مدى الفترة. وبالمقارنة بمعدل نمو حركة السياحة العالمية (٤,٦% خلال نفس الفترة)، يعد معدل نمو الطلب السياحي لمصر مرتفعاً ارتفاعاً كبيراً. وقد ترتب على ذلك أن حظيت مصر بنصيب متزايد من حركة السياحة العالمية، فقد بلغ نصيبها عام ٢٠٠٠ نحو ٧,٩% مقابل ٤,٤% عام ١٩٨٠. واحتلت مصر المرتبة الأولى بين دول إقليم الشرق الأوسط (يتكون إقليم الشرق الأوسط وفقاً لتعريف منظمة السياحة العالمية من ١٢ دولة أهمها مصر

شكل رقم (١)

تطور التوزيع النسبي للسياحة الوافدة وفقاً للجنسية



المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, أعداد مختلفة

(١-٢) تأثر العنف والاضطرابات السياسية:

رغم الانكماش الذي تحقق للسياسة المصرية نتيجة

والترويج. ففي أعقاب حادثة الأكرسر مثلاً ارتفعت مخصصات الترويج السياسي إلى نحو ٤٠ مليون دولار.

جدول رقم (٣)					
الانخفاض في عدد المسجونين والقبلي السليحية خلال سنوات الكبوة					
السنة	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠١
عدد المسجونين (%)	١٤-	١٥-	٢٢-	١١-	متوقع ٥٠-٢٠% انخفاض
عدد القبلي السليحية	١٣-	١٩-	٣١-	٢٤-	
الحادث	الأمين المركزي	حرب الغواصة ٢	لحدث إرهابية	لحدث الأكرسر	١١ سبتمبر "٩/١١"

* لا توجد تقديرات دقيقة ولكن كلها توقعت قد تتغير وفقاً لتغير مسار الأحداث.

لزيادة الطلب السليحي، إلا أن عدد قليل من المتطرفين يمكن أن يلحق بقتلصافات السليحية لأمراً بالغة. والسليحية تتصف بصداستها المفرطة لأحداث العنف والاضطرابات السياسية، ليس فقط ما يحدث منها داخل الدولة ذاتها أو حتى في الدول التي تمدها بالسلاحين، ولكنها تتأثر

أيضاً بالاضطرابات في الإقليم المحيط (حرب الخليج مثلاً)، أو في العالم (لحدث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية).

وبينما يعد العنف أحد أشكال التعبير السياسي منذ القدم، إلا أن الجديد في عصر العولمة هو مدى تأثير رسالته. فلعنف أو الأعمال الإرهابية أصبحت شكلاً من أشكال الاتصال مع نمو العلاقات الدولية واتساع نطاقها. وصارت أحداث العنف في مكان أو موقع معين تحدث أثراً ملحوظاً على مستوى العالم أجمع، لسهولة الاتصال واتساع نطاق الإعلام.

وقد تركزت حركة السليحية الدولية لمصر خلال الفترة من منذ منتصف الثمانينات بأحداث عنف مختلفة واضطرابات سياسية، اتخذت شكل دورات صعود وهبوط في الطلب السليحي كل ثلاث أو أربع سنوات. وبيّنت جدول رقم (٣) تظهر الانخفاض في عدد المسجونين والقبلي السليحية خلال سنوات الكبوة. هذا مع ملاحظة أن الإيرادات السليحية تتأثر عادة بمعدل أعلى من معدل انخفاض عدد المسجونين أو القبلي السليحية. فعلاوة على انخفاض الأعداد، تتخفيض أسعار الخدمات السليحية لتقادي تنفي معدلات التشغيل لحدود تسبب خسائر فادحة لأصحاب المنشآت السليحية.

ومواجهة آثار العنف ومحاولات توفير مناخ آمن واستعادة الثقة والشعور بالأمان من جانب المسجونين الأجانب يتطلب جهداً وتكلفة مرتفعة. والضرورة لا تقتصر على توفير عدد المسجونين، ولكن هناك أيضاً اتفاق ضخم على الأمن السليحي، ومخصصات أعلى للدعاية

(٤) التطورات على جانب العرض:

تعد الطاقة الفنية أبرز جوانب العرض السليحي. وفي إطار مخططات التطوير السليحي ووسع النطاق، نمت الطاقة الفنية من نحو ١٥ ألف غرفة عام ١٩٨٠ إلى نحو ١١٤ ألف غرفة عام ٢٠٠٠، وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ ١٠,٧% في المتوسط خلال الفترة (جدول رقم ٤). وهذا المعدل يفوق كثيراً المعدل النمو للقبلي السليحية (٧,٢%). وظهرت أنماط جديدة للإقامة الفنية لم تكن شائعة من قبل وهي الفنادق العميقة والقرى السليحية. وقد بدأ إنشاء الفنادق العميقة في نهاية السبعينات، ثم توسعت توسعاً سريعاً خلال عقد الثمانينات وحتى منتصف التسعينات بسبب الإقبال الكبير للمسجونين على الرحلات الزبالية لهذه الفنادق والتي يعمل معظمها بين الأكرسر وأسوان. ومع ذلك فقد أخذت لوائح الفنادق العميقة في التدهور مؤخراً وانخفضت معدلات الإشغال لها بسبب مشكلات مختلفة تنطلق بالعماسي والإسداد بالمياه والصرف (أصدر وزير السليحية مؤخراً قراراً بوقف ترخيص إنشاء فنادق عميقة جديدة حتى تستكمل مرافق الفنادق القائمة). وفي أعقاب أحداث الإرهاب في صعود مصر أصبحت الفنادق العميقة أقل أماناً مما قبل، وساهم ذلك في تباطؤ معدل نمو طاقاتها الإيوائية. ومع هذا، فعلى مدى الفترة بأكملها من ١٩٨٠-٢٠٠٠ حققت الفنادق العميقة معدل نمو سنوي متوسط قدره ١١%. أما القرى السليحية فإن توسعها تم بمعدلات غير مسبوقه فاق كثيراً كافة أشكال الإقامة السليحية الأخرى، فبلغ معدل

نمو طاقاتها الإيوائية على مدى الفترة ١٩٨٢-١٩٩٩ ٢٠% سنوياً. ويظهر شكل رقم (٢) تطور هيكل الطاقة الفندقية وفقاً لنوع الإقامة.

ومع تزايد الحركة السياحية وتوسع الطاقة الفندقية تزايدت أيضاً الخدمات السياحية المكملة مثل شركات السياحة وخدمات الإرشاد السياحي، على النحو المبين بجداول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

تطور مؤشرات العرض السياحي

البيان	١٩٨٠	٢٠٠٠	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
الطاقة الفندقية كائنية (غرفاً)	١٤٧٨١	١١٦٦١١	١٠,٧
طاقة الفنادق الممتدة (غرفاً)	١٦٥١	١٣٣٩١	١١,٠
طاقة القرى السياحية (غرفاً)	٢٥٠	٢٢٢١٦	٣٠,٢
عدد الشركات السياحية	٣٣١	٩٩٠	
عدد المرشدين السياحيين	٧٧٣	٦٠٥٢	١٠,٨
الطاقة الفندقية بالجسر الأحمر وجنوب سيناء**	٦٢٦	٥٨٨٣٠	٢٨,٦

* الفترة من ١٩٨٢-١٩٩٩.

** الفترة من ١٩٨٢-٢٠٠٠.

المصدر: أرقام مختلفة، Ministry of Tourism، (١)

Tourism in Figures

(٢) وزارة السياحة، عصر من السياحة، ١٩٩٦.

(١-٤) التطوير السياحي الساحلي؛

التوسع الضخم في الطاقة الفندقية الذي تحقق على مدى العتدين الماضيين يرجع في الأساس إلى التطوير السياحي السريع في منطقتي ساحل البحر الأحمر وجنوب سيناء. وقد بدأ هذا التطوير في أعقاب ثقافية السلام مع إسرائيل، بل وربما كان أحد الاعتبارات الرئيسية لتصميم هذه المنطقة سياحياً، أن تصبح الاستثمارات السياحية الضخمة حقلًا دون نشوب حرب أخرى (من الجانب المصري بطبيعة الحال). وقد أصبحت المنطقة جاذبة للاستثمارات لما يتوفر لها من خصائص طبيعية خلابة، ولما هو متاح من مساحات شاسعة من الأراضي القليلة للتطوير السياحي (تم بيع معظمها للمستثمرين). ولذا لأن الدولة ضخمت في المنطقة (خصوصاً في مراحل تنميتها المبكرة) لمواكبة كثرة من أجل توفير البنية الأساسية باعتبارها حافزاً لجذب الاستثمار السياحي الخاص.

ومن ناحية أخرى اعتبر المسؤولون عن السياحة تنمية هذه المنطقة وسيلة لتوزيع المنتج السياحي ودخول مصر

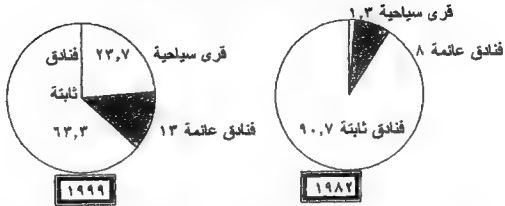
بقوة في مجال السياحة السلطانية، ولذا لتعويض الانحسار النسبي في السياحة الثقافية في سبيل مصر في أعقاب الأضرار الإلهية المتكررة ضد المسحوقين.

ويتضح من شكل رقم (٣) بجلام التحول الجوهري الذي لحق بالتوزيع الجغرافي للطاقة الفندقية في مصر، والمعدلات السريعة لتصوير منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء على مدى عتدين. فقد زاد نصيبهما في مجمل الطاقة الفندقية من ٣,٤% عام ١٩٨٢ إلى ٥١,٨% عام ٢٠٠٠. وأصبح أكثر من نصف الطاقة الفندقية يتركز في هاتين المنطقتين. هذا في حين تراجع النصيب النسبي للقاهرة الكبرى تراجيحاً حاداً، وانخفض نصيب كل من الأقصر وأسوان. وكما يظهر من جدول رقم (٣)، بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للطاقة الفندقية بالمنطقتين ٢٨,٦% أي ما يعادل ٢,٧ ضعف معدل نمو الطاقة الفندقية الكلية.

(٢-٤) متضمنات التوسع السياحي الساحلي؛

تطلب التوسع السياحي السلطي الاعتماد المتزايد على السياحة الجماعية المنظمة Mass Tourism المرتبطة بالطيران العارض لمحاولة شغل هذه الطاقات سريعة النمو. والسياسة الجماعية هي نوع السياحة الذي يخضع لتحكم الشركات العالمية المنظمة للرحلات الشاملة Tour Operators. ومن المعروف عندما تبدأ منطقة ما في الاعتماد على السياحة الجماعية يتبع ذلك عدة سلسلة من التوسعات: فزيد من الطاقة الفندقية يستدعي جذب معدلات أعلى من حركة السياحة الجماعية، ويولد هذا بدوره إغراءات من أجل توسيع جديدة في الطاقة الفندقية. وهكذا حتى تصبح المنطقة ذات طلب سياحي جماعي كثيف ومعرض ضخم من الطاقة الفندقية. وهو ما تحقق بالفعل في مدينتي شرم الشيخ والغردقة حيث أصبحت المدينتان مكتظتان بالفنادق والقرى السياحية المتراسة، وأصبحتا محل جذب كبير للمستثمرين والمنظمي الرحلات الشاملة، وللسياحة الداخلية أيضاً. ففي عام ٢٠٠٠ أصبح في شرم الشيخ ٨٥ وحدة فندقية تحتوي على نحو ١٥ ألف غرفة تمثل ٥٤% من الطاقة الفندقية في سيناء (الشمالي والجنوبي). وفي الغردقة (ولمرفأها الجونة ومجاوليش) نحو ٢٤ ألف غرفة تمثل حوالي ٧٦% من إجمالي الطاقة الفندقية في منطقة البحر الأحمر.

شكل رقم (٢)
تطور الطاقة الفندقية وفقا لنوع الإقامة

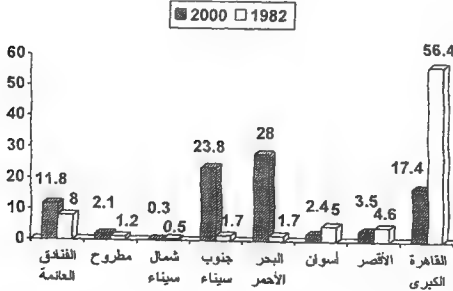


(1) Ministry of Tourism, Tourism in Figures 1999.

المصدر:

(٢) وزارة السياحة، عصر من السياحة، ١٩٩٦.

شكل رقم (٣)
تطور التوزيع النسبي للطاقة الفندقية وفقا للأقاليم السياحية المختلفة
٢٠٠٠، ١٩٨٢



المصدر: وزارة السياحة: عصر من السياحة، أكتوبر ١٩٩٦.

Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 2000

(٥) إسرائيل والسياحة المصرية

بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل والاتجاه نحو تطبيع العلاقات على مستوى الحكومات، بدأت إسرائيل لنفاذ إلى سوق السياحة المصري لتلعب دورا

وعلاوة على ما تم من توسعات غير مسبوقه في منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء من المتوقع مزيد من هذه التوسعات في المستقبل. ويتضح ذلك بجله في جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)
توزيع الطاقة الفندقية تحت الإنشاء وفقا للإقليم

الإقليم	القاهرة الكبرى	الإسكندرية	الأصفر	لسوان	البحر الأحمر	جنوب سيناء	شمال سيناء	مطروح	لخري	فنادق حصة	قجسة
حد الغرف	٥٢٤٥	٩٤١	٢٥١٠	١٢٧١	٣٥٦٧	٥٢٨٢	٦٦١	٥٣٠	٩٧٤١	٤٦٢٨	١١٤.٨٧
النسبة	٤,٧	٠,٨	٢,٢	١,٢	٦١,٤	٤٦,١	٠,٥	٠,٥	٨,٥	٤,١	١٠٠,٠

Ministry of Tourism, Tourism in Figures, ٢٠٠٠, p. ٦٦

المصدر:

سبب صبح بمرور الزمن ذا تأثير خطير على مستقبل السياحة في مصر. وقد اعتبرت إسرائيل اتفاقية السلام بمثابة البداية الطبيعية لتقوية مكانة السياحة الإسرائيلية واحتلالها مكانة ريادية في المنطقة. فيذكر وزير السياحة الإسرائيلي حينئذ "لنا نتطلع إلى عاصمة السلام فهي مستضيف الكثير للسياحة في إسرائيل، في إسرائيل هي المدخل الرئيسي إلى منطقة الشرق الأوسط وتخطط لتحسين البنية الأساسية والخدمات السياحية لمعالجة الزيادة التي ستحدث في الطلب السياحي نتيجة لمعالية السلام، بالإضافة إلى أن إسرائيل تخطط لوضع برامج واتفاقيات إقليمية مع الدول المجاورة لها والمشاركة معها في عملية السلام.

لما وجهه النظر الرسمية المصرية فيتم التعبير عنها كالتالي: "والفكرة من تشجيع وزارة السياحة للسياحة الإقليمية هي أن هذه السياحة تمثل إضافة إلى حصص مصر من السياحة الوطنية التي تعد إليها حاليا بفضل تميز وعدم تكرار ما لها من جوانب جذب سياحي. ويعني هذا أن إدراج مصر في برامج سياحية تشمل زيادة أكثر من دولة في المنطقة يمكن أن يستقطب إلى مصر شريحة إضافية من السياح الذين كان يمكن أن يقدوا إلى المنطقة ولا يزوروا بلادنا".

وبمعنى آخر بينما يعتبر الإسرائيليون دولة إسرائيل هي المدخل الرئيسي للسياحة الشرق الأوسط ويخططون من أجل تحويل هذا الهدف إلى واقع، نسعد نحن بإدراج مصر ذات التاريخ المشرق في برامج سياحية تشمل دول أخرى في المنطقة وتنظمها إسرائيل.

وفيما يلي عدد من التصورات المهمة التي طرأت على السياحة المصرية في علاقتها بإسرائيل: أولا: فتحت مصر أبوابها للسياحة من إسرائيل، وتزايد عدد السياح الإسرائيليين الوافدين لمصر تزايداً كبيراً (جدول رقم ٦)، إلى حد أصبح الإسرائيليون يحتلون منذ ١٩٩١ قامة أهم ١٠ جنسيات تزور مصر. وتقدم الإسرائيليون للمكانة الثقافية وثلاثة على التوالي في

ومن الطبيعي أن يتغير هيكل الطلب السياحي في مصر تجاه وزن أكبر للسياحة الجماعية أو سياحة الرحلات الشاملة الموجهة للمناطق الساحلية في مقابل السياحة الفردية. وتؤكد ذلك نتائج مسح أجريت بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعينة من السياح المغادرين. وأيضاً تصريحات وزير السياحة التي تشير إلى الارتفاع الكبير في معدلات السياحة الشاطئية.

ولا يمكن إنكار أن للسياحة الجماعية مزايا للمستثمرين وأصحاب الطاقات الفندقية. فمن خلالها يمكن ضمان معدلات إشغال مناسبة للطاقة الفندقية التي يتم حجزها عادة بواسطة منظمي الرحلات في وقت مبكر. ومع ذلك فهذه النوعية من السياحة يعيقها عدة أمور تؤثر سلباً في خصائص ومستقبل قطاع السياحة، نذكر منها:

- كثرة الأعداد التي تجلبها السياحة الجماعية يكون على حساب انخفاض معدلات الأفلاق، وهي حقيقة معروفة عالمياً حيث سائح الرحلات الشاملة يكون شديد الحماسية للمصر. وقد تكد ذلك أيضاً في حالة مصر.

- السياحة الجماعية الشاطئية سياحة نمطية يسهل التحكم فيها وتوجيهها بواسطة منظمي الرحلات. ويعني هذا أنه مع توسع هذه النوعية من السياحة سوف تزداد حدة المنافسة التي تتعرض لها السياحة المصرية.

- تؤدي تكلفة السياحة الجماعية عادة إلى تأخيرات بينية خطيرة في المناطق الساحلية وقد شهدت مدنيتي الفرقة وشرم الشيخ بالفعل في ظل التطوير السياحي السريع أشكال متعددة للتدهور البيئي.

- التوسع في السياحة الجماعية ونموها بمعدلات سريعة خلق مبرراً لفتح السموات أمام الطيران الأجنبي على النحو الذي ستتضح أبعاده فيما بعد.

جدول رقم (٣)

تطور عدد السياح الإسرائيليين الوافدين لمصر

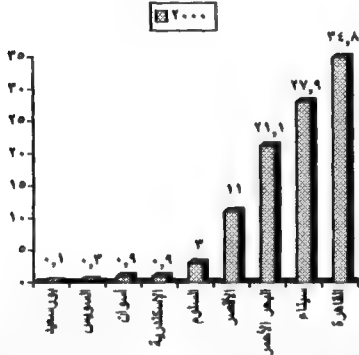
السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العدد بالآلاف	١٢٠	١١٠	١٢٤	٢١٣	٢٩٦	٣٢١	٢٩٣	٣٧٢	٤١٥	٣٢٧

* انخفاض العدد نتيجة لانتفاضة الأقصى.

المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, أعداد مختلفة

شكل رقم (٤)

التوزيع النسبي لعدد الزائرين وفقاً للمنفاذ الرئيسية للدخول ٢٠٠٠



والأقصر وأسوان كما يتضح من شكل رقم (٤). هذا مع العلم أن عدد الفلسطينيين الذين زاروا مصر خلال عام ٢٠٠٠ (من كافة المعابر) لم يتجاوز ١٥٠ ألف زائر، بينما بلغ عدد الإسرائيليين ٣٢٧ ألف زائر. أما إجمالي عدد الأجانب الذين زاروا مصر من معبر سيناء عام ٢٠٠٠ فقد بلغ ١,٤ مليون زائر. وبني ذلك أن الجذب الأكبر من الزائرين عبر سيناء يكونون من السياح الإسرائيليين، وسائحين من جنسيات أخرى ولكنهم يأتيون مصر من خلال إسرائيل. هذا وقد قدر أن نصف عدد السياح الذين يستخدمون الطريق البري إلى مصر هم الأوروبيون يأتيون من إسرائيل عبر منفذ رفح أو طابا.

ثالثاً: ومما يدل على تحكم إسرائيل في الحركة السياحية القادمة عبر منفذ سيناء أن استطلاع للأوضاع السياحية في ميناء الإسكندرية البحري أجرى في إطار اقتضائهم مسح سحلي بالعينة في الجهاز المركزي

عامي ١٩٩٥، ١٩٩٩. كما فاق عدد الإسرائيليين عدد السياح من أي جنسية عربية أخرى، بما في ذلك المملكة العربية السعودية التي كانت دائماً على رأس أهم الجنسيات الزائرة لمصر. وهذه الأعداد الضخمة (خصوصاً بالنسبة إلى عدد سكان دولة إسرائيل) لا يكون بطبيعة الحال للزخمة فقط، بل لممارسة أنشطة اقتصادية وسياسية ولأغراض أخرى أيضاً. وقد تركزت السياحة من إسرائيل إلى حد ما بسبب "انتفاضة القدس" فانخفض عددهم في عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٩.

ثانياً: دخول الزائرين الأجانب لمصر يتم عبر منافذ مختلفة أهمها على الإطلاق معبر القاهرة عاصمة مصر. وخلال سنوات التسعينات تزايدت أهمية معبر سيناء تزايداً كبيراً، وأصبح يحتل المرتبة الثانية بعد القاهرة مباشرة. بل وتكاد عدد الزائرين من خلال معبر سيناء من العدد الذي يأتي عبر القاهرة، وأصبحت الزيارة من هذا المعبر أهم كثيراً من معابر الإسكندرية والسواحل

هذه السيطرة من المتوقع أن يحدث في المستقبل -
خصوصاً إذا ذات أحداث تقلصه الأقصى. بالنظر إلى
التوسع الهائل المتوقع في الطاقة الفنية في سيناء.

(٦) الإيرادات السياحية وإشكالياتها

أصبح يطلق على السياحة في الأونة الأخيرة لفظ
"صناعة". وقد يرجع ذلك للتغيرات التي طرأت على
تنظيم قطاع ولطوب إدارته، والدور المتزايد للشركات
العالمية الكبرى، ولتقدم التكنولوجيا الذي صاحب ذلك.
رغم هذا فالسياحة بعيدة عن كونها صناعة بسبب طبيعتها
غير المتجانسة فبخلاف أية صناعة أخرى هناك
صعوبات غير هينة تكثف بتغير الفتح أو الدخل المتولد
عن السياحة الوافدة من جانب العرض. ورغم أن منظمة
السياحة العالمية تبذل جهوداً كبيرة في سبيل إيجاد طرق
للتغلب، وتوحيد الإحصاءات المنطوقة بالإيرادات السياحية
وقضايا التفاتت الملموسة بين الدول، إلا أن هذه
المحاولات لم تسفر حتى الآن عن إجراءات وقواعد
عالية قابلية للتطبيق بسهولة. ومن أهم هذه الصعوبات:

أ - يستهلك المسافرون عدداً كبيراً من السلع
والخدمات في شكل إقامة وطعام وشراب ومنتجات
وترفيه واتصالات ورعاية طبية وخدمات ترفيهية
وخدمات مصرفية ومياه وطاقة ومشروبات من مختلف
المتاجر... وغيرها. ويخلق ذلك صعوبة في أخذ كل
الأنشطة ذات الصلة بالسياحة في الحسبان من أجل
احتواء كل جوانب الاتفاق السياحي.

ب - حتى إذا لم يكن حصر كل الأنشطة التي تقدم
خدمة أو سلعاً للسياح فإن ناتج هذه الأنشطة لا يرجع
بالكامل إلى استهلاك السياح، ولكنه يخص أيضاً غير
السياح. فمطعم في القاهرة على سبيل المثال إذا
استخدمه مواطن مصري يعيش في القاهرة فإن الاتفاق
في هذه الحالة يعد بمثابة استهلاك عقلي لا ينتمي
للسياحة. وإذا كان الاستخدام بواسطة مواطن مصري
يعيش بالإسكندرية مثلاً فإن الاستهلاك ينتمي إلى
السياحة الداخلية وليس الوافدة. ويصبح الاستهلاك
مرتبطاً بالسياحة الوافدة فقط إذا استخدم المطعم أجنبياً
ينطبق عليه تعريف المسافر أما إذا كان الاستخدام
بواسطة أجنبي مقيم في مصر (لا ينطبق عليه التعريف)،
فلا يعد إنفاقه جزءاً من استهلاك السياحة الوافدة. لهذا
نشأ دائماً صعوبة إحصائية في فصل هذا القدر من
الاتفاق الذي يخص السياحة الوافدة فقط.

للتجربة العالمة والإحصاء، كشف أن ٩٠% من البواخر
الموجهة إلى موانئ مصر "ترتبطت" وتظل لمدة
ساعتين في الميناء ثم تنتقل إلى بورسعيد ثم إلى ميناء
شوند أو ميناء حيفا بإسرائيل. ومن إسرائيل يتم تنظيم
رحلاتهم إلى مصر.

رابعاً: وجه المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط
الذي عقد بالمغرب عام ١٩٩٤ اهتماماً كبيراً بالتمويل
السياحي بين الدول العربية وإسرائيل (وهو ما خططت له
إسرائيل كما تتضح من قبل). ثم في مؤتمر عمان
١٩٩٥ أنشئت منظمة "الشرق الأوسط - المتوسطي
السياحة والسفر" (MEMTTS - Middle East-
Mediterranean Travel & Tourism Association).
وقد اتخذت بعض الإجراءات التقنية لتفعيل الاتفاق،
ولكن من المعتقد أنها تبطلت بعض الشيء نتيجة لتغير
السلام مع إسرائيل.

والتطوير السياحي وسع النطاق في سيناء كما تبين
معالمه من قبل، والاتجاه مؤخراً إلى التطوير السياحي
السريع في منطقة طابا يد من ثمار السلام والتعاون مع
إسرائيل! ودولة إسرائيل تستفيد من التطوير السياحي في
سيناء وفي منطقة طابا على وجه الخصوص من
زواجرين. فمن زواجرين أمن إسرائيل تصبح الاستثمارات
الضخمة في المنشآت السياحية بمثابة صمام أمان لها
وضمانة بأن التواجد في هذه المنطقة يكون أسهل من
جسبات مختلفة أهمها الإسرائيليون أنفسهم، مما يجعلهم
على دراية دافعة بما يدور في المنطقة. ومن لزواجرية
الاقتصادية فإن تنمية طابا سياحياً يعد بمثابة سياحة
داخلية منخفضة التكلفة للإسرائيليين (ودون تحصل عبء
استثماراتها)، حيث يسهل العبور بالسيارات لمسافة
محدودة واستخدام المنطقة كمستجسفات سياحية لهم.
ويمكنهم من ناحية أخرى تحقيق مكاسب ضخمة وسيطرة
كبير بتنظيم رحلات لغير الإسرائيليين لزيارة المنطقة.

خامساً: دخول الإسرائيليين بأعداد كبيرة إلى مصر
وسيناء واختلاطهم بالشباب المصري عن قرب، كان له
بلغ الأثر في توجهات هذا الشباب. ويبدو ذلك بوضوح
من تزايد ظاهرة زواج الشباب المصري من إسرائيليات.
وأيضاً من وجود سياحة عكسية من المصريين إلى
إسرائيل لأغراض مختلفة من بينها الحصول على فرصة
عمل في إسرائيل.

يتضح إذن أن ما خطط له الإسرائيليون من اعتبار
إسرائيل المنخل لمنطقة الشرق الأوسط والسيطرة على
حركة السياحة إليها قد بدأ يتحقق بالفعل والمزيد من

(١-٦) تقدير الإيرادات السياحية:

يسبب الصعوبات المتضمنة في تحديد معالم قطاع السياحة من جانب العرض يتم التعبير عنه في الصعوبات لقيمة لمصر بقطاع المطاعم والفنادق، بوصفه أهم الأنشطة ذات الصلة القوية والمباشرة بالسياحة. وتؤدي هذه الصعوبات أيضاً إلى تقدير الإيرادات السياحية اعتماداً على جانب الطلب وهو الأمر المتبع حتى الآن في كثير من الدول. ويمكن التمييز بين أسلوبين لحساب الإيرادات السياحية في مصر: الأول الأسلوب المصرفي ويعد البنك المركزي ويرصد حجم النقد الأجنبي الذي ينتقل عبر قنوات الجهاز المصرفي (البنوك والصراف) ويأتي من مصادر مختلفة لصالح الأنشطة السياحية، وتطلق عليه "الإيرادات السياحية المصرفية". والثاني الأسلوب الذي تستخدمه وزارة السياحة ونشر في كافة المطبوعات الرسمية وتطلق عليه "الإيرادات السياحية الرسمية".

ثانياً: أسلوب وزارة السياحة:

يعتمد على الطريقة البسيطة لتقدير الإيرادات السياحية بضرب عدد الليالي السياحية خلال سنة معينة في متوسط إنفاق السائح في الليلة لنفس العام. والليالي السياحية تصيب بناءً على حصر شامل من جانب مصلحة الجوازات والهجرة للسائحين المغادرين، لذلك فإن احتمالات الخطأ في تقديرها تكون قليلة. أما المشكلة فكانت في تقدير متوسط الإنفاق للسائح في الليلة. وقد اعتادت وزارة السياحة استخدام متوسط افتراضي للإنفاق في الليلة بالاستناد إلى بعض المؤشرات. وظل هذا الأسلوب متبعاً حتى تم البدء في إعداد مسح بالعينية للسائحين المغادرين بغرض تقدير معدلات الإنفاق في الليلة لمجموعات الجنسيات الرئيسية. وبناءً على هذه المعدلات تعد وزارة السياحة تقديراتها للإيرادات السياحية. هذا مع العلم أن إجراء هذه المسوح الميدانية قد توقف بعد عام ١٩٩٦، مما يعني العودة لاستخدام متوسط افتراضي.

(٢-٦) الإشكالية:

ويظهر جدول رقم (٧) تطور الإيرادات السياحية المصرفية والرسمية للفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٠/٩٩ (يرجى ملاحظة أنه بدءاً من عام ١٩٩١/٩٠ أصبحت بيانات ميزان المنفوعات المصادرة عن البنك المركزي تعتبر الإيرادات السياحية هي تلك التي تقدرها وزارة السياحة. وتوقف منذ ذلك الحين عن نشر الإيرادات المقدرة مصرفياً. لذلك تم استكمال الفترة الثانية من سلسلة بيانات الإيرادات المصرفية (من عام ١٩٩١/٩٠) من واقع بيانات غير منشورة للبنك المركزي). ويتضح أن كلا منهما ينمو خلال الفترة بمعدل مرتفع (لنمو في الإيرادات السياحية سيكون أقل من المبين في جدول رقم (٧) إذا حسبت الإيرادات بالأسعار الثابتة وليس الجارية). ويعكس النمو في الإيرادات التطورات التي تحققت على جانبي العرض والطلب من استثمارات ضخمة وزيادة كبيرة في عدد السائحين. ومع ذلك فالإيرادات السياحية تخضع لإشكالية ناتجة عن عدم الاتساق بين سلسلتي الإيرادات الرسمية والمصرفية بوجود فجوة كبيرة بينهما تتجه إلى التزايد منذ منتصف التسعينات. ومن أمثلة عدم الاتساق وجود اختلاف في معدل النمو السنوي يكون ملحوظاً في بعض السنوات. بل إن اتجاه التغير يختلف أحياناً قد ترتفع الإيرادات الرسمية في سنة ما بينما تنخفض الإيرادات المصرفية في نفس العام. وهذه الأشكال من عدم الاتساق ترجع في الغالب لحيوب إحصائية ومشكلات تتعلق بطريقة التقدير.

أولاً: الأسلوب المصرفي:

وأهم بنود الإيرادات السياحية التي يشملها هذا الأسلوب: متحصلات شركات السياحة والفنادق من جميع البلاد عدا مصر، والبنوك والمستبدل بواسطة الأجانب عن طريق البنوك والصراف، ومتحصلات السفر للأفراد الأجانب وغيرها. وبعض الاستثمارات التي تضعها منظمة السياحة العالمية لضمان كفاءة هذه الطريقة.

- ضرورة التمييز بين تعاملات النقد الأجنبي بواسطة السائحين وغيرها من التعاملات.
- ضرورة تمييز كل المعاملات التي تتم بواسطة الزائرين.
- التأكد من تسجيل آليات تداول النقد الأجنبي بوضوح، وإنها تحول إلى البنك المركزي.

ولأن هذه الاشتراطات لا تتحقق عادة بالكامل، فإن الأسلوب المصرفي يشوبه بعض نواحي القصور نتيجة لوجود تسريبات خارج الجهاز المصرفي. ويكون هذا القصور أكثر وضوحاً في حالة وجود رقابة على الصرف وبتشاور التعامل بالنقد الأجنبي في السوق السوداء. وتقل حدة في حالة تحرير أسعار الصرف وخضوعها لآليات السوق. ولكن هذا لا يعني تلاشيها تماماً، كما سيتضح فيما بعد.

جدول رقم (٧)
تطور الإيرادات السياحية المصرفية والرسمية ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٠/٩٩

السنة	الإيرادات المصرفية	معدل تغير السنوي	الإيرادات الرسمية	معدل التغير السنوي
١٩٨٢/٨١	٣٩٢,٨		٩٣٠,٢	
١٩٨٣/٨٢	٣٠٤,١	٢٢,٦ -	٨٨٥,٧	٤,٨ -
١٩٨٤/٨٣	٢٨٨,٤	٥,٢ -	٨٥٧,٢	٣,٢ -
١٩٨٥/٨٤	٤٠٩,٦	٤٢,٠ +	٩٠٠,٧	٥,١ +
١٩٨٦/٨٥	٣١٥,٣	٢٣,٠ -	٧٨٤,٧	١٢,٩ -
١٩٨٧/٨٦	٣٧٩,٦	٢٠,٤ +	١٥٨٦,١	١٠٢,١ +
١٩٨٨/٨٧	٨٨٥,٩	١٣٣,٤ +	٨٢٦,٢	٤٧,٩ -
١٩٨٩/٨٨	٩٠٠,٦	١,٧ +	٩٣١,٢	١٢,٧ +
١٩٩٠/٨٩	١٠٧١,٨	١٨,٩	١٠٥٩,٦	١٣,٨ +
١٩٩١/٩٠	٩٣٠,٥	١٣,٢ -	١٦٤٦,٠	٥٥,٣ +
١٩٩٢/٩١	١٧٢٧,٢	٨٥,٦ +	٢٥٢٩,٠	٥٣,٦ +
١٩٩٣/٩٢	١٧٧١,٠	٢,٥ +	٢٣٧٥,٠	٦,١ -
١٩٩٤/٩٣	١٢٦٣,٩	٢٨,٦ -	١٧٧٩,٣	٢٥,١ -
١٩٩٥/٩٤	١٣٤٣,٠	٦,٢ +	٢٢٩٨,٩	٢٩,٢ +
١٩٩٦/٩٥	١٣٤٢,٤	صفر	٣٠٠٩,١	٣٠,٩ +
١٩٩٧/٩٦	١٧٠٢,٥	٢٦,٨ +	٣٦٤٦,٣	١١,٢ +
١٩٩٨/٩٧	١٤٥٧,٥	١٤,٤ -	٢٩٤٠,٥	١٩,٤ -
١٩٩٩/٩٨	١٢٩٧,٣	١١,٠ -	٣٢٣٥,١	١٠,٠ +
٢٠٠٠/٩٩	١٤١٨,٨	٩,٤ +	٤٣١٤,٠	٣٣,٣ +
معدل النمو السنوي المتوسط		%٧,٤	%٨,٩	

المصدر:

- (١) سلسلة زمنية مصدرها البنك المركزي المصري.
- (٢) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٩، العدد الرابع، ١٩٩٩/٩٨.
- (٣) أعداد مختلفة Ministry of Tourism, Tourism in Figures.

أما الأكثر خطورة فهو هذه الفجوة شديدة الاتساع بين حجم الإيرادات السياحية الرسمية والمصرفية، أو بين ما تقدره وزارة السياحة على أنه إيرادات سياحية تحصل عليها مصر، وبين النقد الأجنبي الذي يصل بالفعل للجهاز المصرفي لصالح الأنشطة السياحية. وهذه الفجوة وتطورها على مدى عقد التسعينات تتضح بجلالة من جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)
حجم الفجوة بين الإيرادات الرسمية والمصرفية وتطور أهميتها النسبية (مليون دولار)

البيان	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
مصرفية (إيرادات)	٧١٥,٥	٨٠١,٨	٦٠٤,٠	٥١٥,٤	٩٥٩,١	١٦٦٦,٧	١١٤٣,٨	١٤٨٣,٠	١٩٣٧,٨	٢٨٩٥,٢
رسمية (إيرادات)	٧١,٩	٤٠,٤	٣٠,١	٤٠,٨	٧١,٢	١٢٤,٢	١١٤,٢	١٠١,٧	١٤٩,٤	٢٠٤,٧
الفجوة (تطور النسبية)										

المصدر: مصبوبة من بيانات جدول رقم (٦).

وتؤكد البيانات ضخمة حجم الفجوة بين نوعي الإيرادات حيث تتراوح بين ٥١٥ مليون دولار وما يقرب من ٢ مليار دولار. ومن الملاحظ أيضاً أن حجم الفجوة أخذ في التزايد بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٩٦/٩٧، ويتفاقم الفرق ليصل في السنة الأخيرة بالجدول إلى أكثر من ضعف الإيرادات المصرفية.

محاولة تفسير الفجوة :

يمكن دلفاً توقع درجة أو أخرى من التفاوت بين حجم الإيرادات السياحية بال نقد الأجنبي التي تمر عبر الجهاز المصرفي، وبين إجمالي ما يتلقاه السائحون بالفعل على الخدمات السياحية في مصر. وبمعنى آخر فإن وجود قدر من التسريبات خارج الجهاز المصرفي أمر غير مستبعد حتى في ظل خضوع أسعار الصرف لأليات السوق. فجنباً من الاتفاق السياحي بال نقد الأجنبي مثلاً قد يحصل عليه مباشرة بعض مقدمي الخدمات السياحية، خصوصاً تلك التي لا تدخل في نطاق النشاط السياحي الرسمي مثل الشقق المفروشة أو المتاجر الصغيرة. ولا يعد أمر هذه التسريبات مثيراً للجدل طالما تظل في حدود ضيقة. ولكن المشكلة هنا أن حجم الفجوة ضخم ويتزايد تزايداً كبيراً خصوصاً منذ منتصف ثلثي من التسعينات. وإذا كان تقدير الإيرادات السياحية الرسمية صحيحاً، فإن هذا يعني أن ما يتم تداوله خارج الجهاز المصرفي من إيرادات سياحية، أصبح أكبر مما يصل للجهاز المصرفي من هذه الإيرادات، بل بلغت النسبة ٢ : ١ لصالح التسريبات في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٩.

والفجوة شديدة الاتساع والتي لا مثيل لها حتى في ظل أوضاع الرقابة على النقد الأجنبي. واقتضت السوق السوداء في العلة، يمكن إرجاعها إلى أحد الاعتبارات الآتية:

أولاً: على الرغم من تحرير أسعار الصرف والتسهيلات السخية الممنوحة للمستثمرين المصريين والأجانب سواء بالإعفاء الضريبي والعمركي أو بتحويل مستحقات الأجانب للخارج، يبدو أن هناك قدراً كبيراً من الإيرادات السياحية لا يمر عبر الجهاز المصرفي، وفي الغالب يتسرب خارج الاقتصاد الوطني.

ثانياً: هناك من الأكلة ما يشير إلى وجود مغالاة في تقدير الإيرادات السياحية الرسمية. وعلى ذلك فإن جانباً من الإيرادات المقدرة يمكن اعتباره إيرادات وهمية لا

تتحقق في الواقع، وهو ما يجعل الفجوة تبدو أكثر اتساعاً من حقيقتها.

ثالثاً: الاعتباران الأول والثاني معاً يعني أن جزءاً كبيراً من الفجوة قد يرجع لوجود تسريبات حقيقية ولكن يظل هناك جزء آخر وهي ناتج عن المبالغة في تقدير الإيرادات الرسمية. وهذا ما ترجحه الدراسة الحالية.

ومن حيث مغالاة الأسلوب الرسمي في تقدير الإيرادات السياحية، هناك عدد من الأكلة التي عرضت بالتفصيل في دراسة أخرى والتي تشير إلى احتمالات كبيرة أن تكون الإيرادات السياحية مقدرة بأكبر من قيمتها الحقيقية. وفي الواقع فإن استخدام متوسط لأنفاق السائح في الليلة لأصلاً للإيرادات السياحية، وكون هذه الحسابات تقوم بها وزارة السياحة، قد يغري بعضاً بالتدريبات في اتجاه الزيادة. ويكفي معرفة أن كل زيادة مقدارها دولار واحد في تقدير متوسط الإنفاق في الليلة يترتب عليها (وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٠)، زيادة قدرها ٣٢ مليون دولار في الإيرادات السياحية الرسمية (١ دولار × ٣٢ مليون ليلة سياحية).

لما للتسريبات فقد تمر عبر قنوات متعددة يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال:

(أ) التحويلات السياحية التي تتم من خلال الصيرافة قد لا تصل بالكامل إلى البنك المركزي، ومن ثم لا تصب ضمن الإيرادات السياحية.

(ب) تحتفظ شركات السياحة العاملة في مصر بحسابات لها بالخارج، مما يعني أن جانباً من مستحقاتها تجاه المؤسسات الأجنبية قد تودع مباشرة في هذه الحسابات ولا يتم تحويلها للجهاز المصرفي المصري.

(ج) قد تستخدم بعض شركات السياحة المصرية أسلوب المقاصة في التعامل مع لشركات السياحة الأجنبية، أي أنها قد لا تصل على جانب من مستحقاتها مقابل تولى شركات السياحة الأجنبية تقديم خدمات الرحلات السياحية للمصريين في الخارج.

(د) النظام المالي للشركات متعددة الجنسيات والذي يربط بين المركز وفروع وبين الفروع بعضها البعض يعد شديد التعقيد. ولأن تعاملات النقد الأجنبي بين الفروع العاملة في قطاع السياحة في مصر والمركز أو الفروع الأخرى لا تخضع للرقابة والمتابعة، يصعب رصد بعض تحويلات النقد الأجنبي للخارج التي تتم تحت مسميات مختلفة.

(٥) جانب من الاتفاق السياحي في مصر يمكن أن يتم مباشرة بالبلد الأجنبي لمقتضى الخدمات السياحية ودون المرور على الجهاز المصرفي.

وأخيراً ينبغي ملاحظة أن الإيرادات السياحية الرسمية تقدر على أساس أن كل ما ينتفع المستح يصب في الاقتصاد الوطني، بينما في الواقع يتم الاستحواذ على قدر لا بأس به من الإيرادات بواسطة الأطراف الأجنبية ذات المصلحة في قطاع السياحة في مصر، كما سيتبين من الجزء التالي.

(٧) اعتماد السياحة على العالم الخارجي :

السياحة من أكثر القطاعات تأثراً بتيارات العولمة السائدة حالياً، فالتحرير الاقتصادي السريع، والتحلل من القيود وأشكال الحماية المختلفة، والخصخصة، وعمليات الدمج والاستيلاء والتطورات التكنولوجية المتسارعة، واتفاقية الجات وما تقتضيه من اندماج في الاقتصاد العالمي، كلها ذات تأثيرات عميقة على السياحة. ولهذه التيارات تأثير على قدرة مصر للتحكم في قطاعها السياحي، وإدارته على النحو الذي يحقق أقصى عائد اجتماعي، والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من عائدات السياحة. وسوف يتضح ذلك بالنظر إلى علاقة مصر بالشركات متعددة الجنسيات في مجالات السياحة الرئيسية وهي: تنظيم الرحلات الشاملة، النقل الجوي، والإدارة الفندقية. ومن الضروري للتأكيد هنا أن من أهم أسباب تزايد اعتماد السياحة المصرية على الخارج، ما تحقق من توسع سريع في الطاقة الإيوائية وفي الخدمات السياحية المكملّة، مما يستلزم جلب السياحة الجماعية بمعدلات عالية لشغل الطاقة الأخذة في النمو.

(١-٧) الشركات المنظمة للرحلات الشاملة :

تواكب اعتماد السياحة المصرية على الشركات الأوروبية المنظمة للرحلات مع تزايد الأهمية النسبية للسياحة الجماعية في محمل الحركة السياحية في مصر. وأصبحت منطقتي البحر الأحمر وسيناء تعتمد اعتماداً شديداً كلياً عليها. وتحصل هذه الشركات على نسبة لا يستهان بها من قيمة الرحلة. وتزداد هذه النسبة مع زيادة قوة ونفوذ هذه الشركات، وهو الأمر الذي تؤكد تقارير منظمة السياحة العالمية وغيرها من الدراسات. وأيضاً كلما ضعف نفوذ الأطراف المحلية، وهو الأمر كبير الاحتمال في ضوء المعروض الضخم من الطاقة الفندقية.

ومن ناحية أخرى لأن هذه الشركات تتعامل مع الفنادق ومقمتي الخدمات السياحية بشكل مباشر وفردى، مما يتيح لها فرصة أكبر للضغط واستنزاف الفائض. وتؤكد دراسة خبير سياحي مصري أن الشركات الأوروبية المنظمة للرحلات الشاملة تلجأ إلى الاتصال المباشر بمقمتي الخدمات السياحية كي تتمكن من الضغط والحصول على أفضل الأسعار. ومن ناحيتها أصبحت شركات السياحة المصرية تقبل الدخول في منافسة سعرية بما يسمح ببيع الخدمات السياحية بأسعار تصل أحياناً إلى مستوى أقل من التكلفة التي يتحملها مقدم الخدمة.

والتقرير السنوي للاتحاد المصري للفنادق السياحية عرض وجهة النظر التي ترى أن أسعار الخدمات السياحية في مصر متدنية وأقل من دول منافسة نتيجة لسيطرة منظمي الرحلات على سوق السياحة في مصر. وقد أدى ذلك إلى اعتبار مصر منطقة سياحية رخيصة، وضياح جانب من الإيرادات السياحية المحتملة بسبب خفض الأسعار. وعندما يشاع أن منطقة ما تستقبل السياحة منخفضة التكاليف، يصبح من الصعب بعد ذلك رفع الأسعار.

هذا ومن الصعوبة بمكان معرفة نصيب الشركات المنظمة للرحلات في عائد الرحلات التي تنظمها لمصر، ولكن يمكن الاسترشاد بنتائج دراسات لدول أخرى. فقد قدر مثلاً أن البلدان النامية لا يتبقى لها من قيمة الرحلة إلا ما يتراوح بين ١٥-٤٥%. بينما قدرت دراسات أخرى أنه في حالة استخدام الرحلة للطيران الأجنبي، بينما يتم الاعتماد على الإمكانات المحلية لكافة الخدمات الأخرى، فإن ٤٠-٥٠% من قيمة الرحلة تحصل عليه الدولة المضيفة. أما إذا كان كلاً من الطيران والفندق ملكية أجنبية تتخفض النسبة إلى ٢٢-٢٥% من قيمة الرحلة. وفي حالة أسبانيا التي حققت رواج سياحي كبير، فإنها تحصل على ٤٢% فقط من قيمة الرحلة إذا كانت شركة الطيران غير أسبانية.

وعموماً يمكن القول أن الشركات المنظمة للرحلات تحصل على نسبة غير قليلة من تكلفة الرحلة، ويرتفع نصيبها ارتفاعاً كبيراً في حالة استخدام الطيران الأجنبي.

(٢-٧) النقل الجوي :

كان الاعتقاد السائد أن الخصخصة والتحلل من القيود في مجال الطيران الدولي سيؤدي إلى مزيد من

الأجنبية على ٧١% من هذا الإنفاق. أما بالنسبة لساتحي الرحلات الشاملة فكما توضح من قبل من تجارب دول أخرى، فإن نصيب الدولة المضيفة يقل كثيراً في حالة استخدام الطيران الأجنبي مقارنة بنصيبها إذا تم النقل على الشركة الوطنية.

(٧-٣) الفنادق:

للشركات متعددة الجنسيات في مجال الفنادق أو ما يسمى أيضاً بالسلاسل الفندقية، تتدخل في النشاط السياحي للدول المضيفة من خلال أشكال مختلفة أهمها الملكية وعقود الإدارة. ورغم أن الملكية كانت النمط السائد في الماضي، إلا أن أهميتها تراجعت تراجعاً كبيراً خصوصاً في الدول فلنامية، وأصبحت عقود الإدارة هي الأكثر شيوعاً. والشكل المفضل لمشاركة السلاسل الفندقية في النشاط السياحي في مصر يكون أيضاً من خلال عقود الإدارة. وتدار معظم الفنادق من فئة ٤، ٥ نجوم في مصر بواسطة سلاسل فندقية عالمية، أبرمت عقود إدارة مع أصحاب الملكية من عرب ومصريين. ويقدر تعداد الغرف السياحية أن عدد شركات الإدارة الفندقية الأجنبية في مصر بلغت ٣٨ شركة تقوم بإدارة حوالي ١١٥ فندقاً بطلقة إجمالية قدرها ٣٨١٨٥ غرفة من إجمالي ٥٩٤٧ غرفة تابعة للاتحاد.

ولا يمكن تجاهل ما تتميز به الشركات الفندقية متعددة الجنسيات من كفاءة فائقة في الإدارة، مستندة في ذلك إلى أقطعة إدارة حديثة، وقواعد معلومات ضخمة، وكوادر وخبراء على درجة عالية من الخبرة والمهارة. ويزيد من كفاءة هذه الشركات تحقيقها لوفورات نتيجة لإدارتها مجموعات متكاملة من الفنادق، وتكاملها الرأسي مع شركات عالمية أخرى في مجال الطيران وتنظيم الرحلات. ومع ذلك فالاعتماد المتزايد على شركات الإدارة الفندقية متعددة الجنسيات يترتب عليه عادة كثافة عالية لرأس المال مصحوبة بتسرب قدر كبير من عائدات السياحة للخارج. فلمؤشرات المستمدة من تجارب بعض الدول فلنامية تؤكد زيادة حجم التهربات كلما كانت الشركات الفندقية الأجنبية هي المسيطرة على صناعة الفنادق. بل فتضح في بعض الدول أن الإدارة الأجنبية تحول لصالحها أموالاً كثيرة للخارج في حين أن الفندق يحقق خسائر مالمالكه. كما أجريت دراسات لهيكل تكاليف التشغيل لهذه النوعية من الفنادق ووجد أن ٤٠-٥٠% من تكاليف التشغيل يتسرب للخارج من خلال شراء ملح مستوردة وتحويلات الأرباح أو مكافآت الإدارة وغيرها.

المنافسة، ولكن العكس تماماً هو ما حدث. فالولايات المتحدة الأمريكية التي قادت هذا الاتجاه، تقلص عدد شركات الطيران العاملة داخلها من ٤٠ شركة إلى ٨ شركات فقط. وعلى المستوى العالمي اتجهت كثير من شركات الطيران الكبرى إلى تكوين تحالفات واتحادات مع أنشطة في نفس المجال من أجل الاستحواز على نصيب كبير في السوق العالمي. كما اتجهت الكثير من شركات الطيران التي تنمجت إلى التكامل الرأسي فأصبح يتبعها سلاسل فندقية وشركات منظمة للرحلات، حتى تتمكن من التنسيق والتحكم في الخدمة السياحية بمختلف مراحلها. كما سيطرت أيضاً على المعلومات المتعلقة بالسفر والفندق وكافة الخدمات السياحية في مختلف مناطق العالم من خلال إقامة شبكات ضخمة للمعلومات والحجز بالكمبيوتر.

وفي ظل هذا المناخ العالمي الذي يعتبر النقل الجوي مثله مثل أي نشاط آخر يخضع للتدخل من القيود ولأليات السوق، فإن مفهوم الحفاظ وحماية شركة الطيران الوطنية تراجع كثيراً للوراء. ووفقاً لرؤية منظمة السياحة العالمية فإن شركات الطيران لدول إقليم الشرق الأوسط بما فيها مصر، تعد ذات أهمية عالمية هامشية، ولا تتوفر لها القدرة المالية للاستمرار بشكل مستقل. وبالتالي لا تتوفر لها القدرة على المنافسة العالمية في ظل التطورات المذكورة.

ومن ناحية أخرى لأن النمو السياحي يتم بمعدلات عالية وسريعة فإن فترة الشركة الوطنية على ملاحقة هذا النمو تكون ضعيفة للغاية. والنتيجة إذن أن اتخذت الدولة في مصر مؤخراً قرارات بفتح المجال للسماح للطيران الأجنبي المنتظم والمعارض بالوصول إلى جميع مطارات مصر دون الفحص من حصته (مع مراعاة قواعد الطيران المعارض في حالة مطار القاهرة فقط). ولأن العائد الذي تحصل عليه مصر يتأثر كثيراً بمدى استخدام الساتحين لشركات الطيران الأجنبية، فمن المتوقع في ظل هذه التطورات أن ينخفض نصيب مصر في الاتفاق السياحي نتيجة لتزايد معدل استخدام الساتحين للطيران الأجنبي. وهذا ويجب ملاحظة أنه حتى قبل هذه التطورات فإن التقديرات المبنية على نتائج مسح بالعينه أجري بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تكشف عن أن جانباً كبيراً من الإنفاق السياحي على تذاكر الطيران يتم لصالح الشركات الأجنبية. بينما تحصل الشركة الوطنية على ٢٩% من إنفاق الساتحين الذين يتأثرون لمصر في رحلات فردية، تحصل الشركات

ارتفاع أجورهم وتركزهم في المناصب العليا يضمن عليهم أهمية نسبية أكبر.

(أ) السياحة وميزان المدفوعات:

العائد الاقتصادي للسياحة يتمثل بصفة رئيسية فيما تدره من إيرادات بالنقد الأجنبي، ومن ثم في قدرتها على المساهمة في سد العجز في ميزان المدفوعات. وتقليدياً يتم دراسة هذا الأثر المهم للسياحة ببيان الأهمية النسبية للإيرادات السياحية الإجمالية (تتميز ألسها عن الإيرادات الصافية) مقارنة بغيرها من مصادر النقد الأجنبي بالميزان. ولكن مقابل هذه الإيرادات الإجمالية هناك تكاليف بالنقد الأجنبي يتحملها قطاع السياحة. والإيرادات الإجمالية مطروحة منها التكاليف تغطي العائد أو الإيرادات الصافية. ويتم فيما يلي تناول دور السياحة في ميزان المدفوعات وما تحقته من نقد أجنبي أو لا بالأسلوب التقليدي، وثانياً بحساب العائد الصافي.

(١-٨) الأهمية النسبية للإيرادات الإجمالية يتم في جدول رقم (٩) لتعريف على تطور أهمية الإيرادات السياحية المصرية. والرسمية كنسبة من مصادر النقد الأجنبي الأخرى بالميزان وكنسبة من الواردات. ولتقادي التقلبات من سنة لأخرى خُصبت النسب على أساس متوسط حسابي لفترة زمنية لكل خمس سنوات (ما عدا الفترة الأخيرة ٣ سنوات). ويتضح من الجدول أن الأهمية النسبية لإيرادات السياحة في ميزان المدفوعات تزايدت تزايداً ملحوظاً بالقياس إلى مصادر الإيرادات الأخرى، وذلك في حالة كل من الإيرادات الرسمية والمصرية. فكنسبة من حصيلة الصادرات ارتفعت الإيرادات المصرية من ٩% في الفترة الأولى إلى نحو ٣٠% في الفترة الأخيرة. كما تزايدت الإيرادات السياحية كنسبة من عائدات البترول، ومن تحويلات المصريين العاملين بالخارج، ورسوم المرور بقناة السويس. أما كنسبة من مدفوعات الواردات فقد حققت الإيرادات السياحية تزايداً بمعدل لال كثيراً من البنود الأخرى، كما أن النسبة تراجعت في الفترة الأخيرة نتيجة للتوسع الكبير في الواردات.

وفي مصر اتضح من دراسة أحد العقود النمطية للإدارة الأجنبية أن العقد يتميز دائماً لصالح شركة الإدارة ويفتح لها قنوات متعددة للاستحواز على نصيب كبير من العائد. ويمنح عقد الإدارة المذكور للشركة الأجنبية حق الحصول على "رسم أساسي" يحسب على إجمالي إيرادات الفندق. وتكف الرسوم الأساسية بصرف النظر عن تحقيق الفندق ربح أو خسارة، كما تضمن هذه الرسوم للإدارة الحصول على عائد ضخم قبل خصم الضرائب وكلفة التكاليف والمصروفات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك تحصل شركة الإدارة على رسم إضافي يسمى "رسم حوافز" ويحسب على ربح التشغيل الإجمالي. وقد تبين أن معدلات الرسوم هذه مغالى فيها مقارنة بالأعراف الدولية لحالات مماثلة.

علامة على ذلك فقد أصبح نمط الإقامة للساحل الفندقية يميل بشكل متزايد إلى كلفة عالية لرأس المال وإحلاله محل العمل في وقت يعانى فيه الاقتصاد المصري من معدلات بطالة عالية ومن ندرة في النقد الأجنبي. فيتم مثلاً الحد من خدمة الغرف بتوفير أجهزة وتسهيلات إعداد مشروبات وماكنات خفيفة بالقرية. وتوظيف الأندية يتم ليا. وفي كثير من الأحيان يتم الاستغناء عن عمال المصاعد باستخدام مصاعد حديثة معتمدة على أنظمة إلكترونية. وتجهيزات المطابخ والمغاسل أصبحت على درجة عالية من الميكنة والتقيد ولا تتطلب إلا القليل من العمالة. وكلما زادت درجة الميكنة وكلفة رأس المال وانخفض استخدام العمل كلما صاحب ذلك خروج مزيد من النقد الأجنبي.

وتمنح عقود الإدارة من ناحية أخرى الحرية الكاملة للإدارة الأجنبية في التعيين والاستغناء وتحديد مسويات الأجور والمرتبات. ورجية الإدارة الأجنبية في ضمان كفاية عالية بحظها أكثر ميلاً لتعيين الأجانب القابضين للشركة في أهم الوظائف. وتظهر الأثلة المتلحة تزايد الاتجاه نحو استخدام العمالة الأجنبية في قطاع الفنادق في مصر في ظل إدارة السلاسل الفندقية. وتحلل هذه العمالة أهم المناصب وتحظى بأعلى المرتبات. لذلك رغم محدودية عدد الأجانب العاملين بقطاع الفنادق، إلا أن

**جدول رقم (٩)
التطور في مصادر النقد الأجنبي الرئيسية وفي الفوائد***

(مليون دولار)

الإيرادات المساهمة الرسمية	رسوم المرور في قناة السويس	تحويلات المصريين	عقائد البترول	مدفوعات الفوائد	حصول المصادر***	الإيرادات المساهمة المصرفية	الفترة
-	٩٥٢,٩	٣١٢٩,٤	٢٥٩٤,٠	٩٥١٧,٤	٣٨١,٠	٣٤٢,٠	٨٦/٨٥-٨٢/٨١
-	٣٥,٩	١,٠	١٣,٢	٣,٦	٩,٠	-	النسبة**
-	١٣٧١,٤	٣٤٨٩,٢	١٤١٩,٠	١٠٢١٤,٠	٣١٤٤,١	٨٣٣,٦	٩١/٩٠-٨٧/٨٦
-	٦٠,٨	٢٢,٩	٥٨,٧	٨,٢	٢٦,٦	-	النسبة**
٢٣٩٨,٣	١٩٦٤,٩	٣٢٢٤,٥	٢٠٣٦,٥	١١٦٦٩,٣	٤١٠١,٦	١٤٨٩,٥	٩٦/٩٥-٩٢/٩١
-	٧٥,٨	٤١,٦	٧٣,١	١٢,٨	٣٦,٣	-	النسبة**
٣٢٧٤,٠	١٧٩٨,٨	٣٥٨١,٩	١٧٦٨,٦	١٦٤٧٧,٦	٤٩٧٢,٩	١٤٧٤,٨	٩٩/٩٨-٩٧/٩٦
-	٨٢,٠	٤١,٢	٨٣,٤	٩,٠	٢٩,٧	-	النسبة**

* حسب البنود كمتوسطات للفترة المبيّنة بالجدول.

** الإيرادات السياحية المصرفية كنسبة من مصادر النقد الأجنبي الأخرى.

*** تشمل متحصلات البترول.

المصدر: حسب المتوسطات والنسب بناء على بيانات سنوية مصدرها البنك المركزي المصري.

الأخيرة نحو ٢٠% من قيمة الواردات باستخدام الإيرادات الرسمية، بينما لا تتعدى النسبة ٩% في حالة الإيرادات المصرفية.

(٨-٢) العائد السياحي:

تقوم مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات يجب أن يكون أكثر شمولاً بالأخذ في الاعتبار المنافع أو الإيرادات علاوة على التكاليف أو التهربات. هذا ويمكن التمييز بين نوعين من التهربات:

أولاً: تعمريرات مشروعة: وهي تلك التي تتم في ظل القوانين والقواعد السائدة، ويتصلها قطاع السياحة عادة من أجل أداء الخدمات السياحية المختلفة. وتتوزع كثرة من هذه التهربات على بنود مختلفة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات. ويمكن للتمييز هنا بين فئتين رئيسيتين:

(أ) فواردت التي يتطلبها النشاط السياحي.
(ب) تعمريرات الأجور والأرباح ومكافآت الإدارة الأجنبية، ومقابل الترخيص وحقوق الامتياز، وأنصبة شركات الطيران والشركات المنظمة للرحلات، وكلها ترتبط بالتعامل مع المعالم الخارجية على النحو الذي نكره تحصيلها في الجزء السابق.

ثانياً: تهربات غير مشروعة: وتتم من خلال إجراءات وسبل ملتوية وغير مشروعة من أجل تسريب جلقب من عقائد السياحة بالنقد الأجنبي خارج الاقتصاد الوطني. ومن أمثلتها الاحتفاظ بجانب من مستحققات قطاع

وتزايد الأهمية النسبية للسياحة في ميزان المدفوعات يعد نتيجة طبيعية للأولوية الكبيرة التي حظيت بها السياحة في استراتيجية التنمية، والاستثمارات الضخمة التي وجهت لها. ولكن من ناحية أخرى ينبغي للحفاظ عند تفسير هذه النتيجة لسببين:

أولاً: لا يجب أن تفسر النتيجة فقط بما طرأ على الإيرادات السياحية من نمو خلال الفترة المذكورة، ولكن أيضاً بالأداء المتواضع للغاية والمبالغ أحياناً لبيود المتحصلات الأخرى (تقلبات أسعار البترول، والنفو المبلى في تحويلات المصريين بالخارج، وتخفيض رسوم المرور في قناة السويس في الفترة الأخيرة). أما أداء المصادر المصرفية فهو شديد التواضع، وعلى مدى السبعة عشر عاماً المتضمنة بجدول رقم (٨) نمت الصادرات بمعدل سنوي يقل عن ١% في المتوسط.

ثانياً: التزايد الكبير في الأهمية النسبية للإيرادات السياحية بالمقارنة بمتحصلات النقد الأجنبي الأخرى، لا يعني أن السياحة تعد حالياً أهم مصدر للنقد الأجنبي. وبالنظر إلى بيانات الفترة الأخيرة بالجدول يلاحظ أن ترتيب السياحة يختلف وفقاً لنوعية الإيرادات المستخدمة في التقويم. ففي حالة الإيرادات الرسمية تحتل السياحة المرتبة الثالثة بعد حصولها للمصادر وتحويلات المصريين بالخارج. ولكن باستخدام الإيرادات المصرفية تأتي السياحة في المرتبة الخامسة بعد كافة المصادر الأخرى. وتمثل الإيرادات السياحية الإجمالية في الفترة

(٢-٨) تقدير العائد الصافي:

بناءً على ما سبق فإن تقدير العائد الصافي للسياحة بشكل شامل ودقيق يتطلب جهداً ضخماً ومعلومات وبيانات نادرة ما تتوفر، ومع ذلك فقد تم هذا التقدير لقطاع السباحة في مصر. ويخضع التقدير لعدد من التحفظات تجعله لا يرقى لمستوى الشمول والدقة المتناهية، ولكنه يعد كافياً لتسايط الضوء على قضية محورية لم تتعرض لها الدراسات من قبل وهي مدى التباين بين العائد الصافي والإجمالي في حالة السباحة المصرية. وفيما يلي يتم التمييز بين أشكال التهربات المختلفة وهي: التهربات المرتبطة بالواردات، والتهربات المرتبطة بالاعتماد على العالم الخارجي، والتهربات غير المشروعة.

(١-٣-٨) الواردات:

تتواجد واردات قطاع السباحة بشكل أو لآخر في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، ولكنها لا تظهر صراحة في بنود تخصص قطاع السباحة، بل تتوارى ضمن بنود متعددة للواردات. ويتوقف حجم الواردات اللازمة لقطاع السباحة على عدة عوامل لعل أهمها مدى توفر قدر كلف من السلع والخدمات المنتجة محلياً بالكمية والنوعية المطلوبة للنشاط المحلي. وكلما كان الاقتصاد والقطاع الصناعي على وجه التحديد متقدماً، كلما كانت السباحة أكثر انجذاباً في الاقتصاد المحلي وأقل اعتماداً على الواردات. لذلك بينما ينظر للسباحة عادة كقطاع يمكنه تفادي المنافسة في السوق العالمي التي تتعرض لها السلع الصناعية لأن السائح يستهلك السلع المنتجة محلياً أثناء زيارتهم للبلد المضيف، إلا أن هذه المقولة غير صحيحة على إطلاقها. فقد يستهلك السائحون بالفعل بعض السلع الزراعية والأولية المنتجة محلياً، ولكن بالنسبة للسلع الصناعية ومستلزمات أداء الخدمة السياحية، فإن ضعف الإنتاج وعجزه عن المنافسة في السوق العالمية، يعني الحاجة لاستيراد السلع التي تتناسب مع أذواق ومستوى جودة تلك التي يستهلكها السائحون في موانئهم الأصلية.

ولعدم قدرة الدراسة الحصول على معلومات مباشرة عن واردات قطاع السباحة، يصبح الأسلوب الوحيد الذي يمكن من خلاله تقدير الواردات هو تحليل المدخلات والمخرجات. وتتحدد في جدول المدخلات والمخرجات معدلات الاستيراد المباشر لكل قطاع من القطاعات، ويمكن بواسطة الجدول أيضاً حساب الواردات غير

السباحة للمصري بحسابات خلاصة في الخارج، وما يحول من نقد أجنبي من خلال أساليب غير مشروعة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، والنقد الأجنبي الذي تحجبه شركات الصرافة عن البنك المركزي، وغيرها مما ذكر من قبل.

ومن الضروري التأكيد هنا أنه مهما بلغت درجة تقدم الدولة، فإن ممارستها نشاطاً سياحياً لابد أن يترتب عليه قدر معين من التهربات. فلا يمكن تصور أن تقي الدولة بكافة احتياجات السباحة من سلع وخدمات من اقتصادها الوطني. وحتى إذا كان ذلك ممكناً بشكل مباشر فهناك المكون الأجنبي لهذه السلع والخدمات. إذن القضية هنا لا تنصب على وجود تهربات أو عدم وجودها ولكن على حجم هذه التهربات، ومدى التقلبات بين العائد الإجمالي للسباحة والعائد الصافي. ويزداد التقلبات وتكبر التهربات كلما:

- قل ارتباط قطاع السباحة بالاقتصاد الوطني.
- زاد اعتماد السباحة على العالم الخارجي.
- تواجنت قنوات غير مشروعة يتم من خلالها تسريب العائد خارج الاقتصاد الوطني.

وقبل أن نتناول تقدير تهربات النقد الأجنبي للسباحة المصرية في ظل العناصر الثلاثة السابقة، ينبغي التأكيد أولاً على الصعوبات التي تكتنف عملية تقدير التهربات وتمثل في:

أ - عدم وجود المعلومات الأساسية اللازمة لهذا التقدير. فالبيانات التي تنشر عادة هي تلك الخاصة بالإيرادات الإجمالية، ونادراً ما يتم للعرض لجانب التكاليف أو التهربات.

ب - كما علمنا من قبل قطاع السباحة ليس قطاعاً متجانساً ولكنه مزيج من أنشطة مختلفة. لذلك فإن تقدير التهربات على مستوى القطاع ككل يعني ضرورة تحليل وضع العديد من الأنشطة ذات الصلة بالسباحة.

ج - الأنشطة التي تخدم السائحين تخدم في نفس الوقت السباحة الداخلية والوطنيين المصريين، مما يصعب معه فصل ما يخص السباحة من تهربات.

د - فعدم الشفافية خصوصاً في ظل تسليح دور القطاع الخاص السياحي وصعوبة البوح بأسرار ميزانيته بالنقد الأجنبي وتعاملاته مع العالم الخارجي.

المباشرة، أو المكون الأجنبي للإنتاج الذي يوجه المباحون إنفاقهم المباشر له. ورغم أن جدول المداخلات والمخرجات المستخدم (جدول التخطيط لعام ١٩٩٧/٩٦) يشوبه عيوب ونواحي قصور متعددة، إلا أنه يفي بالفرض طالما أن تطلعاتنا لا ترقى إلى حد الوصول إلى تقدير قاطع وبإلغ الدقة للتسريبات (التفاصيل الكاملة لتقدير الواردات باستخدام تحليل المداخلات والمخرجات، علاوة على تفاصيل تقدير كافة التسريبات الأخرى لعام ١٩٩٧/٩٦، مبنية في دراسة أخرى للباحثة (مراجع رقم ١١)). ويلاحظ أن جميع الحسابات لجريت لعام ١٩٩٧/٩٦، لتتلمب مع جدول المداخلات والمخرجات المستخدم).

وقد قدرت الواردات المباشرة وغير المباشرة للسباحة بناء على تحليل المداخلات والمخرجات بما قيمته ٧٤٤ مليون دولار في عام ١٩٩٧/٩٦. وتمثل هذه الواردات ٢٠% من إجمالي الإيرادات السياحية الرسمية المقدرة لنفس العام.

(٢-٣-٨) التسريبات المرتبطة بالعلم الخارجي:

كما اتضح من قبل تعتمد السياحة المصرية في مختلف جوانب النشاط اعتماداً كبيراً على العلم الخارجي وخصوصاً الشركات متعددة الجنسيات. ولهذا من المتوقع أن يتسرب جانباً من الإيرادات السياحية في شكل أفضية الأطراف الأجنبية وتحويلات لصالحها في الخارج. ويتضمن الجانب المدين من ميزان المدفوعات عدة بنود تمثل تحويلات للخارج تقوم بها شركات أجنبية ومصرية، ومن أهم هذه البنود:

- تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر.
- مدفوعات خبراء أجانب.
- أتاوات ومصاريف ترخيص.
- مبالغ محولة للخارج بواسطة شركات مصرية.
- مبالغ محولة للخارج بواسطة شركات لجنينية عدا شركات البترول.

وضمناً يحتوي كل من البنود السابقة على مدفوعات تخص قطاع السياحة. ولصواب ما يخص القطاع افترض أن نصيب السياحة في هذه المدفوعات يعادل نصيبها في إجمالي الاستثمار الأجنبي (٢١,٥%). ورغم أن هذا الافتراض تحكمي إلى حد ما، إلا أنه في غياب معلومات عن التوزيع القطاعي لهذه التحويلات، يكون هذا هو البديل الممكن والمحتاج. وقد بلغت قيمة التسريبات المقدرة

بناء على ذلك ٣٣٨ مليون دولار في عام ١٩٩٧/٩٦، وهو نفس العلم الذي قدرت له الواردات.

والتسريبات المرتبطة بالعلاقة مع العلم الخارجي ليست فقط تلك المتضمنة في بعض البنود المدينة بميزان المدفوعات. فهناك جانب من الإيرادات السياحية يحصل عليه منظمو الرحلات الشاملة وشركات الطيران الأجنبية التي تنقل مساحي الرحلات الشاملة إلى مصر. وهذه المدفوعات تخص من المنبع أي في مقر هذه الشركات بالخارج، ولا تدخل في حسابات ميزان المدفوعات. وقد قدرت التسريبات المرتبطة بهذا العنصر بناء على افتراضات معينة بنحو ٥٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧/٩٦.

يمكن الخروج إن بقيمة تقريبية لحجم النقد الأجنبي الذي يتسرب للخارج في إطار علاقة قطاع السياحة في مصر بالعلم الخارجي، وتصل إلى ٩٢٣ مليون دولار في عام ١٩٩٧/٩٦. وبعض آخر فإن الأطراف الأجنبية المختلفة التي تشارك في النشاط السياحي في مصر تستحوذ تقريباً على ما نسبته ٢٦% من الإيرادات السياحية الإجمالية (الرسمية).

(٣-٣-٨) التسريبات غير معلومة المصدر:

التسريبات غير معلومة المصدر أو غير المشروعة تنعكس في القوة الكبيرة بين الإيرادات المقدرة رسمياً والإيرادات السياحية المصرية. وأي كان التفسير الصحيح للقوة الضخمة بين نوعي الإيرادات (تسريبات، مبالاة في تقدير الإيرادات الرسمية، أو الاثنين معاً)، فالمحصلة النهائية واحدة، وهي أن قدر من المبالغ المدونة في جانب المتحصلات كإيرادات سياحية لا تقابلها إيرادات فعلية. ووفقاً لحسابات ميزان المدفوعات بعد الفارق بين التقديرين تسرباً للخارج يرصد كتدفق رأسمالي للخارج Capital Outflow، أي يعتبر بمثابة نقد أجنبي يخرج من مصر للاستثمار في الخارج بواسطة مصريين! ولا يوجد أي مبرر موضوعي لهذا الإجراء سوى عدم وضوح طبيعة هذه التسريبات التي تتم من الاتفاق السياحي، وضرورة إيجاد مخرج للفارق الضخم بين الإيرادات السياحية الفعلية بالجهاز المصرفي، وتلك المقدرة رسمياً. وينبغي للملاحظة أن التسريبات التي ضُمت من قبل كضبيب منظمي لرحلات الشاملة وشركات الطيران الأجنبية والتي لا تدخل ضمن حسابات ميزان المدفوعات، تعد جزءاً من هذه القوة لذلك يتم خصم هذه التسريبات (٥٩٥ مليون دولار) من قيمة القوة لتحديد التسريبات غير معلومة المصدر، والتي

قدّرت في عام ١٩٩٧/٩٦ بنحو ١٠٠٩ مليون دولار، أو ما نسبته ٢٨% من الإيرادات الإجمالية (لا يولتقا ملاحظة أن هذه القيمة لن تنصر كلها بأنها تسريبات غير معلومة المصدر، إذا ثبت أن الإيرادات السياحية الرسمية مقدرة بأعلى من قيمتها الحقيقية)

(٤-٨) إجمالي التسريبات وقيمة العائد الصافي:

يتضمن جدول رقم (١٠) أشكال التسريبات المختلفة التي أمكن تقديرها كمياً، والعائد الصافي لعام ١٩٩٧/٩٦. وربما أهم ما يمكن الخروج به أن الإيرادات السياحية الإجمالية لا يمول عليها على الإطلاق في تحديد وقع السياحة على ميزان المدفوعات. فالحجم الضخم للتسريبات وما تبقى من عائد صاف - رغم ما يشوب التقدير من تحفظات - يعطي دليلاً واضحاً على أن ما يتبقى للاقتصاد الوطني من عائد سياحي صافي لا يمثل سوى ٢٦% من الإيرادات الرسمية. هذا مع العلم أن هذا التقدير لم يتعرض لتسريبات النقد الأجنبي المرتبطة بالاستثمار السياحي والتي يتطلب حسابها تقدير المكون الأجنبي لكافة أشكال الاستثمار السياحي، ثم حساب نصيب السنة موضع الاعتبار من هذا المكون. ومن الضروري التنويه أيضاً أن حجم الفجوة بين الإيرادات المقدرة رسمياً وتلك المقدرة مصرفياً قد تزد كثيراً خلال السنتين الأخيرتين ١٩٩٩/٩٨، ٢٠٠٠/٩٩، بالمقارنة لعام ١٩٩٧/٩٦، مما يعني زيادة حجم التسريبات غير معلومة المصدر.

جدول رقم (١٠)

الإيرادات الإجمالية والعائد الصافي للسياحة في مصر ١٩٩٧/٩٦

البيان	القيمة (مليون دولار)
الإيرادات السياحية الإجمالية ١٩٩٧/٩٦	٢٦٤٦,٣ (+)
تسريبات مرتبطة بالاعتماد على المعالم الخارجية، منها:	٩٣٣,٠ (-)
■ تعويلات أرباح	٢٦٠,٠ (-)
■ ترخيص وتعويلات لشركات الأجنبية	٣١٢,٠ (-)
■ والمصرية	٥٥٠,٠ (-)
■ نصيب الطيران الأجنبي ومنظم	
الرحلات	
تسريبات غير معلومة المصدر	١٠٠٩,٠ (-)
ولدت مباشرة وغير مباشرة	٧٤٤,٠ (-)
إجمالي التسريبات	٢٦٨٦,٠ (-)
للعائد الصافي (إيرادات - تسريبات)	٩٦٠,٣ (+)

المصدر: محيا زيتون، لسياحة ومستقبل مصر: بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، منتدى العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠١ (تحت الطبع).

(٩) سياحة المصريين الخارجية وأثرها على ميزان

المدفوعات:

هناك بعد آخر مهم عند تحليل علاقة السياحة بميزان المدفوعات في مصر بخلاف قضية التسريبات والعائد الصافي. فمقابل الإيرادات السياحية هناك أيضاً مدفوعات سياحية. وكما يأتي المساحون الأجانب لمصر وينفقون أموالاً تعد إيرادات أو منافع، فإن المصريين يذهبون كمسافرين إلى دول أخرى وينفقون أموالاً تعد مدفوعات أو تكاليف من وجهة نظر الاقتصاد المصري. وكما لميزان المدفوعات جانب إيرادات وجانب مدفوعات وفارق بينهما يمثل العجز أو الفائض في الميزان، فإن كثير من الدول تعد نفس الشيء بالنسبة للسياحة فيتم تقدير الفائض أو العجز، أي ما يسمى "ميزان السياحة" بناء على تحديد الفارق بين الإيرادات والمدفوعات السياحية. ومع ذلك لا يتبع المسئولون عن السياحة في مصر هذا الأسلوب، بل ينصب كل اهتمامهم على جانب الإيرادات، وهو الأمر الذي يجعل المدفوعات السياحية تقع خارج نطاق السياسات العامة، بل وخارج نطاق الاهتمام تماماً.

ولمعرفة أهمية التأثير السلبي للمدفوعات السياحية على ميزان المدفوعات يتضمن جدول رقم (١٠) بيانات ميزان السياحة لمصر. هذا مع العلم أنه للحصول على قيمة موضوعية للميزان، فإن بيانات الإيرادات والمدفوعات السياحية يجب أن تؤخذ من نفس المصدر لضمان تطبيق طريقة الحساب لكلا الجانبين. وفي جدول رقم (١١) تم الاعتماد على تقديرات البنك المركزي للإيرادات والمدفوعات السياحية (عندما يصدر وزير السياحة تصريحاً بشأن ميزان السياحة يستخدم الإيرادات الرسمية (لتي تميل للمغالاة) مطروحاً منها المدفوعات المصرية (لتي تميل للتحفظ) فيبدو ميزان السياحة أكبر من حقيقته).

يميل إلى الانخفاض بسبب تجاوز كثير من المدفوعات التي لا تتم من خلال معاملات رسمية. ومن الأدلة الصارخة على ذلك أن المدفوعات المتعلقة بالحج قيمتها ٥٩٠,٣ مليون دولار فقط وتقتصر على الرسوم التي تنفصها الدولة رسمياً للملكة العربية السعودية لحجاج القرعة، وهي نوعية

تطور ميزان السياحة لمصر (١٩٩٩/٩٨-١٩٩٥/٩٤) جنول رقم (١١)					
(مليون دولار)					
البيان لسنة	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
الإيرادات المصرية	١٣٤٣,٠	١٣٢٢,٤	١٦٦٩,٦	١٤٥٧,٥	١٢٩٧,٣
المدفوعات	١١٢٩,٠	١٣٣٥,٢	١٣٣٢,٥	١٣٠٢,٢	١١٠٤,٠
المصرية	٢١٤	٧٢,٠	٣٣٧,١	١٥٥,٣	١١٣,٣
الميزان (٢-١)	%١٥,٠	%٥,٤	%٢٠,٠	%١٠,٧	%٤,٩
(٤) الميزان كنسبة من الإيرادات					
المصدر: البنك المركزي المصري.					

الحج الذي يتم تحت إشراف الدولة وبأسعار مخفضة. ولأنه من المعروف أن المدفوعات مقابل الحج والعمرة تتجاوز كثيراً تلك المدفوعات المدونة في الميزان والمتعلقة بحج القرعة، فقد أجريت محاولة لتقدير قيمة المدفوعات باستخدام بيانات عن عدد الحجاج من الفئات المختلفة وعدد المعتمرين وأسعار رحلات الحج والعمرة لكل فئة (مصدر جميع البيانات والمعلومات بهذا الشأن هو وزارة الداخلية، والتفاصيل الحسابية يمكن الرجوع إلى محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر، بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدم، منتدى العالم الثالث القاهرة، تحت الطبع). وقد أسفرت الحسابات عن الآتي لسنة ٢٠٠٠:

للف دولار	
٤٢٤٦٣,٢	مدفوعات حج القرعة
١١٥١٤٧,٠	مدفوعات حج السياحة وأنواع أخر
١٥٧٦١٠,٢	إجمالي مدفوعات الحج
١٨٨٦٠٠٠,٠	مدفوعات العمرة
٢٠٤٣٦٠٠,٠	إجمالي مدفوعات الحج والعمرة

وهناك عدد من الملاحظات المهمة بخصوص هذه التقديرات:

أولاً: تقدر مدفوعات الحج والعمرة لعام ٢٠٠٠ بأكثر من ٢,٠ مليار دولار. مع العلم أن هذه المدفوعات قد حُصيت دون الأخذ في الاعتبار ما ينقله المصريون في رحلات الحج والعمرة على الطعام ولشراء والانتقالات غير المتضمنة في تكلفة الرحلة. علاوة على الإنفاق على المشتريات الذي يمكن أن يشكل ما يوازي أو يزيد عن قيمة الرحلة ذاتها، بالنظر إلى ميل المصريين المرتفع للتسوق وشراء الهدايا، وإلى استغلال البعض للسفر كوسيلة لتهريب السلع والاتجار فيها.

ثانياً: قيمة المدفوعات المقدرة للحج والعمرة فقط (٢,٠ مليار دولار) توازي نحو ضعف ما يظهر في

ويلاحظ من الجدول أن المدفوعات السياحية تشكل نسبة مرتفعة من الإيرادات، وأعلى معدل لها يكون في عام ١٩٩٦/٩٥ حيث تكاد تتساوى المدفوعات مع الإيرادات ويبلغ فائض الميزان ٧٢ مليون دولار فقط. وعلى مدى السنوات الخمس المبينة بالجدول رغم ما تحققه السياحة من فائض موجب في الميزان، إلا أن أهمية هذا الفائض ضئيلة وتراوح بين ٥٠% - ٢٠% من الإيرادات السياحية. أما أهم بنود المدفوعات السياحية فيضها الجدول رقم (١٢).

بنود المدفوعات السياحية وأهميتها النسبية (١٩٩٩/٩٨) جنول رقم (١٢)		
البيان	القيمة (مليون دولار)	النسبة المئوية
مصاريف دراسة الطلبة في الخارج	٢٠,٥	١,٩
مصاريف السياحة والعلاج	٩٢٨,٨	٨٤,٠
نفقات التعليم والرحلات التعليمية بالخارج	٨٤,١	٤,٣
بدل سفر موظفي الحكومة (تحويلات)	١,٨	٠,٢
رسم الحج لحجاج القرعة	٥٩,٣	٥,٤
بدل سفر موظفي الحكومة (بنكوت)	١٩,٠	١,٧
بدل سفر للحج والعمرة	صفر	صفر
بدل سفر وتدريب موظفي القطاع الخاص	٢٨,٣	٢,٥
الجملة	١١٠٥,٨	١٠٠
المصدر: البنك المركزي المصري		

ويتضح من الجدول أن بند مصاريف السياحة والعلاج هو أهم بنود المدفوعات ويستوعب ٨٤% من إجمالي المدفوعات السياحية. بينما البنود الأخرى بما فيها ما يخص الحج ذات أهمية نسبية ضئيلة. ورغم أن المدفوعات السياحية وفقاً لتقديرات البنك المركزي تمثل نسبة عالية من الإيرادات إلا أنه من المعقد أن تقديرها

الآلاف دولار أمريكي) في أحد البنوك الكورية. وعلى مدى الخمس سنوات التالية تم تخفيض السن المقرر للسفر، والتخفيف من القيود الأخرى بعدما نما الفائض السياحي وتقدم الاقتصاد الكوري بمعدلات عالية.

أما اليابانيون فحتى منتصف الستينيات كانت فرص اليابانيين في السفر للخارج مقيدة بسبب التحكم الحكومي في استئجار النقد الأجنبي. ومع الزيادة الكبيرة في قوة الاقتصاد الياباني بدأت الحكومة التخفيف من القيود على السفر، وفتح المجال أمام الأثرياء من مواطنيها للسفر بغرض الترفيه. وفي عام ١٩٦٩ فقط فاق عدد المسافرين بغرض الترفيه عدد المسافرين لغرض أنشطة الأعمال الذين كانوا يمثلون العنصر الأساسي في حركة السياحة العكسية.

وللتأكيد على أهمية تأثير السياحة العكسية على فائض الميزان السياحي، نأخذ حالة أستراليا التي تمكنت دائماً من الحفاظ على مستوى منخفض للمدفوعات السياحية كنسبة من الإيرادات، فقد بلغت هذه النسبة ١١% فقط في عام ١٩٨٤. وفي عام ١٩٩٥ ونتيجة للتصنصن الكبير في مستوى المعيشة في أستراليا ارتفعت النسبة ولكنها لم تتجاوز ١٨% (٣٠). وقد أصبحت أستراليا تقع على رأس مجموعة دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ذات الفائض السياحي، ليس لأنها تحقق أعلى الإيرادات ولكن لأن مدفوعاتها السياحية محدودة مقارنة بغيرها من دول المجموعة.

ملاحظات ختامية:

يمكن الخروج من العرض السابق لأهم مستجدات وقضايا السياحة المصرية بعدد من الملاحظات الختامية: أولاً: الأولوية المتقدمة للسياحة وتزايد الموارد الاستثمارية المخصصة لها، تم على حساب قطاعات أساسية أخرى وبذات الصناعات التي تراجعت أهميتها النسبية. وهذه التطورات لا يجب فصلها عن التحولات الاقتصادية والسياسية في مصر عموماً، فبطبيعة التحولات التي تمت على مدى عقدين تقريباً خلقت مناخاً مناسباً لنمو السياحة وتزايد أهميتها، واتساق مصالح كل من الدولة والقطاع الخاص وقطاع السياحة العالمي فيما يتعلق بتطويرها. ولا يفوتنا هنا التأكيد على أن تراجع أهمية قطاع الصناعة وضعف قدرته التنافسية في السوق العالمي، لا يعمل كتفكك قطاع الصناعة فقط بل أيضاً تكون له انعكاساته السلبية على قطاع السياحة لحاجته إلى

ميزان المدفوعات كإجمالي المدفوعات السياحية، أي شاملة علاوة على الحج والعمرة المدفوعات السياحية الأخرى. وبدل ذلك على أن بنود المدفوعات في الميزان أقل كثيراً من قيمتها الفعلية، حتى بغرض أن جزءاً من مدفوعات الحج والعمرة يدخل في ميزان المدفوعات ضمن بند "مصاريف السياحة والعلاج".

ثالثاً: الإنفاق على العمرة يستحوذ على الجانب الأكبر من جملة المدفوعات السياحية للحج والعمرة معاً (٩٢%). فالحج يتم لمرة واحدة في السنة بينما العمرة تؤدي طوال شهور السنة. كما أن المملكة العربية السعودية تحدد عدد الحجاج من كل دولة بنسبة ١% من عدد السكان، كما تحدد زيارة الحج للفرد بمرة واحدة كل خمس سنوات، بينما لا تخضع زيارة العمرة لأية قيود.

رابعاً: إذا أضيف لهذا القدر الضخم من مدفوعات الحج والعمرة، المدفوعات السياحية لأغراض أخرى (السفر للخارج للترفيه، نشاط الأعمال، زيارة الأقارب، للعلاج، للتعليم والتدريب وغيرها)، من المتوقع أن ينتج ميزاناً مالياً للسياحة أو يساوي صفراً في أحسن الأحوال. وبمعنى آخر تستنفذ مدفوعات السياحة العكسية على الأقل كل ما يدخل الجهاز المصرفي من إيرادات سياحية. وهذا الانفتاح الشديد على السياحة في الخارج يجعل من مصر البلد ذات الاقتصاد النامي والموارد المحدودة والتي تسعى لجلب السياحة الدولية من أجل توفير النقد الأجنبي، بلداً يعاني من عجز في ميزانها السياحي. ولخطورة هذا الوضع خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية وأزمة النقد الأجنبي التي يعاني منها الاقتصاد المصري حالياً، قد يكون من المفيد النظر في تجارب بعض الدول الأخرى التي سبقت مصر في هذا المجال.

ففي كوريا الجنوبية مثلاً لم تكن هناك أية سياحة عكسية قبل عام ١٩٨٣ على الأقل بالمفهوم التقليدي للسياحة بأنها السفر للخارج للترفيه والترفيه. ووجهة النظر في ذلك أن النقد الأجنبي كان عزيزاً بحيث يفتقر من خلال أي نشاط لا يساهم مباشرة في التنمية الاقتصادية للدولة. لذلك كان السفر للخارج مقصوراً على نشاط الأعمال والدراسة وبعض الأغراض الرسمية. وفي أول يناير عام ١٩٨٣ سمحت الحكومة الكورية للمواطنين ٥٠ سنة فأكبر الحصول على تأشيرة واحدة للسفر للترفيه. وبعد هؤلاء أول مجموعة من السياحة العكسية للكوريين منذ زمن طويل. وهناك قيود أخرى كانت تفرض مثل السماح برحلة واحدة فقط للخارج كل سنة، مع إيداع ما قيمته ٢ مليون عملة كورية (توازي عدة

مزيد من الاعتماد على الواردات كلما ضعف إنتاج الصناعة المحلية.

ثانياً: حققت السياحة المصرية انفتاحاً ملحوظاً على جانب الطلب خلال فترة الدراسة، إذا قيس الانعكاش بمقياس عدد السائحين والإيرادات السياحية الإجمالية. فقد تحقق نمواً ملحوظاً في كلا المتغيرين على الرغم من خصوع الطلب والإيرادات لتقلبات مستمرة منذ منتصف الثمانينات بسبب أحداث العنف والاضطرابات السياسية. ولأن معدل نمو الطلب السياحي لمصر كان أعلى كثيراً من معدل نمو الطلب العالمي، زاد نصيب مصر من السياحة العالمية تزايداً ملحوظاً.

ثالثاً: استجابة العرض السياحي للتغيرات الاقتصادية والسياسية، ولحوافز الاستثمار السخية، ولوفرة التمويل المصرفي، وللأراضي الشاسعة الصالحة للتطوير في أجمل المواقع الساحلية وبإلحاح الأثمان، كانت استجابة كبيرة وسريعة. ونمت الطاقة الفندقية بمعدل مرتفع فاق للنمو في عدد الليالي السياحية. وتم تطوير مناطق سياحية جديدة على ساحل البحر الأحمر وجنوب سيناء، وأصبحت هاتين المنطقتين مركزاً لأمناء جديدة للإقامة (قري سياحية)، كما جذبت الجانب الأكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية الموجهة للقطاع، وخلقت طلباً سياحياً جديداً لم يكن شائعاً من قبل بالنسبة للسياحة الدولية في مصر، وهو السياحة الشاطئية. ولكن هذا التوسع اقترن بإقامة منشآت فندقية شديدة البذخ وذات كثافة رأسمالية عالية. وتطلب الاعتماد على السياحة الجماعية منخفضة الإنفاق، وتسليم أمر تنظيمية والتحكم فيها للشركات المنظمة للرحلات ولشركات الطيران الأجنبية. بالإضافة إلى أن المناطق السياحية الساحلية تستعين بشركات الإدارة الفندقية الأجنبية بمعدل أكبر كثيراً من المناطق السياحية التقليدية.

رابعاً: لوحظ أيضاً الدور المتزايد الذي تمارسه إسرائيل في سوق السياحة المصرية فمن ناحية أصبح السائحون الإسرائيليون يمثلون وزناً ملموساً في مجمل الحركة السياحية الوافدة لمصر، وصارت إسرائيل من أهم الدول التي تصدر السائحين لمصر. وعلى الجانب الآخر تلعب إسرائيل دوراً خطيراً في تنظيم الرحلات السياحية - التي تضم جنسيات مختلفة - إلى مصر. وفي ظل التوسع في العرض السياحي في سيناء عموماً وفي طابا خصوصاً، ولنمو معدلات أسرع المتوقع لهذه المنطقة مستقبلاً، وفي ظل سيادة القطاع الخاص للنشاط السياحي في مصر، يُحتمل أن يؤدي دافع الربح

للاستغلال لهذا الدور وتزايد خطورته، طالماً سيترتب عليه منافع قصيرة الأجل للمستهترين.

خامساً: هناك قصور إحصائي واضح في أساليب تقدير الإيرادات السياحية، تدل عليه الفجوة الضخمة بين الإيرادات المقدرة مصرفياً وتلك المقدرة رسمياً. وينعكس هذا القصور بدوره على حسابات ميزان المنفوعات، ومهما قيل بشأن قصور تقديرات الإيرادات المصرفية، تنزل هي الإيرادات التي تتحقق بالفعل للجهاز المصرفي، والتي تخضع لتوجهات وتأثير السياسات العامة للدولة. ولا يمكن في ظل أزمة الاقتصاد الوطني، وشح النقد الأجنبي التفریط في قدر ضخمة من عقائد السياحة (بلغ ثلثي الإيرادات المقدرة رسمياً) بتسريه عبر قنوات غير مشروعة خارج الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني. فكيف يمكن إذن أن تتحقق أهداف السياسة الاقتصادية أو استقرار سعر الصرف في ظل هذا الخلط الخطير؟

سابعاً: توجد ضرورة لتدقيق قياس الإيرادات السياحية الرسمية، فالاحتمال الذي طرحته هذه الدراسة وهو لعميل للمغالاة في قيمة الإيرادات التي تحققها السياحة، يترتب عليه اتساع حجم الفجوة بين الإيرادات الرسمية والمصرفية عن حقيقتها، ومن ثم صعوبة تحديد قيمة التهربات الفعلية. ويمكن نقل مهمة تقدير هذه الإيرادات من وزارة السياحة إلى جهة محايدة مثل البنك المركزي. مع مراعاة تدقيق أساليب للقياس حتى يمكن حصر كافة جوانب الإنفاق السياحي. ويجب في نفس الوقت تتبع مصادر التهربات والكشف عن ألياتها وقنواتها، كخطوة أساسية نحو تجميعها.

مابعاً: أي حديث عن مساهمة السياحة في ميزان المنفوعات استناداً إلى الإيرادات الإجمالية للسياحة لا تكون له مصداقية، طالماً أن ممارسة النشاط السياحي تتطلب تكاليف باهظة بالنقد الأجنبي. فالمعادن الصافي وأليس العائد الإجمالي هو الأهم والأكثر دلالة في هذه الحالة. وتظهر الحسابات التي أمكن إجراؤها في ظل ما هو متاح من بيانات، أن العائد الصافي للسياحة المصرية لا تتعدى نسبته ٢٦% من الإيرادات الإجمالية المقدرة رسمياً. وبينما ينصب اهتمام السياسات السياحية دوماً على هدف زيادة عدد السائحين، فإن ما يحدث على الجانب الآخر أو ما يخص التكاليف لا يحصل على حقه من الاهتمام. مع العلم أن الحد من التكاليف بالنقد الأجنبي (أو التهربات المشروعة وغير المشروعة)، يعد وسيلة مهمة وربما أكثر فعالية لتعظيم العائد الصافي، رغم ما يكتنفها من صعوبات وما تتطلبه من مجهودات. فزيادة

عائد السياحة للاقتصاد الوطني لا يتحقق فقط بالنمو المرتفع في عدد السياح، بل أيضاً بالحد من واردات السياحة، وتعزيز وتنمية القدرات المحلية في مجال الإدارة السياحية والتفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات. والاعتماد للكثيف على هذه الشركات وضعف الأطراف المحلية في مواجهتها، قد يحقق مكاسب قصيرة الأجل للمستثمرين، ولكن على المدى الطويل تظهر تأثيراته السلبية في شكل اعتياد الاعتماد على الخارج، والعجز عن تطوير الجهود والقدرات الوطنية.

ثامناً: توضح من الدراسة أن المدفوعات مقابل السياحة العكسية أو سياحة المصريين للخارجية ليست بالقدر الهين، بل أنها تستنزف الجاني الأكبر من الإيرادات المصرفية التي تحتفظها السياحة الوافدة. ويعني ذلك أن ما يترتب من نقد لجنبي عن نشاط السياحة بشقيه (السياحة الوافدة والعكسية)، لا يتجاوز عدة ملايين من الدولارات (وليس المليارات التي يروج لها دائماً بوساطة الممولين عن السياحة). علاوة على ذلك فهذا الفائض

|||

المحدود قد لا يتحقق بالفعل، أو قد يصبح عجزاً، إذ أعيد تقدير المدفوعات السياحية على أسس سليمة. فقد اتضح بأدلة قوية أن بنود المدفوعات السياحية خصوصاً ما يتعلق بمدفوعات زيارة العمرة، تفوق في الواقع كافة المدفوعات السياحية للمبينة في ميزان المدفوعات. ويدعو ذلك إلى ضرورة الاهتمام بجانب المدفوعات السياحية لأنها الوجه الآخر للإيرادات، أو نزيف النقد الأجنبي الذي يمكن أن يحمي أي أثر إيجابي للسياحة الوافدة. وهنا تبدو أهمية وضع معايير وضوابط للحد من هذه المدفوعات عموماً، وتلك المتعلقة بزيارة العمرة على وجه الخصوص، والتي تتكاثر في مصر سنة بعد الأخرى وبمعدلات مرتفعة رغم أنها لا تعد فرضاً على المسلمين. وقد اتضح من تجارب دول أخرى أكثر تقدماً أنها اتخذت سياسات مختلفة وصارمة من أجل التحكم في حجم السياحة العكسية ومدفوعاتها خلال مراحل التنمية الأولى حيث يكون الاقتصاد في أسس الحاجة للنقد الأجنبي.

◆ القسم الخامس ◆

صناعة السينما في مصر .. بين الوضع الراهن

وبدور الدولة والقطاع الخاص وضرورات التطوير

لقوى وأخطر لاختراع في تاريخ الإنسانيّة بعد اختراع آلة الطباعة التي مهنت الطريق وبحقّ للعولمة الثقافيّة.

والسينما كوسيلة تعبير "مدى تعبيرى غير اعتيادى فهي تشترك مع الفنون التشكيلية في حقيقة كونها تكويناً مرئياً يمسّط على سطح ذي بعدين، وتشترك مع الرقص في قدرتها على معالجة الحركة المنمّعة. ومع المسرح في قدرتها على خلق كثافة درامية للأحداث، ومع الموسيقى في قدرتها على التّكليف في إطار الإيقاع والجمل الزمانيّة، كما يمكن توليد الأغنية والآلة الموسيقيّة، ومع الشعر في قدرتها على وضع الصور إلى جانب بعضها. ومع الأدب في قدرتها على الإحاطة بالتجريد المعروف في اللغة فقط عن طريق الشريط الصوتي".

ويُزدهار السينما كصناعة وفن مرتبط بـعوامل كثيرة بعضها اقتصادى وتكنولوجى وبعضها سياسى واجتماعى وتعالى وحضارى وكلّها فيما نعتقد متشابكة ومتداخلة تؤثر سلباً وإيجاباً في صناعة السينما، بمعنى أن إنتاج الأفلام لا يتحكم فيه فقط العامل الاقتصادى، أى تكلفة الإنتاج ، أو العامل التكنولوجى ولكن الذوق العام وتحضر المجتمع والمناخ السياسى العام ومدى شيوع قيم الحرية والديمقراطية وترسخها في المجتمع فعلاً وليس قولاً والعامل الأيديولوجى ، بمعنى القيم الاجتماعيّة والمبادئ والتقاليد والثقافة والمفاهيم السائدة التي يخضع لها أو يتبنّاها المجتمع، والتي كثيرا — خاصة في صورتها المحافظة — ما تنفج حجرة عثرة تحول دون ظهور أفكار جديدة وجريئة وغير مسبوقّة أو مألوفة تدعو إلى تحرير العقل من القوالب الجامدة والمنطوية وتتناول بحرية العيوب الاجتماعيّة وتعرض بالنقد للقيم المحافظة السلبية التي تلعب دورا كبيرا في الحد من حرية الإبداع أو جدية التّناول للقضايا الاجتماعيّة والسياسيّة.

وإذا كانا نؤكد على تشابك وتقاطع فن السينما كوسيلة تعبير مع العديد من الفنون الأخرى والعديد من العوامل التي تحكم في نموه وإزدهاره ، فإن هذا التشابك ينطبق على صناعة السينما كقطاع اقتصادى. فصناعة السينما ذات مدى اقتصادى واسع تشترك فيه معظم البرات الملمية الاقتصادية وكذلك جوانبها الرئيسية والفرعية من تصدير واستيراد إلى جمارك وضرائب ومن سلع وخسفت إلى التكنولوجيا والمطومات . وربما لا تترك أى لية اقتصادية دون أن تسمير وقها هذه الصناعة .

الفيلم هو محور صناعة السينما سواء في مصر أو في أي بلد آخر ، وهو كما قال " بيلا بالاش " ، الفن الوحيد الذي نعرف تاريخ ميلاده بعكس باقي الفنون الأخرى.. التي نخمن عادة لماذا وكيف ظهرت أو لماذا وكيف اتخذت هذا المسار ..الخ. وفن السينما بهذا الشكل هو فن ما كان من الممكن أن يولد إلا في كنف الحضارة الصناعيّة وفي مرحلة محدّدة من تطورها التكنولوجي. ويظهر هذا الفن ظهرت وسيلة جديدة أو شكل جديد من أشكال التعبير الفنّي "الجماهيري" وهي وسيلة تعبير تكمن قننتها وقرتها في كونها تجمع كما يقول "هريبرت مارشال" بين الماضي والحاضر والمستقبل، المكان والزمان ، الألوان والأصوات ، الفكر والمادة ممزوجة كلّها في "وحدة واحدة" حتى صار كل فن يسعى جاهدا لكي يصل إلى شكل السينما الناطق الملون الجسم على حد قول المخرج الروسي ايزنشتين.

والفيلم كما يقول "أرنولد هاووز" أول محاولة منذ بداية حضارتنا الحديثة، ذات النزعة الفردية، في سبيل إنتاج فن للجمهور العام. والفيلم الكبير ينبغي أن يسهم رواد السينما في تمويله كي يغطي رأس المال المستثمر به. وهذه الحقيقة هي التي تحدّد تأثير الجماهير المستعيفة في إنتاج الفن، فمنذ أن ظهرت الجماهير بوصفهم مستهلكين، وأصبحوا يدفعون الثمن الكامل لمتعتهم، عندئذ فقط أصبحت الشروط التي يدفعون بها قروضهم عاملا حاسما في تاريخ الفن ، ويؤكد هاووز أن هناك على الدوام عنصر من التوتر بين مستوى الفن وشعبتيته. فالنجاح عند الجماهير العريضة منفصل تماما عن المعايير المتعلقة بالمستوى فهي لا تستجيب لما هو جيد أو رديء فيها ، بل للطباعات التي تشعرها بالاطمئنان أو الانزعاج في مجال حياتها الخاصة (أرنولد هاووز الفن والمجتمع عبر التاريخ ج٢ ، ص ٤٩٦ : ٤٩٧ ترجمة فؤاد زكريا).

أن هذه العلاقة بين مستوى الفن وشعبتيته جلبت تأثير فن السينما على الجمهور أقوى بكثير من تأثير أى فن آخر وهي حقيقة يقتر ما تسعد السينمائيين، تثير الخوف لدى البعض خاصة عندما يساء توظيفها لأثما — أى السينما — أداة هامة في التثقيف والتوجيه وتغيير التوجهات والمعايير ومنظومات القيم والمبادئ والأفكار وأساليب الحياة ..الخ أكثر من أية أداة فنية أخرى، لأنها وبحق أكثر الفنون إحدانا لحالة التوحّد — بالمعنى النفسى — من أية فنون أخرى، وهي بهذا المعنى تعتبر ، في المجال الثقافي،

وندرس لتتصايف صناعة السينما من دون قيود صعبة الترجمة اقتصاديا .. ونكون قد اخترنا ما نريد بحثه ودراسته .. لذا نحن من البداية نقول اننا لا نتحدث عن الواقع المتكامل .. ولكننا نتحدث عن الواقع المختار دون ان يخل هذا الاختيار بالمعايير الاقتصادية الاساسية .. وربما تسمح لنا هذه الصناعة بذلك ، فوقفا لما قاله فلاديمير نيلسن " ليست الصورة الفوتوغرافية ابدا انعكاسا كليا ومتكاملا للواقع : الصورة الفوتوغرافية تمثل فقط هذا الاختيار لو ذلك من مجموعة الصفات الفيزيائية للشيء المصور " .

أى أننا نرجح ، انه من الممكن ان يكون الواقع المختار هو الواقع المتكامل فى مثل هذه النوعية من الاقتصادات ، والقرب مثل على ذلك ، أننا سنحتاج جانبنا (اقتصاد النجم) ولن ننتبعه ولن نخاره ، بل سنعيده .. ومع ذلك يظل " الفلم " بتقنياته داخل منظومة إنتاج الفلم وتكاليف الصناعة .

أولا : خصوصية الصناعة وصعوبة التمويل

ومن المهم ، ايضا ، ان نشير الى ان هذه الصناعة صاحبة خصوصية متفردة ، ربما تكون ما زالت ثابتة على ألقها ، ومشكلاتها الاقتصادية خلال أعوامها التي تجاوزت المائة .. وهذا ما توصل اليه واحد من كبار المشرفين على صناعة السينما فى العالم وهو " ديفيد باتمان " الذى تولى امر أكثر من ستوديو سينمائي كبير ومن بينها " كولومبيا بيكتشر " Columbia Picture " والذى مكث مديرا له لمدة ١٣ شهرا (من سبتمبر ١٩٨٦ الى اكتوبر ١٩٨٧) وخلص من هذه التجربة ان البنوك فى الولايات المتحدة الامريكية كانت ترفض فى بدايات " هوليوود " تمويل صناعة الافلام باعتبارها مشروعات ذات مخاطرة كبرى ، يمكن ان تظل اصولها صفرار رغم ما ينفق عليها ، ولخلاف ان هذه المخاطرة الكبرى التي تلتصق بصناعة السينما جعلت البنوك فى موقف ثابت رافض لتمويل الافلام الا بضمان " هيئة ضمان تكملة الافلام " والتي تضمن شركات الإنتاج السينمائي فى تكملة تصوير الفلم .. وفى هذا السياق ، شرح " باتمان " تجربته مع فيلم " ملكوم كرس " المخرج " سبايك لي " والذى أراد تصويره فى مصر .. وتم رفض تمويل الفلم فى البداية بسبب ما اسموه بتقشّر الارهاب " الامر الذى يحوق عمليات التصوير .. الا ان باتمان نجح فى النهاية فى الحصول على التمويل اللازم " .

هذا التشابك الحاد فى التفاصيل يجعل الفلم الاقتصادى بشقيه الصناعى والتجارى ، السينما مسألة شديدة الصعوبة تصل لحدائق الى درجة الفحوض وإذا أضفنا الى هذا التشابك جماليات الفن التي تبحث عنها السينما فى متوجها الاخير " الفلم " وفى كل عناصره .. سيبدو الامر اننا نقرب من مهمة شبه مستحيلة .. خلاصة وقلنا نؤمن باستحالة ترجمة الحالة الفنية للصانع (الفنان - المشارك) والحالة المزاجية " النوقية " الملتقى (المشاهد - المستهلك) الى وقائع اقتصادية لو معدلات رياضية .. نستطيع من خلالها الوقوف على بر الحقيقة الاقتصادية لذا كان من الضروري السعى نحو ضرورة فك الارتباط بين الفن والاقتصاد ، فك مؤقت ، لمحاولة فهم امور هذه الصناعة بمعايير اقتصادية علمية .. سنفل ذلك رغم ادراكنا لكامل اننا نبحث فى قطاع اقتصادى عنوانه الاكبر " الفن " .. ويؤرخ بمدى روعته الفنية ، ويحل مكفته فى التاريخ الثقافى والحضارى بدرجة انجازة الفنى وانجازة الجمالى ، بل وربما تتحدد هوامش ربحه فى بعض الاحيان بمعاير جويته الفنية .. ولكنه ليس شرط ملزم .. فاحيانا يكون الإحياز الفنى والروعة الجمالية للتسمية سببا مباشرا فى خسارة مشروع اقتصادى سينمائى " فلم " .

فى ذات الأطار ، نود ان نشير الى ان هذه الصناعة الحيوية منذ نشأتها فى مصر .. ارتكزت على " العاطفة " ، عاطفة الصناع تجاه ما يصنعوه .. وربما نجحت الكثير من المشروعات السينمائية اقتصاديا .. لا لسبب سوى العاطفة القوية للصانع .. وغير خاف على أحد ان البداية المنظمة لهذا القطاع الاقتصادى الهام " السينما " تمت على أساس " عاطفة " الاقتصادى الكبير / طلعت حرب ، تجاه السينما .. وكانت هذه العاطفة هى المنفذ الوحيد للسينما فى أشد أزمتها ، وفى أكثر حالاتها سوءا حين تلفت منتجون وممثلون ومؤلفون ومصورون وعمال حول مشروعات لا يربحون منها سوى أن مشروع "فيلم" أصبح حقيقة ، وأن القاعات لظلمت والشريط المصور تطلق وتعالى صوت تصفيق الجماهير إعجابا بالشريط المصور . ورغم ما نوليه نحن لنور العاطفة وأهميتها فى هذه الصناعة ، الا اننا لا نستطيع ان نضبط مقدارها ، أو نقيس مردودها الاقتصادى على صناعة السينما . مع تلكينا أنها - أى العاطفة - إذا كانت تنطبق على الرواد الأوائل عادة فإنها لا تتسحب على الأواخر دائما .

ونحن عندما نستثنى " الفن " و " العاطفة " رغم أهميتهما نكون قد وصلنا الى نقطة نستطيع منها ان نجحت

وربما لهذا السبب ترفض المؤسسات المالية في مصر، تمويل الأفلام وحتى عندما وافق بنك من البنوك على تمويل صناعة فيلم لأحد المخرجين الحاليين من جيل الوسط، لم يكن القرض بضمان الفيلم، وإنما بضمان عقارات يملكها المخرج .. أي أنه كان قرضا عقاريا لا علاقه له بالسينما، وتكرر هذا الأمر عام ٢٠٠٠ مع أحد كبار النجوم حينما تقدم على إنتاج فيلم عن رئيس مصري راحل .

إذا فالأزمة في هذه الصناعة ما زالت تسير على نفس الساقين ساق المخاطرة الكبرى وساق صعوبة التمويل .. وإذا أضفنا اليهما أن الأرقام لها وقع خاص في صناعة السينما .. وعلى صياغة ريتشارد داير مكلان " أن فتح الباب أو ظهور يد أو عين يمكن أن يحدث ذروة شبيهة في تأثيرتها بتصادم القطارات .. على الشاشة " .. وهذا ما يحدث بالضبط في هذه الصناعة .. فالأرقام تتجاوز حقيقتها .. ويكون تحقيق ربح لفيلم ما .. حافزا للسينما للقيام بذروة تسير على درب الفيلم الفناجح صاحب الربح البسيط .. مقارنة بأرباح المشروعات الأخرى .. وهذا ما حدث في عام ١٩٢٨ " حينما حققت شركة وارنر ريبا يصل إلى ٥٦ مليون دولار من توزيعها لفيلم " منى الجاز " أول فيلم أمريكي ناطق .. وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة المنافسة واتجاه راس المال إلى صناعة السينما كمشروع تجارى ناجح ."

ثانيا: هل هناك أزمة في صناعة السينما في مصر؟

بالرغم من أن وجود أزمة في صناعة السينما وفي دورها ضمن الاقتصاد المصري، إلا أن هناك تجاهل لدراة الأزمة من جانبها الاقتصادي، حيث أن أبناء الصناعة لا يتفرون بمشاكلها الاقتصادية، وطول الوقت يبحثون في لزمات فنية، مثل أزمة النجوم، أو السيناريوهات، ورغم أهمية ذلك، إلا أن هناك مشاكل اقتصادية تتعلق بالتحديث التكنولوجي ودوره المحتمل في توسيع نطاق المستهلكين لمنتجات هذه الصناعة، أي الأفلام، سواء في الداخل أو الخارج، ومشاكل تتعلق أيضا بالتمويل سواء لإنتاج الأفلام أو لإقامة دور العرض أو لتطوير آلات التصوير ومعاملات التصوير أو لاستيرادها، وهناك مشاكل أيضا تتعلق بنمط العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في هذه الصناعة من خلال كل نقاط التماس بين الطرفين. لكن الملاحظ أن أبناء هذه الصناعة لم يركزوا بدرجة كافية على الجانب الاقتصادي

لها وهو أمر مبني في معظم الحالات على أن السينما (ترفيه) ولا ينبغي النظر لها كقطاع اقتصادي مهم يمكن لمصر من خلاله، أن تحقق طفرة في صادرات الخدمات الثقافية في ظل وجود السوق العربي الكبير الذي تتمتع فيه السينما المصرية بميزات نسبية بسبب اللغة المشتركة بين مصر وبقي البلدان العربية. ونسى الجميع أن هذه الصناعة كانت تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد المصري. ويحلو للبعض أن ينتكر أن صادرات مصر من الخدمات الثقافية السينمائية كانت تأتي خلف صادرات مصر من القطن قبل عام ١٩٥٢، لكن ذلك كان مرتبطا بأن مصر لم يكن لديها ما تصدره سوى القطن بالأساس، أي أن السينما لم تكن في تنافس مع قطاعات أخرى، وكانت صادراتها حتى في أزهى عصورها محدودة في قيمتها المطلقة وفي نسبتها لإجمالي الصادرات المصرية.

١ - واقع سينما:

ربما لم تشهد صناعة السينما في مصر قفزة منذ سنوات طويلة مثلما شهدت هذه الشهور الثمانية الأخيرة (في الفترة من بداية عام ٢٠٠٠ وحتى منتصف ٢٠٠١) .. هذه القفزة تمت على مختلف أصعدة الصناعة (إنتاج، توزيع، ستيوهات، معامل، دور العرض) في خطوات غير متسوية، وهو الأمر الذي دفع الكثيرين إلى السهات بالشان السينمائي إلى الإشارة بتحسن الحال والرضا عن الواقع.. وهو في حقيقة الأمر " تحسن " مقارنة بسنوات سابقة قريبة، ورضا نسبة إلى غضب وحسرة سنوات تسبقها .. ولكن إذا قللنا الواقع السينمائي بما يجب أن يكون عليه، فإننا نقول أننا انتقلنا من " الأسوأ " إلى " لمسي " لذا يصبح التحسن " نسبى " والرضا " وهمى " إذا قلنا بالوضوح الرأى لهذه الصناعة. وقد بلغ عدد الأفلام المنتجة في مصر عام ٢٠٠٠، ٢٩ (فيلما) أخرجهما المعامل المصرية والأجنبية لأسم شركات مصرية، واعتمدنا في عدد الأفلام المنتجة على كتالوج المهرجان القومي للسينما المصرية " الذى يصدره صندوق الترفيه الثقافية، حيث يعتمد الصندوق على شهادات المعامل بتاريخ الإنتاج للمشاركة في مسابقة المهرجان القومي للسينما في مصر. وإذا أردنا أن نفهم ماذا حدث في السنوات الأخيرة علينا العودة إلى بداية الانهيار في عدد الأفلام المنتجة وهو ما حدث في عام ١٩٧٩ حيث بلغ عدد الأفلام المنتجة في هذا العام ٢٩ فيلما بعد ما كان العام الذى سبقه ١٩٧٨ قد شهد إنتاج ٥١ فيلما .. والجدول التالى يوضح عدد الأفلام المنتجة والإيرادات نقدية لها خلال الأعوام الخمسة التى سبقت الانهيار :

السنة	عدد الاقلام المنتجة	التكلفة التقديرية	الايارات التقديرية بالمليون جنيه	قيمة القروض أو الميز	نسبة العائد أو الخسارة
-		مطل	خارجي	الجملة	
٧٤	٤٢	٢,٢	٠,٨٤	٢,٣١	٠,١١ %
٧٥	٥٢	٣,١٢	١,٣٥	٣,٣٨	٠,٢٨ %
٧٦	٤٩	٣,٤٢	١,٤٧	٣,٦٧	٠,٢٤ %
٧٧	٥١	٣,٨	١,٣٥	٤,٠٨	٠,٢٨ %
٧٨	٥١	٤,٠٨	١,٧٨	٣,٥٧	٠,٥١ %

المصدر : المجلس القومي المتخصصة - تقارير الثقافة والفنون والأدب " السينما في مصر ولقها ومستقبلها ٨٠ / ٧٩ "

وإذا عدنا للوراء قليلا نسجد ان افضل سنوات السينما المصرية في الانتاج كان عام ١٩٨٦ والذي بلغ عدد الاقلام المنتجة فيه ٩٦ فيلما .. وفيما يلي جدول يوضح عدد الاقلام المنتجة خلال عشرة أعوام من ١٩٨٢ الى ١٩٩٢ :

السنة	عدد الاقلام
١٩٨٢	٥١
١٩٨٤	٦٣
١٩٨٥	٧٦
١٩٨٦	٩٦
١٩٨٧	٧٠
١٩٨٨	٨٢
١٩٨٩	٩١
١٩٩٠	٧٧
١٩٩١	٥٦
١٩٩٢	٦٦

٢- تكاليف انتاج فيلم :

تبلغ تكاليف إنتاج الفيلم السينمائي المتوسط، حاليا، حوالي ثلاثة ملايين جنيه (كما هو موضح في الجدول والرسم البياني) ويلاحظ منها :

أ - ان الاجور تستحوذ على ٣٤,٢% من اجمالي التكاليف .

ب - ان الدعاية تبلغ ١٤,٣% من اجمالي التكاليف .

ج - ان ما ينفق على الفيلم من صلات صعبة يبلغ حوالي ١٧% عبارة عن ١٣,٢% اعمال خارجية و ٣,٩% قيمة استيراد خام التصوير، علما بأنه غالبا ما تتحرك بنود الاجور للأعلى في الاقلام الكبيرة ، وللأسفل في الاقلام الصغيرة .

ويتضح من الجدول ان السبب الرئيسي في الانهيار هو السوق العربية، التي ابتعدت عن الفيلم المصري. وفي هذه المرحلة لم يكن الاعتماد لأسباب فنية أو تكنولوجية بل لسبب سياسي واضح هو زيارة السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ وما تلاها من انخفاض في عام ١٩٧٨ للعائد الخارجي ثم عقد اتفاقية التسوية السياسية للصراع بين حكومتي مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩، والتي قلصت الدول العربية بعدها بتفعيل مقاطعة مصر، وهو ما أثر سلبا وبشدة على صناعة ومكافة الفيلم المصري في الأسواق العربية. ورغم ذلك استمر الفيلم المصري في تفوقه مقارنة بالدول العربية وقد احتلت مصر مكانة لا بأس بها في جدول الانتاج العالمي .. وكان ترتيبها في المركز العاشر .. وفقا لترتيب الاتحاد الدولي للمنتجين من خلال تقييم الانتاج خلال ٢٠ عاما (١٩٨٩-٦٩).

والملاحظة الاهم في صناعة السينما المصرية خلال العام ٢٠٠٠ وقيل دخول الشركة العربية للانتاج والتوزيع كيان كبير في الانتاج .. لن نكبر شركة قد انتجت ثلاثة افلام وهي شركة شعاع وشركتين اخريين قدمت كل منهما فيلمين وبقية الشركات لم تستطع ان تنتج اكثر من فيلم واحد فقط بما فيها شركات كانت قادرة في الماضي على انتاج اكثر من ٢٠ فيلما في العام الواحد!!

والجدول التالي يوضح حصص انتاج الشركات من الانتاج الكلي للسينما المصرية عام ١٩٩٢ .. والتي بلغ الانتاج سنتها ٦٦ فيلما :

الشركة	عدد الاقلام	النسبة
الاهرام	١٨	٢٧,٢ %
مفكنس	٦	٩,١ %
لورد	٥	٧,٥ %
شامل	٣	٤,٥ %
٥ شركات (كل شركة)	٢	٣ %
٢٤ شركة (كل شركة)	١	١,٥ %

الثانى لن دور العرض لا تفضل هذه الافلام التى لا تجد عليها اى اقبال .. وبالتالي لا تجد فرصة للتبلى فى السوق السينمائية .. فينتهى الامر بايراد يمد بعشرات الالاف من الجنيهات قيمة بيع الفيلم على اشرطة فيديو ولبعض محطات التلفزيون .. لذا نجح المنتج فى ذلك .

ولا يصمد فى هذا الواقع الانتاجى المعوج سوى الافلام الكبيرة التى تتجاوز او تقاوى فيها فرص الربح والخسارة وبعض المنتجين فى السنوات الاخيرة رفضوا للقيام بانتاج افلام غير مضمونة الربح وساروا فى هذا الطريق حتى نهالته .. ووصلوا الى ان الفيلم اذا لم يكن من الممكن ان يحقق ارباح ضخمة يتخضون الطرف عنه .. فعلى سبيل المثال رفض منتج للقيام بفيلم يتكلف ٤ ملايين جنيه فى حين كانت ارباحه المتوقعة مليون جنيه كحد لافى .. باعتبار ان المليون جنيه كالأرباح غير مغرية للقيام بعملية الانتاج وهذا ما نطلق عليه " الربح الشرس " والذي تحقق بالفعل فى بعض الافلام لنفس المنتجين خلال السنوات الاربع الماضية ووصلت الارباح فى بعض هذه الافلام الى اكثر من ٨٠٠% .. وبمتوسط ربح ٤٠٠% وكادت عملية الانتاج السينمائي تقتصر على هذه النوعية من الافلام فقط (افلام كوميدية) .

وما اطلقنا عليه " الربح الشرس " او سيادة منطق "الخبطة" يكون من وجهة نظرنا هو أحد الأسباب الرئيسية وراء تراجع عمليات الانتاج السينمائي فى مصر خاصة وان الذين يحققون هذه الارباح يرفضون العمل بأى طريقة اخرى ولا يدخلون فى اى مغامرات انتاجية فى الوقت الذى هم فيه المؤهلين للقيام بهذا الدور ولعل هذا أحد أسباب تراجع صناعة السينما باعتبارها فعل تر كسى لا يصلح معها منطق "الخبطة" . مثلاً كان يفعل منتجوا السينما فى الثلاثينات والاربعينات والخمسينات من القرن الماضى . ويضاف الى ذلك أيضا احتكار الشركات الكبرى التى تأسست مؤخراً لعملية الانتاج والتوزيع والعرض مما . إضافة الى إغفائها من بعض الأعباء فى حين لم يتم إعفاء المنتج الصغير من نفس تلك الأعباء وهو خال يبنني على الدولة أن تبادر إلى تصحيحه تشجيماً للمنتج الصغير ليس فى السينما ولكن فى باقى المجالات .

ونتيجة لهذا - الاحتكار والربح الشرس- خرج من سوق الانتاج السينمائي او توقف عن العمل مؤقتا كل من

لا يستطيع العمل بشروط الكبار لو كل من لا يستطيع القيام بانتاج هذه النوعية من الافلام ولتى تتحدد بعوامل قليلة تعد على اصبع اليد الواحدة فى مقدمتها اسم النجم الذى سيقيم ببطولة الفيلم السينمائي .. فلذا فشل المنتج فى الاتفاق مع النجم فشل المشروع وتوقف العمل .. وغابت المغامرة تماماً من فكر المنتجين واصبح للبديل الوحيد ما تقوم به شركة واحدة فى لتاج افلام تعتمد على التمويل الخارجى .. خاصة للتمويل الفرنسى ومع ذلك فقد حققت بعض هذه الافلام المعولة خسائر فلاحه .

ان تحليل تكاليف انتاج الفيلم تكشف لنا بوضوح ان معظم بنود ميزانيات الافلام لا تحقق مردود فى النجاح والخسارة باستثناء النجم لذا بات من الصعب فى غياب النجم الذى يحقق الارادات الضخمة .. انجاز عمل سينمائي - علما بان الاعتماد على النجم يحقق ربحا كبيرا للفيلم (المنتج) لكنه لا يحقق لإدهار صناعه، بدليل حال السينما الآن التى لا تنفقد النجوم ولكن تنفقد الأفكار والتطوير- وهذا ما شهده سوق صناعة السينما فى مصر خلال السنوات الخمس الماضية ولولا دخول قطاع الانتاج التابع لاتحاد الاذاعة والتلفزيون وشركة ٦ اكتوبر (مدينة الانتاج الاعلامى) .. لاقصر العمل فى للسينما المصرية على افلام نجوم الكوميديا الجدد . (تقديراً لإنتاج التلفزيون من عام ١٩٩٨ - ٢٠٠١ بلغ ٣٦ فيلم بعضها لم يعرض وبعضها عرض لتلفزيونيا فقط) .

٢ - الايرادات :

بلغت الايرادات التى حققها الافلام المصرية فى العام ٢٠٠٠ نحو ٦١,٤ مليون جنيه نتيجة عرض ٣١ فيلماً قام بتوزيعها ١٢ موزعا .. قلموا بعرض ٥٨١ نسخة من هذه الافلام . وهو رقم جيد الى حد ما .. لكنه لم يشهد ارتفاعاً حاداً عن العام الذى سبقه ١٩٩٩ والذي حقق مصافى ايرادات للافلام المصرية فى الداخل يزيد قليلا عن ٥٦ مليون جنيه اى ان نسبة الزيادة فى ايرادات لداخل لا تتعدى ٩ % .

والجدول التالى ، والرسم البياني المصاحب له يوضح خريطة ايرادات الافلام المصرية خلال عام ٢٠٠٠ :

مع نهاية العام على إيرادات عام ٢٠٠٠ بنسبة ٧٥ % .

وكافة إيرادات الإعلام المصرية تزيد لرقام إيراداتها عن السلود فى الجدول .. نظير ما يسمى بالبيع القطعى وهو عادة لا يظهر فى أى دفاتر وتكون اتفاقاته سرية (خاصة غير معلنة) وهى لرقام لا يستعان بها .. قطعى حد علم الباحث تصل إيرادات البيع القطعى للإعلام الكبيرة ما يقرب من مليون جنيه .. والمتوسطة ٤٠٠ ألف جنيه والصغيرة ١٥٠ ألف جنيه بحد أقصى (إذا تم البيع) .. وهى فى المجمال لا تمثل أكثر من ٥ % من اجمالى الإيرادات .

ومن الواضح أيضا من إيرادات هذا العام أن فيلمين فقط سيسيطران على إيرادات الإعلام المصرية وهما " جانا

م	الفيلم	تاريخ العرض	النسخ عدد التسخين	مجموع الإيراد بالجنيه المصرى
١	الناظر	٢٦ يوليو	٥١	١٥,٨٦٩,١٢٦
٢	بلية ونماغة عالية	٢٨ يونيو	٥٦	١٤,٤٧٦,٦١١
٣	شورت ومعلقة وكاب	٩ أغسطس	٣٠	٦,٤٦٩,٨٣٣
٤	هائل أمريكا	٥ يناير	٢٣	٦,٠٨١,٤٨٣
٥	الحب الأول	١٢ يوليو	١٩	٦,٠٨٠,٠٩٤
٦	يوتو يوتو	٥ يناير	٣٠	١,٥٩٢,٥٨٨
٧	شجع السيام	١٤ يونيو	٤٤	١,٥١١,٧٨٦
٨	النص	٥ يناير	١٦	١,٤٩٧,٠٩٢
٩	ارض الخوف	١٥ مارس	٢١	١,١٠٢,٧٨٦
١٠	بناء الشيطان	٤ أكتوبر	١١	١,٠٠٨,٧٩٩
١١	جنون الحياة	٢٦ أبريل	١٠	٩٧٧,٧٢٩
١٢	ليه خلتي لحيك	٢٧ ديسمبر	٢١	٩٥٧,٧٤٧
١٣	سوق السمعة	٢٧ ديسمبر	١٢	٩٢٣,٧٧٣
١٤	ميام تقاى	٤ أكتوبر	٢٥	٩٢١,٩١٦
١٥	تحت أربع نجوم وريم	١٥ مارس	١٤	٨٥٥,٤١٢
١٦	هزة بنت ريس	٢٧ ديسمبر	٢٧	٨٧٩,٩١٠
١٧	زفة لستات	١٥ مارس	١٦	٨٧٦,٠٠٤
١٨	كرسى فى الكروب	١٥ مارس	٢٣	٧٧٣,٠٤٥
١٩	أوردة الحمراء	٢٧ ديسمبر	٢٣	٥٢٧,٧٧٣
٢٠	الأجندة الحمراء	٢٧ ديسمبر	١٨	٢٨٥,٦٣٣
٢١	امراة تحت المرقعة	٦ سبتمبر	١١	٢٤٨,١٠٣
٢٢	الكلام فى الممنوع	١٥ مارس	٨	٢١٦,٠٧٣
٢٣	جدة فتشطين	٥ يناير	٩	٢١٣,٨٢٤
٢٤	رجل له ماضي	٥ أبريل	٩	٢١١,٦١٣
٢٥	الشرب	١٥ مارس	٩	١٤٩,٣٨٩
٢٦	القصص مقل	٢٧ ديسمبر	٨	١٤٩,٢٤٢
٢٧	قل قل	١٦ أبريل	١٦	١٤٣,٦٧٣
٢٨	عمر ٢٠٠٠	٢٧ سبتمبر	١٨	٩٢,٧١٠
٢٩	لا مؤلدة يا دعب	١٥ أكتوبر	١٥	٨٠,٢٢٥
٣٠	المدينة	١٥ نوفمبر	١	٢٠,٧٠٦
٣١	كويتشتر درب سفلة	١٤ يونيو	٢	١,٨٢٧
	الاجمالي	-	٥٨١	٦٦,٣٨٧,٤٦٦

ويلاحظ من الجدول ان فيلمين فقط من الافلام الاحدى وثلاثين حقًا تقريبًا نصف إيرادات السينما فى العام ٢٠٠٠ وهما " الناظر " و " بلية ونماغة العالية " ولتى بلغت ٢٩,٩٣ مليون جنيه وهو نفس ما حدث فى العام ١٩٩٩ . وبلغ متوسط إيراد السينما للإعلام المصرية فى الاسبوع الواحد نحو ١,٢ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٠.

كذلك نلاحظ استخدام عدد كبير من النسخ فى عرض الفيلم وذلك لتحقيق إيراد أعلى مع التوسع فى الدعاية برغم تكاليف الاعلانات الباهظة لأن توزيع تكاليف الاعلان الناتجة اسبوعيا على عدد كبير من النسخ يجعلها تتضاءل بالمقارنة مع استمرار عرض الفيلم لمدة زمنية طولى بعد نسخ قل .

ومع بداية العام ٢٠٠١، بدا الوضع أكثر قتعاشا وحقت الافلام المصرية إيرادات من الواضح انها ستتفوق

البيان التالى " و " السمادات " وان كان من المتوقع أن تقل نسبة إيراداتها عن ٥٠ % من اجمالى إيرادات العام .

فى المقابل كان العام ٢٠٠٠ من أبرز الاعوام فى إيرادات الافلام الاجنبية حيث بلغت ٢٩,٩ مليون جنيه نتيجة عرض ١٣٠ فيلما قام بتوزيعها موزعين قاموا بعرض ٣٣٠ نسخة من هذه الافلام .

بلغت حصة الاسبوع لولاد من إيراد الفيلم الاجنبى فى مصر ٥٧٥,٢ ألف جنيه مصرى .

لما فى العام ٢٠٠١ .. فقد ولجعت الافلام الاجنبية صعبة فى الحصول على دور العرض بسبب ازدهارها بالافلام المصرية لتى استولت على الغالبية العظمى من دور العرض .. وقد بلغت إيرادات الافلام الاجنبية فى الفترة من ١ يناير وحتى ١٤ اغسطس ١٨,١ مليون جنيه بمتوسط اسبوعى يبلغ ٥٦٧,١ ألف جنيه، أى ان متوسط الفيلم الاجنبى فى الاسبوع تنخفض .. ورغم انه انخفاض

يشجع على المزيد من الإنتاج وإلى جانب كل هذا يبقى رقم ٣٠ مليون جنيه لا ينكر إذا ما قارناه بأى صناعة أخرى تقوم فى الدخل القومى .

والفارقة أن هذا الرقم مناسب إلى حد ما مع عدد دور العرض فى مصر .. بل هذا الرقم من وجهة نظر البعض جيد ومشجع ويدعو للتفؤل .. وإن هذه السوق تطورت خلال السنوات الخمس الأخيرة .. وإن مواسم المشاهدة السينمائية زادت وتقربت من جميع شهور السنة .. فقبل عشر سنوات كانت مواسم المشاهدة تتحصر فى العيدين فقط (عيد الفطر - عيد الأضحى) وبقيّة شهور العام فى موت .. أما الآن فالمواسم اتسعت إلى أربعة :

- ١ - موسم الصيف (شهور يونيو ويوليو وأغسطس) .
- ٢ - موسم عيد الفطر .
- ج - موسم عيد الأضحي .
- د - لاجزة منتصف العام الدراسى .

ويتوقع البعض أن تمتد مواسم المشاهدة إلى ما بين هذه المواسم حتى يكتمل العام وبالتالي تصل السوق السينمائية إلى الذروة .

وإذا كان لدينا ملاحظة فى هذا الإطار .. فهي أن جمهور الشباب والطلبة بالأساس يشكلون النسبة الأعلى من جمهور المشاهدين .. لذا استغل مواسم الاحتفالات (التي أصبحت كثيرة بعد اعتماد نظام الفصول الدراسية خلال العام) مواسم شبه مئة للسوق السينمائية .. وتستأثر الإيرادات خلال هذه المواسم مما يعنى استئالة وصول السوق إلى الذروة كما يحلم ببعض الصناع . هذا بالإضافة إلى مشكلة أخرى وهى التوسع الشديد فى إنشاء سينمات الدرجة الأولى ذات التذكرة المرتفعة الثمن، الأمر الذى يحدد من الابدائية نوعية الجمهور المستهدف ويبدو أن هذه المشكلة لا تتعلق بقطاع السينما وإنما كل القطاعات الأخرى - وهو أمر يتسق مع منطق الخطة وليس منطق التراكم - حيث يتم التوسع فى الإسكان الفاخر بينما أكثر الناس احتياجاً هم محدودي الدخل أو يتم التوسع فى عمل القرى السياحية ذات الخمس النجوم، الأمر الذى يؤدي إلى استبعاد من هم دون هذا المستوى بالرغم من أن الغالبية الممتددة هى أكبر قوة طلب وأكثر قوة شرائية يمكن أن تساهم فى دعم هذه القطاعات وتنشيطها.

٤ - دور المسرح :

من صلاحي إيرادات السينما عام ٢٠٠٠ نستطيع أن نفهم بسهولة ما تقوم به دور العرض من حيوية فى

ضئيل .. إلا أنه يعكس اتجاه المشاهد المستهلك فى تفضيل الفيلم المصرى على الأجنبى وهى إحدى التواءات الجودة على إمكانية تصديق السوق الداخلى للفيلم المصرى .

وإذا شربنا إلى الإيرادات المتبقية فى العام ٢٠٠٠ فهى إيرادات مهرجانى القاهرة السينمائي والاسكندرية السينمائي .. حيث بلغ إيراد مهرجان القاهرة السينمائي ٦٩٢,٨ ألف جنيه بنقص قدره ٤٢,٥ % عن إيرادات مهرجان عام ١٩٩٨ والتي بلغت ١,٢ مليون جنيه ، بينما لم يحقق مهرجان الاسكندرية عام ٢٠٠٠ سوى ٤٦,٨ ألف جنيه بنقص قدره ٤٥ % عن إيرادات دورة المهرجان عام ١٩٩٩ والتي بلغت ٨٤ ألف جنيه. ويبدو أن نقص الإيرادات - وهو نقص كبير - يرجع إلى قلة عدد دور العرض المشاركة فى المهرجان بعد سيطرة شركة واحدة على معظمها وتخفيض عدد المترددين لارتفاع الأسعار .

" إيرادات السينما عام ٢٠٠٠ بالجنيه المصرى "			
الإفلام المصرية	الإفلام الأجنبية	الإفلام المهرجانات	المجموع
٦١,٣٨٧,٦٤٦	٢٩,٩٠٩,٣٣٠	٧٣٩,١٣٠	٩٢,٠٣٦,١٠٦
% ٦٧	% ٣٢	% ١	% ١٠٠

والسبب المباشر فى ارتفاع إيرادات الأفلام خلال عام ٢٠٠٠ عنها خلال ١٩٩٩ يعود بالدرجة الأولى لازدياد دور العرض حيث شهد عام ٢٠٠٠ افتتاح ٣١ شاشة فى ١٣ موقعا بنظام المجمعات السينمائية وقد حققت الشاشات الجديدة ما يوازي ٩ % من مجموع الإيرادات فى عام ٢٠٠٠ .

بالطبع كانت إيرادات الأفلام المصرية فى سنوات ازدهارها .. أقل بكثير من الآن .. نظرا لتغير القوة الشرائية للجنيه .. لكنها كانت تتصاعد بشكل جيد حتى العام ١٩٧٩ (أثر كامب ديفيد على تسويق الفيلم المصرى فى السوق العربية وعدم إيجاد سوق بدلة) .

وإذا ما نظرنا إلى صلاحي إيرادات الفيلم المصرى دخلها مناجها فى حدود مليون جنيه باستثناء أفلام قليلة جدا وهو رقم هزيل لا يعبر عن ضخامة الصناعة فى مصر .. خلاصة وإن هذا هو الرقم الأهم من مدخلات الفيلم المصرى حاليا فى ظل غياب السوقين .. العربية والعالمية. ولا يتناسب مع مجمل تكاليف الأفلام .. فإذا عرفنا أن حصة الفيلم من هذه الإيرادات لا تتجاوز ٥٠ % .. فهذا يعنى أن جملة إيرادات الأفلام المصرية لا تزيد خلال العام ٢٠٠٠ عن ٣٠ مليون جنيه وهو رقم بائى حال من الأحوال لا يساوى تكاليف إنتاج هذه الأفلام وبالتالي لا

أو ماذا فعل القطاع العام بدور السينما "المفقودة" هل حولها إلى أشياء أخرى وماهى؟! كذلك نلاحظ أن عدد المترددين في عام ١٩٥٤ كان كبيراً بالنسبة لعدد السكان ١٠ مليون مشاهد تنخفض إلى ٦ مليون في عام ١٩٦٦ ولعل هذا يرجع إلى كثرة عدد دور العرض وانخفاض أسعار الدخول ويبدو أن بدء الأرسال للتليفزيونى عام ١٩٦٠ ساهم في انخفاض عدد المترددين على دور العرض التى كانت الوسيلة الوحيدة للترفيه وقتذاك وعموما السنوات الأخيرة شهدت تطورا لا بأس به فى عدد دور العرض .. وفيما يلى بيان شمل بدور العرض فى مصر :

ايرادات السينما .. ويجب ان نعرف انه فى العام ١٩٤٩ كان فى مصر ٢٤٤ دار عرض "الرتفع فى ١٩٥٤ الى ٣٦٠ دار عرض .. ثم بدأ فى الانخفاض فى سنوات الستينات حتى وصل الى ٢٥٥ دار عرض عام ١٩٦٦ ولكن استمر التدهور حتى وصل فى عام ١٩٩٢ الى ٦٢ دار عرض .. وبعدها لم تجد دور العرض من يحميها او يهتم بها فاخذت البيئات تماما .. وان اشارت بعض المصادر الى نقلصها الى ٦٠ دار عرض فى منتصف التسعينات وهنا يقفز سؤال: إذا كان القطاع العام مسؤول عن انخفاض عدد دور السينما فى الستينات بمقدار ١٠٥ دار عرض فمن المسؤول عن انخفاضها فيما بعد بمقدار ١٩٧ دار عرض حتى منتصف التسعينات؟!

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	القاهرة	مدينة نصر	ريمانس ونذر لاند جنينة طبية السراج فندق النصر	اولى اولى اولى اولى اولى	٦ ٦ ٢ ٥ ١	١٤٢٨ ١٢١٨ ٩٥٢ ٤٩٦	٢٥٠٢٠ ٢٠ ٢٥٠٢٠٠١٨
٢	القاهرة	مصر الجديدة	خليلوبس نورمقدي الشتوى نورمقدي الصيفى السلام المنامة الحمراء رومكى لوسكار السلام	اولى اولى ثانية اولى ثانية ثانية اولى اولى	١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ٣	١٠٦٠ ٨٦٤ ٨٦٤ ١٣١١	١٢٠١٠٠٨ ١٥٠١٢٠٥ ١٥٠١٢٠٥ ١٢٠١٠٠٨

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	مسر التكررة
٣	القاهرة	وسط القاهرة	مترو كايرو ميسى اينو ريغولى كريم	ولى ولى ولى ولى ولى ولى	١ ١ ١ ١ ٢ ٢	١٥٠١٠٠٨ ٨٠٦٠٥ ١٥٠١٠ ١٠٠٧٠٥ ١٢	
		تفوح وسط لقاهرة	ديقا بيجال لوديون كوزموس هيلتون رمسيس راديو لومبيا المركز التجارى	ولى ولى ولى ولى ولى ولى ولى	١ ١ ٣ ٥ ٢ ١ ١	٨٠٦ ٨٠٦٠٥ ١٠ ١٠٠٧٠٥ ٢٠٠١٥ ٢٥٠٢٠	
					٢٣		
٤	لقاهرة	شارع الهرم	الهرم مينا بلاس رادوييس صيفى	ولى ولى ثنية	٢ ١ ١	٥٣٤ ٢٢٤	١٥٠١٢٠١٠ ١٠
					٤		
٥	القاهرة	ميدان الجزيرة	الفنتريو ص ص	ثنية	٢		
					٢		
٦	القاهرة	شبرا	موندن شبرا بالاس دوللى الاهلى	ثنية ثنية ولى ثنية	١ ١ ١ ١	١١٠٠ ٨٥٠	٨٠٧٠٦ ١٠٠٧
					٤		
٧	القاهرة	المعادى	مجمع المعادى لم . جى . لم باراديز صيفى الفونتانزا صيفى	ولى ولى ولى ثنية	٣ ١ ١ ١	٣٧٨ ٢٢٥	٢٠ ٢٠٠١٥
					٦		
٨	القاهرة	الذكي	لتحرير شيرتون القاهرة	ولى ولى	١ ١	٩٨٢ ٦٢٢	٢٠٠١٨٠١٥ ٢٠٠١٥٠١٠
					٢		
٩	القاهرة	٦ أكتوبر	ريمناس	ولى	٢	٣٨٥	١٠

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشفطات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١٠	القاهرة	حلوان	ملجدة مروة لهامى داي الكابريتا ج البورتوجال	اولى ثانية ثالثة ثالثة	١ ١ ١ ١		
				٥٠			
١١	القاهرة	العبوزة	سفنكس	ثانية	١	١٠٢٠	٧
١٢	القاهرة	المنيل	فلقن حمالة	اولى	١	١٠٤٥	٨٤٦
١٣	القاهرة	بولاق نو العلا	رويل الجديدة الكورسال الجديدة	ثانية ثانية	١ ١		
				٣			
١٤	القاهرة	مدينة الشروق	السيارات	اولى	٣		
١٥	القاهرة	حلمية الزيتون	الزيتون مجمع الزيتون	ثانية اولى	١ ٣	٧٠٥	١٠
				٤			
١٦	القاهرة	شارع الجيش والسيدى زينب	فريد شوقي مصر الشرق الجديدة سهيلا	ثانية ثانية اولى ثانية	١ ١ ١ ١		
				٤			
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشفطات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	الإسكندرية	الرمل	رويل رينسانس منرو راديو ريو ص ، ش ريكتو سترا قد فريال امير رمسيس بلترا	اولى اولى اولى اولى ثانية اولى اولى ثانية ثانية	٣ ١ ١ ٢ ١ ١ ١ ١ ١	١٤٦٨ ١٠٤٦ ١٥	
٢	الإسكندرية	الحجمى	سمرمون الذخيل صيفى	ثانية ثانية اولى	١٣ ١ ١	٦٥٠	١٠٠٧٠٥
٣	الإسكندرية	باكوس الابراهيمية مصطفى كامل الانفوشى سيدى كرويد سموحة	الحرية ريفر السلام صيفى لقوات المصلحة سيدى كرويد سموحة	ثانية ثالثة ثانية ثانية ثانية اولى ثانية ثالثة	١ ١ ١ ١ ١ ٤ ٣ ٢		
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	الصينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	مسر التنكرة
١	اسيوط	شارع ٢٢ يوليو	رينماتس مصر صيفي القرشي صيفي	اولى ثلاثة ثلاثة	٤ ١ ١	٧٨٠	٧٠٥
المجموع							
م	المحافظة	المنطقة	الصينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	مسر التنكرة
١	البحر الاحمر	الغردقة	مون لايت فرج سنتر	اولى اولى	٢ ٢		
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	الصينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	مسر التنكرة
١	الاسماعيلية	الاسماعيلية	الحرية رويل السكة الحديد رينماتس قصر الثقافة (اعواد)	ثانية ثانية ثانية اولى اولى	١ ١ ١ ٢ ١	٤٧٠	٧٠٥
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	الصينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	مسر التنكرة
١	بورسعيد	بورسعيد	مصر الاهلي ريو التورس صيفي سونستا صيفي	اولى ثانية ثانية ثانية اولى	١ ١ ١ ١ ١	٦٠٤	٩٠٧ ١١٠
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	الصينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	مسر التنكرة
١	السويس	السويس		اولى ثانية ثلاثة	١ ١ ١		
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	جنوب سيناء	شرم الشيخ		اولى	٢		
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	القليوبية	بنها بنها بهيم الخاكة	حرفوش نصر الثقالة (اعواد) بهيم الخاكة	ثانية ثانية ثالثة ثالثة	١ ١ ١ ١		
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	الغربية	طنطا طنطا طنطا زقني المحلة	امير مصر ريفولى مصر الجوهرة	ثانية ثانية ثالثة ثالثة اولى	١ ١ ١ ١ ١		
المجموع							

* ملحوظة : لا تتوفر معلومات عن مرسى مطروح والوادى الجديد .

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	المنوفية	شبين الكوم	نصر الثقالة (اعواد)	ثانية	١		
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	الدقهلية	المنصورة المنصورة ميت غمر بلقاس	لوبرا النصر مركز الشباب الكامل	ثانية ثانية ثالثة ثالثة	١ ١ ١ ١		
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	الشرقية	ابو كبير فقاوس	سلوى النصر	ثالثة ثالثة	١ ١		
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد تشيكات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	البحيرة	دمهور	مياي	ثانية	١		
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشهادات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	دمياط	رأس البر رأس البر رأس البر مدينة دمياط تازسكور -	الانكس صيفي الجمهورية صيفي رأس البر صيفي قصر الثقافة (اعاد) الليل عبد الحميد	ثانية ثانية اولى اولى ثانية ثانية	١ ١ ١ ١ ١ ١		
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد تشيكات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	الفيوم	مدينة الفيوم	الفيوم عبد الحميد	ثالثة ثالثة	١ ١		
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد تشيكات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	المنيا	المنيا سمالوط بنى مزار	بالاس صيفي سمير بالاس الجمهورية صيفي	ثالثة ثانية ثالثة			
المجموع							

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد التذاكر	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	بنى سويف	بنى سويف بنى سويف القشن ببا	قصر قصر الثقافي صيفي الإبراهيمية صيفي قصر الثقافة (اعاد)	ثالثة ثالثة ثالثة ثالثة	١ ١ ١ ١		
المجموع							

المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد التickets	عدد المقاعد	سعر التicket
١ سوهاج	سوهاج	لوبرا الشريف صيفي	ثانية ثالثة	١ ١		
المجموع						

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	قنا	قنا	قنا الصيفي قصر الثقافة (اعواد) قنيل صيفي امون صيفي قصر الثقافة (اعواد) عبد الوهاب صيفي قصر الثقافة - (عروض خاصة)	ثالثة اولى ثالثة ثالثة ثالثة ثالثة ثالثة	١ ١ ١ ١ ١ ١ ١		
المجموع							١٠٠ ٣

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	اسوان	اسوان	قصر الثقافة (اعواد) الصدقة كوم امير	ثالثة ثالثة ثالثة	١ ١ ١		
المجموع							٣ ٣

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	كفر الشيخ	كفر الشيخ دموق بلطيم	لجمهورية مصر الفرجين صيفي	ثالثة ثالثة ثالثة	١ ١ ١		
المجموع							٣ ٣

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	شمال سيناء	العريش	العريش	ثالثة	١		
المجموع							١ -

ويلاحظ من الجداول الآتية:

١ - عدد دور العرض عامة على مستوى الجمهورية ١٩٥ تقريبا .

٢ - عدد شاشات الدرجة الأولى ١٠٤ بنسبة ٥٣,٣% وعدد شاشات الدرجة الثانية ٦٠ بنسبة ٣٠,٨% وعدد شاشات الدرجة الثالثة ٣١ بنسبة ١٥,٩% وهذا يعني تراجع نسبة شاشات الدرجة الثالثة وبالتالي فقد الجمهور الذى تتناسب الدرجة الثالثة مع إمكاناته المادية . فقد يفضل البعض مشاهدة الفيلم من خلال الفضائيات أو الفيديو إذا تساوى ايجار الفيديو مع ثمن التذكرة أو قل عنها . وتتوقع أن طبع الأفلام على الـ C.D سيرفع نسبة المشاهدة على أجهزة الكمبيوتر المنزلى، الأمر الذى سيقلل عدد المترددين على السينما لمرتفعة التكاليف مقارنة بتكلفة الـ C.D خاصة فى حالة النسخ . وللعلم فإن الآلية الوحيدة

لمكافحة النسخ هي تخفيض سعر النسخ الأصلية والقبول بهامش ربح معتدل مع توزيع واسع النطاق يمكن أن يحقق أرباحا مقبولة.

٣ - أن القاهرة الكبرى والإسكندرية تستحوذان على ٦٢% من إجمالي عدد شاشات العرض فى مصر رغم أن بهما أقل من ربع السكان . وتصل نسبة الدرجة الأولى بالقاهرة إلى ٧٦% تقريبا ونسبة الدرجة الثالثة ٤,٣% وكلها فى منطقة حلوان . بينما توزعت النسب بين الأولى والثانية تقريبا فى الإسكندرية ٥٠% ، ٤٠% مع تراجع الثالثة والمفقت للنظر ارتفاع عدد شاشات الأولى فى لسيوط ٤ شاشات من ٦ شاشات .

٤ - تحقق القاهرة والإسكندرية أعلى نسبة من الإيرادات مقارنة بباقي المحافظات الأخرى ولعل ذلك يرجع إلى:-

٥ - المستوى التكنولوجي في الصناعة :

لا ينكر أحد أن أثر التكنولوجيا على صناعة السينما كبير ، فتطور صناعة الفيلم وانتشاره يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور التكنولوجيا وتوظيفها في صناعة الأفلام. وجود أي فيلم - تقنياً - مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بتقدم أو تخلف التكنولوجيا التي يتم تنفيذ الفيلم بواسطتها . وهو أمر ينعكس سلباً وإيجاباً على تسويق الفيلم. ولكن هل التكنولوجيا هي العصا السحرية التي مستنقذ السينما المصرية من كيوئها وتجعلها قادرة على المنافسة العالمية كما يقول البعض؟! أم أن موضوع الفيلم وخصوبة الخيال وبلاغة التعبير سينمائي ، وحرية التعبير ، وجرة الأفكار وقوتها وتوغلها والإرتباط بقضايا المجتمع وقناته وصق المعالجة ودقتها وإسناديتها ... الخ مستظل كعب لخيال بالنسبة للسينما المصرية مهما كان مستوى التكنولوجيا التي يتم الاعتماد عليها في صناعة الأفلام ؟

أن هذا لا يرضى أننا ننقل من شأن التكنولوجيا ، فلا أحد ينكر أثر التكنولوجيا الذي أعاد البريق للقيم في الفترة الماضية حتى ولو كان من الخارج ! بمعنى أن صناعة الفيلم شهدت تطوراً ملحوظاً في الصوت والصورة نتيجة للقيام ببعض الأعمال الأساسية المهمة في صناعة الفيلم في الدول الأوروبية خاصة أصال الصوت "المكساج" والطبع وفي بعض الأحيان التعميض وذلك بسبب رداءة المعامل الموجودة حالياً وارتفاع تكلفة تنفيذ هذه العمليات في تلك المعامل كما يقول السينمائيون.

وبشكل عام وفيما يخص قضية كفاءة معملنا وعلاقتها بالتكنولوجيا يوجد تباين بين وجهات النظر يعتبر امتداد للخلاف حول دور القطاع العام والقطاع الخاص .. الخ . فهناك من يقول بتهاك هذه المعامل وعدم صلاحيتها وارتفاع أسعار خدماتها ورداءة المنتج ونسبة كفاءة العاملين. وهناك من يؤكد أن هذه المعامل تم تخريبها على مدار السنوات العشر الماضية على الرغم من أن تاريخ تشغيلها يعود إلى عام ١٩٩١ أي أنها ليست قديمة أي متهاكة. فقد افتتحت الدكتور عاطف صديق المرحلة الأولى من المعمل السينمائي بمدينة الإعلام عام ١٩٨٩ إلا أنه وخلال إعداد السينما المصرية للخصخصة في الفترة من مايو ١٩٩٢ إلى مايو ٢٠٠٠ تدهورت تكنولوجيا السينما في المعمل وارتفعت الأسعار ونقص مستوى الجودة بسبب مالم إتخاذها من إجراءات لتحسين صورة معمل سنديو مصر .. القديم .. أمام المستثمرين حيث تم نقل بعض معدات كل من معمل مدينة السينما ومركز الصوت بمدينة

أ - استحوذوا على أعلى نسبة من شاشات العرض وأعلى نسبة من الدرجة الأولى وإن كان انخفاض نسبة الدرجة الثالثة يقلل من الإيرادات على مستوى العاصمة والأقاليم كما أوضحنا .

ب - كثرة عدد المترددين على دور السينما في المدينتين بسبب الفوارق الثقافية والحضارية وترسيخ سلوك الذهاب إلى السينما في المدينة عنه في الريف. وشيوع ثقافة الترفيه بها أكثر من الريف .

ج - سهولة الوصول إلى دور العرض بالمدينتين بسبب توفر وسائل المواصلات عنه في المحافظات ونقص أو تعدد دور العرض في المدن الصغيرة (المراكز) .

نخلص من ذلك أن هناك ضرورة قصوى لإنشاء دور عرض بالمحافظات .. ونرجح رقم مائة شاشة ليصل المجموع الكلي إلى ٣٠٠ شاشة تقريباً ستكون طاقة استيعابية جديدة لحجم الإنتاج السينمائي في مصر وكذلك الأفلام الأجنبية المستوردة . ولكن السؤال من الذي يقوم بذلك ؟ الدولة التي يطلب الجميع بكف يدها لم المستثمرين المفتوحة الساحة أمامهم؟! هل تتولى الدولة أو المحليات بناء دور عرض وتلجأها أو يبعها بعد ذلك لمن يرغب؟! وعوماً هناك ٧ جهات ومؤسسات وشركات تملك دور العرض تتوزع كالآتي :

٤ شركة نهضة مصر تملك ٢٤ شاشة في خمس محافظات .

٥ شركة عثمان جروب تملك ٢٠ شاشة في محافظتين .

٦ شركة الاخوة المتحدين تملك ١٤ شاشة في القاهرة فقط .

٧ شركة العدل جروب تملك ٦ شاشات في ثلاث محافظات .

٨ شركة بهجت جروب تملك ٦ شاشات في خمس محافظات .

٩ شركة شعاع تملك ٥ شاشات في محافظتين .

١٠ شركة مصر لدور العرض ووزارة الثقافة وبعض الأفراد يمتلكون ١٢٢ شاشة موزعة على جميع أنحاء الجمهورية .

ويلاحظ أن معظم إيرادات السينما تذهب للشركات الست الأولى حيث أنها تملك دور العرض ذات الإيرادات الأعلى.

طويلة .. ويذكر ان طاقة هذا المعمل ستكون قادرة على استيعاب ضعف عدد الافلام المصرية المنتجة حاليا بالإضافة الى استيعاب الافلام المنتجة في المنطقة العربية. ويعد هذا المعمل خطوة هائلة لولا في طريق تطوير الصناعة .. ثانياً تقليل الفارق في عجز الميزان التجاري حيث تحسب تكلفة العمليات التي تمت في الخارج ضمن اللوردات. وبالطبع يمكن ان يحدث ذلك إذا أصبحت تكلفة الطبع والتخصيص والمكساج هنا أقل من الخارج. أما إذا ظلت على ارتفاعها فلن يحدث ذلك لأنه سيستمر تنفيذ تلك العمليات العملية في البلدان الأوروبية، كما هو الحال في الوقت الراهن حيث تتم هذه العمليات العملية في معامل عديدة في دول غربية وبخاصة في فرنسا وبريطانيا وبلجيكا.

ان دخول التكنولوجيا بقوة لعالم السينما في مصر .. لا يعني جودة المنتج فقط ولكنه سيساهم بدرجة فعالة في تسويق الفيلم المصري في الخارج سواء في الاسواق العربية او الاسواق العالمية .. فكما هو معروف ان دور العرض في الدول العربية قد تطورت بشكل مثير خاصة في أنظمة الصوت وهو الامر الذي لم يكن متوافراً في الفيلم المصري، واصبح متاحاً منذ شهر قليلة. وبالفعل أدى بدء عرض بعض الافلام المصرية المتخصصة بطريقة عالية التكنولوجيا في دور عرض دول عربية الى امكانية توزيع الافلام بوسائل جديدة مثل الـ "D.V.D" ، وهذا من جانب ، ومن جانب اخر كانت الشركات الدولية لتوزيع الافلام .. ترفض توزيع الافلام المصرية في دول العالم لثلاث اسباب رئيسية .. السبب الاول : التقنيات التي تتناولها الافلام وضعافتها بالنسبة للمشاهد الاوروبي او الامريكي .. والسبب الثاني: هو رداءة تصنيع الفيلم وهو ما يوصف في قرار الرفض بـ "رفض هندي" .. وإذا تجاوز اي فيلمين هذين السببين يصطدم بالسبب الثالث : وهو عدم وجود "تراك" على شريط الصوت .. يمكن للشركة الموزعة ان تضع عليه لغة اخرى .. وهو الامر الذي يعرف بـ "الدبلجة" حيث تضلل معظم دول العالم "دبلجة" الافلام بدلا من ترجمتها بالكثيفة بالليزر على الشريط السينمائي .

هذا كله يعني ان مدخول الفيلم المصري مستزيد بنسبة لا يمكن قياسها في الوقت الراهن .. لكن الاكيد انها ستكون بنسب جيدة يمكن ان تتغير معها مطبات اقتصاديات انتاج الفيلم وصناعاته .

وعلى الجانب الاخر من تكنولوجيا صناعة الفيلم .. تجنى تكنولوجيا عرض الفيلم والتي بدأت بالفعل منذ ما يقرب من عشر سنوات في دور عرض قليلة حتى جاء العام ١٩٩٦ .. حينما بدأت شركتي "نهضة مصر" و "و"

السينما الى استديو مصر ، وهكذا عمل معمل مدينة السينما بنصف طاقته وكفاحه وانصرف عنه المنتجون. كذلك أكد بعض الفنيين المسؤولين عن المعامل ان كفاءة الطبع والتخصيص في المعامل المصرية ليست أقل من الخارج وإن كان هناك ضعف في أنظمة الصوت بحيث أن المعمل لا تستطيع تزويد نسخ التوزيع بنظام الصوت الرقمي وهو أحد الأنظمة المتبعة عالمياً لإعداد نسخ التوزيع مقاس ٣٥ ملليمتر. كذلك أرجع بعض الخبراء ارتفاع التكلفة لدينا عن الخارج، الى نسبة الجمارك المفروضة على الخام لدينا بينما لا توجد جمارك على الخام هناك. إضافة الى انخفاض سعر الخام المشتري بنظام "الاستوك" الذي أوشكت صلاحيته على الانتهاء. والغريب حقاً أن أجهزة ومعدات السينما تعامل جمركا مثل معدات الحفر والبناء !! ربما لأنها تتبع لشركة القابضة للإسكان!

وعصوماً إذا كان البعض من السينمائيين يبرر لجوءهم الى الخارج بحثاً عن الجودة والأسعار الأقل معافد لكد الذين نشطوا مؤخراً في تجهيز معمل حديث للمنتاج والصوت والطبع ..الخ أن الذين يذهبون الى الخارج لا يبحثون عن الجودة ولكن عن الأرخص فقط مؤكداً أن الرخيص لايعطي نتائج جيدة - وقد حدث ذلك مع أحد الافلام - وأن عمله هدفه الجودة العالية وأنه لن يتنازل عن هذا الهدف مهما كانت التكاليف (يرجع الى أعداد مجلة الفن السابع خاصة ٤٢، ٤٣ مايو - يونيو ٢٠٠١). وإذا كان الواقع السينمائي سيئ في معظم احواله .. فإنه فيما يتعلق بالمستوى التكنولوجي مبشر الى حد ما بحيث يمكننا القول أن هناك تماشى تكنولوجي مقبول مع الدول المتقدمة في هذه الصناعة سواء في العامل البشري أو في المعدات ويمكن ان نقول ان إحدى الشركات الكبرى .. ووظيفتها - كما تقول - هي مراعاة التطور التكنولوجي بما يوائم متطلبات السوق .. وهو ما حدث بالفعل مع فيلم "جامنا البيان التالي" حيث استطاعت الشركة تطوير برنامج "تقليم الفيديو" كل فصل من فصول الفيلم على حدة ليناسب توقيت عرض الفيلم .

ان الاتجاه للتكنولوجيا. كما فعلت إحدى الشركات في الاستديو التابع لها. هو اتجاه سائد ورئيسي حيث سبق لها ان قامت مركزاً للمنتاج السينمائي بالبحث لوسائل السينمائية الحديثة عالية التكنولوجيا وهي الطريقة التي يتم بها مونتاج أكثر من ٩٥% من الافلام المنتجة متوياً حالياً الى جانب قيامها حالياً بإنشاء معمل جديد "صوت وصورة" يتبلغ تكاليفه أكثر من ١٢ مليون جنيه مصري وهو الاستثمار الأكبر في صناعة السينما منذ سنوات

سببهم في حل مشاكل تسويق الفيلم وزيادة الدخل من تسويقه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك قد ينعكس على الموزع فقط ويبقى دخل المنتج كما هو حيث أنه لن يستطيع البيع للخارج مباشرة دون المرور على أي من هذه الكيانات وبالتالي قد يزيد الدخل الخارجي لكل الفيلم .. دون أن تريد ربحية منتج الفيلم بينما تريد ربحية محتكر التوزيع.

علما بأن أحد هذه الكيانات الكبرى لديه من الدراسات التي تستهدف أن يكون دخل الفيلم المصري السنوي من التوزيع الخارجي في عام ٢٠٠٥ ما بين ٩٠ إلى مئة مليون جنيه .. ولكن يبقى ذلك رقم مثالي لا نستطيع الاعتماد عليه خاصة وأنه بعيد تملأ عن آخر بيانات موجودة لدينا عن السوق الخارجية للفيلم المصري .

وهنا يجب أن نشير إلى أن التقارير الشهرية لإدارة الاستيراد والتصدير التابعة للمركز القومي للسينما " بيانات غير منشورة " أكدت أن صادرات الفيلم المصري لعام (١٩٩١/١٩٩٢) بلغت ٥٤ مليون دولار أمريكي ونحو ٤٥٠ ألف جنيه استرليني .. وهو مبلغ لا ينكر من قيمة الصادرات الصناعية ولا نستطيع أن نشير إليه في مكونات الدخل العام .

ورغم ضعف الرقم .. إلا أن هذا لا يعني أن الصناعة لا يمكن أن تحقق عائدًا أفضل .. حتى عندما كانت تحقق هذا العائد الهزيل .. لأن عدم حماية حقوق الملكية الفكرية أدى إلى نهب وسلب الكثير من حقوق المصنفات الفنية في مصر وفي مقدمتها السينما أي أن الأرقام التي نشير إليها لا تمثل القيمة الحقيقية التي يمكن لسلسلة السينما أن تحققها.

م	الدولة	قيمة صادرات الفيلم المصري بالدولار الأمريكي	ملاحظات
١	لوكويت	٢٠٧,٢٨٠	٣٥ فيلم (سينما)
٢	الإمارات	٣٦,٠٠٠	-
٣	قطر	٢,٧٠٠	٤ أفلام
٤	عمان	١٤,٢٨٠	٤ أفلام + مسلسلات
٥	سعودية	٨٥٤,٥٠٠	(غيره فقط)
٦	لبنان	٢٢١,٨٩٤	٤٦ فيلم و ١٣٤ شريط فيديو
٧	سوريا	٧٦,٧٠٠	٦ أفلام و ١٩ شريط فيديو
٨	الأردن	٥٢٧,٣٧٠	٤٧ فيلم (عام ١٩٩٢)
٩	الجزائر	٣٦,٩٠٠	٩٦ شريط فيديو
١٠	المغرب	١٠٥,١٥٠	٣ أفلام و ٣٧٧ شريط فيديو
١١	تونس	٧٢,٨٠٠	١٧ فيلم و ١٢٣ شريط فيديو
١٢	ليبيا	٧٢,٥٠٠	١١ فيلم
١٣	السودان	٣,٠٠٠	فيلم واحد
١٤	ليبيا	٤٧,٠٠٠	٢٣ فيلمًا

عثمان جروب " في إنشاء دور عرض متطورة على كافة المستويات بدءاً من المبنى ومروراً بالكرسي والشاشة وانتهاء بالآلات العرض .. وبجانبها قوانين صارمة لتقاليد واختلاقيات المشاهدة .. أي تم تلاقي الأسباب الطاردة للجمهور من دور العرض .. ولعلنا في حاجة إلى القول بأن هذا التطور كان الدافع الرئيسي وراء وصول إيرادات الفيلم المصري من العرض الداخلي إلى أكثر من ٦٠ مليون جنيه في العام ٢٠٠٠ .. بعد ما كان لا يتجاوز بضعة ملايين تعدد على أصابع اليد الواحدة في نهاية سنوات الثمانينات من القرن الماضي .

٦ - الصادرات والواردات :

قامت التكنولوجيا بدور كبير في تحسين موقف الفيلم المصري في العالم الخارجي .. وأصبح سلعة يمكن أن نطلق عليها " جيدة الصنع " وفقا للمواصفات العالمية " على الأقل من النواحي التقنية والصناعية .. هذا بالطبع إلى جانب تدخل كيان سينمائي كبير مثل " الشركة العربية للإنتاج والتوزيع " له القدرة على فتح الأسواق بل والتحكم فيها !. إلى جانب أن قدراته المالية تتيح له القدرة على انتظار الأموال التي انتقها "وعدم التمتع" في بيع حقوق الفيديو والتلفزيون حتى يظل العرض السينمائي متاحا لفترة طويلة " وهو الأمر الذي يغيد الفيلم المصري بالبيع.

ورغم تلك التوقعات فإن الصورة الآن غير واضحة ولا توجد عمليات بيع كثيفة نستطيع من خلالها تحديد أسعار الأفلام في الخارج خاصة السوق العربية .. حيث ترفض الشركات التي اشترت حقوق توزيع هذه الأفلام في الخارج بيعها " قطعي " كما كان يحدث في السنوات الماضية .. بمعنى أن الموزع الخارجي يشتري الفيلم بمبلغ مقطوع مهما كانت إيراداته .. بل يرغب الموزعون الجدد معاملة الفيلم المصري بالخارج معاملة الفيلم الأجنبي في مصر وهي النسبة المئوية المتنافسة " ٥٠ % " لكل طرف .. وهذا بالطبع سيزيد من أرباح الفيلم المصري في السوق العربية ونسوق مثالا ولحدا لنشرح الفارق حيث تم بيع فيلم مصري لنجم شاب إلى دولة الكويت بـ ٢٥ ألف دولار أمريكي بيع قطعي في حين حقق هذا الفيلم في الكويت ما يوازي مليون ونصف المليون دولار .. أي أن حصة منتج الفيلم المصري كانت تستصل إلى ٧٥٠ ألف دولار إذا كان البيع بالنسبة والفارق هنا لا يحتاج إلى أي تعليق .

في هذا الإطار يجب أن نشير إلى أن دخول كينافات كبرى مثل الشركة العربية للإنتاج والتوزيع أو مدينة الإنتاج الإعلامي كطرف كبرى يتحكم في توزيع الفيلم

وفي المقابل نجد ان السوق العالمية .. سوق غير مفتوحة للفيلم المصري .. وفقا لبيانات غير منشورة للرقابة على المصنفات الفنية نجد ان التسمييق الخارجى متذبذب وغير مستقر وهزيل الدخل وهذا واضح من الجدول التالى عن بيانات عام ١٩٩٢ :

م	الدولة	عدد الافلام	القيمة تقديرية
١	البرتغال	٦	-
٢	هولندا	١	-
٣	الهند	٥	٢٥ ألف جنيه استرليني
٤	امريكا	١	-
٥	فرنسا	١٢	١٩,٨٥٠ دولار
٦	الصين	١	٧,٠٠٠ دولار
٧	اسبانيا	٤	١٠,٠٠٠ دولار
٨	التمسا	١	-

ويتم التعامل فى مصر بالنسبة للافلام الاجنبية حاليا بطريقة النسبية .. لذا تحسن مستوى عرض الفيلم الاجنبى فى مصر .. من حيث الجودة ومن حيث تاريخ الانتاج .. فأصبحت كلها جديدة تقريبا .. وبعض الافلام تعرض فى مصر مع الولايات المتحدة الامريكية وقبل أوروبا مثل فيلم " بيرل هاربور " الذى عرض فى العلم ٢٠٠١ .. فإذا كانت الافلام الاجنبية قد حققت صافى ايراد عام ٢٠٠٠ حوالى ٣٠ مليون جنيه .. معنى ذلك ان حصة دور العرض هى ١٥ مليون جنيه التى تقابل ١٥ مليون جنيه للموزع المصرى والاجنبى الذى سيحصل على نصفهم اى سبعة ملايين ونصف المليون جنيه وهو رقم هزيل بالنسبة لحجم الواردات الصناعية المصرية (لا توجد اى بيانات عن افلام الفيديو الامريكية وان كانت قد تقلصت بعض الشئ عن السنوات السابقة ولا تمثل رقما ضخما لعدم وجود حماية لها ايضا) .

اما فيما يتعلق بالمعدات فان هناك مشكلة فى بيانات الواردات حيث تم دمجها مع واردات " الفوتوغرافيا " الأكثر انتشارا وتوزيعا واستهلاكا .. فكيفى ان تعرف ان اجمالي الواردات من الخامات والمعدات وقطع الغيار الخاصة بصناعة السينما والفوتوغرافيا بلغت ما يقرب من ١٨٣ مليون جنيه .. لا يظهر منها مخصص للسنيما سوى ٩٩٠ ألف جنيه وهى خاصة بالآلات دور العرض السينمائي .

ثالثا : الإطار القانونى لصناعة السينما المصرية :

الوصف الوحيد الذى نستطيع ان نطلقه على الإطار لقانونى لصناعة السينما فى مصر انه " مرتبك " فلا نستطيع ان نقيم بدقه دور هذه القوانين .. وهى فى الغالب لا تطبق ولا تجد من يراقب عدم تطبيقها وفى معظم الاحيان لا تعرف لماذا صدرت .
اول قانون عرفته السينما فى مصر كان عام ١٩٠٤ .. وكان مجرد تعديل لقانون سابق صدر يوم ٢٦ نوفمبر ١٨٩١ للرقابة على المطبوعات كحد ردود الفعل ضد الثورة العربية لايقاف سيل الصحف الوطنية واندفاعها الثورى والقضاء على حرية الصحافة .. وكما اضيفت السينما المصرية لهذا القانون فقد اضيفت اليه ايضا رقابة المسرح عام ١٩١١ وقبل هذا القانون كانت للعرض السينمائي التى بدت فى

ويطالع لا نستطيع ان نحصل على اجمالى اليراد لعدم توفر البيانات الا ان الارقام تعكس ان الحصلة لا تذكر وان هذه البضاعة (الفيلم المصرى) غير قادر تماما على المنافسة فى الاسواق الخارجية وعاجز عن إيجاد اية مكانة له حتى ولو كانت مكانة صغيرة ونحن لا نعتد بحاجة اللغة كسبب للمعز لان افلام الهند (لغات اقليمية) واليابان والصين وهونج كونج تجد مكانتها تماما فى معظم العالم رغم اختلاف اللغة .. ويكفى ان نعرف ان الهند تصدر خارجها ما يقرب من ٨٢٣ فيلم (عام ١٩٨٩) وهونج كونج صدرت لنجمها جاكى شان عام ١٩٨٧ بحوالى ٤١ مليون دولار . وصدرت ٢٢ فيلما لخمس دول عربية (الجزائر - تونس - الاردن - الكويت - مصر) . اما بالنسبة لاستيراد الفيلم الاجنبى فما زال عدد الافلام الاجنبية المعروضة فى مصر اكثر من الفيلم المصرى .. وان كانت الاعوام الاخيرة قد شهدت تفوق الفيلم المصرى على الفيلم الاجنبى بالنسبة للإيرادات على خلاف عشر سنوات فائتة .

السنة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الافلام المصرية المعروضة	٥٤	٦٠	٦٣	٦٤	٦٨
الافلام الاجنبية المعروضة	١٧٤	١٧٠	١٤٧	١٤٠	١٤٨
اجمالى الافلام المعروضة	٢٢٨	٢٣٠	٢١٠	٢٠٤	٢١٦
نسبة الافلام الاجنبية من الاجمالى	%٧٦	%٧٤	%٧٠	%٦٩	%٦٩

والخاص بعملية استيراد الأفلام السينمائية نوع الكارتية والأفلام الهندية حيث جاء في مواد هذا القرار ان يكون التصريح باستيراد أى من الأفلام المذكورة (كارتية وهندى) مقابل حق استغلال فيلم مصرى فى البلد المنتجة للفيلم المستورد وان يكون الحد الأدنى لسعر شراء الفيلم المصرى ٢٠٠٠ جنيه استرليني حر بالنسبة ليهونج كونج و ٥٠٠٠ جنيه بالنسبة للهند ولا يتم عرض أى من الأفلام المستوردة بجمهورية مصر العربية الا بعد تقديم شهادة لهيئة السينما والمسرح والموسيقى من احد البنوك المصرية تفيد مداد كمل قيمة الفيلم المصرى المصدر .

واستمرت تشريعات الحماية للفيلم المصرى وكان من أبرز التشريعات القرار الوزارى رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٢ والخاص بتنظيم عرض الأفلام المصرية والاجنبية فى دور العرض السينمائي ونص القرار على أن "تطلى اولوية للفيلم المصرى مادام هناك افلام مصرية تطلى احتياجات دور العرض وتلترم دور العرض بتفويض برامج العروض التى تضعها الهيئة .. كما نص القرار على أن لا يرفع أى فيلم مصرى من دار عرض الدرجة الاولى مادامت إيرادات الفيلم تحقق الحد الأدنى المقرر لكل دار عرض على الا يزيد الحد الأدنى عن ١٦٠٠ جنيه فى الاسبوع فإذا لم يحقق ٥٠% من الحد الأدنى المقرر فى الايام الاربعة الاولى يرفع فى نهاية الاسبوع .. كما اشار هذا القرار إلى أنه لا يجوز ان يكون نصيب الفيلم فى العرض الاول من إيرادات العرض ابتداء من الاسبوع الرابع اقل من ٤٥% من صافى الإيرادات ويقصد بصافى الإيرادات اجمالى بعد خصم الضريبة والرسوم الملحقة بها.

وهذا التشريع بالذات لم يعمل به .. رغم اهميته وحاجة الصناعة له .. وقد صدر بعده العديد من التشريعات ولكنها لم تكن كافية للحماية مثل القرار رقم ٥٨ لسنة ٩١ والذي ينص على عرض الأفلام المصرية فى الاياد . ومن الامور الجيدة التى اهتمت بها التشريعات تحديد القيمة الشرائية والايجارية للأفلام المصرية المصدرة للخارج وهو القرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ وذلك من خلال لجنة .. وكان هدف هذا القرار هو الحفاظ على قيمة هذه السلعة الاستراتيجية الهامة .

والمشكلة الآن أن التشريعات السينمائية تتجه فى غير صالح الفيلم المصرى .. بدلا من حمايته وتشجيعه .. مثل قرار وزير الثقافة الذى صدر فى ٢٨ اكتوبر ١٩٩٨ .. والذي يسمح باستيراد نسختين اضافيتين للفيلم الاجنبى لقاء مدة استغلاله .. وهو الامر الذى يعنى مساحة اكبر

مصر عام ١٨٩٦ خاضعة لرقابة مامور قسم الشرطة مباشرة وظلت الرقابة على السينما تتبع وزارة الداخلية فى اطار ما سعى بالمكتب الفنى حتى عام ١٩٢٠ .. ثم خضعت لمكتب اخر بنفس الوزارة وهو المكتب الجنائى حتى جاء عام ١٩٤٥ فانقلت تبعية الرقابة الى وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع وزارة الداخلية وتوالت بعد ذلك القوانين الخاصة بالرقابة لكنها كانت بعيدة تماما عن تفاصيل صناعة السينما . حيث صدر قانون الرقابة على المصنفات الفنية عام ١٩٤٧ به ٦٤ محظور وهى محظورات ارتبطت بنمو نشاط الحركة الوطنية عام ٤٦ وقد اصدرت الثورة قانون آخر عام ١٩٥٥ أدخل بعض التعديلات على القانون القديم.

وضع طلعت حرب اسم صناعة السينما دون وجود تشريعات تتعلق بالاستديوهات او المعامل او دور العرض او الانتاج او كان طلعت حرب شخصا هو المشرع .. ولكن فى ارض الواقع بالاستناد الى الشروط الفنية والقانونية السائدة فى اوربا وعلى ضوء ما قلناه طلعت حرب صدرت التشريعات بعد ذلك .. والتنظيم القانونى لصناعة السينما فى مصر هو غرفة صناعة السينما التابعة لاتحاد الصناعات المصرية ويرجع تاريخ لفرقة الى عام ١٩٤٣ عندما تكونت لجنة السينمائيين المصريين بمكتب شركة افلام جلال وكان الحضور فى هذا الاجتماع يشمل " احمد جلال وجبرائيل نحاس والياس ايليا وتوجو مزلحى ومحمد كريم وعيسى كامل " وكان السبب الرئيسى فى تأسيس الفرقة تأمين الأفلام الخام ومشكلة الضرائب .. وكانت وزارة التموين هى المعنية بشأن هذه المشاكل !!!

ولم تشهد فترة الخمسينات سوى لمربين فى الاطار القانونى .. الاول انشاء مؤسسة لدعم السينما عام ١٩٥٧ والثانى قرارات تتعلق بالرقابة على الافلام كما سبق وذكرنا . وفى المقابل كان هناك اهتمام تشريعى مع بداية حكم الرئيس السادات وصدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ والذي يحدد ماهو الفيلم : " يقصد بالافلام المصرية .. الافلام الناطقة اصلا باللغة العربية والمنتجة برأى مال مصرى او التى اسهم فى انتاجها راس مال مصرى بنسبة لا تقل عن ٥٠% .. ثم أدخل الدكتور العبطى تعديلات على قانون الرقابة عام ١٩٧٦ جعلته اقرب الى قانون ٤٧ الجائر الذى لغته الثورة عام ١٩٥٥ ! ثم أدخل مجلس الشعب تعديلات جديدة عام ١٩٩٢ . التشريعات بعد ذلك اهتمت بالبعد الاقتصادى عن طريق الحماية فمثلا صدر القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣

فى نفس مدينة السلامن من اكتوبر قيمة تذكره دخولها بثلاثين جنيه تحسب عليها ضريبة ملاهى بنسبة ٥٠% حسب القانون الذى كان سائدا من هنا جاء التفكير فى ضرورة تعديل مواد قانون الضريبة على الملاهى والذى تخضع له صالات الديسكو والمراهات والالعاب الميكانيكية والكهربائية والالعاب المسرحية والعب الحواء وسباق السيارات والقوارب والخيول ومحال صيد الحمام وصالات الترحل على الجليد والحفلات للرقصة وغير الرقصه بالنادى وغيرها بالإضافة الى عروض السينما سواء عروض الافلام المصرية والمشتركة او عروض الافلام الاجنبية وكذلك عروض المسرح والسيرك والوبرا والباليه .. وكان من الطبيعى ال يعدل جزء فى قانون ضريبة الملاهى واغفال الاجزاء الاخرى بنص القانون دون مراجعة وتعديل .. من ذلك يمكن القول ان السينما استقلت من ذلك التخصيص الذى تحقق من باب الحظ حيث ان قرار التخفيض لم يكن مقصود به عند صدوره خدمة صناعة السينما فى الاساس (٨) . ويرغم استفادة السينما والمسرح والوبرا والباليه .. الخ من هذا التخفيض صفة، إلا أننا لا نستطيع أن نخفى احساننا بالأسى من أن تكون هذه الأنشطة الثقافية أصلا ضمن أنشطة الملاهى ولا احسانا بالمرارة من الاسباب التى أدت الى تخفيض الضريبة على أنشطة استهلاكية لا تدعم أية صناعة إنتاجية داخلية !! فبدلا من محاسبة من يتحلى ليطهر من الضرائب تم اعفاء أنشطة كثيرة غير أساسية وغير ضرورية وبالتالي خسرت الدولة جزء من دخلها الذى يجب ان تحصل عليه من هذه الأنشطة الترفيهية الاستهلاكية !

هذا عن التشريعات السينمائية التفصيلية .. ويقي ان نشير الى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فى شأن تنظيم شركات قطاع الاعمال الذى حل محل القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وبذلك حلت الشركة القابضة للسينما محل هيئة القطاع العام للسينما .. الى ان صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٣ والخاص بانماج بعض الشركات القابضة وبهذا القرار تم اجماع كل من الشركة القابضة للسينما والشركة القابضة للسباحة فى الشركة القابضة للاسكان -- ولعل هذا هو السبب فى معاملة محلات السينما جمركا بوصفها محلات بناء أو الكس !! - وهذا الدمج يعكس فلسفة الدولة فى عدم اهتمامها بالسينما كصناعة .. فهى حتى لا ترى أنها اهمية فى انفصالها كشركة قابضة مستقلة .. ولهدف العام للقانون ٢٠٣ بالنسبة للسينما .. يقضى ان تهدف الشركات التابعة للسينما

للفيلم الاجنبى على حساب الفيلم المصرى .. بما يعنى ترجع إيراداته وبالتالي ترجع فى آلية تطور الصناعة بشكل عام .. وكان نفس الوزير قد اصدر قرارا بالسماح باستيراد أكثر من نسخة اضافية للفيلم الاجنبى من قبل وهو القرار رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٩٥ .

ومن الواجب ايضا ان نشير الى ان السماح بزيادة عدد النسخ المستوردة من الفيلم الاجنبى الى ثمانى نسخ بدلا من خمسة .. فى رأى المستوردين انه لا يؤثر على مساحة الفيلم الاجنبى لان هذا القرار سيسمح لهم بزيادة نسخ الافلام الجيدة وبالتالي سينخفض عدد الافلام المستوردة بنفس النسبة الى جانب الإشارة الى قلة عدد الافلام المصرية المنتجة فى مقابل زيادة عدد النشاشات فى مصر . وهذا من الواجب ومن الحق ان نشير الى ان افضل التشريعات التى صدرت كانت فى العام ١٩٩٩ والتى خفضت الضرائب على الفيلم المصرى .. وعلى السينما بشكل عام مما ساهم فى ضبط ميزانيات انتاج الافلام المصرية والتفرقة بين الفيلم الاجنبى والفيلم المصرى حيث جاء القرار بفرض ٥٠% فقط ضريبة للفيلم المصرى او الفيلم الاجنبى الذى يعرض مع الفيلم المصرى فى عرض واحد .. فى مقابل فرض ضريبة مقدارها ٢٠% من مقابل الدخول للفيلم الاجنبى .

والغريب ان الدولة لم تبحث تخفيض الضرائب من اجل دعم الصناعة وتشجيعها فكما اشار الباحث الدكتور عبد الحميد عباس استاذ بمعهد السينما فى دراسة له صدرت عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بعنوان " اسعار تذكر دور العرض السينمائي " حيث كتب " ان قرار الحكومة بتخفيض نسبة ضريبة الملاهى على اسعار تذكر دور العرض السينمائي المنوء عنه اعلاه لم يصدر خصيصا من اجل تذكر دخول دور العرض السينمائي وانما قد تناول هذا القرار موضوع خفض السينمائي بطريقة الصفة حيث ان القرار قد صدر فى الاصل من اجل تخفيض ضريبة الملاهى على تذكر دخول الملاهى فحقيقة الامر انه كانت هناك شكوى مقنعة من ان لدى مدن الملاهى الكبيرة الجديدة بمدينة السلامن من اكتوبر والتي قد حددت سعر تذكره الدخول بلربين جنيها ولكن مكتوب على التذكرك ان رسم الدخول جنيهان والبقلى وقدره ٣٨ جنيها يمثل قيمة وجبة غذائية وهذه الوجبة عبارة عن علبه كرتون بداخلها عدد ٢ ساندوتش وزجاجة مياه غازية ويعنى ذلك ان ضريبة الملاهى تحسب على الجنيهين وبذلك تكون الضريبة اقل من جنيه بالنسبة لكل تذكره على الرغم من انه فى مدينة ملاهى اخرى مجاورة

اللازم لصنع أفلام كبيرة تجسد شعارات الثورة". وقد بالغ البعض واعتبر هذا الكلام رؤية وتوجه. عقب ذلك تشكلت اللجنة البرلمانية الكباشي وجبه لابطلة مهمتها ترتيب لقاءات مع السينمائيين والذين تسابقوا لإظهار استعدادهم لخدمة الثورة، بعضهم عن قناعة والبعض تفقا ووصل الأمر إلى حد أن بعض السينمائيين حضر الجلسات مرتديا زيا عسكريا !!

والمدهش أن الصناع هم الذين بدؤوا بمغازلة الثوار... صحيح أنهم لم يقوموا بإنتاج أفلام تختلف عما كان يقدم قبل ١٩٥٢. إلا أنهم قاموا بالإعلان عن أفلامهم بطريقة تشير إلى تضامنهم مع العهد الجديد، مثلا قال أنور وجدي عن فيلم "ذهب" عام ١٩٥٢ "أنه فيلم جديد نظيف في عهد جديد نظيف" أما حسين فوزي فقد زاهد على رجال العهد الجديد وأعلن عن توجهاته الاشتراكية في فيلم "جنة ونار" الذي عرض نهاية عام ١٩٥٢ ووصفه بأنه "الفيلم الاشتراكي الأمعراضى الكبير". كذلك عدل بعض المخرجين نهاية أفلامهم لكى تتفق مع العهد الجديد فاستكمل محمد كريم فيلم زينب الناطق بمشهد تؤكد فيه البطولة مريضة أنها ستجده للعلاج فى الوحدة الصحية الجديدة حيث ترعى الحكومة من لا أهل له .

ابتداء من عام ١٩٥٤ تعددت الأفلام التى يظهر فيها ضباط والى تتناول محطات وطنية وهى أفلام قال عنها الناقد سمير فريد .. أنها لم تكن تتمتع بروح نضالية حقيقية فقد استغلت هذه الأفلام التورليخ والأحداث الكبرى: حرب ١٩٤٨، حرب ١٩٥٢، استغلالا تجاريا بلغنى الدلالة السياسية والوطنية لهذه الأحداث، وذلك لأنها كانت فى إطار نص الميولورامات التقليدية السائدة فى السينما المصرية القديمة والمعاجة عن تمويل الوعى وإتاحة الفرصة لفهم الفضل للولع.

وإذا كان البعض قد قدم مثل هذه النوعية السانجة الاستهلاكية فإن البعض الآخر ممن يمثلون قدرات فنية وروى سياسية واجتماعية قدموا أعمال تتميز بالجدية فى تناولها للأوضاع الاجتماعية مثل صلاح بوسيف، توفيق صالح، يوسف شاهين .. الخ.

وإذا كنا نرصد هذا الواقع السينمائى فى تلك الفترة فلكى نؤكد - أو نشير - إلى أن الثورة لم تكن قد حدثت طبيعة علاقتها بالسينما ولم تتوسع فى تمويلها إلا فى حدود ما تطوع به البعض نفقا، والبعض الآخر قناعة، بينما ظل الكثيرون على حالهم يواصلون إنتاج السينما التجارية الاستهلاكية بحثا عن الربح السريع.

المشاركة فى تنمية الاقتصاد القومى والعمل على تحقيق خطة التنمية فى مجال الثقافة والإسراع فى تحويل الأنشطة غير الإستراتيجية إلى القطاع الخاص .. وللقانون يعطى الفرصة للشركات التابعة العاملة فى صناعة السينما لترتيب لوضاعها ولولويتها بالنسبة للحصول التى تمتلكها بحيث يجب التخلص من الأصول الفزائدة والأنشطة التى لا تتناسب مع قدرات وطبيعة نشاطات قطاع الأعمال العام واتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار فى هذه الأصول عن طريق وضع برنامج جيد للخصخصة يراعى تحقيق فصل الإدارة عن الملكية وتحقيق المساواة بين القطاع العام والخاص .

رابعا: السينما بين الدولة والقطاع الخاص :

الثابت أن ثورة يوليو فى بدايتها لم يكن لديها رؤية واضحة أو استراتيجية محددة فيما يخص دور السينما وأهميتها - وأيضا فيما يخص أشياء كثيرة - وأن دور السينما وأهميتها فى التأثير على الرأى العام. ربما تكشف للثورة عقب فيلم "فليشهد العالم" وهو فيلم تسجيلي أخرجه الرائد سعد نديم عن عنوان ١٩٥٦ وأحدث صدى كبير عند عرضه فى لندن فى نفس العام. ولعل إنشاء أول مؤسسة عامة للسينما فى مصر والعالم العربى عام ١٩٥٧ وهى مؤسسة دعم السينما دليل على ذلك.

فى بداية الثورة أصدر اللواء محمد نجيب بيلقا عليا بعنوان "الفن الذى نريده" لم يتضمن أن رؤية فكرية أو استراتيجية عن دور السينما وأهميتها وإنما تحدثت عن السينما "كوسيلة تنقيف وترفيه علينا ألا نسيى استخدامها حتى لا نهوى بأنفسنا إلى الحضيض ونفزع الشباب إلى الهلولة" وهو كما نرى كلام عام لآل يتردد مثله حتى الآن.

بعد ذلك وتحديدا فى نوفمبر ٥٢ نشر محمد نجيب فى مجلة الكواكب مقالة عنونها "رسالة إلى الفن" أوضح فيها أن الفن كان فى مصر قبل ثورة يوليو ورعبا مزلأ حتى الآن صورة للمهد الذى قامت نهضتنا للقضاء عليه . وكانت الميوعة والخلاعة - إلا القليل الذلر - هى سمات المسرح والسينما واللغناء "وأضاف وهو مهم" أننا اليوم لا نستطيع أن نقبل من الفن ولا من المشرفين عليه شيئا من هذا الذى كان يحدث فى الماضى والأهم فى هذه المقالة هو إشارته وتلويحه للسينمائيين بأنهم "يحتاجون التمويل

١ - تطور الدور المؤسسي والإداري للدولة:

بدأت علاقة الدولة مؤسسيا وإداريا بالفنون عام ١٩٥٥ حين أنشأت مصلحة الفنون التي تولت إنتاج الأفلام التسجيلية وساهمت في نشر الثقافة السينمائية عندما أنشأت نادى الفلم المختار الذى جذب كل هواة السينما وقتها وقد رأس هذه المصلحة الكاتب يحيى حقى.

فى عام ١٩٥٧ صدر قرار بإنشاء أول مؤسسة عامة للسينما فى مصر والعالم العربى - مؤسسة دعم السينما - وقد حدد قرار إنشاءها أهدافها فى "رفع المستوى الفنى والمهنى للسينما وتشجيع وعرض الأفلام العربية داخل البلاد ، وإيجاد مبعوثين رسميين لدراسة أسواق الفلم العربى، وإلراض المشتغلين بالإنتاج السينمائي للهدف ومنح جوائز للإنتاج السينمائي بذات مبلغ ٢٥ ألف جنيه وارفعت إلى مبلغ ٥٠ ألف جنيه وهو رقم وفقا لقيمة العملة وقتها وقوتها الشرائية ليس قليل. كذلك أكد القرار ضرورة إيجاد بعثات طويلة وقصيرة الأجل لدراسة فنون السينما وهو استمرار لتقليد وضعه طلعت حرب وظلت شركة مصر للتمثيل والسينما تنفذه حتى تقرر إنشاء المعهد العالى للسينما عام ١٩٥٩ .

فى عام ١٩٥٨ تحولت وزارة الإرشاد القومى التي كان يقصى رضوان أول وزير لها إلى وزارة الثقافة والإرشاد القومى وتولى رئاستها ثروت عكاشة حتى عام ١٩٦٢ .

فى السنوات الأولى للثورة لم يكن هناك تخطيط مسبق ولا رغبة فى تأميم السينما أو غيرها من القطاعات الأخرى. ولكن تم التصمير لبعض الشركات الأجنبية كرد فعل ضد عدوان ١٩٥٦ واستمر فيما بعد . ولأن السينما فى هذا الوقت لم تكن تمثل رأس المال الأجنبى الذى تمصره الدولة. لم تفكر الدولة فى تصميرها أو تأميمها هذا الأمر يؤكد ثروت عكاشة فى مذكراته قائلا "حين تركت الوزارة فى سبتمبر ١٩٦٢ لم يكن هناك أى تفكير فى تأميم السينما أو تولى الدولة الإنتاج السينمائي" ويؤكد فى وزارة الثقافة كيف قد أعدت مشروع "قانون التنظيم السينمائي" إلا أنه لم يصدر حتى سبتمبر ١٩٦٢ . بل وأهمل شأنه تماما على الرغم من أهميته القصوى.

ويبدو أن الاتجاه قد تغير - والكلام لثروت عكاشة - من الرغبة فى رفع شأن السينما وهى فى أيدي أصحابها دون تدخل مباشر من الدولة إلا بالمشاركة فى الإنتاج أحيانا أو إنتاج عدد قليل من الأفلام الجيدة التى لا يتحمل القطاع الخاص تكلفة إنتاجها، إلى ضم السينما كلها إلى

الدولة. ولعل قرارات فرض الحراسة على العديد من الأشخاص العاملين فى أنشطة أخرى والتي طالت العديد من المنشآت السينمائية أغرت وزير الإرشاد (عبدالقادر حاتم ٦٢-٦٦) وقتها بالاستحواذ على تلك المنشآت التى يملكونها هى التى سواء كانت استوديوهات أو دور عرض" وبالعكس كان هذا الوزير الذى تولى وزارة الإعلام والثقافة والسياحة بعد دمجهم، بصرف النظر عن اختلاف دور كل منهم، هو نفسه الذى قام بتصفية القطاع للعلم السينمائي فى أوائل السبعينيات بنفس حماسه السابق! أن الممارعة الغير مدروسة للسيطرة على السينما - حسب ثروت عكاشة - هى التى أدت إلى إقتحام الدولة ميدان الإنتاج السينمائي بعد أن مكنت عوامل كثيرة هذا التيار من التغلب فاندفع بحرف السينما إلى مرحلة جديدة" امتدت من ٦٣ حتى ٦٦ عندما تم فض الاشتباك بين وزارة الثقافة والإعلام وفصلت الثقافة وتولى قيادتها مرة أخرى ثروة عكاشة لإصلاح ما فسد ولكن قطعت هزيمة ١٩٦٧ الطريق على الجميع. أدت إلى عبارة ثروت عكاشة بعد أن مكنت عوامل كثيرة هذا التيار من التغلب "تشنير بطرف خفى إلى وجود صراعات داخلية فى السلطة - كما هو الحال دائما - أدت إلى هذا التخبيط الذى ربما مارسه فرد ولكن تتحمل القيادة السياسية عادة مسئولية هذا التصرف .

فى عام ١٩٦٣ بعد قرارات المصادرة والتأميم تم إنشاء المؤسسة المصرية العامة للسينما والإذاعة والتليفزيون وصاحب ذلك إنشاء أربع شركات كبرى. اثنتان للإنتاج (عربى - عالمي) وثالثة للاستوديوهات ورابعة للتوزيع ودور العرض ثم تأسست شركة خامسة "القاهرة للسينما" وفصلت بعد ذلك شركة التوزيع عن دور العرض . وقد اضطربت أحوال السينما فى تلك الفترة نتيجة لعدم وضوح موقف الدولة من تلك المنشآت التى تولت إدارتها ووزارة الثقافة ثم شترتها من جهاز الحراسة العامة بتقديرات جزافية حملت ميزيتها عينا لم تستطع التخلص منه لفترة طويلة. لقد كانت الاستوديوهات شبه خربة ودور العرض فى حالة سيئة إضافة إلى التوسع الإدارى (٦ شركات) لتتجهت أجهزتها الإدارية أى ربح ممكن.

٢ - تقييم عام للدور الدولة :

الحكم على تجربة السينما فى ظل القطاع العام من وجهة نظر السينمائيين تحصر تقريبا فى رأيين متناقضين أحدهما يرى أنها أعظم تجربة سينمائية فى تاريخ السينما الآخر يرى أنها أفضل تجربة بسبب تدخل الدولة فى غير مجالاتها. فالين الحقيقة وماهو المعيار الذى يتم به تقييم التجربة. هل ينحصر التقييم فقط وفقا للربح

فيلم نسبتها ٣٤% من مجمل الإنتاج المعمروض - وليست ٥٠% كما ورد عند البعض - ترتفع إلى ٣٦% عند إضافة البشارة أفلام التي أنتجها القطاع العام في تلك الفترة، ولكن تم عرضها فيما بعد، فيصبح مجمل إنتاج القطاع العام (١٥٥) بينما كان نصيب القطاع الخاص من جملة الإنتاج ٢٨١ فيلماً أي بنسبة ٦٦% بعضها ممول من القطاع العام.

كانت أتاح القطاع العام الفرصة لعدد ٦٠ مخرجاً من مجموع ٨١ مخرج لأخرجوا أفلام تلك الفترة أي أن عدد المخرجين الذين لم يتعاملوا مع القطاع العام ٢١ مخرج اسم لامع في مجال الإخراج.

ضمن هذا العدد من المخرجين (٦٠) أعطى القطاع العام الفرصة الأولى في الإخراج لعدد (٢٦) مخرج بينما أعطى القطاع الخاص صاحب المبدأ الأكبر من الأفلام الفرصة الأولى لعدد ١٧ مخرج (البعض يقول أن القطاع العام قدم ١٧ مخرج جديد والخاص ٣ فقط في تلك الفترة).

بالإضافة إلى إتاحة القطاع العام الفرصة الأكبر للمبدعين الجدد والمغامرة بتقديم تجارب طليعية لبعض السينمائيين فقط أتاح الفرصة كذلك للمبدعين من الأصناف الأدبية المصرية لتقدم على الشاشة في الفترة من ٦٣ حتى ٧٢ قدم القطاع العام ٦٨ فيلم من أعمال أدبية مصرية أي بنسبة ٤٥% من إنتاجه تقريباً بينما قدم القطاع الخاص في نفس الفترة ٢٦ فيلماً فقط أي بنسبة ٩,٢٥% تقريباً من مجمل إنتاجه. أما السينما المصرية في الفترة من ١٩٢٤ حتى ١٩٦٢ فقد تمت ٥٢ فيلم مأخوذة من أعمال أدبية مصرية من جملة إنتاجها الذي وصل إلى ١١٤ فيلم أي بنسبة ٤,٧% تقريباً.

وعصوماً وصل إنتاج السينما المصرية في الفترة من ١٩٢٤ حتى عام ١٩٩٣ إلى (٢٦٦٩) فيلم وز غناها كالتالي:

من ١٩٢٤ إلى ١٩٦٢ (٣٨ سنة)	١١٤٤ بنسبة ٤١,٧٣%
من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٢ (١٠ سنوات)	٤٢٦ بنسبة ١٥,٩٦%
من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٣ (٢١ سنة)	١١٢٩ بنسبة ٤٢,٣١%
الجملة	٢٦٦٩ ١٠٠%

ومن الملاحظات الهامة التي تناولت تلك الفترة ما ذكره الدكتور عبد المنعم سعيد في كتابه "السينما المصرية في موسم ١٩٦٧ - ١٩٦٨ بأن تكاليف الإنتاج في أفلام القطاع العام تبلغ ضعف تكاليف إنتاج القطاع الخاص رغم تقارب الإيرادات وهي ملحوظة ربما تفسر ما ملحوظة أخرى ذكرها على أبو شادي في كتابه السينما والسياسة

والخسارة كما هو شائع الآن في اقتصاد السوق؟ لم وفقاً للنور الاجتماعي والثقافي ومردودهما كما كان شائعاً في الماضي؟. علماً بأنه لا يجب أن يغيب عن بالنا - كما يحدث دائماً - أن تجربة القطاع العام أو الاقتصاد المخطط أو تدخل الدولة في الماضي كانت تجربة تتم الترويج لها عالمياً. كتجربة الحزب الواحد أيضاً - ليس فقط داخل المعسكر الاشتراكي ولكن للرسمالي أيضاً .. تماماً مثلما يتم الترويج الآن للبرية الاقتصادية في صورتها المتوحشة باسم الخصخصة والتي تدعو إلى منع تدخل الدولة في أي شيء سوى تمهيد الطريق لرجال الأعمال وإعفاءهم من الضرائب وقمع المعارضين! وقد تخرج أفلام بعد سنوات تدين هذه التجربة التي يروجون لها الآن كما حدث مع التجربة السابقة.. وهكذا .. لهذا سنظل القاعدة الأقرب إلى الصحة في تقييم هذه التجربة هي مجال السينما من تلك هي: في ظل أي نظام تكمن مصلحة الغالبية العظمى من المواطنين الذين يتحدث باسمهم دائماً أنصار التجريبيين!! ويعيداً عن التقليل من شأن هذه التجربة أو تلك يمكن أيضاً تقييم التجربة في مجال السينما من حيث القيمة الفنية الجمالية والاجتماعية والثقافية والسياسية للأفلام التي تم إنتاجها أثناء فترة سيطرة الدولة على الإنتاج وما قبلها وبعدها أيضاً.

لقد استمرت تجربة القطاع العام عشر سنوات (١٩٦٣-١٩٧٢) وتم تحويل القطاع العام السينمائي فيما بعد إلى هيئة عامة للسينما والمسرح والموسيقى واختصار دورها على التشجيع والتنشيط والمعاونة ! إلا أن الحصاد الفيلمي لهذه التجربة استمر حتى بعد تلك الفترة حيث تم عرض أفلام إنتاجها القطاع العام وكان آخر فيلم من إنتاجه قد تم عرضه عام ١٩٨٠ وهو فيلم "جنون الشباب" والجدول التالي يوضح عدد الأفلام الذي تم إنتاجها في تلك الفترة .

عام	إجمالي الأفلام المعمروضة	القطاع العام	القطاع الخاص
١٩٦٣	٤٨	٣	٤٥
١٩٦٤	٤٤	١١	٣٣
١٩٦٥	٤٣	٢٤	١٩
١٩٦٦	٣٩	١٩	٢٠
١٩٦٧	٣٣	٢٠	١٣
١٩٦٨	٤٠	١٧	٢٣
١٩٦٩	٤٤	١٣	٣١
١٩٧٠	٤٨	١١	٣٧
١٩٧١	٤٦	١٢	٣٤
١٩٧٢	٤١	١٥	٢٦
الاجمالي	٤٢٦	١٤٥	٢٨١

يلاحظ من هذا الجدول أن إنتاج القطاع العام من إجمالي الأفلام التي تم عرضها حتى عام ١٩٧٢ (١٤٥)

حيث لم تتضمن الصورة حتى الآن. من حيث علاقة الشركة القابضة بما تم خصصته.

ففى ستوديو مصر الذى تم خصصته لحساب مستثمر رئيسى لمدة ٢٠ عاما بقيمة كاملة ١١٢ مليون جنيه طوال المدة من بينها ٤٠ مليون جنيه قيمة الاجار فقط ، و ٧٢ مليون جنيه كاستثمار .

ينص العقد أن الشركة القابضة وظيفتها بالاساس تحصيل القيمة الاجارية ، ومتابعة رواتب واجور العمال الذين يعتبرون تابعين لها والمعارين للاستوديو وهى مسئولة عن الترفقات والارباح والعلاوات والمدش انه حينما اعلن المستثمر الجديد انه يضرط طالبته الشركة القابضة بتوزيع الارباح على العاملين .. الغريب -- من وجهة نظر المستثمر - ان هؤلاء العمال يحصلون على رواتب سنوية تبلغ ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه وهى عمالة غير مدربة وغير ماهرة مما حمل الاستوديو نفقات جديدة لعمال مهرة يعرفون كيف يكون العمل .. اما الوظيفة الاخيرة للشركة القابضة فهى متابعة خطة التطوير سنويا وما تم انجازه من الخطة وتقييم ذلك .

ولكن كيف يمكن للمستثمر الرئيسى فى هذا المشروع تحقيق ارباح ؟! الاكيد انه لا توجد تجارب سابقة فى المنطقة لمثل هذه المشروعات .. والبيئات الاولى تشير الى الفخامة المؤكدة على الاقل خلال السنوات الخمس الاولى وهى التى تستحمل الاحلال والتجديد ، ولكن لماذا تقدم على هذا المشروع ؟! هل هى " العاطفة " التى نحاول تحييدها خلال هذه الدراسة والتى تميز بها بين الرواد .. ربما! ، فادارة ستوديو يحمل الكثير من تاريخ السينما مثل ستوديو مصر ، هو حلم سينمائى كبير لاي مهتم حقيقى بهذا الفن.

ومجمل القول ، ان وجود القطاع الخاص داخل المنظومة السينمائية " ستوديوهات ، المعامل ، دور العرض " سيجقق عائدات افضل بعد عمليات الاحلال والتجديد ولتتيبت واضحة فى حالة دور العرض، وبنت فى التحصن فى الاستوديوهات والمعامل ولكن المشكل الحقيقى ان الدولة لم ترفع يدها تملسا عن هذه الادارات، بل مارلت تناقصها بما لها من قدرات احتكارية ، فعلى سبيل المثال اجرت الشركة القابضة ستوديو الاهرام والمعمل لاتحاد الاذاعة والتلفزيون ، وهى ادارة تشبه ادارة القطاع العام من ناحية ، ومن ناحية ثانية تجبر على العمل فيه من خلال اتفاقيات ما يسمى بـ " المنتج المنفذ " او " المنتج المشارك " وهناك ايضا مدينة الانتاج

عن سيطرة كبار منتجى القطاع الخاص على القطاع العام فى فترته الاولى عندما تم الاستعانة بهم فى الإدارة بعد تأميم شركاتهم! وما تردد من زيادة فى تكلفة الإنتاج أرجعها البعض إلى أن كبار منتجى القطاع الخاص كانوا يبالغون فى أجور الفنانين والفنيين فى عقود القطاع العام، على أن تخصص المبالغ للزينة من عقودهم حين يتم التصاعد أى الفنانين معهم للعمل فى فيلم من إنتاج "المستول" فى القطاع الخاص!! (وردت ملحوظات بنفس المعنى لى درية شرف الدين - السياسة والسينما فى مصر ص ٨٦- ٨٨) إضافة إلى أن بعض العاملين فى القطاع كانوا يبيعون ما ينتجون فى شركاتهم الخاصة، للقطاع العام مثما فعل حلمى رفله.

ربما تكون تجربة القطاع العام فى السينما ، جيدة فى مجال الإنتاج ونوعية الأفلام، لكنها فى المجالات الأخرى لم تكن كذلك وهذا يتضح بسهولة من عدم القيام بعمليات الاحلال والتجديد فى الاستوديوهات والمعامل ودور العرض .. وقد استمرت ملكية الدولة لهذه المنشآت " استوديوهات ومعامل ودور عرض " حتى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ولتتى بدأت بعدها سياسات الخصخصة ، خاصة دور العرض حيث ساهم الكثير من المستثمرين فيما يعرف بالاجار التمويلي لمدد تتراوح ما بين ٢٠ عاما و ٢٥ عاما مثل مجموعات شعاع و بهجت والعدل جروب وكيانات اخرى .

وإذا اخذنا نمونجا للاستثمار فى دور العرض ، خاص بدار عرض فى منطقة وسط المدينة حولها المستثمر الجديد من شائبة واحدة الى ثلاث شائبات واتفق على عمليات الاحلال والتجديد خمس ملايين جنيه فى عام ١٩٩٧ فقد حقق عائدات فى العام الأول ١٩٩٨ مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ألفا جنيه بما يساوى ٤% كعائد الاستثمار للمشروع ، والعام الثانى ١٩٩٩ مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ألف جنيه بما يساوى ١٢% من اصل المال المستثمر ، وكانت مفاجأة فى العام الثالث حيث بلغ العائد فى هذا العام ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه بما يساوى ٣٢% كعائد استثمار ويتوقع هذا المستثمر استرداد ١٠٠% من قيمة الاستثمار فى نهاية السنة الخامسة .. الا ان ذلك لا يسرى على كافة دور العرض .. فدار عرض اخرى تم اقتنصها عام ١٩٩٧ ايضا تحقق ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ سنويا خسارة وهذا الرقم يمثل ١٠% من قيمة الاستثمارات .. وإذا كانت الصورة بها بعض الوضوح بالنسبة لدور العرض فإن الامر يختلف بالنسبة للاستوديوهات التى تم خصصتها

الإعلامي التي تجبر بقوانين علنية ، واتفاقات غير معلنة على العمل في مستوياتها ، سواء الأفلام ، أو حتى الأعمال التلفزيونية الخاصة بما في ذلك القنوات الفضائية العاملة في مصر أو للقنوات الفضائية المصرية الجديدة .

خامسا : بداية الكيانات الكبيرة

ريما لم تشهد صناعة السينما حدثا كبيرا خلال العامين الماضيين مثل حدث انطلاق الشركة العربية للفنون والنشر ولا نبألم إذا قلنا انه اهم احداثها منذ قرارات التأميم في عام ١٩٦٣ والتوقف عن الإنتاج في عام ١٩٧٢ وبحجم الشركة كان حجم اللغط والخلاف حولها ما بين مؤيد ومعارض وما بين من يرى انها الامل التي ستقود الصناعة وتساعد على القيام من رقتها الطويلة ومن يرى انها الخراب المستعجل والضربة الأخيرة في جسدها الواهن الضعيف .

ويبعد عن الصياغات الإنشائية حول ما تردد عن هذه الشركة نرى من المفيد ان تقدم اسباب لفساد الشركة وتركيبتها من حيث الملكية والإدارة ونظرة سريعة على ما قدمت حتى الان .. ثم نظرة اقتصادية نقدية على كل ما تقدم.

قالت الشركة في بيان تأسيسها ان الظروف المحيطة للإنتاج الثقافي العربي هي التي دفعت لإنشاء شركة عربية للفنون والآداب وهذه الظروف تتمثل في تفرق ملكية الحقوق الفكرية للمنتج الثقافي .. وتشرنمها بين ملاك صغار لا يقدر كل منهم على حسن استغلالها أو ادارتها أو حفظها وانتشار واسع للقرصنة أو التزوير في مختلف ألوان الفنون وغياب شبكات للتوزيع ومؤسسات للإدارة الحديثة قادرة على تحقيق العائد الاقتصادي الكامن في المنتج الثقافي من خلال وسائل التسويق الحديثة والخبرات الفنية والإدارية والقانونية اللازمة .. وقد يكون هذا التوجه صحيحا ورائعاً تمشي على طريق الصواب لانه منذ سنوات والثقافة المصرية والعربية فريسة للشركات العالمية الكبرى التي كانت قد بدأت بالفعل حملة نحو السيطرة على حقوق الملكية الفكرية للعديد من المنتجات الثقافية العربية . من حقوق المؤلفين إلى الابتكارات التي يتوصل إليها مهندسو برامج الكمبيوتر العربية أو الأغاني وحتى تسجيلات القران الكريم في نفس

الوقت تسعى الشركات العالمية الكبرى إلى الاستثمار الواسع في شبكات توزيع المنتجات الثقافية والعربية بمختلف أنواعها وربما تكون اهم شركتين في هذا المجال هما " يونيفرسال و سوني " للذان يعملان بفتح مكاتب لهما للتعامل في مختلف المنتجات الثقافية والعربية في مقدمتهما السينما .

وكان للشركة اهداف معلنة أكدت على انها شركة تجارية تهدف للربح – شأنها شأن أية شركة - ونستطيع ان نلخص الاهداف فيما يلي :

١ - رفع قيمة وقدر المنتجات الثقافية المصرية العربية وتظيم المعاد الاقتصادي .

٢ - الحد من ظاهرة القرصنة في حقوق الملكية الفكرية .

٣ - تحديث وسائل وعلاقات العمل المساندة في مجال الإنتاج الثقافي .

٤ - الاستثمار في ترميم وحفظ اصول المنتجات الثقافية، التي تم تملكها مثل الاصول السالبة " للنجيف " الافلام المصرية.

٥ - ان تكون الشركة كيانا كبيرا على مستوى العالم العربي قادرا على التعامل مع الكيانات الكبرى التي تحتكر صناعة الثقافة في العالم .

ولا نستطيع التطبيق على اهداف الشركة فهي كما تبدو للوهلة الاولى ذات عائد مادي للصناعات الثقافية في مقدمتها السينما ووفق هذه الاهداف نستطيع ان نقيم نشاط الشركة ومرقبها خلال المرحلة المقبلة .

وقد تأسست الشركة بالفعل في نوفمبر عام ٢٠٠٠ بوصفها شركة مساهمة خاضعة لاحكام قانون شركات الاموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وان راس مالها المرحص به في هذه المرحلة ٤٠٠ مليون جنيه والمصدر فيه ٤٠ مليون وسوف يعقب التأسيس واكتمال البناء القانوني زيادة راس مالها على دفعات متلاحقة حتى تتحول الى شركة قابضة وتخضع لرقابة هيئة سوق المال ويقرّب راس مالها المدفوع لمليار جنيه مصري مع امكان زيادته في المستقبل تبعا لتطور نشاط الشركة .. وقد وصلت الشركة حتى الان إلى ٦٥٠ مليون جنيه هو حجم نشاطها خلال الفترة الماضية .

والمساهمون في الشركة القابضة هم :

المجموعة المالية المصرية - خرمين	17.5%	شركة استثمار مصرية
شركة العربي للاستثمار	17.5%	شركة استثمار مصرية ولكبر مساهم فيها البنك العربي
إبراهيم المعلم	15%	نشر مصري والمصامم الفرنسي في دار الشروق
علاء الخويجة	15%	مستثمر ارنفي
لسمان يونس	1%	فنانة مصرية وورنيسة الشركة العربية للتتاج ولتوزيع السينمائي
محسن جابر	2.5%	منتج موسيقى مصري والمصامم الفرنسي في شركة عالم الفن
محمد عابو	2.5%	مستثمر مصري والمستثمر الفرنسي في شركة اربيا افورم
يوسف عالم	5%	مستثمر مصري
ياسين منصور	5%	مستثمر مصري
مليمان الهادي	7.5%	مستثمر مصري
تكتورام هولنج	5%	شركة استثمار مصرية
ممنوح عباس	2.5%	مستثمر مصري
كمال عالم	1.25%	مستثمر مصري
احمد فيكل	1%	عضو مجلس ادارة المجموعة المالية المصرية - خرمين
زيد بهاء الدين	1%	العضو المنتدب للشركة العربية للفنون والنشر - مصري
مهدي داري	1%	العضو المنتدب للشركة العربية للفنون والنشر - جزائري
نيبال خلاف	1%	المدير المالي للشركة العربية والنشر - مصرية

والكيان المتوقع للشركة القابضة سينتكون من 11 شركة هم :

اسم الشركة	النشاط	لمقر الفرنسي
الشركة العربية للتتاج ولتوزيع السينمائي	فتاح وتوزيع سينمائي	القاهرة
شركة روتنا للصوتيات والمرئيات	فتاح فني	جدة
شركة نبضة مصر للسينما	تملك وإدارة دور عرض سينمائي في مصر	القاهرة
شركة ايامة للسينما	تملك وإدارة دور عرض سينمائي في الخليج	ابو ظبي
شركة عالم الفن	فتاح موسيقي	القاهرة
شركة صوت الفن	فتاح موسيقي	القاهرة
شركة صوت لبنان	فتاح موسيقي	القاهرة
شركة دار الشروق	نشر للكتب	القاهرة
شركة اربيا افورم	نشر برامج كمبيوتر	القاهرة
الشركة العربية للمريجات	تملك وإدارة الافلام العربية	القاهرة
شركة مكروب	فتاح فني	عمان

الى اتهام هذه الشركة بكونها جزء من مخطط عالمي يهدف الى تفرغ الدور المصري من محتواه الثقافي . وكان من الواضح ان الشركة تريد الاستفادة من هذه الاصول كلفسي استفادة اقتصادية من خلال حقوق الملكية الفكرية لها خاصة وان معظم هذه المصنفات لم يتم بيعها على المستوى العالمي وعلى بعض وسائل المشاهدة الحديثة مثل ال " D.V.D " و " الانترنت " بالإضافة الى الوسائل الالكترونية التي تستجد .. الى جانب الاستفادة من العروض التقليدية السينمائية .. لما تحظى به الافلام من جانبية عند جمهور المشاهدين .. لكن العائد الاستثماري هنا ان يتحقق سريعا بل بعد سنوات طويلة .

٢- استطاعت الشركة في قتل من عام واحد امتلاك العديد من دور العرض .. وصل عدد شاشاتها الى ٥٦

ويلاحظ ان ثلاث شركات فقط من بين الشركات الاحدى عشر هي التي تهتم بالنشاط السينمائي .. بينما تشغل الشركات الثماني الاخرى بقية الأنشطة الاقتصادية والثقافية والفنية .

وقدتمت للشركة حتى الان ثلاث فتشلة رئيسية في مجال صناعة السينما منذ بدء نشاطها :

- ١- شراء الاصول المالية للافلام المصرية .
 - ٢- امتلاك او حق إدارة دور العرض السينمائي .
 - ٣- القيام بفتح الافلام .
- ١- قامت الشركة بشراء ما يقرب من ٣٠٠ نيجيتيف فيلم وكان ذلك السبب المباشر لهجوم وسائل الاعلام على هذه الشركة باعتبار ان ذلك هو تراث السينما المصرية .. وكيف يمكن لشركة واحدة ان تملكه .. بل وذهب البعض

شاشة بين محافظات الجمهورية المختلفة من خلال ثلاث شركات كبرى .. امتلاك شركتي " نهضة مصر " و " عثمان جروب " والتأجير من شركة مصر للتوزيع ودور العرض .. ولقيا بلى بيان بعدد دور العرض التي تمتلكها او تديرها الشركة العربية

بيان دور عرض نهضة مصر	
سينما ونور لاند	٦ شاشات
سينما ٦ لتكوين	٢ شاشة
سينما مركز التجارة العالمي	١ شاشة
سينما سموعة الاسكندرية	٤ شاشات
سينما رويال الاسكندرية	٣ شاشات
سينما الاسماعيلية	٢ شاشة
سينما سموط	٤ شاشات
سينما شرم الشيخ	٢ شاشة
سينما السويس	٣ شاشات
بيان دور عرض شركة مصر	
فاتن حمامة	١ شاشة
مفكنس	١ شاشة
فونتنا	١ شاشة
الحرية الخفافة	١ شاشة
ستراند الاسكندرية	١ شاشة
الانيلس راس البر	١ شاشة
الحرارة مصر الجديدة	١ شاشة
بيان دور عرض عثمان جروب	
جينية مول	٦ شاشات
طوبى	٢ شاشة
المريلاند	١ شاشة
سموعة الاسكندرية	٥ شاشات
المعدى	٣ شاشات
مترو القاهرة	١ شاشة
مترو الاسكندرية	١ شاشة
الزيتون	٣ شاشات

من هنا تكون الشركة قد امتلكت وادارت ٥٦ شاشة في مختلف محافظات الجمهورية من اجمالي عدد شاشات يبلغ ١٩٥ شاشة اي بنسبة تصل الى ٢٨,٧% تقريبا وهى بلا شك نسبة كبيرة تمنحها حرية احتكار توزيع الافلام فى السوق خاصة وانها تملك الشاشات صاحبة الدخول الاكبر والحجم الممعدى الاكثر من بين كل دور العرض .

٣ - قامت الشركة خلال عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠١ بانتاج الكثير من الافلام نستطيع ان نقول انها معظم انتاج السينما المصرية باستثناء افلام مدينة الانتاج الاعلامى .. وافلام منتج ولحد فقط هى شركة " لوسكار " والتي رفضت ايضا بيع دور العرض التي تمتلكها للشركة العربية .

لتحت الشركة بالفعل ٢٦ فيلما .. بالإضافة الى ٦ افلام تحت الانتاج عرض معظمها خلال عام ٢٠٠٠ وحقت إيرادات لا بأس بها لدخل وخارج مصر .. والانتاج كان يتم بطريقة جديدة القرب الى طريقة المنتج المنفذ ولكن من خلال المشاركة فى ارباح التوزيع الدافلى

ولا جدال ان للشركة العربية انضمت سوق صناعة السينما خلال العام الماضى .. حتى ان غرفة صناعة السينما اشرفت على تشاء ٣٨ شركة انتاج جديدة .. بعضها لم يعمل حتى الآن .. وبعضها تطلق بالفعل .. وحصلت للشركة من الصناعة بما يجعل الفيلم المصرى قادرا على المنافسة فى الاسواق الخارجية وارتفعت ميز انبات الافلام بنسبة تتراوح ما بين ٥٠% و ١٠٠% " بعضا ذهب للاجور " والجزء الآخر ذهب لتقنيات الصناعة المتطورة .. فبعدها كان انتاج الفيلم المتوسط يصل الى مليون ونصف المليون جنيه تصل تكاليفه من خلال الشركة العربية الى ثلاثة ملايين جنيه .. والافلام الصغيرة من مليون جنيه الى مليون ونصف المليون جنيه .. بينما تقلوت نسب الزيادة فى انتاج الافلام الكبيرة فبعضها وصل الى اكثر من عشرة ملايين جنيه .. لكن هذه الزيادة كاذبة لانها وصلت الى وسطاء وسماسرة .. الى جانب تقدير كبير غير حقيقى لبعض الاجور وبعض الحقوق الاولى فى العملية الانتاجية .

ورغم الانتماء النسبى فى سوق صناعة السينما من خلال للشركة العربية .. الا اننا يجب ان نشير الى بعض الملاحظات الهامة حول دور هذه الشركة وقره على صناعة السينما فى المستقبل :

١ - بعد ان لصبحت ملكية الاصول السالبة " نجائيف " للافلام حق لهذه الشركة .. لا يوجد هناك قانون ملزم بإبداعه فى ارشيف وطنى مصرى .. كإبداع تقايف يعيدا عن الحقوق الاقتصادية لهذه الافلام بمعنى انه يمكن ضياع بعض هذه الافلام من دون محمية .

٢ - قد لا يمكن المشاهد المعادى من رؤية بعض الافلام على القنوات المصرية الارضية اذا بالغت الشركة فى تقدير حقوق العرض التليفزيونى خاصة وان معظم هذه الافلام هى التي يفضلها المشاهد والمعروفة اعلاميا باسم الابيض والاسود .

٣ - مع الممارسة خلال الفترة الماضية وفى اطار هيمة الشركة العربية على دور العرض السينمائي .. ظل علينا شبح الاحتكار واصبح اى منتج يعمل خارج هذه الشركة مضطرا للذهاب اليها لتوزيع فيلمه بما يعنى لولا

الصناعة على مختلف المستويات بما يفتح الباب أمام منتجون جدد .. وإذا حدث العكس ستعوق السينما المصرية للدخول في نقى هيمنة أفراد بدلا من هيمنة الدولة نحسب ان الخروج منه سيكون سبعا هذه المرة .

ساسا : السينما المصرية وحماية حقوق الملكية الفكرية :

كما اشرنا الى ان الشركة العربية للفنون تعتمد اساسا في فكرة نشأتها على الاستفادة من تطبيق قانون حماية الملكية الفكرية ضمن اتفاقية " الجات " وهذا يعنى بداية ان هذا التطبيق سيفيد صناعة السينما المصرية بل بدأت الافادة بالفعل حينما قامت شركات ومؤسسات اعلامية كبيرة في شراء حقوق الاصول السالبة " النيجاتيڤ " للافلام .

ويكفى ان نعرف ان الولايات المتحدة اكثر الدول حملا لتطبيق الاتفاقية بلغت دخولها من حقوق الانتاج الثقافى عام ١٩٩٢ (٣٠٠ مليار دولار) .. بينما مازالت فرنسا تعتبر الانتاج الثقافى خارج حدود قاعدة التداول الحر لان هذا الانتاج له تمكيساته الواضحة على الشخصية الثقافية والحضارية للأمم . ولاشئ تفشى سيطرة الثقافة الأمريكية (النمط الأمريكى) على الشخصية الفرنسية .

وحماية حقوق الملكية الفكرية تشتمل على حقوق الطبع والنشر وإيرادات الاختراع والعلامات التجارية والرعية في تطبيقها للتصدي للتجارة في البضائع المقلدة التى تقدر حجمها بين ٣% او ٦% من التجارة العالمية .

وللوهلة الاولى نقول ان هذه الاتفاقية ستدعم الفيلم المصرى دعما كبيرا لأنها ستمنحه قدرا من الحماية يضمن له عائدات لا بأس بها حيث ان مدخل الفيلم الخارجية تضعيع لعدم وجود هذه الحماية اى ان الفيلم سيحصل على حقوق من كافة المصنفات الخاصة به .. سواء نسخ ٣٥ مم او لشرطة الفيديو كاسيت والـ " D.V.D " وهو نظام مضاد للنسخ — حتى الآن ! — والبيت التليفزيونى الارضى والبيت التليفزيونى الفضائى والعروض العامة سواء فى المجال أو وسائل الانتقال " طائرات — بولفر — تويبيست " وكافة اشكال العروض الأخرى وهذا يعنى عائدات ربح كبيرة تشجع الأقبال على هذه الصناعة والاتفاق عليها أكثر بما يعنى تطوير وسائل صناعتها .

وعند تطبيق اتفاق الجات ستخفض تكاليف إنتاج الفيلم بسبب تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على

القبول لشروطها والتلتى انهيار شركات التوزيع الأخرى التى لا تمتلك دور عرض والتى اكتفت خلال هذا الموسم بما اطلق عليه تنفيذ التوزيع متلما فعل اكبر موزع سينمائى فى مصر وهى شركة افلام النصر .

٤ - اتضح ان للشركة هيمنة ما على السوق العربية خاصة دولة الامارات .. وعقدت معها اتفاقيات شبة احتكارية بما يعنى ضرورة الاتفاق معها عند التوزيع الخارجى وهو ما حدث مع فيلم السادات .

٥ - مع هيمنة الشركة على دور العرض وقيامها بالانتاج أصبح العمل خارجها مقامرة مجنونة لا يمكن ان تعود بالربح على اى منتج لذا يمكن ان يصل الوضع بعد سنوات قليلة الى احتكار الانتاج وما يتبعه من كل المخاطر المعروفة والنتيجة عن هذا الاحتكار .

٦ - امتلاك الشركة لرؤس اموال ضخمة جعل من الصعب قيام كيانات اخرى فى حجمها ومنافستها .. مما يعنى خلو ساحة السينما لهذا الكيان .. وهو الامر الذى سيصل فى النهاية الى الاحتكار الكامل . وهو أمر يتعارض أصلا مع منطق السوق وآلياته الذى يتم الترويج له والقيام على المنافسة لا الاحتكار .

٧ - بعد السيطرة على دور العرض اصبح للشركة قرارات فاعلة فى سوق توزيع الفيلم الاجنبى وهو ما تعان منه حاليا الشركات الصغيرة فى هذا المجال .

٨ - بعد هيمنة الشركة على الانتاج يمكن ان تحدد نوعية الموضوعات التى تناقشها الافلام وتستطيع منع اية افكار لا توافق هى عليها بمعنى انها يمكن ان تمنع تنوع المنتج الثقافى لصناعة السينما المصرية . وهذا أيضا يتعارض مع منطق التعددية والتنوع .

٩ - لم يمر الوقت الكافى لتقييم اداء الشركة العربية ولا يبقى لنا غير الشواهد وغالبيتها ايجابى فى اطار تشجيع السوق السينمائية. مع بعض الملاحظات الاحتكارية الحاصلة بالفعل والتي قد يكون لها تأثيرات سلبية على المدى البعيد خاصة إذا ما تعمثت الشركة لأية أسباب وباعت نفسها لمن يملك بصرف النظر عن جنسيته.

١١ - إذا احسن صناع السينما التعامل مع هذه الشركة .. وعملوا معها وفقا للقواعد الاقتصادية السليمة وإذا مارست الدولة دورها فيما يخصها بمن قوانين تشريعية ورقابية تنظم العلاقة بين أطراف العملية الإنتاجية (المنتج — الموزع — الممول) وبين الشركات الإنتاجية بعضها وبعض والتصدي للاحتكار ستكون الشركة العربية بشبكات توزيعها فى الداخل وفى السوق العربية وفى السوق العالمية عامل نشط فى تقدم هذه

مستلزمات الإنتاج السينمائي (الخام والمعدات) وبالتالي مستخفض اسعارها الاجبارية مما يساعد كثير من المستثمرين للدخول في هذه الصناعة كما ان تخفيض الجمارك على مستلزمات دور العرض قد يساهم في بناء وتشجيع دور عرض جديدة الامر الذي يسيزيد من المساحات المتاحة لعرض الافلام وبالتالي سيكون الاغراء واضحا في زيادة انتاج الافلام .

لما لخطر ما في اتفاقية الجات ما يطلق عليه " السوق الحرة " وذلك يعني تحرير دخول الافلام الاجنبية للسوق المصري دون اي قيود .. و " الخطر " هنا لان المنافسة في صالح الفيلم الاجنبي من كافة الجوانب : جودة السلسلة والقدرة على التوزيع بالإضافة الى انه مفر للموزع حيث يحقق له عائد اكبر من الفيلم المصري وهذا سيقلل من اقبال دور العرض على عرض الفيلم المصري.

ان ما نخلص منه هو هذا الموضوع هو ان اتفاقية الجات يمكن ان تكون سبب رئيسي لعودة صناعة السينما لمكانتها الطبيعية ويمكن ان تكون جزءا هاما من الدخل القومي اذا أصبحنا منتجي ثقافة ذات مستوى خاصة وان مدخلها من الخارج ستكون كبيرة جدا مما يعني زيادة نسبة الصادرات في هذه الصناعة .. ولكن حتى نتطرق للصناعة وتحقق اهدافها الخارجية يجب ان تحقق اولاً اهدافها الداخلية ووصول المنتج النهائي لهذه الصناعة " الفيلم " بطريقة صناعية وفنية جيدة يكون قادرا على منافسة الفيلم الاجنبي الذي سيحصل هو ايضا على حماية قوية .. فاذا تمكن الفيلم المصري من الفوز في هذه المعركة - وهو فوز مرتبط ارتباطا وثيقا بازدهار وتأكيد وحماية حرية التعبير والإبداع - سيكون له التفوق في الاسواق الخارجية وبعدها نستطيع ان نقول ان للسينما حصة في الدخل القومي المصري .

سابعاً : مقترحات لمواجهة اهم مشاكل صناعة السينما

ان النظرة السريعة لصناعة السينما كقطاع تصديري هام يملك سلعة جديدة قادرة على المنافسة .. هي " فيلم " الذي يعتبره الكثيرون سلعة تصديرية بنسبة ١٠٠% ولديها دعاية عمرها اكثر من مائة عام يجعلنا نصرخ بضرورة فتح الاسواق الخارجية سواء اقليميا (السوق العربية) او دوليا (السوق العالمية) .. لكن فتح هذه الاسواق باعتبارها الهدف النهائي لنجاح هذا القطاع والاستفادة منه لاستفادة اقتصادية قصوى .. تشيخه العديد من الخطوات الهامة على الصعيد الداخلي حتى تكون السلعة قادرة على المنافسة ومناسبة للاسواق الخارجية .

١ - واهم مشاكل الصناعة حاليا .. عدم وجود جهاز مسئول عن السينما يقوم بوضع القوانين التي تنظم حركة العمل لدخل هذا المجال بما يتناسب مع طبيعته وطبيعة التطور الاقتصادي مراعى مصالح السينما كفن وصناعة وتجارة ومراعى لمصالح المنتجين العاملين في هذا المجال ومن المفروض ان يكون هذا الجهاز تابعا لوزارة الثقافة باعتبارها ممثل الدولة في وضع النظم والقوانين التي تحمي هذا المجال ولكن ما حدث هو تخلي وزارة الثقافة عن هذا الدور بسبب سحب شركتي (مصر للتوزيع ودور العرض ، شركة مصر للاستوديوهات) من تحت سيطرتها وتحويلهم الى وزارة قطاع الاعمال العام وقد فهم سحب الشركتين من وزارة الثقافة على انها لم تعد مسئولة عن السينما . لذا يكون من الضروري انشاء كيان سينمائي مسئول عن الصناعة بكل فروعها ويكون مسئولا عن تشريع القوانين والنظم التي تحمي الصناعة .

٢ - يلاحظ ارتباك وزدواجية وتسييلات في بعض القرارات المعدلة للقوانين القديمة في النشاط السينمائي لذا سيكون من المفيد لصدار قانون للسينما بكل فروعها .. يجب ما قبله من قوانين والهدف هو التوحيد حتى في المجالات الضرائبية حيث يعاني المنتجون من ازدواج ضريبي في كثير من البنود المتعلقة بالصناعة ووجود مثل هذا القانون سيسهل العمل كثيرا في هذه الصناعة خاصة فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد وحماية ما نصره وحماية السوق الداخلي .

٣ - ان للقطاع الخاص يحتاج لمزيد من التشجيع للدخول بقوة في هذا المجال لما لهذا القطاع من قدرة على تدبير الموارد وتقليل الفاقد وتطوير الادارة وتحديث التقنيات والتنافس في تحقيق الربح المشروع والتحمل بوطأة المخاطر التي يتضمنها كل عمل تجارى .. والتشجيع يأتي من دور الدولة التي يجب ان تظل مسئولة عن وضع القواعد والنظم ومن التشريعات وتحديد الاولويات ورسم السياسات العامة ومراقبة تنفيذها .

٤ - ان احد اسباب أزمة الصناعة ضيق السوق الداخلي من خلال عدم وجود دور عرض كافية .. وعدم وجود حماية حقيقية لأحد اهم مصادر الفيلم في الداخل وهو سوق الفيديو لذا يجب على الدولة بذل المزيد من الجهود التشريعية فيما يتعلق بمستلزمات دور العرض والتشريعات المقررة الخاصة بقيمة الاراضي ورسوم تسجيلها وعوائدها حتى يتم اتساع السوق الداخلي خاصة في المحافظات التي تعوق كثيرا من قوانين المحليات تسهيل

المنافسة فى السوق مثل الجوار المتعاملين معها على التصوير فى استديوها والتعامل مع معاملها فى الطبع والتحميض.

٨ - يجب اخضاع الاستديوهات والمعامل ودور العرض والآلات والخدمات لمقاييس الهيئة العامة للتوحيد القياسى من وزارة الصناعة وذلك بهدف خروج السلعة النهائية لهذه الصناعة " الفيلم " بمواصفات علمية فنية وصناعية بما يتيح لها القدرة على المنافسة فى الاسواق الخارجية .. ولا يسمح بطبع الفيلم الرديئ .. قبل اختبار معايير الجودة حفاظا على سمعة الصناعات .

٩ - مطلوب تطوير دور غرفة صناعة السينما .. ومراقبة عملها وزيادة فعاليتها .. فمن دون حرج فان الغرفة تصدر تشريعات يتم العمل بها فى وقت وتلقى فى وقت اخر وقد تكون هذه التشريعات فى خدمة فئة قليلة .. ان دور الغرفة فى الاساس هو الاشراف والرقابة والمتابعة على كل ما يخص صناعة السينما كصناعة .. اى ما يخص دور العرض ثم الاستوديوهات ثم المعامل بهدف تطويرها والحفاظ على المستوى القياسى للمنتج والوصول بهذه الصناعة الى جودة عالية .. وللأسف هذا لا يتم .. كما ان هناك العديد من الحالات التى اتهمت فيها الغرفة بالتزوير .. اى انها بدلا من القيام بدور المراقبة لصالح الصناعات .. تقوم هى بالفساد .

١٠ - يجب تكوين اتصاف للمنتجين السينمائيين المصريين بعيدا عن اى هيئات او جهات رسمية خاصة لمرجعة الكيانات الكبرى وللحفاظ على وجوده ومتابعة مشاكله ولا بأول للبحث عن حلول لها .

عمليات بناء دور العرض والتشجيع عليه والشق لثانى هو بذل جهود حقيقية فى حماية سوق الفيديو خاصة وان لدينا شرطة للمصنفات الفنية .. فالحماية هنا ستحقق دخل الفضل للمنتج .. الامر الذى يساعد على تطوير الصناعة بشكل عام .

٥ - تشجيع البنوك على الدخول فى مجال صناعة السينما وان تكون هناك قروض بضمان الشريط السينمائي وربما تحتاج البنوك لهيئة تأمين تضمن له اقتناء تصوير للفيلم .. كما فى امريكا .. وهذا الامر يمكن ان تقوم به غرفة صناعة السينما بما لديها من خبرات فى هذا المجال كما يمكن ان يكون الضمان من كافة المنتجين عبر رسوم خاصة تفرضها الغرفة لهذا السبب .

٦ - يجب على الحكومة المصرية قشاء هيئة لحماية الملكية الفكرية تكون وظيفتها اولا الاشراف على طبع الاقلام بكافة الوسائل بطريقة مشروعة يسهل معها اثبات الحق القانونى .. وثانيا حماية الانتاج السينمائي خارج حدود الدولة فى كافة الاسواق وفق ارتباطاتها بتفريقية الجات وان يكون لهذه الهيئة القوة القانونية الادارية لتحصيل قيمة هذه الحقوق خارج مصر .

٧ - يجب ان ترفع الدولة يدها عن كافة المنشآت السينمائية وان تتيح للمستثمرين الحرية الكاملة فى ادارة المنشآت التى اجروها من الدولة. كذلك مطلوب من الدولة ايضا ان تكون مديونة الانتاج الاعلامى خاصة لا تتميز بداردة الدولة لثى تستحوذ ، بقوتها على عملاء يمكن ان يكونوا من حق الاستوديوهات الاخرى حيث ان هيمنة الدولة بما تملكه من فرض قوى سيادية يخل بشروط

◆ القسم السادس ◆

البورصة المصرية .. الإطار القانوني
والتجاوزات وغموض المسئلة بل

تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للبيرالى فى منتصف عام ١٩٩١ صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم سوق رأس المال والذى صدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٢. ثم تطور الإطار التشريعى الذى يحكم عمل البورصة المصرية بعد ذلك بصور قانون الإيداع والحفظ المركزى بالإضافة لمشروع القانون الجديد لسوق المال والذى سيكون بديلا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

١- قانون الإيداع والحفظ المركزى:

شهدت البورصة تطورا مهما على المستوى التشريعى، بصور القانون ٩٢ لسنة ٢٠٠٠ لتنظيم الإيداع والحفظ المركزى الذى ينظم عمليات السجلات الخاصة بعمليات التداول وزيادة الرقابة عليها وتنظيم عمليات المقاصة والتسوية. ونظم القانون نشاط إيسك السجلات وحقوق الأربح المقيدة وتوزيع المستحقات الناتجة عن الأوراق المالية سواء بيع أو شراء أو توزيعات كوبونات الأرباح واستحدث القانون المالك المسجل الذى قد لا يكون مالك للورقة ولكنها تسجل باسمه لحساب المالك المستفيد وقصر نشاط تداول الأوراق المالية على الشركات المسجلة فى البورصة أو الشركات الأجنبية التى تكون مقيدة فى بورصات دولها ومنع القانون تداول أعضاء مجالس إدارات للشركات والمعاملين فيها وأزواجه وأولادهم من التعامل فى الأوراق المالية إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة وتقوم شركات السجلات بإجراء عمليات المقاصة والتسوية بهدف تحديد صافى الحقوق والتزامات كل طرف كما اشترط للقانون موافقة هيئة سوق المال فى حال قيام المتعامل بتقديم كفالة من الغير وتعيين حد أقصى للتزامات العضو النقيض مع شركة الأوراق المالية وتصفية العمليات التى لم تتم تسويتها ووضع نظام لتسليف الأوراق المالية بين أعضاء الإيداع المركزى واشترط القانون أن يكون أعضاء الإيداع المركزى من البنوك وفروعها المسجلة لدى البنك المركزى وشركات الأوراق المالية والشركات الأجنبية التى تمارس نفس النشاط بشرط أن يكون مقرها الرئيسى خاضعا للرقابة من دولها. كما اشترط القانون أن يحدد اسم المالك المستفيد من الأوراق المالية المسجلة باسمه.

ترتبط البورصة بالمجتمع الصناعى باعتبارها محلا لطرح وتداول أسهم شركات هذا المجتمع أى كان القطاع الذى تنتمى إليه. وحتى بورصات السلع الزراعية الرئيسية فإنها ترتبط أيضا بالمجتمعات الصناعية التى خرجت من الاقتصاد الطبقي القديم على الاكتفاء الذاتى إلى الاقتصاد الرأسمالى الصناعى الذى يتم فيه تداول كل السلع. وتعتبر البورصة سمة رئيسية من سمات الاقتصادات للبيرالية، ويتركز دورها فى توفير السيولة للمستثمرين، وفى كونها واحدة من الآليات المهمة لتمويل الاستثمارات فى الاقتصادات الرأسمالية الصناعية المتقدمة التى يملك صغار ومتوسطى وكبار المستثمرين فيها ثقافة استثمارية وخبرات ثرية تراكمت عبر سنوات طويلة منذ القرن التاسع عشر فى التعامل مع البورصة. ولدى أى تحرير مالى لأى اقتصاد فإن البورصة المحلية تفتح أمام البورصات والمستثمرين والشركات الأجنبية فى حدود وبشروط تتفاوت من بلد لآخر حتى لو كان كلاهما يطبق مبادئ الاقتصاد الحر. لأن الحاكم فى تحديد ذلك هو ظروف الاقتصاد المحلى ومصالحه وطبيعة ارتباطاته الدولية.

وقد كانت مصر من أوائل دول العالم التى أنشأت بورصة للأوراق المالية، حيث أنشأت بورصة الإسكندرية عام ١٨٨٣ ثم تبعها بورصة القاهرة عام ١٨٩٠. وكان للجانب دور كبير فى هذه البورصة إلى أن صدرت قرارات تمصر البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية فى فبراير ١٩٥٧ والتي تبعتها قرارات التأميم فى بداية الستينيات. ومنذ قرارات التأميم لم تعد البورصة المصرية مفتوحة أمام الأجانب كسابق عهدها خاصة بعد صدور العديد من القوانين المنظمة للعمل فى البورصة المصرية والتي حولتها إلى بورصة محلية مغلقة إلى حد كبير.

أولا: البورصة.. تطور الإطار القانونى

لتنشيطها وتحريرها

مع بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى بدأ التفكير فى إعادة تنشيط البورصة المصرية وفى تحرير العمليات فيها وفتحها أمام الأجانب، وصدر القرار الجمهورى ٥٢٠ لعام ١٩٧٩ الذى تم بموجبه إنشاء الهيئة العامة لسوق المال بهدف تنظيم وتنمية سوق المال، وهو ما أدى إلى تنشيط البورصة منذ منتصف الثمانينات. وبعد بدء

واشتمل الباب الثاني على ثلاثة فصول: الأول يتضمن شروط وإجراءات عضوية الإيداع المركزي بالنسبة لبنوك الإيداع المحلية أو شركات الأوراق المالية أو فروع البنوك والشركات الأجنبية. واشترط القانون بالنسبة للبنوك، موافقة البنك المركزي، وبيان بأعضاء مجلس إدارة البنك، ونسخة من النظام الأساسي والسجل التجاري، وبيان بأعضاء مجلس الإدارة المالية المحلية. واشترط القانون وجود الترخيص ونسخة من كل من النظام الأساسي والسجل التجاري وبيان بأعضاء مجلس الإدارة ومن له حق التوقيع.

أما بالنسبة للشركات الأجنبية فاشترطت اللائحة شهادة تقييد خضوع الشركة لو البنك الأجنبي للرقابة والسجل التجاري وبيان بأسماء القاطنين على الإدارة ومن له حق التوقيع.

وإحتوى الفصل الثاني من الباب الثاني على الأحكام المنظمة لعضوية الإيداع المركزي وأهم ما أتى به القانون ولائحته التنفيذية، هو وضع حد أقصى لحجم العمليات التي يجوز لعضو الإيداع المركزي تنفيذها وفقاً للنظام الذي تضعه الهيئة. ويرتبط هذا الحجم بصافي رأسماله إذا كانت التسوية تتم على حسابه، ويمكن للعضو تنفيذ أي عمليات شراء إذا أودع بنكه المقاصة قيمة العمليات التي ينفذها بالإضافة إلى أن حصة العضو في رأسمال الشركة تكون ضامنه للوفاء بالتزاماته. وفي المادة ٢٤ من نص الباب وضعت الهيئة قواعد تسليف الأوراق المالية.

واشتمل الباب الثالث على أربعة فصول: الأول ينظم عمليات التقييد الدفترى ويفرض على الشركات المقيدة، إخطار هيئة سوق المال بأية معلومات تتعلق بها وتؤثر على أسهمها بعد نهاية جلسة التداول. كما نظم عمليات توزيع كوبيونات الأرباح. أما للفصل الثاني فاستحدث ما يسمى بالمالك المسجل الذي ينوب عن المالك المستفيد في بعض الحالات.

أما الفصل الثالث فينظم عمل بنوك الإيداع، في حين يحدد الفصل الرابع قواعد رهن الأوراق المالية. ونظم الباب الرابع عمل أمناء الحفظ وهو كل نشاط يتناول حفظ الأوراق المالية والتعامل عليها وإدارتها. وإحتوى الباب الخامس على ثلاثة فصول لتنظيم تأسيس الشركات وللترخيص وتوزيع راس المال وأهم ما استحدثه القانون، هو أن يكون رأسمال أي شركة ترغب في التقييد بالبورصة ٣٠ مليون جنيه على الأقل تدفع بالكامل عند التأسيس، وهو ما يقضي على عيب القانون

ورغم صدور قانون الإيداع المركزي إلا أن ذلك لم يمنع شركات إدارة السجلات من التعامل في الأوراق المالية المسجلة لديها باسم عملائها لحسابها الخاص وكانت أشهر الحوادث لشركات لينك والصفوة والنسور للسمة التي أضاعت عشرات الملايين من الجنيهات من حقوق العملاء بعد استخدام رصيد العملاء المسجل لديها لحسابها الخاص وهو ما يشير إلى قصور في عمليات الرقابة على هذه الشركات واستمرار جهل المستثمرين بحقوقهم ومتابعة رصيدهم من الأسهم بشكل مستمر.

واتخذت هيئة سوق المال إثر ذلك العديد من الضوابط أهمها إضافة خطوة جديدة لمرحلة التسوية في اليوم التالي للتعامل (T+1) وقبل التسوية مباشرة حيث تقدم شركة السمة صورة من أمر العمل مصدق عليها من العضو المنتدب للشركة أو المدير المسئول مع إيلاغ الهيئة وشركات المقاصة بنماذج التوقعات للأعضاء المنتدبين لكل شركة سمة أو أوراق مالية.

وإذا كانت شركة السمة لا تملك نشاط إدارة سجلات وتعامل مع شركة أخرى عليها أن تقدم لشركة المقاصة بغرض التسوية بالإضافة لأمر العميل الأمر الذي تم بوجبه حجب رصيد العميل تمهيداً للبيع موقعا عليه من العضو المنتدب بالشركة أو المدير المسئول وبعد تنفيذ أي عملية تقوم شركة السمة بإخطار المستثمر كتابه بالعملية التي تم تنفيذها مرفق بها صورة الأمر الصادر منه. كما تم تغليظ العقوبة على الشركات التي لم تسدد بوليصة لتأمين على التعاملات بعد انتهاء السنة المالية حيث سيتم إيقافها نهائياً عن التعامل إذا لم تجدد البوليصة.

وقد صدرت اللائحة التنفيذية المنظمة لقانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ والتي تعتبر مؤشراً لبداية التطبيق الفعلي في ٢٦ نوفمبر من العام ٢٠٠١، واشتملت على ٦ أبواب وملحق إضافي، وإحتوى الباب الأول على فصلين: الأول يضم ٨ مواد وتشمل القواعد المنظمة للإيداع وإصدار وقيد الأوراق المالية. أما الفصل الثاني فيشمل عمليات المقاصة والتسوية. وقد نص القانون على أن تتم المقاصة على أساس التسليم مقابل الدفع ونقل ملكية الأوراق المالية بالتقيد الدفترى، ويتم إنشاء صندوق تشارك في رأسماله جميع شركات الأوراق ويتم في نهاية السنة المالية توزيع عائد الصندوق على أعضائه مع مراعاة حصة كل منهم.

الحالي الذي سمح بقيد شركات رأسمال بعضها لا يتجاوز ٥٠ ألف جنيه.

أما الباب السادس فتنظم عمليات الرقابة والتفتيش وضرورة تقديم شركة المقاصة لتقرير يومي عن عمليات التداول التي تتم تسويتها، وتقرير شهري عن صندوق ضمان التسوية، وتقرير ربع سنوي عن الشركات التي تم قيدها، وتقرير ربع سنوي عن الشركات التي تم إيداعها مركزيا، وتقرير ربع سنوي عن صرف أرباح الأوراق المالية المودعة مركزيا.

وتشتمل الملحق الإضافي على المبادئ الأساسية لنظام المقاصة والتسوية والتسليم مقابل الدفع ووساطة شركات المسكرة في الأوراق المالية في استلام وتسليم الأوراق المالية محل التداول، وإتمام عمليات المقاصة وتسوية المراكز القانونية الناشئة عن التداول وبعض الأحكام العامة المنظمة لعمليات الشراء والمقاصة والتسوية.

٢- مشروع القانون الجديد لسوق المال:

على الرغم من أن مشروع القانون الجديد لسوق المال والذي ينتظر أن يناقشه مجلس الشعب خلال دورته الجديدة أتى ليقتضى على عيوب القانون الجديد إلا أنه شمل بعض القصور سواء في النواحي الرقابية أو بالنسبة للتحكيم أو التعميم غير الواضح لمعظم بنود القانون والتي تم إحالتها إلى اللجنة التنفيذية للقانون وبالتالي كان من المفروض أن تصدر اللائحة مع القانون ليتم مناقشتها في نفس الوقت وتحديد ماهية البنود الجديدة التي سيتم إضافتها فعليا وطرق التطبيق.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد ألغى مشروع القانون التحكيم ولم يأتي بديل مرن وهو ما سيؤدي إلى استمرار نظر للقضايا المالية أمام المحاكم العادية والتي تحتاج إلى فترات طويلة لنظرها رغم أن هذه القضايا تحتاج إلى سرعة الفصل فيها لتدوير رؤوس الأموال المعطلة في سوق يعانى أصلا من نقص السيولة. واستحدث القانون هيئة المفوضين التي تدير أعمال هيئة سوق المال ويتم تعيين أعضائها عن طريق رئيس الجمهورية ويمنح المفوضين من التعامل نهائيا في الأوراق المالية.

أ - حماية الأقليات.. قاصرة:

تضمن مشروع القانون باب مستقل لحماية حقوق الأقليات إلا أنها مازالت قاصرة مقارنة مع حماية الأقليات في الأسواق العالمية وبشكل خاص في عمليات الاستحواذ ففي حاله عروض الشراء لا يتم إلزام

المستثمر الاستراتيجي الذي يشتري غالبية أسهم شركة بشراء كامل أسهم صغار المستثمرين بينما يلزم القانون في بلجيكا وفنلندا وأيرلندا والبرتغال والسويد وأستراليا المستثمر الاستراتيجي الذي يشتري ٨٠% من أسهم الشركة بشراء كامل أسهم صغار المستثمرين إذا رغبوا في ذلك. وفي ألمانيا يتم إلزام المستثمر الاستراتيجي بعدد أدنى من توزيعات الأرباح السنوية بالإضافة إلى ذلك فإن الأقليات في الشركات المصرية مازالت لا تمثل في مجالس إدارات الشركات بالإضافة إلى افتقاد حق طلب توزيع الأرباح على المساهمين بالطنن في قرار مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح كما هو متبع في بعض الأسواق العالمية واستخدام معيار المعقولية (Reasonableness)

(Reasonableness) المستخدم في بلجيكا وألمانيا مثلا، أو معيار التصرف في استخدام الحق في هولندا وكومبوروغ، أو القهر في أيرلندا. بالإضافة إلى أن قرار عدم توزيع الأرباح يحتاج إلى أغلبية خاصة في البرتغال تزيد كثيرا عن ٥٠%. وفي السويد وفنلندا يتم توزيع الأرباح إذا طلب ١٠% من المساهمين ذلك، ويتم إلزام الشركات المساهمة بتوزيع أرباح تعادل ٤% من رأس المال وبالطبع يتطلب ذلك أن تحقق الشركة أرباحا كافية.

بالإضافة إلى أن إجراءات التقاضي في القانون المصري لصغار المساهمين مازالت قاصرة للغاية لطولها، فقد تستمر قضية حول أسهم قيمتها لا تتجاوز بضع آلاف من الجنيهات عدة سنوات بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التقاضي في مثل هذه القضايا.

ويطلب الأمر من المشرعين لقانون سوق المال المصري الجديد أن يراعوا وضع ضوابط خاصة بحقوق الأقليات بعد أن تم إدارتها خلال الأعوام الماضية وساهمت مع عوامل أخرى كثيرة في خروج صغار المستثمرين من السوق المصري. خصوصا بعد أن تم بيع العديد للشركات بنسب تزيد عن ٧٠% لمستثمر رئيسي مثل حلوان للأسمت والإسكندرية للأسمت والعامرية للأسمت وطرة للأسمت وكل هذه الشركات كانت من الشركات النشطة التي تتوزع أسهمها على عدد كبير من صغار المساهمين.

ب - عروض البيع:

رغم أن عروض الشراء تجبر المستثمر الاستراتيجي على شراء كامل أسهم صغار المستثمرين في البور

٣٠ مليون جنيه ، بما يعالج قصور افلاحا استمر لسنوات طويلة.

ويتبين لنا مدى ضعف شروط القيد في السوق المصرية، إذا علمنا أن أكبر الشركات النشطة في السوق (موبينيل) البالغ رأسمالها الموقى مليار دولار، لا تستطيع أن تقيده أسهمها في البورصات الأمريكية.

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن غالبية الشركات في البورصة المصرية وينسبة تصل إلى ٦٠% أو أكثر، هي شركات عائلية متعلقة قيدت أسهمها في البورصة للحصول على إعفاءات ضريبية ولا يتم تداول أسهمها مطلقا إلا في عمليات نقل الملكية بين الشركاء . وقد طرح مشروع قرار من وزارة المالية يقضى بإلغاء الإعفاءات الضريبية عن الشركات المقيدة في البورصة، وهو اتجاه إيجابي يمكن أن يدعم البورصة في الفترة القادمة.

ويطلب الأمر بشكل سريع تطبيق قواعد القيد الجديدة للشركات والتي تنص على الأيقل رأسمال الشركة عن ٣٠ مليون جنيه وأن ي طرح جانب من أسهمها للاكتتاب العام. ولا شك أن تطبيق قواعد أكثر قوة في قيد الشركات سيعطي للبورصة مصداقية وقوة أمام المستثمرين المحليين والأجانب والأهم من ذلك أن تتم تنقية الجداول فورا وحذف الشركات الصغيرة والمعلقة من السوق.

د - قواعد العضوية:

لم يتم تطبيق قواعد عضوية شركات الأوراق المالية، رغم الإعلان عنها أيضا منذ أكثر من عامين. وتنص تلك القواعد بتوزيع الأنوار بين شركات الأوراق المالية والسمة بشكل خاص حسب الملاءة المالية لكل منها . ووزع المشروع عضوية شركات السمة إلى ٣ فئات: الأولى هي الشركات الصغيرة والتي لا تمتلك ملاءة مالية وتقوم بتنفيذ أوامر من شركات سمة أخرى ولا تملك حق تلقي عروض بيع أو شراء من المتعاملين والمستثمرين. والثانية هي الشركات التي يغطي رأسمالها تعاملاتها لفترة محدودة تقوم بتلقي وتنفيذ أوامر البيع والشراء من العملاء . أما الشركات من الفئة الثالثة والتي تمتلك ملاءة مالية قوية فمن حقها تنفيذ أوامر العملاء والقيام بنشاط إسماء السجلات والاستروج للاكتتابات.

ولا شك أن الأوضاع الحالية في السوق والتلاعبات التي قلمت بها بعض شركات السمة، تتطلب أن يتم وضع هذه القواعد موضع التنفيذ، بحيث إذا تم تصفية إحدى الشركات أو إغلاقها لإخلالها بالقواعد، يتم

صات العالمية، إلا أنها في القانون المصري لا تجبر هذا المستثمر الاستراتيجي إلا على شراء ٢٥% من الحصة التي يرغب فيها من صفار المستثمرين وهو قصور واضح يحتاج إلى علاج خصوصا بعد أن تم بيع العديد من الشركات في قطاع الأسمنت بنسب تزيد عن ٧٠% من رأسمالها.

ولأن البورصة المصرية مبتكرة فيما يتجاوز على حقوق صفار المستثمرين، فبقتها اخترعت ما يسمى بعروض البيع، وهو اختراع تم تفصيله لبيع شركة الإسكندرية للأسمنت إلى "بلوسيركل" الإنجليزية التي رغبت في شراء ٢٥% فقط من أسهم الشركة بما يتيح لها للتحكم تماما في كل القرارات. ولم ترغب بلوسيركل في شراء أسهم صفار المستثمرين فجأ المسؤولين عن الخصخصة إلى ما يسمى بعرض البيع وهو أن تقوم الحكومة بإعلان رغبتها في بيع الشركة بدلا من أن تقوم الشركة بتقديم عرض للشراء. ومن يوافق على البنود الموجودة في عرض البيع الحكومي، تكون الشركة من نصيبه. ومن قواعد عروض البيع التي استحدثتها الحكومة أن المستثمر الاستراتيجي غير مجبر على شراء سهم واحد من صفار المستثمرين، وبالتالي يستحوذ على الحصة التي يرغب فيها فقط وبالتالي ضرب بحقوق صفار المساهمين أو الأقليات عرض الحائط !!

ج- شروط القيد... تساهل يهبط البورصة:

تعتبر قواعد قيد الشركات ذات أهمية قصوى في إقامة أي بورصة حقيقية تحتوي على شركات قوية تشجع المستثمرين على تداول أسهمها. وتحمل بورصة نيويورك المرتبة الأولى عالميا في تشدد شروط القيد سواء من ناحية رأس المال الموقى للشركات وميزانيتها ومؤشراتها المالية وأرباحها السنوية وعدد المساهمين فيها. ولأن، لم تستطع أي شركة مصرية أن تقيده أسهمها في بورصة نيويورك أو حتى بورصة ناسداك التي تعتبر شروط قيدها أقل قسوة من بورصة نيويورك.

أما في البورصة المصرية، فإن شروط القيد تنسم بالتساهل الشديد لدرجة الاستخفاف. ونتيجة لهذه الشروط، بلغ عدد الشركات المقيدة فيها ١٠٨٦ شركة حتى نهاية أكتوبر من العام ٢٠٠١، وأكثر من ٥٠% منها شركات صغيرة لا يتجاوز رأسمالها المليون جنيه. وإن كانت اللاتحة الجديدة لقانون الإيداع المركزي قد رفعت رأس مال أي شركة تسجل في البورصة المصرية إلى

استخدام راسمائها في تغطية جانب من العمليات المتعلقة التي لم تتم تسويتها، بما يحافظ على حقوق المستثمرين والمعاملين في البورصة ويعطيها دعما وثقة بدلا من أوضاعها المتدهورة حاليا.

ثانيا : تحرير البورصة المصرية وفتحها للأجانب

في منتصف عام ١٩٩١ صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم سوق رأس المال والذي صدرت لاحته التنفيذية بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٢ ، ونظم هذا القانون علاقة الأجانب بالبورصة المصرية أو بمعنى آخر فتح هذه البورصة أمام الأجانب بشروط تضمنها لاحتها التنفيذية. كما وقعت هيئة سوق المال المصرية على عدة اتفاقيات دولية للتعاون مع بعض الأسواق المالية العربية كالجيرن ومسقط والكويت ولبنان لتبادل تسجيل للشركات المساهمة المدرجة فيها. كما سمحت هيئة سوق المال فى منتصف التسعينات بإصدار شهادات الإيداع (GDRs) للأسواق المالية الدولية وفقا لشروط التسجيل فى تلك الأسواق.

ولدت كل هذه الإجراءات إلى فتح البورصة المصرية أمام المستثمرين الأجانب وأيضا أمام صناديق الاستثمار الأجنبية بصورة مؤثرة على اتجاه أسعار تلك الأوراق فى البورصة المصرية ذاتها .

مع توقيع مصر لاتفاقية تثبيت الاقتصاد مع صندوق النقد الدولي فى منتصف عام ١٩٩١ بدأت عملية لتحرير المالي بجدية ، تلك العملية التى تعززت بشكل كبير بعد تقدم الحكومة المصرية فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وانتقالها من مرحلة التثبيت إلى مرحلة لتكيف الهيكل وحفز الاستثمار الخاصة المحلية والأجنبية. وقد شكل برنامج الإصلاح الاقتصادى اللبز إلى الذى تطبته الحكومة المصرية منذ منتصف عام ١٩٩١، الإطار الداخلى العام لتحرير المالي فى مصر بكل تفاصيله الخاصة بمرسوق وسوق الصرف وسوق رأس المال الذى صدر قانون خاص به برقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ . وإذا كان برنامج الإصلاح الاقتصادى بكل التفاصيل الخاصة به والمتعلقة بالخدمات المالية قد شكل الإطار العام الداخلى لتحرير المالي فى مصر ، فإن توقيع مصر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، يشكل الإطار الدولى الملزم والضامن لهذا التحرير المالي.

وقد وقعت مصر على هذا الاتفاق فى ديسمبر ١٩٩٧ فى جنيف مع ٦٩ دولة أخرى وقعت عليه ، وبدأ تطبيقه فى بداية عام ١٩٩٩ .

وينص الاتفاق على قيام كل دولة من الدول الموقعة عليه بفتح الأسواق المالية والبنوك والخدمات المالية عموما أمام المستثمرين من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق ، علما بأن الدول الـ ٧٠ الموقعة على الاتفاق تملك نحو ٩٥% من أسواق الخدمات المالية على مستوى العالم.

وتنص التزامات مصر فى الاتفاقية المذكورة، فيما يتعلق بالبورصة، على إزالة كل القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال سواء فى عمليات الاكتتاب أو شركات السمسرة التجارية فى الأوراق المالية أو المقاصة والتسوية أو التسويق وتنشيط السوق أو إدارة محفظة الأوراق المالية والاستثمار أو إنشاء صناديق الاستثمار الجماعية ورأس المال المخاطر ، حيث لا توجد أى قيود على توريد هذه الخدمات عبر الحدود أو استهلاكها فى الخارج أو التواجد للتجارى وتواجد الأشخاص الطبيعيين.

وتجدر الإشارة إلى أن تحرير الخدمات كان مطلباً رئيسياً للدول الصناعية المتقدمة نظرا لتفوق قطاع الخدمات المالية فيها وقدرته على غزو أسواق الدول النامية لدى تحرير تجارة هذه الخدمات والاستثمارات فى مجالها . وقد جاءت اتفاقية تحرير الخدمات المالية لتحقيق جانبها من مطالب الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة رغم أنها لم تحقق هذه المطالب تماما بالذات بالنسبة لبعض الدول النامية الكبيرة التى لم تقبل سوى بتحرير جزئى لقطاع الخدمات المالية فيها .

وكما كان اتفاق "جات" لتحرير التجارة الدولية، محققا لمطالب الدول الصناعية المتقدمة دون الدول النامية، بتحريره لتجارة السلع الصناعية دون الزراعية، فإن الاتفاق الأخير لتحرير تجارة الخدمات يتسم بنفس الطبيعة التى تعكس بصورة أو بأخرى، احتياز هاتان الاتفاقيتان، للدول الصناعية المتقدمة على حساب الدول النامية، خاصة وأن تحرير الخدمات المالية الذى ينطوى على تحرير حركة رأس المال لا يتولى معه تحرير خدمات عنصر العمل الذى تملك الدول النامية ميزة نسبية فيه .

ورغم هذه الطبيعة المنحازة لاتفاقية تحرير الخدمات المالية فإن منظمة التجارة العالمية ترى فى هذه الاتفاقية

ثالثاً: المخالفات في البورصة المصرية

ساهم ضعف الرقابة في السوق وعدم وجود عقوبات رادعة في استمرار مسلسل المخالفات الحادة وتلاعب بعض الشركات بصغار ومتوسطي المستثمرين، سواء عن طريق استخدام المعلومات الداخلية أو تلاعب بعض شركات السمسرة والمجلات بالمستثمرين. والضحية ذلكما هي صغار وحتى متوسطي المستثمرين، والبورصة ذاتها كمؤسسة فقدت بالفضل ثقة صغار ومتوسطي المستثمرين الذين أضربوا مصالحهم بشدة من جراء هذه المخالفات.

١- التلاعب بأسهم صغار المستثمرين:

قامت شركة مجيافيت للسمسرة بالتلاعب بأسهم المستثمرين ونقل ملكية أسهم متداولة بالبورصة بطرق غير قانونية وبيع أوراق مالية، بالرغم من صدور أمر من ملاكها بعدم التصرف فيها. كما امتنعت عن تسليم الأسهم المشتراة إلى مالكيها، ورفضت تنفيذ أوامر العملاء، وهو ما أدى إلى تحويل الشركة للقضاء الذي حكم بإغلاقها وتغريم المتهمين الثاني والثالث ١٠٠ ألف جنيه لكل منهما بعد وفاة صاحبة الشركة أثناء التحقيقات. لما شركة أرابيا فقد رفعت أسعار أسهمها عن طريق الشائعات وبمساعدة بعض شركات السمسرة بنسبة زادت عن ١٠٠% ثم قام المؤسسين ببيع جانب من أسهمهم عند مستويات الأسعار المرتفعة بشكل غير مجبر. وبعد اكتشاف تلاعب الشركة، قامت هيئة سوق المال بإجبار المؤسسين على شراء الأسهم التي باعوها والتي وصلت قيمتها إلى أكثر من ٣ ملايين جنيه.

لما أهم التلاعبات التي تمت خلال عام ٢٠٠١ فقد كشفت إثر تقديم مجموعة من المستثمرين بشكوى لهيئة سوق المال يتهمون فيها شركة لينك للسمسرة، ببيع أسهمهم بعد تعثر الشركة مالياً وعجزها عن سداد مديونيتها للبنوك.

وكذلك شركة اللواء للسمسرة التي غرمتها محكمة الشئون المالية ٥٥٠٠ جنيه تعويضاً لإثنين من عملائها عقب قيامها ببيع ٦٠٠ سهم يمتلكونها في شركة مصر للأسواق الحرة بدون علمها.

لما تجوزات شركات إدارة المجلات فقد وصلت إلى ٥ حالات حسب تصريحات رئيس هيئة سوق المال، معظمها تلاعب بأرصدة العملاء والتصرف فيها بيعاً وشراءً لحساب الشركة وليس لحساب المستثمرين الذين يملكون هذه الأسهم. كما أوقفت هيئة سوق المال، شركة

انعكاسات إيجابية للغاية على الاقتصاد العالمي، حيث ترى أنها ستؤدي إلى وجود المنافسة في تقديم أفضل الخدمات المالية على مستوى العالم بما يؤدي إلى رفع كفاءة قطاع الخدمات المالية وخفض أسعار تلك الخدمات وتحسين جودتها. وهذا الأمر يمكن أن يكون صحيحاً إلى حد كبير، لو لم يؤد التوقع الهائل لقطاع الخدمات المالية في الدول الصناعية المتقدمة من ناحيتي الحجم والكفاءة، إلى ضرب أو إلحاق القاطعات المنظرية في الدول النامية به بصورة تؤدي لظهور الاحتكار، بكل ما يمكن أن يؤدي إليه من تدهور للخدمات المالية وارتفاع أسعارها على المدى الطويل. لذا فإن أي تحرير مالي يجب أن يقرن بتشريعات صارمة في مواجهة الاحتكار، فضلاً عن أن حدود هذا التحرير المالي، يجب أن تتحدد بما يتوافق مع مصلحة الاقتصاد الوطني بمستهدفه ومنتجيه معاً.

كما ترى منظمة التجارة العالمية أن تحرير الخدمات المالية سيؤدي إلى تسهيل امتصاص الأزمات المالية التي تنتب في هذا الجزء أو ذلك من العالم، وتطوير أنظمة العمل في مجال الخدمات المالية، ودفع الحكومات إلى اتباع سياسات سليمة لإدارة الاقتصاد الكلي ولتتجاه سياسات انتمائية تتسق مع التطورات الحديثة وتحديث أنظمة القطاعات المالية وتطوير دور الأجهزة الرقابية. وهذا التقدير الإيجابي للاتفاقيات من قبل منظمة للتجارة العالمية والذي لا يتعرض من قريب أو بعيد لاحتيازها إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي تملك قطاعات مالية شديدة التطور وقادرة على عزو الأسواق الأخرى، هو أمر يديهي، نظراً لأن منظمة للتجارة العالمية ذاتها هي نتاج لاتفاق جات لتحرير التجارة الدولية الذي تم توقيعه في برلين ١٩٩١ وبدأ تطبيقه في عام ١٩٩٥ والذي جاء معياراً بشكل شبه كامل عن مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة دون الدول النامية.

وإذا علمنا أن البورصة المصرية تنسم بسهولة التسهيل وتعطي المتعاملين فيها حرية الدخول والخروج في أي وقت، كما أن الضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تداول الأوراق المالية والتي كانت تبلغ ٢% قد تم إلغاؤها في منتصف عام ١٩٩٦، فبإمكان القول أن الظروف أصبحت ملائمة تماماً لمما تدفق رأس المال الأجنبي إلى البورصة المصرية منذ عام ١٩٩٢.

الصفوة للمسمرة وإيساك السجلات، وتم تحويل ملكة لشركة لثيابة بعد أن قام ١٥ مستثمرا بتقديم شكوي ضدها لتلاعبها في أزمته.

٢- تسريب المعلومات الداخلية:

تعتاني البورصة من عدم وجود كليات لضمان عدم تسريب واستغلال المعلومات والتي يصعب اكتشافها وإثباتها لاتعتمد دور الجهات الرقابية في هذه المنطقة. ويكفي للدلالة على التهاون في هذا الشأن أن نذكر أن زوج وزيرة سابقة للاقتصاد، كان يدير شركة للأوراق المالية أثناء تولي زوجته الوزارة، بما يعنيه ذلك من وجود شبهة مؤكدة لطمع بظروف السوق قبل لشرركات المتاملة له!

ومعظم الحالات التي حدث فيها تسريب للمعلومات أو إشاعات، لم تثبت الجهات الرقابية حدوثها، نظرا لسهولة التحايل في هذا الشأن من جهة، ولمحورية كليات كشف هذا التحايل من جهة أخرى. والحالة الوحيدة التي تم كشف وجود استغلال للمعلومات الداخلية تمت في الشركة العربية الدولية للمقاولات (آيه أي سي)، عندما أعلنت الشركة عن تحقيقها لأرباحا مبالغيا فيها خلال النشرة الدورية التي تصدرها، بهدف رفع سعر أسهمها. مثال آخر هو صعود سهم مدينة الإنتاج الإعلامي ٧ جنيهات ليصل إلى ١٨ جنيها عقب إشاعات عن أن مستثمر عربي يريد شراء حصة من أسهم لشركة بمصر ٥ دولارات للسهم وهو ما أشارت إليه الشركة بأن هناك بعض العروض ولكنها لم تشر لأية تفاصيل عنها.

أما آخر فصول إستغلال المعلومات الداخلية في البورصة المصرية، فيتعلم بالبنك المصري الأمريكي، فيعد أن أعلنت إدارة البنك عن أن المفاوضات مع بنك إستاندر تشارترز البريطاني لشراء حصة تصل إلى ٧٠% من المصري الأمريكي، قد وصلت إلى مستويات متقدمة، تم الإعلان بعدها بفترة لا تتجاوز الأسبوع عن إلغاء الصفقة.

أما يناير يري إستخدام المعلومات فبدأ قبل الإعلائين بفترة، بتجميع مئان السهم وكان سعر السهم وقتها لا يتجاوز ٣٥ جنيه. وبعد الإعلان عن وصول المفاوضات إلى مرحلة متقدمة ارتفع سعر السهم بنسبة ٥% يوميا ليصل إلى ٣٥ جنيه. ولم أحد المديرين في بنك له صلة بالصفقة بالاتصال بشركات المسمرة ليوصيهم بالشراء لأن الصفقة أوشكت على الانتهاء. عند هذه النقطة وقيل الإعلان عن فشل الصفقة مباشرة قام بعض

كبار المساهمين بالتخلص من الأسهم التي يمتلكونها بالبيع عند المستويات السعري المرتفعة وبعدها تم الإعلان عن فشل الصفقة ليتهاوي سعر السهم وينخفض ليلاصن نفس مستوياته قبل الصعود.

أما أهم القاتعين الذين استقادوا من حالة اضطراب المعلومات في هذه الصفقة فهم هيئة التأمينات والمعاشات وصناديق المجموعة المالية هيرمس التي كانت تقوم بدور مستشار الطرح وبعض كبار المديرين في بنك طرف في الصفقة. وتعامل البعض بأسماء أقاربهم للإبتعاد عن دائرة الشبهات. وحتى إذا لم يتم ضبط هؤلاء المديرين فيمكن مسألة من قلموا بالبيع لحسابهم و الأسماء المسجلة لدى شركات المسمرة.

ورغم أن استخدام المعلومات الداخلية بات أمرا شاعرا في السوق المصري إلا أن هناك صعوبة كبيرة في إثباته لضعب رقابية في السوق. وتؤكد قرينة التداول ولحجام للتنفيذ على سهم المصري الأمريكي، إستخدام المعلومات الداخلية، حيث ارتفع حجم التداول على السهم من ٢٢٣ سهما يوم ١١/٢٩ إلى ٨٠٠ سهم يوم ١٢/٢٣ وعندما تم الإعلان عن وصول المفاوضات إلى مرحلة متقدمة ارتفع التداول على السهم إلى ١٦٩٠ ألف سهم يوم ١٢/٢٤ وإقترن النشاط الكبير لسهم البنك مع ارتفاع سعر سهمه ٤ جنيهات بنسبة تصل إلى ١٠% وبلغ التداول على السهم يوم ١٢/٥ حوالي ١٠٠٢ ألف سهم وصعد حوالي ٣ جنيهات إلى ٩.١ جنيه ثم ارتفع التداول على السهم مجددا إلى ١١٤٢ ألف سهم يوم ١٢/٦ وصعد سعره ٢,٣ جنيه إلى ١١,٤ جنيه. وتم تداول ١٠٩,٣ ألف سهم يوم ١٢/٩ وصعد سعر السهم إلى ٢٢,٨٦ جنيه.

وعند هذه النقطة تم تسريب المعلومة الخاصة بفشل الصفقة إلى كبار المساهمين فبدأت عمليات الشراء في الإكتكاش وإخفيض حجم التداول على السهم إلى ٦٩,٢ ألف سهم، وهبط سعره إلى ٥٠,٧٥ جنيه. إلا أن المعلومة لم تصل إلى صفار المستثمرين الذين استمروا في شراء بقوة بعد أن وجدوا عروضاً ببيع السهم بعد أن كانت طلبات الشراء فقط هي التي تغطي شائتات التداول قبل ذلك، فبدأ سعر السهم في الصعود مجدداً وإستغل كبار المساهمين الذين يعرفون بفشل المفاوضات، جهل صفار المستثمرين ولقوا بكليات ضخمة من السهم تلقها المستثمرين الصغار والمتوسطين بالشراء، وارتفع حجم التداول بين تاجر الكبار وجهل الصغار ليصل إلى ٢٤٤,٥ ألف سهم معظمها مبيعت من الكبار ومشتريات من الصغار وصعد سعر السهم ليصل

إلى ٣٢,٢٥ جنيهه ويعداها مباشرة تم الإعلان عن فشل المفاوضات ليبدأ السهم رحلة هبوط جديدة إلى حوالي ٤٠ جنيهه ومع موجة التراجع في السوق يتوقع أن يصل السهم إلى نفس مستوياته السابقة ليلاصق الثلاثينات من جديد.

وعد أن يستشري استخدام المعلومات الداخلية ليقضي علي ما بقي من صغار المستثمرين في البورصة أصبح إلزاما علي المسؤولين عن البورصة، أن يعملوا على زيادة فاعلية الدور الرقابي، وأن يتم تظليل العقوبات لتصل إلى درجة الجدية وتحويل المخالفين للقضاء وشطب شركات الأوراق المالية التي يثبت تورطها أيا كان من ورائها ولا يتم إلغاء العمليات محل المخالفة فقط لأن ذلك يشجع على تكرارها.

٢- التزوير بلا رادع!

تعتبر شركة أوراسكوم تليكوم مثال على أخطر القضايا التي حدثت في سوق المال المصري عندما قامت بتزوير شهادات بنكية لزيادة رأسمالها ورفع أسهم الشركة التي تأسست برأسمال مصدر ومنفوع ٥ ملايين جنيه تحت اسم أوراسكوم للتكنولوجيا. وقد رفعت الشركة رأسمالها المصدر في مارس ١٩٩٨ إلى ١٠٠ مليون جنيه بنفس الشركاء، ثم قررت بعد ذلك بشهرين رفع رأسمالها المرخص به من ١٠٠ مليون جنيه إلى ٥٠٠ مليون جنيه، ثم قامت برفع رأسمالها المصدر إلى ٢٠٠ مليون جنيه في سبتمبر ١٩٩٨، ثم قامت الشركة بتعديل اسمها إلى أوراسكوم تليكوم القابضة وزيادة رأس المال المصدر إلى ٥٠٠ مليون جنيه، ثم إلى ٩٠٠ مليون جنيه وزيادة رأس المال المرخص به إلى ٢٥٠٠ مليون جنيه.

وتكمن القضية في أن الشركة قدمت شهادات بنكية لهيئة سوق المال تبين فيما بعد أنها غير صحيحة وتؤكدت الهيئة من ذلك عن طريق البنك العربي فرع مدينه نصر والذي لا يوجد به حسابات على الإطلاق لشركة أوراسكوم وجاء قرار الهيئة بقيام أوراسكوم بدفع ٣٠ مليون جنيه غرامة لإيداعها في صندوق ضمان التسيويات.

وقامت عائلة ساو برس برفع دعوى ضد الهيئة اعترفت فيها بالتزوير ولكنها اتهمت المحاسب القانوني، وألغيت الغرامة التي تم فرضها على الشركة!!

ولم تكن تلك هي المخالفات التي وقعت في البورصة فقط، وإنما كان هناك الكثير من المخالفات الأخرى التي جعلت من هذه المؤسسة موضوعا لاستجواب برلماني

قعه النائب كمال الذي اتهم إدارة البورصة وهيئة سوق المال وقبيلهما وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتكمير سوق المال. ورغم حفظ القضية إلا أن وقائعها جديرة بالذكر حيث وجه النائب الاتهام مباشرة لإدارة البورصة بالفشل في تشغيل نظام التداول بجديّة واستغلال رتبتهما سلطة في تعيين خبراء بمكافآت خيالية ووجود حسابات سرية في بعض البنوك لأصرف تلك المرتبات. واتهمه أيضا بأنه حمل ميزانية الدولة بنحو ١٨,٩ مليون جنيه كتكلفة لطلاب مبنى البورصة الذي سرعان ما اتهار سقفه!

كما أشار النائب البرلماني في استجوابه، إلى تراجع إيرادات البورصة في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣,٢ مليون جنيه، مقارنة بنحو ٧,٩ مليون جنيه في العام السابق عليه. وبالمقابل ارتفعت المصروفات إلى ١٤,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ مقابل ٣,٤ مليون جنيه فقط في العام السابق عليه بزيادة نسبتها ٣٢٦,٥ %.

وقد رد الدكتور يوسف بطرس غالي، وزير الاقتصاد وقتها، ووزير التجارة الخارجية حاليا، على اتهامات النائب وأكد أن مرتبات العاملين في حدود سعر العملة لمثل تلك الخبرات بالسوق. وأشار في رده على الاستجواب أنه بالفعل تم فتح حساب في بنك مصر لإحكام الرقابة على المكافآت المنسرفة على مشروع التطوير للنظام الآلي، كما تم فتح حساب سري بالبنك المصري البريطني لضبط مصروف المرتبات لجميع العاملين حسب تقرير الوزير لهذا الإجراء.

كما كشف النائب في استجوابه عن تعيين خبراء بمكافآت وأجور خيالية منهم بنجلاديشي الجنسية يتقاضى مرتبا يتجاوز ٢٣ ألف جنيه شهريا إضافة إلى مجموعه كبيره من العاملين ٧٠ موظفا بمرتبات لا تقل عن ٢٥٠٠ جنيه شهريا وتتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ و ٢٦ عاما. كما أن رئيس مجلس إدارة البورصة، يتقاضى ٣٠ ألف جنيه شهريا، مناصفة من البورصة ومن شركة مصر لنشر المعلومات، فضلا عن تقاضيه مكافآت بلغت ٣٤ ألف جنيه عام ٢٠٠٠، عن تمثيله البورصة بشركة مصر للمقاصة. وفضلا عن كل ذلك، فإن النائب البرلماني أشار إلى أن البورصة أصبحت المدخل الحقيقي للتخريب ووصل حد التلاعب بصغار المستثمرين إلى أن يؤمن أحد الأشخاص شركة وهمية على الورق وتطرح جانب من رأسمالها للاكتتاب العام وحصلت على ملايين الجنيهات، دون وجود أية جهة تقوم بالتحقق في جديتها في الوقت الذي ثبت فيه قيام بعض شركات الوساطة

بالتعامل في أرصده صغار المستثمرين من علائقتها لحسابها الشخصي .

ونفذت الشركات عمليات لم يطلب تنفيذها وتقاومت أزمة اختلاف بيانات شركات السمسرة عن كشوف شركة مصر للمقاصة وحملت شركات الوساطة المستثمر الضائر الناتجة عن تلاعبها واحتفظت لنفسها بالأرباح . وكشف عن استثمار أموال التأمينات والمعاشات في شركات وهمية ، واتهم الحكومة بالعبث في أموال المعاشات من خلال تكوين صندوق أطلق عليه في أوساط المال "الشبح" ، وهي شركة صندوق الاستثمار العالمي التي تلاعبت بأموال المؤمنين عليهم، وقال أن حجم أموال التأمينات التي استثمرت في البورصة ٤ مليارات جنيه قيمتها الحالية ١,٢ مليار جنيه أي أنها خسرت ٢,٨ مليار جنيه . ولوضح في نهاية استجوابه ضرورة تقديم رئيس البورصة إلى مباحث الأموال العامة والجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية والنائب العام من أجل حماية أموال الشعب وردد المفسدين . لكن رئيس البورصة استمر ، واستمر مسلسل تراجعها والمخالفات فيها!

وإذا كانت هذه هي مجمل الظروف القوقونية والعملية التي تصل في ظلها البورصة المصرية، فإن مجمل النشاط فيها ومحصلته يهران بصورة أو بآخرى عن تفاعل كل المعطيات السابقة التي تشكل البيئة التي تصل البورصة المصرية في ظلها، وهو ما نفتقنا لتناول نتائج النشاط في هذه البورصة في الجانب الأعظم من عام ٢٠٠١ كدراسة حالة للبورصة المصرية في ظل الشروط التي تصل فيها.

١- التطورات في البورصة المصرية عام ٢٠٠١

شهدت البورصة المصرية حالة من التدهور والتراجع بما وضع علامات استنفهام حول مستقبلها ومستقبل الدور الذي كان منوطاً بها في توفير السيولة وتمويل الاستثمار ويمكن إدراك مستوى هذا التدهور من متابعة التطور في قيمة رأس المال السوقي وقيمة لتعاملات في البورصة المصرية .

١ - تدهور كبير لرأس المال السوقي:

انخفض رأس المال السوقي للبورصة بشدة خلال عام ٢٠٠١ مقارنة مع عام ٢٠٠٠ مسجلاً أدنى مستوىته في عامين خلال شهر يوليو ٢٠٠١ عندما وصل إلى ١٠٧,١٤ مليار جنيه مقارنة مع ١٢٠,٣ مليار جنيه عن

نفس الشهر من عام ٢٠٠٠ وذلك مع تراجع الأسعار بشكل حاد خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠١ لتسجل أدنى مستوىتها في سبع سنوات طبقاً للمؤشرات النشطة للسوق .

فعلى سبيل المثال فقد مؤشر هيرميس القياسي ٢٧,٢% من قيمته في الفترة من نهاية عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية شهر أكتوبر الماضي منخفضاً من ٧٦٦١,٦٢ نقطة ليسجل في ٣١ أكتوبر ٥٥٧٧,٥٣ نقطة . وقد مؤشر التجاري الدولي للسمسرة، الأوسع نطاقاً، نحو ١٥,٩٢% ليسجل ٦٦,٤٤ نقطة من ٧٩,٠٢ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٠ . كذلك فقد مؤشر بلبي (برايم أسيت مانيجمنت) ٢٦,٧٦% ليتراجع من ٧٨٨٢ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٠، إلى ٥٧٧٢,٩ نقطة في نهاية أكتوبر ٢٠٠١ . وتراجع مؤشر استكلارد أند بورز (هذه التمويل لدولية) ٣٦,٠٦% ليسجل ٨,٨٢ نقطة من ٧٦,٣٥ نقطة . وقد مؤشر (CASE٥٠) التابع للبورصة ما يقرب من نصف قيمته منخفضاً من ٥٩,٨٩ نقطة إلى ٣٤,٠٢ نقطة بنسبة تراجع تبلغ ٤٣,٢%.

وفي أكتوبر ٢٠٠١ بلغ رأس المال السوقي للبورصة ١١,٣٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٢٠,٣ مليار جنيه في يناير من العام نفسه . وسجل رأس المال السوقي أعلى ارتفاع له في عام ٢٠٠١ خلال شهر مايو عندما بلغ ١٢١,٥٦ مليار ومنخفضاً من أعلى مستوىته في عام ٢٠٠٠ عندما سجل ١٢٨,٥ مليار جنيه في شهر يناير بنسبة انخفاض تصل إلى ١٢,١٦%.

ويستحوذ قطاع المرافق على نمبه تصل إلى حوالي ٢٠,٥% من إجمالي رأس المال السوقي للبورصة وبقيمته تصل إلى ٢٢,٧٩ مليار جنيه ويأتي في المركز الثاني قطاع مواد البناء و التشييد بقيمة ٢٠,٣٣ مليار جنيه وقطاع الخدمات المالية ١٨,٤٢ مليار جنيه لتستحوذ القطاعات الثلاثة الأولى على ٥٥,٥% من إجمالي رأس المال السوقي للبورصة .

ويأتي قطاع النشاطات الترفيهية في المركز الرابع ببقيمته تصل إلى ١٠ مليارات جنيه . ثم قطاع الأغذية والمشروبات في المركز الخامس حوالي ٧,٦٩ مليار جنيه ثم قطاع الإسكان والعقارات ببقيمته سوقية ٥,١٢ مليار جنيه وقطاع الصحة والأدوية ٤,٦٢ مليار جنيه وقطاع التجارة ٣,٤٥٦ مليار جنيه وقطاع المعدات الكهربائية والصناعات الهندسية ٣,٢٢٢ مليار وقطاع المطاحن والتخزين ٢,٤٤ مليار جنيه وقطاع الكيماويات ٢,٣٢٥ مليار جنيه وقطاع الشركات القابضة

الأجواء السلبية التي خيمت على الاقتصاد المصري بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسببت في إيقاع أضرار اقتصادية كبيرة بالاقتصاد المصري.

وقد أثر تدهور التعاملات في البورصة المصرية بشكل واضح ومباشر على شركات الأوراق المالية العاملة في السوق وجعل بعضها يفكر في الخروج من السوق أو تخفيض العمالة وتقليل المكافآت للحد من النفقات بسبب تراجع قيمة تعاملات السوق. وسيطرت ست شركات على نسبة تصل إلى ٧٠% من إجمالي تعاملات السوق ففي شهر أكتوبر ٢٠٠١ بلغت قيمة التعاملات ٢,٤٥٨ مليار جنيه، ولكن ما يقرب من ٤٠% منها كان قيمة صفقة بيع ٣٤,٦٥% من شركة السويس للأسمنت لشركة "سيمنت فرانسيز" بقيمة تصل إلى ٩٥٢,٦٢ مليون جنيه وهو ما يعني أن حجم تعاملات السوق الحقيقي بلغ ١,٥ مليار جنيه فقط.

وفي شهر سبتمبر بلغت قيمة تعاملات السوق ٣ مليارات جنيه إلا أنها تضمنت صفقة بيع ٩٤,٧% من شركة أسمنت حلوان لشركة أسيك بقيمة ١,٢٢ مليار جنيه لتستحوذ وحدها على ٤٠% من إجمالي قيمه تعاملات السوق خلال شهر سبتمبر. وهو ما يعني أن قيمة التعاملات الحقيقية للسوق بلغت ١,٨ مليار جنيه فقط. وفي شهر أغسطس بلغت قيمة تعاملات السوق ١,٩ مليار جنيه، وفي شهر يوليو بلغت قيمة للتعاملات ١,١٢ مليار جنيه، وفي شهر يونيو بلغت ٢,٦٥ مليار جنيه منها صفقه بيع بنك الائتمان الدولي لكل من بنك كريديه لجرى كول قندوسويس والمنصور والمغربي للاستثمار والتنمية والقابضة العالمية للاستثمار والتنمية والعالمية للتجارة والتوكيلات التجارية، بقيه ٢٢٥ مليون جنيه. وبالمقارنة مع شهور عام ٢٠٠٠ يتضح الفارق الكبير ومدى الانخفاض الذي حدث في عام ٢٠٠١.

وعلى سبيل المثال بلغ حجم تعاملات السوق في شهر يناير ٢٠٠٠ حوالي ٦,٤٣٧ مليار جنيه منها صفقه بيع أسمنت طره لأسمنت السويس بقيه ١,٣٢ مليار جنيه، وهو ما يعني أن حجم للتعاملات الحقيقية في السوق زاد عن الخمسة مليارات جنيه، وهو ما يزيد كثيرا عن قيمة التعاملات في أي شهر من عام ٢٠٠١ الذي شهد تدهورا كبيرا في قيمة للتعاملات، بلغ ذروته في شهر مارس عندما بلغت تلك القيمة نحو ٧٨٩ مليون جنيه متضمنة صفقه بيع ١٠٠% من "الجرينه للمشروبات" للأهرام للمشروبات بقيه ٥٥٥ مليون

٢,٠٢ مليار جنيه وقطاع الملبس والمنسوجات ١,٩٤٣ مليار جنيه وقطاع تكنولوجيا المعلومات ١,٧١٧ مليار جنيه وقطاع الغاز والتعدين ١,١٤٦ مليار جنيه وقطاع الموزعين ٩٨٩,١٨ مليار جنيه وقطاع السلع الاستهلاكية والمنزلي ٦٤٣,٧٧ مليون جنيه وفي المركز الأخير قطاع الخدمات المتنوعة ٣٧٥,٩٣ مليون جنيه. وعلى صعيد أكبر الشركات من حيث رأس المال السوقي ترتب الشركة المصرية للاتصالات على القمة برأس مال سوقي يبلغ ١٧,١١ مليار جنيه ونسبه تصل إلى ١٥,٣% من إجمالي رأس المال السوقي للبورصة. وتأتي الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول في المركز الثاني برأس مال سوقي ٣,٦٩٤ مليار جنيه ثم شركة أوراسكوم للإسشاء والصناعة ٢,٥٤٤ مليار جنيه والشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي ٢,٥١١ مليار جنيه والبنك التجاري الدولي ٢,١٢٢ مليار جنيه والسويس للأسمنت ١,٧٨٨ مليار جنيه وجولدن بيراميدز بلازا ١,٧١٤ مليار جنيه وأسمنت لسيوط ١,٦٧٤ مليار جنيه وأوراسكوم تليكوم للقابضة ١,٦١٢ مليار جنيه والشركة الشرقية للتدخين في المركز العاشر برأس مال سوقي يصل إلى ١,٤٤٣ مليار جنيه.

وإذا كانت قيمة رأس المال السوقي للبورصة المصرية قد تدهورت مقومة بالجنيه المصري، فإن تدهور الأخير مقابل الدولار بأكثر من ٢٥% خلال عام ٢٠٠١ يعني أن قيمة رأس المال السوقي للأسهم المدرجة في البورصة المصرية قد تهاوت عند تقديرها بالدولار، وهو ما يجعل ترتيبها الدولي والإقليمي يتراجع بشدة، نظرا لأن هذا الترتيب يتم على أساس القيمة السوقية بالدولار.

٢- تراجع قيمة التعاملات:

شهدت قيمة التعاملات في السوق ترجعا ملحوظا في عام ٢٠٠١، ولولا بعض الصفقات الكبرى التي تمت خلال هذا العام مثل صفقة بيع أسمنت حلوان والسويس للأسمنت وبنك الائتمان الدولي، لكانت قيمة التعاملات أقل بشكل حاد عن عام ٢٠٠٠. ورغم هذه الصفقات، فإنه خلال الشرة أشهر الأولى من عام ٢٠٠١، لم يتجاوز إجمالي قيمة التعاملات ١٨,٩٨ مليار جنيه مقارنة مع ٤٠,٧١ مليار جنيه عن عام ٢٠٠٠ بالكليل، وهو ما يوضح التراجع الزهيب في قيمة التعاملات خلال عام ٢٠٠١، خاصة وأن التشرين الأخيرين من عام ٢٠٠١ شهدا حالة من ركود التعاملات في ظل

جنه، وهو ما يعنى أن قيمة التعاملات الحقيقية للسوق في ذلك الشهر لم تتجاوز ٥٢٤ مليون جنيه.

وفي فبراير ٢٠٠٠ بلغ حجم التعاملات الحقيقي للسوق ما يربو على ٤,١٥ مليار جنيه، وفى مارس بلغ ما يقرب من ٣,٨ مليار جنيه بعد استثناء صفقه بيع ٩١,٣٥% من أسمنت للعامرية لسيبور البرتغالية بقيمة ١,٧ مليار جنيه.

والجدير بالذكر أن عام ٢٠٠١ لم يشهد أية عمليات طرح للأسهم من قبل القطاع الخاص، مقارنة مع شركه واحده فقط في عام ٢٠٠٠ وهى أوراسكوم تليكوم عندما طرحت ٢٣ مليون سهم بسعر طرح ٥٥,٥ جنيه للسهم، وبقيمه إجمالية للطرح بلغت ١,٢٧٦ مليار جنيه.

ويأتى عدم طرح أسهم من قبل القطاع الخاص في عام ٢٠٠١، إلى تدنى أسعار الأسهم وقندان المستثمرين للثقة في السوق حيث فقد سهم أوراسكوم تليكوم ٤٠,٨٣ جنيه ليصل سعر السهم في نهايه أكتوبر الى ١٤,٦٧ جنيه، وفقد سهم الإسكندرية للاستثمار العقاري ٥٦,٣% من قيمته، حيث انخفض من ١٥٣,٩ جنيه عند الطرح ليصل الى ٦٧,٢٦ جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠١. كما فقد سهم العز لحديد التسليح ٨٩,٩% من قيمته، حيث انخفض من ١٣ جنيه عند الطرح إلى ١,٣٢ جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠١. كما تراجع سهم "مينا للاستثمار السياحي والعقاري" بنسبة ٩٥,٣%، لينخفض سعره من ١١٢,٢٥ جنيه إلى ٥,٢٩ جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠١. وبالطبع فإن ذلك يعنى أن صغار ومتوسطى المستثمرين الذين اشتروا هذه الأسهم قد تعرضوا لخسائر فاحشه لا تختلف كثيرا عن الخسائر التي منى بها من أودعوا أموالهم عند شركات توظيف الأموال، بل ربما تكون الخسائر أكبر للمستثمرين الصغار والمتوسطين في أسهم الشركات المدرجة في البورصة والتي أشرنا إليها فناف.

خامسا : دور الأجانب في البورصة .. استثمار أم مضاربة؟

أشرنا آنفا إلى أن البورصة المصرية تتسم بسهولة التسييل وتعطى المتعاملين فيها حرية الدخول والخروج في أى وقت، كما أن الضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تداول الأوراق المالية والتي كانت تبلغ ٢% قد تم إلغاؤها في منتصف عام ١٩٩٦، ونتيجة لكل ذلك، فإن الظروف أصبحت ملائمة تماما أمام تدفق رأس المال الأجنبي إلى البورصة المصرية منذ عام ١٩٩٢.

١- ماذا فعل الأجانب في البورصة المصرية؟

واستنادا إلى كل المميزات التي يتمتع بها المستثمرين في البورصة المصرية وبذات حرية الدخول والخروج في أى وقت مع عدم تحمل ضرائب على التعاملات والأرباح، تدفقت استثمارات أجنبية إلى البورصة المصرية. وكفت البداية محدودة في عام ١٩٩٢، واستمرت مساهمات الأجانب في البورصة المصرية ضئيلة حتى عام ١٩٩٦ الذي حدثت في النصف الثاني منه، طفرة هائلة في تعاملات الأجانب، استمرت حتى نوفمبر ١٩٩٧، حيث دخل الأجانب في البداية بقوة للسوق المصري ورفعوا أسعار الأسهم النشطة بنسب وصلت في المتوسط إلى ١٠٠%، ثم خرجوا فجأة بعد جني أرباح بالملاريات وتركوا الآف الضحايا من صغار المستثمرين الذين لا يمتلكون الخبرة الكافية، يتحملون وحدهم الخسائر بعد أن نصحهم السماسرة والمساوئين عن سوق المال بالاحتفاظ بأسهمهم باعتبار أن الانخفاض في الأسعار مؤقت وأن السوق سيتعافى سريعا وهو ما لم يحدث حتى الآن.

وكانت النتيجة أن أدت هذه الصدمة إلى خروج جماعي لصغار المستثمرين ولم تستطع محاولات الدعم الحكومي للسوق أن تقلل البورصة من عزتها حتى الآن.

وبنض النظر عن طبيعة عمليات التداول التي يقوم بها الأجانب بيما أو شراء والتي تصل لنحو ثلث قيمة التعاملات في البورصة المصرية، فإنها تركزت في عدد محدود من صناديق الاستثمار الأجنبية والمستثمرين الأجانب، وكل ذلك يجعل هذه التعاملات الأجنبية ذات طابع قيادي ومتحكم في تحديد اتجاه الأسعار في البورصة المصرية، ويساعد المستثمرين الأجانب على السيطرة على جانب كبير من الأرباح التي تحقق من حركة التداول في البورصة المصرية طالما أنهم هم الذين يتودون خلق اتجاه الأسعار بالصورة التي تحقق مصالحهم. وتلك الأرباح لا توجد ضرائب عليها ولا توجد قيود على تحويلها للخارج.

لكن هيئة سوق المال المصرية تنظر لهذه القضية بصورة شكلية تنزع إلى تقليل المخاطر من هيمنة الأجانب على البورصة المصرية، فتركز في تحليلها لدورهم في البورصة على عدد الأسهم التي يمتلكونها ونسبتها من القيمة السوقية للأسهم المصرية، متجاهلة أن المؤشر الأهم للتعبير عن دورهم هو حصتهم من حجم

وقيمة التعاملات ، خاصة وأن البورصة المصرية تضم عددا كبيرا من الشركات المغالطة والمغلقة. ويمكن القول بصفة عامة أن تعاملات الأجانب في البورصة المصرية كبيرة ومؤثرة في اتجاه البورصة وحركة أسعار الأسهم فيها ، كما أن هؤلاء الأجانب يتركزون بالأساس في المستثمرين البريطانيين والأمريكيين وبعض المستثمرين من دول الخليج العربية، مما يجعل حلقة ضيقة منهم قادرة على لعب دور أساسي في توجيه البورصة.

وتشكل مجموعة الشروط المحيطة بتعاملات الأجانب في البورصة المصرية ظرفا ملائما تماما لتحول الأموال التي يضخها الأجانب في البورصة المصرية إلى أموال ساخنة سريعة الحركة تحقق الأرباح من تحريك أسعار الأسهم في الاتجاهات التي تريدها ومن إثارة الاضطراب في البورصة، وذلك ببساطة لأنها تدخل السوق وتخرج منها بلا أي عوائق أو تكلفة ضريبية. هذا فضلا عن عدم وجود حد أدنى زمني لحيازة الأسهم قبل تداولها، وعدم وجود أي شروط تتعلق بضرورة استثمار جزء من الأرباح التي يحققها الأجانب في البورصة المصرية، في البورصة نفسها أو في استثمارات مباشرة في الاقتصاد المصري. وتعتبر البورصة المصرية على هذا النحو واحدة من المواقع الضعيفة في الاقتصاد المصري والتي يمكن لأي عمليات مضاربة أجنبية حاليا أو في المستقبل أن تعصف بالاستقرار فيها وأن تسبب في أضرار كثيرة للاقتصاد المصري بما يتطلب إعادة النظر في الضوابط التي تحكم حركة الأموال الأجنبية فيها .

وتعطي بيانات التداول في البورصة المصرية خلال العشرة شهور الأولى من العام الحالي، مؤشرات واضحة على حدوث تراجع حاد في تعاملات الأجانب في البورصة المصرية على الرغم من بيع عدد كبير من الشركات للمستثمرين الأجانب في إطار برنامج الخصخصة وهو ما يعنى أن الانخفاض الحقيقي في تعاملات الأجانب في البورصة كبير للغاية.

بلغ إجمالي قيمة تعاملات الأجانب خلال الفترة من أول يناير وحتى ٣١ أكتوبر من العام ٢٠٠١، حوالي ٦,٤ مليار جنيه، منها حوالي ١,٨ مليار جنيه عمليات استحواد على شركات مصرية في إطار برنامج الخصخصة أو شراء شركات قطاع خاص، بينما بلغت قيمة التعاملات الحية من على شاشات التداول حوالي ٤,٦ مليار جنيه فقط . وتمثلت تعاملات الأجانب حوالي ٣٢,٧% من إجمالي قيمة التعاملات في البورصة البالغة

حوالي ١٨,٩ مليار جنيه . وهو ما يعنى أن تعاملات الأجانب كنسبة من إجمالي قيمة التعاملات في البورصة استقرت عند مستوياتها السابقة حيث تراجعت تعاملات الأجانب في البورصة مع تراجع حاد في إجمالي قيمة التداول . وقد بلغت القيمة الإجمالية لمشتريات الأجانب ٣,١٣ مليار جنيه ومبيعاتهم ٣,٢٦ مليار جنيه خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠٠١ .

وقد شهد شهر يناير ٢٠٠١ تداول نشط للمستثمرين الأجانب، حيث بلغت قيمة تعاملاتهم كمشتريين ٥٤٥,٥ مليون جنيه نتيجة شراء فرائس تلوكرم لحصة من موبيليل للاتصالات بلغت قيمتها حوالي ٣٧١ مليون جنيه. وأيضا بسبب شراء شركة "بيسكو لوكسمبورج" لشركة تسيتي فودز مصر بقيمة ٤٩,٤ مليون جنيه، وهو ما يشير إلى أن تعاملاتهم من خلال شاشات التداول لم تتجاوز ١٣٥ مليون جنيه بينما وصلت مبيعاتهم ٣٤٥,٣ مليون جنيه.

وبلغت مشترياتهم خلال فبراير من نفس العام ١١٣,١ مليون جنيه نتيجة شراء شركة شل العالمية لشركة ناتجاس بقيمة ١١٣ مليون جنيه، وشراء أفريكا أون لاين لشركة مينا نت بقيمة ٣٥ مليون جنيه، وبلغت تعاملات الأجانب من على شاشات التداول حوالي ١٦٥ مليون جنيه بينما بلغت مبيعاتهم حوالي ٣٦,٢ مليون جنيه.

وخلال شهر مارس تماما من عمليات استحواد الأجانب على شركات مصرية فبلغت مشترياتهم ١٠٧,٩ مليون جنيه ومبيعاتهم ١٥٦,٥ مليون جنيه، وفي شهر إبريل بلغت مشترياتهم، نحو ٢٥٦,٣ مليون جنيه بعد استحواد أجواء السعودية على مصر الخليج للزبوت بقيمة ٥٦ مليون جنيه، بينما بلغت قيمة مبيعاتهم ٢٧٢ مليون جنيه. وفي شهر مايو من عام ٢٠٠١، بلغت قيمة مشتريات الأجانب، نحو ٢١٩,٥ مليون جنيه، بينما بلغت قيمة مبيعاتهم ٢٠٣ ملايين جنيه، وفي شهر يونيو ارتفعت مشترياتهم إلى ٣٧٢,٦ مليون جنيه بعد استحواد بنك كريدي أجريكول أفنو سويس الفرنسي على بنك الائتمان الدولي مصر بقيمة بلغت ١٦٣ مليون جنيه.

وهذا يعنى أن القيمة الحقيقية لمشتريات الأجانب من خلال التداول الحي من على شاشات البورصة بلغت ١٧٠ مليون جنيه، بينما بلغت مبيعاتهم ٤٢٧,٦ مليون جنيه. وشهد شهر يوليو ارتفاعا ملحوظا في مشتريات الأجانب حيث بلغت ٢٤٠ مليون جنيه بينما تراجعت مبيعاتهم إلى ١٧٣,١ مليون جنيه، وشهد شهر أغسطس تداول نشطا للمستثمرين الأجانب وارتفعت مشترياتهم

إلى ٥٨٢,٩ مليون جنيه، كما ارتفعت مبيعاتهم إلى ٥٦٥,٧ مليون جنيه.

وأنت أحدث الثلاثاء ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والهجوم بالطائرات علي واشنطن ونيويورك إلى فرضي عارمه لتعاملات الأجانب في اليور صلات العالمية وخروج كبير من السوق المصري، حيث بلغت مشترياتهم ١٨٩,١ مليون جنيه بينما بلغت مبيعاتهم ٢٢١,٢ مليون جنيه، وواصل الأجانب خروجهم خلال شهر أكتوبر من نفس العام حيث بلغت مشترياتهم ٩٣,٧ مليون جنيه منها أكثر من ٩٠% منها نتيجة استحواذ سيمنت فرانسيه علي السويس للأسمنت بينما بلغت مبيعاتهم ٣٧٨,١ مليون جنيه.

ورغم أن إجمالي ما يمتلكه الأجانب من أسهم في السوق المصري لا يزيد عن ١٥% من القيمة السوقية للبورصة بعد شركاتهم لمعدن من شركات الأسهمت ذات الوزن الثقيل، إلا أن نسبة تداولهم بلغت ٣٣,٨% من إجمالي قيمة التعاملات التي تشير إلى معدلات دوران مرتفعة للغاية ومضاربات أضرت بصغار المستثمرين في السوق.

وساهم في ذلك بشكل واضح غياب الرقابة علي السوق وتلاعب بعض شركات السمسرة بصغار المستثمرين وتقديمها لتوصيات مبالغ فيها لأسعار الأسهم، كان من نتائجها أن فقد غالبية المستثمرين ثقتهم في السوق وهو ما تعاني منه البورصة حتي الآن بدون أمل للخروج من دائرة التراجع الحاد والجماعي لأسعار الأسهم.

٢ - الضوابط المطلوبة على حركة الاستثمارات الأجنبية :

بالنظر إلى كل ما أوردناه آنفا بشأن سلوك المستثمرين الأجانب في البورصة المصرية، فإن هناك ضرورة لأوضع ضوابط علي الاستثمارات الأجنبية في البورصة المصرية ، خاصة وأن سلوكها هو نوع من سلوك الأموال السليخة، لا يختلف كثيرا سوى في الحجم عن السلوك المدمر الذي قام به المستثمرون الأجانب في البورصات وأسواق المصلاات الآسيوية مما أدى لتفجير الأزمات المالية والاقتصادية في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧. ويمكن الاستفادة من خبرات بعض الدول التي وضعت شرائح ضريبية علي أرباح الأجانب في البورصة، ترتبط بشكل عكسي مع فترة بقائهم في السوق ونقل كلما طالت فترة بقاء هذه الأموال في السوق وتطبقه شيلي حاليا.

ومن المفارقات الغربية في البورصة أنه حتي عام ١٩٩٨ كانت أرباح الأجانب من البورصة المصرية مغطاة تماما من الضرائب، بينما كانت تفرض ضرائب تصل الي ٤٠% علي أرباح الصناديق والمؤسسات المصرية قبل أن يتدارك المسئولين الموقف وتعفي أرباح المؤسسات المحلية أيضا من الضرائب. وهذا الأمر يشير إلى وجود خلل في تفكير المسئولين عن البورصة فيما يتعلق بالموقف من الاستثمارات الأجنبية فيها، علما بأن الاعتماد علي الاستثمارات المحلية هو الأهم، لأن الإعفاءات التي أعطيت للمستثمرين الأجانب لم تضمن بقاؤهم في السوق بعد فبراير ١٩٩٧ بل إن المحرك الرئيسي لهم كان المضاربات وتحقيق الأرباح بشكل سريع.

والأهم من إعطاء إعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب، هو إعتاش الاقتصاد المصري وزيادة معدلات نموه بشكل حقيقي . وفي حالة إعتاش الاقتصاد سوف تزداد التفتتات النقدية من الأجانب للاستثمار في البورصة حتي لو تم وضع ضوابط علي خروجهم ودخولهم لتقليل تأثير الأموال الساخنة علي السوق.

سادسا : هل يمكن إصلاح البورصة المصرية؟

تعتبر البورصة من المؤسسات شديدة الحساسية للعوامل المعنوية وللخبرات السلبية والإيجابية للتعاملات فيها في فترة زمنية معينة، ولذلك فإن تعرض صغار ومتوسطي المستثمرين لخسائر كبيرة في السنوات الماضية بسبب تجاوزت بعض شركات السمسرة وإدارة الصلاات وبعض الشركات المقيدة في البورصة ، أدى إلى استمرار خروج صغار المستثمرين من البورصة. وأدى الخروج الجزئي للأجانب أيضا إلى زيادة الأوضاع سوءا لتصل أسعار الأسهم إلى أدنى مستوياتها خلال سبع سنوات.

ومن الصعب علي صغار ومتوسطي المستثمرين أن يعودوا للبورصة بشكل سريع لأن ما حدث لهم لا يختلف كثيرا في نتيجته عن سقوط شركات توظيف الأموال على منخراتهم قبل عقد من الزمن. ولذلك فإنه لا يمكن التحويل علي مؤسسة البورصة كآلية لتمويل الاستثمارات الجديدة. وحتى دورها كآلية لتوفير السيولة فإنه أصبح ضعيفا للغاية في ظل تمويل البنوك لمصفاات تداول الكثير من الأصول مثل صفقة بيع شركة أسمنت حلوان إلى شركة "أسيك" التي تم تمويلها بقرض مصرفي.

والبورصة المصرية أصبحت بالفعل مؤسسة لتداول الأصول القائمة سواء عبر بيع شركات كبيرة لمستثمرين استراتيجيين أو عبر التداول العادي للأسماء والذي يكمس بدوره حالة من الإحباط والتراجع.

وبرغم أن البورصة المصرية صارت غير مؤهلة للقيام بدور فعال كآلية لتمويل الاستثمار، إلا أن ذلك لا يمنع من تقديم مقترحات لإصلاحها، ربما تتمكن في الأجل الطويل من استعادة ثقة صغار ومتوسطي المستثمرين فيها. ويمكن تركيز هذه المقترحات فيما يلي:-

١- ضرورة تطوير وتفعيل الدور الرقابي لكي يتم اكتشاف تجاوزات شركات الأوراق المالية أو الشركات العقيدة قبل أن تتفاقم. ويجب أن يتم ذلك عن طريق زيادة عدد الكوادر العاملة في الرقابة في هيئة سوق المال وتدريبها على أحدث النظم العالمية والاستفادة من الخبرة في هيئة سوق المال الأمريكية التي تعد الأفضل عالمياً في هذا المجال. ويكفي أن نعرف أن هناك ٣ آلاف موظف يعملون في هيئة سوق المال الأمريكية في مراقبة الشركات وتحركات أسعار أسهمها لمعرفة أي تجاوزات أو أي احتمالات لاستخدام معلومات داخلية. ولا تكفي هيئة سوق المال الأمريكية بذلك بل يتم الاستفادة بالمخبرين السريين وأجهزة الصحافة والإعلام. وإذا اكتشفت الهيئة وجود أي تجاوزات في أي شركة يتم فرض غرامات عليها بشكل مكافئ للخطأ ويعتبر فرض الهيئة لغرامة مؤشراً لقيام المستثمرين المتضررين برفع دعاوى قضائية ضد الشركة للحصول على تعويضات ضخمة. وإذا كانت التجاوزات حادة مثل استخدام المعلومات الداخلية أو التلاعب بأرصدة العملاء يتم تحويل هذه الشركات للقضاء وعادة ما يتم إغلاقها أو شطبها.

وبمقارنه سريعة مع نظام الرقابة في سوق المال المصري نجد أن عدد الممنولين لا يزيد عن خمسه ورغم وجود ١٠٨٦ شركة مفيدة منها حوالي ٢٠٠ شركة تجرى عليها تعاملات بشكل منظم وحوالي ١٠٠ شركة نشطه كما أن العقوبات مازالت قاصره حتى الآن وهو ما أدى إلى زياده المخالفات وخروج جماعي لأصغار المستثمرين.

٢- أن هناك ضرورة لوجود ضوابط على التحرير المالي وبلاذات على تعاملات الأجانب في البورصة، لأنه إذا كانت هناك أي أهمية لحركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى بورصة ناشئة مثل البورصة المصرية

بغرض ضخ المزيد من السيولة، فإن ذلك لايعني عدم وضع الضوابط على حركة رؤوس الأموال الأجنبية في البورصة، وذلك ببساطة لأن غياب الضوابط يجعل من هذه الأموال الأجنبية شرا حقيقيا لأنها تصبح أموالا ساخنة تنقسم بالتحرك بشكل سريع والعمل على خلق الاتجاهات التي تحقق لها أقصى ربح ممكن بغض النظر عن مشروعية الوسائل المستخدمة في خلق هذه الاتجاهات. ولأن تعاملات الأجانب في البورصة المصرية لو في أي بورصة هي في غالبيتها الساحنة تداول لأوراق مالية لأصول قائمة فعليا، فإن الأرباح الصافية التي تحققها الاستثمارات الأجنبية في البورصة هي في جوهرها نزح للأموال من داخل البلد إلى الخارج وهو ما يستدعي بعض الضوابط على الاستثمارات الأجنبية في البورصة المصرية مثل فرض فترة لحيازة السهم قبل تداوله لتسجيع المستثمرين الأجانب في البورصة المصرية على التحول إلى مستثمرين لأجل متوسطة وطويلة بما يجعلهم عنصر استقرار في البورصة ويجعل إستثماراتهم تنجح إلى المساهمة في تمويل الاستثمار من خلالها.

كذلك فإن هناك ضرورة لفرض ضرائب على أرباح الأسهم وحتى على التعاملات ولو بشكل محدود يؤدي إلى الحد من "سفونة" الأموال الأجنبية في البورصة. كما أنه من المشروع تماما أن يتم فرض إعادة استثمار نسبة من أرباح الأجانب والمصريين المتحققة من البورصة فيها مرة أخرى لضمان عدم تعريضها لأزمات سيولة وضمان تحقيق توازن نمبي بين عمليات الشراء والبيع. ورغم أن هذه الضوابط يمكن أن تقلل تنفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البورصة المصرية، إلا أنها بالمقابل سوف تقلل مخاطر الاستثمارات الأجنبية فيها وسوف تجعلها عنصر استقرار وشريك في تمويل الاستثمار أكثر من كونها أموالا ساخنة.

والحقيقة أن الاستثمارات الأجنبية برمتها في البورصة المصرية أو غيرها من البورصات الناشئة لا تقدم فائدة مؤثرة لتلك البورصات لأن فائدتها الأساسية هي زيادة السيولة في البورصة في بعض الأوقات بما يؤدي إلى تسريع نموها، لكن هذا النمو السريع للبورصة قد يكون وبالا على البورصة والإقتصاد إذا كانت هناك فجوة كبيرة بين النمو فيها وبين معدلات نمو الإقتصاد الحقيقي، علما بأن تلك الاستثمارات الأجنبية تشارك بشكل محدود عادة في تمويل إقامة أصول جديدة، ويتركز دورها في تداول أوراق مالية لأصول قائمة

الراسمالية الصناعية المتقدمة للتدفق عليها حتى نهاية الحرب الباردة .

٣- أن هناك أهمية كبيرة لوجود شركات صانعة السوق في البورصة المصرية لخلق التوازن فيها ومنع حدوث لـكوارث المالية فيها . ومعروف أن الشركة صانعة السوق هي شركة مالية تلترزم بصناعة السوق بالنسبة لعدد من الشركات المدرجة في البورصة بحيث تشتري كل ما يطرح من أسهمها عندما ينخفض سعر السهم إلى مستوى يعتبر حد التدخل بالشراء لمنع تدهورها عن هذا السعر ، وبيع الأسهم عندما يرتفع سعر السهم إلى مستوى معين يعتبر حد التدخل بالبيع لمنع الارتفاعات المبالغ فيها لأسعار الأسهم . وهذين الحدين للشراء والبيع يتسمان بالمرونة والتغير تبعاً لتغير الأوضاع المالية للشركات المدرجة في البورصة التي تقوم الشركات بصناعة السوق بصناعة السوق لها .

ونظراً لأن البورصة هي أحد الرموز التاريخية للاقتصاد الحر ، فقه من المهم أن تكون هناك شركات خاصة صانعة السوق على غرار الشركات الكبرى خاصة السوق في البورصات العالمية الكبرى . لكن إذا كانت الشريحة المالية في الراسمالية التقليدية المصرية لا تتمتع بالإلزام ولا تملك القدرة الائتمانية في هذا المجال ، فإن الدولة مطالبة بأن تقوم بتأسيس شركة أو شركات حكومية صانعة للسوق للحفاظ على الاستقرار والتوازن في البورصة المصرية إلى أن يمتلك القطاع الخاص الخبرة والجرأة على إنشاء شركات كبيرة صانعة للسوق شرط أن تخضع لرقابة صارمة لمنعها من الفساد والتلاعب وتكميم السوق. وإذا نظرنا إلى أسلوب ماليزيا لمواجهتها التدهور الشديد لأسعار الأسهم المدرجة في بورصتها في عام ١٩٩٨ ، من خلال إنشاء صندوق حكومي برأسمال ٢٠ مليار دولار لشراء الأسهم يقوم بدور صانع السوق ، فإنه يمكن الاستفادة من هذه الخبرة بإنشاء صندوق حكومي مصري برأسمال ضخم للقيام بدور صانع السوق وحافظ التوازن ولو حتى كمرحلة انتقالية إلى أن يتم تأسيس شركات خاصة صانعة للسوق . وتجدر الإشارة إلى أن الشركات صانعة السوق يجب أن تخضع لضوابط قوية لمنعها من الفسح والتلاعب لمصلحتها الخاصة أو لمصالح علاقاتها المميزين على حساب جمهوره صغار ومتوسطي المستثمرين في البورصة ، لأنها إذا تخرطت في مثل هذه الأمور فإنها يمكن أن تدمر السوق بدلاً من صنعها ، على غرار ما حدث في بورصة طوكيو التي كانت تعتبر أكبر بورصة

فعلياً ، ويتقبل ذلك أنها تحقق الأرباح وتزجها من الدخول إلى الخارج ، وهي في العادة قادرة على تحقيق هذه الأرباح لأنها قادمة من بيانات تملك خبرات متفوقة في التعامل في البورصة بما يمكنها من تحقيق الأرباح من التعاملات فيها بالذات إذا كانت الاستثمارات الأجنبية في البورصة كبيرة وتلب دوراً هاماً في حركة التداول بما يمكنها من التأثير على اتجاه حركة أسعار الأسهم .

وهناك أسطورة تنقسم بطابع إيترازي مفادها أن إطلاق حرية الاستثمارات الأجنبية في البورصة بلا ضوابط تقريباً هو المنحل لجذب الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الحقيقي ، وهو وهم يتم ترويجه إما لضعف الخبرة أو لوجود مصالح للبعض من وجود الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في البورصة . وذلك لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذا لم توجد اعتبارات سياسية تقيد حركتها ، فإنها تذهب إلى حيث يوجد استقرار ميسر واقتصادي ومناخ استثماري ملائم يتسم بالشفافية وفرص لتحقيق الأرباح وتوسيع النشاط في سوق كبير مع توفر شركاء محليين أكفاء وعالة مدربة . وهذه الشروط متوفرة في مصر ربما باستثناء لشركاء المحليين الأكفاء ومستوى الشفافية الذي يحتاج لتطوير كبير ، بغض النظر عن وجود أو اعدام الضوابط على حركة الأجانب في البورصة المصرية . وهناك مثل هام هو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النفطية في مجال النفط والغاز ، وهي استثمارات هائلة تنقلت إلى بلدان مغلقة وبينات اجتماعية وسياسية واقتصادية محافظة ، وبورصاتها - إن وجدت - مغلقة أمام الأجانب . ولا يمكن تفسير تدفق استثمارات الشركات النفطية إلى تلك البلدان إلا بوجود مصلحة للشركات النفطية وبلدانها في ذلك بغض النظر عن حرية حركة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة إلى تلك البلدان النفطية.

وهناك مثال آخر خاص بكوريا الجنوبية التي كانت تضع شروطاً متعددة بالنسبة لحركة الأجانب في بورصتها وفي اقتصادها عموماً وكانت هناك حدوداً قصوى لمليكتهم في شركتها قبل الأزمة المالية في عامي ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، التي أجبرت كوريا خلالها على التخلي عن هذه الشروط . لكن قبل ذلك وفي ظل الشروط الكورية المتشددة بالنسبة للأجانب كانت كوريا تتلقى استثمارات أجنبية ضخمة مباشرة وغير مباشرة لأن لديها سوق وطريقة راسمالية فعالة وعالة مدربة فضلاً عن وجود أسباب سياسية كانت تنفع الاستثمارات في الدول

في العالم في العام ١٩٩٠ عندما بلغ مؤشر نيكاي للأسهم ٢٢٥ الممتازة مستوى ٣٨ ألف نقطة في مارس من العام المذكور ثم انهار بعد ذلك بسبب عمليات الفش التي قامت بها بعض الشركات صاعدة الأسواق، وأيضا بسبب بعض عمليات الفساد المالي التي شاركت فيها قيادات سياسية، وذلك في ظل ضعف الضوابط، وفي ظل العقوبات الهامشية تماما على عمليات التحايل في بورصة طوكيو ، على عكس بورصة وول ستريت في الولايات المتحدة الأمريكية التي تضع ضوابط صارمة لضمان الالتزام المتعاملين فيها وشركات الأوراق المالية بالقواعد وبعد التحايل من قبل تلك الشركات لمصالح عملاء مميزين.

وكان مؤشر "نيكاي" قد وصل في ذروة تدهوره إلى أقل من ٩ آلاف نقطة بعد عاصفة التفجيرات التي ضربت الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر وما تلاها من تداعيات. ورغم المحاولات العديدة لإعاش البورصة اليابانية فلان مؤشر "نيكاي" مازال يراوح حول مستوى ١٠ آلاف نقطة (ديسمبر ٢٠٠١). كما أن القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة اليابانية انحدرت في بداية عام ١٩٩٨ إلى نحو ٣ تريليونات دولار أي ما يوازي نحو ٣٧,٥% من القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة وول ستريت الأمريكية والتي بلغت نحو ٨ تريليونات دولار في بداية عام ١٩٩٨، علما بأن القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة طوكيو كانت تزيد على نظيرتها في بورصة وول ستريت الأمريكية في عام ١٩٩٠ قبل بدء مسيرة تدهورها للدرامي.

والخلاصة أنه بقدر أهمية وجود الشركات صاعدة الأسواق، فإن وضع ضوابط قوية لضمان قيمتها بمهامها

دون تحايل أو غش، يتسم بأهمية كبيرة لمصلحة الاستقرار والتوازن في البورصة .

٤- أن هناك أهمية كبرى لتوسيع شريحة المستثمرين في البورصة المصرية من خلال تشجيع صغار ومتوسطي المستثمرين، على العودة للاستثمار في البورصة، لأن وجود هذه الشريحة يعني زيادة السيولة في البورصة وإمكانية تطورها وزيادة حجمها سريريا ، ويعني أيضا إضعاف قدرة أي مستثمر فرد أجنبي أو محلي أو صندوق منفرد للاستثمار في البورصة ، على حجب البورصة. كما أن اتساع شريحة صغار ومتوسطي المستثمرين يعني التعميق الاجتماعي للثقافة الاستثمارية في البورصة، ويعني أيضا إمكانية توظيف البورصة بشكل فعال كآلية رئيسية لتمويل الإستثمار . لكن هؤلاء المستثمرين الصغار والمتوسطين لا يمكن اجتذابهم وربطهم بالبورصة على المدى الطويل إلا في ظل توافر الشفافية في البورصة والمساواة بين المستثمرين في العلم المتزامن بظروف السوق ومنع عمليات استغلال النفوذ، وذلك لأن صغار ومتوسطي المستثمرين في البورصة الذين يدركون تماما أنه لا نفوذ لديهم حتى يستغلوه ولا قدرة لهم على العلم بظروف السوق قبل غيرهم ، يطمون أنهم سيكونون الضحية إذا ساد استغلال النفوذ والعلم غير المتزامن بظروف السوق أو ضعف الشفافية، وهو ما حدث في البورصة المصرية في السنوات الأخيرة ويجب تغييره بشكل حاسم حتى يمكن استعادة ثقة صغار ومتوسطي المستثمرين الذين يشكلون وقود النهوض طويل الأجل في أي بورصة في العالم.

|||

المحقق الاخصائى

جدول (١)
توزيع السكان والعاملين في الزراعة في الوطن العربي (بالألف نسمة)

جدول (٢)

المؤشرات الأساسية للتنمية لدول الوطن العربي-

الدولة	الدخل القومي مقوماً بسعر الصرف عام ٢٠٠٠		الدخل القومي مقوماً بالقوة الشرائية عام ٢٠٠٠		توقع الحياة عند الميلاد عام ١٩٩٩	معدل الأمية (نسبة من السكان فوق ١٥ سنة) عام ١٩٩٩	الابتعاثات الحضرية (بالآلاف طن) عام ١٩٩٧
	القيمة بالعملة	نصيب الفرد بالعملة	القيمة بالعملة	نصيب الفرد بالعملة			
الجزائر	٤٨.٣	١٥٩٠	١٥٣	٥٠.٤٠	٧١	٣٣	٩٨.٧
مصر	٩٥.٢	١٤٩٠	٢٣٥	٣٦٩٠	٦٧	٤٥	١١٨.٣
الأردن	٨.٢	١٦٨٠	٢٠	٤٠.٤٠	٧١	١١	١٥.٧
الكويت	٧٧	١٨	٥١
لبنان	١٦.٢	٣٧٥٠	٢٠	٤٥٣٠	٧٠	١٤	١٧.٧
موريتانيا	١	٣٧٠	٤	١٦٥٠	٥٤	٥٨	٣
المغرب	٣٣.٨	١١٨٠	٩٨	٣٤١٠	٦٧	٥٢	٣٥.٩
السعودية	١٣٩.٤	٦٩٠٠	٢٢٣	١١٠٥٠	٧٢	٢٤	٢٧٣.٧
سوريا	١٦	٩٩٠	٥٢	٣٢٣٠	٦٩	٢٦	٤٩.٩
تونس	٢٠.١	٢٠٩٠	٥٨	٦٠٩٠	٧٣	٣٠	١٨.٨
اليمن	٦.٧	٣٨٠	١٤	٧٨٠	٥٦	٥٥	١٦.٧
البحرين	٤.٩	٧٦٤٠	٧.٨	١٢١٣٠	٧٣	١٣	١٤.٩
جزر القمر	٢	٣٨٠	٨	١٤٩٠	٦١	٤١	٠.٧
جيبوتي	٦	٨٤٠	٤٧	٣٧	٤
العراق	٥٩	٤٥	٩٢.٣
ليبيا	٧١	٢١	٤٣.٥
عمان	١٥.٦	٦٧٢٠	٧٣	٣٠	١٨.٤
قطر	٧٥	١٩	٣٨.٣
الصومال	٤٨	...	٠.٣
السودان	٩.٦	٣٢٠	٥٦	٤٣	٣.٨
الإمارات	٤٩.٢	١٨٠.٦٠	٥٢.٩	١٩٤٣٠	٧٥	٢٥	٨٢.٥

جدول (٣)

معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي لبلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١*

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١ (تقديرات)
البحرين	%٣.٩	%٤.١	%٣.١	%٤.٨	%٤	%٣.٩	...
مصر	%٤.٧	%٥	%٥.٣	%٥.٧	%٦	%٥.١	%٣.٣
العراق
الأردن	%٦.٤	%٢.١	%٣.١	%٢.٩	%٣.١	%٣.٩	%٣.٥
الكويت	%٩.٧	%٨.٦	%٢.٥-	%١.٧	%٠.٦-	%٣.٦	%٠.٨
لبنان	%٦.٥	%٤	%٤	%٣.٥	%١	%٠.٧-	...
ليبيا	%٠.٩	%٥.٢	%١.٢-	%٢.٩	%٢.٥	%٣	...
عمان	%٤.٨	%٢.٩	%١.٢	%٢.٧	%١-	%٤.٩	...
قطر	%٢.٩	%٤.٨	%٢٥.٤	%٦.٢	%٢.٤	%١٠.٥	...
المملكة العربية	%٠.٥	%١.٤	%٢	%١.٧	%٠.٨-	%٤.٥	%٢.٢
سوريا	%٥.٨	%٤.٤	%١.٨	%٧.٦	%١.٨-	%٢.٥	...
الإمارات	%٧.٩	%٦.٢	%٦.٧	%٤.٣	%٣.٩	%٥	...
اليمن	%٣٤.٧	%٥.٩	%٨.١	%٤.٩	%٠.٦	%٥.٢	...
الجزائر	%٣.٨	%٣.٨	%١.١	%٥.١	%٣.٢	%٢.٤	%٣.٨
جيبوتي	%٣.٥-	%٤.١-	%٠.٧-	%٠.١	%٢.٢	%٠.٧	...
المغرب	%٦.٦-	%١٢.٢	%٢.٢-	%٦.٨	%٠.٧-	%٠.٨	%٦
لصومال
السودان	%٣	%١٠.٥	%١٠.٢	%٦.١	%٥.١	%٨.٣	...
تونس	%٢.٤	%٧.١	%٥.٤	%٤.٨	%٦.٢	%٥	%٦.٢
موريتانيا	%٤.٦	%٥.٥	%٣.٧	%٤.١	%٤.١	%٥.١	...
جزر القمر	%٣.٦	%١.٣-	%٤.٢	%١.٢	%١.٩	%١.١-	...

جدول (٤)

معدل التغير السنوي في أسعار المستهلكين في بلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١*

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١ (تقديرات)
البحرين	%٣.١	%٠.١-	%١.٥	%٠.٣-	%١.٦-	%٠.٤-	...
مصر	%٩.٤	%٧.١	%٦.٢	%٤.٧	%٣.٨	%٢.٨	%٢.٤
العراق
الأردن	%٢.٣	%٦.٥	%٣	%٣.١	%٠.٦	%٠.٧	%١.٤
لبنان	%٢.٧	%٣.٦	%٠.٧	%٠.١	%٣	%١.٧	%٢.٥
ليبيا	%١٠.٦	%٨.٩	%٧.٧	%٤.٥	%٢.٧-	%٠.٤-	...
عمان	%٨.٣	%٤	%٣.٦	%٣.٧	%٠.٥	%١-	...
قطر	%١.١-	%٠.٣	%٠.٢-	%٠.٥-	%٠.٥	%١-	...
المملكة العربية السعودية	%٣	%٧.١	%٢.٧	%٢.٩	%٢.٢	%٢.٤	...
سوريا	%٥	%٠.٩	%٠.٤-	%٠.٢-	%١.٣-	%٠.٦-	%٠.٦-
الإمارات	%٧.٧	%٨.٩	%١.٩	%٠.٤-	%٢.١-	%١.١	...
اليمن	%٤.٤	%٣	%٢.٩	%٢	%٢.١	%١.٤	...
الجزائر	%٦٢.٥	%٤٠	%٤.٦	%١١.٥	%٩.٢	%٨	...
جيبوتي	%٢٩.٨	%١٨.٧	%٥.٧	٥	%٢.٦	%٠.٣	٣
المغرب	%٤.٩	%٣.٥	%٢.٥	%٢.٢	%٢	%٢.٤	...
الصومال	%٦.١	%٣	%١	%٢.٧	%٠.٧	%١.٩	%٣.٤
السودان
تونس	%١٨.٤	%١٣.٨	%٤٦.٧	%١٧.١	%١٦	%٨	...
موريتانيا	%٦.٣	%٣.٨	%٣.٧	%٣.١	%٢.٧	%٣	%٢.٩
جزر القمر	%٦.٥	%٤.٧	%٤.٥	%٨	%٤.١	%٣.٣	...
	%٧.١	%٢	%٣	%٣.٥	%٣.٥	%٤.٥	...

(٥) جدول

تطور صادرات بلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ (القيمة بالمليون دولار)

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	معدل التغير ١٩٩٥ عن	١٩٩٧	معدل التغير ١٩٩٦ عن	١٩٩٨	معدل التغير ١٩٩٧ عن	١٩٩٩	معدل التغير ١٩٩٨ عن	٢٠٠٠	معدل التغير ١٩٩٩ عن
البحرين	٤١٦٢	٤٦٠٢	%١٠.٦	٦٢٣٠	%٣٥.٤	٦٥٤٨	%٥.١	٦٧٧٤	%٣.٥	٨٠٩٠	%١٩.٤
مصر	٣٤٤١	٣٥٣٤	%٢.٧	٣٩٠٨	%١٠.٦	٤١٩٥	%١٨.٢	٤٣٥٥	%٣.٥	٥٦٢٣	%٥٩.٢
العراق	٤٢٥	٥٠٣	%١٨.٤	٢٨١٩	%٤٦٠.٤	٤٩٥١	%٧٥.٦	٩٥٦٤	%٩٣.٢	١٤٠٩٧	%٤٧.٤
الأردن	١٤٤٢	١٤٦٦	%١.٧	١٢٣٤	%٩-	١٢٣٧	%٧.٢	١٢٣٦	%٠.١	١٢٨٤	%٣.٩
الكويت	١٢٩٤٤	١٣٦٦٨	%٥.٦	١٤٤٥٧	%٥.٨	١٤٩٨٣	%٣٧.٩	١٥٨٢١	%٢٠.٥	١٧٧٥٢	%٦٤.١
لبنان	٧٠٦	١١٥٣	%٦٣.٣	٧١١	%٢٨.٣	٧١٦	%٠.٧	٦٧٦	%٥.٦	٧١٤	%٥.٦
ليبيا	٨٤٩٩	١٠١١٨	%١٩	٩٥٥٧	%٥.٥	٦٠٣٢	%٣٦.٩	٧٩٤٧	%٣١.٧	١٢٦٨٨	%٥٩.٧
صان	٥٩٦٥	٧٢٢٥	%٢١.١	٧٤٨٨	%٣.٦	٥٣٧٥	%٢٨.٢	٧٠٩٤	%٣٢.٠	١٠٥٤٢	%٤٨.٦
قطر	٣٦٨٠	٤٣٩٧	%١٩.٥	٥٤٩٩	%٢٥.١	٤٨٦٨	%١١.٥	٦٠٦٥	%٢٤.٦	١١٥٢٧	%٩٠.١
السعودية	٥٠٠٥	٦٠٦٧٧	%١١.٤	٦٠٦٥٠	%٠.١	٣٨٧٢٧	%٣٦.١	٤٧٦٨٠	%٢٣.١	٧٤٦٨٨	%٥٦.٦
سوريا	٣٩٧٠	٧٥٣٥	%٨٩.٨	٧٢٨٦	%٣٣	٢٨٩٠	%٦٠.٣	٣٤٦٤	%١٩.٩	٤٩٨١	%٤٣.٨
الإمارات	٢٤٠٨٩	٢٧٦٨٢	%١٤.٩	٣١٢٥٧	%١٢.٩	٣٥٨٨٥	%١٧.٢	٣٧٨٢٣	%٧.٥	٤١٠٦٨	%٤٧.٦
اليمن	١٩٤٢	٢٤١٣	%٢٤.٣	٢٤٧٩	%٢.٧	١٤٩٧	%٣٩.٦	١٩٥٠	%٣٠.٣	٤٠٧٦	%١٠.٩
الجزائر	٩٣٥٧	١١٠٩٩	%١٨.٦	١٣٧٣١	%٢٣.١	١٠٠٢٥	%٢٧.٠	١٢٧٤١	%٢٧.١	٢٠٤٦٨	%٦٠.٧
جيبوتي	٩٥	١١٦	%٢٢.١	١٠٢	%١٢.١	١٢٥	%٢٢.٥	١٥١	%٢٠.٨	١٤٣	%٥٣.٠
المغرب	٤٩٥١	٥١٢٨	%٣.٦	٥١٢٧	%٢.١	٤٦٣٤	%٩.٦	٨١٣٢	%٧٥.٥	٨٢٢٨	%١.٢
لصومال	١٧١	١٩٢	%١٢.٣	١٥٧	%١٨.٢	١٢٧	%١٩.١	١١٩	%٦.٢	١٢٠	%٠.٨
السودان	٥٣٠	٤٨٠	%٩.٤	٤٧٨	%٠.٤	٥٣٤	%١١.٧	٧٠٦	%٣٢.٢	١٧٦٨	%١٥٠.٤
تونس	٥٧٨٥	٥٥١٩	%٤.٦	٥٧٦٤	%٤.٤	٥٧٤٠	%٠.٤	٧٢٦٧	%٢٦.٦	٥٩٨٦	%١٧.٦
موريتانيا	٥٦١	٥٥٠	%٢-	٥١٧	%٦.	٤٩٧	%٣.٩	٥٢٥	%٥.٦	٤٧٧	%٩.١
جزر القمر	١١	١٤	%٢٧.٣	٦	%٥٧.١	٤	%٣٣.٣	١٢	%٢٠.٠	١٦	%٣٣.٣
إجمالي الوطن العربي	١٤٢٧٣١	١٦٨٠٩١	%١٧.٨	١٧٩٥٥٧	%٦.٨	١٣٢٥٩٠	%٢٦.٢	١٦٤٢٨١	%٢٣.٩	٢٤٤٣٤٦	%٤٨.٧

تطور قيمة ولادات البلدان العربية من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ (القيمة بالمليون دولار)

البلد	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	معدل التغير عن ١٩٩٥
البحرين	٢٧١٦	٤٠٩٣	٤١٧٦	٢٤٧٠	٢٤٤٦	٣٥٨٠	%٣٠.٩
مصر	١١٢٣٩	١٣٠١٩	١٣٦٦٨	١٦٤٧٩	١٥٩٦٢	٢١٦٦٠	%٣٥.٧
لبنان	٦٦٥	٥٦٧	١١٣٧	١٨٠.٨	٥٩.٠%	٢٧٤٦	%٥٠.١
الأردن	٣٦٦	٤٢٩٣	٤٠٥٤	٣٨٠٠	٣٦٧١	٤٤٧٠	%٢١.٨
لوكسمبورغ	٧٧٧١	٨٣٧٤	٨٢١٤	٨٦١٧	٧١١٦	٥٦٨٥	%٢٥.٤
لبنان	٦٦٨٢	٧٥٦٠	٧٤٥٦	٧٠٦٠	٦٢٠٦	٦٢٢٨	%٠.٤
ليبيا	٤٩٢٠	٥١٠٦	٥٣٥٦	٥٦٠٠	٤٢٩٤	٤٠٩٥	%٤.٦
عمان	٤٥٥٣	٤٦٠٥	٥٠٢١	٥٦٨٢	٤٦٧٤	٥٣٧٥	%١٥.٠
قطر	١٩٢٩	٣٤٠٣	٢٨٧٢	٣٤٠٩	٣٥٠٠	٣٢٥٢	%٣٠.١
السعودية	٢٧٤٤٩	٢٧٧٦٤	٢٨٤٨٥	٣٠٠١٢	٢٨٠٣١	٣١١٩١	%٢٩.١
سوريا	٤٧٠٩	٥٣٣٢	٤٠٢٨	٣٨٩٥	٣٨٣٢	٥٣٤٥	%٣٩.٥
الإمارات	٢٠٩٨٤	٢٢٦٢٨	٢٢٩٧٠	٢٤٧٢٨	٢٤٦١٣	٢٩٥٨٤	%١٤.٤
اليمن	١٥٧٨	١٨٥٢	١٨٠٧	٢١٦٧	٢١٩٩	٢٢٢٣	%١٤.٠
الجزائر	١٠٧٨٢	٩١٠٦	٨٦٩٢	٩٤٠٤	٩١٧٣	١٠٠٩٨	%١٠.١
جيبوتي	٤١٣	٣٨١	٣٨٦	٥٦٢	٦٢١	٦١٤	%١.١
المغرب	٩٥٠٢	٩٣٠٥	٨٩٤٦	٨٤٢٧	١١٩٢٣	١٢٤١٢	%٤.١
الصومال	٢٤٥	٢٧٨	٢٨٩	٢٤٨	٢٩٧	٣٣٦	%١٣.١
السودان	١٢٣٤	١٢٦٨	١٤٧٧	١٥٩٩	١٥٣٨	١٤٤٠	%٦.٤
تونس	٨٠٣٢	٧٧٤٩	٨٩٤٤	٨٤٠٠	١٠١٩٥	٨٥٩٣	%١٥.٧
موريتانيا	٦٥٣	٦١٠	٦٢٩	٥٨٣	٥٦٦	٦١٨	%٩.٢
جزر القمر	١٥١	١٥٤	٥٧	٤٨	٦٥	٦٠	%٧.٧
إجمالي الوطن العربي	١٣١٠٦٧	١٣٧٤٥٧	١٣٨١٦٤	١٤٥٩٩٨	١٥٣٧٥٣	١٧٤٧٠٥	%١٣.٦

جدول (٧)

الميزان التجاري لبلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ (بالمليون دولار)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	الدولة
٤٥١٠	٣٣٢٨	٢٠٧٨	٢٠٥٤	٥٠٩	٤٤٦	البحرين
١٦٠٢٧٠	١٢٤٢٧٠	١٣٢٨٤٠	٩٢٦٠٠	٩٤٨٥٠	٨٢٩٨٠	مصر
١١٣٥١	٧٧٣٤	٢١٤٣	١٦٨٢	٦٤٠	٢٤٠٠	العراق
٢١٨٦٠	٢٤٣٥٠	٢٥٦٣٠	٢٧٢٠٠	٢٨٢٧٠	٢٢١٨٠	الأردن
١٢٠٦٧	٣٢٠٥	٣٦٦	٦٢٤٣	٥٢٩٤	٥١٧٣	لبنان
٥٥١٤٠	٥٥٣٠٠	٦٣٤٤٠	٦٧٤٥٠	٦٤٠٧٠	٥٩٧٦٠	لبنان
٨٥٩٣	٣٦٥٣	٤٣٢	٤٢٠١	٥٠١٢	٣٥٧٩	ليبيا
٥١٦٧	٢٤٢٠	٣٠٧٠	٢٤٦٧	٢٦٢٠	١٧١٢	عمان
٨٢٢٥	٣٥٦٥	١٤٥٩	٢٦٢٧	٩٩٤	١٧٥١	قطر
٣٨٤٩٧	١٩٦٤٩	٨٧١٥	٢٢١٦٥	٢٢٩٢٣	٢٢٥٥٦	السعودية
٣٦٤٠	٣٦٨٠	١٠٠٥٠	٣٢٥٨	٧٢٠٣	٧٢٩٠	سوريا
١٤٨٤	٦٧٩٠٠	١١٥٧	٨٢٨٧	٥٠٤٤	٣١٠٥	الإمارات
١٧٥٣	٧٥٠٠	٦٧٠٠	٦٧٢	٥٦١	٣٦٤	اليمن
١٠٣٧٠	٣٥٦٧	٦٢١	٥٠٣٩	١٩٩٣	١٤٢٥٠	الجزائر
٤٧١٠	٤٧٠٠	٤٣٧٠	٢٨٤٠	٢٦٥٠	٣١٨٠	جيبوتي
٤١٨٤٠	٢٧٩١٠	٢٧٩٣٠	٢٨١٩٠	٤١٧٧٠	٤٥٥١٠	المغرب
٢١٦٠	١٧٨٠	١٢١٠	١٣٢٠	٨٦٠	٧٤٠	الصومال
٣٢٨	٨٢٢٠	١٠٦٥٠	٩٩٩٠	٧٨٨٠	٧٠٤٠	السودان
٢٦٠٧٠	٢٩٢٨٠	٢٦٦٠٠	٣١٨٠٠	٢٢٣٠٠	٢٢٤٧٠	تونس
١٤١٠	٤١٠	٨٦٠	١١٢٠	٦٠٠	٩٢٠	موريتانيا
٤٤٠	٥٣٠	٤٤٠	٥١٠	١٤٠٠	١٤٠٠	جزر القمر
٦٩٦٤١	١٠٥٢٨	١٣٤٠٨	٤١٢٩٢	٣٠٦٢٤	١١٦٦٤	الجمهورية العربية السورية

جول (٨)

الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠

القيمة بالمليون دولار

الدولة	صادرات الدول العربية إليها						واردات الدول العربية منها						الميزان التجاري للدول العربية معها عام ٢٠٠٠
١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٠	
اليابان	٢٨٢٣٢	٣١٥١١	٣٤٣٧٤	٢٢٨٥٥	٢٧٣٣٧	٤٣٨٧٨	٨٥٠١	٩١٨٩٦	١٠١٥٢	١٢١٩٨	٩٧٨٧	٣٤٧٨١	
الولايات المتحدة	١٤٤٢١	١٥٩٨٧	١٨٠٩٥	١٤٤٧٦	١٩٣٦٨	٣٠٦٦٨	١٦١٢٦	١٨٤٤٥	٢٠٢١٧	٢١١٤٧	١٨٠٩٥	١٣٥٩٧	
إيطاليا	١١٢٠٠	١٣٠٧٩	١٣٤٣٩	١٥٠٩٩	١١٧٣٦	١٨٨٧٩	١٠٧١٤	١١٧٧٥	١١٠٩٤	١١٧٠١	١٠٨٠٢	٧٨٥٩	
كوريا الجنوبية	١٠٠٢٧	١٢٦١٦	١٤٥٩٧	١٠٠١٤	١٢٦٢٥	٢٢٩٧٤	٣١٥٠	٣٢٥١	٣١٤٧	٥٥١٩	٥٥٧٩	١٧٣٩٥	
ترينيداد	٩٥٠٨	١٠١٩١	١١٠١٧	٩٨١٩	١١١١٣	١٤٠١١	١٤٥٧٧	١٣٦٤٠	١٤١٠٤	١٥٠١٩	١٦٩٦٤	١٩٥٩٠	
الهند	٧٠١١	٨١٠٢	٨٨١٥	٥٥٣٧	٧٢٤٧	٢٤٣٧	٢٤٣٧	٢٩٧٠	٢٩٩٩	٣٢٥٨	٣١٢٢	٣٧٢٨	
الصين	٦٤٨٦	٦٨٩١	٦٢١٧	٥٥٧٥	٦٤٣٢	٨٩٩٩	١١١٣٥	١٠٨٩٤	١١٨٩٠	١١٤٦٧	١١٣٨٥	٢٣٨٦٠	
سبانيا	٤٩٦٤	٥١٦٢	٦٠٤١	٥٥٦٦	٩٢٤٤	٣٧٩٦	٣٥٧٢	٣٦٨١	٤٠٢٨	٣٩٦٣	٤٠٢٥	٥٢١٩	
هولندا	٤٦٣٧	٥٠٣١	٥٠٠٨	٣٩٨٦	٥٥٧٤	٧٤٤٤	٣٠٠٨	٣٠٦٩	٣٢٦٨	٣٦٣٠	٣٢٥٢	٤١٩٢	
بريطانيا	٣٦٩٨	٤٠٥٩	٤٩٧٠	٤٨٢٨	٤٨٤٢	٥٩٢٢	١٠٨٧٨	١٠٥٤١	١١٩٥٢	١١٩٥٢	١١٩٥٢	٣١٤٣٠	
البحرين	٢٠١٨	٢٦٦٣	٣٣٠٤	٢٦٠٤	٢٩٥٣	٨٨٢٩	٣١٥٩	٣١٥٩	٣٨٥٣	٤٤٦٠	٤٩٧٩	٢٤٥١	
تركيا	٢٩٩٠	٣٨٨٥	٣٦٤٥	٢٧٣٤	٢٤٦٥	٤٠٦٣	٧٥٤٣	٢٧٢٥	٢٦٥٥	٣٠٥٧	٢٨٤٢	١٦١٠	
باكستان	٢١٠٤	٢٥٦٦	٢٦٩١	١٨٧٧	٢٧٠٠	٣٩٢٠	٨٤٠	٩٤٤	٩٠٦	٩٢٥	٩٩٢	٢٧٨٠	
الجزيرة	١٨٣٦	١٨٧٤	٢٢٧٤	١٦٨٠	٢٢٦٨	٢٤٠١	٣١٤٨	٩٣٥٠	
إندونيسيا	١٤٢٨	١١٠٦	١١٩٥	٨٠٦	٢٠٠٣	٢٧٥٥	١٥٦٨	١٦٦٦	١٩٩٤	١٩٧٣	١٨٨٣	٧٠٢	

جدول (١)
المساحة المزروعة بالحبوب وحجم الانتاج والانتاجية
في بلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩

الدولة	المساحة المحصودة (بالآلف هكتار)	الانتاجية (بألفو جرام / هكتار)	الانتاج (بالآلف طن)					
١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	٢٧٣٦	٢٦٤٠	٢٧٨٦	٦٦٠٥	٧٧٩٦	٧٠٣٧	١٨٠٧١	١٧٩٤١
العراق	٢٧٦٦	٢٩٦٦	٣٠١٩	٧٩٩	٨٤٧	٥٤٥	٢٢١١	٢٥١١
الأردن	١٠٧	١٠٦	١١٢	٩٠٤	٨٦٩	٢٥٧	٩٧	٩٧
الكويت	١	١	١	٢٣٦٣	٢٣١٨	٢٥٢٥	٢	٣
لبنان	٥٥	٣٨	٣٩	١٦٤١	٢٤٦٣	٢٣٩٦	٩٠	٩٤
ليبيا	٢٤٧	٣٠٢	٣٢٧	٨٣٦	٧٨٨	٧٦٨	٢٠٦	٢٣٨
صان	٣	٣	٣	٢١٧٣	٢١٧٣	٢١٧٣	٦	٦
قطر	٢	٢	٢	٣٣٧٧	٣٤١٣	٣٤١٣	٦	٦
للموذية	٦٥٦	٥٨٨	٥٨٨	٣٥٦٣	٤١٤٧	٤١٤٧	٢٣٣٩	٢٤٤٠
سوريا	٣٤١٨	٣٣٥٨	٢٥٨٨	١٢٦٥	١٥٧٧	١٢٥٥	٤٣٢٥	٥٢٩٥
الإمارات	١	١	١	١٤٤٢	١٤٥٥	١٤٥٥	١	١
قيون	٧٢٢	٧٧٠	٦٥٦	٨٩٥	١٠٧٧	٩٦٩	٦٤٦	٨٣٠
الجزائر	١١١٦	٣٥٧٥	١٨٨٩	٧٨٠	٨٤٦	٨١٥	٨٧٠	٣٠٢٦
المغرب	٤٩١٠	٥٩٠٥	٥١٧٧	٨٣٥	١١٢٣	٩٤٦	٤٠٩٨	٦٦٣٢
للمووال	٧٠٤	٤٢٣	٤٢٣	٤٠٣	٤٦٥	٤٨٩	٢٨٤	١٩٧
للمووان	٨٦٤٨	٩٨١١	٧١٠٥	٥٢١	٦٢٢	٥٣٢	٤٥٠٣	٦١٠٢
تونس	١١٤٣	١٢٤٠	١٣٤٧	٩٢٤	١٣٤٥	١٣٥٥	١٠٥٦	١٦٦٧
موريتانيا	١٩٧	٢١٢	٢٢٠	٧٨٢	٩٣٤	٨٩٣	١٥٤	١٩٨
جزر القمر	١٦	١٦	١٦	١٣٢٥	١٣٣٤	١٣٣٨	٢١	٢١
قطاع غزة (فلسطين)	٢	٢	٢	٥٢٩	٥٢٩	٥٢٩	١	١
الجمهورية العربية السورية	٢٧٤٥٠	٣١٩٥٩	٢٦٣٠١	٣٢٩٦٢	٣٥١٢١	٣٢٨٤٢	٣٨٩٨٧	٤٧٣٠١

جدول (١٠)

إنتاج القمح في بلدان الوطن العربي (١٩٩٧-١٩٩٩)

الدولة	المساحة المحسودة (بالآلاف هكتار)			الإنتاجية (بالكيلو جرام / هكتار)			الإنتاج (بالآلاف طن)		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	١٠٤٥	١٠١٧	١٠٠٠	٥٥٩٩	٥٩٩٠	١٣٤٧	٥٨٤٩	٦٠٩٢	٦٣٤٧
ليبيا	١٥٥	١٦٠	١٦٥	١٠٠٩	١٠٣١	١٠١٨	١٥٦	١٥٦	١٦٨
إيران	٣٦	٢٤	٢٤	١٦٧٦	٢٤٩٠	٢٤٣٧	٥٨	٥٩	٥٨
قطاع غزة (فلسطين)	١	١	١	٧١٤	٧١٤	٧١٤	١	١	١
عمان	١	١	١	٢٣٢٣	٢٣٢٣	٢٣٢٣	١	١	١
سوريا	١٧٦١	١٧٠٠	١٤٠٠	١٧٢١	٢٤١٩	١٩٢٢	٣٠٣١	٤١١٢	٢٦٩١
تونس	٨١٥	٩٦٤	٩٥٠	١٠٨٥	١٤٠٤	١٤٧٤	٨٨٥	١٣٥٤	١٤٠٠
اليمن	١٠٥	١١١	٩٩	١٢٣٠	١٤٧٤	١٤٥٧	١٢٩	١٦٤	١٤٤
المغرب	٢٤٩٣	٣٠٨٧	٢٦٩١	٩٢٩	١٤١٨	٨٠٠	٢٣١٦	٤٣٧٨	٢١٥٤
العراق	١٤٠٥	١٥٥٧	١٦٠٠	٧٥٧	٧٨٠	٥٠٠	١٠٦٣	١٢١٤	٨٠٠
الصومال	٣	٢	٢	٣٧٠	٣٣٣	٢٣٣	١	١	١
السودان	٢٣٩	٢٧٧	١٤١	١٩٥٠	٢١٥٥	١١٩١	٦٤٢	٥٩٧	١٦٨
السعودية	٤٠٣	٣٣٦	٣٣٦	٤٤٥٠	٥٣٥٧	٥٣٥٧	١٧٩٥	١٨٠٠	١٨٠٠
الجزائر	٨٢٥	٢٥٧٧	١٣٧٢	٨٠٢	٨٨٥	٨٠٢	٦٦٢	٢٢٨٠	١١٠٠
الإمارات	١	١	١	١٤٤٢	١٤٥٥	١٤٥٥	١	١	١
الأردن	٥٦	٥٢	٤٠	٧٥١	٦٨٩	٣٠١	٤٢	٣٦	١٢
إجمالي الوطن العربي	٩٤٣٤	١١٨٦٧	٩٨٢٣	٢٦٧٦٨	٣٠٩٢٧	٢٨٤٤١	١٦٦٣٢	٢٢٢٥٦	١٦٨٤٦

جدول (١١)

إنتاج الأرز في بلدان الوطن العربي (١٩٩٧-١٩٩٩)

الدولة	المساحة المحسودة (بالآلاف هكتار)			الإنتاجية (بالكيلو جرام / هكتار)			الإنتاج (بالآلاف طن)		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	٦٥١	٥١٥	٦٥٥	٨٤١٥	٨٦٤٦	٨٨٧٩	٥٤٨٠	٤٤٥٠	٥٨١٦
المغرب	٩	٤	٧	٣٧٢٦	٥٥٠٨	٤٩٠٤	٣٢	٢٠	٣٥
العراق	١٢١	١٢٨	١٣٠	٢٠١٧	٢٣٤٤	١٨٤٦	٢٤٤	٣٠٠	٢٤٠
الصومال	١	١	١	١٦٦٧	١١١١	١١١١	٢	١	١
السودان	٣	٤	٤	٦٨٠	٦٢٥	٥٧١	٢	٣	٢
موريتانيا	٢٢	٢٦	٢٣	٣٧١٩	٤٣٣٧	٤٤٣١	٨١	١١١	١٠٢
جزر القمر	١٤	١٤	١٤	١٢١٤	١٢١٤	١٢١٤	١٧	١٧	١٧
إجمالي الوطن العربي	٨٢١	٦٩٢	٨٣٤	٢١٤٣٨	٢٢٧٨٥	٢٢٩٥٦	٥٨٥٨	٤٩٠٢	٦٢١٣

جدول (١٢)

توزيع إنتاج الفرة في بلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩

الدولة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	الإنتاجية (بالكيلو جرام/هكتار)	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	الإنتاج (بالآلاف طن)	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الجزائر	٢٢٢٨
مصر	٨١٤	٨٧٧	٩٠٠	٧١٣٠	٧٢٧٦	٧٠٥٦	٦٣٢٧	٦٣٥٠	٦٣٣٧	٦٣٢٧	٦٣٥٠
العراق	٦١	٦١	٦٢	١٩٨٤	٢١٨٠	١٦١٣	١٦١٣	١٠٠	١٣٣	١٣٣	١٠٠
الأردن	١	١	١	١١٦٧٦	٨٩٢٩	٨٩٢٩	٨٩٢٩	١٠	١٠	١١	١٠
لبنان	١	١	١	٢٥٦٦	٢٢٧٢	٢٢٧٢	٢٢٧٢	٥	٥	٤	٥
قطر	١٢٥٦٩	١٢٢٦٧	١٢٢٦٧	١٢٢٦٧	١	١	١	١
المملكة العربية	٣	٣	٣	١٧٥٣	١٩٤١	١٩٤١	١٩٤١	٧	٧	٦	٧
سوريا	٧٤	٧٦	٧٦	٤٠٧٣	٤٠١٣	١٦٤٥	١٦٤٥	١٢٥	٣٠٣	٣٠٣	٣٠٣
فلسطين	٤٠	٤٢	٣٩	١٣٢٣	١٤٤٦	١٤٤٦	١٤٤٦	٥٧	٦٢	٥٣	٥٧
المغرب	٣٤١	٣١٠	٣٣١	١٠٩٨	٦٤٧	٦٤٧	٦٤٧	١٣٦	٢٠١	٣٧٤	١٣٦
الكويت	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٦٤٠	٧٢٥	٧٢٥	٧٢٥	١٥٠	١٤٥	١٢٨	١٥٠
السودان	١٦١	١٨٧	١٦٠	٣٢٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٦٥	٥١	٥٢	٦٥
موريتانيا	١٣	١٣	١٣	٨٦٣	٨٣٩	٨٣٩	٨٣٩	٨	١١	١٢	٨
جزر القمر	٢	٢	٢	٢٢٣٥	٢٢٣٥	٢٢٣٥	٢٢٣٥	٤	٤	٤	٤
إجمالي الوطن العربي	١٧١١	١٧٧٤	١٧٨٩	٤٨١٨٣	٤٥٢٠٢	٤١٧٥٧	٤١٧٥٧	٧٠١٨	٧٢٧٢	٦٨٧٥	٧٠١٨

جدول (١٣)

إنتاج البقوليات في بلدان الوطن العربي (١٩٩٧-١٩٩٩)

الدولة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	المساحة المحسودة (بالآلاف هكتار)	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	الإنتاجية (بالكيلو جرام/هكتار)	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	١٧٧	١٩٢	١٦٤	٣٠١٨	٣٠٦٠	٢٢٥٥	٢٢٥٥	٥٨٧	٥٨٧	٥٨٧	٣٧١
العراق	٣٢	٣٤	٣٤	١١٤٨	١١٦٥	١٠٧٩	١٠٧٩	٣٦	٣٩	٣٧	٣٦
الأردن	٧	٨	٥	٧٠٩	٦٩٠	٣٦٩	٣٦٩	٢	٦	٥	٢
لبنان	١٦	٢٠	٢٠	١٧٨٥	٢٠٧٨	٢٠٦٢	٢٠٦٢	٤١	٤١	٢٨	٤١
ليبيا	١٤	١٤	١٤	١٣٢٦	١٣٤٨	١٣٢٦	١٣٢٦	١٩	١٩	١٨	١٩
المملكة العربية	٤	٤	٤	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦٠	١٨٦٠	٨	٨	٨	٨
سوريا	٢٥٩	٣٢٢	١٨٧	٧٠٣	٨٧٢	٦٠٣	٦٠٣	١١٣	٢٨١	١٨٢	١١٣
فلسطين	٥٧	٦٢	٦١	١١٥٧	١٢٢٦	١٢١١	١٢١١	٧٤	٧٧	٦٦	٧٤
الجزائر	٨٠	٩١	٨٨	٣٤٦	٤٩٥	٤٣١	٤٣١	٢٨	٤٥	٢٨	٢٨
المغرب	٣٨٤	٤٠٢	٣٧٧	٦٠٨	٦٧٦	٥١٧	٥١٧	٢١٤	٢٧٢	٢٢٤	٢١٤
الكويت	٥٧	٥٥	٥٦	٢٦٣	٢٢٦	٢٥٠	٢٥٠	١٤	١٣	١٥	١٤
السودان	١٣٤	١٣٦	١٣٨	١٢٧٩	١٢٨٨	١٢٩٥	١٢٩٥	١٧٩	١٧٥	١٧١	١٧٩
فلسطين	٧٦	١٠٠	١١٤	٧٦٤	٨٨٦	٩١٢	٩١٢	١٠٤	٨٩	٥٨	١٠٤
موريتانيا	١٠٣	١٠٣	١٠٣	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
جزر القمر	١٢	١٣	١١	٧٩٠	٨٠٥	٩٤٦	٩٤٦	١١	١١	١٠	١١
إجمالي الوطن العربي	١٤١٢	١٥٥٦	١٣٧٦	١٦٠٨٥	١٧٠١٥	١٥٥٣٢	١٥٥٣٢	١٢٥٨	١٦٩٧	١٤٣٠	١٢٥٨

جنول (١٤)

إنتاج الخضراوات و الفواكه في بلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩

الدولة	خضراوات (بالآلف طن)			فواكه (بالآلف طن)		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	١٢٢٩٦	١٢١٦٥	١٢٠٨٣	٦٢٢٤	٦٢٤٧	٦٤١٧
البحرين	١٢	١٢	١٢	٢٢	٢٢	٢٢
العراق	٢٩٤٨	٣٠١٧	٢٧٩٠	١٥٤٥	١٥٧٨	١٤٩٢
الأردن	٧٥١	٧٦٧	٧٣٨	٢٧٧	٢٨٢	٢٦٨
الكويت	١١٤	١٣٠	١٣٤	٨	٩	١٠
لبنان	١٢٦٥	١٢٩٤	١٢٥٩	١٣٤٧	١٢٩٤	١٢٧٨
ليبيا	٨٤٢	٨٦٤	٨٨٢	٣٥٦	٣٦٧	٣٧٦
صان	١٧٣	١٧٣	١٧٣	٢١٠	٢١٠	٢١٠
قطر	٤٧	٤٨	٤٨	٢٤	٢٤	٢٤
السعودية	٢٢٦٩	٢٣٠٩	٢٣٠٩	١١٥١	١١٥٢	١١٥٢
سوريا	١٦٤٤	١٨٨٦	١٥١٥	١٦٦٩	١٩٢٧	١٦٩٩
الإمارات	٩٩٤	١٠٤٤	١٠٥٥	٣٤٧	٣٤٩	٣٥٨
اليمن	٥٢٨	٥٦٦	٥٩١	٤٧٠	٥٥٥	٥٧٠
الجزائر	٢٤٢١	٢٦١٧	٢٨٤١	١١٦٣	١٣٠١	١٤٧٨
المتوب	٣٢٢٠	٣٧١٠	٣٢٦٥	٢٤٦٢	٢٧٣١	٢٥٨٩
السنغال	٧٣	٦٨	٧١	٢١٢	٢٠٦	٢١١
السودان	١١١١	١١١٦	١١٢٠	٩٥٠	٩٦٠	٩٦٤
تونس	١٧٢٦	١٧٥٨	٢٠٥٣	٨١٠	٨٤٦	٨٣٦
موريتانيا	٩	١٢	١٢	٣٨	١٥	٢٥
جزر القمر	٥	٦	٦	٦١	٦٢	٦٢
مديريت	٢٣	٢٣	٢٣
إنتاج غزة (فلسطين)	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٢٧	١٣٧	١٢٧
إجمالي الوطن العربي	٣٢٦٤٩	٣٣٧٤٣	٣٤١٣٨	١٩٤٧٨	٢٠٣٨٤	٢٠١٧٨

جنول (١٥)

إنتاج البترول في بلدان الوطن العربي من علم ١٩٩٧ إلى علم ١٩٩٩

الدولة	لمساحة المحصورة (بالآلاف مكتر)			الإنتاجية (بألفو جر/مكتر)			الإنتاج (بالآلاف طن)		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	٨٢	٨٩	٨٤	٢١٨٣٦	٢٢٢٣٠	٢٢٦١٠	١٨٠٣	١٩٨٤	١٩٠٠
للعراق	٢٦	٢٦	٢٦	١٥٦٨٦	١٦١٥٤	١٤٦١٥	٤٠٠	٤٢٠	٣٨٠
الأردن	٤	٥	٥	٢٢٠٢٤	١٧٦١٠	١٨٥٢٥	٩٥	٨٨	٩٣
الكويت	١	١	١	٣٩٠٥٤	٢٧٢٢١	٣٢٤٥٨	٣٧	٢٧	٣٦
لبنان	١٣	١٣	١٣	٢٢٠٠٠	٢٠١٥٦	١٩٠٨٤	٢٨٩	٢٦٤	٢٥٠
ألبيا	٢٧	٢٨	٣٠	٧٥٩٣	٧٣٥٧	٧٠٨٥	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٩
عمان	٢١٩٢٣	٢١٩٢٣	٢١٩٢٣	٦	٦	٦
للسعودية	١٩	١٩	١٩	١٧٢٦٠	١٧٢٣٠	١٧٢٢٠	٣٣١	٣٣١	٣٣١
سوريا	١٨	٢٥	٢٠	١٤٧٩٧	١٩٦٩١	١٢٥٠٠	٢٦٦	٤٩٧	٢٥٠
الإمارات	٢٠٩٥٢	٢٠٩٣٠	٢٠٩٠٩	٤	٥	٥
للهيمن	١٥	١٦	١٦	١٢٧٢٥	١٢٥٨٢	١٢٥٤١	١٩٦	١٩٦	٢٠٠
لجزائر	٦٧	٦٩	٦٥	١٤١٠٤	١٦٠٢٦	١٥٣٥٣	٩٤٨	١١٠٠	٩٩٦
للمغرب	٦٦	٥٩	٦٢	١٧٨٧١	١٩٠٤٣	١٨٣٣٦	١١٨٧	١١١٤	١١٤١
للسودان	٢	٢	٢	٧١٠٧	٧٥٧٦	٧٧٥٠	١٤	١٥	١٦
لونس	٢٢	٢٢	٢٥	١٣٠١٨	١٣٤٠٩	١١٩٠٨	٢٨٩	٢٩٥	٢٩٨
لوريتانيا	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	١	١	١
جزر القمر	١٦٣٦٤	١٥٨٢٣	١٦٦٦٧	١	١	١
لقطاع غزة (للسلطن)	٢	٢	٢	٢١٨٧٥	٢١٨٧٥	٢١٨٧٥	٣٥	٣٥	٣٥
لجملي للوطن للعربي	٣٦٥	٣٧٦	٣٧٠	٣١١٢٨٩	٣٠٢١٤٦	٢٩٦٤٦٩	٦١٠٢	٦٥٧٥	٦١٤٨

جدول (١٦)

إنتاج اللحوم في بلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩ (بـآلاف طن)

الدولة	لحوم بقر وجلسون			لحوم أغنام وماعز			لحوم توالج		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	٥٢٦	٤٦٧	٥١١	١١٩	١٢١	١٢٣	٥٤٢	٥٣٥	٥٤١
البحرين	١	١	١	١	١	١	٥	٥	٥
العراق	٤٦	٤٧	٤١	٢٧	٢٨	٢٦	٤١	٤٤	٣٩
الأردن	١٩	٣٥	٣٧	٩٨	٩٣	١١٥
لبنان	١	٣	٤	٣٢	٣٦	٤٠
البحرين	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٦٥	٦٩	٧١
ليبيا	٤	٤	٤	٧٣	٨٧	٨٨	٩٩	٩٨	٩٨
عمان	٣	٣	٣	١	١	١	٤	٤	٤
قطر	٣	٣	٣	٣	٤	٤
السعودية	١٥	١٦	١٦	٥٣	٧١	٧١	٤٣٩	٤٤٦	٤٤٦
سوريا	٤٢	٤٤	٤٥	١٤٧	١٦٥	١٦٧	١٠١	١٠٥	١٠٧
الإمارات	٣	٣	٣	٩	٩	٩	٢٩	٢٦	٢٨
اليمن	٣٦	٣٩	٣٩	٤٢	٤٢	٤٤	٥٦	٦١	٦١
الجزائر	١٠١	١٠٢	١١٧	١٧٩	١٧٩	١٩٨	٢٠٥	٢٢٠	٢٠٠
المغرب	١٢٣	١١٥	١٢٠	١٤٢	١٣٥	١٤١	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠
الصومال	٥٩	٥٦	٥٣	٨٨	٨٧	٨٦	٣	٣	٣
السودان	٢٣١	٢٣٦	٢٤١	٢٦٨	٢٧٩	٢٨١	٣٨	٣٨	٣٩
تونس	٤٤	٤٤	٤٤	٥٥	٥٠	٥٨	٧٥	٨٨	٨١
موريتانيا	١٩	١٩	١٩	٢٩	٢٩	٢٧	٤	٤	٤
جزر القمر	١	١	١
جيبوتي	٧	٧	٧	٤	٤	٤
قطاع غزة (فلسطين)	١٤	١٤	١٤
إجمالي الوطن العربي	١٢٦٤	١٢٠٨	١٢٦٩	١٢٦٥	١٣٣٣	١٣٦٨	٢٠٨٣	٢١٢٣	٢١٢٥

جدول (١٧)

الثروة الحيوانية في بلدان الوطن العربي في عام ١٩٩٩ (بالآلاف رأس)

الدولة	خيول	بغال	حمير	لبقر	جاموس	جمال	أغنام	ماعز
البحرين	١٣	...	١	١٧	١٦
مصر	٤٦	١	٣٠٠٠	٣١٥٠	٣١٨٠	١١٦	٤٤٠٠	٣٢٦١
العراق	٤٦	١١	٣٧٥	١١٠٠	٦٠	٨	٦٠٠٠	١٢٠٠
الأردن	٤	٣	١٨	٦٥	...	١٨	٢٠٠٠	٧٩٥
الكويت	١	٢٠	...	٩	٤٤٥	١٥٠
لبنان	٦	٦	٢٥	٨٢	...	١	٣٥٥	٤٦٠
ليبيا	٤٥	...	٢٩	١٤٢	...	٧٠	٦٤٠٠	٢٢٠٠
عمان	٢٨	١٤٨	...	٩٧	١٦٠	٧٢٨
قطر	٢	١٤	...	٤٨	٢٠٧	١٧٧
السعودية	٣	...	٦٠٠	٦٦٥	...	٤٢٨	٨٣٠٠	٤٥٠٠
سوريا	٢٩	١٩	١٩٦	٩٠٥	٢	٨	١٥٠٠٠	١٢٠٠
الإمارات	٨٥	...	٢٨	٤٤٠	٦٠٥٠
اليمن	٣	...	٥٠٠	١٢٨٩	...	١٨٢	٤٥٩٥	٤١٥٠
الجزائر	٥٥	٧٠	٢٠٠	١٦٥٠	...	١٥٠	١٨٢٠٠	٣٤١٠٠
جيبوتي	٩	٢٦٩	...	٦٦	٤٦٣	٥١١
المغرب	١٥٠	٥٢٤	٩٨٠	٢٥٦٠	...	٣٦	١٦٥٧٦	٥١١٤
الصومال	١	١٨	١٩	٥٠٠٠	...	٦٠٠٠	١٣٠٠٠	١٢٠٠٠
الصودان	٢٦	١	٧٣٠	٣٥٠٠٠	...	٣١٥٠	٤٢٥٠٠	٢٧٥٠٠
تونس	٥٦	٨١	٢٣٠	٧٨٠	...	٢٣١	٦٢٠٠	١٣٠٠
موريتانيا	٢٠	...	١٥٥	١٣٩٥	...	١١٨٥	٦٢٠٠	٤١٣٣
قطاع غزة (فلسطين)	٣	...	١	٢٤	١٦
جزر القمر	٥	٥٠	٢٠	١٢٩
الجمهورية العربية السورية	٤٩٢	٧٣٤	٦٥٩٩	٥٣٩٧٢	٣٢٤٢	١١٨٣٣	١٥١٨٨٥	٨٤٠٧٤

مراجع الجداول

جمعت بيانات الجداول وحسبت من المراجع التالية:-

١- الكتاب السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية، كتاب الإنتاج، المجلد ٥٣، ١٩٩٩، روما ٢٠٠١.

٢- World Bank, World Development Report ٢٠٠٢.

٣- IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook ٢٠٠١.

رقم الإيداع ٣٥٧٥ / ٢٠٠٢

I.S.B.N 977-227-192-3



هذا التقرير

كان عام ٢٠٠٦ عاما صعبا للاقتصاد المصري الذي عانى من اضطراب سوق وسعر الصرف ومن تزايد معدل البطالة، وجاءت أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة وما تلاها من تداعيات للزيد من المصاعب التي يواجهها الاقتصاد المصري. ومن المؤكد أن الآثار الاقتصادية لتلك الأحداث كانت هائلة، حيث دفعت الاقتصاد الأمريكي للركود، ودفعت الاقتصاد العالمي للتباطؤ في النمو، وأثرت سلبيا على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط حيث أدت لتدهور أسعاره وحصولها صاداتها منه. لذلك كان طبيعيا أن تكون الآثار الاقتصادية لـ "الزوال" الأمريكي وتوابعه هي المحور الأهم في تقرير هذا العام. وإلى جانب هذا المحور، فإن هناك الكثير من القضايا الاقتصادية الاستراتيجية التي عالجها هذا التقرير، وهو ما توضحه القائمة التالية للقضايا التي تم تناولها بالبحث في هذا العدد من تقرير "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية".

☐ مقدمة : الأبعاد الاقتصادية لصعود النزعات المكارثية في أميركا بعد سبتمبر

☐ رؤية : التخطيط للتنمية في اقتصاد مختلط ومنفتح

☐ الاقتصاد الدولى :

- الاقتصاد العالمى .. تحولات كبرى وتباطؤ بسبب الأحداث الأمريكية
- حركة الاستثمارات الدولية المباشرة وموقع العرب منها
- التجارة الإلكترونية : تطورها وآليات التعامل معها
- الحركات المناهضة للعولمة : تركيبها وعوامل صعودها ومستقبلها
- تطوير التكنولوجيا عالميا وعربيا بين الدولة والقطاع الخاص

☐ الاقتصاد العربى :

- الاقتصادات العربية .. تباطؤ النمو بسبب الأزمة الأمريكية وتداعياتها
- الأحداث الأمريكية وتأثيراتها الآتية والاستراتيجية على النفط العربى
- الانتفاضة الفلسطينية وآثارها على الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين
- تحرير التجارة العربية البينية .. بين المناطق الجزئية والاتفاقيات الثنائية والمنطقة العربية الكبرى
- الصناعة الدوائية العربية ومتغيرات البيئة الدولية لدى تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية

☐ الاقتصاد المصرى :

- الاقتصاد المصرى .. بين المصاعب الداخلية والتداعيات السلبية للأزمة الأمريكية
- استمرار الأزمة في سوق الصرف المصرية ومجموعات المصالح وراء التردد الحكومى في مواجهتها
- الغاز الطبيعى المصرى بين التصنيع أو التصدير
- رؤية نقدية لبعض قضايا السياحة في مصر
- صناعة السينما في مصر .. بين الوضع الراهن ودور الدولة والقطاع الخاص وضغوط التطوير
- اليورصة المصرية .. الإطار القانونى والتجاوزات وغموض المستقبل

☐ الملحق الإحصائى

